



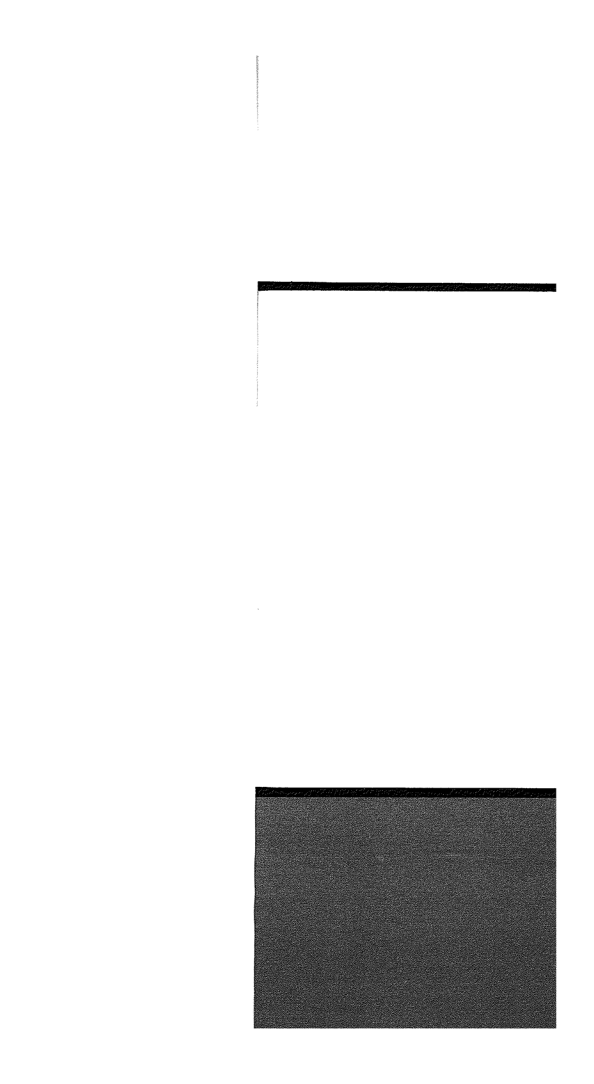
العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل

الجزء الثاني

نحو استراتيجية وخطة عمل

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

ابراهيم ابو لغد
انطوان زحلان
برهان الدجاني
جورج جبور
خالد عايد
طاهر كنعان
طلعت مسلّم
عبد الإله بلقزيز
عبد الوهاب المسيري
عدنان السيد حسين
علي الجرباوي
علي محافظة
فؤاد مغربي
كلوفيس مقصود
مجدي حماد
محسن عوض
محمد خالد الأزعر
محمد سيد احمد
محمود عزمي
نادر فرجاني
ناصيف حتي
نصير عاروري
يحيى الجمل
يوسف صايغ







العرب ومواجهة إسرائيل
احتمالات المستقبل

الجـــزء الثـاني

نـحو استراتيجية وخطة عمل

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

العرب ومواجهة إسرائيل
احتمالات المستقبل

الجزء الثاني
نحو استراتيجية وخطة عمل

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

ابراهيم ابو لغد
انطوان زحلان
برهان الدجاني
جورج جبور
خالد عايد
طاهر كنعان
طلعت مسلّم
عبد الإله بلقزيز
عبد الوهاب المسيري
عدنان السيد حسين
علي الجرباوي
علي محافظة
فؤاد مغربي
كلوفيس مقصود
مجدي حماد
محسن عوض
محمد خالد الأزعر
محمد سيد احمد
محمود عزمي
نادر فرجاني
ناصيف حتي
نصير عاروري
يحيى الجمل
يوسف صايغ

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية/ ابراهيم أبو لغد... [وآخ.].

٢ ج.

محتويات: ج ١. الدراسات الأساسية. ج ٢. نحو استراتيجية وخطة عمل.

يشتمل على فهرس.

١. النزاع العربي الاسرائيلي. ٢. مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية. ٣. القضية الفلسطينية. أ. أبو لغد، ابراهيم. ب. مركز دراسات الوحدة العربية. ج. ندوة العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل (نحو استراتيجية وخطة عمل) (١٩٩٩: بيروت).

327.56940174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠

المحتويات

الجزء الثاني:
نحو استراتيجية وخطة عمل

الفصل الثالث والعشرون

نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ــ الصهيوني(*)

مجدي حماد

«إلى من نتوجه بهذه الاستراتيجيا؟

تتوجه هذه الاستراتيجيا إلى كل الذين يرونها مقبولة فكرياً وممكنة عملياً، مهما كانت خلفياتهم ومواقفهم.. ومن ثم، تدعوهم إلى العمل، كل في حدود ما يقبل به، وما يقدر عليه».

مقدمة: في مفهوم الاستراتيجيا

يمكن تعريف «الاستراتيجيا» ـ من الناحية الإجرائية ـ بأنها: «عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد والإمكانات، وتوجيه السياسات، واستخدام الأدوات والوسائل المتاحة، من مرحلة إلى أخرى، لمواجهة موقف معين، من أجل تحقيق أهداف محددة».

(*) هذه هي الصياغة المعدلة للدراسة الأصلية التي قدمت إلى الندوة. وقد جرت إعادة صياغة تلك الدراسة مرات عدة. ففي الأصل، تشكلت لجنة استشارية لإدارة دراسات الندوة ومناقشتها وإبداء الملاحظات عليها أولاً بأول. وقد عقدت اللجنة اجتماعات عدة لوضع الإطار العام لمخطط «الاستراتيجية وخطة العمل»، ثم قامت بمناقشة الصياغات المختلفة لها، انطلاقاً من الدراسة التي أعدها برهان الدجاني، بعنوان: «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي.. نظرة استراتيجية؟». كذلك عرضت الدراسة التي أعدها عبد الإله بلقزيز، بعنوان: «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية». وأخيراً ناقشت اللجنة الدراسة الحالية في صيغتها الأولية، والتي استفادت من الدراسات الأساسية التي قدمت إلى الندوة والمنشورة في الجزء الأول من هذا الكتاب، فضلاً عن دراستي الدجاني =

ومن ثم فإن الإطار العام لأية «استراتيجيا» يتكون من عدد من العناصر الأساسية:

أولها: الموقف الذي تسعى الاستراتيجيا إلى مواجهته: صراع، نزاع، أزمة، مشكلة.. الخ. ولا شك في أن تحديد عناصر الموقف بدقة يقود إلى تحديد الموارد والإمكانات، فضلاً عن السياسات والأدوات اللازمة لمواجهة ذلك الموقف، وفضلاً عن تحديد مدى واقعية الأهداف المطلوب تحقيقها.

وثانيها: الأهداف النهائية المتوخاة، ويرتبط بذلك ضرورة تحديد نظام من الأولويات، وعدم الخلط بين الأهداف المرحلية ذات الطبيعة التكتيكية، والأهداف الوطنية ذات الطبيعة الاستراتيجية.

وثالثها: الموارد والإمكانات، القائمة والكامنة، التي يمكن استخدامها في سبيل الوصول إلى الأهداف، ومستوى إعداد هذه الموارد والإمكانات ليصبح في الإمكان استخدامها لتحقيق أقصى عائد ممكن.

ورابعها: السياسات والأدوات والوسائل التي سيجري توظيفها، وآلية الملاءمة والتنسيق بينها لمنع التناقضات ـ من جهة، وتعظيم القدرات ـ من جهة أخرى.

وخامسها: الخطط والمراحل التي لا بد من عبورها أو التوقف عندها، إذا كان التوصل إلى الهدف في ضربة واحدة أمراً متعذراً.

ويرتبط بكل ما تقدم ضرورة إجراء رصد موضوعي لأهداف الطرف المقابل، ومواقفه المحتملة عند كل بند من البنود المتقدمة، فضلاً عن محاولة استكشاف الأهداف والخطط الوقائية والخداعية التي يحتمل أن يلجأ إليها.

= وبلقزيز والتي اقتبست منها أحياناً، وفي ضوء الملاحظات التي أبديت على هذه الدراسة تمت إعادة النظر فيها، ثم عرضت على الندوة في صياغة معدلة، وكانت محلاً لمناقشات مستفيضة.

وفي ضوء التعقيبات والمداخلات التي أبديت أثناء الندوة، كانت هناك إعادة صياغة أولى للدراسة، ونشرت الصياغة المعدلة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٣ (أيار/مايو ١٩٩٩)، مع دعوة الكتاب والباحثين العرب إلى أن يرسلوا ما يتراءى لهم من آراء وملاحظات للاستفادة منها.

ثم كانت هناك إعادة صياغة ثانية في ضوء التعقيبات والملاحظات التي تسلمها المركز بعد نشر الدراسة المعدلة، وكذلك التعقيبات والملاحظات التي أبداها عدد من أعضاء «المؤتمر القومي العربي» بعد توزيع الدراسة عليهم. وفضلاً عن ذلك استفادت الدراسة من الندوة المحدودة التي نظمها المركز لمناقشة ورقة العمل التي أعدها عبد الإله بلقزيز، بعنوان: «موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية،» ونشرت أعمالها في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٦ (آب/أغسطس ١٩٩٩).

والأمر لم يتوقف عند مجرد إعادة الصياغة، بل انصبت بعض التعديلات على صلب الدراسة وأقسامها، كما كانت هناك إضافات جوهرية تبلغ نصف حجم الدراسة الأصلية، تضمنت موضوعات وقضايا جديدة، من بينها: مفاوضات الوضع النهائي، ثقافة السلام، التوطين، اليهود العرب، حركة «السلام الآن»، والمؤرخون الجدد.

ويتضح مما سبق أن الاستراتيجيا هي أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة؛ فهي علاقة بين وسائط وأهداف، وهي تكييف الوسائل المتاحة كافة، والموارد والإمكانات المادية والبشرية، الداخلية والخارجية لتحقيق تلك الأهداف. فضلاً عن ذلك فإن أية استراتيجيا تقوم على عدد من الافتراضات النظرية والفكرية والعقائدية المرتبطة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبالواقع الذي يتم الانطلاق منه، وبالوسيلة التي يقترح استخدامها. فالوسائل والأدوات ليست مجرد قضية تكتيكية أو فنية، ولكن يستتر خلفها عدد من المسلمات والتصورات النظرية والفكرية والعقائدية. مع التأكيد أن أي استراتيجيا، طالما أنها تدور في إطار صراع الإرادات، تشهد دوماً تفاعلاً بين الحلم والأمل ـ من ناحية، والفكر والعمل ـ من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تحديد العناصر الأساسية التي يمكن أن تتضمنها استراتيجيا بديلة للصراع العربي ـ الصهيوني.

أولاً: الموقف

تهدف الاستراتيجيا المتوخاة إلى مواجهة «موقف» معين، ولذلك فإن تحديد عناصر الموقف بدقة يقود إلى تحديد عناصر الاستراتيجيا الأخرى. ويمكن القول إن الموقف الحالي يتمثل في مسارين أساسيين: **أولهما** مسار الصراع، **وثانيهما** مسار التسوية، ويقتضي ذلك عرض مجموعة من العناصر المرتبطة بهذين المسارين:

١ ـ أصول الصراع

من البديهي أن معالجة «أصول» أي صراع يمكن أن تقود تلقائياً إلى «حل» ذلك الصراع، والعكس صحيح. ومن ثم فإن المعالجة الجذرية للصراع العربي ـ الصهيوني، من الناحية النظرية، يمكن أن تكون على غرار ما حدث في الولايات المتحدة واستراليا، أي إبادة الشعب الأصلي من ناحية، أو ما حدث في الجزائر وزيمبابوي وجنوب افريقيا حيث انتصرت حركات التحرر الوطني من ناحية أخرى. أما بالنسبة لأصول الصراع في المنطقة فهي تتمثل في ما يلي:

أ ـ الصراع الأساسي

يتمثل الصراع الأساسي الذي تشهده المنطقة في محاولات القوى الاستعمارية المتغيرة فرض وترسيخ التبعية والتخلف والتجزئة على المنطقة العربية من ناحية، وزرع المشروع الصهيوني للمساعدة على تكريس هذه الأهداف من ناحية أخرى. وإذا كانت لهذا الصراع جذوره التاريخية البعيدة، فإن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت مميزة نوعياً، لأنها شهدت تبلور أصول الصراعات الحالية، التي ترتبت على «التسوية التاريخية» التي فرضها «الغرب» على المنطقة، والتي تتمثل، بصفة خاصة، في «وعد

بلفور»، أي «المشروع الصهيوني» من ناحية، و«ظاهرة التجزئة»، أي «المشروع القطري» من ناحية أخرى، لأن كليهما نشأ بقرار غربي، وفي الفترة نفسها تقريباً، ولتحقيق الأهداف نفسها، التي تتلخص في ضرب «القومية العربية»، بالنظر إلى أنها تشكل «نقيضاً» جذرياً لهما، وللهيمنة الغربية معاً.

لقد بدأت يقظة القومية العربية مع مطلع القرن العشرين، وأخذ «المشروع القومي» يتبلور في شكل تيار ايديولوجي من ناحية، وحركة سياسية تستهدف تحقيق «الاستقلال والوحدة»، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة من ناحية أخرى. ولكن حصول الأقطار العربية على «الاستقلال» لم يرتبط تلقائياً بقيام «الوحدة»، لأن نجاح القوى الغربية في فرض التجزئة على الوطن العربي، انتهى إلى تحويل النضال القومي العربي إلى نضال قطري في معظم الحالات. وأساس ذلك أن الطبقات البرجوازية التقليدية التي تصدت لقيادة «الكفاح» من أجل «الاستقلال» قد تعاونت والاستعمار الغربي في سبيل الحفاظ على مواقعها كطبقات حاكمة مميزة. وكان همها في «الكفاح» أن تحل محل الأجنبي، وتنشىء «دولة قطرية» تؤمن مصالحها، لا أن تؤسس نظاماً جديداً يكفل الحرية والمساواة للشعب، ويمكن من مواجهة التحديات الكبرى التي تعصف به.. وفي مقدمها قوى التبعية والتجزئة[1]. وهكذا وضعت أصول «التسوية الفعلية» للصراع مع «الاستعمار الغربي»، التي هيأت لتلك الطبقات التقليدية الحاكمة أن تقبل بصفقة «الاستقلال.. من دون الوحدة».. وهذه «الصفقة» كانت تسمح في تلك المرحلة بتمرير «وعد بلفور». وكانت تلك هي أبرز ملامح **«التسوية الغربية الأولى»**.

أما **«التسوية الغربية الثانية»** التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ـ وكان جوهرها «الاستقلال من دون الوحدة.. ومن دون فلسطين» أيضاً ـ فقد شهدت تمرير «قرار التقسيم»، حيث أضيف الى ما تقدم حماية أنظمة الحكم في الدول العربية «المستقلة»، مقابل التخلي عن قضية فلسطين. وفي هذا السياق وضعت أصول «التسوية الفعلية» المبكرة للصراع العربي ـ الصهيوني، التي تحولت إلى «تسوية رسمية» بعد نحو نصف قرن من الزمان. وبالتالي، فإن الطبقات الحاكمة التقليدية في الأقطار العربية، كأداة للنفوذ الغربي، أضيفت إليها من الناحية

---

(١) يرى جلال أمين أن هذا النمط من سلوك «الطبقات الحاكمة التقليدية» في الوطن العربي، من زاوية ارتباطها العضوي بالاستعمار، قد استمر على مدار القرون الأربعة الماضية. انظر: جلال أحمد أمين: **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، **والمثقفون العرب وإسرائيل** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٨٠ ـ ١٧٤. وانظر أيضاً في تأصيل الفكرة نفسها من منظور مختلف: عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

الفعلية أداة جديدة هي الدولة الصهيونية. ومعنى ذلك أن «خصوصية» الوجود الاستعماري في المنطقة أصبحت تتجسد في فرض «التجزئة السياسية» على الوطن العربي، بما ينجر عنها من استمرار التخلف والتبعية من ناحية، وزرع «الكيان الصهيوني» من أجل ترسيخ كل ذلك من ناحية أخرى.

ثم بدأت مرحلة مميزة نوعياً من الصراع ضد قوى الهيمنة الغربية والصهيونية»، في الخمسينيات والستينيات، في ظل قيادة جمال عبد الناصر ومدرسة البعث وحركة القوميين العرب، التي شهدت صعود القومية العربية، حيث امتزج الموقف من الصهيونية و«إسرائيل» عضوياً بآمال التحرر والتنمية والوحدة، وبالتالي فقد مثلت محاولة جسورة لتغيير معادلة الصراع جذرياً بانضمامها إلى قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، عمدت الولايات المتحدة، في ظل «نظام القطبية الثنائية»، إلى ممارسة دور نشط في المنطقة العربية، مستندة إلى النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الأوروبية. ودعت إلى مشاريع الدفاع عن «الشرق الأوسط» والحلف المركزي، في محاولة منها لرسم حدود المنطقة لمصلحة «نظام شرق أوسطي»، لا لمصلحة نظام عربي، خصوصاً بعد قيام «إسرائيل» في قلب المنطقة كدولة غير عربية، بل يمكن القول إن التاريخ العربي الحديث، خصوصاً منذ الخمسينيات والستينيات، يطبعه أساساً صدام عنيف بين نظامين متنافسين: **الأول** هو «نظام الشرق الأوسط»، الذي كانت تتزعمه دول الاستعمار القديم حتى سلمت القيادة إلى الولايات المتحدة، وبموجبه كان على الدول العربية أن تتحالف مع كل من إيران وتركيا وباكستان واسرائيل، كما مع الدول الغربية. أما **الثاني** فهو النظام العربي، الذي رفع شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة، وقام بدور بارز في تأسيس حركة عدم الانحياز، وتمكن من بناء علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي والصين والمعسكر الاشتراكي بوجه عام[٢].

إن الصراع بين هذين النظامين هو تعبير عن «الصراع الأساسي» في المنطقة

---

(٢) انظر في تفصيل ذلك: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٥٠ ـ ٥١ و٦١ ـ ٦٢. وانظر عرضاً جيداً لذلك الصراع، في: Mohammed Hasanayn Heikal, «Egyptian Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4 (July 1978), pp. 714-727.

وانظر أيضاً عرضاً للموضوع نفسه من منظور مختلف، في: غسان سلامة، «العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية،» **الفكر العربي**، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٣ ـ ١٥٠. وانظر أيضاً وجهة نظر مخالفة في: Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (1978-1979), pp. 355-373.

العربية، وهو الصراع ضد قوى الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة. ولا شك في أن «أساس» هذا الصراع هو توجهات «القومية العربية»، التي بادرت السياسة الأمريكية، منذ البدء، إلى اعتبارها راديكالية وتعادي مصالحهم في المنطقة. ولذلك فقد وجهت ضربات قاصمة لمحاولات الثورة القومية في الخمسينيات والستينيات، بلغت ذروتها بالعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

ولذلك فإن ما يجري في المرحلة الحالية، على طريق بناء «التسوية الغربية الثالثة»، هو فصل جديد، تسعى الولايات المتحدة ـ حتى قبل إسرائيل ـ إلى أن يكون فصلاً أخيراً، لحسم هذا الصدام التاريخي لمصلحة «نظام الشرق الأوسط». إن هناك «خريطة سياسية واقتصادية» ترسم من جديد للمنطقة، قد تكون أخطر وأهم من «خريطة سايكس ـ بيكو» القديمة. فتلك الخريطة القديمة كانت عملية «توزيع إرث» الامبراطورية العثمانية، لكن الخريطة الجديدة تحاول أن تكون «شهادة ميلاد» وليس مجرد «إعلام إرث» لرجل مريض مات.

ومؤدى ذلك أن الصراع ضد قوى الهيمنة المعاصرة بشكل عام، وضد الهيمنة الأمريكية بشكل خاص، سيستمر حتى يفرض التوصل إلى «تسوية شاملة» للصراع «العربي ـ الإسرائيلي»، وأن الدور الصهيوني سيستمر أيضاً في خدمة أهداف الولايات المتحدة في المنطقة إلى جانب تحقيق مصالحه الخاصة. ولذلك ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن المشروع الصهيوني ظهر أساساً قبل حفر قناة السويس، وتبلور قبل وجود الاتحاد السوفياتي، ووضع قبل اكتشاف النفط في المنطقة العربية، وتجسد قبل أن تحصل البلدان العربية الموجودة راهناً على استقلالها كافة.. مما يؤكد أنه قد تأسس لحساب المصالح الاستعمارية الكبرى، وأنه ارتبط بها منذ البداية، حتى أصبحت الرابطة بينهما الآن رابطة عضوية[٣]. ولعلنا نتذكر هنا أن الولايات المتحدة قد سارعت إلى الاعتراف بدولة «إسرائيل» قبل نشأة «اللوبي الصهيوني» ونشاطه على ساحتها، ما يؤكد أن الدولة الصهيونية هي أيضاً استثمار أمريكي.

ب ـ الصراع المباشر

الصراع العربي ـ الصهيوني هو الصراع المباشر الذي قد يكون أكثر خطراً في الأجل المتوسط، لأن الطرف الصهيوني يسعى إلى فرض هيمنته على الوطن العربي،

(٣) انظر في تأصيل هذه الحقيقة التاريخية: محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ٣ كتب (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، الكتاب الأول: **الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية**. وانظر أيضاً: أمين اسكندر، في: حسين معلوم وأمين اسكندر، **عبور الهزيمة** (ليماسول، قبرص: دار الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٠.

فضلاً عن خلق وقائع جديدة كل يوم على الأرض، على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وجوده وكيانه وفي وطنه، استناداً إلى الانتصار العام الذي حققته الحركة الصهيونية على مدار القرن الماضي من ناحية، وحقائق القوة الشاملة المتاحة لطرفي «الصراع» من ناحية ثانية، وطبيعة الالتزام الأمريكي الرسمي بأمن «إسرائيل»، بكل معانيه وأبعاده، في إطار الدور الأمريكي وتوجهاته في المنطقة وفي العالم من ناحية ثالثة. مع التأكيد على أن المشروع الصهيوني له أهدافه ومصالحه الذاتية، وأنه بدوره أصبح قادراً على التأثير في مراكز الهيمنة العالمية، وليس مجرد «أداة» لها. لقد ارتبط المشروع الصهيوني بقوى الاستعمار الغربي المتغيرة لتأمين مصالحه الخاصة كحليفين، وارتضى في سبيل ذلك خدمة المصالح المشتركة للطرفين. وبهذا المعنى، فإن الحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل» ليستا محض «أدوات»، بل إن تاريخ كل منهما لا يقدم ثمة دليلاً على أنهما يقدمان مصالح حلفائهما على مصالحهما، بل يحتوي هذا التاريخ على حالات معاكسة. كذلك فإن القول بأن «إسرائيل» هي مجرد قوة تابعة يتضمن استصغاراً لقدراتها، واستخفافاً بالصراع العربي ـ الصهيوني برمته.

وهنا تنبغي الإشارة أيضاً إلى أن الفكرة الصهيونية ظهرت في القرن السادس عشر الميلادي، قبل ثلاثة قرون من تجسيدها في حركة سياسية، وذلك حين تضافرت «حركة النهضة الأوروبية» و«حركة الإصلاح الديني البروتستانتي» و«حركة الكشوف الجغرافية» في إرساء التاريخ الأوروبي الحديث الذي تفاعلت فيه أفكار الهيمنة الاستعمارية والسمو القومي والتفوق العنصري. وقد تتالى ظهور علماء لاهوت بروتستانت تحدثوا عن «أمة يهودية»، و«بعث يهودي»، وكون «فلسطين وطناً لليهود». وعندما بلغ الاستعمار الغربي ذروته في القرن التاسع عشر تنامى الاهتمام الأوروبي بفلسطين وبرزت فكرة استعمارها عن طريق «الاستيطان اليهودي». وتضاعف هذا الاهتمام مع نشأة «المسألة الشرقية»، وتصاعد التنافس بين فرنسا وإنكلترا بشأنها. ومع ازدهار فكرة القومية في أوروبا عمد الاستعماريون الأوروبيون ـ ومنهم يهود ـ إلى إلباس الفكرة الصهيونية الثوب القومي، واصطناع قومية لليهود. ثم انحرف بعض المفكرين الأوروبيين، بفكرة القومية ونادوا بالسمو القومي والتفوق العنصري وزعم حمل رسالة «الرجل الأبيض» من أجل نقل «الحضارة» إلى الشعوب الأخرى، وذلك باحتلال أقاليمهم احتلالاً مادياً، حتى إذا كان ثمن ذلك «القضاء على السكان الأصليين». ولا شك في أن تلك طريقة غريبة لإدخال الحضارة إلى شعب عن طريق إبادته. وفي هذا السياق كانت الفكرة الصهيونية سباقة إلى تبنى دعاواهم وسقطت في مهاوي العنصرية، حيث تبنت مقولة «شعب الله المختار»، وردت كل شيء إلى «التوراة»، بما في ذلك «خريطة» الدولة الموعودة.

ولقد جاء الربط بين اليهودية والصهيونية، وبينهما وبين فلسطين، عن وعي لنجاح تجربة ربط الدين بالسياسة خلال الحروب الصليبية في فلسطين. والصهيونية في المبتدأ وفي النتيجة والجوهر، هي من أرومة غربية؛ جاءت في صيغتها اليهودية ـ المسيحية لتسهيل تسويقها بين اليهود بخاصة، وفي الغرب بعامة. وتشبه دوافع الربط هذه، بشكل مثير للانتباه دوافع الحروب الصليبية في فلسطين. فقد ربط المخططون في كلتا الحالين، بتعسف واضح، بين التاريخ والجغرافيا والدين، مستفيدين من مشكلة اليهود في أوروبا، ومن ضعف الوطن العربي، وموظفين هيمنة الغرب على العالم، لإضفاء الشرعية على اغتصاب فلسطين(٤).

ومن ثم كان يتوجب على العرب، في زمن المفاوضات، التمسك بتعريف للصهيونية لا يكون خاضعاً للمساومة. إنها حركة عدوان على العرب احتلت فلسطين من أجل امتلاك موقع للهيمنة على العرب جميعاً.. وقد نجحت من خلال الارتباط العضوي مع القوى الاستعمارية الطامحة إلى إخضاع العرب. تغيرت القوى الداعمة لها، والأهداف التكتيكية لهذا الدعم، ولكن «الثوابت» استمرت كما هي: حراسة التجزئة العربية، والتبعية، والتخلف، والتصدي لمشاريع الاستقلال الوطني والتوجهات الوحدوية العربية.

ومعنى ذلك أن أية تسوية مهما كان شكلها ونطاقها لن تحل الصراع ولن تنهيه، طالما استمر «الوجود الاستيطاني الصهيوني» في فلسطين، بنوازعه العنصرية والعدوانية والتوسعية، وبارتباطه العضوي بالقوى الاستعمارية.

وفي الوقت الذي يجري فيه تأكيد استمرارية الصراع ضد قوى الهيمنة الغربية والصهيونية، يلزم التنبيه إلى خطأ وخطر الفرضية التي قد تصل إلى حد تصور حالة أزلية من الصراع ضد «الغرب» ترتفع به إلى مرتبة الظواهر الطبيعية التي لا مرد لها. إن خطأ هذه الفرضية ـ التي يتبناها البعض ـ هي في تجريديتها وإطلاقيتها ونهائيتها،

---

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل: James Westfall Thompson, *Economic and Social History of the Middle Ages, 300-1300*, 2 vols. (New York: Ungar, [1959]), vol. 1, chap. 15.

وبخصوص دوافع حركة «إعادة اليهود» الأنغليكانية في بداية القرن التاسع عشر، ودوافع «الحملة الصليبية السلمية» التي انتشرت بين كاثوليك القارة الأوروبية، وبين البروتستانت منهم، والتي تزامنت معها، انظر: الكزندار شولش، **تحولات جذرية في فلسطين**، ترجمة كامل العسلي، ص ٥٩ ـ ٩٢، و

Abdul-Latif Tibawi, *British Interests in Palestine, 1800-1901: A Study of Religious and Educational Enterprise* ([London]: Oxford University Press, 1961).

ويأتي كتابا، **الاستشراق**، و**الثقافة والإمبريالية** لإدوارد سعيد، ليعريا الآليات التي استخدمها الغرب، ومن ضمنها الدين، لتحقيق أطماعه الإمبريالية.

بل وتماثلها مع مدارس فكرية غربية تحكم على العرب والإسلام بالمقاييس نفسها[٥].
وبالإضافة إلى خطأها النظري، فإنه ينجم عن تبنيها على المستوى العملي، خطران: **الأول** يتمثل في ما ترتبه بالنسبة لتعريف «العدو»، حيث تصنف «الغرب» ـ بثقافاته المتنوعة، وإثنياته المختلفة، ووحداته السياسية، ومؤسساته المتعددة ـ عدواً دائماً للعرب والإسلام. وبالنظر إلى تفوق الغرب في المجالات كافة وتخلف العرب، فهي من حيث لا تدري تزرع بذور اليأس والإحباط في العقل العربي، وتشل إرادته على المقاومة. **والثاني** يتمثل في أنها تجعل النزاعات مع بعض بلدان الغرب خارج إطار السياسة والمصالح، وتغلفها في إطار عقائدي يجعل منها حالة أبدية سرمدية، فتقعد بالجانب العربي عن التعامل بجدارة في المضمار السياسي. فالصراع مستمر بالضرورة طالما تستمر نوازع الهيمنة والعنصرية والتوسعية، والعكس صحيح. أما الصراع ضد الصهيونية و«إسرائيل»، فالأمر مختلف لأنه بالفعل «صراع وجود لا صراع حدود».

ومعنى ذلك أن الخيار المطروح في النظر إلى الولايات المتحدة تحديداً ـ وكما حدث مع دول أوروبية عديدة مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ـ لا ينبغي اختزاله في العداء أو التبعية. فهناك طريق آخر غير هذا الاستقطاب، وهو طريق الحركة من موقع الاستقلال. فهذا الطريق يجعل في الإمكان فرض مواقف معينة على آخرين بأكثر من مجرد اختيارهم، بالضرورات والمصالح معاً.

إن على الحكومات العربية ـ إذا كانت راغبة حقاً في تأكيد استقلال بلدانها وتعزيز مقوماته ـ أن تسعى إلى وضع قيود من داخل الولايات المتحدة على إمكان استمرار وتصعيد التدخل الأمريكي في الصراع. إن الحركة على هذا الطريق ينبغي أن تستهدف بالدرجة الأولى محاولة عزل تأثيرها العنيف عن النضال والصراع في المنطقة العربية. ومع أن هذه العملية بالغة الصعوبة، إلا أنه لا بديل لها، وهي تقتضي سياسة متحركة من موقع الاستقلال، تستخدم وسائل الضغط الاقتصادي والضغط السياسي، وأحياناً القوة إذا اقتضى الأمر، لكي تضع قيوداً على قوة الدعم الأمريكي لدولة «إسرائيل»، وأن تجعل تكاليف هذا الدعم باهظة للغاية، حتى يفرض على الولايات المتحدة أن تخفف من مدى التزامها تجاه «إسرائيل»، وعلى الأقل حتى لا تصبح مندفعة وراء «إسرائيل» إلى آخر الطريق.. لا أن تفك ارتباطها بدولة

---

(٥) تعكس هذه الفرضية الاستشراق والاستشراق معكوساً. يقول عبد الله العروي في وصفه لهاتين الرؤيتين: إن الأولى «تنظر إلى الإسلام كحادث عرضي غير مرغوب فيه لا يتغير إلا إذا خان نفسه». ويقول عن الثانية «... الفرضيات متماثلة بالنسبة إلى الغربي المستشرق والمسلم الأصولي. فالأخير، قديماً وحديثاً، يرفض أن يأخذ التاريخ بعين الاعتبار بشكل جدي، ويعي الغرب كمفهوم ثابت لا يتغير».
Abdallah Laroui, «Western Orientalism and Liberal Islam: Mutual Distrust?,» *MESA Bulletin*, vol. 31, no. 1 (July 1997), p. 4.

«إسرائيل». . لأنها لا تستطيع ذلك ولن تفعله. . كما أن الأطراف العربية غير قادرة على فرضه، حتى إذا كانت ترغب في ذلك.

٢ ـ طبيعة الصراع

إن الصراع ضد الصهيونية و«إسرائيل» ينتمي إلى نمط الصراعات التاريخية ـ الاجتماعية الممتدة، فهو صراع حضاري طويل الأمد، ناجم عن استهداف قوى هيمنة غربية ـ والحركة الصهيونية جزء منها ـ فلسطين وما حولها في الدائرة العربية، باستعمار استيطاني إحلالي عنصري صهيوني، جنباً إلى جنب مع وسائل الاستغلال والسيطرة الأخرى. الطرف الأول في هذا الصراع هو تحالف قوى الهيمنة الغربية مع الحركة الصهيونية، وكلاهما ينتمي إلى حضارة الغرب. والطرف الآخر في هذا الصراع هو شعب فلسطين العربي وأمته العربية وشعوب دائرة حضارته العربية الاسلامية، وجميعهم ينتمون إلى هذه الحضارة. ويقتضي ما تقدم بشأن مفهوم «الصراع الحضاري» التأكيد على أن الأمة العربية لا تخوض صراعاً ضد «الحضارة الغربية»، وإنما ضد ظاهرة محددة فيها، هي الظاهرة الاستعمارية بما يرتبط بها من توجهات وسياسات وقيم من ناحية، وأن مفهوم الصراع الحضاري لا يعني بالتالي وجود حضارة إسرائيلية أو صهيونية، وإنما يستهدف إبراز جانب محدد من جوانب خصوصية تلك الظاهرة الاستعمارية الغربية في الوطن العربي من ناحية أخرى[٦]. ويترتب على ذلك:

أ ـ أن عملية التسوية الجارية تؤكد قبل غيرها أن الصراع العربي ـ الصهيوني صراع حضاري طويل الأمد، وأن هذه المقولة لم تكن صحيحة ودقيقة بمثل ما هي عليه اليوم. كان ظن كثيرين ـ في ما مضى ـ أن نزع هذا البعد الحضاري يمكن أن يفتح الباب أمام تسوية سياسية تبنى على التنازل المتبادل عن الخلفية العقائدية للمشروعين المتجابهين: المشروع العربي والمشروع الصهيوني، مثلما خيّل لهم أن اختصار تاريخ هذا الصراع جائز متى اقتنع الطرفان بحلول مرحلية تلتغي بها مشاريع «إسرائيل الكبرى»، و«فلسطين من النهر إلى البحر». وقد تبين للذين أسقطوا الخلفية الحضارية للصراع واستسلموا لتيار «الواقعية السياسية» والاعتدال في المطالب، أن «إسرائيل» لم تتخل عن جوهرها العقائدي أو تنزع خلفيتها الحضارية، ولا هي ارتضت نهج الواقعية السياسية والاعتدال في أهدافها. ولقد كانت «أوسلو» تمثيلاً أميناً للفارق

---

(٦) انظر بهذا الخصوص: عبد الإله بلقزيز، «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية،» (دراسة غير منشورة)، وأحمد صدقي الدجاني، «رؤية حضارية للصراع العربي ـ الصهيوني،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ٤٣ ـ ٦١.

بين الرؤيتين، مثلها في ذلك مثل غيرها من اتفاقيات التسوية.

ب ـ مثل هذا الوهم السياسي، كان وهم الحسم العسكري سبباً في ضعف الوعي بالطبيعة الحضارية لهذا الصراع: أسندت مهمة حل «المسألة اليهودية» إلى الدولة وأجهزتها، أي اعتبرت بمثابة «مهمة رسمية»، ثم ثبت ـ مع تلاحق النكسات ـ أن العلة ليست فنية (ضعف القدرات العربية)، بل هي فكرية وثقافية أيضاً، أي تتعلق بالمنهج الذي تناولنا به «إسرائيل». اندفعنا كثيراً ـ في المراحل الأولى للصراع ـ إلى استصغار شأن هذه «الدويلة»، ثم عزونا قوتها ـ في ما بعد ـ الى الدعم الاستعماري والإمبريالي، قبل أن نبدأ في تبيّن المصادر الداخلية والذاتية لقوتها، على الرغم من اختزالنا إياها في القدرة العسكرية الضاربة، والتفوق التكنولوجي والعلمي، أي في الجوانب المادية على وجه الحصر. ولعل الأوان قد آن لإعادة تأسيس الوعي العربي، الرسمي والشعبي، تجاه «إسرائيل» على قواعد جديدة ومنطلقات شاملة. لا شك في أن «إسرائيل» جيش قوي، وتقانة متطورة، واقتصاد متين، ولكنها أيضاً نظام سياسي حديث، وتنظيم مجتمعي قوي ـ على الرغم من حدة الصراعات السياسية والانقسامات الاجتماعية ـ وعقيدة دينية قابلة للتوظيف الايديولوجي، وحافز وجودي فاعل (تنظيم الشتات اليهودي في كيان «قومي» جامع)، وسوى ذلك من العوامل التأسيسية العميقة التي يتغذى منها بقاء «إسرائيل» وتفوقها على العرب أجمعين.

ج ـ أن يكون الصراع ضد «إسرائيل صراعاً حضارياً معناه أن الذين سيخوضونه ضدها لن يكونوا الدولة والجيوش حصراً، بل المجتمعات أيضاً ومخزونها الثقافي العظيم من ناحية، وأنه لا يقبل بحل سياسي منقوص، لأن هذا الحل المفروض بقوة ميزان القوى والأمر الواقع، لن يكون ـ في حساب التاريخ ـ أكثر من هدنة ظرفية وانتقالية من ناحية أخرى. أما الذي يكسب هذا الصراع الحضاري، فهو من يستطيع أن يعبىء سائر موارده تعبئة جيدة وفاعلة، وهي ليست الموارد المادية فقط، بل الموارد الروحية والرمزية أيضاً. صحيح أن الحرب تتقرر بميزان القوى بين المتحاربين، ومع ذلك، ينبغي ألا نخطىء الوجه الآخر للحرب، وهي أنها صراع إرادات، يهزم فيها من تضعف إرادته وتهن وترتهن، وينتصر فيها ـ في المطاف الأخير ـ من يحفظ إرادته من الزلل والزوال، ومن يعززها برصيد مادي ومعنوي يضمن لها التمكن والتمكين. وبهذا المعنى، لا يصبح الانتصار أو الهزيمة مجرد انتصار جيش في معركة أو هزيمة آخر فيها، بل يصبح الانتصار تعبيراً عن فرض الإرادة على العدو، مثلما تصبح الهزيمة الفعلية هي الهزيمة النفسية.

د ـ في ضوء مسار الصراع ومسيرة التسوية يبدو أنه ليس لدى العرب ـ في الأمد المنظور ـ ما يعزز إمكانية نجاحهم في تحقيق انتصار عسكري حاسم على

إسرائيل. ومع ذلك، فإن صراعهم ضد الدولة الصهيونية سيستمر، وسيتخذ، في المراحل المقبلة، شكل صراع حضاري: ثقافي، وسياسي. لن يكون في وسع الدولة والجيش أن يخوضا مثل هذا الصراع، بل ستكون قواه وأدواته هي المجتمعات العربية، والثقافة العربية، والإسلام، والمسيحية الشرقية. وسيحتاج كي يكون فاعلاً إلى كسب معركة الديمقراطية في البلدان العربية، على النحو الذي يؤمن إطلاقاً أعظم للطاقات والإرادات، ويرد على إسرائيل بمشروع تاريخي في المنطقة يضعف من قدرتها على التميز السياسي أمام جمهورها اليهودي وأمام العالم. واليوم تبدو تباشير هذا النوع من الصراع في المعركة الشعبية ضد التطبيع (بخاصة في مصر والأردن)، وفي ظاهرة «الصحوة الإسلامية» التي ترفع راية «الجهاد»، ثم في نضال المثقفين القوميين ضد تزوير التاريخ ومحو الذاكرة، ومن أجل بناء رأي عام وطني مناهض للهزيمة.

هـ - إن الرهان على حركة التاريخ والمستقبل ليس ضرباً من الاتكالية، بل هو إيمان بضرورة النجاح في تعبئة كل الموارد والإمكانات العربية، وتحقيق الانتصار في هذا الصراع الحضاري الممتد، مثلما هو إيمان باستحالة تعايش الكيان الصهيوني مع محيط عربي معاد، فضلاً عن التناقض الجذري بين طبيعة ذلك الكيان وتوجهاته ومتطلبات السلام الحقيقي، وفي مقدمتها إرساء قيم «التحرير» و«المساواة» و«العدل»، بينما يلتزم ذلك الكيان التزاماً معلناً وصريحاً بقيم «العنصرية» و«الاستعباد» و«الاستغلال». إن تحديد «القيم الحضارية» في هذا الصراع الحضاري يكتسب أهميته من حقيقة الدور الذي تمارسه هذه القيم بالنسبة لاستمرار الصراع وحسمه. فالعنصرية مهما تسلحت بالقوة الغاشمة لا يمكن أن تسكت مقاومة الشعوب لها، لأنها لا تعدهم إلاّ بالظلم في أبشع صوره، وبامتهان الكرامة. كذلك فإن «السلام» المفروض بالقوة هش لا يصمد وسرعان ما ينكسر، واعتماد «ازدواجية المعايير» يعني غياب «العدل» ومن ثم المقاومة والكفاح لاسترداده وإحقاقه. وهنا تنبغي استعادة خبرة الحروب الصليبية وكذلك حالات الاستعمار الاستيطاني في أفريقيا.

كذلك فإن التأكيد على دور «معركة الديمقراطية» - داخل الأقطار العربية وفي العلاقات المتبادلة بينها - يكتسي أهمية مركزية في إطار المواجهة الشاملة للتحديات الأمريكية والصهيونية، فضلاً عن تحديات التخلف والتبعية والتجزئة. ويمكن القول انه لن يكون في مقدور النظم العربية أن تتصدى لهذه المواجهات المصيرية من دون التزام قاطع - فكري وعملي - بضرورة «التغيير الديمقراطي» ومحوريته، والاستجابة الحقيقية لإرادة شعوبها واحترام حقوق الإنسان، بما يجعل الديمقراطية جوهر النهضة العربية الشاملة.

٣ ـ أطراف الصراع

حقائق المرحلة الراهنة في الصراع العربي ـ الصهيوني، التي بدأت مع «مؤتمر مدريد» عام ١٩٩١، تتطلب عرض حال أطراف الصراع، لتحديد ما ينبغي عمله[٧].

أ ـ قوى الهيمنة الغربية

في عرض حال «قوى الهيمنة الغربية»، التي زرعت الكيان الصهيوني ووفرت له القدرة على الاستمرار ـ فضلاً عن ممارسة سياساته العنصرية التوسعية العدوانية في المنطقة ـ يتضح أن الولايات المتحدة لا تزال مصممة على الانفراد بالقيادة العالمية، على الرغم من المحاولات المتباينة التي تقوم بها فرنسا وروسيا والصين من حين إلى آخر.

الاستراتيجيا الأمريكية تجاه الوطن العربي لا تزال كما هي في خطوطها الرئيسية، ترمي إلى إحكام السيطرة على النفط، وتمكين القاعدة الاستعمارية الاستيطانية من القيام بدور قيادي وظيفي في إطار هذه الاستراتيجيا من خلال فرض «نظام الشرق الأوسط». وقد أعلنت هذه الاستراتيجيا «الإسلام عدواً للغرب، بعد سقوط الشيوعية، وجعلت الحلف الأطلسي يتبنى ذلك. وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار العودة إلى أساليب الاستعمار التقليدي في المنطقة كما تجسدها القواعد العسكرية في الخليج، بل وحتى «رد الاعتبار» إلى الاستعمار الأمريكي، فضلاً عن سياسة الأحلاف.

ولا تزال السياسات الاستعمارية الأمريكية والبريطانية تجاه الوطن العربي قوية تفعل فعلها وتسبب معاناة غير مسبوقة لبعض شعوب أمتنا العربية، وتعتبر حالة العراق مثلاً صارخاً على ذلك، فضلاً عن تنوع الحصارات على العديد من الأقطار العربية، وإن كانت الضغوط الشعبية، وأحياناً الرسمية، ضد هذه السياسات في تزايد مستمر، بالإضافة إلى ما تأكد حول طبيعة «الرعاية» الأمريكية لعملية التسوية الجارية.

ب ـ الكيان الصهيوني

تنبغي دراسة حال الكيان الصهيوني اليوم لرصد التطورات في داخله، وتحديد صلته بالحركة الصهيونية في الغرب وباليهود في أوطانهم، فضلاً عن علاقاته بالولايات المتحدة وبدول الاتحاد الاوروبي، حيث قوى الهيمنة التي أوجدته وتوفر له أنواعاً متباينة من الدعم. وتوضح دراسة «اسرائيل من الداخل» العديد من الظواهر والمؤشرات، ومن ذلك:

---

(٧) الدجاني، المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٨.

(١) شدة التفاعلات الجارية بين طوائف الكيان الصهيوني بثقافاته المتباينة، إلى حد الحديث عن إمكانية نشوب «حرب أهلية يهودية»: «دينية»، و«ثقافية»، حيث يعيش المجتمع «أزمة هوية» متنامية، ويكفي أنه ما زال حائراً أمام سؤال: من هو اليهودي؟ من ناحية، كما أنه يعيش أزمة قراءة تاريخه ـ تدل على ذلك، مثلاً، ظاهرة «المؤرخين الجدد» ـ من ناحية أخرى.

(٢) مجتمع يعيش تناقضاً متنامياً بين ظاهرتين بارزتين: من ناحية تقدم متسارع في مجال العلوم والتقانة والاقتصاد، ومن ناحية أخرى تخلف متسارع على مستوى الفكر والحياة الاجتماعية الغارقة في الأساطير حتى أصبح التطرف الديني والسياسي عبئاً على الكيان الصهيوني نفسه وعلى حلفائه.. وهذا التناقض يعبر عن نفسه بأمرين: **الأول** التناقض في النظرة إلى الدور الوظيفي بين قلعة محكمة الإغلاق أمنياً، وسوق محكومة بالانفتاح اقتصادياً. **والثاني** التناقض في النظرة إلى الذات: شرقي بوجه غربي، وعلماني بوجه ديني. وتكفي الإشارة بهذا الخصوص إلى تظاهرة ربع المليون يهودي من غلاة المتشددين أعضاء «حركة الحريديم الأرثوذكسية اليهودية»، طوال يوم كامل في شوارع القدس (١٤/٢/١٩٩٩)، احتجاجاً على ما يعتبرونه تدخلاً من المحكمة العليا الإسرائيلية في شؤون الدين، بعدما أصدرت المحكمة أحكاماً تعطي الحقوق المدنية الأسبقية على القانون الديني (فتح المتاجر يوم السبت ـ الاستثناء من الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية ـ توزيع أموال الدولة على المؤسسات الدينية). وذهب الحاخام «بوروش» إلى حد القول: «إذا لم تقتنع المحكمة العليا بالكف عن التدخل في الشؤون الدينية فالحرب واقعة». وفي مقابل ذلك قالت **هآرتس** في إحدى افتتاحياتها: «إن حرب التوراة التي أعلنها الحاخامات ضد محكمة العدل العليا قد تتحول إلى حرب أهلية ثقافية، لكنها لا تزال حرباً دينية ـ سياسية، تنبع من الرباط المعوج بين الدين والدولة»[٨]. كذلك نبه «نتنياهو» إلى «احتمال نشوء حرب ثقافية بين المتدينين المتشددين واليهود العلمانيين»[٩].

(٣) دور المؤسسة العسكرية في شحن العداء ضد العرب وإثارة مسألة الأمن لتصعيد الخوف من أصحاب الحق الأصلي في فلسطين. وهناك عدة توجهات بهذا الشأن: **أولها** قد تكون له أهمية بالنسبة للعرب، حيث ينطوي على ناحية إيجابية بمعنى من المعاني، وينصرف إلى تنامي الاتجاه إلى الاحتراف في صفوف الجيش الإسرائيلي،

---

(٨) مصطفى كركوتي، «التجربة تتكرر في إسرائيل أيضاً: المواجهة قد تتحول «حرباً أهلية ثقافية» مع الأصوليين،» **الحياة**، ٢١/٢/١٩٩٩.

(٩) **النهار**، ١٥/٢/١٩٩٩.

مع تصاعد الدعوة إلى الاستغناء عن مفهوم «جيش الشعب»، لأن التقانة الحديثة تتطلب وجود جيش صغير يمثل «بوتقة الصهر» الأساسية. **وثانيها** أن التعبئة الإيديولوجية للجيش، بالتالي، بدأت تفقد دورها؛ ولذلك لم يعد غريباً أن يحدث «إضراب» في صفوف الطيارين - مثلاً - حتى يتحقق مطلبهم بشأن تجديد وثائق التأمين على الحياة. كذلك فإن الحوادث التي تجري داخل الجيش أثناء التدريبات أو العمليات، التي لم تكن تعلن من قبل، أصبحت تحرك التظاهرات والأحاديث التليفزيونية، بل وقيام رئيس الدولة بتقديم واجب العزاء علانية. ويضاف إلى ذلك تظاهرات واحتجاجات على الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. **وثالثها** تسييس الجيش، بمعنى أن صراع الجنرالات داخل الجيش، يتحول إلى صراع أحزاب، بما يمكن أن يؤدي إلى عسكرة الأحزاب وتسييس الجيش، حيث يلاحظ أن قاعدة معظم الأحزاب الآن هم من الضباط. لقد كانت هناك خلافات ونزاعات بين الضباط عندما كانوا في الخدمة العسكرية، وبخاصة في داخل هيئة الأركان، وانعكست تلك الخلافات على الأحزاب عندما انضم بعضهم إليها، بما يعود بتأثيراته أيضاً على هيئة الأركان نفسها ويؤدي إلى تسييسها. فالضباط في الجيش يلاحظون أن زملاءهم السابقين في هيئة الأركان أصبحوا ينعمون بالمناصب والقيادة في الأحزاب، بل إن نائب رئيس الأركان السابق عندما لم يعينه «نتنياهو» رئيساً لهيئة الأركان بعد تقاعد «شاحاك» ترك الجيش وانضم إلى حزب العمل انتقاماً من «نتنياهو». **ورابعها** تغلغل الإيديولوجيا الدينية والمعنوية داخل الجيش. ومن الصحيح أنها لم تصل بعد إلى أعلى الهرم، لكن العملية جارية، وخلال السنوات العشر المقبلة ستشغل العناصر الدينية نسبة ٣٥ بالمئة من رئاسة الأركان. إن الدافع الايديولوجي الصهيوني آخذ في التآكل لصالح الايديولوجيا الصهيونية الدينية. ولذلك تأثيراته البالغة الخطر على المدى البعيد، لأن الاعتبارات الدينية و«الغيبية» ستتحكم في الجيش أيضاً، بحيث يمكن أن تصل الخطورة إلى حد رفض الجيش تنفيذ أوامر بتفكيك مستعمرات مثلاً.

إن كل ما تقدم من تناقضات يعبر عن حقيقة لا شك فيها، ولكن البعض يغالي في التركيز على أهميتها، إلى حد اعتبارها «المهلكة» التي ستفجر «اسرائيل» من الداخل وتقضي عليها، وبالتالي يصبح تفعيل التناقضات بديلاً للنضال، بينما يستخف آخرون بهذه التناقضات من الناحية العملية فيما يتصل بمصير «اسرائيل». ومن ثم يلزم تحديد الحجم الصحيح لهذه التناقضات لتوضيح أنها، على أهميتها، ليست بديلاً للنضال.

ومن ناحية أخرى، تمثل قيادة الكيان الصهيوني جزءاً مهماً من قيادة الحركة الصهيونية العالمية، وهي على اتصال وثيق بها وتؤثر بقوة في اتجاهات الصهاينة في الغرب، وتتحكم في حياة اليهود في أوطانهم إلى حد كبير، بما يفرزه ذلك من مشاكل مثل: الولاء المزدوج، والتناقض بينهم وبين قوى أخرى في مجتمعاتهم الغربية.

وتبرز هذه المشكلات حين تتناقض السياسات الإسرائيلية ولو نسبياً مع سياسات بعض الدول الغربية.

وستبقى العلاقة بين الكيان الصهيوني وقوى الهيمنة الغربية في الولايات المتحدة وأوروبا عاملاً مهماً في تحديد مصيره. وقد تتعرض هذه العلاقة، في سياق الصراع الحضاري، إلى حدوث شرخ فيها في لحظة تاريخية معينة، حين يشتد تباين المصالح. وقد حدث مثل ذلك في عدد من حالات غيرها، مثل حال الصين الوطنية والصين الشعبية.

وإن من اللازم الإشارة إلى أن هذه العلاقة تشهد اليوم ظاهرة لم يسبق أن تجلت كما هي الآن، متمثلة في مجاهرة قيادة الكيان الصهيوني بالتدخل في العملية السياسية الأمريكية الداخلية، كي تعرقل تحركاً سياسياً أمريكياً تختلف معه في التفاصيل، وتهديدها القيادة الأمريكية بأنها «ستجعل واشنطن تحترق»، بالإضافة إلى الاتصال بقادة الكونغرس الأمريكي لاستغلال تأثير مركز القوة الصهيوني الأمريكي فيهم، فضلاً عن أن التغلغل اليهودي الصهيوني في الإدارة الأمريكية بلغ درجة غير مسبوقة.

ومن اللافت أن قوى أخرى أوروبية بدأت تستشعر خطر هذا التغلغل على مصالحها المحلية، وعلى مصالحها مع الوطن العربي والعالم الإسلامي، فكان أن بدأت تمتعض وتتململ. ومن المتوقع أن يزداد هذا التوجه بفعل سياسات عربية مؤثرة، وأن يتحول إلى مواقف، مثل الموقف الذي وقفه الاتحاد الأوروبي من الصادرات «الإسرائيلية» المقبلة من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى دوله، حيث رفض قبولها لأنها من مستعمرات غير مشروعة.

ج ـ الأمة العربية

إن الشعب الفلسطيني قد خبر عملياً، داخل وطنه المحتل وخارجه، حصاد مدريد وأوسلو، وحقيقة عملية التسوية الجارية، وهو مهيأ لمتابعة العطاء وتقديم التضحيات للمقاومة، شأنه طوال قرن مضى، ولصراع النفس الطويل، فهو مصمم على مواجهة العنصرية الصهيونية. ويبقى أن يبرز قيادته لهذه المرحلة التي تستطيع توظيف طاقاته، في إطار من حشد طاقات الأمة.

كذلك فإن الأمة العربية ـ التي عانت مرارة زلزال الخليج وما أصاب النظام العربي بسببه، وما أسفرت عنه مسيرة مدريد وما تلاها من اتفاقات وتحركات «شرق أوسطية» ـ باتت تدرك طبيعة المرحلة الراهنة في الصراع، بعدما تمثلت خبرات التسوية. ويتأكد أمامها أن التحالف الاستعماري الصهيوني ازدادت أطماعه فيها، وأنه يتمسك بمخططاته التي تستهدف ترسيخ تبعيتها وتخلفها وتجزئتها. كما يتأكد أن ما

أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وأن النظام العربي ضرورة لازمة، ولا بد من إعادة الفاعلية إليه، بعدما حاولت عملية التسوية تحطيمه لمصلحة «نظام الشرق الأوسط» حيث تكون الهيمنة فيه للكيان الصهيوني.

لقد استجابت الأمة العربية لتحديات المرحلة بالتوجه نحو «المقاومة المسلحة» على الصعيد الشعبي، فضلاً عن مواجهة «التطبيع» الذي حاولت قوى الهيمنة فرضه، وكان ذلك داعياً لالتقاء تيارات الأمة الفكرية والسياسية، وبخاصة التيارين القومي والإسلامي، على برنامج عمل شعبي يرفع شعار «فلنعتصم بالمقاومة».

كذلك كانت هناك استجابات رسمية، تمليها دواعي الأمن القومي العربي، كما حدث في القمة الثلاثية عام ١٩٩٤، ثم في قمة عام ١٩٩٦، عبرت عن رفض «نظام الشرق الأوسط»، ورفض مبدأ الاحتكار النووي الصهيوني، كما اتخذت «موقفاً» من عملية التسوية ومن مسيرة التطبيع. كذلك قامت عدة دول عربية بمقاطعة مؤتمر الدوحة على رغم الضغوط الأمريكية العلنية الهائلة. ويبقى أن تنجح القيادات الرسمية في الوصول إلى المعادلة الصحيحة لتفعيل النظام العربي وحشد طاقات الأمة، لأن استشراف الأجل المتوسط يوحي باستمرارية النظم الحاكمة العربية من حيث الجوهر، حتى وإن تغيرت بعض القيادات. مع ملاحظة أن «أزمة الخلافة» المستحكمة في أكثر من قطر عربي قد تؤدي إلى أوضاع أكثر سوءاً من الأوضاع الحالية. ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى حقيقتين: **أولاهما** ـ تخص الحكام، **وثانيتهما** ـ تخص المحكومين.

(١) الطبقات الحاكمة

لا شك في أن الوطن العربي قد أصيب بحال الشلل منذ مبادرة الرئيس السادات. وهي حالة تقود إلى استنتاجات خطيرة، حين نتساءل: ما هو السبب؟ ولماذا بدا النظام العربي الرسمي عاجزاً وفاقداً لقدرته على الحركة والفعل، من وقتها إلى الآن، حتى إزاء حالات عدوانية اسرائيلية وأمريكية فادحة وخطيرة، كتلك التي تعرض لها العراق ولبنان وتونس وليبيا، ثم حربي الخليج الأولى والثانية، حيث اسلمت القيادة بالكامل إلى الولايات المتحدة؟

ولا يسهل القول إن الأمة العربية تعاني نقصاً في الإمكانات أو في المبادىء أو في التضحيات، وإنما يتركز القصور في إدارة هذه «الموارد»، أي أن هذه الموارد أكبر بكثير من كفاية المسؤولين عن إدارتها. وبالتالي نشاهد هذا التناقض بين التراكم في الإمكانات والعجز في القدرات، ونشاهد القصور عن الحركة والفعل. وبالطبع فإن مسألة «الكفاية» تقودنا مباشرة إلى التركيب الاجتماعي للطبقات الحاكمة العربية، ولا بد من أن يوضع في الحسبان ـ مع كل عناصر الاستمرار ـ أن هذه هي حدودها

وتلك هي اختياراتها «الحرة». ومن هذه الزاوية يتضح أن رد فعل الطبقات الحاكمة تجاه الأحداث التي يتعرض لها الوطن العربي يدل ـ ضمن شواهد أخرى كثيرة ودامغة ـ على أن خط التصرف المفتوح أمامها هو في اتجاه تدعيم الأزمة الاستراتيجية المسكة بخناق الوطن العربي.

إن سمة الأمة العربية «المجزأة» وارتباط التجزئة بنظام السيطرة والاستغلال العالمي من ناحية، وبالوجود الإسرائيلي من ناحية أخرى، وضعا «قضية فلسطين» في قلب النضال العربي العام، وأعطياها بعدها القومي الذي يتعدى الحدود الفلسطينية القطرية. ومن هنا خطورة «الصفقة» التي عقدتها الطبقات الحاكمة التقليدية في الأقطار العربية مع الغرب، والتي جعلت منها ركيزة للنفوذ الغربي في المنطقة، كما الدولة الصهيونية الناشئة.

ومن ناحية أخرى، فإن ممارسات «الأنظمة التقدمية»، التي كانت تستند إلى نوع من الايديولوجيا الثورية، قد أفرغت من محتواها، وتبددت الأحلام العربية التي كانت تتوق إلى الوحدة القومية، لتقوم مكانها جهود محمومة لتكريس بناء الدول القطرية. كما انحسر السعي الحثيث إلى تأكيد الاستقلال وترسيخ أسس التحرر، وحل مكانه هرولة نحو التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب. وحتى «الاجراءات الاشتراكية» تبددت لمصلحة سياسات وآليات السوق. أما هدف «تحرير فلسطين» فقد اختفى تقريباً من قاموس السياسة العربية، ليختزل أخيراً إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام». . ولكن الممارسة الفعلية كانت دون ذلك بكثير.

وهنا تنبغي الإشارة إلى ظاهرتين متداخلتين ومتكاملتين: ظاهرة «التحول» و«المراجعة» في الأنظمة العربية «التقدمية» باتجاه الغرب من ناحية، وظاهرة «التقارب» بين الأنظمة العربية، على اختلاف أصولها وتباين لغة خطابها السياسي من ناحية أخرى. ولقد ضاعفت الحقبة النفطية من معدلات حركة هاتين العمليتين من خلال ثلاثة عوامل أساسية: **أولها** تعميق اندماج الدول العربية في النظام الرأسمالي العالمي، بما يؤدي إلى تسريع معدلات «المراجعة»، **وثانيها** ازدياد نفوذ الأنظمة النفطية، الأكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة، واستغلالها لبعض عائدات النفط لبناء وتوسيع هذا النفوذ، حيث تصاعد دورها في إدارة شؤون الوطن العربي، وبالتالي أصبحت تبعية «الأنظمة التقدمية» مزدوجة: إحداها للخارج مباشرة، والأخرى لدولة نفطية هي نفسها تابعة لقوة خارجية. **وثالثها** تعرض حركة التحرر الوطني العربي، بما في ذلك يسارها، لحالة من الضعف والتراجع والتفتت، فضلاً عن انحسار النفوذ الجماهيري.

(٢) الجماهير العربية

في إطار تحليل الأزمة الاستراتيجية العامة التي يتعرض لها الوطن العربي، تبدو الجماهير العربية غائبة عن الصورة. ولا شك في أن حدثاً جسيماً يتعرض له كيان

اجتماعي ـ سياسي يستوجب رد فعل مقابلاً له عمقاً وتأثيراً. ولذلك فإن غياب أو ضعف رد الفعل العربي العام تجاه الأحداث الجسيمة التي يتعرض لها الوطن العربي ـ وتوقع استمرار هذا الغياب ـ يمثل عنصراً أساسياً في تأسيس فترة الانحسار العربي. إن التوصيف السابق لرد الفعل الجماهيري لا يحوي في طياته أي «إدانة» للشعب العربي. فلهذا الموقف الشعبي السلبي أسبابه الموضوعية، التي سيسجلها التاريخ ضمن «إنجازات» الأنظمة العربية، التي استفادت فيها، بكفاية وفاعلية، من الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية، إضافة إلى الإبداع المحلي، وبخاصة في مجالات الأمن والإعلام.

وفي استشراف آفاق المستقبل، يمكن القول إن تغييراً جوهرياً لا بد من أن ينبع من جذور جماهيرية، ولذلك فإن الأساس الذي يستند إليه توقع استمرار الانحسار هو رد الفعل الجماهيري السلبي تجاه العديد من الأحداث الجسام التي تعرض لها الوطن العربي، باعتباره مؤشراً أكيداً لغياب الشعب العربي عن ساحة العمل السياسي. وهذا وضع قد لا يتغير بسرعة، بل هو لا بد من أن يتغير في الأجل الطويل، ولكن هذا يحتاج إلى تطور اجتماعي سياسي يستغرق عدة سنوات على الأقل.

٤ ـ حقائق التسوية

من الواضح أن «حقبة التسوية» ستمتد إلى الأجل المتوسط، ومن ثم فإن أية «استراتيجيا» بديلة ينبغي أن تتعامل وحقائق التسوية المبنية، من حيث الجوهر، على الانتصار العام للصهيونية بانتزاع الاعتراف العربي الرسمي بدولة «اسرائيل»، وكيف تجسد ذلك في الاتفاقيات والمعاهدات التي تم إبرامها مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها قيوداً ومحددات على الحركة مستقبلاً، بما تتضمنه من التزامات قانونية، وما تفرزه من آثار سياسية، ومن ثم تحديد الموقف القومي من هذه الحقائق.

كذلك فإن «الاستراتيجيا» ينبغي أن تنطلق من نظرة مستقبلية لحركة التطورات الجارية لعملية التسوية، في ضوء افتراض التطور التلقائي للأوضاع القائمة نفسها، على الأقل في الأجل المتوسط، وماذا ستتمخض عنه؟ هل تعيد إلى الأذهان خبرة «معاهدة فرساي» ـ التي تتضمن تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى بما انطوت عليه من «إذلال» لألمانيا وإيطاليا، بحيث تعتبر هي المصدر الأساسي لنشأة النازية والفاشية ـ طالما تنطلق الاستراتيجيا من أن المعاهدات والاتفاقيات القائمة والتي يجري ابرامها لا تضع أساساً لبناء سلام حقيقي مستقبلاً، نظراً لأنها تتجاهل أصول الصراع، وإنما هي تضع أساساً، بالدقة، لتفجر حرب حقيقية أخرى؟ والسؤال هنا: متى وكيف يمكن

اعتراض التطورات الجارية لكي لا نصل إلى هذه النتيجة بآثارها الوخيمة على الجميع؟ ويقتضي كل ذلك عرض مجموعة من التصورات والتوقعات.

أ ـ استشراف المستقبل من منظور «إسرائيل»

يفضي استشراف احتمالات المستقبل بالنسبة لدولة «اسرائيل» والعقيدة الصهيونية إلى تحديد احتمالين أساسيين:

أولهما أن التسوية قد تعني أن «اسرائيل» على استعداد كاف لقبول التكاليف التي تترتب على «انتصاراتها»، وتسليم أطراف عربية بوجودها، والحقوق التي تدعيها لنفسها من منظور العقيدة الصهيونية باعتبارها العقيدة التاريخية والرسمية للدولة. وهكذا ينتهي هذا الاحتمال إلى أن التسوية ستكون خاتمة المطاف.. وليس ذلك في الأفق.

وثانيهما أن التسوية لن يعقبها انحسار العقيدة الصهيونية، بل سوف يكون من شأن الانتصار الصهيوني تمهيد السبيل أمام المزيد من الانتصارات، ومضاعفة المطاليب والادعاءات.. وتصبح التسوية مجرد استمرار للصراع ولكن بوسيلة أخرى. وهو ما يعني أن التسوية لا تعني التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي ـ الصهيوني، وإنما الانتقال بممارسته إلى مستويات وأنماط أخرى.

هنا تنبغي مناقشة وجهة النظر التي تذهب إلى أن «اسرائيل» تتطلع إلى فترة من الهدنة السلمية فقط بعد فترات «الهدنة المسلحة» التي فصلت بين الحروب السابقة، وهي لذلك لا تهتم بمنطق «خبرة فرساي» حال إصرارها على تضمين المعاهدات والاتفاقيات العربية ـ الإسرائيلية شروطاً لا تستقيم مع تهيئة المناخ لبناء سلام حقيقي.

ب ـ التسوية من المنظور العربي الرسمي

على الجانب العربي أصبحت التسوية بديلاً من الصراع، وتبلورت إرادة للتسوية تدعى «الواقعية» و«الاستجابة للمتغيرات العالمية»، بدعوى «إنقاذ ما يمكن إنقاذه». ولذلك ينبغي إدراك أن الاتفاقيات والمعاهدات القائمة المقبلة جاءت ثمرة ـ لا لانتصار «اسرائيلي» أساساً ـ بل لانهيار عام في إدارة النظم العربية للصراع ضد «إسرائيل»، تبدى من خلال المسلسل الذي انطلق من مباحثات الكيلو ١٠١، ثم الحرب الأهلية اللبنانية، كامب ديفيد، اجتياح لبنان، حرب الخليج الأولى (البحث عن عدو بديل)، حرب الخليج الثانية (الحرب الأهلية عوضاً من مجابهة العدو). كذلك يمكن النظر إلى التسويات القائمة والجارية باعتبارها تسويات هزيمة، وليست تسويات خيانة. وهي بالتالي شبيهة بالتسويات التي فرضها حلفاء الحرب العالمية الثانية على ألمانيا واليابان.

ومن ثم لا بد من الإدراك بأن التعامل مع الهزيمة يتضمن مرارة صعبة، لا يهونها سوى العمل على تغيير الأوضاع «الوطنية» و«القومية» إلى حين تحقق تغيير في الظروف «العالمية». وهذا ما فعلته كل من ألمانيا واليابان.

ج ـ صراع وجود.. لا صراع حدود؟

إن القومية العربية تقوم على أن الصراع ضد «اسرائيل» هو «صراع وجود» وليس «صراع حدود»، بما يعنيه ذلك من استحالة التوافق أو التعايش بين الصهيونية والقومية العربية، فما هو مصير ذلك المنطق بعدما دخل «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» في مفاوضات منفصلة وسرية مع «اسرائيل» واعترف بحقها في الوجود علناً، وتوصل إلى اتفاقيات «سلام» و«تعاون اقتصادي» مع الكيان الصهيوني؟ لا شك في أن قادة «منظمة التحرير الفلسطينية» بتوجهاتهم الجديدة وسلوكهم الفعلي، أخذوا يشككون في الأساس الفكري للقومية العربية حينما آلوا على أنفسهم أن يفصلوا «قضيتهم» عن القضية العربية. وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار مدى التغيير في البيئة العربية، الذي يدل عليه أن اتفاقيات «المنظمة» مع «اسرائيل»، على الرغم من جسامتها وأخطارها وأخطائها، استقبلت برد فعل مختلف تماماً عما واجهه السادات عندما ذهب إلى «اسرائيل»؛ فلقد اتهم السادات بالخيانة، وجرى التشهير به على امتداد الوطن العربي، أما رد الفعل تجاه اتفاق أوسلو، فكان مزيجاً من السلبية واللامبالاة والذهول على الرغم من خطورة الفارق بين الحالتين؛ فإذا كانت مصر قد سبقت إلى عقد اتفاق منفرد مع «اسرائيل» إلا أن هذا الاتفاق لم ينه الصراع العربي ـ الصهيوني وإن كان قد غير من موازينه. أما «الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي» فإنه أكثر بكثير من تغيير في حركة الموازين، ولذلك فهو يكرس حالة من التفكك والتآكل لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمة العربية.

د ـ الاعتراف الفلسطيني بدولة «إسرائيل»

يقتضي ذلك مناقشة الاعتراف الفلسطيني بدولة «اسرائيل» الذي يمثل «نكبة حقيقية» أخرى بحد نفسه. إنه ليس مجرد اعتراف بشرعية الاستعمار الصهيوني لفلسطين بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف في أرضه ووطنه، وإنما يتضمن في الوقت نفسه إنكار جزء من الذات الفلسطينية، حيث يؤدي إلى إخراج قطاع أساسي من الفلسطينيين من تعريف «الشعب الفلسطيني»، أي الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال والذين تشبثوا بأرضهم منذ عام ١٩٤٨. إنه اعتراف من أسوأ الاعترافات في التاريخ وأكثر خطراً، لأنه يؤدي إلى الاعتراف بالعدو عن طريق إنكار جزء من الذات، ومن ثم فهو اعتراف يتم على

مستوى الوجدان الوطني، ويتحول إلى تشويه في وعي الشعب لنفسه[١٠].

٥ ـ المسارات المحتملة للصراع

من الأهداف النهائية المتوخاة في عملية التسوية إبرام معاهدات صلح بين «اسرائيل» والدول العربية. ويؤدي توقيع معاهدة صلح من ناحية القانون الدولي إلى إنهاء حالة الحرب، وهو ما يفتح المجال لإقامة علاقات طبيعية في مختلف المجالات. وتندرج معاهدات الصلح التي وقعت حتى الآن بين دولتين عربيتين و«اسرائيل» تحت هذا المفهوم القانوني. وبناء عليه يتوجب ـ ابتداء ـ تحديد نتائج هذا التوقيع، والالتزامات الثابتة التي تترتب عليه، **فأولاً** توقف القتال مثلما توقفت احتمالات القتال بين الجانبين، **وثانياً** اعترف كل جانب بحدود «دولية»، لا يجوز تجاوزها بالقوة، **وثالثاً** اعترف كل جانب بحق الدولة المتعاقد معها في السيادة، مع مراعاة الالتزامات التي نصت عليها المعاهدة تجاه الطرف الآخر، فضلاً عن أن تلك المعاهدات تضمنت نصوصاً قاطعة بأن لها «الأولوية» على أية التزامات أخرى. كما يلاحظ أن معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية نصت على إنشاء منطقة عازلة في معظم أراضي سيناء. ومن الواضح أن مفهوم المنطقة العازلة الذي تعمل «اسرائيل» على تطبيقه يمثل جانباً من عقيدتها الأمنية.

ويوضح تاريخ الحروب العربية ـ الإسرائيلية أن هذه الحروب نشأت نتيجة الاندفاع الإسرائيلي العدواني، من أجل إقامة «اسرائيل الكبرى»، ولكن جرى تسويقها للعالم على أنها حروب وقائية. والمفهوم الوقائي الإسرائيلي يتألف من عناصر كثيرة، تلخصها «اسرائيل» وأمريكا، في أن اسرائيل يجب أن تكون في كل وقت أقوى من الدول العربية مجتمعة. وكان المعنى المتضمن في هذا التحديد أن «توازناً» محدداً للقوى يجب أن يظل قائماً بين الدول العربية و«اسرائيل»، فإذا أوشك هذا التوازن على الاختلال، فإن «اسرائيل» لا بد من أن تتحرك عسكرياً لإعادته إلى نصابه. وتحت غطاء هذا المفهوم تحركت «اسرائيل» ـ في إطار تحرك قوى الهيمنة التقليدية ـ ضد مصر عام ١٩٥٦، كما تحركت ضد مصر ثانية عام ١٩٦٧، في إطار تحرك قوى الهيمنة الجديدة بقيادة الولايات المتحدة. ومن المرجح أن «اسرائيل» تدخل في معادلة موازين القوى كلا من المقدرة التقانية والمقدرة الاقتصادية. ولا شك في أن ضرب العراق كان قد أصبح مطلباً اسرائيليا بعدما اخترقت القدرات العراقية القتالية الحاجزين التعبوي والتكنولوجي من خلال الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). ومع ذلك فإن

---

(١٠) أمين اسكندر، في: معلوم واسكندر، **عبور الهزيمة**، ص ١٦ ـ ٢٠.

«اسرائيل» استبقت حرب عام ١٩٩١ بضرب المفاعل النووي العراقي، في إطار مفهوم «التوازن» الذي كاد أن يصبح «توازن رعب» عوضاً من «توازن قوى».

وما دامت «إسرائيل» لا تزال محتفظة بمفهوم التوازن وضرورة التحرك بالسلاح لفرضه، فإن كان الأمر كذلك فإن هذا المفهوم يشكل «قنبلة» قابلة للتفجر في حروب جديدة. وبالأخص إذا كان مفهوم التوازن محتوياً في طياته عنصري المقدرة التقانية والمقدرة الاقتصادية الوطنية، بما قد يتطلب عملاً دائباً لعرقلة كل مجهود اقتصادي وطني (مثال ذلك ضرب مورد السياحة المصري)، فهل ترضى أي دولة أن يكون وضعها الأمني مكشوفاً؟ وأن يكون تقدمها التكنولوجي مكبوتاً؟ (مثال ذلك الحصار التكنولوجي على العراق). ويلاحظ أيضاً في هذا الإطار أن الولايات المتحدة ـ «إسرائيل» ادخلت إلى المنطقة العربية مفهوم «الحصار» وطبقته على نطاق متفاوت بالنسبة للعراق وليبيا والسودان، وطبقته أيضاً على إيران.

كذلك، فإن من أبرز نتائج معاهدات الصلح إلغاء المقاطعة التي فرضها العرب على «اسرائيل» (في الوقت نفسه الذي فرضت فيه أمريكا ـ «اسرائيل» مقاطعة على العراق وليبيا والسودان). لكن معاهدات الصلح تنص على أمرين آخرين، هما: التوقف عن الإعلام العدائي، والتعاون الأمني في إطار مؤسسي؛ ولا شك في أن تعريف الإعلام العدائي سيكون موضع احتكاك مستمر، فهل كل إعلام حول مصالح متناقضة هو إعلام عدائي، وبالأخص هل الإعلام الذي يتحدث عن تحركات اسرائيلية مناقضة لمصالح حيوية لدولة عربية هو إعلام عدائي؟

وفضلاً عما تقدم، ليس في معاهدات الصلح التزام إسرائيلي بالامتناع عن المناهج التي تتوخى الضرر للدول العربية المتصالحة معها. وعلى سبيل المثال، فإن «اسرائيل» ـ على الرغم من معاهدة الصلح مع مصر ـ تعمل على تحريض اثيوبيا على إقامة مشاريع على النيل الأزرق قد تشكل عبثاً بشريان الحياة لمصر، من دون أن يعني ذلك ـ بالطبع ـ أن أي تحرك اثيوبي يدفعه تحريض إسرائيلي. فهل معنى ذلك أن معاهدات الصلح تقتصر على الصلح بمعنى انطفاء القتال، من دون إزالة الأشواك العالقة، بل وبزرع ألغام جديدة قد تشكل أسباباً للقتال في المستقبل؟ وما معنى صلح يعطي طرفاً ما فرصاً ذهبية لتنفيذ مآرب بالغة الخطورة، في ظرف نزع منه غطاء «الحرب» الذي يعطي عذراً قانونياً لإجراء دفاعي مضاد في أي لحظة؟

وقد لوحظ مؤخراً اتجاه جديد وهو دخول «اسرائيل» في تحالفات اقليمية تعتقد أن بإمكانها استخدامها ضد المصالح العربية، أو حتى لإشعال حروب ضد العرب. مثال ذلك تحالفها مع تركيا، والتحرك الخطير الذي انتهجته تركيا ضد سوريا بعد ذلك وما يتضمنه هذا التحرك من تهديد بالعبث بالمياه السورية والعراقية.

هنالك في المدى القصير احتلال ما زال قائماً لأرض الجولان وجنوب لبنان، ومفاوضات مستعصية مع السلطة الفلسطينية، وطريق مسدود أمام هذه السلطة، أياً كانت احتمالات «الوضع النهائي» الذي تتوصل أو لا تتوصل إليه. وهنالك في المدى السائر البعيد والأبعد، الجهد الإسرائيلي المستمر ضد المصالح العربية. ويمكن القول ان هذه التناقضات قد تشكل «مداخل» إلى حروب جديدة، وهو ما يطرح إشكالية تعامل الدول العربية معها. إن التجربة تظهر أن الدول العربية تفضل العمل القطري على العمل المشترك، ومن هنا فإن كلا منها تتابع أمور أمنها بحسب مخططاتها المنفردة. وقد تنشأ تحالفات بين دول عربية كتحالف مصر وسوريا في أثناء حربهما ضد اسرائيل عام ١٩٧٣، والتحالف الاقتصادي العربي الذي رافق تلك الحرب. وقد تجتمع لتدارس وضع معين، وتتفق على أمور معينة. وما أكثر ما اتفقت عليه الدول العربية من أمور في غاية الأهمية والفائدة، لكنها افتقرت دائماً إلى الاستراتيجيا الشاملة والخطة التنفيذية وإلى المؤسسات المنبثقة عن مثل هذه الخطة. فكل دولة عربية لها مفهومها بشأن التحرك لمساعدة دولة عربية أخرى، إلا أن مسألة الاتفاق على استراتيجيا شاملة، والتزامات واضحة ملزمة، في ظروف واضحة محددة، هي من المسائل التي لم تطرح بعد في إطار عربي[١١].

ويلزم هنا تأكيد أن التطورات الجارية في «مسيرة التسوية» تشير إلى أن بعداً جديداً في الصراع العربي ـ الصهيوني ينفتح، وهو يتمثل في سعي «إسرائيل» إلى ابتلاع الهوية القومية للفلسطينيين الذين يحملون جنسيتها ويشكلون حوالى الخمس من سكانها، وهو ما يصب في سعيها الأشمل إلى تجريد دول المنطقة جميعاً من هويتها القومية وإدخالها ضمن تعريف جيوبوليتيكي ينفي القومية هو «الشرق أوسطية». وهناك ثلاثة قرارات اتخذتها حكومة «باراك» غداة وصولها إلى السلطة، تعطي مؤشراً واضحاً على ذلك التوجه: **أولها** اختيار نائب عربي في الكنيست لعضوية لجنة الشؤون الخارجية والأمن، أهم اللجان وألصقها بأمن الدولة اليهودية، الذي هو في الوعي العربي السائد ـ على الأقل ـ مناقض للأمن القومي العربي، بل هو معادل للعدوان عليه. **وثانيها** تعيين عضو عربي في الكنيست نائباً لوزير الخارجية التي هي الأولى بين وزارات السيادة، بما يعني أن هذا التطور مختلف جوهرياً عن سوابق له، مثل تعيين عربي (هو النائب ذاته) نائباً لوزير الصحة في حكومتين سابقتين، وتعيين عربي آخر نائباً لوزير الزراعة في حكومة سابقة. **وثالثها** الدراسة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي لفتح الباب أمام العرب للانضمام إلى صفوف الجيش الإسرائيلي جنوداً محترفين، تمييزاً

---

(١١) برهان الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية،» (دراسة غير منشورة ومقدمة للندوة).

من الخدمة الإلزامية التي لا تطبق عليهم منذ إنشاء الدولة باعتبارهم «خطراً أمنياً» باستثناء فئات عربية ثلاث: البدو والدروز والشركس. وكان بعض غرض هذا شرذمة الأقلية العربية في الدولة اليهودية، كما أنهم كانوا يفرزون لمهام ضمن «حرس الحدود» تعمق من عزلتهم في وسطهم العربي.

وعلى رغم أن هذه المستجدات الثلاثة محاطة بطبيعتها بالتحفظ، فإنها مرشحة لاكتساب مغزى كبير وبعيد الأثر. فلا شك في أن حصول العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية على حقوقهم المدنية والسياسية هو أمر يصعب الاعتراض عليه، لكن تتبقى معضلة الارتباط بين حصول هؤلاء على حقوقهم وتغيير طبيعة الدولة القائمة، أي تخليها عن الصفتين اليهودية والصهيونية، وتصور أن هذه بداية تحول كبير في طبيعة وتكوين دولة «إسرائيل» من «دولة يهودية» إلى «دولة لمواطنيها»، أي تحول «إسرائيل» إلى دولة طبيعية مثل غيرها من الدول، لا تفرق بين مواطنيها على أساس الدين أو العرق.

وقد تبدت هذه المعضلة في استقبال النخبة السياسية الفلسطينية في «إسرائيل» لهذه التطورات الثلاثة، فبينما قوبل القراران الأول والثاني بقدر من الترحيب تفاوت ما بين الفتور والبرود، فإن مبدأ فتح الباب أمام العرب لاحتراف الجندية في الجيش الإسرائيلي قوبل باستنكار عام، مع أن التطورات الثلاثة تصب في المصب نفسه، على أي نحو تمايز تصور هذا المصب، أي أنها تصب عند المتفائلين بإمكانات التحول الاختياري، أي تحت ضغط التغيرات في المجتمع وفي السياسة الإقليمية والدولية.

يكتسب الجدل حول مغزى هذه التطورات أهمية من مصدرين: **الأول** ان تحليل ما يجري الآن في داخل «إسرائيل»، سواء في ما يتعلق بعملية السلام، أو ما يخص دلالة التغيرات الداخلية، ومنها هذه التطورات الثلاثة، هو الذي يرسم طريق التعامل مع مستقبل الصراع. **والثاني** إن «عرب إسرائيل» بالذات ـ وفعلهم في الأوضاع السياسية الداخلية، وقدرتهم ـ أو عدمها ـ على التأثير في سياسات «إسرائيل» الإقليمية ـ سيكون لهم دور في مستقبل الصراع يفوق كثيراً ما كان لهم في ماضيه.

ولعل المصدر الأكبر للخطأ المحتمل في التحليل العربي لهذه التطورات هو حصر النظر إليها من منظور ما تشهده الدولة العبرية من تغيرات داخلية.

إن «إسرائيل» تشهد فعلياً تطورات داخلية تصدر في معظمها عن الاطمئنان العام ليس إلى مجرد بقاء الدولة، وإنما أيضاً زوال الخطر على أمنها، وهو ما يؤدي إلى تفعيل ما يمكن تسميته «استرخاء المجتمع» بفعل رسوخه واستقراره الذي يؤدي إلى اكتسابه صفات المجتمع الطبيعي، بما في هذا الانقسام إلى طبقات والتمايز في فئات يتداخل في تشكيلها الطبقي والعرقي والديني. ومن آثار هذا التغير أن تغلب العوامل

الداخلية وتتقدم على العوامل «القومية»، أي المتصلة بالعلاقة مع «الآخر» الخارجي، وهو ما تعبر عنه السياسة الخارجية والأمنية.

وأحد مظاهر هذا هو الجدل الدائر في «إسرائيل» حول أولويات الإنفاق الحكومي، هل الأولوية للأمن الذي ما زال يحظى بهذا المركز منذ إقامة الدولة، أم أنه قد آن له أن يتنازل عن شيء من مخصصاته لأغراض أخرى مثل إعادة التوزيع الاجتماعي للموارد، ويدخل ضمن هذا في حال «إسرائيل» الإنفاق على الشؤون الدينية. على أن مظهره الأكبر هو التزايد التدرجي، إنما المطرد، للمساحة التي تشغلها الشؤون الداخلية في البرامج الانتخابية، وفي مجمل الجدل السياسي. وضمن هذا تدخل بعض دوافع التغير في التعامل مع «المواطنين» العرب.

على أن المصدر الرئيسي لهذا التغير الأخير بالذات هو المصدر الأصلي الذي أنتج تلك التغيرات الداخلية، أي الاطمئنان إلى مصير الدولة وأمنها، وهو ما أصبح ملحوظاً مع تقدم «عملية السلام» والذي يتحقق أساساً وفقاً للشروط الإسرائيلية، ذلك أن التقدم نحو نوع من «السلام» مع العرب، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لشروط إسرائيلية، يؤدي لزوماً إلى يأس «عرب إسرائيل» من أن يأتيهم الخلاص من «وراء الحدود»، أي من قدرة الدول العربية على فرض شروطها على «إسرائيل»، وقد تعزز هذا عندما بدأت تظهر نتائج المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقات أوسلو، وتعزز أكثر عندما بدأت السلطة الفلسطينية تمارس حكماً قمعياً، لا يجعلها جذابة بأي قدر لهؤلاء الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، على رغم النقص الكبير في ما يتمتعون به من حقوق مدنية وسياسية.

وفي هذا السياق بدأت «إسرائيل» عملية «تطبيع» رعاياها العرب مقتنعة بأنه لم يعد لهم أمل إلا في الدولة اليهودية. وفي صلب هذا «التطبيع» تقع هذه التطورات الثلاثة الأخيرة.

لكن سلامة هذا التحليل «الداخلي» لهذه التطورات لا يغني عن ضرورة إدراك ما يشوبه من نقص. ويتجلى هذا النقص في إغفال عوامل رئيسية ثلاثة ضرورية لفهم أي تطور في سياسة «إسرائيل» وأوضاعها، وهي عوامل تضفي على التطورات أبعاداً تتخطى ما هو فوري، ومباشر، وظاهر.

العامل الأول: هو ضرورة التمييز بين ما هو داخلي: سياسي ـ اقتصادي ـ اجتماعي ـ عرقي، وغير هذا من عوامل داخلية تضطرب وتصطرع وتتفاعل، وبين ما هو بعد إقليمي لتلك التطورات. والتمييز ـ بالطبع ـ لا يغض النظر عن التفاعل بينهما.

العامل الثاني: إدراك العلاقة بين التطورات الإسرائيلية «الداخلية» والسياسات المتعلقة بالهجرة واستعمار الأراضي، من حيث أن هذين العنصرين ـ الهجرة واستعمار الأراضي ـ هما الصيغة العملية للايديولوجيا الصهيونية.

العامل الثالث: هو علاقة التأثير المتبادل ما بين «إسرائيل» والتجمعات اليهودية التي تعيش خارجها، فهذه التجمعات هي، من ناحية مستودع الهجرة التي يفترض طبقاً لمنطوق المشروع الصهيوني أن اكتمال تحققه لا يأتي إلا بإنجازها، ومن ناحية أخرى أن هذه التجمعات هي من أهم مصادر الدعم الخارجية للدولة اليهودية، أي لما تحقق من المشروع الصهيوني حتى أي لحظة.

إن القول بأن هذه عوامل ثلاثة ضرورية لفهم أي تطور في سياسة إسرائيل وأوضاعها، لا يعني أن هناك علاقة حتمية مفترضة مسبقاً بينها وبين كل تطور منفرد من تلك التطورات. إنما القصد انها تفهم من خلال دحض تلك الثنائية التي يجري ترويجها، والتي تقول إن هذه التطورات هي من بشائر انتقال الدولة اليهودية إلى «ما بعد الصهيونية» أو فوز «الإسرائيلية» في الانتخابات الأخيرة على «الصهيونية»[١٢].

خلاصة

الاستراتيجيا المتوخاة عليها أن تجد حلاً لمشكلة الأراضي العربية المحتلة، وفقاً لمبدأ إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، فضلاً عن التصدي لتقديم حل جذري لمشكلة مزدوجة: من ناحية المشكلة الفلسطينية، ومن ناحية أخرى المشكلة اليهودية ـ الإسرائيلية؛ كما تجسدتا فوق أرض فلسطين منذ مطلع القرن العشرين.

وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار حقائق عدة:

أولها ـ عدم التناسب بين عنف الديناميات الفاعلة في المجتمع الإسرائيلي، وعدم مرونة، بل وصلابة، البنية الأيديولوجية للصهيونية مجسدة في الدولة اليهودية. ومما يشير إلى هذه الحقيقة اخفاق المشروع الصهيوني في حل المشكلة اليهودية (إلغاء الشتات اليهودي، إنشاء دولة يهودية صافية، تنامي الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي على أسس إثنية، ودينية، وثقافية، وسياسية، وطبقية).

وثانيها ـ عدم التزام الحركة الصهيونية، ودولة «إسرائيل»، بإرادة المجتمع الدولي، وعدم انسجامها معها، بما في ذلك عدم التزامها بنص، وروح، المواثيق

---

(١٢) مصطفى الحسيني، «كيف نحلل إسرائيل؟.. لماذا تفتح مؤسستها الأمنية أمام الرعايا العرب؟،» **السفير**، ١٩٩٩/٨/٢٦، ص ١٩.

والقرارات الدولية (وعد بلفور وشرط عدم الإضرار بحقوق غير اليهود المدنية والدينية - شرعة حقوق الإنسان - قرارات مؤسسات الأمم المتحدة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية - مؤتمر مدريد - اتفاقيات التسوية التي وقعتها مع بعض الأطراف العربية).

وثالثها - العدوان على الشعب العربي الفلسطيني، وعلى حقوقه غير القابلة للتصرف (قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبخاصة رقمي ٣٢٣٦ و٣٢٣٧).

ورابعها - فشل المشاريع التي نشأت لحل المشكلات التي ترتبت على قيام دولة «إسرائيل» (اللاجئون - إلغاء الهوية الفلسطينية وتذويبها في إطار عربي - تفتيت الهوية الفلسطينية داخل «إسرائيل» - الاتفاق على توزيع الموارد الطبيعية المشتركة - الاتفاق على الحدود مع الدول المجاورة - التعايش السلمي مع شعوب المنطقة ودولها - مخاطر توجهات الطرد والتوطين).

وخامسها - إخفاق التسويات التي تم التوصل إليها بين مصر والأردن ومنظمة التحرير من ناحية، و«إسرائيل» من ناحية أخرى في إحلال السلام في المنطقة، بل لقد أصبحت هذه التسويات نفسها هي أخطر «العقبات» التي تعترض طريق السلام الحقيقي في المنطقة.

ولذلك فإن أية استراتيجيا لإحلال سلام حقيقي في المنطقة ينبغي أن تركز على إنجاز مهمتين تاريخيتين: **أولاهما** تفكيك كل الأبنية العنصرية، القانونية والتنظيمية والمؤسسية، التي تمثلها دولة «إسرائيل»، وتصفية الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا، وبما يتفق مع حقوق الإنسان والشعوب. **وثانيتهما** إعادة الاستقرار إلى المنطقة وإقامة العدل والمساواة بين شعوبها ودولها الأصلية، انطلاقاً من معالجة كل الآثار الناجمة عن العدوان الاستيطاني الصهيوني على فلسطين وطناً وأرضاً وشعباً.

وفي إطار مثل هذه «الاستراتيجيا»، يمكن القول إن هناك مقياساً وطنياً وقومياً محدداً، لا شك في جدوى اعتماده، بل وفي شرعيته، من أجل قياس أي اتفاق بشأن الصراع العربي - الصهيوني، وتقرير إمكانات مساهمته في حل ذلك الصراع، بعد كل الاعتبارات المبدئية الواردة في هذا السياق.

ويتمثل هذا المقياس - في ما يخص البعد العربي في الصراع - في أمن الوطن العربي وضمان مصالحه في التنمية المستقلة والوحدة القومية.

كما يتمثل هذا المقياس - في ما يخص البعد الفلسطيني في الصراع، المرتبط عضوياً بالبعد العربي - في الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب

الفلسطيني، على حد تعبير الأمم المتحدة نفسها؛ حقه في وطنه قبل كل الحقوق، وهو حق أزلي يكاد يلتحق بالمقدسات، لا يسقط بالتقادم، ولا يقبل مفهوم التنازل؛ ثم حقه في العودة، وحقه في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

وفضلاً عن ذلك يتمثل هذا المقياس ـ في ما يخص البعد الدولي في الصراع ـ في مقاومة الهيمنة والغطرسة والطغيان ونبذ العنصرية والعدوانية والتوسعية.

وفي هذا السياق، فإن «الاستراتيجيا» في سعيها إلى إحقاق السلام القائم على العدل، تستلهم روح الحضارة العربية الإسلامية، التي شارك في بنائها مسلمون ونصارى ويهود على قدم المساواة، ولم تعرف في تاريخها كله بروز «مشكلة يهودية»، كما حدث في الحضارة الغربية. ومن ثم فإن الهدف النهائي الذي تسعى إليه يتطلب العمل من أجل إقامة نظام عالمي جديد، أساسه العدل وتعارف الحضارات وتعاونها.

ثانياً: الأهداف

١ ـ المقدمات

يقتضي تحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الاستراتيجيا، البدء بالتأكيد على ثلاث مقدمات أساسية: **أولاها** توضح الموقف المبدئي من التسوية، **وثانيتها** تركز على تفنيد «منهج الواقعية»، **وثالثتها** تستعرض مبدأ «انعدام البديل».

أ ـ الموقف المبدئي من التسوية

مع كل خطوة من خطوات الانسحاب الإسرائيلي من أراض عربية ـ في حالات التسوية الثلاث: مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ كان يأتي من يسأل «الفريق الآخر»: ألا يسركم الانسحاب الإسرائيلي من أراض عربية وتحرر مواطنين عرب من ربقة الاحتلال؟.. وهل ترفضون أن يحل «السلام»؟!

والسؤال مشروع لأن أي وطني لا بد من أن ينحني أمام تحرير التراب الوطني، فضلاً عن أن إحلال السلام مطلب إنساني قبل أن يكون مطلباً وطنياً. ولكن يبقى سؤال لا بد من الإجابة عنه: ما هو الثمن وما هي الشروط والقيود والتنازلات؟ مع التأكيد على أن «حالة فلسطين» ـ بالمقارنة مع حالتي مصر والأردن ـ تقتضي معالجة خاصة، بالنظر إلى فداحة وثقل الشروط والقيود والتنازلات، فضلاً عن أن المفاوضات حول «الحل النهائي» لا تزال في علم الغيب، ولا تزال، بالتالي، مفتوحة لكل الاحتمالات. لذلك لا بد من أن يبادر «الفريق الآخر» الذي يتبنى موقفاً مبدئياً من

التسوية القائمة والجارية، إلى مواجهة هذه الأسئلة والرد عليها بعناية، لئلا تختلط الأوراق، ويعتقد البعض أن «اتفاق أوسلو» كان إبداعاً حقيقياً!

وينطلق الموقف المبدئي من حالات التسوية القائمة ـ المصرية والأردنية والفلسطينية ـ والقادمة أيضاً من فساد منطق التسوية نفسه فساداً مطلقاً بالنسبة لخصائص الصراع العربي ـ الصهيوني وخصوصيته. وأساس ذلك الموقف المبدئي أن مفهوم التسوية في حالات النزاع العادية ينصرف إلى اتفاق الأطراف المتصارعة على حل مسائل الخلاف الناشب بينها ـ الحدود، الحقوق... الخ ـ للتوصل إلى سلام بينها. ولأن مسائل الحدود والحقوق غير محددة إلى ما لا نهاية، فإن تسويتها تخضع بالدرجة الأولى لموازين القوى بين الأطراف المتصارعة. فهل الصراع العربي ـ الصهيوني هو «خلاف» على الحدود أو الحقوق، حتى يمكن أن يخضع لمبدأ التسوية؟ إن القبول بمبدأ التسوية أصلاً، وفي هذا الصراع بالذات، يعني القبول بمبدأ وجود العدو نفسه، وبأن له حدوداً وحقوقاً، في حين أن التناقض مع العدو الصهيوني هو تناقض أساسي، وهو تناقض وجود لا تناقض حدود أو حقوق، بحيث لا بد من أن ينفي أحد الطرفين الطرف الآخر، إذا ما أريد لذلك الصراع أن يحل حلاً حقيقياً. والعدو يدرك هذه الحقيقة جيداً. ولذلك فقد آن الأوان لأن نفهم ما فهمته «اسرائيل» منذ البدء من أنه ليس هناك حل سريع أو سهل: فهناك صراع بين طرفين على أرض غير قابلة للتقسيم، **أولهما** لديه الحق ويمكن أن تكون لديه القوة، **والثاني** لديه القوة ولا يمكن أن يكون لديه الحق. وإما أن تكون الأرض لصاحب الحق الباقي ـ الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وإما أن تكون لصاحب القوة المؤقتة ـ اسرائيل والصهيونية العالمية. ولقد كان «بن غوريون» أول من عبّر عن هذه الحقيقة حين انتهى إلى أنه «ليس هناك حل.. الأرض واحدة ولا يمكن تقسيمها، والصراع على الأرض بين اثنين، وهي لا بد من أن تكون لأحدهما فقط، ولا بد من أن يكون الشعب الإسرائيلي هو الذي يحصل على الأرض بمفرده. والحل الوحيد بالنسبة له ـ إذا كان هناك حل ـ أن يسعى بكل الوسائل، بما فيها القوة والسياسة وحتى الخديعة، لكي يجعل الطرف الآخر يرضى بالتنازل عن مطلبه»، أي أن هدف كل الجهود ـ من وجهة نظر اسرائيل ـ هو «جعل الطرف العربي يرضى بالتنازل عن حقه في فلسطين»[١٣].

لكن بعض العرب الذين اعتمدوا منطق التسوية لا يفهمون ذلك. يتصورون أن التنازلات الجزئية هي الطريق إلى الحل. والحقيقة أن التنازلات الجزئية ليست طريق

(١٣) انظر بهذا الخصوص: ««قضايا التسوية والصراع العربي ـ الإسرائيلي»، مقابلة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل،» أجرى الحوار مجدي حماد، **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)، ص ١١١ ـ ١٣٥.

الحل إلا على منطق «إسرائيل»، أي أن كل تنازل جزئي تحصل عليه معناه الاقتراب خطوة من التنازل كلياً. ولقد أعطى العرب «من أجل السلام» تنازلات لم تكن تخطر على بال، حتى ولا على بال «اسرائيل» نفسها، والنتيجة هي ما نراه اليوم. ومن هنا أهمية ما أظهرته التجربة العملية طوال ما يزيد على عشرين عاماً من «مسيرة التسوية»، عن طبيعة الحل الممكن للصراع العربي ـ الصهيوني.

إن الخط البياني العربي، ومن ضمنه الفلسطيني، من مسألة الاعتراف بالعدو الصهيوني والتعايش معه شهد انحداراً مستمراً منذ هزيمة ١٩٦٧ وحتى الآن. في ما نجد أن الخط البياني الصهيوني، من مسألة الاعتراف المبدئي بالشعب الفلسطيني وحقوقه، ظل محافظاً على الاتجاه نفسه. إن الاعتراف هو المسألة الاستراتيجية الرئيسية في الصراع العربي ـ الصهيوني. وفي المسائل الاستراتيجية العدو لا يناور ولا يساوم، أما العرب فقد أخضعوا هذه القضية المركزية للمناورات والتنازلات، من دون تحقيق أي مكسب صغير على الأرض. وبينما العدو الصهيوني يسارع خطاه من أجل «خلق الحقائق على الأرض» باستمرار، نجده على امتداد السنوات الماضية كلها لا يتزحزح خطوة واحدة باتجاه الاعتراف بالحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية. فإذا كان المغتصب سالب الأرض وطارد الشعب الفلسطيني من وطنه يتمسك بكل هذا الحزم باستراتيجيته، ولا يقبل المساس بها، فكيف يرضى صاحب الحق والأرض أن تمس مبادئه الاستراتيجية، ويحول برنامج التحرير إلى برنامج للتسوية؟

وبالإضافة إلى ما تقدم تقتضي معالجة «حالة فلسطين» البحث بصفة خاصة في «العقلية» التي أنتجت «اتفاق أوسلو»، وهي العقلية المسكونة بهم الدولة والكيانية الفلسطينية، والتي كانت تزداد تبلوراً على صعيد القيادة وبعض القواعد الفلسطينية مع كل نكسة تصيب حركة النضال الفلسطيني. فالقيادة الفلسطينية كانت تعمل بعناية على بلورة هذا الإدراك في الخطاب الفلسطيني، لتصبح الكيانية القطرية هي الهم الأساسي في البنية النفسية الفلسطينية، وكانت الظروف الموضوعية توفر لتلك القيادة فرصاً حقيقية لترسيخها، مع تصاعد رغبة الأنظمة العربية في التخلص من عبء القضية الفلسطينية، وإلقائها على كاهل الفلسطينيين وحدهم، في ما كان كل ذلك يتفق مع ما تهدف إليه «إسرائيل» من تجزئة الصراع، وتحجيم القضية الفلسطينية في العامل الفلسطيني.

وفي «أوسلو» كان كل ذلك يعلن عن نفسه بوضوح، فالهدف هو أن تعود القيادة الفلسطينية إلى الواجهة وتحصل على أرض، أي أرض، تمارس عليها طقوس الدولة، وكلما تم الحصول على مزيد من الطقوس المذكورة، كان ثمة استعداد لدفع التنازلات تلو التنازلات. ولعل ذلك هو ما يفسر تلك النصوص المطولة في «اتفاق

أوسلو»، التي تتحدث عن المجلس التشريعي والانتخابات والشرطة، والتي دفعت قيادة المنظمة إلى أن تتناسى مقابل ذلك أهم القضايا ـ الحدود، القدس، اللاجئين، المياه، المستعمرات ـ وترحلها إلى «مفاوضات الوضع النهائي».

لقد حصلت قيادة المنظمة بموجب ذلك الاتفاق على سلطة على شعب، يمكنها أن تمارس عليه جميع طقوس الدولة، بدءاً بالسجون والشرطة والاعتقالات، وانتهاءً بالانتخابات النيابية والرئاسية، أما الأرض فلا سيادة عليها سوى للاسرائيليين.

وهذه «العقلية» هي نفسها التي ستخوض «مفاوضات الوضع النهائي»، وهي ستفعل ذلك وقد أصبح ٩٥ في المائة من الشعب الفلسطيني تحت «سلطتها»، داخل مناطق «الحكم الذاتي»، مع تحكم «اسرائيل» بهم في أثناء الدخول والخروج وحتى التنقل. ومن هنا، فستبدي تلك العقلية قابلية مهمة للتنازل عن قضايا الوضع النهائي مقابل مزيد من طقوس الدولة، إذ لا بأس حينئذ أن تتحول القدس إلى منطقة خارجها تسمى القدس، أما السيادة فهي مسألة نسبية في العالم المعاصر!

وفي مواجهة تلك «العقلية» لم يلجأ المعارضون إلى البحث في مسلسل الأرقام بالنسبة إلى الأرض، لأنه لن يفضي على الخريطة سوى إلى تمدد السلطة الفلسطينية على حوالى ١٠ في المئة من مجموع أراضي فلسطين! لم يستخدم المعارضون هذه اللغة لأنها ببساطة تشوّه فكرتهم وتدخلهم في مأزق النسب، وتضعهم تحت طائلة السؤال التالي: هل نرفض الانسحاب الإسرائيلي إذن، أم نقبل به ونناضل من أجل الباقي؟ ويلاحظ أن السؤال هنا يفترض دائماً أننا أمام مسلسل نضال مستمر، بينما حرص الإسرائيليون على المبادرة إلى إلغائه في الواقع، وإلا ما معنى وثيقة عدم التحريض التي وقعها رئيس السلطة، كجزء من استحقاقات الجزء الأول من إعادة الانتشار، بحسب «مذكرة واي ريفر» نسبته ٢ في المئة!

إن الموقف المبدئي إذن له أسبابه الأخرى: **أولها** ذلك المتعلق بالواقع الفلسطيني، **وثانيها** ذلك المتعلق بالانحياز إلى مشروع الأمة، في مواجهة مشروع توسعي يستهدفها جميعاً، وليس احتلالاً عادياً يبحث عن الأمن والبقاء فقط. أما **ثالثها** فهو المتعلق بخطاب «رفع المعاناة».

فمن ناحية **أولى**، على صعيد الواقع الفلسطيني ـ وبعد الاعتراض الأساسي والمبدئي على إعطاء شرعية للاستعمار الاستيطاني، والتسليم في الوطن، والتنازل عن معظم الأرض، وتجاهل معظم الشعب، وهي حقوق أساسية غير قابلة للتصرف ـ يستند الموقف المبدئي على هذا الصعيد إلى أكثر من بعد، وعلى رأس ذلك، هو تجاهل «اتفاقات أوسلو» ثلثي الشعب الفلسطيني في المنفى، وقضية القدس، إضافة إلى قضايا السيادة والحدود. وهذه القضايا لا يملك أحد ضماناً بالنسبة لوضعها «النهائي»

ومستقبلها، بالنظر إلى ميزان القوى السائد، وحقيقة الإجماع الإسرائيلي حولها.

خلاصة القول في الشق الفلسطيني أننا بإزاء حكم ذاتي محدود لا قدس فيه ولا حدود ولا لاجئين، في ما هو يقدم للطرف الإسرائيلي «صك الشرعية» وإزالة جريمة الاحتلال عنه، وتحويل أقوام غزاة جاءوا من أصقاع الأرض إلى مواطنين شرعيين، في ما سيتحول أصحاب البلاد الأصليين إلى مجرد «مستأجرين».

ومن ناحية **ثانية**، بالنسبة للتناقض الجذري بين المشروع القومي العربي والمشروع الصهيوني، لا شك في أن الكيان الاستعماري المحتل والمرفوض من قبل الأمة ـ كونه مشروعاً ـ عنصرياً إحلالياً توسعياً ـ يستهدف المنطقة برمتها.. هذا الكيان سيأخذ الحسنين معاً، فهو سيتخلص من عبء إدارة السكان الفلسطينيين من جهة، ويأخذ تأشيرة الدخول إلى المنطقة من جهة أخرى. هنا، يبادر الخطاب القطري الفلسطيني إلى القول: «وما شأننا نحن بالدول العربية، وما ستفعله بها «إسرائيل».. لقد أذونا وشردونا أكثر من الإسرائيليين»! هذه اللغة لا يقرها الموقف المبدئي من التسوية، فإذا كانت الأنظمة قد قصرت، أو تخاذلت، فإن الشعوب لم تكن كذلك، وقد كانت في معظمها على استعداد، ولا تزال، لتقديم كل ما يمكنها من أجل القضية الفلسطينية، وقد قدم بعضها الكثير على صعيد الدم والشهداء. ثم إن «تجزئة سايكس بيكو» التي قسمت شعوب المنطقة، إضافة إلى التدخل الخارجي، إنما دفعت إليهما المصالح الاستعمارية التي جاء المشروع الصهيوني في البداية لحراستها.

ومن ناحية **ثالثة**، ينطوي خطاب «رفع المعاناة»، على جانب ثالث من جوانب الموقف المبدئي قد لا تستوعبه «مدرسة الواقعية»، يتعلق بمنطق التاريخ والكرامة؛ فالمسألة لو قيست بحسابات المعاناة ورفعها لما ارتكب أي شعب «حماقة» المقاومة، ولقبل بواقع الاحتلال، وما يقدمه من فتات. إن رفع المعاناة عن ثلث الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة لا يستحق الثمن المدفوع، على الرغم من أن الذين يدفعون الثمن هم الذين يقاومون، في ما كان بإمكان أيٍّ منهم أن يعيش في هدوء لو تجنب أي شكل من أشكال مقاومة الاحتلال. ومن الناحية المبدئية أيضاً ليس من حق أية «أقلية» من الشعب، مطلقاً، أن تدفع بذريعة «رفع المعاناة» مقابل التنازل عن الوطن أرضاً وشعباً، والتضحية ليس بحقوق «الأغلبية» فقط ـ التي ربما كانت معاناتها في الشتات أكثر حدة ـ وإنما بوجودها وكيانها نفسه. أليس من الغريب أن يتركز الحديث في المفاوضات على المعتقلين ممن لم «تتلطخ أيديهم بدماء اليهود»، مع أن الأصل أن هؤلاء هم الذين يمثلون ذروة البطولة؟! ثم أليس غريباً أن تركز الاتفاقات على مطاردة الذين عانوا الاحتلال، ويصرون على رفع المعاناة كاملة باقتلاع ذلك الاحتلال؟

خلاصة القول أن نظرية رفع المعاناة في التعامل مع الاحتلال، هي نظرية لا كرامة فيها ولا تليق بشعب يحترم نفسه ويحترم شهداءه، ولذلك ترفضها الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، فضلاً عن رفضها من قبل الغالبية الساحقة من جماهير الأمة التي يريد المنطق القطري الفلسطيني أن يخرجها من دائرة الصراع.

ب ـ منهج الواقعية

بررت «مدرسة التسوية» كل توجهاتها واختياراتها بمنطق «الواقعية». ولكن هذه «الواقعية» تقودنا بعيداً جداً عن الواقع وعن التاريخ، إذ يمكن القول إن هناك موقفين كلاهما خطأ: **الأول** أن نتحدث عن الواقع وننسى الحقيقة التاريخية. **والثاني** أن نتحدث عن الحقيقة التاريخية وننسى الواقع. فليست هناك واقعية معادية للتاريخ، وليس هناك تاريخ ينكر الواقع. كما أن الواقعية من دون مثل أعلى تصبح وقائعية[١٤].

ولننظر إلى المسألة من زاوية أخرى، ماذا يمكن للذين عقدوا اتفاقات مع «اسرائيل» أن يقدموا لها أكثر مما قدموا تحت شعار الواقعية؟.. ولكن حتى هذا الكثير، وهو كثير جداً، بقي عاجزاً عن أن يلقى استجابة حقيقية من «اسرائيل». ويرجع ذلك في الأساس ليس إلى طبيعة ما يقدمه الجانب العربي ومدى «استعداده» في الحقيقة ـ لأن الأطراف العربية قدمت، ولا تزال على استعداد لأن تقدم، تنازلات لم تكن تخطر على بال ـ وإنما إلى طبيعة التناقضات الجذرية بين العقيدة الصهيونية ومتطلبات «السلام الحقيقي». ولذلك فإن «إسرائيل» لن تقبل سلاماً مع الأمة العربية، إلا إذا فرضت على المنطقة «السلام الإسرائيلي». وقد تقوم «اسرائيل» من وقت إلى آخر، ببعض استعراضات القوة مثل العدوان على العراق وتونس، أو غزو لبنان، أو اغتيال أبو جهاد، ولكن الرد على كل ذلك بسيط وهو: أنه حتى ضربة عام ١٩٦٧ لم تحقق لها ما أرادت.

ومع كل هذا الاختلال الفادح في ميزان القوى، تبقى «اسرائيل» مشروعاً مستحيلاً ـ بالمعنى التاريخي. وقد يبدو غريباً القول إن هذه الاستحالة برزت أكثر ما برزت بعد هزيمة ١٩٦٧، ففي الوقت الذي كان فيه «المنطق الواقعي» الذي كانت الأمور تقاس به يشير إلى أن هزيمة عربية بهذه الضخامة لابد لها من أن تثمر

---

(١٤) انظر: المصدر نفسه، ومحمد البصري، في: «ندوة المستقبل العربي: تطورات القضية الفلسطينية،» شارك في الندوة أحمد صدقي الدجاني [وآخرون]؛ أدار الندوة أحمد صدقي الدجاني؛ أعد ورقة العمل وحيد عبد المجيد؛ أعدّ تقرير الندوة محسن عوض، **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٣ (أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

استسلاماً عربياً للأمر الواقع، إذا بالهزيمة نفسها تكون حافزاً لبناء أول جيش عربي عصري بمعنى الكلمة. عند هذه النقطة بدأت معالم المعادلة تتوضح أمام جميع أطراف الصراع: إن «إسرائيل» لا تصبح مشروعاً واقعياً، أي لا يمكن تحولها من كيان مفروض على المنطقة بالقوة إلى جزء طبيعي منها، إلا باستمرار العجز العربي كوضع ثابت ومتواصل، لا تقطعه فواصل «شاذة» مثل مرحلة صعود القومية العربية في الخمسينيات والستينيات.

لقد كان أكثر ما يخيف الغرب ـ والحكام العرب الموالين له ـ طوال هذه المرحلة الثورية، أن تقتنع الجماهير العربية أن تحدي النفوذ الاستعماري، هو أمر واقعي قادر على النجاح، وقابل للاستمرار. لذلك كانت كل جهود الغرب منصبة على إسقاط القومية العربية، فضلاً عن وصم منهجها بعدم الواقعية، وذلك عن طريق ضربات «تأديبية» دورية قاسية، مثل الانفصال وحرب ١٩٦٧، لكي تدرك الجماهير العربية أن تحدي النفوذ الغربي مستحيل، حتى إذا حقق نجاحاً في بعض الأحيان، وأن الحاكم الذي يحاول تعبئة الجماهير وراء مثل هذه الشعارات، إنما يورطها في السير على طريق مسدود. وكان خوف الغرب الأعظم من هذه المرحلة الثورية القومية أن تنجح في كسر خاتم الأزلية عن العجز العربي، فتحوله من حالة دائمة، إلى حالة عابرة، لأن في ذلك انهياراً لـ«واقعية» الغرب التي بنى عليها كل توجهاته في هذه المنطقة، وعلى رأسها المشروع الصهيوني.

ومن الناحية التاريخية بدأ «مذهب الواقعية» في الصعود منذ نهايات الستينيات. ففي إطار العمل الأمريكي المتواصل لضرب العمل القومي، ومع استمرار الخلاف داخل التنظيمات القومية وبين قياداتها، وعقب معركة ١٩٦٧ والصدمة الكبرى التي أصابت القواعد الجماهيرية العربية بشكل عام، بدأ يتسرب مفهوم «العمل الواقعي» في السياسة العربية. لقد ذهب أنصار «المذهب الواقعي» إلى أن الفكر القومي «الحالم» تسبب في هزيمة طاحنة وأزمات اقتصادية وخلافات عربية شديدة، كما تسبب في خلق حالات عداء مع الولايات المتحدة، وهي الدولة الأقوى والأعظم، وأنها اضطرت تحت هجوم القوميين العرب إلى مساندة «اسرائيل» ضد مصالحها وضد مصالح العرب، وذهبوا إلى أن الوحدة العربية هدف مستحيل التحقيق. وهكذا استطاعت تلك «الواقعية» أن تنتزع حقوقاً عربية لم يكن من الممكن انتزاعها سابقاً حين كان التيار القومي ضاغطاً على الحكومات العربية، وفاعلاً أساسياً في العمل العربي الدولي والإقليمي.

لقد نشأ النظام العربي ونشأت معه «اسرائيل»، ومنذ بدايات التعامل بينهما شعر العرب بتفوق «الإسرائيليين» الدولي والعسكري. ومع ذلك فلم يثنهم ذلك عن

الصمود وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، تعزز قدرتهم على ذلك الطاقة القومية المتدفقة التي صاحبت قيام النظام. ولكن يبدو أنه حين امتدت ذراع «اسرائيل» الطويلة لتضرب وتحتل أرضاً غير فلسطينية، ثم يطول احتلالها لهذه الأراضي، في ظل تزايد الشعور العربي بالتفوق الإسرائيلي، بدأت تظهر - ثم سادت - «النظرة الواقعية»؛ وهي التي تعترف صراحة بأن جزءاً كبيراً من فلسطين ضاع ولن يعود، وأن جزءاً محتلاً قد يعود. ولكن الأهم - في مفهومها - هو استعادة الأجزاء «غير الفلسطينية» أولاً وأن السبيل الوحيد لاستعادة ما يحتمل أن يعود هو الاعتراف بالهزيمة وإنهاء الصمود، وهذا يستلزم رفض جميع الأساليب والمفاهيم السائدة، والأخذ بأساليب ومفاهيم جديدة تتسق مع المتغيرات الجديدة في المنطقة العربية وفي العالم، وتنزل على مقتضيات «الواقعية»[١٥].

وهكذا يمتد نطاق لا واقعية «الواقعيين» العرب إلى حد التماهي بالعدو الصهيوني، ويتجلى هذا في الحديث عن «ثمن» السلام الواجب دفعه، من خلال الالتزام بضمان «أمن اسرائيل»، و«حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام». ويتناسى المرددون لهذه الشعارات مقدار الزيف الذي تنطوي عليه، سواء في ما يتعلق بمن عانى ويعاني مشكلة «الأمن»، أو بالتناقض الكلي بين «حق» الصهاينة وحق الشعب العربي في فلسطين، بل إن هذا الأمر ينطوي على مفارقة صارخة تجعله «عجيبة العجائب»: أن تطالب «دولة نووية» بضمانات لأمنها من دول غير نووية!

وفضلاً عما تقدم، فقد عمدت «مدرسة الواقعية» إلى زرع مفهوم جديد في قاموس المفردات السياسية العربية، باسم «ثقافة السلام». ومن أبرز خصائص هذا المفهوم أن صياغته تمت بدهاء شديد، بحيث يستفيد من أي موقف إزاءه في حالتي قبوله أو رفضه. فإن من لا يتبنى مفهوم «ثقافة السلام» أو لا يؤيده يصنف بسهولة بين «أعداء السلام».. أو «أنصار ثقافة الحرب».. أو على أقل تقدير «أعداء ثقافة السلام»![١٦].

هذا في الشكل، أما في الجوهر، فينطلق صناع مفهوم «ثقافة السلام» من تغيير كامل لحقائق الصراع العربي - الصهيوني في الماضي والحاضر والمستقبل، تغييراً يصل إلى حدود التزوير في إطار الحملة الشاملة التي تشنها الإمبريالية والصهيونية من أجل

---

(١٥) مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٩٧ - ٢٠٢. انظر أيضاً: عوني فرسخ، **مخطط التفتيت: التحدي الإمبريالي - الصهيوني المعاصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

(١٦) انظر بهذا الخصوص: حمد عبد العزيز الكواري، «ثقافة السلام،» **الحياة**: ١٤ - ١٦/١٠/١٩٩٩.

محو الذاكرة التاريخية للأمة. وأساس ذلك أن صناع مفهوم «ثقافة السلام» يصورون الصراع العربي ـ الصهيوني كأنه صراع بين دول طبيعية التكوين، طبيعية التجاور، أي أنهم يلغون من الأساس كل ما حدث في عام ١٩٤٨، وما قبله، ويحصرون الصراع بما حدث في عام ١٩٦٧. بعد ذلك، يصبح من السهل تفصيل الرواية التاريخية ـ السياسية التي تقول إن أحداث ١٩٦٧ قد انطلقت من «قرار عدواني» اتخذه جمال عبد الناصر (إغلاق مضائق تيران)، و«رد فعل دفاعي» من «إسرائيل»، يغطي كل ما فعلته في عام ١٩٦٧، وكل ما تفعله إلى اليوم، وما ستفعله في المستقبل.

وهذا ما يفعله تماماً صناع مفهوم «ثقافة السلام»، فهم يروّجون تلك الصورة المزيفة للصراع، ولن يكتفوا في ترويجها بتصنيف المتعاملين مع الصراع بين أنصار ثقافة السلام واعداء هذه الثقافة، بل إلى تصنيفهم بين واقعيين ومتطرفين، أو بين عقلاء ومجانين، فأي عقل يصر على رفض فرص السلام ويعمل على تدميرها لصالح فرص استمرار الحرب؟

إن جانباً من الإشكالية التي تثيرها هذه الصورة الجديدة المصطنعة والمزورة للصراع تتمثل في أنها أصبحت معممة عالمياً (على رغم قيام بعض الدول الأوروبية من وقت الى آخر بتذكير خجول ببعض الأصول الحقيقية للصراع، عبر التذكير بالقرارين رقمي ١٨١ و١٩٤). أما عربياً فالوضع أكثر تعقيداً؛ فبينما تميل الدوائر السياسية العربية الرسمية إلى تبني هذه الصورة، ربما مع إدراكها التام لطبيعتها المصطنعة والمزورة (على طريقة «مكره أخاك لا بطل») فإن الأوساط الشعبية العربية، على الرغم من الخط البياني المرتفع للإحباط السياسي ـ النفسي، لا تزال ترفض هذه الصورة، وتقارنها يومياً بالصورة الأصلية للصراع، التي تبين أن محوها من الوجدان الشعبي العربي أمرٌ بالغ الصعوبة، بل لعله مستحيل. ويبرز هذا الوضع المعقد المتناقض أكثر ما يبرز كلما طرح أمر التطبيع، وبخاصة في الدول العربية التي تكون دوائرها الحاكمة على مسافة أقرب من إسرائيل ومن الولايات المتحدة، ومن صيغة التسوية المطروحة.

وفي مواجهة هذه المحاولات المحمومة لنزع الصورة الأصلية للصراع، لا بد من التأكيد باستمرار أن الصراع لا يدور على قطع صغيرة من الأرض، بين دول طبيعية التكوين، طبيعية التجاور، ولكنه صراع من نوع آخر تماماً، في أساسه، وفي أصوله، وفي أهدافه. أما موضوعه فليس قطعة أرض هنا، وقطعة أرض هناك، بل مستقبل هذه المنطقة العربية الذي يدور الصراع حول تشكيله، منذ انهيار الامبراطورية العثمانية، وهو صراع ذو طبيعة مفتوحة، ولا يمكن له أن ينتهي إلا بحل من اثنين:

أولهما ـ نجاح الأمة العربية بانتزاع حيويتها ونهضتها المعاصرة من براثن عوامل

التخلف والتفكك الداخلي والتجزئة، ومن براثن عوامل الضغوط والمطامع الخارجية.

وثانيهما ـ نجاح المعسكر الآخر الإمبريالي ـ الصهيوني بقتل حيوية الأمة العربية وشل الجهاز العصبي لهذه الحيوية شللاً دائماً، ومن ثم استمرار التخلف والتبعية والتجزئة، فضلاً عن ترسيخ الوجود الصهيوني في المنطقة.

ويتبقى السؤال الذي لا بد من طرحه باستمرار: هل نحن الآن حقاً أمام مشروع للسلام، يطرح «ثقافة للسلام» لا بد لكل عربي عاقل متحضر من تبنيها؟

إن الصورة الأصلية غير المزيفة للصراع، تقول: إنه صراع بني على أسطورة وجريمة، أسطورة أرض الميعاد التي تأسس عليها قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، وهو قرار لا سند له إلا هذه الاسطورة، في مقابل الواقع الذي يؤكد أن اليهود يملكون في ذلك الوقت أقل من ٧ في المئة من أرض فلسطين. وجريمة طرد شعب كامل من وطنه بوسائل شتى. وليس في نصوص وأسس ومفاهيم التسويات القائمة والقادمة ما يوحي بالتخلي عن الأسطورة وبمحو آثار الجريمة، بل إن التسوية مبنية، أساساً، على التمسك بكليهما: الأسطورة والجريمة.

ومعنى ذلك أنه صراع يتجه إلى تكريس «إسرائيل» دولة عظمى في المنطقة العربية ـ وليس دولة عادية طبيعية ـ مزودة بكل أسباب القوة المتجددة، وسط «عالم عربي» يخضع من الداخل ومن الخارج لآلية مستمرة أيضاً من التفكيك ومن قتل كل أعصاب الحيوية فيه. وليس في مسيرة التسوية ما يوحي بالتخلي عن هذا الهدف، بل إنه يمثل روح التسوية المطروحة. هكذا كان الوضع دائماً، وهكذا يبدو الوضع عند تفحص كل وثائق التسوية.

لقد زوروا صورة الصراع التاريخي، وها هم الآن يزورون حملة التسويق للتسوية الأمريكية ـ الإسرائيلية، فيطلقون عليها اسم «ثقافة السلام». ولكن لا يمكن لأية أسطورة أن تكون أساساً لبناء حقائق.. ولا يمكن لأية جريمة أن تكون قاعدة لتأسيس شرعية .. لأنه لا يصح إلا الصحيح دائماً، حاضراً ومستقبلاً.

ج ـ مبدأ انعدام البديل

يتصور البعض أننا مقبلون على عصر من السلام مع «إسرائيل». ولكن السلام اختيار حر، يقوم ـ إذا قام ـ على تراض بالتوافق يضمن مصالح جميع الأطراف وأمنها. والسلام الذي يجري صنعه في الوطن العربي الآن لا يبدو سلاماً حقيقياً قادراً على الازدهار. وفي صميم الموضوع، فإنه سلام يقوم على احتكار «إسرائيل» لسلاح نووي، وقصور الآخرين حتى عن مقدرة الدفاع عن النفس، فضلاً عن التمسك

بالحق. وربما يكفينا أن ندرس بعمق كافٍ اتفاق «أوسلو» لأنه يتصل بصلب الموضوع وجوهر القضية محل الصراع، لكي نكتشف أنه اتفاق يستحيل وصفه إلا بأنه «اتفاق اذعان»[١٧]. ويكفي أنه جعل «السلطة الفلسطينية» مسؤولة عن «أمن إسرائيل». ولذلك فإن «اتفاق أوسلو» كان سيئاً لا لمجرد أنه لم يسترد الحقوق العربية في فلسطين.. إنه أسوأ من ذلك بكثير؛ فقد أتاح للعدو ـ المسيطر على الأرض، والمصر على اقتلاع أصحاب الأرض ـ أن يزداد منعة وقدرة وطاقة، ليعزز وجوده وليوسع هيمنته. وبالتالي فإن «إدانة» الاتفاق تنبع لا من حيث انه لم يعطنا شيئاً، بل لأنه أخذ أشياء[١٨].

إن سلسلة الاعتداءات على الأمة العربية أنتجت سلسلة من الهزائم. ونشأ، في سياق ذلك، خط بياني هابط للطموحات والمطالب العربية، يسمح بالقول: «إن ما كان معروضاً في المرحلة السابقة كان أفضل». وهذا القول لا أساس له من الصحة، بل إنه إحدى أكثر الأكاذيب المستخدمة من أجل كسر إرادة المقاومة وإظهار لاجدواها. لقد كان مطلوباً، ولا يزال، أن ينزل على الأمة العربية نوع من الاستسلام يُفقدها قرارها المستقل وقدرتها على المبادرة. وكانت الحروب عليها تتجدد لأنها لم تبد استعداداً لتعطي الآخرين، سلماً، كل ما يريدونه. لذلك يجب الكفّ عن التوهّم أن الوضع العربي العام كان يمكنه أن يكون أفضل لو «أخذنا ما هو معروض علينا وطالبنا بالمزيد».. فهذا الادعاء يقوم على تصوير خاطىء جذرياً لطبيعة الصراع في المنطقة، بل إنه ينطلق من التصوير الاستعماري ـ الصهيوني لهذا الصراع.. لم يكن ثمّة بديل من الرفض، في الماضي كما في الحاضر.

إن الأمة العربية كانت باستمرار في موقع «الدفاع عن النفس» أمام موجات متتالية من الهجوم الاستعماري الشرس. لا أساس إطلاقاً، ولا لمرة في التاريخ، لفكرة «إسرائيل الضعيفة والقابلة للاختناق في هذا الخضمّ العربي المعادي». لقد فشلت مشاريع المقاومة العربية، والبعض منا يعتقد أن ما فشل هو سعينا إلى إحراز نصر

---

(١٧) انظر: محمد حسنين هيكل، **اتفاق غزة ـ أريحا أولاً: السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ**، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ورقة رقم ٢٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤)؛ أحمد صدقي الدجاني، **لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)؛ شفيق الحوت، **اتفاقية غزة ـ أريحا أولاً: الحل المرفوض**، أوراق الاستقلال؛ ورقة رقم ٢ (بيروت: دار الاستقلال، ١٩٩٤)؛ ادوارد سعيد: **«غزة أريحا» سلام أمريكي**، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، **وأوسلو ٢: «سلام بلا أرض»** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥).

(١٨) أنيس صايغ، «الجانب الأخطر من اتفاق أوسلو،» **السفير**، ٢/١٠/١٩٩٨، ص ٢٢.

نهائي. ولعل هذا التصوّر المغلوط هو الذي يوفرّ أحد الأسس للنزعة الانهزامية الحالية التي تخاطب العرب بقولها: «أما آن لكم أن تيأسوا من فشل محاولاتكم المتكرّرة؟، ألم نقل لكم أن الحلول الوسط المعروضة ممتازة بقياس ما سوف يأتي بعدها؟ وكأن العرب هم الذين «يحاولون» بينما الطرف المهاجم فعلاً لم يكن ينوي الاكتفاء بحلول لا تجعل المنطقة رهن إرادته، ومواردها في خدمته. لقد وصل مسار الانحدار العربي بذريعة «انعدام البديل»، إلى حيث هو اليوم: الذين دخلوا في عملية التسوية يفاوضون لأنهم مهزومون، ويفاوضون من أجل تكريس الهزيمة. أكثر من ذلك، يجري التفاوض مع «إسرائيل» تحت إشراف حليفها الاستراتيجي الأول: الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة قد تربصت بالعرب وناصبتهم العداء، إلى حد ارتضوها حكماً بينهم.. وبينها. وأنزلت بهم إسرائيل الهزائم بدعم أمريكي، وتوصلت «الخسارة» إلى حد إيهامهم بأن «الأصيل» أقل شراسة من «الوكيل»[١٩].

وفي ضوء هذا الفهم، يذهب البعض إلى أن السياسة العربية أضاعت منذ عام ١٩٧٣ كل الفرص التي أتاحتها لها تضحيات عزيزة وغالية لكي تصنع نوعاً من «سلام الشجعان» ـ إذا كان هناك سلام على الإطلاق مع عدو تغلي الحرب في عروقه ـ لكنها هرولت بعد ضياع الفرص إلى القبول بشروط الأمر الواقع وطغيانه، ورضخت تحت ضغوط ثقيلة وعنيفة إلى التفاوض من غير شروط مسبقة، وكان معنى ذلك القبول بشرط القوة ولا شيء غيره.. وكان التبرير أنه لم يكن هناك «بديل» آخر.

وفي الحقيقة يحتاج المنطق العربي الذي يذهب، في كل مرة، إلى «انعدام البديل» إلى مناقشة موضوعية. فمن الصحيح أن النظام العالمي في «مرحلة انتقالية»، لكن من الصحيح أيضاً أن الخيارات التي تقررها القوى الإقليمية ـ ضمن منظومة توزيع القوة الدولية ـ تلعب دوراً مهماً في تشكيل نتائج السياسة الخارجية من ناحية، وأن التفوق في «القدرة العسكرية» لا يترجم آلياً في الواقع إلى ممارسة فاعلة النفوذ من ناحية أخرى. فعلى الرغم من احتفاظ الولايات المتحدة بتفوقها العسكري وتوسعها فيه، إلا أن قاعدة القوة العسكرية ـ أخذاً في الاعتبار كل العوامل الأخرى ـ في تراجع نسبي. كذلك لم تعد تلك «القوة» هي العملة الأساسية في العلاقات الدولية، لأن التكلفة السياسية والاقتصادية للتدخل العسكري أصبحت تشكل عبئاً حتى على القوى الكبرى. وهنا ينبغي على السياسيين والمنظرين والمحللين العرب أن يستخلصوا من درس انهيار الاتحاد السوفياتي، أنه لا بد من إعطاء مزيد من الانتباه إلى المحددات

---

(١٩) جوزيف سماحة، سلام عابر: **نحو حل عربي لـ «المسألة اليهودية»** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٣)، ص ٤٦.

المحلية والطبيعة المتغيرة لقوة الدولة. ومعنى ذلك أن رسم سياسة خارجية تنطلق من افتراض «الهيمنة الأمريكية» إنما هي سياسة خاطئة، لأن الواقع الدولي أكثر تعقيداً من ذلك الذي يقدمه منطق «الأحادية القطبية» ذو «الطبيعة الانتقالية». وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الافتراض يؤدي إلى تنازلات لكل من الولايات المتحدة و«إسرائيل».

والخلاصة أن أولئك السياسيين والمنظرين والمحللين الذي يركزون على بنية الهيمنة انما يقدمون فرضية مضللة ـ على أحسن تقدير ـ تتعلق في جوهرها بفكرة «غياب البديل». فهذه الفرضية تجعل الزعماء العرب في حلّ من تبعة مسؤوليتهم عن سوء الأداء في السياسة الخارجية. ولا شك في أنه عندما تضيق الخيارات إلى هذا الحد، ولا يبقى سوى بديل واحد، تكون «الهزيمة الكاملة» ـ أي هزيمة الإدارة ـ قد وقعت لا محالة. ففي التعامل مع النظام العالمي المتغير يكون أمام الدول العربية خيارات أخرى غير الخنوع تحت شعار «الواقعية»، والمواجهة غير المسؤولة باسم «الثورية». فبينهما خيارات وبدائل عديدة، حقيقية وموضوعية، ولكنها رهن بجسارة الفكر، وحرية الإرادة، وصلابة الفعل. أما حين يصل القرار السياسي ـ أي قرار سياسي ـ إلى الإقرار بأنه لا يملك بدائل غير ما هو معروض، أو مفروض عليه، إذاً فإن العمل السياسي يفقد أهليته وشرعيته. فمعيار قيمة القرار أنه اختيار بين بدائل، فإذا لم يعد هناك غير بديل واحد، كما يقولون، بشأن «السلام» المعروض أو المفروض علينا، فلا مفر من التسليم بأنه «سلام الاذعان»، وليس «سلام الشجعان»[٢٠].

إن الاعتراض الأساسي على تبرير كل هذا الذي يحدث، والقبول باتخاذ كل هذه المواقف المهينة والمستضعفة بذريعة «انعدام البديل»، يتمثل في أن هذا التوجه لا نهاية لدرجة السقوط التي يمكن أن يؤدي إليها. فمتى شرع امرؤ في القول إنه «لا بديل» أمكن تبرير كل شيء إلى ما لا نهاية. كل عمل مهين ارتكب طوال ربع القرن الماضي، جرى تسويغه بحجة أنه «لا بديل» بينما كان هناك دائماً بديل صعب ولكنه موجود. وكل يوم يمر ويجري فيه ترديد حجة أنه «لا بديل» نفسها، يحدث فيه ما يجعل هذا البديل أكثر صعوبة، لكن لا تزال البدائل موجودة، حتى في هذه اللحظة، وهي لا تتمثل في امتشاق السيف وإعلان الحرب على «إسرائيل»، فليس هذا بديلاً

---

(٢٠) مجدي حماد، ««فلسطين ١٩٨٣».. ؟ البدائل المتاحة أمام الدول العربية لحل الصراع،» **شؤون عربية**، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٨ ـ ٢٥. انظر أيضاً: هاني شكر الله، «انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل في التسوية السلمية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٦٨ ـ ٨٦. وانظر عرضاً لنفس الموضوع، يقدم نماذج عديدة لبدائل ممكنة، في: أمين، **المثقفون العرب وإسرائيل**، ص ١٥٦ ـ ١٦١.

قائماً الآن، وإنما هناك بدائل أخرى. وعلى سبيل المثال، كان هناك بديل عندما ذهب «عرب التسوية» إلى «مؤتمرات القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، التي انعقدت في الدار البيضاء وعمان والقاهرة على التوالي، وهو ألا يذهبوا إلى تلك المؤتمرات، لأن حضورهم أدى إلى فتح الباب أمام التطبيع الاقتصادي مع «إسرائيل»، والسماح لها باتخاذ موقف أكثر تشدداً في معاملة الفلسطينيين، وفي عدم تطبيق حتى اتفاقية غزة وأريحا، وفي قضية القدس بالذات، وبخاصة أن إعلان «إسرائيل» عن إصرارها على اعتبار القدس عاصمة لها، وقرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس صدرا في أثناء انعقاد «مؤتمر عمان». كان يمكن ألا تذهب الأطراف العربية إلى عمان، أو أن تحتج وترجع، بدلاً من كلام لا فائدة منه على من الذي يهرول ومن الذي يمشي متئداً، وبدلاً من التصريحات الرسمية العربية البالغة الضعف على قرار الكونغرس الخاص بالقدس، التي تركز على أن قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس سوف يؤثر في «عملية السلام»! فهل انقلبت الأوضاع إلى هذه الدرجة: هل نحن نريد القدس من أجل عملية السلام، أم نقبل عملية السلام من أجل القدس؟ ولا شك في أن من أوضح الأمثلة على «وجود البديل» أن أغلبية الدول العربية عمدت إلى مقاطعة «مؤتمر الدوحة» ـ وهو المؤتمر الرابع في سلسلة مؤتمرات «دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ـ على الرغم من كل الضغوط والتهديدات الأمريكية، من دون أن يحدث أي شيء يغاير ما كان سائداً قبل هذا «الرفض العربي الرسمي الجماعي»![21].

٢ ـ التوجهات

ينطلق تحديد الأهداف من أن غزو الصهيونية لفلسطين استهدف باختصار اقتلاع شعب من أرضه وتدميره ومحاولة إبادته مادياً أو سياسياً، واصطناع شعب، وإعادة انتاج تاريخ وثقافة له وربطه بتعسف جغرافياً وتاريخياً بفلسطين، ليحل محل الشعب الفلسطيني. ولذلك فإن الشبه بين ما جرى ويجري في فلسطين، وما جرى في البلاد التي استوطنها الأوروبيون موجود في الأصول، وفي الآليات الاجتماعية ـ الاقتصادية، وفي الثقافة العنصرية التي هيأت وبررت اكتساب الغزو الأوروبي شرعية لا سند لها. ولعل الشبه الآخر يتمثل في حرمان أصحاب البلاد الأصلاء من أية شرعية، بل ومن أية حقوق، واعتبار المستوطنين أنفسهم، وهم الغزاة، مصدر الشرعية والقائمين على تنفيذها.

---

(٢١) أمين، المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

ومن ثم تنطلق «الاستراتيجيا» ـ في سعيها إلى سلام حقيقي يعالج المشكلات الجوهرية التي ترتبت على الغزو الصهيوني لفلسطين ـ من عدم الاعتراف بالوضع القائم في فلسطين، وبالاحتلال لأراضي أقطار عربية، ومن مبدأ الحاجة لتغييره، ومن عدم القبول التلقائي بالترتيبات الجارية الآن. ومن هذا المنطلق، لا يمكن الاعتراف بهدف مسيرة التسوية التي تقودها الولايات المتحدة، ولا بالنتائج التي سوف تترتب عليها، وعلى وجه الخصوص نتائج مفاوضات الوضع النهائي، إذا ما تمت، لفساد منطلقاتها ومرجعيتها، فضلاً عن الخلل الكبير الذي تعانيه في أساسها وإطارها وأطرافها وخطواتها. ولا بد من التأكيد على أن أي «حل نهائي» ينبغي أن يحظى بالقبول من جميع أفراد الشعب الفلسطيني في استفتاء حر، وبقبول عربي وإسلامي. ولا شك في أن استفتاء الشعب الفلسطيني، وهو الضحية، مبرر ما دامت «اسرائيل»، وهي المعتدية، تربط موافقتها على الحل النهائي، بقبول الإسرائيليين له عبر استفتاء شعبي. وبتحديد أكثر فإن موافقة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في اللجنة التنفيذية، و/أو المجلس الوطني الفلسطيني، و/أو السلطة الفلسطينية، و/أو المجلس التشريعي الفلسطيني، لا تشكل ـ منفردة أو مجتمعة ـ بديلاً للاستفتاء الشعبي العام، لأن حق تقرير المصير الفلسطيني غير قابل للتصرف، مباشرة أو بالإنابة من أية جهة كانت.

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على أهمية عدم الخلط بين «الثوابت» و«المتغيرات»: إن الثوابت تتمثل في نقاط الالتقاء التي يمكن أن تتجمع القوى حولها وتتفق عليها، والتي يمكن بالتالي أن تشكل حافزاً للتنظيم وللعمل. ولذلك لا يجوز بحال من الأحوال الخلط بينها وبين «المتغيرات» والسياسات المتغيرة التي تتوخى الوصول إلى أهداف ظرفية. كذلك لا بد لهذه الثوابت من أن تكون قادرة على استيعاب المتغيرات، بقدر لا يتضمن تخلياً عنها أو يؤدي إلى خلق أوضاع تتناقض معها.

إن ثوابت القضية الفلسطينية ـ بهذا المعنى ـ تتركز حول الحق العربي والإسلامي في أرض فلسطين ومقدساتها. أما المتغيرات فتتمثل في كل التطورات والوقائع التي تجسدت فوق هذه الأرض نتيجة الغزو الصهيوني لفلسطين. ومن ثم فإن الاستراتيجيا ترسم الصورة المستقبلية التي يمكن أن تستوعب هذين البعدين ـ الثوابت والمتغيرات ـ بما يرد الحقوق الأصلية إلى أصحابها، ويعالج المشاكل الناجمة عن العدوان عليها.

إن جميع قرارات الأمم المتحدة التي اتخذت في خضم الكوارث التي لحقت بالشعب الفلسطيني والمتضمنة اعترافاً دولياً بحق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى منابته في وطنه، واستعادة ممتلكاته وأرضه، إنما هي تعزيز دولي للحق الطبيعي للشعب الفلسطيني ـ لا يمكن انتقاصه أو التراجع عنه ـ وسيناضل الشعب الفلسطيني لتحقيق

ما اشتملت عليه هذه القرارات الدولية، وإن معاملة هذه القرارات بشكل يختلف عن معاملة قرارات مماثلة لها، إنما هو تمييز جائر، ناجم عن توازن قوى ظرفي. وإن الحق ـ متى حانت الفرصة لإحقاقه ـ يعلو على كل ظلم يقام في ظل توازن ظرفي للقوى.

وفي ضوء ما تقدم، تنطلق الاستراتيجيا من رفض الشعب الفلسطيني رفضاً باتاً الادعاء بحق لليهود، يمكنهم من الهجرة إلى فلسطين من فوق إرادة شعبها، ومن اقامة دولة جامعة لليهود مانعة لغيرهم، ومن تبديل سماتها الديمغرافية والجغرافية، ومحو أسماء مواقعها، أو استبدالها، واجتثاث تراثها، فضلاً عن رفض كل ما فرضته الصهيونية و«إسرائيل» في ظل توازنات عابرة وظروف تاريخية مؤاتية لهما. وإن الحل الحقيقي للصراع برمته، من ثم، أمر لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار هذه الثوابت الفلسطينية لا خارجها.

إن الاستراتيجيا ينبغي أن تنطلق، من دون تردد أو مواربة، من أن أرض فلسطين كلها هي أرض الشعب العربي الفلسطيني، ووطنه الطبيعي والمتوارث، وحقه الجماعي الذي لا يقبل مساومة أو تنازلاً، وأن حقه هذا لا يسقط بالغزو أو التقادم أو التنازل[٢٢].

وينتج من هذا أن للشعب الفلسطيني حقاً أصيلاً في أن يتجمع على أرضه ووطنه، وأن يقيم عليه دولته العربية، وأن له حق النضال من أجل الوصول إلى هذا الهدف من ناحية، وأن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الشرعية على أرض فلسطين من ناحية ثانية، وأن هذه الشرعية لا تمارس إلا بعد توحيد أرضه وتحريرها وتجمع الشعب الفلسطيني عليها، وقيام دولته ومؤسساته الحرة المنتخبة والممثلة لكل أفراده، وأن كل تصرف قبل ذلك أو بخلاف ذلك باطل من ناحية ثالثة.

وليس في كل ما تقدم شيء مختلف عن حق أي شعب في أرضه ووطنه. وإن حرمان الشعب الفلسطيني من حقه ومن ممارسة إرادته، هو أمر فريد من نوعه في العالم، وشاهد على ما لحق به من ظلم فادح لا مثيل له، وشاهد على أن هذا الظلم إنما فرض بالتآمر والبطش، وشاركت فيه دول كثيرة إلى جانب الصهيونية العالمية. وإن نضال شعب فلسطين وثوراته وانتفاضاته المتكررة في وجه هذه القوى الطاغية هو مستند لا يمحى في إثبات هذا الحق الأبدي.

ولذلك تضع الاستراتيجيا نصب عينيها ضرورة التوصل إلى حل شامل، عادل

---

(٢٢) الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية،» ص ١١.

ودائم، للصراع العربي ـ الصهيوني، عن طريق معالجة كل المشكلات الجوهرية الناجمة عنه، وفقاً لمبادىء الحق والعدل، وفي مقدمتها حقوق الشعوب في أوطانها قبل حق الشعوب في تقرير المصير، فضلاً عن الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف. وذلك جنباً إلى جنب مع مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتصدر هذه الاستراتيجيا عن يقين جازم بأن التوصل إلى ذلك «الحل الجذري» للصراع، يرتبط ارتباطاً طردياً بإنجاز خطوات محددة على طريق الوحدة العربية، باعتبارها الغاية العليا للنضال العربي المعاصر، والتي تشكل رداً حاسماً على مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة، وكذلك على مخاطر المشروع الصهيوني. فالوحدة العربية مطلب قومي يمليه عمق وضرورات الحقائق التي صنعها اتصال الأرض والتاريخ والثقافة واللغة والمصلحة والأمن على صعيد الشعب العربي، بالإضافة إلى أنها تكسب القوة على مجابهة التحديات والمخاطر الإمبريالية والصهيونية، وعلى تحمل أعباء التنمية الشاملة. ولكن الوحدة ـ بالإضافة إلى كل ضروراتها للمستقبل العربي ـ هي أيضاً، في الذهنية العربية، مقصد أساسي، كلف بلوغه ما كلف، لأن الوحدة قيمة في حد نفسها، وليست قيمة بالنظر إلى ما ينشأ عنها من مغانم. فهي إذاً خارجة عن النسبية، ملتحقة بالمقدسات. والسعي لتحقيقها أقرب إلى الواجبات الخلقية. وحتى الأقطار العربية التي ـ لأمر ما ـ لا ترغب في الدخول في «مسيرة وحدوية»، فإنها تتحاشى رفض المبدأ، فتتحفظ على الطرق أو الصيغ المقترحة فقط، شعوراً منها أن الوحدة مطلب مقدس لا جدال فيه.. وهذه إيجابية كبرى تضع حجر أساس صلباً للاستراتيجية المتوخاة للصراع العربي ـ الصهيوني، التي تراهن على المستقبل من ناحية، وعلى إرادة الشعوب العربية من ناحية أخرى.

أ ـ الهدف النهائي للاستراتيجيا

وفي ضوء هذا التصور يتحدد الهدف النهائي للاستراتيجيا في «إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين»، كما حدث في مختلف حالات الاستعمار الاستيطاني، حيث لم يحدث من قبل أن هزمت حركة تحرر وطني، بل إنها كلها حققت انتصاراً كاملاً لا شبهة فيه على عدوها، ولا حدث مطلقاً أن كانت قطعة من الوطن أو قطاع من الشعب عرضة للتنازل، ولا تذرعت أية حركة تحرر وطني بذريعة توازن القوى مهما كان الاختلال جسيماً، ومن ثم يتضح مدى فساد محاولة تطبيق منطق «خذ وطالب» في هذه الحالات، وبخاصة قد انقلب إلى «خذ وتنازل»، أو «ساوم واستسلم»؛ بحيث لا يتبقى شيء يمكن المطالبة به لاحقاً. كذلك ينبغي التأكيد على فساد محاولة تبرير التسويات العربية ـ الإسرائيلية بالاستناد إلى المبدأ الآخر الذي يذهب إلى أنه «ليست هناك صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة.. إنما هناك مصالح دائمة». فمن الصحيح

أن هذا المبدأ يكاد يحكم العلاقات الدولية، ولكنه لا يصح مطلقاً في حالة التعامل مع الدولة الصهيونية؛ لأن «العداوات» معها - وبحكم منطلقاتها هي - لا يمكن إلا أن تكون «عداوات دائمة». . أما أية تصورات لإمكانية قيام «صداقات دائمة» أو «مصالح دائمة» مع الدولة الصهيونية، فإن «مسيرة التسوية» الجارية هي أبلغ رد على تلك التصورات.

كذلك فإن العنصرية والعنف والقمع مهما بلغ جبروتها لم تحقق مثل هذه النتيجة من قبل، ذلك أنه لا البريطانيون في الهند، ولا الفرنسيون في الجزائر، أو الهولنديون في إندونيسيا، ولا البلجيكيون في الكونغو ورواندا، ولا البرتغاليون في أنغولا وموزامبيق، ولا الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، ولا الولايات المتحدة في فييتنام، ولا البيض في زيمبابوي وجنوب أفريقيا، نجحوا في الاستمرار على الرغم من قوتهم الفائقة، والاختلال الجسيم في توازن القوى في كل هذه الحالات، مع استثناء حالتي الاستعمار الاستيطاني في الولايات المتحدة واستراليا، حيث تمت إبادة الشعب الأصلي، في ظروف تاريخية معينة.

إن المجتمعات الفلسطينية المتعددة، بأفرادها ومؤسساتها، هي صاحبة المصلحة الاساس في تنفيذ هذا الشق من الاستراتيجيا المنشودة - في إطار الاستراتيجيا العربية، من دون الفهم المغلوط لمبدأ استقلالية القرار الفلسطيني. ويطرح هذا التصور قضايا أساسية يأتي في مقدمتها تعزيز «القدر المشترك» بين الفلسطينيين. ويربط مفهوم القدر المشترك الوحدة الوطنية (وهي سياسية في مضمونها)، بمفهوم وحدة المصالح (وهي اجتماعية - اقتصادية) بين الفلسطينيين، بعد تنقيتها من التوترات الإيديولوجية، وإحلالها في إطار إنساني. ويمكن تلخيص وحدة المصالح بعناصر أربعة، هي[٢٣]:

(١) حل المشكلة الفلسطينية على الأسس التي تعيد للفلسطينيين حقوقهم.

(٢) التكامل مع الوطن العربي.

(٣) تنمية الوعي بعناصر وحدة المصالح.

(٤) حفز المجتمعات الفلسطينية لإطلاق مبادرتها وآلياتها المتناسبة مع وضعيتها وظروفها، مع وحدة الهدف واختلاف المسارات، في اتجاه تجسيد الاستراتيجيا.

تلك خطوة ضرورية للانطلاق باتجاه الهدف النهائي المتمثل في «إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين»، على غرار ما تحقق مؤخراً في جنوب أفريقيا، بعد عقود من

---

(٢٣) انظر ملاحظات ابراهيم الدقاق حول: المصدر نفسه.

السياسات العنصرية والعدوانية. ويرتبط بذلك مجموعة من الأهداف، فضلاً عما يقتضيه من إنجاز عدد من الخطوات، ومن ذلك:

(١) إعادة توحيد فلسطين في ظل نظام سياسي ديمقراطي يحقق عيشاً مشتركاً لكل الفلسطينيين واليهود من أهلها على قدم المساواة.

(٢) كفالة حق العودة لجميع الفلسطينيين إلى منابتهم في فلسطين.

(٣) إقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع سكان فلسطين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو غيره.

(٤) إقرار مبدأ المواطنة الكاملة لجميع سكان فلسطين.

(٥) إعادة الممتلكات والأراضي الفلسطينية إلى أصحابها الشرعيين وتعويضهم من الأضرار التي لحقت بهم.

(٦) كفالة حق العودة لمن يرغب من اليهود العرب إلى أوطانهم العربية الأصلية.

(٧) إعادة توحيد الأرض الفلسطينية ونزع الطابع الاستيطاني عنها.

ومن الصحيح أن الدولة الصهيونية المدججة بالسلاح لن تسلم بالرضا، ولكن الدول الاستيطانية الأخرى سلمت في النهاية، وبخاصة كما حدث في جنوب أفريقيا، حيث تتشابه الظروف إلى حد بعيد، لأن المقارنة بين العيش في خطر دائم أو في سلام دائم، إذا كانت المفاضلة جادة، تفتح الباب لخيار السلام والتعايش. ويتطلب ذلك التصور إجراء دراسات معمقة للتحولات التي شهدتها زيمبابوي وجنوب أفريقيا لتحديد الضمانات التي جرى تأكيدها للأقلية البيضاء، وهنا يمكن تصور مجموعة من الضمانات:

(١) ضمانات دستورية وقانونية.

(٢) ضمانات سياسية واقتصادية.

(٣) ضمانات بالنظر إلى الأبعاد الدولية للمشكلة اليهودية.

لقد قام الميثاق الوطني الفلسطيني منذ البدء على أن حل المسألتين اليهودية/ الإسرائيلية والفلسطينية إنما يتم في إطار دولة ديمقراطية متعددة الثقافات والأديان والملل، يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات. وهو ليس حلماً طوباوياً بعيد المنال، أو تكتيكاً سياسياً، بل هو يستعيد خبرات النموذج الأندلسي القديم الذي عاش فيه المسلمون واليهود والنصارى كعرب في طليطلة وغرناطة وأشبيلية وقرطبة (وإن كان ينطوي على نموذج لازدهار الأقليات في إطار التعايش السمح لا الدولة

الديمقراطية بالمفهوم المتداول الآن). فقد كان هو العصر الذهبي للإبداع اليهودي حيث نشأت علومهم العقلية مثل الكلام والفلسفة والتصوف والأصول، وعلومهم النقلية مثل اللغة والنحو، وعلومهم العقلية في الرياضيات والطبيعيات بفضل وجودهم في الحضارة العربية، يكتبون بالعربية أو بالعربية بحروف عبرية، ويعيشون بين المسلمين، بل إن اليهود كانوا يذهبون للقضاء الإسلامي لأنه أكثر عدلاً من القضاء اليهودي لا يحابي ولا يظلم. وما حدث في الأندلس حدث أيضاً في مصر وتونس والعراق واليمن. فقد جمع اليهود بين العروبة والثقافة الإسلامية أسوة بالمسلمين والنصارى وكان منهم الأطباء والحكماء والعلماء في بلاط الخلفاء. كان ابن ميمون طبيب الكامل. ووصل حسداي بن شبروط إلى منصب وزير التجارة وله تجارته وربحه، وراسل حسداي ابن باجة. وظهر حيوى البلخي داعياً ومصلحاً لليهودية قبل اسبينوزا، معبراً عن روح الاعتزال. وتكونت فرقة القرائين على نموذج المتكلمين المسلمين في مقابل الربانيين. كان القراؤون يقولون بالتأويل العقلي للنصوص، وبالكتاب وحده مصدراً، وينفون التصور العنصري.

ب ـ الهدف المرحلي للاستراتيجيا

إن تحقيق الهدف النهائي للاستراتيجيا البعيد نسبياً، يقتضي متابعة التحرك نحو تحقيق أهداف مرحلية للاستراتيجيا، يأتي في مقدمتها تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقاً لاستراتيجيا «إزالة آثار العدوان»، في إطار من الربط الوثيق بين اتخاذ خطوات محددة باتجاه تحقيق الهدف النهائي للاستراتيجيا، وبين التحرك ناحية السلام الحقيقية. وهو ما يقتضي، تأكيد الطابع القومي للصراع العربي ـ الصهيوني، وبالتالي ضرورة الحل القومي لذلك الصراع، بما يعنيه ذلك، في الظروف الراهنة، من ضرورة تجنب المسارات الثنائية والعودة إلى العمل الجماعي، والتمسك بالعمل العربي المشترك. ومعنى ذلك أن مدخل «حل الصراع» يتمثل في الانطلاق من مبدأ عروبة القضية في المقام الأول، على أساس أن الصراع ضد المشروع الصهيوني ـ ودولته اليهودية ـ ليس صراعاً على أرض فحسب (فلسطين وجوارها العربي المحتل)، بل هو أيضاً صراع على وظيفة استراتيجية إقليمية تقوم بها «إسرائيل» في قلب الوطن العربي، ضد مشروع النهضة والوحدة القومية. وهي وظيفة لا يعود بها هذا الكيان دولة عادية ـ مغتصبة ـ في المنطقة، بل قوة إقليمية عظمى تضع القيد على مستقبل أمة بكاملها، وبخاصة حينما تكون هذه القوة على صلة عضوية مع القوة الدولية الأعظم ذات المصلحة في ترسيخ التخلف والتبعية والتجزئة في محيط الوطن العربي، باعتبارها أعلى الضمانات لتأمين مصالحها في المنطقة.

وخلاصة ما تقدم ان من الضروري إعادة الاعتبار لمبدأ قومية الصراع، انطلاقاً

من التأكيد على أصول الصراع في المنطقة من حيث المبدأ من ناحية، وخبرات الصراع العربي ـ الصهيوني على مدار نصف القرن الماضي من ناحية ثانية، وما تمخضت عنه التسويات الجزئية والمنفردة على مدار العقدين الماضيين من ناحية ثالثة.

ولا ينبغي التسليم تحت أي ظرف بضياع إمكانات العمل القومي، لأن المشاكل التي تواجه الأمة العربية مجتمعة، لا بد لها من حلول عربية، بل إن الحركة خارج الإطار العربي ترتبت عليها كوارث فادحة. إن رد الاعتبار لمبدأ قومية الصراع سيساعد ليس على وقف التدهور في الوضع العربي العام فقط، وإنما أيضاً على تدعيم الموقف العربي في مواجهة «إسرائيل». مع التأكيد المتواصل على أن استمرار الوجود الإسرائيلي والحركة الصهيونية ككل، إنما هما خطران داهمان على الأمة العربية كلها، وليس على فلسطين وحدها.

ولا شك في أن تحقيق أهداف الاستراتيجيا المرحلية والنهائية يرتبط من مرحلة إلى أخرى، بمدى التقدم في تحقيق الوحدة العربية، بصفة خاصة، وفي تحقيق المشروع الحضاري النهضوي العربي، بعناصر ستة: تحرير الإرادة الوطنية ـ الديمقراطية ـ التنمية المستقلة ـ العدالة الاجتماعية ـ التجدد الحضاري ـ الوحدة العربية، بصفة عامة.

والسؤال الذي تحتاج إليه الإجابة إلى أكبر قدر ممكن من الحوار الحر والخلاق من أجل التوصل إلى جواب شاف هو: كيف يجري تنفيذ الاستراتيجيا الخاصة للصراع العربي ـ الصهيوني، والإدارة العربية لها، تحت الضغوط الإسرائيلية وفي إطار العولمة التي تميز المرحلة الحالية من التطور العالمي؟

ومن ثم فقد سبقت الإشارة إلى أن تحديد الأهداف العربية، يقتضي تحديد أهداف العدو الحالية والمستقبلية، ومواقفه المحتملة من كل بند من البنود المتقدمة من ناحية، ومحاولة استشراف واستكشاف الأهداف والخطط الوقائية والخداعية التي يحتمل أن يلجأ إليها من ناحية أخرى.

ثالثاً: الإمكانات

١ ـ المبادىء

أ ـ معادلة إدارة الإمكانات ومعضلاتها

(١) توظيف واستثمار الإمكانات المتاحة، أو التي يمكن إتاحتها، لتحقيق أهداف الاستراتيجيا، من مرحلة إلى مرحلة. وبالتالي فإن السياسات المتوخاة ينبغي أن تستهدف إدارة الموارد والإمكانات بما يحقق ثلاثة أغراض:

أولها ـ محاولة تغيير معادلة القوة ـ بمعنى عناصر القوة وعناصر الضعف ـ على جانبي الصراع. . ويتضمن ذلك:

(أ) **على الجانب العربي**: منع التناقضات بين السياسات ـ تعظيم الموارد والإمكانات ـ تقليص عناصر الضعف.

(ب) **على الجانب الإسرائيلي**: ـ شحن وتغذية التناقضات ـ تقليص الموارد والإمكانات ـ تعظيم عناصر الضعف.

وثانيها ـ محاولة تهيئة البيئة الدولية باستمرار، ليس كجزء من عملية تغيير معادلة القوة فقط، وإنما أيضاً كمدخل لتهيئة «الشرعية الدولية» للحركة المقبلة.

وثالثها ـ محاولة الاستجابة بصفة دائمة للظروف المتغيرة، سواء تلك الظروف التي تتصل بعناصر ومفهوم القوة، أو تلك التي تتصل بالبيئة الداخلية والخارجية للصراع. ويدخل في ذلك تهيئة البيئة القادرة على استيعاب نتائج إنجاز جانب من الأهداف التي تسعى الاستراتيجيا إلى تحقيقها في مراحلها المختلفة.

(٢) لا بد من أن تتضمن السياسات قدراً من المرونة، يتيح للقيادات اتخاذ القرارات التي تتطلبها ظروف الصراع الديناميكية.

(٣) مراعاة مبدأ توزيع الأدوار، وبخاصة بين الأقطار العربية والطرف الفلسطيني بما ينطوي عليه من تعددية وتنوع.

(٤) أما من ناحية التطبيق فينبغي ملاحظة ما تفرضه السياسات من معضلات جادة في ما يتصل بعملية إدارة الإمكانات، وهي معضلات تقتضي التفكير بأقصى قدر ممكن من الحرية والالتزام معاً. ومن أمثلة ذلك:

(أ) إن مطلب الوحدة الوطنية الفلسطينية، الذي ينبغي الحفاظ عليه مهما كانت التضحيات والمعاناة، قد يصبح قيداً إزاء تنازلات السلطة الفلسطينية التي بلغت حداً لم يكن من المتصور أن تبلغه، وبخاصة أن من المتوقع أن تستمر التنازلات، ربما الأكثر فداحة، بعد الشراكة الاستراتيجية التي عقدتها السلطة مع الولايات المتحدة. . ومع إسرائيل نفسها.

وإذا كانت الدعوة إلى «الوحدة الوطنية» ترتبط بالضرورة بتحديد موقع «فتح»، وموقفها، بالنظر إلى حجمها وتأثيرها داخل «منظمة التحرير الفلسطينية»، فإن الأمر يقتضي التنبه إلى أن تاريخ فتح يعكس توحداً مركزياً لا يتوافر لدى أي فصيل فلسطيني آخر، كما أن تجربتها طوال أكثر من ثلاثة عقود تبرهن على «انضباط» الأعضاء وتوحدهم في مجابهة المسائل الأساسية، وإن اختلفوا في أمور كثيرة. ومعنى

ذلك أن تقدير مطلب الوحدة الوطنية، ينبغي أن يضع في حسابه أن «عرفات» لن يسمح أبداً بدخول عناصر من فتح في أي تحرك يهدف إلى إلغاء نهج التسوية، أو معارضة سياسته معارضة كاملة. وبالتالي فإن الدعوة إلى حوار مع فتح لن تخرج عن نطاق عشرات المحاولات السابقة من أجل تحقيق «الوحدة الوطنية»، التي فشلت كلها من دون استثناء، على مدار ربع قرن، في تحقيق ما كانت تسعى إليه من أهداف وطنية وقومية صحيحة، بل إنها كانت في خاتمة المطاف، مجرد مناورات يستغلها ويبرع فيها «عرفات»، كلما وقع في مأزق واحتاج عباءة الوحدة الوطنية ليتستر بها. إن الباب ليس مغلقاً بالضرورة.. ولكن المعضلة قائمة، ومواجهتها واجبة.

(ب) إن مسيرة أوسلو تجعل «إسرائيل» والولايات المتحدة، بالضرورة، في وضع يسمح لهما بابتزاز السلطة الفلسطينية باستمرار. وفعلاً تقوم كلتاهما بمطالبة السلطة بالقضاء على أية معارضة فلسطينية لتلك المسيرة، كشرط مسبق لتنفيذ جزء من التزاماتهما بموجب اتفاقيات أوسلو وما بعدها. ولا شك في أن الاستجابة لمثل هذا الطلب يضع السلطة في موضع صعب للغاية، لأن ضرب المعارضة سيؤدي إلى تصعيد الصراع بين السلطة والمعارضة التي نمت خارج بنيتها، وكذلك بين السلطة والشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن المواقف التي قد تنشأ بين السلطة والفلسطينيين في الشتات، نتيجة تطورات من هذا النوع. ومثل هذا الوضع سوف يكون خطيراً للغاية على مجمل المستقبل الفلسطيني. أما إذا رفضت السلطة الفلسطينية الاستجابة للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، فسوف يتنامى النشاط الاستيطاني، وسوف تعزز الحركات الاستيطانية من تأثيرها في صنع القرار الإسرائيلي.

(ج) إن استمرار عمليات المقاومة المسلحة، كما في جنوب لبنان، يدفع «إسرائيل» إلى تبني استراتيجية «الردع الجسيم»، حيث تهدد بتدمير البنى التحتية في لبنان. وقد نفذت تهديدها بالفعل، مرة، في عدوانها الشامل على لبنان يوم ٢٤/٦/ ١٩٩٩، الذي استهدف البنى التحتية والمنشآت الحيوية. ولا شك في أنه يمكن توقع مدى انعكاس ذلك على الشعب اللبناني بفئاته وطوائفه. ولذلك تواصل «إسرائيل» تهديدها بتكرار مثل هذا «العدوان الجسيم».

(د) إن المواجهة الشاملة تقتضي تبني سياسة محددة تجاه «الداخل الإسرائيلي»، بتكويناته المتباينة وتناقضاته المتعددة، طالما يتمثل «الحال الجذري» الذي تتبناه «الاستراتيجيا» في قيام «دولة ديمقراطية في فلسطين». ولكن ذلك التوجه، في التطبيق العملي، ينطوي على «مأزق» محدد، لأنه قد يتعارض مع متطلبات مواجهة التطبيع، التي لا ينبغي أن يكون هناك أي تهاون في الالتزام بمقتضياتها. ولذلك فإن مثل هذه «السياسة»، في التخطيط وفي التنفيذ، ينبغي أن تتفرع عن خطة شاملة

لإدارة الصراع مع «الداخل الإسرائيلي»، في مرحلة سريان اتفاقيات التسوية، كما أنها ينبغي أن تخضع لأكبر قدر ممكن من الصرامة والضوابط لتحصينها وتحديد وجهتها وآلياتها. وسيتضمن البند «خامساً»، الخاص بمعالجة «الخطط»، في سياق عرض الدائرة الإسرائيلية، مجموعة من التصورات بشأن حل مثل هذا المأزق.

(هـ) إن الحل العربي يصل أحياناً إلى ضرورة انعقاد قمة عربية، بينما تعتبر الأوضاع الحالية هي حصيلة ما اتخذته وما تتخذه النظم العربية، من قرارات، ولا يوحي استشراف المستقبل بأمل في أي تغير إيجابي فيهما. مع التأكيد على أن انعقاد القمة ما يزال يشكل قيداً على الحكام العرب، حيث ان مبدأ الشرعية القومية ما زال سائداً على رغم كل ما حل بالأمة.

ب ـ الإمكانات والبدائل

ترتبط قضية البدائل ارتباطاً موضوعياً بمدى توافر الإمكانات، فضلاً عن النظرة المقارنة بين إمكانات طرفي الصراع. ومن هذا المنظور يمكن القول ان قضية البدائل المطروحة أمام الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة في ضوء معطيات المرحلة الراهنة، تستلزم العودة إلى بعض الخبرات الدولية المشابهة. وربما تساعد في هذا السياق خبرة المواقف المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية منذ انتصار الثورة الشيوعية فيها عام ١٩٤٩، وحتى الاعتراف الأمريكي بها عام ١٩٧٢.

أليس غريباً ـ مثلاً ـ أن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انهيار نظام تشان كاي تشيك في الصين، استمرت مدة تربو على ربع القرن تنكر أن هناك شيئاً اسمه «الصين الشعبية»؟ وكانت «كل» الصين بالنسبة لها هي تلك الرقعة المحددة بتايوان.. التي يعيش فيها مجرد ١٢ مليون مواطن؟.. معنى ذلك أنه يحدث أحياناً أن تعمد بعض الدول إلى تجاهل حقائق ما في لحظات معينة.. حتى حقائق الجغرافيا!..

ومن ناحية أخرى، عندما كانت الولايات المتحدة تلجأ إلى وسائل عديدة لاستفزاز الصين الشعبية ومحاولة جرها إلى اشتباك أو استنزاف، كانت الصين تكتفي بتلك «الانذارات» الشهيرة... من دون أن تحرك ساكناً لأنها كانت معنية بعملية بناء الدولة المستقلة وبناء عناصر قوتها الذاتية وفي مقدمتها القنبلة النووية، حتى تحقق ضمانات أمنها الأساسية. ولذلك لم تستفز حتى أجبرت «العملاق» الأمريكي على التراجع.

معنى ذلك أن من الممكن جداً أن يكون «الصمود» سياسة وطنية وقومية عامة، وتفصيل ذلك أن وضع «إسرائيل» بكل المشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية المترتبة عليه، لم يكن يستلزم أن يجري بته أو التوصل إلى حل له بأي شكل، ولكنه

كان يستلزم إدراكاً جازماً بأنه ليست هناك تسوية ممكنة ولا تسوية مشرفة مع «إسرائيل». . وينبغي التعبير عن ذلك علناً من دون خجل ولا مواربة. . ولكن ذلك لا يعني أن يكون البديل هو الحرب، ولكن «الصمود» بشرط الاستفادة المنظمة من الوقت. ويمكن القول هنا إن شرط الاستفادة المنظمة من الوقت يتمثل في بناء عناصر القوة الذاتية العربية.

وهنا تنبغي المسارعة إلى التأكيد على أن «استراتيجيا الصمود» لا تعني تجاهل الواقع، بل تعني استغلال العناصر الايجابية، وشل العناصر السلبية، وهو اسلوب معروف في إدارة الصراعات، بشرط أن يدور محور الصمود حول بناء القوة الذاتية العربية. وبالذات القوة العسكرية على أساس أن بناء القوة هو الأساس في حسابات الحرب. . والسلام معاً. وعلى الذين يستبعدون هذا الاحتمال تماماً، ويشكون تحديداً في إمكان إحراز نصر عسكري على «إسرائيل»، أن يعودوا إلى تجربة مصر بالذات بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث لم يكن هناك جندي مصري واحد على الطريق، من سيناء إلى القاهرة! لقد كانت البداية بعد عشرين يوماً فقط من قبول قرار وقف إطلاق النيران في معركة رأس العش بتاريخ ١/٧/١٩٦٧. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ كانت القوات المسلحة المصرية جاهزة للقتال والتحرير، بل ويذهب الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية المصرية، آنذاك، إلى القول بأن «قياس قدرات قواتنا مع قوات العدو في ذلك الوقت أواخر عام ١٩٧٠ وأوائل عام ١٩٧١ كانت لمصلحة قواتنا عدداً وتسليحاً كفاية من قوات العدو في كل أفرع القوات المسلحة. . وإن توقيت المعركة مع إسرائيل في أواخر عام ١٩٧٠ أو أوائل عام ١٩٧١ كان توقيتاً سليماً». وهو الموعد الذي كان قد تم تحديده في اجتماع «جمال عبد الناصر» مع الفريق أول محمد فوزي لوضع «خطة التحرير» يوم ١١ حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي بعد ٤٨ ساعة من الهزيمة.

وإذا كانت مشكلة السلاح سوف تبرز على الفور، فإنه تمكن الإشارة هنا، من منطلق التفكير الاستراتيجي، إلى أن حسابات الصراع تنطلق أساساً من مفهوم المعادلة القتالية، وهذه المعادلة تحدد أربعة عوامل لإحراز النصر: القيادة، والإرادة، والسلاح، والقوى البشرية. أي أن السلاح يمثل ربع المعادلة فقط. وبالتالي فالأمر في حاجة قبل كل شيء إلى قيادة استراتيجية واعية بحقيقة دورها. . ثم إرادة قتالية كما كانت الحال في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.. ثم القوى البشرية التي يمكن أن تغطي جزئياً النقص في السلاح. والمهم الا يساور الأذهان أن القتال مستحيل، وأن الحديث عن بناء القوة العسكرية، في الوقت نفسه، لا يعني مباشرة الحديث عن الحرب، ولكن الحديث قبل كل شيء، عن ضرورة تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الدول العربية و«إسرائيل»، وأن يكون هناك إدراك لأن ذلك هو العامل الحاسم في علاقات

القوى في المنطقة. وهنا تنبغي الإشارة إلى «الحكمة» المستقرة في العلوم السياسية وبصفة خاصة في علم إدارة الصراعات الدولية، والتي تقول: إن السلام الحقيقي لا يصنعه إلا استعداد لخوض حرب حقيقةً، أي أن الإعداد الحقيقي لاحتمالات الحرب هو الطريق السليم إلى صنع «البديل»، سلماً أم حرباً. ومن هنا خطورة الالتزام الذي قطعه الرئيس السادات على نفسه بأن تكون حرب تشرين الأول/أكتوبر هي «آخر الحروب»، والأكثر خطراً أنه تحول إلى إجماع عربي رسمي يذهب إلى أن السلام خيار استراتيجي، وذلك بالنظر إلى أصول الصراع في المنطقة، بالإضافة إلى طبيعة العدو وأهدافه المعلنة. فضلاً عن أن الخيار الاستراتيجي لأي دولة ينبغي أن يتركز حول صيانة الأمن والحقوق والمصالح، لا الحرب ولا السلام.

٢ ـ المحددات

يمكن القول ـ ابتداء ـ أن أي مقارنة لعناصر الإمكانات بين الدول العربية و«اسرائيل» ـ سواء من النواحي الأيديولوجية والاقتصادية والتقانية والعسكرية والسياسية ـ هي لمصلحة اسرائيل إلى الأجل المتوسط. كذلك فإن المقارنة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من منظور الإمكانات ـ الشعب والأرض والمقاومة والسلطة ـ توضح أن حجم الاختلال فيها لمصلحة اسرائيل أكثر جسامة. مع التأكيد على أن الإمكانات الكمية العربية بالإضافة إلى بعض الإمكانات النوعية العربية، يمكن أن تعادل الإمكانات الإسرائيلية، بل وتتفوق عليها، بشرط توافر الإرادة.

ولذلك فإن التقدير السليم لحقيقة «اختلال توازن القوى» بين الدول العربية و«إسرائيل» يقتضي التوقف عند «المنهج» المستخدم في مقارنة الإمكانات. فلا شك في أن «إسرائيل» تتفوق على الدول العربية في كثير من المجالات، ولكن ذلك الوضع لا يعني بالضرورة أن تلك الدول عاجزة عن مواجهة «إسرائيل» ما لم تكن أقوى منها أو نداً لها في كل المجالات. وفي الحقيقة إذا ما عمد أي شعب إلى مثل هذه «الحسابات» قبل أن يشرع في مقاومة الاستعمار لما قامت حركة تحرير واحدة. فمن المعروف أن حروب التحرير الوطنية كانت تنشأ والدولة الاستعمارية أقوى وأكثر تقدماً في التعليم والتقانة والاقتصاد والقوات المسلحة، وعلى الرغم من ذلك تكون حروب التحرير ممكنة، ويكون النصر فيها متاحاً، إذا كان الشعب المحتل، الذي تمارس ضده صنوف شرسة من القهر، والمتخلف اقتصادياً وتقانياً وعسكرياً، يملك مصادر قوة بديلة، بحيث تجعل «التوازن» إجمالاً في صالحه، ويكون النصر بالتالي ممكناً. والأمة العربية، بهذا المعنى، مثل العديد من الشعوب التي عانت من الاستعمار، تملك تفوقاً كاسحاً في القوى البشرية، وهذه المسألة لها ترجمة عسكرية مباشرة؛ إنها يمكن أن تقدم «مليون شهيد» أو أكثر، بينما فقدان العدو الصهيوني ألفاً واحداً ـ على سبيل المثال ـ

يعتبر كارثة في حساباته تتطلب مسارعته لوقف القتال.

ومن المفهوم أن هذا التصور يقتضي أن يكون الشعب المحتل مؤمناً بعقيدة تدفعه لقبول التضحيات الكبيرة. ويتحقق هذا المطلب في حال الأمة العربية، لأن توافر الأعداد البشرية الكبيرة مع الاستعداد الجهادي، يمكن أن يغل الكثير من مظاهر تفوق العدو، وبخاصة في المجالات التقانية والاقتصادية.

أما من ناحية التوازن العسكري بالتحديد فإن التطورات الراهنة تقتضي بدورها إسقاط مناهج الحساب والتقويم التي درجنا على استخدامها في مقارنة الإمكانات في المواجهات السابقة مع «إسرائيل». لا شك في أن هناك اختلالاً في التوازن العسكري لمصلحة «إسرائيل»، من حيث الجيوش النظامية والأسلحة التقليدية، كما كانت الحال في الحروب السابقة، ومع ذلك فإن هذا الاختلال يحد من اثاره انتشار الصواريخ ذات الرؤوس غير التقليدية أو فوق التقليدية لدى مصر وسوريا وإيران. ووفقاً للمنطق الاستراتيجي الذي تبلور في أثناء المواجهة الأمريكية ـ السوفياتية، فإن توازن الرعب يمكن أن يؤدي ليس إلى تجميد الترسانة النووية الإسرائيلية وملحقاتها فقط، ولكنه يؤدي أيضاً إلى تقييد إمكانية استخدام الجيوش النظامية لكي لا تتحول في أي لحظة إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل التي أصبح يخشاها الطرفان وإن كانت متطلبات الأمن القطري هي التي تدفع إلى مثل هذا التوازن، لا اعتبارات مواجهة «إسرائيل»، ومن ثم متطلبات الأمن القومي العربي. ومعنى ذلك أن القوة العسكرية القادرة على التحرك في المرحلة المقبلة من الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي إطار الردع المتبادل بأسلحة الدمار الشاملة، ستتألف أساساً من المقاومة الشعبية المسلحة، التي تضم أصحاب العمليات الجهادية والاستشهادية، وهو نوع من القتال لا تتمكن «إسرائيل» من خوضه أو من مواجهته فترة طويلة.

وقد تكون هذه مناسبة لمناقشة قضية مهمة تتصل بموضوع «توازن القوى» من منظور جدير بالاعتبار. فمن الملاحظ أن من بين المصطلحات الأكثر شيوعاً في الخطاب السياسي العربي المعاصر هناك تعبيران: **أولهما** ـ «التكيف مع المتغيرات»، **وثانيهما** ـ «احترام موازين القوى».

ولا شك في أن المصطلحين يتحليان بدرجة من «الهيبة العلمية»، ويتسمان بمسحة من «الواقعية الضرورية» لإخراج الخطاب السياسي العربي من براثن «الحتمية» و«الغيبة»، التي تمتلىء بها مقالاتنا وبرامجنا ونصائحنا. لكن الخطورة في شيوع هذين المصطلحين، وفي طريقة استخدامهما هذه الأيام، أن ذكرهما غالباً ما يرتبط بمجموعة من النتائج السياسية والاقتصادية والفكرية التي تكاد تشكل بمجملها انقلابات على غير صعيد، بل عودة صريحة للتخلي عن منظومة قيم ومبادىء ومفاهيم آمنا بها على مدى

عقود، لمصلحة منظومة أخرى لم نمتحن بعد مدى جديتها وجدارتها، بل مدى علميتها وموضوعيتها أيضاً.

ولنكن أكثر صراحة أننا، باسم التكيف مع المتغيرات والتعامل مع موازين القوى، أمام دعوة للتخلي عن حقوقنا وهويتنا وعن مقدساتنا وعن ثقافتنا وعن استقلالنا وعن مشروع نهوضنا، وباختصار عن عروبتنا الجامعة الحاضنة لكل تيارات الأمة وعقائدها وتوجهاتها. والمفارقة الكامنة في تلازم هذين المصطلحين هي أن الدعوة إلى «التكيف مع المتغيرات»، لأننا نعيش في «عالم» «متغير» باستمرار.. كما يقولون، تتطلب منا في الوقت ذاته أن نتعامل مع «ميزان القوى الراهن» وكأنه ميزان ثابت لا يخضع هو الآخر لقانون التغير ذاته، وكأننا لا نستطيع بجهود نبذلها، وبنضال نخوضه، وبإمكانات نحشدها، أن نسهم في تغيير هذه الموازين وتصحيح الخلل القائم فيها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن النظر إلى إدارة الإمكانات المتنوعة، القائمة والكامنة، المتوافرة أو التي يمكن توفيرها، في ضوء خمسة متغيرات أساسية بالنسبة لاستراتيجية المواجهة:

أ ـ عنصر الإيديولوجيا

لا شك في أن موضوع الإمكانات المقارنة يدخل في إطار «المتغيرات» لا «الثوابت»، كما تكشف عن ذلك بكل وضوح خبرة حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣، فضلاً عن خبرات الانتفاضة والمقاومة الإسلامية المسلحة في فلسطين ولبنان. لكن عنصراً بعينه ـ وهو عنصر الايديولوجيا ـ يكاد يتحرك في المنظور الإسرائيلي من دائرة «المتغيرات» إلى دائرة «الثوابت»، مما يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الصراع، وهو أمر ينبغي التنبه له في إطار استراتيجية المواجهة، لأنه قد يمثل معول الهدم الرئيسي الذي يطيح عملية التسوية برمتها.

وتفسير ذلك ان الصهيونية السياسية وهي حركة علمانية أتمت عملية بناء الدولة اليهودية في فلسطين، وهي دولة تقوم على أساس ديني. وقد كانت الصهيونية السياسية العلمانية أقدر باستعدادها وكفايتها على تحقيق حلم الدولة اليهودية، وقد حققت ذلك بالسياسة والسلاح وأية وسائل غيرهما لفرض الأمر الواقع، لكن قيام الدولة وضرورات بقائها واحترامها بما يتعدى قوة الأمر الواقع دعا إلى بحث ضروري عن جذورها وهويتها وبالتالي شرعيها. وهكذا فإن الاسطورة الدينية عادت لكي تأخذ مكانها الذي تزحزحت منه جزئياً فترة إقامة وتأمين الدولة.

ومعنى ذلك أن نجاح المشروع الإسرائيلي أدى إلى تراجع الصهيونية العلمانية

التي أنجزته وتلك ظاهرة منطقية، فلو لم يستعد المشروع الإسرائيلي محتواه الاسطوري الديني لما بقي للدولة اليهودية من أساس شرعي إلا أنها مغامرة استعمار استيطاني تم تنفيذه في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد قرون من عصر الاستيطان. وهكذا كان صعود اليمين السياسي والديني هو التأكيد ـ الذي لا بديل له ـ لشرعية الدولة ومستقبلها.

إن الأساطير الدينية بالطبيعة معتقدات لا تقبل التجزئة.. وحين لا يكون لشرعية الدولة أساس غير سلطان الأسطورة.. فإن السلام بالمعنى الإنساني مستحيل.. لأن الأسطورة يتحتم عليها أن تجعل خريطتها مطابقة لعقيدتها.

وإذا كان «عرب التسوية» قد خلدوا كثيراً إلى «أوهام السلام» مع العدو الصهيوني، ولا يزالون يأملون، فمعنى ذلك أن المأزق الذي تشهده المنطقة أصبح مأزقاً مزدوجاً: مأزق عربي صنعته الأوهام، ومأزق اسرائيلي صنعته الأساطير!

ثم أصبحت المآزق هرماً مثلثاً مغلقاً بمأزق أمريكي، وذلك حين عجزت السياسة الأمريكية عملياً وقانونياً وخلقياً عن المحافظة على قواعد اللعبة كما وضعتها حين دعت الأطراف إلى الذهاب بأرصدتهم إلى رهانات قصر «الشرق» في مدريد.

ويضاعف من خطورة «مثلث المآزق» أن الإسرائيلية منه ـ الأساطير ـ يمثل قاعدة لمثلث آخر في الوقت نفسه، حيث يستند الوجود الصهيوني إلى «مجمع آلهة»: إله سماوي، وإله أمريكي، وإله نووي.

ويشير كل ذلك إلى أن قدراً كبيراً من الاهتمام، في إطار تحليل مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني، ينبغي أن يتركز ليس على «جهاز القوة»في «إسرائيل» فقط، وإنما أيضاً على «فلسفة القوة»، إذا جاز التعبير. والسبب البديهي لذلك أن القوة عنصر رئيسي من عناصر «المشروع الاستيطاني» إذ ليس يمكن لأسطورة أن تعيش ضد الطبيعة والتاريخ بغير سند من القوة تفرض وتعزز حتى وإن تدنت إلى مستوى العنف والإرهاب. ومن هنا فإن الجيش الإسرائيلي ـ من حيث المهمات الموكولة إليه ـ يصبح ظاهرة غريبة في نوعها، فهو جيش يدافع لا عن الحدود المرسومة لدولة معينة فحسب ولكنه، إلى جانب ذلك، يحارب من أجل تصورات عقائدية ما زالت تتشكل، وما زالت حدودها قابلة للاتساع. وإذا كانت هناك «جيوش عقائدية» أخرى في العالم في غير «إسرائيل»، فإن هناك فارقاً أساسياً وخطيراً بين الحالين: ففي غير «اسرائيل» تتمثل «العقيدة» في نظام اجتماعي تحميه القوات المسلحة داخل حدود الدولة، ولكن حال «إسرائيل» تختلف، فالحلم العقائدي ليس نظاماً، وإنما هو «أرض» حيث يكمن التناقض الأساسي وتتجسد أصول المشكلة.

ب ـ عنصر الزمن

ولهذا العنصر أهمية خاصة بالنسبة لأي استراتيجية للصراع العربي ـ الصهيوني، نظراً لأن قضية فلسطين نشأت في زمان غير مؤات من ناحية توازن القوى الخارجية، ومستوى التهيؤ العربي الذاتي، ومستوى الوعي السياسي العربي، وبالمقابل مستوى تهيؤ العدو وقدرته على استثمار كل ما هو متاح له من إمكانات استثماراً أفضل.

والزمن عبارة عن عناصر كثيرة متحركة، ويتطلب التعامل معه، لا مجرد التنبؤ أو التوقع، بل العمل على التأثير في العناصر المتحركة، لدفعها في مسار أو مسارات تبعد الضرر وتأتي بالفائدة من خلال خلق «واقع» إثر «واقع» والانطلاق الدائم من الواقع الأحدث إلى واقع آخر يليه، ويتضمن إنجازاً أفضل. مع التأكيد على أن الزمن ـ بحد ذاته ـ ليس خصماً في أي صراع، ولا هو يعمل لصالح طرف ضد طرف، وإنما هو يخدم من يستخدمه بكفاية وفاعلية. وإذا كانت الاستراتيجية تنطلق من أن الزمن يلعب ـ أو أن هناك «إمكانية» على الأقل لأن يلعب ـ ضد مصلحة «إسرائيل» في صراع حضاري من هذا النوع، فإن ذلك يقتضي تعبئة كل الإمكانات القائمة والكامنة في الأمة لتحقيق هذه الغاية. و«إسرائيل» تدرك جيداً قيمة عامل الزمن في هذا الصراع، ولذلك تسعى إلى إنتاج البنية الاساسية النفسية لاعراض العرب عن الرهان على عامل الزمن. ولذلك فهي في سباق مع الزمن لترتيب بقائها في المنطقة، وإحاطته بسائر الضمانات الذاتية والإقليمية والعالمية. ومن ثم لا يمكن فهم إصرارها على إسقاط الميثاق الوطني الفلسطيني، أو إصرارها على أن تتلازم عملية«السلام»، على المسارات العربية الأخرى، مع التطبيع، إلا ضمن ذلك المنحى، على الرغم من نجاحها في انتزاع الاعتراف العربي والفلسطيني بشرعية وجودها[٢٤].

ج ـ عنصر التقانة

عندما يأخذ الصراع ـ أي صراع ـ شكلاً مسلحاً تلعب التقانة المستخدمة من قبل كل جانب دوراً أساسياً في تقرير نتيجة الصراع. ولدى مراجعة سجل الصراع المسلح، يتضح أن أداء الجيوش العربية النظامية كان يتحسن بشكل سريع، من مستوى يعادل الصفر تقريباً في عام ١٩٤٨ إلى نقطة التكافؤ والسجال عام ١٩٧٣، وهي نقطة الخطر التي يمكن أن تغري طرفاً يمتلك أسلحة الفتك بأن يجرب حظه فيها. وليس من رادع عن مثل هذه الخطوة سوى الخوف من ارتدادها. وإذا كانت هناك «فرصة واحدة» لاستخدام مثل هذه الأسلحة، فإن صاحب هذه الفرصة لا بد له من أن

(٢٤) الدجاني، المصدر نفسه.

يتحسب لما قد يحدث إذا طاشت. فأسلحة الفتك لا يمكن استخدامها تدرجاً وتصعيداً. ومن هنا حرص الولايات المتحدة على أن تتوافر لدولة «اسرائيل» وحدها هذه الأسلحة، من دون سائر الدول العربية، لكي تستطيع دائماً أن تهدد بها على الأقل، أما استخدامها نفسه فأمر آخر. ولقد كانت هناك دولة شبيهة بها ـ دولة أقلية عنصرية في وسط رافض ـ وهي جنوب افريقيا، ولكنها وجدت في النهاية أن من الأفضل لها أن تفكك عنصريتها بدل استعمال قدرتها النووية. ومن الملاحظ أن وصول هذه النقطة من السجال «التقليدي» والاغراء «النووي» كان له دوره في تحرك «اسرائيل» وأمريكا باتجاه «عملية التسوية»، لاستبعاد خطر الحروب النظامية.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن مسيرة الصراع العربي ـ الصهيوني تنطوي على «خبرات» لا بد من استعادة مدلولاتها، ففي عام ١٩٨٢ وقع صدام مسلح «عربي ـ اسرائيلي» من نوع آخر. فقد اجتاحت «اسرائيل» لبنان، بضوء أخضر من الولايات المتحدة. وهذا الصدام في حاجة إلى تحليل أفضل مما جرى بشأنه حتى الآن.

كيف كانت الحسابات الإسرائيلية؟

كانت أمام «اسرائيل» جبهة واحدة تحارب فيها؛ فمصر وقعت معاهدة صلح معها، والعقيدة العسكرية السورية تؤمن بأنه لا يجوز لسوريا أن تدخل في حرب إلا إذا كانت مصر إلى جانبها، والعراق كان مشغولاً بحرب منهكة مع إيران، والأموال العربية مرصودة لدعم العراق في تلك الحرب، والاهتمام العربي العام منصب على تلك الحرب وما قد تجر إليه من نتائج وعواقب. وفضلاً عن ذلك فإن لبنان ممزق ـ دولة وجيشاً وشعباً ـ بحرب أهلية للفلسطينيين دور فيها، والدولة اللبنانية غائبة، وحدود لبنان سائبة. وإلى جانب هذه الحرب الأهلية، هناك احتكاك بين الفلسطينيين وسوريا ذو بعد مأسوي لكليهما، أياً كانت أسبابه.

وفي ضوء هذه الحسابات كانت فرص النصر لاسرائيل تعادل مليون مقابل واحد.. لكن نوعية القتال، والأخطاء القيادية الإسرائيلية تحول العملية إلى مهزلة في الأداء العسكري، وتكشف ما كان خافياً على العرب من محدودية القوة الإسرائيلية.

ومن الناحية التقانية كان لدى التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني سلاحان أثبتا فاعلية قتالية مهمة: **أولهما** سلاح القذائف المضادة للدبابات آر. بي. جي.، الذي لم يتوافر منه لدى المقاتلين سوى القاذفات من الأكتاف. **وثانيهما** ـ سلاح المدفعية الصاروخية، والذي لم يتوافر منه لدى المقاتلين سوى الصواريخ قصيرة المدى (كاتيوشا وغراد). وقد استخدم هذان السلاحان بكفاية وشجاعة عالية. المهم أن حسن اختيار التقانة، واستخدام الأدوات المتاحة، وحسن إدارة المعركة، ذات أثر حاسم في مجريات الصراع.

وإذا افترضنا تباعد إمكانية الحروب النظامية بين جيوش دول عربية وجيش «إسرائيل»، في المرحلة الراهنة، فإن كل تفكير في كفاح مسلح يجب أن يسبقه تفكير متمعن في التقانيات والأساليب. وإن تجارب الأمم كلها في القرن العشرين تظهر أن كل كفاح تحريري مسلح كان يعتمد تقانيات أقل حداثة وأسلحة أقل كثافة وأساليب قتال أقل تعرضاً للمعارك الفاصلة، وأهدافها لا تذهب بالضرورة إلى حد تدمير القدرة القتالية للعدو، بل إرهاقه، وقلب موازين الربح والخسارة بالنسبة لبقائه في الأراضي التي يحتلها أو انسحابه منها[٢٥]. ولن يجدي نفعاً في مثل هذه الحالات أي «أمن نووي» إذا كان «الأمن النفسي» مختلاً باستمرار.

د ـ العنصر الديمغرافي

في إطار منظور الصراع الحضاري طويل الأمد، فإن من الضروري أن يلقى العنصر الديمغرافي اهتماماً خاصاً. فالتزايد السكاني اليهودي يعتمد اعتماداً كلياً تقريباً على الهجرة، بينما التكاثر الطبيعي يلعب دوراً ثانوياً في هذا التزايد. أما عرب فلسطين فإن تزايدهم السكاني يعتمد اعتماداً كلياً على التكاثر السكاني. ويكفي للدلالة على أهمية هذا العامل أن نتذكر أن تعداد الأقلية العربية في «إسرائيل» عام ١٩٤٨ كان في حدود ١٦٥ ألفاً، أصبح عددها الآن يقارب المليون، يشكلون «خمس» السكان في «إسرائيل»، وسيقفز عددهم إلى مليونين عام ٢٠٢٠. ويقدر أن عدد الفلسطينيين ـ الذي يبلغ الآن حوالى ٨ ملايين ـ سيصل إلى ١٤ مليوناً عام ٢٠٢٠. وفي المقابل فإن مجموع عدد اليهود في العالم آخذ في التناقص بسبب التحول الاندماجي لدى الشباب، وتراجع الالتزام الإيديولوجي الديني. ومعنى ذلك أن عدد أفراد الشعب الفلسطيني قد يبلغ ضعفي «اليهود» في عام ٢٠٢٠، مع ملاحظة أن حوالى نصف هذا العدد تقريباً يعيش في الشتات. وإذا تتبعنا مسارات الهجرة الإسرائيلية المعاكسة لجاز القول ان نسبة الفلسطينيين الباقين في «إسرائيل» منذ عام ١٩٤٨ ستبلغ حوالى ٣٥ بالمئة ـ ٤٠ بالمئة من السكان عام ٢٠٢٠.

أما الفلسطينيون في الضفة والقطاع فإن عددهم الآن ٢,٩ مليون وسيصل إلى حوالى ٦ ملايين عام ٢٠٢٠. ومعنى ذلك أن الفلسطينيين الذين يعيشون على أرض فلسطين الكاملة سيكونون عام ٢٠٢٠ حوالى ٨ ملايين: ٢ مليون داخل «إسرائيل» و٦ ملايين في الضفة والقطاع. وهؤلاء سوف يشكلون ـ في الأغلب ـ أكثرية بين مجموع المقيمين على أرض فلسطين الانتدابية، وهذه الأكثرية ذاتها ستزداد نسبتها مع الوقت.

---

(٢٥) المصدر نفسه.

ثم هناك الفلسطينيون المقيمون في الجوارالفلسطيني ـ لبنان ٣٥٠ ـ ألفاً ـ سوريا ٣٠٠ ألف ـ الأردن ٢ مليون ـ وهؤلاء سيشكلون تجمعات تساوي أعدادها الفلسطينيين الملازمين أرض فلسطين، وجميع هؤلاء يشعرون بأن لهم الحق في العودة إلى فلسطين، وعليهم واجب النضال من أجل العودة.

وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن «الاستراتيجية الإسرائيلية» ـ في مواجهة العنصر الديمغرافي ـ تلجأ إلى عناوين ومؤشرات، تعمل على تحريكها باستمرار استباقاً لأي إغراق عددي عربي:

خط الدفاع الإسرائيلي **الأول** يقوم على إبقاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين عنصراً فاعلاً في إحداث زيادة عددية مستمرة تقابل التكاثر السكاني العربي. وثمة سؤال مطروح في الدوائر اليهودية، عما إذا كان ممكناً اجتذاب «متهودين» إلى إسرائيل، في حال جفاف المستودعات اليهودية ذاتها، وذلك بفتح الباب لاعتناق اليهودية.

خط الدفاع الإسرائيلي **الثاني** هو التأكيد على «الكيف» في مقابل «الكم». ولعل أوضح مظهر لهذا هو الممايزة بين الأقلية العربية في «إسرائيل» واليهود في مجال التعليم الثانوي والعالي.

وهنا يلاحظ أن الفلسطينيين في الشتات قد أظهروا مقدرة فائقة على التفوق العلمي والإداري والوظيفي والمهني، كما أظهروا رغبة جامحة في التعليم حتى أعلى درجات العلم.

ولهذه المؤشرات أهميتها في مرحلة التسوية التي يتوقع لها الاستمرار في حدود الأجل المتوسط، وبخاصة أن المرحلة الحالية تشهد ظاهرة «تنامي الاسترخاء» بين أفراد المجتمع الإسرائيلي بشرائحه المتعددة. فالتضامن القوي والوحدة التي تجلت بين اليهود في «مرحلة اليشوف» وفي المرحلة التي اعقبت قيام الدولة وحتى عام ١٩٦٧، تأكلت بتسارع واضح بعد ذلك العام، وفي عقب حرب لبنان، وحرب الخليج عام ١٩٩١، حتى وصلت ذروتها في عهد الليكود الحالي.

كذلك يقتضي تحليل المكون البشري الفلسطيني داخل «إسرائيل» أن يمتد الأمر من البعد الديمغرافي إلى البعد السياسي، بمعنى إمكانية الاستفادة منه سياسياً، وبأية طريقة أو طرق في المواجهة[٢٦]. ويدخل في ذلك دراسة إمكانية إنشاء «حزب عربي» يضم القيادات والتنظيمات السياسية الفلسطينية في تنظيم موحد وفاعل.

---

(٢٦) انظر: المصدر نفسه؛ بلقزيز، «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية،» وملاحظات ابراهيم الدقاق على: المصدر نفسه.

هـ ـ العنصر الدولي

من المهم تحليل الإدارتين العربية والإسرائيلية للإمكانات الدولية سواء على مدار مرحلة التسوية الجارية أو على مدى المستقبل البعيد.

(١) بالنسبة للإدارة العربية للإمكانات الدولية

(أ) تحليل التوظيف العربي للامكانات الدولية لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية. ويتضمن ذلك علاقات الأقطار العربية بالولايات المتحدة وبالقوى الكبرى الأخرى وكذلك بدول الجوار، وبخاصة تركيا وإيران مع الاحتمالات المتغيرة لدوريهما، وإمكانات التحرك مع قوى معنية داخلهما. فضلاً عن التحالفات والارتباطات التي يمكن للعرب إقامتها في دوائر مثل الدائرة الإسلامية ـ الأفريقية ـ الآسيوية ـ الأوروبية ـ عدم الانحياز ـ الفاتيكان.

(ب) تحليل البيئة الدولية من منظور القيود والفرص التي ينطوي عليها النظام العالمي الراهن، ومن ثم إثارة أسئلة مثل: ما هي القوى الدولية البديلة التي يمكن التحرك نحو بناء تحالفات معها في مواجهة التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي؟ وما هي حدود حركة هذه القوى؟ وما هي القوى التي يمكن التحرك معها داخل الولايات المتحدة نفسها؟ الأمريكيون السود مثلاً؟ الأمريكيون العرب؟

(ج) استشراف مدى قدرة الدول العربية على تطوير علاقاتها مع النظام العالمي والنظم الإقليمية الأخرى، وكذلك مع الجاليات العربية في الخارج، لخلق أرصدة سياسية، بما يحقق إضعاف التبعية، ودعم استقلالية القرار العربي، فضلاً عن دعم القدرات العربية في مجال إدارة الصراع العربي ـ الصهيوني بشكل عام.

(٢) بالنسبة للإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية

تحليل اتجاهات «إسرائيل» الدولية خلال العقد الأخير من ناحية، ومركز «إسرائيل» الدولي من ناحية أخرى، وبخاصة مصادر الدعم الأمريكي وتطوير هذه المصادر، في ضوء التعاون الاستراتيجي بينهما من ناحية ثالثة.

ويدخل في ذلك تحليل دور الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، ودراسة احتمالات واتجاهات التغير السائدة في صفوفها، فضلاً عن تحديد دور جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة والحجم الحقيقي لها.

وفضلاً عما تقدم لا بد من متابعة شبكة العلاقات الدولية الإسرائيلية الواسعة، بهدف تحديد عمليات المواجهة، سواء العلاقات مع الدول الكبرى والفاعلة في النظام العالمي، أو مع الشركات العملاقة ومتعددة الجنسية، والمنظمة الصهيونية العالمية،

والجاليات اليهودية في العالم، والرأي العام العالمي.

رابعاً: السـيـاسـات

تنطلق الاستراتيجية من أن مقاومة «إسرائيل» والصهيونية لا تنحصر في أسلوب وترك أسلوب آخر. فالصراع هو صراع حضاري من طراز فريد، يستدعي استنفار جميع السياسات والأدوات والأساليب، بما فيها توظيف آليات الأمم المتحدة، وعملية التسوية على هشاشتها ما دامت قائمة على أرض الصراع، في جدلية فاعلة لاستثمار أية إيجابية قد تبدو لها، مثل الانسحاب من أراض محتلة أو تخفيف المعاناة عن الشعب الخاضع للاحتلال. مع التأكيد على أن الصراع ضد «إسرائيل» والصهيونية يمثل عملية تراكمية طويلة الأجل، تبني نفسها من أحداث سياسية وانتفاضات متقطعة، قد لا تحقق شعاراتها، ولكنها تشكل، على رغم ذلك، التراكم الكمي الضروري لإحداث التغيير النوعي المرجو. وأساس ذلك أن التسويات القائمة والجارية، بالنظر إلى مرجعيتها وأساسها وأطرافها، لن تضع نهاية للصراع، ولن تمنع من استمرار المواجهة بالأدوات والأشكال كافة. ومن هذا المنظور تمكن الإشارة إلى ناحيتين:

فمن **ناحية أولى**؛ سيبقى هناك صراع عربي ـ صهيوني، بحكم حقائق وضرورات لا مهرب منها:

أولاها ـ استمرار توجهات قوى الهيمنة الغربية، بما تتضمنه من تأكيد على الرابطة العضوية بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»، فضلاً عن الحرص الإسرائيلي على تأكيد الانتماء للغرب، بما ينطوي عليه ذلك من امتهان الحقائق الثقافية ـ الحضارية للمنطقة العربية وشعوبها.

وثانيتها ـ أن أية قوة متفوقة عسكرياً على الحدود، بمعيار الأمن القومي المجرد، تعتبر قوة معادية. فإذا أضيف الى ذلك أن «إسرائيل» تسعى إلى تحقيق «الأمن المطلق» بما يعنيه من «تهديد مطلق» لجوارها العربي من ناحية، وطبيعة العنصرية المجنونة التي تنطوي عليها العقيدة الصهيونية وتطلعاتها الحقيقية إلى إخضاع الأمة العربية كلها من ناحية ثانية.. لاتضح إلى أي مدى يمكن أن تستمر التسويات التي تم التوصل إليها.

وثالثتها ـ حقائق الهزيمة التاريخية التي لحقت بالأمة العربية وأثقالها، إذ لم يحدث أن استسلمت أمة لهزيمة تاريخية ساحقة فرضت عليها الاستسلام الكامل.

ورابعتها ـ القيود الواردة في المعاهدات التي تم التوصل إليها بين الأطراف

العربية و«إسرائيل»، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً لمبدأ سيادة الدولة واستقلالها وحرية قرارها الوطني، وبخاصة بعد انتهاء «مسيرة التسوية» الجارية والتوصل إلى «سلام شامل» وفق مفهومها، وكما تجسد في المعاهدات القائمة.

وخامستها ـ ان خبرة العلاقات الدولية تكشف عن أن المعاهدات التي تبنى على أوضاع ظالمة، كثيراً ما تسقط أو تلغى.. ولا شك في أن قيام مصر عام ١٩٥١ بإلغاء المعاهدة مع بريطانيا من جانب واحد ـ في ظل كل الظروف التي كانت سائدة آنذاك ـ ينطوي على أكثر من دلالة.

وسادستها ـ استمرار السلوك الإسرائيلي، المبني على العنصرية والعدوانية، تجاه فلسطين، شعباً وارضاً، حتى مع افتراض قيام «دولة فلسطينية» في مناطق الحكم الذاتي من ناحية، وتجاه الدول العربية المعنية، سواء قبل التوصل إلى تسوية أو بعد ذلك في ضوء نزعات الهيمنة الإسرائيلية من ناحية أخرى.

وسابعتها ـ الصراع بين الأمة العربية والمشروع الصهيوني حول المياه والأسواق وموارد المنطقة وإمكاناتها.

ومن **ناحية ثانية**؛ سيبقى هناك صراع إسرائيلي ـ فلسطيني متعدد الأبعاد نتيجة مأزق المشروع الصهيوني نفسه:

وأولها ـ ان فلسطينيي ١٩٤٨ يحاصرونه بحق المساواة، بما يكشف الطابع العنصري واللاديمقراطي للدولة الصهيونية.

وثانيها ـ أن فلسطينيي الضفة والقطاع يحاصرونه بحق السيادة والدولة.

وثالثها ـ أن فلسطينيي الشتات يحاصرونه بحق العودة وحق تقرير المصير.

ورابعها ـ أن القدس قضية كبرى بحد نفسها: هناك معركة الداخل بهدف عودة أهلها إليها وتمكينهم من حقوقهم وممتلكاتهم فيها، من ناحية، وهناك معركة عربية إسلامية مسيحية، ودولية، بشأنها، من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، فإن عملية رسم السياسات ومن ثم السعي إلى تنفيذها ـ باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والوسائل بحسب كل حالة ـ يمكن أن يجري في إطار التصورات والمجالات والمسؤوليات التالية:

١ ـ الحل الهندسي والحل التاريخي للصراع الحضاري

إن ما وصل إليه الصراع العربي ـ الصهيوني من تشابك وتعقيد، ومن توازنات حساسة، على الأرض الفلسطينية، وفي الوطن العربي وما وراءه من الدول الإسلامية

ومن دول العالم الثالث، يجعل احتمال التوصل إلى حل هندسي للصراع، وبخاصة للقضية الفلسطينية، أمراً غير واقعي، سواء بالنسبة للجانب «اليهودي» أو بالنسبة إلى الجانب «العربي».

أ ـ المنظور اليهودي

فمن ناحية الجانب اليهودي، يلاحظ أن الدولة الصهيونية ـ «إسرائيل» ـ تختلف اختلافاً بيناً عن الحلم اليهودي. فالدولة نفسها ليست «نقية» بحسب التعريف اليهودي للنقاء، الذي يعني أن يكون جميع سكان الدولة من اليهود وحدهم، وذلك فضلاً عن الاختلاف حول تعريف من هو اليهودي؟، والذي من شأنه أن يثير أسئلة بشأن «النقاء» نفسه حتى بالنسبة للكثيرين الذين يعتبرون أنفسهم يهوداً. ثم إن هذه الدولة تحتوي على مليون عربي، يحملون جنسيتها ويشكلون ما لا يقل عن عشرين بالمئة من السكان المقيمين في «إسرائيل». ويواجه اليهود أنفسهم بسؤال حول ما إذا كان من الممكن أو المناسب ضم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ـ كلها أو بعضها ـ إلى «إسرائيل» نظراً لما سيكون لمثل هذا الضم من تأثير في التركيبة السكانية، ومن خلالها على جميع أنشطة العمل السياسي. ولا بد لأي تفكير سياسي أو استراتيجي إسرائيلي من أن يدرس ما قد يترتب على الاندفاع نحو «النقاء» من أخطار مرتدة، وما قد يترتب على النقاء نفسه من انكشاف أمام وسائل الدمار الشامل وإغراء باللجوء إليها. والمهم في أمر هذه التجربة أياً كانت النتائج والوقائع التي قد تستقر عليها عملية التسوية الجارية، أن الصورة الهندسية التي رسمها آباء الصهيونية للدولة اليهودية تختلف عن الصورة الواقعية لهذه الدولة، من ناحيتين: **أولاهما** النقاء اليهودي، **وثانيتهما** الحدود المتوخاة. وقد يقال ان «إسرائيل» لا تزال تتطلع إلى تحقيق الصورة الهندسية، وذلك بطرد العرب المقيمين فيها من ناحية، وبالعودة إلى أسلوب الحروب التوسعية من ناحية أخرى. ومن المؤكد أن كثيراً من «اليهود» الذي تشربوا الحلم الصهيوني سيحاولون انتهاج هذه المسارات. ولذلك فمن غير الممكن أن ينشأ نمط مستقر من العلاقات العربية ـ الإسرائيلية إلا إذا تغير ميزان القوى لمصلحة الجانب العربي، أو إذا استطاع النضال العربي إسقاط هذا الحل وإظهار استحالته.

ب ـ المنظور العربي

ومن الناحية العربية، فإن من غير العملي، ومن غير الممكن التطلع إلى حل هندسي يؤدي إلى قيام دولة ذات نقاء عربي على جميع الأراضي الفلسطينية. ولا شك في أن البحث في هذه المرحلة من الصراع، لم يعد يدور حول تحديد وضع لليهود في فلسطين. غير أن التاريخ متحرك، ولا بد من أن يأتي معه بتغيرات في الموازين

الديمغرافية، وموازين القوى السياسية والعسكرية، وفي التقانيات الدفاعية والهجومية، وفي الاخطار الهائلة المصاحبة للتغيرات التقانية. وإن أي نظرة عقلانية إلى مستقبل القضية، تفرض المحافظة على خيوط التقاء، والتفتيش عن حلول يمكن قبولها وتحقيق «التعايش» في ظلها، بديلاً من الانتحار المتبادل. ومن هنا أهمية ما تكشف عنه الخبرات النضالية العربية - في التاريخ القريب والبعيد - من قدرة على الصبر والتحمل والصمود. ولقد أدرك الاستراتيجيون الصهاينة ما لهذه الصفة المعنوية من أهمية في صراع طويل الأمد، قد يمتد على مدى قرون، وعملوا - ويعملون - على مواجهتها باستراتيجية «إشاعة اليأس»، التي تستهدف ضرب «الثقة بالنفس» لدى الإنسان العربي. ولقد نجحت هذه الاستراتيجية حتى الآن، ويمكن اعتبار اتفاقات التسوية العربية - الإسرائيلية ثمرة من ثمراتها. غير أننا لو واكبنا الأمور على مسار زماني أطول لوجدنا أن اليأس والاحباط لا يمكن أن يستمرا إلى الأبد، ولا تلبث موجة جديدة من الأمل والتطلع أن تبزغ من جديد، وتعيد مسار النضال إلى موقعه الصحيح. ويعود السبب في ذلك إلى أمرين **أولهما** التراث العربي الذي يربط بين الثقة بالنفس وبين القيم الروحية والدينية، وبموجب هذه الصيغة فإن شعلة الثقة بالنفس لا تنطفىء لأنها مستمدة من «الإيمان» الذي يشكل «الجهاد» ركناً أساسياً من أركانه. ومن هذا الإيمان نفسه ينبع الاعتزاز بالكرامة، مهما تكن وسائل الإذلال «عملية» ومهما تكن تقانياتها الإعلامية متطورة. ولعل في هذا تفسيراً لما يرافق فترات الاحباط من صعود في الإيمان وصحوة التيارات السياسية الدينية. **وثانيهما** أن الغزو الصهيوني لا يحمل معه نظرة شمولية يمكن أن تستوعب جانباً مهزوماً. فاليهودية مثلاً - بخلاف الاسلام والمسيحية - إنْ هي إلا دين قبلي، يمايز في النتيجة بين اليهودي وغير اليهودي (الجوييم)، ويعطي اليهودي مكانة، وحقوقاً وامتيازات، واباحات، مقتصرة عليه وممنوعة عن غيره. ولعل أبرز مثال على ذلك - في ما نحن بصدده الآن - هو وضع الأقلية العربية في «إسرائيل»، حيث يحظر عليها واقعاً انشاء احزاب خاصة بها، وتستبعد بشتى الوسائل من الحياة السياسية والثقافية للدولة، ولا تحترم حقوقها، وتُعطى وضعاً أدنى بالقانون، ولا تعامل على قدم المساواة في القضاء، بل ويسلط عليها سيف التهويل بأنها تشكل خطراً استراتيجياً، ويجب أن تعامل على هذا الأساس. ولقد بيّن الاستراتيجي البريطاني «ليدل هارت» في كتابه عن الحرب العالمية الثانية، أن الانغلاق العنصري الاستعلائي الذي كانت النازية تلتزمه، وخلو الايديولوجية النازية من تصور شمولي يمكن لغير النازيين الألمان أن يتجمعوا تحت لوائه، كان مفصل الانهيار الحتمي للحروب الهتلرية، وكان السبب في استمرار شعوب الاتحاد السوفياتي في المقاومة ضد الألمان، على الرغم من أن العديد من هذه الشعوب كانت لها مظالم. ولئن كان النظام الإسرائيلي يتفاخر بأنه نظام ديمقراطي،

فإن ديمقراطيته هذه نفسها هي انغلاقية، وسوف تضطر «إسرائيل» يوماً إما إلى التخلي ـ واقعياً ـ عنها، أو إلى القبول بها إطاراً شمولياً تحل من ضمنه كل المشاكل، فينتهي بذلك الحلم الصهيوني(٢٧).

٢ ـ الحروب النظامية والمقاومة الشعبية

منذ قيامها قبل خمسين عاماً، عمدت «إسرائيل» إلى تطبيق قرار التقسيم بالقوة العسكرية، وتوسيع جغرافيتها بالحرب لتشمل أراضيَ فلسطينية أخرى لم يقطعها لها القرار رقم ١٨١. وبالقوة العسكرية نفسها، احتلت عام ١٩٦٧ باقي أجزاء فلسطين، ومدت سيطرتها إلى كامل شبه جزيرة سيناء، وهضبة الجولان، قبل أن تتوسع ـ بالحرب ـ في الجنوب اللبناني خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢.

وعلى النحو نفسه، جرب العرب أن يردوا على الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وعلى احتلال «إسرائيل» للأراضي العربية الأخرى في عام ١٩٦٧، بالقوة العسكرية. هكذا فرض عليهم أن يخوضوا أربع حروب ضد «إسرائيل» في ربع قرن منذ قيامها. ولا شك في أن هذه الحروب الأربع ـ مع ما حفلت به من هزائم وسلبيات ـ إلا أنها أبقت على جذوة الصراع العربي ـ الصهيوني متقدة، وعبّرت عن إرادة رفض الأمر الواقع الإسرائيلي، وأججت المشاعر الوطنية والقومية المعادية لكل ما ينطوي عليه زرع «إسرائيل» في المنطقة. وبكلمة: قاومت الاستسلام بالإمكانات العسكرية المتاحة. وفي فترة ربع القرن الأخيرة، الفاصلة بين حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ واللحظة الراهنة، لم يخض العرب أي حرب نظامية حقيقية. الذين خاضوا تلك الحروب ـ نيابة عن الأنظمة والجيوش ـ هم الشعوب والحركات الوطنية المسلحة: حركة المقاومة الفلسطينية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥، و«جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في النصف الأول من الثمانينيات، و«المقاومة الإسلامية» منذ النصف الثاني من الثمانينيات، و«المقاومة الإسلامية» الفلسطينية («حماس» و«الجهاد الإسلامي») في عقد التسعينيات، فضلاً عن أسلوب العنف الوطني المدني الذي ابتدعته الانتفاضة، ومارسته بنجاح، منذ نهاية عام ١٩٨٧ إلى نهاية عام ١٩٩٣ (تاريخ توقيع «اتفاق أوسلو»).

ويمكن القول ان هذا التطور الجذري في مسيرة الصراع يعبر عن فرضيات أربع: **أولاها** أن الحل العسكري الحاسم بات ممتنعاً. **وثانيتها** أن ذلك لا يمنع من قيام حروب ومواجهات عسكرية جديدة، **وثالثتها** تنصرف إلى إمكانية المقاومة الشعبية المسلحة، **ورابعتها** تشير إلى أشكال النضال السلمي المساندة(٢٨).

---

(٢٧) الدجاني، المصدر نفسه.

(٢٨) بلقزيز، المصدر نفسه.

أ ـ الفرضية الأولى ـ الحسم العسكري الممتنع

تنبني هذه الفرضية على عناصر ثلاثة:

أولها ـ أن الاختلال في ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية و«إسرائيل» بات اختلالاً فادحاً على صعيد الأسلحة التقليدية. وذلك بسبب تقدم الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وحيازتها قدرة تقانية هائلة، ثم بسبب الدعم السخي الذي تلقاه من الولايات المتحدة التي تلتزم بأمن «إسرائيل»، وبضمان تفوقها الاستراتيجي على سائر الدول العربية.

وثانيها ـ أن «إسرائيل» نجحت في احتكار السلاح النووي وهي لذلك باتت قادرة على استعمال هذا الرادع الاستراتيجي لمنع أية دولة عربية من التخطيط لحرب ضدها، بل صار في وسعها أن تمارس بواسطته عمليات مختلفة من الابتزاز السياسي للنخب العربية الحاكمة.

وثالثها ـ أن القرار العربي الرسمي لم يعد معنياً بالمواجهة العسكرية، بتأثير التركيب الاجتماعي للطبقات الحاكمة، وحقيقة مصالحها وانتماءاتها وتوجهاتها الداخلية والخارجية، فضلاً عما طرأ من تغير على سلم الأولويات لديها. ولتلك الأسباب، لا يبدو أن في وسع العرب ـ في الأجل المتوسط ـ أن يحققوا هدف التحرير واستعادة الأرض والحقوق (حتى في حدها الأدنى: أرض وحقوق ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧) من خلال حسم عسكري استراتيجي.

ولقد سبقت الإشارة إلى توازن الرعب الذي نشأ بين الدول العربية و«إسرائيل»، نتيجة امتلاك بعض تلك الدول ـ وبخاصة مصر وسوريا ـ صواريخ ذات رؤوس غير تقليدية، ومع ذلك ينبغي التأكيد مجدداً على أن متطلبات الأمن القطري هي التي تدفع إلى مثل هذا التوازن، لا الاعتبارات التي يمليها الصراع العربي ـ الصهيوني، ولا متطلبات الأمن القومي العربي.

وفي هذا السياق يجدر التنويه بالدراسة التي نشرها المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع المصري الأسبق، في صحيفة **العربي**، بعنوان: «هزيمة إسرائيل ممكنة بهجوم صاروخي عربي».. والعنوان في حد ذاته يكفي للدلالة على المضمون[٢٩].

---

(٢٩) المشير عبد الحليم أبو غزالة، «هزيمة إسرائيل ممكنة بهجوم صاروخي عربي،» **العربي**، ٢/١٢/١٩٩٩، ص ٨.

ب ـ الفرضية الثانية ـ الحروب المحدودة الواردة

ليست الحرب مستبعدة بين الدول العربية و«إسرائيل» على الرغم من الحقائق الاستراتيجة السابق ذكرها، بل هي ممكنة وواردة. لكنها ستكون ـ في حال نشوبها ـ حرباً محدودة الأهداف، على شاكلة حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. أما الدافع إلى مثل هذه الحرب، فهو الجمود الذي تشهده عملية التسوية، واحتمال أن تنتهي إلى انهيار كامل، في ضوء تشدد «إسرائيل» المتزايد في رفض إعادة الأراضي المحتلة، الأمر الذي سيكشف الموقف الرسمي العربي ويرفع عن تردده ذرائع «الحكمة» و«التجاوب» مع مبادرات «السلام». وإذا ما أضيف إلى ذلك توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن مخاطر الحلف الإسرائيلي ـ التركي على الأمن القومي العربي، ومشاكل المياه في المنطقة، اجتمعت أسباب متعددة للاعتقاد في أن مثل هذه المواجهة المسلحة قد تنشأ في المراحل المقبلة حتى وإن لم تختر الأنظمة العربية ذلك.

وإذا كان من الواجب التحسب جيداً لمثل هذا الاحتمال، بإعداد خطط استراتيجية للمواجهة، وتنمية علاقة التنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية في سوريا ومصر، واستعادة حالة التضامن العربي على أساس الحد الأدنى القومي، لتحسين الموقع الدفاعي، والتخفيف من حجم الخسائر... إلخ، فإن من الواجب أيضاً التأكيد على أن مثل هذه الحرب إذا لم تسفر عن مكاسب حقيقية، على صعيد استعادة الأرض والحقوق، فإنها يمكن أن تساهم في تجديد تأجيج جذوة الصراع ضد «إسرائيل»، التي جاءت عملية التسوية ـ وبخاصة منذ مؤتمر مدريد ـ لإخمادها. ويمكن القول ان هذا الهدف الوظيفي هو على درجة كبيرة من الأهمية من المنظور الاستراتيجي الذي ينطلق من التأكيد على أن الصراع ضد الصهيونية ودولتها صراع أجيال غير قابل للحسم الراهن في أي صورة من الصور. وعليه ستكون أهمية ذلك الهدف الوظيفي في التشديد على استمرارية قانون الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي التشديد على أن القضية التي أنتجت ذلك الصراع باقية على حالها معلقة لا تجد حلاً[٣٠].

ج ـ الفرضية الثالثة ـ المقاومة المسلحة الممكنة

هذا في ما يختص باحتمالات المواجهة العسكرية مع «إسرائيل»، وحدودها المرتسمة بقوة إحكام تفوقها العسكري، وحيازتها الرادع النووي وارتباطها العضوي بالولايات المتحدة. وهي محددات غير قابلة للتغير ـ في الأمد المنظور ـ بتدارك عربي

(٣٠) بلقزيز، المصدر نفسه.

للاختلال في ميزان القوى العسكرية، أو بحيازة عربية للقدرة النووية، أو بمواجهة جذرية عربية للولايات المتحدة بحيث توقف عدوانها ضد العرب أو على الأقل تفك ارتباطها مع «إسرائيل». ومع ذلك وحتى على فرض أن المنطقة لم تعد تتحمل حرباً جديدة مباشرة بين العرب و«إسرائيل»، فإن المواجهة العسكرية ستستمر ضد الاحتلال الصهيوني، وستكون أداتها هي القوى الثورية المسلحة ممثلة في المقاومة التي يقودها «حزب الله» في الجنوب اللبناني، وتلك التي تقودها «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في داخل فلسطين. وهي مقاومة يرشحها للاستمرار رفض «إسرائيل» الانسحاب من لبنان من دون شروط، ورفضها الانسحاب من كامل الضفة والقطاع والقدس، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مثلما تؤسسها فكرة الجهاد التي دخلت مجال الصراع مع «إسرائيل»، فأعطت المقاومة المسلحة للعدو طابع الفريضة الدينية، الواجبة شرعاً، فضلاً عن مضمونها السياسي الوطني والتحرري.

ربما نظر البعض إلى هذا اللون من المقاومة الشعبية المسلحة باعتباره مجرد ممانعة رمزية للاحتلال ـ وضد الاستسلام ـ لا تعوض بحالٍ الحرب النظامية. وهذا صحيح من وجه. لكنه لا يستطيع تجاهل قيمة تلك الممانعة وفعاليتها في مناخ التراخي العسكري والسياسي الرسمي الحالي، بل في مناخ الاستسلام الكامل للأمر الواقع الصهيوني والأهم، من ذلك كله، أن هذه المقاومة الشعبية المسلحة تعبر عن حاجتين في الصراع العربي ـ الصهيوني: **أولاهما** حاجة استراتيجية تمثلها حقيقة أن هذا الصراع هو ـ وأنه ـ لذلك السبب بالذات ـ ينبغي أن يستمر كذلك. **وثانيتهما** حاجة تكتيكية تمثلها وظيفة تلك المقاومة المسلحة في استنزاف العدو ـ بشرياً واقتصادياً ـ وفي زعزعة استقراره النفسي، ثم في تنمية حس المواجهة له من قبل الشعوب العربية. ولعل هذا ما يستبين أمره من مراجعة السجل الكفاحي لحركة المقاومة المسلحة الشعبية للاحتلال في العقود الأخيرة، وجملة ما أنتجته عملياتها من نتائج بالغة الأهمية.

فتجربة الثورة الفلسطينية ـ منذ منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات ـ كانت في أساس جملة المكتسبات السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني على صعيد الاعتراف العالمي بحقوقه الوطنية المشروعة، وفي أساس بناء شخصيته الوطنية المستقلة التي تعرضت للتبديد. لقد حوّلت اللاجئين إلى شعب مقاتل، وأسندت صمود فلسطينيي الداخل، وكانت مقدمة تاريخية لإطلاق انتفاضتهم. كما أنها قدمت مساهمة عظيمة في استنهاض الوضع الشعبي العربي، وفي تجذير منطلقات حركة التحرر الوطني العربية، وفي إلزام القرار الرسمي العربي باحترام الحد الأدنى القومي. وإلى ذلك كله يضاف أنها نجحت باستنزاف العدو، وفي إلحاق خسائر مادية وبشرية به، وتكفي ملحمة القتال والصمود في حرب عام ١٩٨٢ في لبنان، دليلاً على ذلك.

ومثل تجربة الثورة الفلسطينية، كانت تجربة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في الفترة القصيرة الفاصلة بين احتلال بيروت في صيف عام ١٩٨٢ وتحرير صيدا في ربيع عام ١٩٨٥. لقد خرجت من تحت أنقاض الحصار والدمار بندقية لبنانية مقاتلة طاردت فلول الجيش الصهيوني في بيروت إلى أن أجبرتها على الانسحاب والانكفاء إلى الشريط المحتل الذي أقامت عليه سلطتها العملية. وإلى ذلك كله، ساهمت هذه المقاومة في إسقاط «اتفاق ١٧ أيار» الإسرائيلي ـ اللبناني الموقع في عام ١٩٨٣، وعلى استعادة التوازن الداخلي لمصلحة القوى الوطنية القومية والإسلامية في البلاد، ولقد استأنفت «المقاومة الإسلامية» ـ التي يقودها «حزب الله» ـ تجربة سابقتها، فأبلت بلاء عظيماً في ضرب العدو على ساحة جنوب لبنان وفي قلب شمال فلسطين، وأجبرته على توقيع اتفاقين معها، بل هي أجبرته ـ تحت وطأة النزف البشري اليومي ـ إلى الاعتراف بالقرار رقم ٤٢٥، وإبداء الاستعداد للانسحاب من المستنقع اللبناني.

ولا تختلف سيرة «المقاومة الإسلامية» في قلب فلسطين عن الأولى؛ فقد ضربت في العمق الإسرائيلي: تل أبيب، والقدس الغربية، وعسقلان، مزعزعة الأمن الصهيوني العسكري والنفسي في المركز، ومؤكدة على أن اتفاقات الإذعان لا يمكن أن تنهي بحال قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه، ولا أن تصادر إرادته في القتال المشروع دفاعاً عنها.

ولذلك لا ينبغي التقليل من شأن هذه المقاومة الشعبية المسلحة، وبخاصة في مثل هذا الصراع الحضاري، بل ينبغي الرهان عليها للرد على الصلف الصهيوني، واستنزاف قوى العدو، وللتأكيد على حقيقة الاحتلال، ومن ثم على حق مقاومة المحتل، ثم لإشاعة روح الصمود والمقاومة في المجتمع العربي، وبخاصة مع التردي الرسمي المتزايد، وهي جميعها ذات عوائد سياسية ونفسية بالغة الأهمية[٣١].

وإذا كان من الصعب حسم الصراع العربي ـ الصهيوني عسكرياً، فإن وظيفة المقاومة الشعبية المسلحة هي في عدم حسمه سياسياً ضد الأمة العربية.. وإذا كان التوازن الاستراتيجي مختلاً لمصلحة «إسرائيل»، فإن من وظيفة تلك المقاومة أيضاً ألا تجعل التوازن النفسي مختلاً لمصلحتها أيضاً.

ومن دون المبالغة في الدور المتوقع لمثل هذه المقاومة الشعبية المسلحة، أو الحرب غير النظامية، تنبغي الإشارة إلى أن الحرب الجهادية السائدة الآن تختلف عن

(٣١) المصدر نفسه.

المحاولات السابقة من أوجه أربعة أساسية: **أولها** هو التطورات التقانية التي ضاعفت قدرات المقاومة الشعبية المسلحة بحكم ما يتوافر لها حالياً من أسلحة متطورة وطاقة نيران. **وثانيها** هو الشرطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، فمع التعثر في المفاوضات وتطبيق الاتفاقات أصبحت هذه القوات بمثابة خطر قائم في قلب الكيان الصهيوني. **وثالثها** هو أن استمرار الحرب غير النظامية ليس امراً سهلاً، وبخاصة أمام عدو هائل الامكانات، فهي تتطلب تمويلاً وتخطيطاً وتدريباً وامداداً بأسلحة حديثة، ومن ثم لا بد من قاعدة أرضية ملتزمة لتقوم بتقديم كل هذه التسهيلات. وفي سنوات الصراع السابقة كانت «إسرائيل» قادرة على الحد من خطر عمليات الاستنزاف ضدها من خلال تجفيف المنابع، أي من خلال «استراتيجة الردع الجسيم» لاية دولة تقوم بدور القاعدة لهذه العمليات وحتى مع مصر استخدام الطيران الإسرائيلي تفوقه في قصف وتهديد المواقع الاستراتيجية في عمق مصر رداً على حرب الاستنزاف التي شنتها. والجديد الآن بفضل مثلث القوة الذي سبق ذكره ـ الصواريخ، الجيوش النظامية، المقاومة الشعبية المسلحة ـ أن يد «إسرائيل» أصبحت مقيدة وعاجزة عن ضرب سوريا وايران، باعتبارهما الآن قاعدتي انطلاق في منظورها، بسبب تخوفها من الرادع الصاروخي. وحتى في لبنان برز مؤخراً عجز «إسرائيل» عن تكرار قانا، على الرغم من أنها في أشد حالات الاستفزاز، وعلى الرغم من أن «نتنياهو» شخصياً لا يزال يحكم «إسرائيل» ويخوض الانتخابات، والسبب مرة أخرى تخوفهم من احتمال امتلاك حزب الله صواريخ تصل إلى حيفا مثلاً. إن ضرب قواعد الانطلاق والمساندة لم يعد ممكناً، كما أن تجفيف المنابع لم يعد متاحاً بحيث يمنع استمرار حرب الاستنزاف غير النظامية، بل إن استمرار حرب الاستنزاف غير النظامية أصبح ممكناً الآن وفاعلاً لأنه أصبح جزءاً من مركب القوة الرادع في مجموعه. **ورابعها** أن استعداد الشباب العربي للشهادة بلغ أعلى الدرجات، بينما الحلف الصهيوني ـ الأمريكي في أدنى درجات الاستعداد لخوض حروب غير نظامية وتحمل الخسائر البشرية التي تنجم عنها.

د ـ الفرضية الرابعة ـ النضال السلمي المساند

إن الوصول إلى هدف محدد قد يتحقق أيضاً بوسائل سلمية، أو يمكن لمثل هذه الوسائل أن تلعب دوراً في تحقيقه. والوسائل السلمية كثيرة، منها أسانيد الجدال والإعلام. ويستخدم البعض وسائل الإغراء لكسب تأييد شخصيات ذات وزن وتأثير. وهناك طائفة أخرى من الوسائل السلمية ذات الطبيعة الاحتكاكية المحدودة، كالإضرابات، والتعامل السلبي مع المصالح بالمقاطعة. وقد ترفع درجة الاحتكاك كما في العصيان المدني. ومن الوسائل السلمية ما يتجه إلى الجبهة الداخلية للخصم عاملاً على التأثير فيها، من خلال التناقضات أو التباينات أو الخلافات التي يعيشها الخصم،

كأي مجتمع على وجه الأرض. وقد يجري التفتيش عن مصاف حضاري أعلى، يفترض أن تزول فيه الاختلافات والتناقضات، وتنشأ في ظلاله أخوة من نوع جديد. وبالامكان استخلاص العديد من الوسائل الممكنة من تجارب الأمم عبر التاريخ، ومن الاستقراء العلمي.

ويغلب على هذه الوسائل أن تكون وسائل مساندة للنضال من أجل تحقيق هدف ما، ويخطىء من يظن أنها قادرة على إحداث نقلة التغيير. وعلى سبيل المثال، ففي إطار الصراع العربي ـ الصهيوني هناك من يظن أن التفوق الإسرائيلي هو تفوق إعلامي، واننا إذا استطعنا كسب المعركة الإعلامية فلسوف نتوصل إلى كامل الهدف المنشود. وما من أحد ينكر أهمية الإعلام ولكن ما من إعلام يترك أثراً باقياً، بل ان الناس ينسون بعد وقت ما كانوا قد تحمسوا له. لكن الإعلام يخلق فرصة لإحداث التغيير لأنه يوجد تراخياً في القوة المتشبثة، وينذر بإمكانية تغيير الموازين التي تحاول تثبيتها.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن «الاستراتيجيا» تختلف اختلافاً جوهرياً عن «الخطة»، وان اشتملت على الكثير من عناصرها. فالخطة عملية هندسية، لا تتضمن أي منازلة مع طرف مقابل، وتجري في ظروف راكدة، طيعة أو قابلة للتطويع، ويمكن مقدماً وضع حسابات معقولة لها، بينما الاستراتيجيا تواجه تحركاً مقابلاً على إحباط كل خطوة، وهدم كل مرحلة يتم التوصل إليها.

وفي ضوء كل ما تقدم، يتوجب على «الاستراتيجية»، في كل مرحلة، أن تحدد نوع النصر أو التفوق أو المواجهة الذي تستهدفه؛ وهل هو نصر عسكري مثلاً، أو نصر سياسي، أو نصر اقتصادي، أو حتى نصر إيديولوجي أو معنوي. ومثل هذا التحديد يؤثر تأثيراً حاسماً في اختيار الأساليب وتخطيط المراحل.

٣ ـ المقاطعة العربية

نفذت الدول العربية نظاماً متكاملاً لمقاطعة «إسرائيل» طوال مراحل تطور الصراع العربي ـ الصهيوني، ومن قبل أن تندلع الحروب العربية ـ الإسرائيلية، بل حتى من قبل أن تنشأ «إسرائيل» نفسها، إذ أن قرار المقاطعة اتخذ عام ١٩٤٥، ثم طور من بعد، فشرعت الدول العربية قانوناً موحداً بشأن المقاطعة، كان ترجمة شبه حرفية للقانون الذي سنته فرنسا عند نشوب الحرب العالمية الثانية بينها وبين المانيا، وكان سنده وجود حالة حرب مع الطرف الذي تمارس ضده المقاطعة. وأقامت الدول العربية جهازاً مركزياً للمقاطعة سمي «المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل»، وقامت كل دولة بإنشاء مكتب «إقليمي» خاص بها، يتولى مراقبة تنفيذ المقاطعة في تلك الدولة.

وكانت المكاتب الإقليمية تدعى إلى مؤتمرات نصف سنوية تتخذ فيها القرارات الخاصة بمقاطعة منتوجات وشركات أو بإزالة المقاطعة عنها. وقد طورت قرارات المقاطعة بحيث لم تعد تقتصر على المنتوجات والشركات الإسرائيلية، بل تتعداها إلى منتوجات شركات تقيم مصانع أو فروعاً لها في «إسرائيل»، وكذلك الشركات التي تدعم الاقتصاد الإسرائيلي بالتبرعات. وطبقت أنظمة بحق السفن التي حظر عليها أن تمر بميناء عربي وآخر إسرائيلي في السفرة نفسها.

وعلى الرغم من حملات التشكيك في المقاطعة، وبعضها مشبوه المصادر، وعلى الرغم من بعض الثغر التي تطرقت إلى المقاطعة أو اجهزتها، فإن المقاطعة نفسها كانت جيدة التطبيق وعالية الفاعلية. وليس أدل على ذلك من كونها طبقت بحق شركات عالمية كبرى، مثل فورد، وأي سي أي، وشل، واكزيروكس، ورينو وكوكا كولا وغيرها، مما اضطر هذه الشركات أولاً وقبل كل شيء إلى التخلي عن النشاطات والمنشآت التي سببت مقاطعتها، وبذل جهود مضنية للحصول على موافقة بإلغاء المقاطعة عليها، طالت في بعض الحالات عدة سنوات. وقد شكل تهافتها على إلغاء المقاطعة إعلاماً عن الرفض العربي لوجود «إسرائيل» كما شكل رادعاً لحركة الاستثمار الأجنبي إلى «إسرائيل». ولم تحظ «إسرائيل» طوال فترة المقاطعة بغير الاستثمار اليهودي. ولقد استطاعت المقاطعة أن تشق طريقها من دون مقاومة تذكر أحياناً، بل حتى بقبول ضمني من قبل الدول الصناعية المصدرة للبلاد العربية، لأنها تغلق الأسواق العربية في وجه «إسرائيل»، وتتركها مفتوحة لها. ولم يتغير الوضع إلا بعدما استولى «اليهود» على القرار السياسي الأمريكي، الذي انبرى يتخذ إجراءات لمصلحة «إسرائيل»، حتى إذا كانت مخالفة للمصالح الأمريكية نفسها (كما في حالة بيع السلاح إلى المملكة العربية السعودية مثلاً). ووفرت المقاطعة للدول العربية سوراً حمائياً سد الطريق على أمل «إسرائيل» في إحداث اختراقات اقتصادية تحقق لها هيمنة على اقتصاديات الدول العربية، لا من خلال شركات إسرائيلية، ولا من خلال شركات مموهة ومتخفية خلف جنسية غير إسرائيلية. ولقد بذلت «إسرائيل» والصهيونية العالمية جهوداً مستميتة لإلغاء المقاطعة أو الالتفاف عليها أو احتواء آثارها. ومن نتائج ذلك ـ على سبيل المثال ـ التشريع الأمريكي الذي اعتبر استجابة المؤسسات والشركات الأمريكية لأحكام المقاطعة بمثابة «جريمة» يعاقب عليها القانون.

كذلك فقد أصرت «إسرائيل» على أن تتضمن معاهدات التسوية نصوصاً قاطعة بإلغاء المقاطعة. وهي لم تكتف بمجرد «الشرط القانوني»، وإنما ربطت ذلك بنصوص أخرى في صلب تلك المعاهدات تفرض التطبيق الفعلي، عبر مفهوم «تطبيع العلاقات» المغلوط، الذي جرى الترويج له في سياق عمليات التسوية. وليس أدل على ذلك من أن مصر ـ بموجب نصوص المعاهدة ـ قد استقبلت «سفير إسرائيل» المعتمد لديها

رسمياً في مطلع عام ١٩٨١، أي قبل أكثر من عام كامل من إتمام الانسحاب من سيناء عام ١٩٨٢.. على الرغم من كل ما يقال عن الحساسية البالغة لمسائل السيادة والاستقلال، التي تعتبر العلاقات الدبلوماسية بأكملها جزءاً لصيقاً بها، ومعبراً عنها.

كذلك فقد بذلت الولايات المتحدة ـ منذ كامب ديفيد بصورة خاصة ـ جهوداً هائلة مستبقة العملية السلمية نفسها لإنهاء المقاطعة، ونظمت هي و«إسرائيل» «مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، لكي تقلب خلالها الأمور رأساً على عقب، وتضع «إسرائيل» داخل الأسوار التي كانت مبنية للوقاية منها. ولذلك فإن الدول العربية التي لم توقع معاهدات صلح مع «إسرائيل» طلب منها ـ ونفذت أغلبيتها ـ إنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة. كذلك فإن اجهزة المقاطعة ـ المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية ـ أصبحت مجمدة تماماً.

إلى جانب المقاطعة الرسمية القانونية كانت هنالك مقاطعة ناجمة عن قطع سبل ووسائل الاتصال مع «إسرائيل». فالمواطنون العرب ممنوعون من السفر إلى «إسرائيل»، والمواطنون الإسرائيليون ممنوعون من دخول البلاد العربية، ووسائل الاتصال التليفوني والبريدي وكذلك وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية مقطوعة كلها.

هذا السور العظيم سقط معظمه. ولا عبرة في ما يقال عن رفض شعبي للتطبيع هنا أو هناك على الرغم من أهميته البالغة في الحروب النفسية. فهذا الرفض قد يوقف صفقات وتعاملات صغيرة، لكن عندما تتوالى الاختراقات في مستويات عليا، من خلال شركات تُشترى، ومشاريع مشتركة، واستثمارات تقام، فإن الأمر يختلف. لقد كان من الملاحظ بالنسبة للدول العربية التي وقعت معاهدات صلح مع «إسرائيل» أنه قد رافق هذه المعاهدات إعلام حول رخاء موعود تحت شعار: «السلام من أجل الطعام»، ولكن الشعوب اكتشفت أنها خسرت الهدفين معاً، لأن ما روج له هذا الإعلام لم يتحقق، ولن يتحقق منه شيء. ويرجع ذلك إلى أن «إسرائيل» لا تملك الموارد بل تستولي عليها، وهي تعتبر أن نجاحاً اقتصادياً عربياً ـ بل أي نجاح عربي ـ يشكل خطراً عليها. واستراتيجيتها ـ هي وأمريكا ـ هي إبقاء العرب على الحافة في كل أمر: إذا زاد مالهم يحرق، وإذا تحسنت أسعار نفطهم أو مواردهم تهبط من جديد، حتى لا تصبح لديهم قدرة تمكنهم من التطلع إلى مجابهة من أي نوع.

إن أي استراتيجية عربية للمستقبل يجب أن تتبصر في أمر الجبهة الاقتصادية وتقيم دفاعات تقيها المخاطر. وإذا ما أمكن تناسي «إسرائيل» قليلاً، فإنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان مطلقاً مقدار الجهود والتضحيات الهائلة التي بذلت لاستعادة الموارد العربية من السيطرة الاستعمارية ـ قناة السويس، شركات النفط الكبرى، البنوك ومؤسسات التمويل، مؤسسات تمويل المنتوجات المحلية، مؤسسات التجارة الخارجية

والداخلية - لأن غياب مثل هذه الحقيقة يقود بالضرورة إلى رسم صورة لوضع قد يتكرر بأسوأ مما كان وبأساليب أشد مضاء، وفي مفاصل أكثر حيوية[٣٢].

وعلى الرغم من أن الوضع العربي الرسمي يشهد حالة متفاقمة من التردي، إلا أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٩٦ طرح إمكانية العودة إلى مقاطعة «إسرائيل» في جميع درجات المقاطعة.

ومن ثم، إذا كانت الدول العربية التي عقدت معاهدات صلح مع إسرائيل قد أقرت تشريعات بإلغاء المقاطعة، فإنه من الممكن نظرياً - وبخاصة في ظل الضغوط الجماهيرية المتصاعدة، والمأزق الذي تعانيه عملية التسوية برمتها - تطبيق مقاطعة من خلال إجراءات إدارية، مثلما تفعل دول عربية في علاقاتها البينية في ظروف معينة.

ومع ذلك فإن الدول العربية التي دخلت أو ستدخل في منظمة التجارة العالمية سوف تلتزم بعدم استخدام أية قيود إدارية في تعاملها التجاري، أي في مجال تبادل السلع. ولذلك فإن الدول العربية، ومن باب أولى كل المؤسسات والمنظمات الوطنية والقومية المعادية لوجود «إسرائيل»، في حاجة إلى دراسة قانونية حول المقاطعة. فلقد كان المستند القانوني للمقاطعة العربية لإسرائيل هو «حالة الحرب». لكن دولاً إسلامية لم تكن بينها وبين «إسرائيل» حالة حرب نفذت قرارات للمؤتمر الإسلامي بمقاطعة «إسرائيل».

وفي ضوء ما تقدم، يلزم تفعيل المقاطعة بمختلف الوسائل القانونية والسياسية والإدارية مع ترسيخ فكرة المقاطعة ونشرها شعبياً على أوسع نطاق ممكن في عموم المجتمع العربي. وفي هذا السياق تنبغي الإشارة إلى أن العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي بالذات يمكن أن يشكل مدخلاً جاداً لمواجهة التبعات التي ستفرضها اتفاقية «الغات»، حال سريانها بالكامل على الدول العربية، في ما يتصل بالتعامل مع «اسرائيل»، حيث تعني قانونياً إلغاء المقاطعة، فضلاً عن الاعتبارات الجوهرية الأخرى المرتبطة بتفعيل العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي وفي غيره من المجالات.

٤ - مواجهة التطبيع

في إطار الحرب الشعواء التي تخوضها قوى الهيمنة الإمبريالية والصهيونية ضد الأمة العربية، لكي تبقى في إسار التخلف والتبعية والتجزئة، وتنصاع من ثم لمتطلبات

---

(٣٢) الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي: نظرة استراتيجية».

«السلام الصهيوني»؛ يقوم التطبيع بدوره في مواجهة هوية الأمة ومرجعيتها ومصادر الشرعية فيها. ولقد حققت آلة الهيمنة الإمبريالية والصهيونية الكثير من الانتصارات في المعارك السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهي تخوض الآن أعنف المعارك وأشرسها لحسم «المعركة الثقافية»، وميدانها الوعي والعقل، لكي تدك آخر حصون المقاومة، وتسقط هذا «السور العظيم» الذي يحمي الأمة ويصون هويتها ووجودها على المدى الطويل، لأن كل أمة تتجسد في هوية، والهوية عبارة عن ثقافة قبل أي شيء آخر.. وهذا هو أصل المسألة، ومصدر الخطورة في معركة الوعي أو معركة العقل، التي ينبغي التركيز عليها.

ومن هذا المنطلق، لا شك في أن إخضاع الثقافة العربية والإسلامية لمنطق التطبيع بات أحد أبرز عناصر مشروع الهيمنة الإمبريالية والصهيونية، على أساس أن العمق الثقافي والحضاري لأمتنا، المستند إلى مخزون روحي ضخم وإلى رسالة إنسانية خالدة، يبقى العنصر الأقوى في المقاومة الذاتية لهذه الأمة على مدى السنوات. فالثروات قد تتبدد، والمعادلات السياسية قد تتغير، وموازين القوى لا يمكن أن تبقى ثابتة في عالم متغير، أما ما يبقى في الأمم فهو ثقافاتها وحضاراتها، فإذا زالت هذه أو وهنت، زالت الأمم نفسها أو وهنت، لأنها فقدت عنصر هويتها ووحدتها وتماسكها الأقوى.

ومن هنا بات «التطبيع الثقافي» في نظر الكيان الصهيوني هو الأهم، فعبره يمكن النفاذ إلى كل مجال آخر، وفي غيابه تمكن إعادة بناء المقاومة الذاتية للأمة. مع ملاحظة أن ما يميز مشروع «التطبيع الثقافي»، من غيره من مشروعات التطبيع السياسي والاقتصادي، أنه لا يحمل مشروع إحلال «هيمنة ثقافية صهيونية» على الحياة الثقافية العربية والإسلامية، كما هو الأمر في المشروعات الأخرى، لعراقة الهوية الثقافية والحضارية لأمتنا من ناحية، ولعدم وجود «ثقافة صهيونية» واحدة بالأساس بالنظر إلى طبيعة الكيان الاستيطاني الصهيوني من ناحية أخرى.. بل هو في الحقيقة مشروع تدمير وتفكيك المقومات الذاتية للثقافة والحضارة العربية والإسلامية؛ إنه تدمير للأواصر وتفكيك لها على المستويات كلها؛ تفكيك بين الأقطار وداخل كل قطر، بين الأديان وداخل كل دين، بين المذاهب وداخل كل مذهب، بين الأقوام التي تسكن الوطن العربي وداخل كل قوم، بل هو تفكيك للتواصل بين الماضي والحاضر، كما للتفاعل بين الأجيال داخل الحاضر ذاته.. ضرباً للمستقبل كله. وهكذا يفضح البعد الثقافي لعملية التطبيع كل المفهوم الرائج لمفهوم التطبيع ذاته؛ إنه ليس مفهوماً «سلمياً»، يسعى إلى «عودة الأمور إلى طبيعتها»، بل هو بكل وضوح مفهوم عدواني عنصري، يلقي الأضواء على الطبيعة الاستعمارية لكل جوانب عملية التطبيع الأخرى. فضلاً عن أن الدولة الصهيونية تحاول من خلال التطبيع أن تحصل على ما لم

تحصل عليه من المكاسب بالقوة والحرب، ولذلك يمكن تعريف هذا التطبيع بأنه غزو اقتصادي وتجاري وثقافي. والأكثر فداحة، أنها تريد من خلال التطبيع الحصول على كل شيء من دون أن تدفع شيئاً في المقابل، بينما هي سترد إلى صاحب الحق بعضاً من حقوقه المغتصبة! ومن المفارقات الصارخة في هذا السياق، أن يحدث هذا «الاستسلام العربي الرسمي» لمطلب التطبيع - الذي لم يتضمنه قرار مجلس الأمن، على رغم أنه صدر في أعقاب هزيمة ساحقة - بعد الانتصار العربي الكبير في حرب ١٩٧٣!

إن تاريخ العرب كان في أغلبه الأعم تاريخ هزائم ونكسات عسكرية وجغرافية. ومع ذلك لم تستسلم الأمة ثقافياً ولغوياً حين انهارت دفاعاتها العسكرية، وسقط عمرانها السياسي والاقتصادي على الأرض، إذ في مواجهة كل نكبة تعرضت لها الدولة وأفقدتها توازنها، كان المجتمع قادراً على امتصاص الضربة، والحؤول دون سريان مفعول نتائجها خارج المدار المادي. بذلك حفظت الأمة شخصيتها الثقافية من المسخ والاستلاب.

ولذلك يمكن القول ان أول المؤشرات على مدى فعالية الدور الذي تقوم به الثقافة العربية والإسلامية في مواجهة التطبيع، إنما يتمثل في هذه الشحنة الضبابية الخانقة التي تلقيها كلمة التطبيع في وجدان كل عربي ومسلم.. ومن المهم أن ذلك يحدث بصفة تلقائية، ومن دون أي جهد من حاكم أو مثقف. ومن الثابت أن مصدر الأسى العميق لهذه الآلية، آلية التطبيع ورد الفعل التلقائي في مواجهته، أنها آلية تعتمد القسر والتطويع، ولا تقوم على الإرادة الحرة المستقلة التي تبحث عن مصلحتها وترعى غايتها، بما ينسجم مع كل ما هو طبيعي في وجدانها وضميرها ونظم القيم والمعتقدات التي تعتنقها. لقد أصبحت كلمة التطبيع في سياق عملية التسوية الجارية، بمثابة كلمة سيئة السمعة، حيث تستدعي على الفور كل ما تعبر عنه، على شريط أحداث كئيب ومرير، يمتد من الهزيمة، إلى التطويع، إلى الهيمنة.

فكيف تكون مواجهة التطبيع؟ وفي الحقيقة: كيف تكون مواجهة مشروع التدمير والتفكيك الثقافي الذي ينطوي عليه التطبيع، وبخاصة في ظل الاختلال الجسيم في موازين القوى والهجمة الإمبريالية الصهيونية على المنطقة بهدف إخضاعها.. مرة واحدة وإلى الأبد؟!

من ناحية **أولى**، تتمثل نقطة البداية في الإقرار بأن هذا التيار الآتي - التطبيع - ليس بإعصار، لكون الأمة ترتكن إلى تراث ثقافي عميق، مما يجعلها أمة غير سهلة الانصياع للبدائل الثقافية الدخيلة، بل إن ثقافتها المتراكمة تنطوي على عناصر مقاومة وضوابط تتحسس الطارىء والدخيل. ولهذا فقد وصفت بأنها أمة مواجهة، إذ ابتليت

بأقسى محن التاريخ وتعرضت لسلسلة من محاولات الطمس والمحو، ومع ذلك فقد زادتها تلك المحن قوة شكيمة وصلابة إرادة. ويبقى وجدان الأمة ووعيها الحقيقي هما أهم مقياس لكل سياسة والسد العالي المنيع أمام التطبيع.

ومن ناحية **ثانية**، من المؤكد أن مقاومة هذا النوع من المشاريع، ولا سيما الثقافية منها، لا يجوز أن تنحصر بالتحذير السلبي من مخاطرها، أو بالإجراءات الشكلية التي تتصل بها، بل يجب أن ترتقي إلى مسؤولية تطوير ثقافتنا القومية إلى المستوى الذي نجابه به لا مشروع «التطبيع» الصهيوني فحسب، بل نجابه أيضاً كل التحديات الثقافية والحضارية التي يحملها لنا العصر. وبهذا المعنى فإن المقاومة الثقافية للتطبيع لا تكون أبداً من مدخل الانغلاق الثقافي، الذي يصب في خدمة مشروع التطبيع الثقافي، مهما تعارضت نيات أصحابه ورغباتهم مع هذا المشروع. ولذلك تحتاج هذه المقاومة إلى «ثقافة المواجهة».

ومن ناحية **ثالثة**، إذا كان عنوان مشروع التطبيع الثقافي هو: التفكيك الثقافي لوحدة الأمة وتدمير مقومات تماسكها، فإن العنوان المضاد يبقى هو «ثقافة الوحدة»، أي الثقافة الحريصة على تنمية عناصر الوحدة في مجتمعنا، وتعزيز أواصر التماسك بين أبناء أمتنا. وبهذا المعنى تصبح «ثقافة الفتنة» واحدة من أبرز العناصر الممهدة للتطبيع الثقافي، بل هي ركن رئيسي من أركان ثقافة التطبيع. غير أن الحديث عن ثقافة الوحدة يجب ألا يوقعنا بالخطأ المقابل، أي في «ثقافة القهر»، فداخل الثقافة العربية والإسلامية الواسعة هناك تنوع يمكن أن يتحول إلى مصدر ثراء لتلك الثقافة. ومن ثم فإن «ثقافة الوحدة مع التنوع» تتطلب أول ما تتطلب تكريس قيم القبول بالآخر داخل المجتمع الواحد، والسعي للتكامل معه في إطار هذه الوحدة.

ومن ناحية **رابعة**، إن من أبرز معالم الحضارة العربية والإسلامية أنها حصيلة تفاعل حضارات سبقتها، وشعوب اجتمعت في ظلها، وأديان موجودة على أرضها، على نحو جعلها تمثل تطوراً نوعياً مميزاً في الحضارة الإنسانية بأسرها. ولا شك في أن هذه السمة المتميزة للحضارة العربية والإسلامية الجامعة تعطيها دوراً كبيراً لا على مستوى الماضي فحسب، بل تعطيها كذلك دوراً مهماً على مستوى المستقبل. فمن أبرز الدعوات الثقافية التي تسعى الحركة الصهيونية إلى ترويجها على المستوى العالمي، وخصوصاً الأمريكي، فكرة الحضارة اليهودية ـ المسيحية باعتبار اليهودية والمسيحية حضارة واحدة، تعتمدان على كتاب واحد، وبهذه الحضارة يتحول يهود العالم من أقلية إلى قوة كبرى بعد انضواء المسيحيين تحت لوائهم. إن هذه الدعوة هي من أخطر الأسلحة التي تسعى الحركة الصهيونية إلى استخدامها لمواجهة الحق العربي، بل لتكريس هيمنتها على المنطقة، وهي دعوة لا يمكن مواجهتها إلا عبر دعوة حضارية

بالحجم ذاته، تركز على التلاقي التاريخي بين المسيحية والإسلام، وحتى اليهودية، في صنع الحضارة العربية عبر العقود الماضية. وفي ظل هذا التكامل يصبح ممكناً قيام عنصر توحيد بين العرب وغير العرب من المسلمين المقيمين على الأرض العربية، وبفضله تتمكن المسيحية المشرقية العربية من أن تلعب دورها التاريخي كجسر حضاري بين المسيحية والإسلام، وبين الشرق والغرب، فعروبة المسيحيين المشرقيين تعطيهم صلة خاصة بالإسلام، ومسيحيتهم تمنحهم القدرة على التخاطب الفاعل مع الغرب المسيحي.

ومن ناحية **خامسة**، لأن الثقافة هي مسؤولية فكرية وعلمية وأخلاقية، فإن المثقف العربي مسؤول بشكل خاص في مواجهة مشروع التفكيك الثقافي العربي. والعقل الصهيوني بات يدرك أنه إذا كانت الثقافة العربية صعبة الاختراق، لعراقة جذورها ومتانة مقوماتها، فإن مهمة اختراق بعض المثقفين العرب تبقى أسهل، وبالتالي يمكن استخدامهم كأحصنة طروادة لاختراق الحصون الثقافية العربية. واختراق المثقفين العرب لن يأخذ بالضرورة شكل الاختراق الصهيوني المباشر، فمثل هذا الاختراق يكشف أصحابه ويقلل من تأثيرهم، بل هو يأخذ شكل الترويج لقيم ومفاهيم وعلاقات تصب مباشرة في تدمير المناعة الثقافية العربية. فالترويج لأنماط الاستهلاك الغربي، مثلاً، ونشر ثقافة اليأس في الأمة، والإيحاء بوجود تناقض بين متطلبات العصر والانتماء القومي والروحي، والادعاء بأن لا تقدم اقتصادياً واجتماعياً إلا في ظل اقتصاد السوق وشروطه العالمية، وتقديم الخصوصيات الثقافية للجماعات المتعايشة داخل مجتمع واحد على أنها عناصر تناقض وتناحر لا يمكن الجمع بينها، والسقوط باسم الواقعية في منطق الترويج لكل مشاريع الأعداء، والاستهتار بسلم القيم الأخلاقية السائدة، والتفريط بكل شروط المناعة الاجتماعية وتصويرها من مخلفات الماضي، والالتحاق بركب السلاطين، وافتعال الخصومات وتغليب الثانوي من الخلافات على الجوهري من الصراعات... الخ، كلها أشكال متعددة لنمط واحد، يعتمد على نوع من المثقفين الذين سقطوا فريسة المشروع الاستعماري الثقافي، فكانوا عن وعي أو غير وعي جنوداً في خدمة التطبيع.

ومن ناحية **سادسة**، يجب ألا تنسينا ثقافة النخبة التركيز على الثقافة العربية الإسلامية الشعبية، لأن هذه الثقافة الأخيرة تمثل عمقاً بعيد الأغوار راسخ الجذور، ولأن المواطن العربي الإسلامي العادي هو مادة العروبة والإسلام، والعجلة والفلك الذي تدور عليه أمتنا نهوضاً وانكفاء. وحقيقة الأمر أن سوسيولوجيا اليوم هي سياسة الغد على حد تعبير بوتول. وعلى هذا فالتحصين السوسيولوجي الثقافي لأمتنا يتم من خلال العض بالنواجذ على منطقنا الشعبي وموضع حماسنا واعتزازنا، بأدبنا وفولكلورنا، بموقعنا في الحياة، بموسوعتنا الثقافية، بجمالياتنا وأخلاقياتنا، بحبنا

الرفيع للحياة، فهذه الديناميات هي القلاع الحصينة والروافع الناهضة. وحقيقة الأمر، أننا إذا تمسكنا بهذا المنهج استطعنا القول إن التطبيع مجرد أسطورة؛ ذلك أن العامة يملكون سلاحين، سلاح الإيمان وسلاح اللسان. وبهذين السلاحين أخفق التطبيع الصليبي، واندحر عندما استل السيف العربي من غمده الإسلامي، وبهذين السلاحين خرج العثمانيون من الأقطار العربية يعرفون من العربية وآدابها وفلسفتها وعلومها أكثر بكثير مما تركوا من كلمات تركية في اللهجات العربية.

وفي هذا السياق أيضاً تنبغي الإشارة إلى الأجيال الجديدة، فإن الاهتمام بتربيتها وبصقل معارفها وتنمية مداركها، وربطها بالطرق الحديثة، بتراثها والعصر، بقضايا أمتها وتحديات العلم، بنظرتها إلى دورها ومسؤوليتها في المجتمع، يشكل أيضاً مجالاً مهماً من مجالات تنمية الثقافة القومية ومقاومة كل مشاريع التطبيع القديمة والمحدثة.

وبشكل أكثر تعميماً، يمكن القول إن المواطنة الحرة - بالمفهوم الموسع الذي يشمل كل عربي - هي أساس بناء المجتمع المدني الأهلي المتفاعل الحي المفتوح الذي بدوره هو القلعة الحصينة. وعلى هذا المجتمع المدني ستقام المقاومة الصلبة الرصينة للمشروع الحضاري النهضوي العربي المقارع النقيض.

وسيكون للمرأة الدور الكبير في هذه المعركة باعتبارها «مدرسة.. إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق»! فهي واهبة الحياة للطفل ومصدر تنشئته الأولى على قيم الدين والأمة وآداب العروبة وإنسانيتها. وما إغراق المرأة العربية بمظاهر الحياة الغربية سوى هدف أساسي في مشروع التطبيع والتطويع[٣٣].

ولتتحول مواجهة التطبيع ومقاومته إلى ممارسة وطنية مستمرة، ومشاركة في نضال طويل الأمد، وبخاصة أن ظاهرة مواجهة التطبيع ومقاومة محاولات فرضه بشتى الوسائل، والتي اتخذت شكلاً عفوياً، وجدت دعماً تلقائياً من السند القومي والوطني والمعنوي الذي يتحلى به المواطنون، كما ساهمت المؤسسات الدينية، الإسلامية

---

(٣٣) انظر بهذا الخصوص: برهان زريق، «التطبيع يتماهى مع التطويع والتغريب والتفريق،» **الفكر العربي**، السنة ١٧، العددان ٨٥ - ٨٦ (صيف - خريف ١٩٩٦)، ص ٦٤ - ٧٣؛ ماجد كيالي، «التطبيع بين الخاص والعام: مستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية،» **شؤون الأوسط**، العدد ٤٢ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ٣٧ - ٥٢؛ معن بشور، «السلام والتطبيع الثقافي والإعلامي،» **الدراسات الإعلامية**، العدد ٨٤ (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٤٩ - ٥٨؛ يوسف بزي، ««التطبيع» خرافة على خرافة: ترسيم الثقافة!،» **الناقد**، السنة ٦، العدد ٧٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)؛ اسماعيل قطريب، **التطبيع: الجوانب القانونية والسياسية للتطبيع بين الدول المتحاربة** (دمشق: دار نشر الأنصار، ١٩٩٩)؛ غازي حسين، **القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة** (دمشق: اتحاد الكتّاب العرب، ١٩٩٨)، ومحمد الجزائري، **احتلال العقل: التطبيع، الحصار، صراع الغد** (لندن: دار الوراق، ١٩٩٩).

والمسيحية، مساهمة بارزة في وقف التطبيع؛ لذلك فمن المهم للغاية في المرحلة المقبلة تحويل مقاومة التطبيع إلى عملية وطنية وقومية منظمة، بحيث تعتبر في مقدمة مهمات «التجمع العربي من أجل دولة ديمقراطية في فلسطين». وهنا يلعب التدفق المستمر للمعلومات دوراً محورياً في محاصرة القوى المتعاملة مع «اسرائيل»، وبخاصة الصفقات الكبرى للحكومات ورجال الأعمال، مع التأكيد على أن المقاومة الشعبية للتطبيع يمكن أن تخفف من الأثر السلبي لأي قرار رسمي بالتطبيع.

وفي الحدود التي تؤكد فيها هذه الدراسة على توافر إمكانات وبدائل، مقبولة فكرياً وممكنة عملياً، ومتاحة أمام من يرغب من «العرب»، تطرح السؤال الآتي: أليس من اللافت للنظر أن مجرد وجود جامعة الدول العربية يؤرق قوة عظمى أو القوة الأعظم - وهي الولايات المتحدة، وقوة إقليمية كبرى - وهي «إسرائيل»؟ فالتخطيط الأمريكي - الصهيوني للمنطقة - وهو يضع في اعتباره القوى والعوامل الموضوعية التي تقف وراء التطورات الجارية فيها، فضلاً عن خبرات الماضي والنظرة الاستراتيجية لاحتمالات المستقبل - يريد تعاملاً فردياً للدول العربية مع «نظام الشرق الأوسط»، الذي يتعامل مع النظام العربي بهدف تمزيق أوصاله، وتصفية هويته وعقيدته، ومن ثم إلغاء وجوده، بوصفه إطاراً للتفاعلات العربية - العربية. وبهذا المعنى تبدو جامعة الدول العربية خارج التصور الأمريكي - الصهيوني للمنطقة. فوجودها يعني استمرار الرابطة القومية العربية، بل إن قيمتها الرمزية تبدو أهم بكثير. وحيث إنهم يتصورون أنهم كسبوا المعارك السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، ولم يعد أمامهم سوى «معركة الوعي والعقل»، فإن بقاء الجامعة، في سياق هذه المعركة، يبدو فكرة مزعجة، بقدر ما تذكر العرب بمراحل ماضية من تاريخهم المعاصر، استطاعوا فيها أن يتجمعوا وأن ينجزوا. وبالتالي ففي ظل متغيرات معينة يمكن استعادة التضامن العربي، الذي أثبت أنه أداة فعالة وضرورية لتعامل عربي ناجح مع التحديات الخارجية. ولذلك، وعلى رغم كل التحفظات الواجبة، فإن بقاء الجامعة - رمزاً ومؤسسة - قد يكون نافعاً ذات يوم؛ إذا عادت العقول إلى الرؤوس، وعاد البصر إلى العيون، وعادت البصيرة إلى القلوب.

٥ - جدلية التحرير والتسوية: منهج التعامل مع اتفاقات أوسلو

إذا كان لا بد لأي استراتيجية من أن تضع لنفسها هدفاً، وبما أن العمل من أجل تحقيق الهدف يجري في إطار واقع متحرك من التاريخ ذي مكونات وسمات محددة المعالم؛ فلا بد من تحديد نقطة البداية من هذا الواقع[٣٤].

---

(٣٤) الدجاني، المصدر نفسه.

وفي هذه اللحظة التاريخية من تطور الصراع العربي ـ الصهيوني، تواجه الاستراتيجية مسارين: **أولهما** مسار الصراع بما يقتضيه من إعادة تنظيم النضال من أجل استئنافه من النقطة التي توقف فيها.. نقطة أوسلو، **والثاني** مسار التسوية الذي يفرض الانطلاق من واقع اتفاق أوسلو.

إن أي دراسة لتاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني، وبصفة خاصّة لتاريخ النضال الفلسطيني ولما آل إليه شعب فلسطين، تؤكد أن المستقبل الفلسطيني سيصب في هذين المسارين في وقت واحد، ولن يكون أحدهما بديلاً من الآخر. فلا أوسلو قادرة على تحقيق الأماني، أو على المعالجة الشاملة لكل الأوضاع والأوجاع التي يعيشها ويعانيها الشعب الفلسطيني، ولا استئناف النضال قادر على تحقيق نصر في أفق منظور من الزمان. وسيكون لكل من هذين المسارين «جماهيره». فالأرجح أن يتمحور مسار الصراع أو المسار النضالي حول الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأرض الفلسطينية، وأن يتمحور مسار التسوية أو «مسار أوسلو» حول فلسطينيي الحكم الذاتي، الذي قد يطور إلى دولة مستقلة، بمفهوم العضوية في الأمم المتحدة (فيجي، جزر القمر... الخ) وسيكون لكل من المسارين مقوماته الخاصة، والمستمدة من وضعه.

أ ـ مسار أوسلو

سيظل مسار أوسلو مرتبطاً بكل الالتزامات الواردة في اتفاق أوسلو أو التي سيلتزم بها في اتفاق الوضع النهائي الذي قد يتم التوصل إليه لاحقاً. وقد اتخذ هذا المسار بالفعل شكل مؤسسة شبه دولة ترعى مصالح الدولة ومواطنيها وتمارس عقيدة المطابقة ما بين المصلحة العامة للدولة والمصلحة الخاصة للنخبة القائمة على إدارتها. كما أن هذا المسار سيظل مرتبطاً بالإطار الجيوبوليتيكي الذي تكون في رحمه، وهو إطار التحالف الصهيوني ـ الأنكلوسكسوني، المدعوم من عالم الغرب. وسيظل السقف المتاح لهذا المسار هو ما ينص عليه اتفاق أوسلو وتمدداته المستقبلية. وهناك عقبات كبرى في طريق التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي، مثل المساحة والمجال المتاح للحركة والبناء ويشمل الأرض والمياه والتواصل الجغرافي، والقدس، والسيادة المنقوصة، التي ستظل منقوصة حتى ولو طور النظام إلى دولة، والاندماج الأمني مع «إسرائيل» والولايات المتحدة (وبخاصة وكالة المخابرات المركزية)، والتعرض المستمر لهيمنة «إسرائيل» السياسية، والمشاكل التي سوف تخلقها باستمرار لـ«تقطيع» استمرارية الحياة، واستبعاد تطبيع العيش حتى لا تنشأ توقعات مستقرة تساعد على التنمية وتثبت الأقدام. وسيبقى الكيان الذي قد تسفر عنه مفاوضات الحل النهائي كياناً مقطع الأوصال «مخنوقاً»، محروماً من أي «فراغ داخلي» قد يفكر في ملئه. وستملى عليه سياساته التعليمية، و«البحثية» ليظل سقفه العلمي والثقافي دون ما تتوصل إليه

«إسرائيل». وستفيض عليه اختراقات ثقافية بينها ما قد يمس صلب حضارته. وبينما تفرض عليه القيود في مجال الإعلام، فإن «مجاله» الثقافي سيبقى مفتوحاً للإعلام الإسرائيلي. ولا مفر لمثل هذا النظام من أن يكون نظاماً تابعاً. ولئن قيل ان هذا هو أيضاً شأن أنظمة أخرى كثيرة، فإن التبعية التي ستفرض عليه ستكون أشد إحكاماً وتغلغلاً من أشكال التبعية المعروفة.

ومن المفارقات في هذا السياق أن المخاطر الجسيمة لهذه التوجهات ستتجسد حال قيام «الدولة الفلسطينية»، لأنها ستكون ملتزمة بفرض قيود صارمة على مناهج التنشئة وأجهزتها كافة ـ سواء المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وحتى دور العبادة ـ لكي لا تمس «إسرائيل» و«الصهيونية» من قريب أو بعيد، وهو وضع أكثر سوءاً بكثير من وضع الاحتلال.. فهل ندرك مخاطر تنشئة أجيال وراء أجيال على أن إسرائيل بلد صديق مجاور، وأن الصهيونية إيديولوجية حركة تحرر وطني؟

وفضلاً عن ذلك، فإن مسار أوسلو يواجه احتمالات ذات خطر كبير؛ منها أن التزاماته الامنية في إطار التبعية الناجمة عن خلل موازين القوى تستخدمها «إسرائيل» لضرب عناصر «وطنية» تنتهج خطاً نضالياً. ومعنى ذلك أن «إسرائيل» ستبذل كامل قدرتها لتدفع «مؤسسة أوسلو» لكبت كل تحرك نضالي فلسطيني، وسوف تزعم أن هذا النضال يشكل خطراً مشتركاً أملاً في أن توثق لنفسها مصلحة مشتركة مع طرف فلسطيني ضد طرف آخر. ومن الواضح ميدانياً، أن السلطة الفلسطينية تمارس سياسة حذرة، تحاول خلالها أن تبقي شعرة في هذا الاتجاه وشعرة في الاتجاه الآخر. ومن الواضح أيضاً أن جمهرة الشعب الفلسطيني تمارس ضغطها لاستبعاد أي مواجهة فلسطينية ـ فلسطينية، وأن التيارات النضالية مقتنعة بضرورة الالتزام بهذا المبدأ وإعطائه الأولوية القصوى. لكن الضغط على «الشعرتين» مستمر.. ولقد جاءت «مذكرة واي ريفر» مصداقاً لكل ذلك.

ومن المؤكد أن مسار أوسلو ـ أيا كانت مبرراته، واحتمالاته ـ وعاء صغير وغير قادر على تجميع الطاقات الفلسطينية واستيعاب امكاناتها. وبالتالي فإن من المحتم قيام خط فلسطيني نضالي متحرر تماماً من التزامات «خط أوسلو»، وقادر على التحرك في جميع الاتجاهات التي يختارها الشعب الفلسطيني، والعمل دون استحياء، على تحقيق الأهداف الوطنية لهذا الشعب.

ب ـ مسار النضال

يعتبر المسار النضالي ضرورة للعمل الفلسطيني لأسباب شتى: **أولها** أن مسار اوسلو سيبقى دوماً رمزاً للهزيمة والتسليم بالأرض والحقوق وانتقاص الكرامة وإذلال

الشعب بمجموعه وإذلال جميع أفراده. كما أنه سيظل محظوراً عليه أن يتحدث عن استرجاع ما اغتصب من أرض وحقوق وما استبيح من مقدسات، وسيبقى عاجزاً مهما تكن مراوغاته الإعلامية، عن تقديم أي أمل لفلسطينيي الشتات بالعودة إلى وطنهم أو تقديم أي عون لهم في مواقع حياتهم. **وثانيها** أن الهيمنة السياسية والأمنية التي فرضت بالفعل في اتفاق أوسلو تعني أن أي كيان سينشأ عن هذا الاتفاق سوف يكون معزولاً عن البيئة العربية التي سوف تنظر إليه بريبة خشية أن يكون ممراً أو جسراً لتأسيس هيمنة إسرائيلية مماثلة خارج إطاره. **وثالثها** أنه عندما يتساءل المرء عن ضرورة وجود قوى معارضة في أي مجتمع من أجل تحريك نشاطات المجتمع وتصحيح أخطائه، فإن هذا المسار قادر على أن يجسد تلك المعارضة بأهداف بينة وذات جاذبية لدى جماهير الشعب. **ورابعها** ـ أن مثل هذا المسار ـ من خلال تحرره من القيود والالتزامات المحكمة التي يتضمنها اتفاق أوسلو وامتداداته ـ يستطيع أن يؤكد الذات الفلسطينية والالتحام الفلسطيني بالبيئة العربية والدور الفلسطيني الباهر الذي أسقطته اتفاقية أوسلو. وبناء عليه فإن هذا المسار قادر على أن يعيد النضال الفلسطيني إلى المجال التحريري الذي سلكته جميع الأمم التي عانت الاستعمار.

ج ـ هل من توزيع أدوار؟

إن أحد أشكال العلاقة المتصورة بين التيارين النضالي و«الأوسلوي» هو وضع توزيع أدوار، والمثال الحي على ما يمكن أن يكون عليه هذا الوضع هو حالة ايرلندا. فلقد قبلت ايرلندا إنشاء دولة تقوم على جزء من أراضيها والتزمت بذلك بحدود دولية، كما التزمت ضمنا بعدم الإخلال بأمن ايرلندا الشمالية، لكنها في الوقت نفسه تسامحت وأغمضت العين عن تنظيم نضالي سياسي، «شين فين»، وعسكري ـ «الجيش الجمهوري الايرلندي» كانا يعملان على تحرير الجزيرة الايرلندية بأكملها من الحكم البريطاني وإعادة توحيدها.

غير أن تفاعلاً فكرياً لا بد من نشوئه بين المسارين، ولا بد من مزايدات تدفع كلاً منهما إلى تحقيق شيء ما يشكل تحسيناً على الوضع القائم. وثمة نقطة مهمة بالنسبة للنظرة التنظيمية المحتملة إلى المسار النضالي. فمن المفيد أن يستخلص هذا النضال الدروس التنظيمية التي خبرتها الحركات التحريرية. ولعل من أهم ما يجب الانتباه إليه أن يكون هنالك تنظيم متماسك ذو جناحين: **أحدهما** سياسي يستطيع العمل في العلن إلى حد ما، ويستطيع أن يحصل على رعاية وتعاطف من قبل «أصدقاء» في العالم الإسلامي وفي العالم الثالث وفي الدول التي تخضع للمنهج الغربي، لأن عملاً نضالياً صرفاً غير مواكب بالإعلام وبالاتصال السياسي، وغير مزود بخطوط اتصالية مع العالم الخارجي، لا يلبث أن يواجه ضغوطاً ومواجهات ميدانية

إعلامية تشله وتعجزه. والجناح **الآخر** عسكري، غير معلن، يستفيد من التجربة السابقة التي جمعت العملين السياسي والعسكري قيادة واحدة، فضلاً عن التجربة المعاصرة التي تمثلها حركات المقاومة الإسلامية المسلحة في فلسطين وجنوب لبنان. إن لكل من العملين السياسي والعسكري اختصاصات تحتاج إلى ترتيبات محددة تتلاءم معها.

فمن ناحية **العمل السياسي**؛ هناك حاجة **أولاً** إلى التركيز على العمل الإعلامي. ولئن كان مفهوم العمل الإعلامي في السابق قد انصرف إلى العمل في مجالات الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبقية دول حلف شمال الأطلسي، فإن تركيزاً خاصاً يجب أن يوجه إلى البلاد العربية نفسها بالإضافة إلى البلاد الإسلامية. فلقد جرى التعامل والبلاد العربية في ما مضى على افتراض بداهة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني ومع القضية الفلسطينية. لكن المسار الذي وصلت إليه هذه الأمور، يؤكد أن ثمة حاجة حيوية لإعادة التوضيح بالقول والعمل بما يعيد اللحمة والثقة بين العمل الفلسطيني والبيئة العربية التي لا بد من أن يجري في إطارها. كذلك هناك حاجة **ثانياً** إلى الاقتصاد في النفقات وفي المظاهر، والتركيز على المواقع والأشياء ذات الفاعلية فقط. إن السياسة التي انتهجتها منظمة التحريرالفلسطينية في إقامة المكاتب والدوائر والمؤسسات العاملة في فراغ، إنما كانت نتيجة لتوافر الأموال التي وضعت بتصرفها في فترة الفوائض العربية، إلى «الأهداف» الأخرى المتمثلة في الاحتواء والفساد والإفساد.

أما من ناحية **النضال العسكري**، فإن أهم ما يجب الالتفات إليه هو الجانب التقني. فمن الواضح أن النضال الفلسطيني قد اعتمد حتى الآن اعتماداً كلياً على أسلحة وتقنيات مستوردة، صممت في الأصل لأوضاع وعمليات تخص البلاد التي صممتها، وتقع في إطار استراتيجياتها ومنظومات أسلحتها. وإذا كان من الواضح أن لدى «إسرائيل» كماً هائلاً من الأسلحة التي تتسلح بها الجيوش النظامية، فإن التصور العسكري الذي استوردت من أجله هذه الأسلحة كان مبنياً على افتراض حروب نظامية مع الدول العربية. وستظل «إسرائيل» تفترض في حال قيام دولة أو شبه دولة فلسطينية إمكان حصول صدام نظامي مع تلك الدولة. لكن النضال التحريري في غير حاجة لمثل هذا الكم أو إلى أنواع السلاح المستخدمة في الحروب النظامية، بل لابد من أن يكون قادراً على ابتداع ما يناسبه ويتلاءم وعملياته. وإن لدى الشعب الفلسطيني ولدى الأمة العربية علماً قادراً على الابتداع والإبداع، ولابد من استخدام هذا العلم لتزويد النضال بسلاح أو أسلحة قادرة على أن تتخطى أنواع التسلح المتاحة للجيوش النظامية.

د ـ منهج تقليل الخسائر

إن التعامل مع «حقائق أوسلو» ـ بمعنى كل الاتفاقيات التي تبرمها القيادة الفلسطينية مع «اسرائيل»، والواقع الذي يترتب عليها فوق أرض فلسطين، وعلى الرغم من عدم الاعتراف بشرعيتها، ينبغي أن يهدف إلى تعظيم أي فائدة يمكن استخلاصها منها ودرء السلبيات الناجمة عنها إلى أقل حد ممكن، ومن ذلك:

(١) **تفعيل المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي**، بدلاً من وضعه «تحت الطلب» تستخدمه السلطة الفلسطينية بشكل آلي وعشوائي بذريعة «رفع المعاناة». وتكتمل الفائدة بتزامن ذلك مع النضال ضد الاحتلال وضد احتكار السلطة الفلسطينية لمقاليد القيادة.

(٢) **تصويب العلاقة بين «السلطة الفلسطينية» والشعب الفلسطيني**، بحيث تلتقي كل القوى الفلسطينية على برنامج عمل يكفل استعادة «الوحدة الوطنية» وتحصينها مستقبلاً، على أساس أن أي خطة للعمل، وليس للمواجهة فقط، لابد من أن تتأسس على نضال فلسطيني موحد وفاعل، يمكنه أن يفرض نفسه على الوضع العربي العام، وبالتالي يحرك عملية التغيير المطلوبة في توازن القوى مستقبلاً، حتى تبدأ التغييرات الكمية في إحداث التغيير النوعي المطلوب، من مرحلة إلى أخرى.

(٣) **إعادة الدور الذي سلب من المنظمة باعتبارها تمثل المرجعية الوطنية التي لا غنى عنها حتى للسلطة**، وبما يعيد التوازن للعمل الفلسطيني ويكسبه الصدقية التي تضررت بشكل جسيم على مستوى الشارعين العربي والفلسطيني.

(٤) أما **درء السلبيات** فيتمثل **أولاً** في السعي المسؤول لفصل أداء المنظمة وقيادتها عن السلطة وقيادتها. **وثانياً** في فصل السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وتأكيد مبدأ المساءلة الدستورية.

٦ ـ معركة الإعلام

لقد كان الإعلام الفلسطيني والإعلام العربي حول الصراع العربي ـ الصهيوني موجهين بصورة رئيسية نحو عالم الغرب. لكن التجربة أظهرت أن ثغرات المعرفة بالقضيتين موجودة أيضاً بين الفلسطينيين أنفسهم وبين العرب بالنسبة لحقائق الصراع العربي ـ الصهيوني. وليس أدل على ذلك من أن معظم الحروب التي خاضها الفلسطينيون، ومعظم الخسائر البشرية التي تكبدوها، وقعت في حروب فلسطينية ـ عربية جرت في الأردن ولبنان. ولو كان هنالك فهم عربي فلسطيني متطابق، ولو كان هنالك إجماع وطني وقومي، لما حدثت تلك الحروب. كذلك فإن الدول العربية ـ

على الرغم من اعتبارها الصراع مع «إسرائيل» قضيتها المركزية ـ فإنها دخلت في صراعات فرعية عربية ـ عربية، أضاعت فيها الكثير من الطاقة والمال والقوى البشرية. لقد تحارب عرب مع عرب، بينما كانت «إسرائيل» تتهيأ لضربة عام ١٩٦٧ القاصمة، وبذل العرب في حربهم مع إيران من المال والرجال أضعاف ما بذلوا في كل حروبهم مع «إسرائيل». وجاءت الطامة الكبرى مع حرب الخليج الثانية، التي أهدر العرب فيها كل ما تبقى من موارد ومعنويات وآمال، وذهبوا بنتيجتها إلى مدريد، فرادى منهوكي القوى.

لقد كان الكثير من الحقائق الخاصة بالصراع العربي ـ الصهيوني، مطموسة ومتجاهلة في مجال «معركة الإعلام». كما كانت «وظيفة الإعلام» نفسها بعيدة عن كل ما تفرضه حقائق الصراع من أهداف وتوجهات. وقد أضيف الآن إلى ذلك ما نشأ من التزامات بموجب معاهدات الصلح بشأن الإعلام. وينبغي أن يوضع ما تقدم في الاعتبار عند النظر في صياغة دور الإعلام في إطار الاستراتيجية، بالإضافة إلى أن التحرك الإعلامي يختلف من مرحلة إلى مرحلة، بحسب مقتضيات تنفيذ الاستراتيجية. . وهنا تمكن الإشارة إلى ميدانين أساسيين من الميادين التي ستجرى فيها «معركة الإعلام» المقبلة[٣٥].

أ ـ الإعلام العربي تجاه «إسرائيل»

إن التطور التاريخي الحاصل في العالم، وبالأخص منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، قد بدأ يعيد بعض المفاهيم الإنسانية إلى مواقعها الحقيقية، وفي مقدمة هذه مفاهيم الهوية والانتماء والثقافة والحضارة.

كذلك فإن نظرات مهمة إلى التاريخ العربي ـ وبالأخص تاريخ جنوب شبه الجزيرة العربية ـ قد أخذت تلقي أضواء على منابع الثقافة اليهودية ومدى ارتباطها بالوعاء الثقافي الأكبر والأوسع، وعاء الثقافة العربي الذي تبلور بالإسلام. وعلى سبيل المثال فإن المؤرخين عموماً ـ من عرب وغيرهم ـ يكادون لا يتحدثون عن أن دولة حمير اليمنية،كان ملوكها من اليهود، بينما سكانها خليط من اديان الجاهلية ومن المسيحيين. ولولا أن القرآن الكريم أشار إلى مهلكة المسيحيين في نجران على يد ملك حمير اليهودي، لما تحدث أحد عنها. غير أن آثار تلك المهلكة وصداها الرهيب، قد أصبح معروفاً بعد نشر الأوراق السريانية. كذلك قلما يعرف العربي العادي أن سيف بن ذي يزن كان أميراً من الأسرة المالكة الحميرية ـ اليهودية ـ التي قضى على حكمها

(٣٥) المصدر نفسه.

الأحباش بمعونة بيزنطية. وقد كان هذا الإنسان الأسطوري بطل مقاومة ضد احتلال أجنبي لبلاده. ولا أحد قبل كمال صليبي وفرج الله ديب، حاول استكشاف الأصول اليهودية في شبه الجزيرة العربية. والآن نجد منقبين أميركيين يتتبعون آثار اليهود في مدائن صالح، مهتدين - في ما يبدو - بما جاء في القرآن الكريم عن موسى والتجائه ابتداء إلى مدائن صالح. هنالك بالطبع خوف من استغلال التاريخ لأغراض سياسية صهيونية، وهو خوف مشروع، له ما يبرره، ومبني على التجربة القاسية. لكن الطرف الصهيوني، إذا أمسك بطرف حبل، فسوف يشده إلى جانبه، ولا يفيد في شيء ألا نمسك نحن بالطرف الآخر من الحبل ونشده إلينا.

إن شبه الجزيرة العربية هي الوعاء السامي لليهودية واليهود السفارديم، كما أن سهول آسيا الوسطى هي الوعاء المغولي للخزر يهود الاشكناز. والعرب أقرب إلى فهم الثقافة اليهودية السامية من الخزر. ولا شك في أن اليهود أنفسهم قد بدأوا يتلمسون الأصول والفروق الحضارية.

إن أقدم جاليتين يهوديتين متواصلتين في العالم هما الجالية اليهودية العراقية التي خرجت من العراق خروجاً جماعياً عام ١٩٥٠، والجالية اليهودية في اليمن التي خرجت في الفترة نفسها تقريباً. ويشبههما في القدم يهود المغرب الذي تجمعوا ابتداء بالشراكة مع الفينيقيين (العرب) ومن ثم خروجاً من الأندلس. وثمة حاجة إلى مخاطبة هذه التجمعات اليهودية بمصطلح القاسم المشترك الأعظم، فإن لديها بداية استشعار بأصولها.

إن المشكلة الكبرى مع اليهود ليست في مجال الثقافة بمقدار ما هي في مجال التنظيم اليهودي، وهو تنظيم يسيطر عليه الاشكناز. ويعترف التاريخ اليهودي بأن وضع اليهود في ديار الإسلام كان دائماً مميزاً تماماً من وضعهم خارج ديار الإسلام، وعليه فإن الاشكناز، الذين يعرفون تجربة اليهود السمحة في ديار الإسلام وعاشوا في المقابل تجربتهم القاسية خارج ديار الاسلام، هم الذين استطاعوا بالتنظيم المسيطرين عليه أن يجروا السفارديين إلى موقع العداء مع العرب. ولكن ما دام الاشكناز الخزر قد اقتبسوا لأنفسهم ثقافة سامية وتقمصوها، فثمة مجال للتوجه خلال هذه الثقافة التي ما زال العرب، وسيبقون، حملتها وأصحابها.

متى وكيف؟ تلك أسئلة سوف تطرح نفسها نتيجة تطورات تاريخية لا بد منها. لكن المهم أن ينشأ لدى العرب توجه إعلامي نحو يهود «إسرائيل». إن لكل من المغرب والعراق واليمن إعلاماً تلفزيونياً فضائياً، فما الذي يمنع من استخدامه لإعادة شحن الذاكرة بحياة يهودية ربما أصبحت، أو ستصبح في نظر أصحابها، هي الفردوس المفقود؟

ولم لا يكون لعرب فلسطين الخاضعين للاحتلال منذ عام ١٩٤٨ جريدة ذات مستوى باللغة العبرية، ولم لا تكون هناك برامج في محطات فضائية أهلية، موجهة لليهود؟

هل من الضروري أن يجري الحديث كله في اتجاه واحد، نحو الغرب، وبالمصطلح الاشكنازي مصطلح الصلف العنصري والتجبر وعبادة القوة؟

ب ـ الإعلام تجاه العالم الإسلامي

في جميع الظروف والتقلبات التي مر بها الصراع العربي ـ الصهيوني، وقفت الدول الإسلامية إلى جانب العرب، في الأمم المتحدة، وفي مختلف مجالات العمل الدبلوماسي والسياسي. وما كان ذلك سوى تعبير عما تكنه شعوبها. لكن الإعلام العربي كان معتمداً على العفوية الإسلامية، ولم يعمل على دعم هذه العفوية لا بالمعلومات الموثقة ولا بالمواكبة المستمرة. وبطبيعة الحال، فإنه عندما تبدى أن الدول العربية نفسها أخذت «تجنح» للمسايرة، فإن التشدد الذي كان العالم الإسلامي يبديه تحول حيرة وخيبة أمل.

وبما أن هذا الصراع لن يبلغ نهايته في كامب ديفيد ومدريد ووادي عربة وأوسلو وما ينبثق عنها، وبما أنه سيأخذ أشكالاً جديدة بحسب تقلبات الظروف، فإن على الوطن العربي أن يحافظ على جذوة الاهتمام الإسلامي. ولحسن الحظ فإن بداية قد حصلت من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي، التي تتمحور حول أمور روحية وثقافية تتعلق بالإيمان والدعوة.

وهنالك إلى جانب ذلك تيار المقاومة الإسلامية المسلحة، كما يعبر عنه «حزب الله» في لبنان، و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين، الذي يشكل نموذجاً ومؤشراً يتفقان مع التجربتين التاريخيتين والواقعيتين المعاصرتين.

ولا مفر من حدوث تفاعل إسلامي ـ عربي ـ فلسطيني مع هذه الحقائق. وإن التنوّر الإسلامي المعاصر في حاجة إلى هدف يملأ الفراغ الذي يواجه كل تطلع روحي. لقد اجتمع العالم الإسلامي على هدف واحد منذ ابتداء الهجمة الأوروبية في القرون الوسطى، وهو تحرير القدس وأرض فلسطين. ونجم عن ذلك إعادة الثقة والوحدة إلى هذا العالم بعدما مزقته حروب أهلية وخارجية. ولنتذكر أن أكبر خطر تعرض له العالم الإسلامي في كل تاريخه ـ منذ نشأته وحتى اللحظة ـ كان الخطر المتمثل بالهجمتين الصليبية والمغولية على أراضيه. ولقد تحطمت هاتان الهجمتان في موقعين من أراضي فلسطين ـ **أحدهما** حطين، **والثاني** عين جالوت ـ غير بعيدين عن بيت المقدس، التي كانت هدف الحملات الصليبية والمغولية.

وكما ساهمت الشعوب الإسلامية في تحرير القدس من الصليبيين ـ وبخاصة منها العرب والأتراك والأكراد، المتجهين إليها عبر رقعة شاسعة من الأرض ـ كذلك فإن الصحوة الإسلامية، التي هي صحوة روحية في جوهرها، لابد من أن تتلمس أسباب «الالتزام» الذي دفع المسلمين لتحرير القدس وفلسطين، وأن تتمثلها من جديد.

خامساً: الخطط

إن أية تصورات لخطط أو مراحل ينبغي أن تفرق بين المرحلة الحالية، الممتدة إلى الأجل المتوسط حيث سيسود منطق التسوية الجارية من ناحية، ومرحلة أخرى يمكن التقدم خلالها ناحية تحقيق هدف الاستراتيجية المتمثل في قيام «دولة ديمقراطية في فلسطين» في الناحية الأخرى. وفي الناحيتين، ينبغي أن يكون التوجه ناحية أربع دوائر أساسية: **أولها** الدائرة العربية، و**ثانيها** الدائرة الفلسطينية، و**ثالثها** الدائرة الإسرائيلية، و**رابعها** الدائرة الدولية.

١ ـ الدائرة العربية

يمكن تحديد سياسات معينة للدول العربية وأخرى لمؤسسات المجتمع المدني العربية.

أ ـ الحكومات العربية

(١) توسيع مجالات الحريات العامة والمشاركة السياسية وتمكين قوى المجتمع المدني من المساهمة في المعركة الوطنية والقومية ضد الخطر الصهيوني، بل واعتبار الديمقراطية ذخيرة استراتيجية لا غنى عنها في مضمار المعركة الوطنية، كما أنها مطلب جاد وجوهري بالنسبة لإمكانات حل «المشكلة الإسرائيلية». وفي الواقع لا يسهل إقناع «يهود فلسطين» بالأمان داخل «دولة ديمقراطية في فلسطين»، إذا لم يكن المواطن العربي نفسه آمناً داخل دولته.

(٢) الالتزام بالحد الأدنى العربي في ما يتصل باستمرار الصراع، كما تحدده قرارات القمم العربية (قبل مدريد) بل والتشبث بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة كافة. وإطلاق حملة دبلوماسية وإعلامية عالمية ضد سياسات التهويد والاستيطان.

(٣) تفعيل سياسة المقاطعة الاقتصادية من الدرجات كافة، باعتبارها ورقة ضغط استراتيجية لا غنى عنها لعزل الكيان الصهيوني، ومنعه من أداء وظائفه الإقليمية ضد

الوطن العربي، بل واتباع سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على «إسرائيل» بالنسبة للدول التي وقعت اتفاقيات معها.

(٤) في حال التوصل إلى «اتفاقيات للتسوية الشاملة»، وفقاً للمفهوم الذي تتبناه التسويات الجارية، وهو أمر متوقع في الأجل المتوسط، يتطلب الأمر إعادة النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت في ظل استمرار الاحتلال لبعض الأراضي العربية وتحت التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها فعلاً مرات عدة، فضلاً عن مخاطر استمرار الاحتلال بحد نفسها. بالإضافة إلى أن بعض القيود قد فرضت على أطراف عربية بعينها ـ كما حدث مع مصر والأردن ـ بداعي استمرار حال الحرب مع أطراف عربية أخرى. مع العلم أن القانون الدولي يقر بإلغاء المعاهدات غير المتكافئة التي تعقد في مثل هذه الحالات.. وذلك كله لاستبعاد الاحتمالات التي تعبر عنها خبرة «معاهدة فرساي».

(٥) مراجعة فكرة «التضامن» مع الشعب الفلسطيني، لأنها تعني أن الصراع أساساً فلسطيني ـ إسرائيلي، وأن موقع العرب فيه ليس أكثر من مساندة الأشقاء الفلسطينيين، فلا تعود «إسرائيل» عدواً قومياً. ولا شك في أن هناك سوء فهم مقصوداً في ما يتصل بعلاقة الشعب الفلسطيني بأمته منذ تفجر الصراع العربي ـ الصهيوني. ويبدو أن من الأخطاء الأساسية التي تشوب التصور السائد في الأقطار العربية تركيز هذه المسألة في مجرد علاقة تضامن بسيطة، مثل تضامن الشعب المصري أو العراقي أو المغربي مع الشعب الفلسطيني. ولندرس ـ على سبيل المثال ـ حالة مصر؛ حيث يتضح أن هذه المسألة ينبغي وضعها في إطارها الصحيح باعتبارها دفاع الشعب المصري عن نفسه وعن أمنه الوطني ومصالحه العليا واتصاله بأمته العربية. فليس هناك شعب يمكن أن يضحي بمصالحه من أجل شعب آخر إلا إلى حد معين.. هو «حد التضامن». ولكن عندما تصل التضحيات إلى «حد الدم»، فلا بد من أن الأمر ينطوي على ما يبرر تجاوز حد التضامن. وليس أدلّ على ذلك من أن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لا يمكن إدراجه في إطار «معركة تحرير فلسطين»، إنما يعتبر في صميم «معركة تحرير مصر» نفسها. ومن باب أولى يندرج في هذا الإطار العدوان الصهيوني عام ١٩٦٧، الذي جاء لقطع الطريق على «انطلاق مسيرة التنمية» في مصر وسوريا. كذلك فإن حرب تشرين الثاني/أكتوبر عام ١٩٧٣ إنما كانت من أجل تحرير التراب الوطني.

(٦) دعم صمود الشعب الفلسطيني، ويرتبط ذلك بصفة خاصة بضرورة وضع خطة محددة المسؤوليات والمراحل لفك الارتباط تدريجاً بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي. مع مراعاة الحساسيات الناشئة في هذا المجال لأنها ترتبط

بمصالح حقيقية لمواطنين عاديين أحياناً. والأمر لم يعد يتوقف على دخول فلسطينيين للعمل داخل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وإنما هناك تدفق من الاردنيين للعمل داخل الأراضي نفسها محل الفلسطينيين.

(٧) كف يد العسف والحرمان والتضييق عن الشعب الفلسطيني اللاجىء أو المقيم أو العابر.

ب ـ المجتمع المدني

إن المطلوب عربياً من الأنظمة إزاء الصراع العربي ـ الصهيوني، مطلوب أيضاً، مع بعض التعديل، من الحركات السياسية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني:

(١) إعادة النظر في موقع الصراع العربي ـ الصهيوني في سلم أولوياتها، والانتقال من مجرد التعبير عن الالتزام المبدئي إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي.

(٢) وضع برنامج عمل عربي قوامه خوض المعركة السياسية والإعلامية والشعبية ضد عمليات التطبيع الجارية مع العدو الصهيوني.

(٣) تشديد وتكثيف حركة النضال الوطني الداخلي للضغط على القرار الرسمي العربي ودفعه إلى التخلي عن سياسات التفريط، وإلزامه باحترام الثوابت القومية، والتزام الحد الأدنى العربي من ناحية، وتعميق التحول الديمقراطي بمختلف أبعاده من ناحية أخرى.

(٤) الدعوة لتشكيل «التجمع العربي من أجل دولة ديمقراطية في فلسطين». ويقترح أن يكون تنظيماً عربياً شعبياً يقوم على أساس إنشاء فروع للتجمع في كل قطر عربي، يضم كل منها التنظيمات الجماهيرية المرتبطة بالقضية الفلسطينية كافة داخل كل قطر عربي، للعمل من أجل الهدف البعيد المدى للاستراتيجية وهو «قيام دولة ديمقراطية في فلسطين». وهنا ينبغي أن يكون من الواضح أن قوى ومؤسسات المجتمع المدني على امتداد الوطن العربي ـ القطرية والقومية ـ ينبغي عليها أن تتحمل أعباء تلك الدعوة والعمل على تجسيدها. ويمكن لمثل هذا التجمع أن يتبنى «ميثاقاً قومياً» يضع الأسس والقواعد اللازمة لتنظيم حركته، فضلاً عن ضبط وترميم العلاقات والروابط بين الشعب الفلسطيني والدول العربية.

وفي كل الحالات، يرتبط ما تقدم ـ في الأجل المتوسط ـ بتأكيد البعد القومي للصراع العربي ـ الصهيوني، كما يرتبط ـ في الأجل الطويل ـ بمدى التقدم ناحية تحقيق المشروع الحضاري النهضوي العربي بعناصره الستة.

٢ ـ الدائرة الفلسطينية

تبنّت الحركة الوطنية الفلسطينية شعار «تحرير فلسطين» منذ انطلاقتها في منتصف الستينيات. وكان في الشعار تطابق بين استعادة الأرض وعودة الشعب وتحقيق الهوية. وقد طرح هذا الخطاب، على الحركة الفلسطينية الوليدة، إشكاليات وتعقيدات عدة، لعل من أبرزها أن خطاب التحرير هذا سكت، لاسباب ذاتية وإقليمية، عن حقيقة وجود أجزاء من أراضي فلسطين (الضفة والقطاع)، وأجزاء من الشعب الفلسطيني، خارج نطاق الاغتصاب الصهيوني، ما شكّل في حينه عملية تواطؤ، غير مباشرة، مع النظام الرسمي العربي السائد مقابل اعتراف هذا النظام بشرعية العمل الفلسطيني.

وقد أثبتت التجربة التاريخية صعوبة، وحتى استحالة، قيام حركة وطنية فلسطينية لا تحظى على رضى النظام العربي، حتى ان الحركة الفلسطينية المعاصرة، تدين بوجودها، من أوجه متعددة، إلى هذا النظام، وهي في أحوال عدة استمرت بفضل تناقضاته وليس رغماً عنه، كما قد يعتقد البعض. لكن المشكلة الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية كانت، ولا تزال، تتمثل بالتناقض الكبير بين شعار «تحرير فلسطين» الذي طرحته والوسائل التي تبنّتها لتحقيقه من جهة، وبين إمكاناتها الذاتية وشروط العمل المسموح بها عربياً من الجهة الثانية، وبخاصة أن عملية الصراع ضد «إسرائيل» على مستوى عال من الشمولية، وهي أكبر بكثير من إمكانات الفلسطينيين وحركاتهم الوطنية، على الأقل في المدى المنظور.

وفي الواقع، وكما تبين في ما بعد، فإن النخبة الفلسطينية التي تصدرت واجهة العمل الفلسطيني، كانت تستهدف في ممارساتها السياسية تحريك القضية الفلسطينية، واحياء وجود الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، بغض النظر عن الشعارات الكبيرة التي أعلنتها. وفي ذلك الحين لم يكن بوسع الحركة الفلسطينية الإفصاح عن أية مطامح كيانية إقليمية، فقد تم الاكتفاء بالحديث عن الكيانية السياسية، من دون أن يرتبط ذلك بأي بعد سيادي على الأراضي الفلسطينية.

وعموماً، بدأت ملامح تحول الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرير إلى حركة استقلال وطني بعد احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إذ انتعشت فكرة الكيانية الفلسطينية، وبخاصة أن الخطابات السائدة حمّلت الأنظمة العربية الرسمية مسؤولية ضياع هذه الأراضي، وبدأت الخطابات الرسمية تتحدث عن «الاعتراف بواقع وجود إسرائيل»، وبالتحول من التحرير إلى إزالة آثار عدوان ١٩٦٧. وقد تكرس هذا التحول نهائياً بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، عندما تبنت منظمة التحرير الفلسطينية البرنامج السياسي المرحلي في الدورة

(١٢) للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤، والذي أكدت عليه الدورات التالية لهذا المجلس، إذ اعتبرت أن الأهداف المتمثلة بدحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، هي الأهداف الواقعية الممكنة في تلك الظروف والمعطيات. وبذلك دشنت المنظمة تحولها نهائياً من حركة تحرير إلى حركة استقلال للجزء المحتل من فلسطين في حرب ١٩٦٧. وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال هذا البرنامج أن تضيف إلى شرعيتها النضالية، المنبثقة من عدالة القضية، شرعية قانونية ودولية.

في ما بعد جاء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (أواخر ١٩٨٧) ليضع الأساس الموضوعي لتقديم هدف الاستقلال على هدف العودة، وذلك بسبب الخريطة السياسية والجغرافية والبشرية للانتفاضة، وبسبب المحددات الموضوعية والسياسية لهذه المسألة. وحقيقة الأمر، فإن تحول مركز الثقل في الحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج إلى الداخل، بفعل الانتفاضة، ومن ثم بفعل عملية التسوية، قدم قوة الدفع المطلوبة للبرنامج المرحلي الفلسطيني، المتضمن إقامة الدولة الفلسطينية، في ما بدا وكأنه تحول بين الأهداف والأولويات الفلسطينية، كانعكاس للتمييز القائم بين التجمعات الفلسطينية، داخل الأرض المحتلة وخارجها. ومن دون التقليل من أهمية امكان قيام دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فإن من أكبر المخاطر التي تتهدد الساحة الفلسطينية، وضع هدف إقامة الدولة في تعارض مع حق العودة، أو تحقيق الهدف الأول مقابل التضحية بالهدف الثاني، وبخاصة في ضوء الإمكانات الراهنة والمنظورة. ويمكن القول ان حال الفلسطينيين مع وجود دولة، في ظل شروط محددة، قد يكون أفضل من عدمها، بالنسبة إليهم، وفي مواجهتهم لدولة «إسرائيل»، ولتحقيق باقي أهدافهم التي من ضمنها حق العودة، أو بالنسبة لتعزيز مكانتهم في العالم.

وعلى هذا الأساس، وفي ضوء موازين القوى والمعطيات الراهنة، وبسبب تعقيدات الصراع العربي ـ الصهيوني، ومدخلاته الإقليمية والدولية، فإن الفكر السياسي الفلسطيني والعربي معني بالتمييز، من الناحية النظرية، بين مستويين من مستويات العملية الوطنية الفلسطينية: **الأول** مستوى التحرير، وهو يتعلق بالصراع من أجل تقويض المؤسسات الصهيونية في فلسطين، ومواجهة الدور السياسي ـ الوظيفي لدولة «إسرائيل» في المنطقة، **والثاني** مستوى الاستقلال، وهو يتعلق بالصراع ضد مظاهر الاحتلال والاستيطان والتهويد، ومن أجل تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وحق العودة. وطبيعي أن الصراع في مستواه **الأول**، والذي يرتبط بصميم البعد العربي، هو في طور الانكفاء لأسباب موضوعية وذاتية حالياً، وأن الصراع في مستواه **الثاني**، الإسرائيلي ـ الفلسطيني، هو الذي يبرز في هذه المرحلة، عبر المقاومة اليومية للفلسطينيين ضد الاحتلال، في القضايا الصغيرة والكبيرة، وذلك بسبب توافر

البيئة العربية والدولية الداعمة، والتي تقر بشرعية هذه المقاومة وتدعمها، ولا سيما أن المستوى لا يتعارض مع واقع «وجود إسرائيل»، وإن كان يساهم، بدرجات معينة، في تحجيم دورها وتحديد حدودها الجغرافية والسياسية.

أما من الناحية العملية، فثمة ارتباط وثيق بين هذين المستويين من مستويات الصراع؛ فعلى رغم كل إنجازات «إسرائيل» باتجاه تثبيت شرعية وجودها، واستقرار كيانها، وتطبيع علاقاتها، فإنها في المقابل تواجه اخفاقات وتناقضات، ولا سيما في ما يتعلق ببروز تناقضاتها الداخلية وضعف قدرتها على «تغييب الفلسطينيين»، وأيضاً في ما يتعلق بتراجع أدائها لدورها السياسي ـ الوظيفي في المنطقة، في ضوء عملية التسوية والمتغيرات الدولية والإقليمية.

من هذا المنطلق، وطالما يتعذر تفعيل مستوى التحرير، وهو المستوى المتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني، وتقويض مؤسسات الكيان الصهيوني، لأسباب ذاتية وموضوعية، يصبح من المهم التركيز على المستوى الثاني المتعلق بدحر الاحتلال من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وبذل الجهود من أجل تطبيق قرارات المجتمع الدولي بشأن حقوق الشعب الفلسطيني ولا سيما حق تقرير المصير، من خلال إقامة دولته المستقلة، وحق العودة، لأن ذلك يساهم في تحديد حدود المشروع الصهيوني، وتعزيز اخفاقاته في منطلقات أساسية له، كما أنه يعتبر جزءاً من السياق المتعلق بعملية «التحرير»، في مضامينها الديمقراطية التي تفترض خلق المسارات التي تمهد لإقامة «دولة ديمقراطية في فلسطين»، تتجاوب مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاصلة لدى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وبالارتباط مع التطورات الحاصلة في المنطقة العربية[٣٦].

وفي سياق ما تقدم، يمكن طرح التصورات الآتية للتحرك في الدائرة الفلسطينية[٣٧].

أ ـ إحياء منظمة التحرير الفلسطينية

إن أعلى أفضلية تحتاج إليها القضية الفلسطينية في هذه اللحظة، هي إعادة

---

(٣٦) انظر بهذا الخصوص: ماجد الكيالي، «الحركة الوطنية الفلسطينية وتحولات من التحرير إلى الاستقلال،» **الحياة**، ١٩/ ١٠/ ١٩٩٩.

(٣٧) اعتمد هذا الجزء من الدراسة على (الفقرات أ ـ د) على: الدجاني، المصدر نفسه. انظر أيضاً ورقة العمل التي أعدها: عبد الإله بلقزيز، «موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٦ (آب/ أغسطس ١٩٩٩)، ص ٧٨ ـ ٩٨.

اللحمة بين تجمعات الشعب الفلسطيني، وإعادة اللحمة بين الشعب الفلسطيني واخوانهم العرب بما يمهد لإعادة الثقة، ورص الصفوف، وإيقاظ الأمل، وتحريك العمل.

ولا بد من المسارعة إلى القول بأن الخطوة الأولى لذلك يجب أن تنطلق من إحداث تغيير أساسي في هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية. وهو ما يمكن أن يقوم على أساسين: **أولهما** إشراك العناصر الوطنية الفلسطينية في هيكليتها التنفيذية والتشريعية، **وثانيهما** إشراك جميع العناصر القومية العربية المستعدة للمساهمة في النضال من أجل بناء «دولة ديمقراطية في فلسطين».

وبما أن الهيكلية الجديدة إنما هي هيكلية سياسية، فإن من الضروري أن تصاحبها «شفافية» تستبعد الشكوك والوساوس العربية. وكما أن من الضروري إبعاد هذه الهيكلية عن السلطة الفلسطينية وقضاياها، يجب أيضاً إبعادها عن أي تدخل في أي أمر داخلي لأية دولة عربية، أو في تنافسات الدول العربية في ما بينها. ولقد أظهرت التجربة الفلسطينية بوضوح دامغ أن أي انحياز في مجال النضال الفلسطيني إلى جهة عربية دون أخرى، يعود بالوبال على العمل والقضية والشعب.

إن تشكيل «منظمة التحرير الفلسطينية» من عناصر فلسطينية وأخرى عربية يسهل أمر معالجة قضايا الفلسطينيين في البلاد العربية. وإذا كان الفلسطينيون يلقون معاملة مجحفة في بلاد عربية، فإن معالجة هذا الإجحاف يجب أن تتم بالحوار الهادىء الذي تشارك فيه رموز وطنية قطرية، لئلا يصبح الإجحاف سبباً لاحتكاك يعود بالضير والضرر على الجميع. كذلك فإن مشاركة عناصر غير فلسطينية في القرار السياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية، يساعد في إزالة الجفاء الذي يحصل حول الشعب الفلسطيني في بلاد عربية.

وفي ضوء ما تقدم، هناك مسائل عديدة تحتاج إلى توضيح بشأن التنظيم الفلسطيني للمرحلة المقبلة.

المسألة الأولى أن منظمة التحرير الفلسطينية ضرورة أساسية للشعب الفلسطيني. فهي المنظمة التي تجمع الشعب بأسره، وتمثله. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية هي ذات ميثاق، وأي تشويه لهذا الميثاق يسقط كل صلاتها بالشعب الفلسطيني في كل مجتمعاته. وان الشعب الفلسطيني الذي وضع الميثاق الوطني، إنما أقر المنظمة حارساً أميناً لهذا الميثاق مكلفاً بتطبيق مبادئه وتحقيق أهدافه.

المسألة الثانية أن الميثاق الوطني الفلسطيني ليس مجرد وثيقة، بل هو تجسيد لتاريخ النضال الفلسطيني كله، وهو مكتوب بدماء ملايين الضحايا الذين سقطوا في

حروب تاريخية ممتدة، تستعيد خبرة الحروب الصليبية التي أجلى فيها الغزاة الصليبيون سكان فلسطين العرب ـ أهلها وأصحابها ـ عن كل الأراضي الفلسطينية، فما وهنت عزائمهم، وتابعوا النضال من القاهرة ودمشق، وساهموا في تعبئة العالم الاسلامي كله، حتى تسنى لهم النصر النهائي، ولم يسلموا للاحتلال والاغتصاب الصليبيين بأي قدر من الشرعية.

لقد قامت شرعية منظمة التحرير الفلسطينية على التمسك بهدف تحرير فلسطين الذي استمدت منه اسمها، وعلى عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني والقتال ضده من أجل إنجاز هدف التحرير. وبتخلي منظمة التحرير عن هذه المعايير تتخلى طوعاً عن شرعية التمثيل الفلسطيني لتعيش على شرعية الاعتراف الإسرائيلي بها. ولقد تجاوزت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق اوسلو كل ما خولته من صلاحيات، حين دخلت في اتفاق ينتهك الميثاق الوطني، وأخذت على عاتقها أن تغطي لاحقاً هذا الانتهاك بموافقة صورية مفتعلة وفاقدة الشرعية.

ومهما تكن الاعتبارات أو الضرورات التي دفعت إلى هذا الانتهاك، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقره أو يعترف به. وكل باطل يجري تحت الضرورة يظل باطلاً، ويعود الحق حقاً بإزالة الضرورة. ويبقى الواجب قائماً لإعادة الحق إلى نصابه. لكن هذا البطلان لا يبطل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها ولا يمس ضرورة استمرارها.

المسألة الثالثة تتعلق بضرورة الفصل والتمييز ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين السلطة الفلسطينية وأي شكل قد تتخذه هذه السلطة في المستقبل، لكي لا تتحول المنظمة إلى مجرد جهاز آخر من الأجهزة الكثيرة التابعة للسلطة، والمنفذة لما تملكه من «سلطة»، ولذلك لا بد للمنظمة من أن تكون بعيدة عن «المجال المغناطيسي» للسلطة. ومع مراعاة أن السلطة الفلسطينية، قد تجد نفسها مضطرة لأن تتخذ قرارات تحت ظروف الضرورة. لكن منظمة التحرير الفلسطينية، يجب أن تكون في منأى عن الاعتبارات العابرة، والسياسات المتغيرة لتظل الحارس الأمين للحق الفلسطيني الذي لا يبطله ولا يمسه أي تصرف مخالف له، من أي جهة جاء. ومن ثم ينبغي التأكيد على أن السلطة الفلسطينية، أياً كان الشكل المعد لها، إن هي إلا جزء صغير جداً في المشهد الفلسطيني والمشهد العربي، وستدور صراعاتها الداخلية أكثر وأكثر حول المصالح الخاصة والمغانم، في إطار من الالتزامات والقيود المفروضة عليها.

المسألة الرابعة أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تعاد هيكليتها لتصبح ممثلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني، ولتكون أفضل تجمعاً ضد الزلل والخطل. هذا الاصلاح الذي يجب أن يجري من داخل المنظمة، يستند إلى حوار وطني حقيقي، سياسي

وفكري، بين كل القوى والتيارات والفصائل والشخصيات المستقلة التي تنتمي إلى الحركة الوطنية الفلسطينية، حول مستقبل هذه الحركة في ضوء مكتسباتها وإخفاقاتها السابقة، وحول أكفل السبل إلى صون إنجازات الثورة من التبديد، وتطوير العمل الوطني وتكييف أساليبه مع التطورات والحقائق الوطنية والعربية والعالمية الجديدة، من منطق المقاومة لا منطق المساومة. ومن المفهوم أن إعادة بناء قواعد المنظمة ومؤسساتها ودوائرها ينبغي أن تتم على أسس ديمقراطية، ليكون تمثيل الشعب الفلسطيني، بمختلف شرائحه ومواقعه واتجاهاته، تمثيلاً صحيحاً. وإذا كان لا أحد يجادل بشأن ضرورة هذا التوجه من الناحية النظرية، لكن ينبغي أن توضع في الاعتبار صعوبة تحقيق ذلك في الظروف الراهنة فلسطينياً وعربياً ودولياً. فمن الذي سيسمح أو يرضى باستفتاء الشعب الفلسطيني لاختيار ممثليه ومسؤوليه بحرية؟ وفضلاً عن ذلك فإن إحياء منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني لكل الشعب، واستعادتها من عملية التسوية، يتطلب آلية لفك الارتباط بينها وبين سلطة الحكم الذاتي، وإقامة حد فاصل بينهما. لأن المطلوب هو استعادة فكرة وطنية جامعة لا استعادة هيكل سياسي مريض، فضلاً عن أن استعادة المنظمة بأوضاعها المرضية المتهالكة ليست في شيء من المطالب الوطنية والقومية.

وقد يكون من المناسب في هذا الصدد أن يدعى إلى تأليف لجنة من ذوي الرأي، ومن ذوي التجربة الميدانية، لتنظيم عمل المنظمة في المرحلة الجديدة، بعدما انطفأت المهمات الميدانية التي كانت المنظمات الفلسطينية (الميليشيات) تؤديها، ثم يعرض الرأي الذي تتفق عليه هذه اللجنة على قمة عربية تؤكد مجدداً الالتزام العربي الجماعي بالقضية الفلسطينية في المرحلة التالية، باعتبار أن تأسيس المنظمة تم بقرار من قمة عربية، فضلاً عن مقتضيات مبدأ «قومية المعركة».

فإذا كان مشروع إعادة البناء يتوقف على موقف قيادة سلطة الحكم الذاتي، وعلى موقف مدى المعارضة الفلسطينية، ولا سيما الإسلامية منها، التي ترى في اتفاق أوسلو على الأقل عقبة أساسية للانخراط في المشروع، فإن نجاحه بالتأكيد يتوقف على إمكانية إحراز دعم عربي لصالحه، بصرف النظر عن موقف سلطة الحكم الذاتي، بل إن الجهة الوحيدة التي تملك بالفعل معظم أوراق نجاح المشروع أو فشله هي جهة القرار العربي. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني غير منفصلة عن أزمة المشروع القومي العربي. ومعنى ذلك أن فرصة نجاح مشروع إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، وفك الارتباط بينها وبين سلطة الحكم الذاتي، تتطلب معرفة أين تؤشر بوصلة النظام العربي اليوم.. وغداً: إلى فلسطين.. أم إلى إسرائيل؟!

المسألة الخامسة إن الوطنية الفلسطينية لا تقوى على شيء بمفردها ولا تستطيع

أن تنجز مكسباً في غيبة من الرافد القومي العربي. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن تأكيد «ثابت العروبة» لم يعد يستقيم مع إغفال وتجاهل «ثابت الإسلام» إلى جوار ثابت العروبة في قضية فلسطين. فكيف يمكن عزل فلسطين العربية عن الإسلام وفيها المسجد الأقصى مسرى رسول الله وقبلة المسلمين الأولى، مما يجعلها مرتبطة بالعقيدة والعبادة الإسلامية والتاريخ الإسلامي، الذي شهد فتح فلسطين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وتحريرها من الصليبيين على يد القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي؟

إن إغفال البعد الإسلامي للصراع مع العدو، إلى جانب منافاته لطبيعة الصراع باعتباره صراعاً حضارياً شاملاً ينطوي على البعد العقائدي، فإنه يتجاهل الكثير من الحقائق والتطورات الراهنة التي أحاطت بالصراع، ويستبعد كتلة بشرية إسلامية هائلة ـ تبلغ مليار مسلم (غير العرب) ـ على الأقل من التعاطف والتأييد لفلسطين والقدس على قاعدة الإسلام.

ومعنى ذلك أن عملية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تهدف إلى كفالة تمثيل كامل لقوى الحركة الإسلامية، ومشاركة حقيقية في هذا الحوار الوطني، وفي الجهد المبذول لاستعادة صيغة منظمة التحرير الفلسطينية، وإسقاط سائر التحفظات السياسية التقليدية على تمثيلها في مؤسسات المنظمة. ولقد بات هذا الشرط ملحاً في ضوء المعطيات الوطنية الجديدة التي تقيم أوفر الأدلة على أن الحركة الإسلامية باتت حقيقة: سياسية واجتماعية، وثقافية، في المجتمع الفلسطيني، عصية على التجاهل، بل هي أصبحت الفاعل السياسي الوطني الرئيسي في مواجهة الاحتلال ومفاعيل «اتفاق أوسلو».

المسألة السادسة إن أي برنامج عملي وطني وقومي تلتزم به المنظمة مستقبلاً ينبغي أن يستفيد من دروس إخفاقات التجربة الماضية، وبخاصة على صعيدين: على صعيد العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك، الأهداف العليا، والأهداف المرحلية، وعلى صعيد العلاقة بين القضية الفلسطينية وسائر قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني.

على الصعيد **الأول**، ثمة حاجة إلى صوغ برنامج وطني سياسي يقيم موازنة دقيقة بين ما ينتمي إلى الحقوق التاريخية الشرعية لشعب فلسطين، والتي لا تمكن المساومة عليها تحت أي ظرف من الظروف، وبين ما يقع في دائرة الممكنات السياسية مما يتحصل به جزء من تلك الحقوق من دون أن يضيع الجزء الباقي مقابل ذلك. لقد حاولت الثورة الفلسطينية من قبل أن تصنع مثل هذه الموازنة ولكنها أخفقت. وهي اليوم لا تزال في حاجة إلى الاجتهاد السياسي للعثور على صيغة أوفق، وأكثر تماسكاً، لبناء التوازن بين الواجب والممكن، بين الاستراتيجية والتكتيك، بين المبدئية والمرحلية. وليس لمنظمة التحرير خيار آخر سوى المتاهة. فالوقوف عند المبادىء فقط،

سوف يسقطها في انتظارية قدرية قاتلة لا ميزان قوى يسندها أو يعدها بشيء. كما أن الإنصراف الكلي إلى المرحلية و«الواقعية»، من دون مرجعية مبدئية، سوف يقودها إلى انتحار سياسي.

أما على الصعيد الثاني، فثمة حاجة إلى أن يستوعب هذا البرنامج الوطني مطلب الموازنة بين البعدين الوطني والقومي للقضية الفلسطينية. وليس من شك في أن هذه القضية قضية تحرر وطني لشعب، هو الشعب الفلسطيني الذي وقع الاغتصاب والاحتلال على أرضه، والتشريد والاضطهاد لأهله. غير أنها ـ في الوقت ذاته ـ قضية أمة، هي الإمة العربية: نكبت في أرض من أراضيها، وشعب من شعوبها، وكان ذلك مقدمة لعدوان مستمر عليها، ضد حقها في النهضة، والتقدم، والوحدة القومية. وإذا كان من المشروع تماماً أن تدافع منظمة التحرير الفلسطينية عن حرية قرارها واستقلاليته في وجه مصادرات أخرى باسم قومية المعركة، فإن شرعية ذلك المبدأ ـ حرية القرار واستقلاليته ـ وقف على مدى احترام ذلك القرار لحقيقة البعد القومي للقضية الفلسطينية، ولحقيقة استحالة فصل القضية الفلسطينية عن الصراع الأصلي الكبير: الصراع العربي ـ الصهيوني. وهذه مناسبة للقول إن قومية القضية الفلسطينية لا تتقرر بالتحاق القرار الفلسطيني بالقرار العربي تلقائياً، بل باحتواء القرار الوطني الفلسطيني نفسه على مضمون قومي عربي يحميه من خطر السقوط في الانعزالية والانشقاق.

ولا شك في أن التوازن المطلوب على هذين الصعيدين يمثل ضرورة أكيدة، ولكن هناك تساؤلات يتوقف على الإجابة عنها محددات ذلك التوازن ومستقبله، ومن ذلك ـ مثلاً ـ من الذي سيحدد الخطوط الفاصلة بين الطرفين في كل من هاتين المسألتين؟ ومن الذي سيضمن الالتزام بهذه الحدود، فلا يقفز فوق هذا الطرف أو ذلك كلما كانت مصلحته الضيقة تزين له ذلك؟

وهنا يلاحظ أن «منهج أوسلو» نفسه الذي مزّق الثوابت الوطنية والقومية وتنكر للرباط العربي، لا يعترف إطلاقاً بالخروج على الثوابت التاريخية ولا بالتنكر للروابط العربية. وعلى الرغم من مضي سنوات طويلة على محاولات أصحاب هذا «المنهج» إلغاء الثوابت والروابط، إلا أنهم لا يملون السعي من جديد، كلما عنّ لهم ذلك للخروج من مأزق طارىء، لاستعمال العرب غطاء للاختباء وراءه، في مؤتمر قمة يعطيهم براءة ذمة، أو لإيهام العالم بالعودة إلى النضال، إذا لم توافق القيادة الصهيونية على منح بضع كيلومترات هنا أو هناك، هي أدنى بكثير من أدنى أرضية للمطالب الفلسطينية في أكثر حالاتها تواضعاً وانكماشاً. ومعنى ذلك أن القضية ليست مجرد وضع حدود بين طرفي مسألة خطيرة كالثوابت والمتغيرات أو الأبعاد العربية

والفلسطينية. . إنها مسألة احترام هذه الحدود والمحافظة عليها وعدم تخطّيها.

وإذا كانت «قيادة أوسلو» قد استجابت لمطالب «العدو»؛ وقامت بشطب الميثاق، وانحازت ضد المصلحة الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، وهي لم تكن تجهل تلك الحدود أبداً، فلن تفلح أية صيغة جديدة لمنظمة تحرير فلسطينية تخدم الشعب الفلسطيني والأمة العربية والمبادئ الإنسانية، إذا كانت تقوم على أسس تشارك هذه «القيادة» في وضعها أو متحالفون معها، أو حتى «معارضون» لها في الشكل إنما متضامنون معها في الجوهر.

ب ـ المعارضة الفلسطينية

إن أول ما تحتاج إليه القضية الفلسطينية وجود معارضة فلسطينية لمسار أوسلو من أساسه، ومن حيث المبدأ[٣٨]. فمن غير الممكن قيام معارضة عربية لهذا المسار من دون أن تقوم معارضة فلسطينية أولاً وتثبت صدقيتها وفقاً للمبادئ الآتية:

١ ـ هذه المعارضة يجب ألا تعمل في إطار تنافس على «سلطة»، أي سلطة: حقيقية، شبه سلطة، رموز سلطة، وبالتالي فهي مختلفة عن أي معارضة قد تنشأ في إطار الحكم الذاتي، أو أي إطار آخر يتطور عنه.

٢ ـ هدف المعارضة هو العودة بالقضية إلى الجذور، وشق مسار خاص يتوخى تحديد الأهداف الوطنية، والقومية، والدينية، المرتبطة بفلسطين وبالقدس.

٣ ـ الجذور هي: الميثاق الوطني الفلسطيني، والأهداف هي المحددة فيه، والتي تقول إن أرض فلسطين كلها أرض عربية وأي دولة أقيمت أو تقوم عليها قسراً تفتقر إلى الشرعية، وإن اتفاق أوسلو، من ثم، غير شرعي وكل ما جاء به أو نجم عنه غير شرعي.

٤ ـ إن التغيرات التي فرضها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالقوة على أرض فلسطين واجبة التغيير، عندما تسمح الظروف وكلما تسنح الفرص، بمزيج من النضال بالقوة، والنضال بالوسائل الأخرى المتاحة.

٥ ـ إن السعي إلى تحقيق الأهداف الفلسطينية يلتزم بالمبادئ الإنسانية بشأن حقوق الإنسان، ولا يجوز أن يتجاهل الجانب الإنساني لأي وضع نشأ فترة القهر واستباحة الحق الفلسطيني.

---

(٣٨) انظر بهذا الخصوص: أنيس صايغ، «الفصائل الفلسطينية والنقلة النوعية،» السفير، ٢٠/٨/١٩٩٩، ص ٢١.

٦ ـ الدولة اليهودية في فلسطين وجود مصطنع مفتقر تماماً إلى الشرعية، ولا أمل له في التأصيل، ولا فرصة له بالتطبيع. والصهيونية آخر مظاهر العدوان على مفاهيم الحضارة الإنسانية وقيمها ومبادئها.

٧ ـ إن «إسرائيل» ـ على رغم المظاهر المغايرة ـ تتعرض اليوم لعوامل التآكل نفسها، ورياح التغير عينها التي عصفت بالظواهر المماثلة لها. قبل سنوات قليلة كان قد بقي لها شبيه واحد هو دولة جنوب أفريقيا، والآن بقيت المثال الأوحد لهذا النموذج. فحلم «إسرائيل الكبرى» آخذ في الارتداد، وليس أدل على ذلك من أن الدراما الهائلة التي عصفت بفلسطين والمشرق العربي منذ عام ١٩٤٨ ـ من حروب لفرض قيام دولة «إسرائيل»، وحروب لتوسيع حدودها وصولاً إلى إسرائيل كبرى، وحروب مقابلة لاحتوائها وردها على أعقابها ـ هذه الدراما وصلت أوجها عام ١٩٦٧، ثم بدأت بالانحسار. مواطئ الاحتلال الإسرائيلي اليوم دون ما كانت عليه عام ١٩٦٧، وما زالت تضمر.

٨ ـ لا يضير المعارضة الفلسطينية أن يقال عنها انها غير واقعية، أو انها تتجاهل موازين القوى، فهذا القول سبق أن ألقي به في وجه حركات التحرر الوطني كافة، ولكنها ما استكانت. وهنا تنبغي المقارنة بين مدى «واقعية» المشروع الصهيوني، الذي انطلق من المؤتمر الصهيوني الأول، منذ مائة عام، لكي يقتلع شعباً من أرضه، ويستولي على وطن، ويهدد مصير أمة، وما أنجزه هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني اليوم استناداً إلى قيم العنصرية والاستعباد والاستغلال في ناحية، والمشروع القومي العربي، الذي يستهدف إعادة الحق إلى نصابه، بل واستيعاب «قوى البغي والعدوان» التي أقدمت على ذلك كله، استناداً إلى قيم الحرية والعدالة والمساواة في الناحية الأخرى. ولا بد من أن يستقر في الأذهان أن تحرير فلسطين أكثر واقعية من الاعتراف بإسرائيل.

٩ ـ ان اتفاق أوسلو مر بترويج إعلامي يذهب إلى أن الشعب الفلسطيني كان قد أخطأ في رفض حلول عرضت عليه ـ وكالة فلسطينية، مجلس تشريعي، كتاب أبيض، دولة تقسيم ـ وان عليه الآن أن يأخذ موقفاً إيجابياً. والشعب الفلسطيني يدرك الآن أنه كان على حق في رفضه لحلول كانت سوف تنتزع منه جزءاً من حقه، وتضعفه بقدر ما تقوي عدوه، وتنتقص من شرعيته، بمقدار ما تضفي من شرعية زائفة على عدوه. بينما تمخض ما حصل عليه العدو في أوسلو عن انتزاع الشرعية كلها، مقابل تفاوض من دون أسس، من دون التزام، من دون أرضية، من دون نقطة بداية أو نقطة نهاية.

ج ـ توحيد الشعب الفلسطيني

لقد أدى قيام «إسرائيل» وتوسعها، وما نتج منه، إلى خلخلة كبيرة في بنية نسيج المجتمع الفلسطيني، في «إسرائيل» نفسها، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي المهاجر الفلسطينية. ومن ثم فإن إسقاط التأثير المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين من الحساب، لا يساعد على رسم الصورة الصحيحة لما جرى في السابق، وما يجري حالياً. ومثل هذا الإسقاط، يجعلنا نتعامل وصور إسرائيلية استاتيكية (static) انتقائية، جمعتها المعاناة العربية والفلسطينية، وحولتها ذهنياً، إلى «صور نمطية»، بعيدة عن الواقع، وهي تبعدنا عنه. ولتوضيح ما تقدم يمكن عرض الملامح العامة التي تنطوي عليها «الحالات الفلسطينية» المتعددة والمتباينة.

فمنذ عام ١٩٤٨، يعمل ويعيش الفلسطينيون في إطار «الدولة الإسرائيلية»، من دون أن يكون ذلك اختياراً حراً لهم، ولا تحقق نتيجة رغبة إسرائيلية. ولذلك، فرضت عليهم «إسرائيل» تمييزاً عنصرياً واضحاً. وتفصيل ذلك أن «وثيقة إعلان الاستقلال الإسرائيلي» تحوي نصاً صريحاً يؤكد على المساواة بين مواطني دولة «إسرائيل» بغض النظر عن دينهم، ومعتقداتهم السياسية، وأصولهم، وجنسهم... الخ. ولكن «المشرعين الإسرائيليين» اعتبروا الوثيقة غير ملزمة دستورياً، فأصدروا قانوني «العودة» و«الجنسية» اللذين يفرقان بين اليهود والفلسطينيين من دون لبس أو إبهام. كما أصدروا العديد من القوانين واللوائح الأخرى، ناهيك عن اللوائح والإجراءات والممارسات التي تصدر عن المؤسسات الصهيونية غير الرسمية، لتعزيز التمييز[٣٩]. وعلى الرغم من ذلك التمييز فقد جرى في «إسرائيل» تأثير متبادل بين المجتمعين الفلسطيني واليهودي. وكانت آليات الصراع: الفعل وردود الفعل بين الفريقين مثيرة. وعلى رغم سطوة النسق اليهودي المتمثل في سلطة جهاز الدولة القمعي، وسعيه لطرد الفلسطينيين من مواطنهم التي حافظوا عليها، تمكن الفلسطينيون من مقاومته، ومن الصمود على الأرض، ومن تعرية الدولة العبرية، وكشف معاداتها للفلسطينيين من «مواطنيها»، كل ذلك بالطرق السلمية، وضمن النسق القانوني الذي فرضته السلطة الإسرائيلية. وكانت وسيلتهم لتحقيق ذلك، المطالبة بالمساواة مع اليهود. وقد يبدو هذا الشعار ساذجاً عند البعض، ومرفوضاً من البعض الآخر خارج «إسرائيل»، إلا

---

(٣٩) للإطلاع على تفصيلات أوفى، انظر: «The Impact of Jewishness of the State of Israel on the Status and Rights of the Arab Citizens in Israel,» in: *The Palestinians in Israel: Is Israel the State of All Its Citizens and «Absentees»?*, translated and edited by Nur Masalha (Nazareth: Galilee Center for Social Research; London: Scholarship Fund for Publications Research, 1993).

أنه كان يضرب على وتر يقلق «الدولة العبرية» ويستفزها، لأنه يتعارض ومبدأ قيام الدولة اليهودية الصافية، الذي هو أساس المشروع الصهيوني. وإسرائيل تنفي، من حيث المبدأ، حق الفلسطينيين في المساواة مع اليهود، بل وتنفي حقهم بالعيش في وطنهم. ولذلك كان الشعار ذكياً ومناسباً، وخدم غرضين: مطالبة الفلسطينين بحقوقهم الطبيعية التي تكفلها لهم المواثيق الدولية، وإحراج الدولة العبرية التي لا تملك القدرة على الاستجابة لهذا المطلب.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد سلك الفلسطينيون في نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، سلوكاً مغايراً عن سلوك الفلسطينيين في «إسرائيل»، لاختلاف الوضع القانوني للفلسطينيين في الحالتين. ففي الضفة والقطاع كان النضال ضد الوجود الإسرائيلي فيهما، باعتباره احتلالاً متعارضاً مع قرارات الأمم المتحدة. واستخدموا في نضالهم ضده الوسائل التي توافرت لهم، السلمية والعنفية كافة، بما فيها مقاضاة المحتل الإسرائيلي في محاكمه التي أقامها هو، وبموجب تشريعاته هو.

ومن الحقائق المثيرة للانتباه في هذا الإطار أن سيطرة «إسرائيل» على الفلسطينيين في أراضيها، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، لا تعني استواء النتيجة في المواقع الثلاثة. فمن الملاحظ أن الابتعاد الجغرافي بين المواقع الثلاثة، واختلاف الإدارات التي خضع لها الفلسطينيون شكل ما يمكن تسميته بتبسيط اختلاف التجربة في كل واحد من المواقع الثلاثة، وبالتالي اختلاف الأولويات. وحتى على صعيد كل موقع منهم عملت «إسرائيل»، من خلال عملية التغريب التي انتهجتها، على خلق تجارب وأولويات مباشرة متباينة، فضلاً عن أن الأوضاع في القدس لا تجد لها صنواً بين أوضاع هذه المواقع الثلاثة.

وفي تزامن مع نشاط الفلسطينين في «إسرائيل»، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، نشط الفلسطينيون خارج فلسطين، وعلى جميع الساحات العربية والأجنبية، في نضال جاد ضد الممارسات الإسرائيلية. وكانت وسائلهم متباينة بتباين البيئة التي كان يتم فيها النضال.

تبين الأمثلة السابقة، وهي محدودة ومختلفة في الوقت نفسه، كيف تكاملت أشكال النضال الفلسطيني، ضد الممارسات الإسرائيلية، على الرغم من اختلاف البيئات، وعلى الرغم من اختلاف الآليات، والأدوات النضالية. ويكشف هذا التكامل، عن وحدة المصالح التي سبقت الإشارة إليها. ومن هنا يمكن القول ان تجسيد الاستراتيجية على أرض الواقع، في المراحل المقبلة، سوف يتحقق بوسائل وأدوات نضال فلسطينية تبعاً للظروف الجغرافية والسياسية والأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية المتعددة للمجتمعات الفلسطينية، أينما كانت، فضلاً عن المناخ السياسي العام.

إن ما يتعرض له الفلسطينيون في إسرائيل وتحت الاحتلال الإسرائيلي، من كبت، واضطهاد واقتلاع وتهجير وطرد ومصادرة أراض، وتضييق في إقامة المنشآت الاقتصادية وغيرها، وتقطيع في فرص العمل، وهدم للمنازل، واعتداء على المصلين، وعلى المقدسات الخ... ليس سوى صورة عما يمارسه احتلال متجبر ذو طبيعة استيطانية. وقد شهدت الجزائر وتونس وليبيا والمغرب أمثلة منه، كادت تطغى في بعض الأحيان على الشخصية الوطنية، والطابع الوطني للتراب، وهذا وضع لا يمكن وقفه إلا بالتصدي للاحتلال وتحرير الأرض منه.

ومن ناحية أخرى، فإن المتتبع لأساليب التعامل مع الفلسطينيين في شتى البلاد العربية لا بد من أن يلحظ خطين مؤثرين: **أولهما** الخط المتأثر بتنامي «القطرية المحلية» وتخوفها من أي وجود عربي، نظراً لإمكان حدوث انخراط كامل لهذا الوجود في المجتمع المحلي لعدم وجود فوارق لغوية أو ثقافية أو دينية. وهذا الخوف يصل مستوى أعلى بالنسبة للفلسطينيين، نظراً لأنهم لا ينتمون إلى جنسية دولية مرجعية. وقد يكون في هذا بعض التفسير لتفضيل العمالة غير العربية في كثير من المناطق المحتاجة إلى عمالة وافدة. وعندما نتحدث عن القطريات المحلية، فإننا لا ننسى أنها تمثل مصالح تتمحور حول فكرة الاستئثار بالثروة المحلية، وبخاصة لتهيئة الفرص أمام أجيال جديدة من المجتمع القطري. وبالتالي فإن هذه الأجيال غرست فيها مسبقاً فكرة الاستغناء عن عمالة والحلول محلها. أما الخط **الثاني** فقد كان يعكس حاجات أمريكية وإسرائيلية في الوقت نفسه، بدافع الخشية من أن يشكل الفلسطينيون خطراً في مناطق النفط، أو يقيموا تحالفات محلية تقوي العزيمة في وجه «إسرائيل». ومن هنا جاء العمل على تقليم وجودهم في كل من مناطق الخليج ولبنان والأردن. وكل من يلاحظ التشابه بين أنواع الإجراءات وتوقيتها وتزامنها، لا بد له من أن يلمس وجود يد محركة وراءها.

لكن الأمر الأصعب هو أن الفلسطيني يريد أن يناضل وأن يحارب من أجل حقه الوطني في تحرير أرضه، والعيش عليها، والعودة إليها، بينما الوسائل التي لا بد من أن يلجأ إليها هي من باب الوسائل التي تدخل في نطاق أمن الدولة. وتوضح الشواهد المتوافرة أن النضال من أرض دولة عربية يعرض تلك الدولة للعقاب وأحياناً بمنطق «الردع الجسيم» من العدو الصهيوني والقوى المتحالفة معه، على الرغم من أن وجود الفلسطينيين على أراضي أي دولة لم يكن بإرادة منها بل بفعل «إسرائيل». وتتجلى في هذه الحقيقة جميع التناقضات التي تحيط بالوضع الفلسطيني في أي دولة عربية. ولا شك في أن من أسباب هذه التناقضات أن النضال الفلسطيني المسلح تمركز خارج فلسطين وعمل خارج الأراضي الفلسطينية.

بناءً على ما تقدم، فإن عملية توحيد الشعب الفلسطيني يمكن أن تنطلق من اقتراح الحلول القريبة والبعيدة المدى لمعالجة أوضاع الفلسطينيين، لإبقاء الرابطة بينهم وبين القضية الفلسطينية، ولتعبئة إمكاناتهم في خدمتها، مع المراعاة التامة للخبرات الصعبة التي مر بها هذا الشعب. وتقتضي هذه المعالجة أن يجري التمييز بين ثلاثة أنواع من المعاملة:

أولاً ـ المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون في البلاد العربية، وهي المدخل الصحيح لمعالجة المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون في الدول الأجنبية.

ثانياً ـ المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مناطق الحكم الذاتي.

ثالثاً ـ المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨.

ولا بد في هذا المجال أن تراعي معالجة أوضاع الشعب الفلسطيني التمييز بين مجالين من الواجبات: **أولهما** واجبات كل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية تجاه الشعب الفلسطيني في الخارج وفي الداخل؛ **وثانيهما** واجبات الدول العربية، وجامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك، تجاه الشعب الفلسطيني وأوضاعه في جميع المواقع.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول ان عملية ترميم القضية الفلسطينية تبدأ عند نقطة ترميم الشعب الفلسطيني نفسه، لأن القضية مجسدة فيه، ومسارها المستقبلي يعتمد اعتماداً تاماً على إرادته، وقدرته، وتنظيمه، وحركته. أما عملية إعادة درج القضية الفلسطينية بالمسار العربي، وإعادة موقعها في الخريطة الإسلامية، وفي تطلعات المستضعفين في الأرض، أياً وأينما كانوا، فذلك أمر لاحق. إن صدقية القضية الفلسطينية تبدأ بالشعب الفلسطيني. ومن الواضح تماماً أن «إسرائيل» بعدما تسنى لها أن تستولي على الأرض الفلسطينية، انطلقت في ملاحقة الشعب الفلسطيني صاحب الحق فيها، لأنها تشعر بأنها لن تنال ثباتاً أو استقراراً على الأرض إلا عندما يتخلى الشعب الفلسطيني عنها تماماً، أو يوضع في حال من العجز الدائم واليأس المانع.

إن الشعب الفلسطيني يعيش الآن مرحلة انهيار كامل للمرة الثالثة خلال أقل من أربعة عقود. فالانهيار **الأول** حصل عام ١٩٤٨، وفقد خلاله ثمانين بالمئة من أرضه، بينما تشرد ثمانون بالمئة من أبنائه. والانهيار **الثاني** حصل عام ١٩٦٧، وفقد فيه ما تبقى من أرضه، وتشردت شريحة كبيرة ثانية من شعبه. والانهيار **الثالث** حصل عام ١٩٩٣ في أوسلو، والمستهدف أن يفقد فيه شرعيته، ونضاله، وتضامنه، وتجمعه،

وهدفه، وأصله القريب، وبالاختصار أن يفقد لحمته التي وثقها النضال والأمل، وتناثر كتلاً بشرية فاقدة الإرادة، والتنظيم، والقدرة.

لكن لا شك في أنه كما استعاد الروح والحركة بعد انهيار عام ١٩٤٨، وشكل كتلة كبيرة دافعة وحافزة في التحرك القومي الكبير خلال الفترة الناصرية، وكما استعاد التنظيم وطوره بعد هزيمة عام ١٩٦٧، بحيث استطاع أن يلحق هزيمة عسكرية بإسرائيل نفسها في لبنان عام ١٩٨٢، فإنه سوف يعود إلى الحلبة من جديد، بتنظيم أفضل، وبقدرة أعظم. وستكون الصعاب في المرحلة المقبلة أعظم، لأن الالتزامات الصريحة والضمنية بمحاصرته واحتوائه، قد تحولت إلى نصوص في المعاهدات مع الأطراف العربية الثلاثة، تسهر على تطبيقها وتنسيق الأدوار فيها «لجان مشتركة»، ويعهد بتنفيذها على الأرض الفلسطينية مجموعة من «أجهزة الشرطة» وفي مقدمتها شرطة السلطة الفلسطينية نفسها إلى جانب الشرطة الإسرائيلية والأجهزة الأمريكية.

ما هي العناصر التي يمكن على أساسها ترميم الهوية الفلسطينية الجماعية؟

١ ـ **أمل العودة إلى المنابت**.. أمل التجمع على أرض واحدة هي وطن الشعب الفلسطيني، الذي لا وطن له سواه، وأرضه التي لا أرض له سواها، بعد ما سقطت واقعياً مقولة استيعاب هذا الشعب في غير أرض فلسطين. سقطت ليس لأنه رفضها فقط، بل لأن العرب الآخرين رفضوه أيضاً. وعندما اقتضى الأمر حاربوه، وأحياناً طردوه من ديارهم. هذه الحقائق يجب ألاّ تكون مصدراً للدخول في جدال لا طائل من ورائه الآن. بل لا بد من أن تأخذ شكلاً إيجابياً يؤكد أن للفلسطينيين وطناً واحداً، هو فلسطين، وأملاً واحداً، هو أن يعيشوا أحراراً على أرضها.

٢ ـ **لا بد من شعار واضح لهذا الأمل**، شعار محدد، لا يمكن تشويهه. إذا طرح شعار ثورة حتى النصر.. فالغموض كامن في معنى النصر: نصر من؟ ما الفرق بين نصر حقيقي ونصر مموه؟ ثورة حتى التحرير.. ما هو التحرير؟ هل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي تحرير؟ ما الفرق بين تحرير حقيقي وتحرير مموه؟ ثورة حتى قيام دولة فلسطينية.. أي دولة، بأي ظروف، بأي ثمن، بأي شروط؟ الخ. إن الحديث عن نضال، يعني الحديث عن تضحيات وخسائر وآلام. والذين يطلب منهم أن يتحملوها يجب أن يعرفوا لماذا؟ ويجب أن يطمئنوا إلى أنهم عندما يدفعون الثمن، فسوف يستمر النضال حتى لا يذهب الثمن هباء.

وبوضوح كامل يجب أن تتجمع طاقات الشعب الفلسطيني كلها من أجل الهدف البعيد المدى الذي تتبناه الاستراتيجية: «دولة ديمقراطية في فلسطين».. مع التأكيد على أن هذا الهدف العام بعيد المدى يقتضي تحقيق مجموعة من الأهداف من مرحلة إلى

أخرى وصولاً إلى الهدف الكبير.

وفي هذا الإطار ينبغي النظر إلى مسألة «اللاجئين الفلسطينيين»، وبخاصة في الأقطار العربية المجاورة للدولة الصهيونية، في محاولة لاستكشاف آفاق معالجتها. فمن المعلوم أن الموقف الإسرائيلي يقوم على الرفض القاطع لعودة اللاجئين إلى الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨. قد تكون هناك عمليات «لَمّ شمل» محدودة جداً، ولكن «أفضل» السياسيين الإسرائيليين يفضل إسقاط التسوية على القبول بهذا الحق الفلسطيني. ولا شك في أن الإجماع الإسرائيلي يدور حول الاستمرار في تدمير القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني، سواء بترحيله إلى بلدان استقبال جديدة (استراليا، كندا، العراق. . .)، أو توطينه حيث هو ومنحه جنسيات الأوطان المضيفة، أو إبقائه في الشتات.

ولقد كان هذا هو الموقف الصهيوني على الدوام: أقل عدد ممكن من الفلسطينيين فوق أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين المحتلة. إن «إسرائيل» دولة اليهود وهي دولة يهودية، ويبرع دعاة التسوية من الإسرائيليين، الأكثر «اعتدالاً»، في استخدام هذا المبرر. فهم غير مهتمين بتحرير الشعب الفلسطيني، بل بالتحرر منه، وفق حسابات ديمغرافية تدعوهم إلى «التنازل» عن مناطق الكثافة السكانية خوفاً من «ثنائية القومية» ضمن الدولة الواحدة.

ومن المفارقات الصارخة، هذه الأيام، استهجان العالم «التطهير العرقي»، والحملة العسكرية «العالمية» التي شهدتها منطقة البلقان لوضع حد له، بينما يجري تبرئة الصهيونية من هذه الجريمة التي راحت تمارسها بشكل علني متواصل طوال القرن الماضي، بل ويمكن القول انها تقدم أبرز تعبير عن «نظرية التطهير العرقي» بامتياز. إن التغاضي عن ذلك بحجة «خصوصية التاريخ اليهودي» نوع من تبرئة الذمة غربياً، وحل لمشكلة هذه الخصوصية يعيد إنتاجها على حساب آخرين.

وكان لا بد لاقتراب مواعيد بدء «مفاوضات الحل النهائي» أن يثير قضية الوجود الفلسطيني في أراضي اللجوء. فهل ثمة مجال لوجهة نظر وطنية ـ قومية ترفض الحل الإسرائيلي، وتملك القدرة على مساجلة التوجهات القطرية والطائفية، وتكون واقعية؟

ليس الأمر سهلاً، ولكن في الإمكان تقديم عدد من العناوين الصالحة أساساً لنقاش جدي طالما أن الوقت يداهم الجميع.

١ ـ إن المعركة ضد التوطين قطرية ـ فلسطينية وعربية في الوقت نفسه من حيث طبيعتها، ومن غير الجائز تحويلها إلى أبواق استنفار طائفية وقطرية وإقليمية.

٢ ـ أهمية التمسك بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة حول اللاجئين. وهي، على الأقل، أكثر أهمية من أن تبدد قبل بدء التفاوض.

٣ ـ في انتظار ما يستجد، يجدر تطوير السياسات الحكومية الراهنة باتجاه منح الفلسطينيين مزيداً من حقوقهم المدنية.

٤ ـ يجب تشجيع اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم على التنظيم والتحرك واستخدام الأطر الموجودة واستحداث غيرها وعقد مؤتمرات ورفع الصوت... يجب ذلك من أجل الضغط على كل من يفاوض باسمهم.. ولكن، بالدرجة الأولى، على «إسرائيل» وعلى الرأي العام العالمي. لقد أحرج صحافي الرئيس كلينتون بسؤاله عن مصير اللاجئين الفلسطينيين في ضوء الهبة العالمية لنجدة لاجئي كوسوفو... ولقد ارتبك الرئيس الأمريكي وقدم جواباً يمكن تبنيه: «يحق للاجئ أن يعيش حيث يشاء». والمعروف أنه تلقى تأنيباً إسرائيلياً على كلامه ما اضطره إلى سحبه. غير أن المثال يخدم في التشجيع على ضرورة استكشاف المناخ العالمي والسعي إلى تغييره.

يمكن لذلك كله، ولغيره، أن يحدث من دون أن يؤدي إلى نتائج ملموسة. ويصح هذا إذا تبين أن الوقت المطلوب لتغيير المعطيات أطول كثيراً من ذلك الممنوح لمفاوضات «الحل النهائي» كي تصل إلى نتيجة. لذلك فإن السؤال مطروح مجدداً: ما العمل»؟

ربما كان المدخل إلى حل هو «اللاحل»: لم لا تبقى مشكلة اللاجئين من دون تسوية إذا كانت التسوية الوحيدة الممكنة إسرائيلية؟ ولكن شرط ذلك هو اتخاذ خطوات كثيرة ليعيش الفلسطينيون بكرامة ولتتوافر لهم إمكانات المطالبة بحقوقهم.

قد يبدو هذا الاقتراح غير مقنع. ولكن البديل منه هو التوقيع على إنجاز صهيوني كبير يلغي حق العودة أو يمنعه بأسلوب عنصري مضاعف يمكن أن تكون له مضاعفات خطيرة على بلدان المشرق.

ولذلك لا ينبغي تحت أي ظرف أن يتحول مبدأ «رفض التوطين» إلى شعار للتحريض ضد «اللاجئين الفلسطينيين»، وكأنهم يرغبون في التوطين، لا كارهين له ورافضين ـ وليس ضد «إسرائيل» التي ترفض حق العودة.

لقد ثبت عملياً، ومع كل التقلبات الإيجابية والسلبية لقيادة العمل الفلسطيني في العقود الثلاثة الأخيرة، أن الفلسطينيين المنتشرين في شتى أنحاء العالم قد يختلفون على كل شيء، إلا على تمسكهم بقدسية حق العودة إلى فلسطين، ومن ثم على رفض فكرة التوطين، بل واستنكارها.

وفضلاً عن ذلك لا ينبغي معالجة هذه المسألة وكأن الفلسطينيين يملكون فعلاً

قرار الاختيار الحر بين التوطين أو العودة، مع إهمال كامل للواقع العملي الذي يؤكد أن صاحب القرار ـ والرغبة ـ في توطين اللاجئين الفلسطينيين وعدم عودتهم هو التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي. فإذا كان ثمة ضغط لمنع التوطين، ينبغي توجيه ذلك الضغط إلى التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي، بدل أن تتبادل الأطراف العربية المعنية الضغط بعضها على بعض.. بلا طائل(٤٠).

د ـ وحدة الأرض الفلسطينية

نصت اتفاقية أوسلو على إجراء مفاوضات بشأن «الوضع الدائم» للفلسطينيين، يحل مكان «الحكم الذاتي» المحدود، ولم تنص الاتفاقية ولو تلميحاً على أي مبدأ أو تصور، لهذا «الوضع الدائم». ومن الواضح أن «إسرائيل» اختارت مرحلة انتقالية لتفرض فيها أموراً واقعة، تجهض كل معنى أو احتمال لوضع دائم ذي مضمون حقيقي. كما أنها سارعت إلى تصعيد السطوة في المعاملة، لتوحي بتوازن قوى يمكنها من أي تصرف تبتغيه.

مع ذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تأملت أن الوضع النهائي سيجيز إقامة دولة فلسطينية ما، وفق شروط ما، وبتدرج ما. وبما أن منظمة فتح ـ قاعدة منظمة التحرير ـ كانت قد رفعت شعار «دولة ولو في أريحا»، فإن الدبلوماسية الإسرائيلية التي تستثمر كثيراً علم النفس، جعلت أول عملية «إعادة انتشار» «غزة وأريحا.. أولاً»، بما يلتقي مع شعار «دولة ولو في أريحا». مع العلم بأن «إسرائيل» كانت على وشك الانسحاب من غزة من جانب واحد. ويبدو أن هذا الشعار نفسه أوحى إلى «إسرائيل» ـ في إطار من دبلوماسية علم النفس ـ بأن المنظمة في تشوقها إلى دولة ما، مستعدة لأن تقبل أي دولة بأي حجم.

إن المرحلة الانتقالية ما زالت قائمة. وما زالت «إسرائيل» تتلكأ وتناور وتراوغ حتى في «إعادة الانتشار». وها قد مضت السنوات الخمس ـ التي حددتها الاتفاقية للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي ـ ولم تبدأ المفاوضات بعد. والسبب أن «إسرائيل» احتاجت إلى وقت أطول لفرض أكبر قدر ممكن من حقائق «الأمر الواقع» على الأرض الفلسطينية، والذي تلوح به الآن هو، «لاءات» متعددة، ولكن يبدو أن لاءها للدولة هي لإتاحة الفرصة لقضم كل ما تقدر عليه ثمناً لموافقتها.

---

(٤٠) جوزيف سماحة، «الملاحظات في دفتر التسوية: رفض التوطين في لبنان: التقاء «القومي» بـ «ما دون الوطني»،» الحياة، ١٩٩٩/٨/٣١، ص ١٤. انظر أيضاً: سلمان أبو ستة، «سياسة الترحيل والتوطين في الفكر الصهيوني: إلى عمل عربي موحد لمقاومة مشاريع التوطين،» السفير، ١٩٩٩/٨/٢٤، ص ١٧.

وواقع الحال ان اتفاقية أوسلو تبدو في ظاهرها مبنية على تصور إعطاء الفلسطينيين دولة ما في نهاية مطاف ما، لكن «إسرائيل»، ربما تخشى قيام أي دولة فلسطينية أياً كان حجمها. والذي تخشاه «إسرائيل» أن تكون لهذه الدولة سيادة ما ولو على معبر واحد. ولا بد بالتالي من أن تعمل على السيطرة على أي معبر ـ بحري أو بري أو جوي ـ ولو كان معنى ذلك رفض فكرة الدولة والاكتفاء بحكم ذاتي مطور بصلاحيات أكثر توسعاً. وتعتبر «إسرائيل» أن أرض فلسطين ملك لها، وأن العرب المقيمين عليها ليسوا «مواطنين»، وإنما هم مجرد «مقيمين» أو «مستأجرين» بموجب قوانينها، وأن بوسعها أن تكيف وتعدل وتغير في هذه القوانين كيف شاءت. فالفلسطينيون أولاً وقبل كل شيء ليسوا مواطنين وإقامتهم هي من نوع الأبارتيد الذي مارسته جنوب أفريقيا حتى لحظة سقوطها. ولن تفلح أية صياغات في تغيير الصورة. ما دامت السيادة على الأرض لإسرائيل فهم ليسوا أكثر من عمالة رخيصة وسوق مضمونة. ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهتها تصورت أنها عندما اعترفت بدولة «إسرائيل»، فقد قبلت تقسيم فلسطين، وأنها عندما عدلت الميثاق الوطني تعزيزاً لهذا الاعتراف، سوف تحصل قبولاً من «إسرائيل» بمبدأ «تقسيم فلسطين» وبالتالي بإقامة دولة فلسطينية. لكن «إسرائيل» اعتبرت الاعتراف بها اعترافاً بأنها صاحبة السيادة على كل أرض فلسطين.

بوسع منظمة التحرير الفلسطينية، إذا نجحت عملية إحيائها، أن تعيد مبدأ توحيد فلسطين، إذا اختارت التحرك في إطار وحدة الأراضي الفلسطينية. وحينذاك لا يكون الوضع الدائم وضع دولة فلسطينية متفرقة مقطعة فاقدة الأرض والموارد، بل وضع تحرك، على غرار تحرك سكان جنوب أفريقيا لنيل الحقوق السياسية، وغيرها من الحقوق، على قدم المساواة بين جميع السكان. وبمثل هذا التوجه فإنها لا تفقد عرب فلسطين الخاضعين لسلطة «اسرائيل» منذ عام ١٩٤٨ بل توحد مطلبها مع مطلبهم. والجمع هنا يصبح، أربعة ملايين، منبثين في جميع أنحاء فلسطين.

وفي الوقت نفسه، فإنها تبقي اللحمة مع الفلسطينيين في الخارج وتبقي جذوة الأمل في وحدة الشعب. فوحدة الشعب مرتبطة بوحدة الأرض لأن وحدة الأرض هي الأمل الكبير. ويبرز الأمر أحياناً بأنه تقليد للنموذج اليهودي المتدرج من قبول بالتقسيم ـ دولة يهودية في فلسطين، إلى دولة يهودية في كل فلسطين، إلى دولة «إسرائيل الكبرى». لكن هذا النموذج لا ينطبق تماماً، فاليهود عندما وضعوا هذا التصور، كانوا يبنونه على التدرج اللوجستي الضروري في استجلاب اليهود إلى الأرض الفلسطينية، لأنه من دون السكان لا تكون دولة، ومن دون سكان أكثر لا تكون دولة أكبر. لكن الفلسطينيين يعيشون في فلسطين. هنالك الآن ـ مع العرب تحت الاحتلال منذ عام ١٩٤٨ ـ أربعة ملايين منهم، مقابل عدد مماثل أو أكثر أو أقل

قليلاً من اليهود. وسباق السكان سباق يتفوق العرب فيه.

والدولة الواحدة هي الأمل الوحيد لحل التناقض بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين، فيما تتلاشى نوازع العدوان والقوة والتجبر والاستعلاء، وتحل محلها مساواة تفتح المجال للعيش الآمن، والتعايش المستقر، وتفتح الآفاق لتمازج حضاري عميق الأثر، بعيد المغزى.

هـ ـ قضية القدس

منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧ انطلق مخطط تهويد القدس حتى تحولت القدس التاريخية إلى «القدس الكبرى» مبتلعة ما حولها من مدن وقرى. وكلما كبرت القدس الكبرى اليهودية، تضاءلت بقايا «القدس العربية الشرقية» الإسرائيلية.. لم يتملك اليهود في القدس عشية التقسيم أكثر من ١٧ بالمئة من مساحة القدس، فإن حكام «إسرائيل» يعتبرون القدس كلها لهم، مع «استثناء مؤقت» يتناول ما فيها من عقارات ما زال يمتلكها العرب الباقون في القدس؛ واليوم يبلغ تعداد العرب في «القدس الشرقية العربية» أقل من عدد اليهود فيها، ولا وجود لهم يذكر في القدس الغربية اليهودية الصرف (بلغ عدد السكان العرب ١٥٤,٠٠٠ نسمة مقابل ١٦٨,٠٠٠ نسمة من اليهود وفق إحصاء ١٩٩٣).

إن الشعار الصهيوني «أرض بلا شعب»، هو في القدس ليس شعاراً، بل حقيقة قائمة، وبسببها يتضاءل عدد سكان القدس العرب عاماً بعد عام، وهذا هو الخطر الحالي الأكبر، الذي يتطلب استراتيجية «متواصلة» تهدف إلى المحافظة على سكان القدس العرب، وعلى ممتلكاتهم، وعلى ما تبقى من تراث المدينة العربي والإسلامي والمسيحي.

وفي ضوء مجريات صراع الإرادة بين العرب، وبالأخص الفلسطينيين منهم، و«إسرائيل»، تبرز حالياً «إشكالية فهم» حقيقية حول الجهد الفلسطيني والعربي والإسلامي المضاد للمسعى الإسرائيلي بخصوص قضية القدس. ومؤدى هذه الإشكالية يتمحور حول حسم العلاقة بين القضية الفلسطينية والقدس: أيهما أسبق للنضال من أجلها؟ على الرغم من اقتناع الجميع بأن المطلب الأساسي يتعلق بالسيادة التي لم تفهم إلا كوحدة قائمة بنفسها لا تقبل التجزئة، فهي موجودة أو غير موجودة، وبها يرتبط حق تقرير المصير[٤١].

---

(٤١) أحمد صدقي الدجاني، «عن قضية القدس والتسوية السياسية: الموقف الفلسطيني من قضية القدس الرسمي وغير الرسمي،» **شؤون عربية**، العدد ٩٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، ص ٤٠ ـ ٥٨.

وفي خضم هذا الجدل، أعيد تقدير الموقف المطلوب من العرب برؤى متعددة اختلفت أوساطهم في وصف المخرج الذي يعيد للقضية حجمها ويحقق تصوراً ثابتاً حيالها. ومن هذه الزاوية، تمكن الإشارة إلى وجهتي نظر فريقين أساسيين[٤٢]:

(أ) وجهة نظر الفريق الأول

يرى هذا الفريق أهمية تصعيد النضال من أجل عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية على أنه المحور الأبرز في الصراع ضد كل وسائل الاحتلال وأشكاله، وبخاصة بعد أن سلمت اتفاقات أوسلو بفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عدوان عام ١٩٦٧. ويحدد هذا الفريق أشكال النضال على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: ويختص بالإجراءات الوطنية الفلسطينية:

(١) إنشاء مركز رئيسي أو اعتماد مركز قائم حالياً يعنى بجمع المعلومات عن كل المؤسسات والجمعيات العاملة من أجل القدس، بهدف التنسيق في ما بينها. ويتولى بصفة خاصة وضع الخرائط والدراسات المفصلة للأحياء والمباني العربية، عقاراً عقاراً، ووضع اللوائح بأسماء السكان بيتاً بيتاً، مع أوضاعهم الاقتصادية، ودراسة المطلوب من أجل صمودهم.

(٢) إنشاء الروابط والصلات مع أهل القدس، ليس من أجل إشعارهم أنهم ليسوا وحدهم في الميدان، وحسب، بل من أجل تبادل المعرفة التي هي شرط نجاح أي عمل.

(٣) تشكيل لجان للدفاع عن عروبة القدس وتنظيم حملة جماهيرية داخل المدينة وفي المدن والقرى والمخيمات الأخرى للتضامن معها، ترفع شعار: «وقف الاستيطان أو وقف المفاوضات»، ذلك لأن استمرار المفاوضات في الوقت الذي يتواصل فيه نهب الأرض هو استسلام للأمر الواقع الإسرائيلي.

(٤) الدعوة إلى مؤتمر وطني للدفاع عن عروبة القدس تنبثق عنه قيادات وطنية تقود وتوجه النضال على المستويات الوطنية والعربية والإسلامية والدولية ضد تهويد القدس.

(٥) تأليف لجان متخصصة وعقد مؤتمرات نوعية لمعالجة القضايا الملموسة التي ينطوي عليها مخطط التهويد أو التي تمس حياة ومصالح المواطنين.

---

(٤٢) منعم العمار، «القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية: تكريس احتلال، وتغييب مقصود للهوية،» شؤون عربية، العدد ٩٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، ص ٥٩ ـ ٨٩.

(٦) إحياء مشروع جامعة القدس المفتوحة، والعمل على الاستفادة من محطات التلفزيون الفضائية ووسائط المعلوماتية الحديثة لتعزيز هذه الجامعة التي كانت في المخططات الفلسطينية منذ السبعينيات، ثم وئدت.

(٧) اعتماد مركز للأبحاث يقوم بهمزة الوصل بين كل من يرغب من الكتاب والمؤرخين أو الطلاب الجامعيين في رسائل الماجستير والدكتوراه، في الكتابة عن القدس. وأهمية المركز في التنسيق أولاً، وفي الإرشاد إلى الموضوعات المطلوبة، وفي تأمين المساعدات المالية عند الحاجة إليها. ويمكن تصور هذا المركز مستقبلاً وهو يتعامل وعشرات البحاثة في شتى أنحاء العالم.

المستوى الثاني: ويختص بتأسيس موقف عربي حاسم وموحد إزاء المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تكريس الاحتلال لمدينة القدس:

(١) الرجوع إلى القمة العربية التي تتكفل بإعادة تقويم السياسة العربية، بهدف تعزيز الجهد العربي في المنظمات الدولية، مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الإقليمية والمنظمة العالمية ووكالاتها المتخصصة، وبخاصة أن لهذا الجهد إرثاً تاريخياً لمصلحة العرب والفلسطينيين.

(٢) إعادة الروح للدبلوماسية العربية، وتعزيز تقدمها بخطوات محسوبة إلى الأمام وعدم الاكتفاء بسياسة الانتظار التي تعتمدها.

(٣) تنظيم عقد مؤتمر شعبي عربي شامل لتقييم تجربة النضال الفلسطينية والعربية من أجل عروبة القدس.

(٤) توجيه أنظار سلطة الحكم الذاتي إلى خطوة قضية القدس، وحثها على تبني برنامج سياسي يحتل فيه النضال من أجل عودة القدس أولوية مشهودة.

(٥) إعادة تقويم الخيارات العربية، وذلك يتطلب عدم رهن الموقف بخصوص القدس بمصالح الطرف الآخر وظروفه الداخلية، وإعادة التوازن العربي المفقود، والاستفادة من تطور الموقف الأوروبي.

المستوى الثالث: وهو المستوى الإسلامي:

(١) خلق تحالف عربي ـ إسلامي فاعل على المستوى الرسمي، لكي يقطع الطريق أمام الحكومة الإسرائيلية لخرق الجدار العربي ـ الإسلامي.

(٢) إعادة تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى في القدس، والذي ستكون مهمته رعاية أملاك الوقف لحسم قضية السيادة عليه، ولكي يمارس صلاحياته حيال شؤون المواطنين الشرعية في القدس الشرقية.

(٣) عقد قمة روحية إسلامية ـ مسيحية من أجل اتخاذ موقف موحد من الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الدينية في القدس.

(٤) اعتماد مبادرة تشكيل مجلس القدس العربي ليخدم ويفعّل الوجود الفلسطيني في المدينة، وبالتالي يعمل كمرجعية استراتيجية للتنسيق والتكامل في ما بين المؤسسات والهيئات والقيادات.

(٢) وجهة نظر الفريق الثاني

يتجه ذلك الفريق إلى ترويج البديل التدرجي في المواجهة تحت تبرير يبدو منطقياً في الوهلة الأولى. ومفاد ذلك التبرير أن «هناك شكوكاً كبيرة في إمكان التوصل إلى تسوية لحل نهائي، أو حتى حل وسط، لقضية القدس الشرقية لأن من الصعوبة بمكان التوصل إلى تسوية في القضايا الجوهرية المختلف عليها. ويترتب على ذلك أن الصراع يجب أن يدار في إطار معقد لفترة طويلة والتعامل مع التسوية بخصوص القدس بشكل تدريجي يبدأ من السهل وينتقل إلى الأصعب (المقترح نفسه الذي توصلت إليه ندوة «مسلمون ومسيحيون معاً من أجل القدس» التي عقدت في بيروت ١٤ ـ ١٦/٦/١٩٩٦). وبهذه الطريقة تتم التسوية في الأمور التي تعود بالنفع على الجانبين وتكون فيه نسبة الربح أكثر من الخسارة». وتكون سلسلة التدريج مبتدئة بموضوعات: المواجهة، السيطرة، المساواة، ومن ثم الاتفاق.

وقد عول دعاة هذا الاتجاه على ما يمكن تحقيقه ضمن أسلوب إدارة الصراع، حتى لو كلفهم ذلك الاتصال بمجموعات «العناصر المستنيرة في إسرائيل»، طالما بدا لهم أن الحل الأمثل كان ولا يزال يتمحور حول قيام دولة متعددة الأديان وبحقوق متماثلة. ومع ما تقدم لم ينس دعاة هذا الاتجاه التأكيد على محددات عدة: **أولها** أن تكون هوية الأرض عربية إسلامية، **وثانيها** أن يكون التعايش هو عنوان الاتصال والحياة، **وثالثها** أن يكون للعرب فرص للتكافؤ، من بينها إنشاء بلدية مستقلة عربية في القدس الشرقية، **ورابعها** أن يكون مباحاً تشكيل المجلس الوطني للقدس كمرجع للفلسطينيين لتبني مطالبهم.

ومهما قيل بشأن إمكانات الخيارات المطروحة، إلا أنها تبقى تمثل نصف الحقيقة. أما النصف الآخر فيبقى رهن امتلاك العرب عامة والفلسطينيين خاصة لناصية خياراتهم السياسية، سواء بتفعيل العمل الإسلامي المشترك، أو بالتمسك بقرارات الأمم المتحدة والمطالبة باحترامها، أو بإشعار الولايات المتحدة بوحدة الموقف إزاء القدس الذي لا يمكن أن يكون بديلاً أو محل مساومة مع المصالح الثنائية معها، أو اعتماد الحوار مع قوى معينة داخل «إسرائيل» بهدف إحقاق الحقوق، أو تطوير

علاقات المصالح المتبادلة مع القوى الدولية الكبرى ولا سيما الأوروبية منها. إن قيمة هذه الخيارات تكمن في تشغيلها جميعاً لا الانفراد بأحدها. وهنا تكمن جسامة مهمة الدفاع عن القدس التي لم تعد تقاس بصيغة وإحداثيات الصراع العربي ـ الصهيوني، بل بصيغ وإحداثيات الوجود العربي القومي، ولا سيما في ظل ما يعانيه من تحديات واضحة يقف في مقدمتها سعي الولايات المتحدة و«إسرائيل» إلى تأسيس «المشروع الشرق أوسطي»، ذلك المشروع الذي لا يمكن تقويض مقوماته إلا بإحقاق الحق العربي في الوجود والعيش والخيار المستقل.

وفي هذا السياق ينبغي شن حرب لا هوادة فيها ضد فكرة عقد مؤتمر دولي لحل قضية القدس، كما تطرحها «القيادة الفلسطينية»، لأنها تندرج في عداد مخطط تصفية القضية الفلسطينية على أساس الأمر الواقع. إن الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي لبحث قضية القدس، وكذلك الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي آخر لحل قضية اللاجئين ـ كما تطرحهما «القيادة الفلسطينية» ـ ناجمة في حقيقتها عن سعي إلى الخلاص من المسؤولية الوطنية والقومية وحتى الدولية عن المشكلتين، عن طريق إلقاء تبعاتهما على عاتق المؤتمر الدولي ليضيف بدوره ضغوطاً، على القيادات الرسمية الفلسطينية والعربية نابعة هذه المرة من «الشرعية الدولية»، فوق الضغوط الأصلية الهائلة التي تمارسها «إسرائيل»، فضلاً عن حقائق الأمر الواقع التي تسارع إلى زرعها يوماً بعد يوم، بصدد هاتين القضيتين، لإخراجهما حتى من دائرة التسوية!

و ـ ترميم الروابط والعلاقات بين الشعب الفلسطيني والدول العربية

هناك حاجة ماسة إلى إنجاز مهمة شعبية تاريخية ـ تتبناها أساساً قوى ومؤسسات المجتمع المدني، الفلسطينية والعربية ـ تنصرف إلى ترميم الروابط والعلاقات بين الشعب الفلسطيني والدول العربية، عن طريق توضيح الأمور التالية لتلك الدول:

(١) إن الدول العربية في حاجة إلى هدف مشترك يرص صفوفها ويثبت تضامنها من ناحية، ويمنع دخولها في حروب مباشرة وغير مباشرة بعضها ضد البعض الآخر من ناحية أخرى، وذلك لمواجهة قضايا وتحديات تخصها جميعاً: التخلف والتبعية والتجزئة، فضلاً عن الخطر الذي تمثله الدولة الصهيونية.

(٢) إن عودة الاحتلال إلى أراض عربية، وإفلات السيطرة على الموارد العربية ابتداءً من النفط، وتبدد الثروات العربية النقدية، وتعاظم الديون الداخلية والخارجية، وتفاقم التهديد للموارد العربية المائية، ما هي إلا العواقب الطبيعية لانفراط تضامنها الذي كان متمحوراً أساساً حول قضية فلسطين.

(٣) إذا كان السلام خياراً استراتيجياً للدول العربية، فما هو سوى خيار

تكتيكي في إطار استراتيجية «إسرائيل» المعلنة، وإن أطماعها في أراضٍ عربية بموجب نصوص إسرائيلية لا تزال قائمة. وما زالت «إسرائيل» بلا دستور، وبلا حدود جغرافية أو ديمغرافية ملزمة لها.

(٤) ان «عملية السلام» المبنية على تصور بيريس، تقوم على أساس تغلغل اقتصادي يزحزح شعور الخطر المحدق ومفاهيم الوطنية والأمن. وقد استبق البعض الأمور بإصدار قوانين تبيح تملك الأراضي والأسهم وإقامة المشاريع وتقديم تسهيلات ذات طبيعة خاصة لدولة «إسرائيل» ومواطنيها. لذلك لا بد من وضع تصور (سيناريو) لما قد يسفر عنه الوضع العربي في حال انتقال المسلسل من عمليات الحروب والاجتياح، إلى «عملية السلام».. وهل كل واحد منهما هو الوجه الآخر للثاني؟

(٥) مهما قيل بشأن اتفاقيات الإذعان التي أبرمها الفلسطينيون، فلا بد من تأكيد ما سبقت الإشارة إليه: انها جاءت ثمرة ـ لا لانتصار إسرائيلي أساساً ـ بل لانهيار عام في إدارة النظم العربية للصراع ضد إسرائيل. فلا شك في أن اتفاقات أوسلو وما بعد جاءت نتيجة لمسلسل ممتد من التطورات المرتبطة بعملية التسوية، على امتداد الوطن العربي، وان ما خسره العرب في «مسلسل التسوية» يزيد بأضعاف مضاعفة عما حصلوا عليه، وبخاصة أنه بعض من حقوقهم.

(٦) ان النضال من أجل الشعب الفلسطيني هو نضال من أجل أرض عربية ومن أجل صيانة الأمن القومي. وكل ظن بأن قضايا قطرية ظرفية قد يسهل حلها بمزيد من التخلي أو التراخي، ما هو إلا وهم لا ينجم عنه سوى خلق وضع أكثر صعوبة وتعقيداً. إن الحلول السهلة هي أسوأ الحلول ولا تؤدي إلا إلى خلق أصعب الأوضاع.

(٧) ان نضالاً فلسطينياً يجري على أرض فلسطين، يجب ألا يتناقض مع التزاماتها الأمنية والإعلامية بموجب معاهدات صلح عقدتها أو تعقدها مع «إسرائيل». مع التأكيد على أن الحرص على سيادة الدولة يتطلب صيانتها من الإملاء الخارجي، وتحديد الخطوط التي لا يمكن للسيادة الوطنية أن تتراجع عنها.

(٨) انه لا تناقض بينها وبين الشعب الفلسطيني والإنسان الفلسطيني. فالشعب الفلسطيني يفهم أن ما يتعرض له، في ظل الاحتلال الإسرائيلي، من اضطهاد وقمع وكبت وممايزة، واستثناء من حكم القانون، وتعد على حقوقه المدنية والدينية، وحرمان من حقوقه السياسية ـ يفهم أن ذلك كله إنما هو طبيعة الاستعمار ـ لكنه لا يستطيع أن يفهم ممايزات تمارس ضده في أرض عربية.

(٩) إن معركة فلسطين لا تحسم بمعركة فاصلة بل بمنازلات متكررة تحدث

تغييرات وتؤدي إلى تبدل في العزيمة هنا وهناك. والذي يتصف بالصبر، والنفس الطويل، والقدرة على التحمل، وعلى العيش مع الكفاف، وعلى الابتكار في وسائل المنازلة، هو الأقدر على البقاء، وجني الثمرة الأخيرة. كذلك فإن الصراع لا يحسم بالحرب وحدها. فلقد كسبت الولايات المتحدة و«إسرائيل» حروباً مع العرب لكن ذلك لم يحسم أمراً، إذ ان هنالك أنواعاً جديدة من المنازلة ـ كالحرب الباردة ـ قادرة على حسم الأمور خارج إطار الصدام المسلح.

(١٠) ان المقدسات الإسلامية في فلسطين ليست ذات صفة جغرافية، بل ذات صفة روحية مرتبطة بالعقيدة والإيمان، وان تضحيات العالم الإسلامي من أجلها، في إطار الحروب الصليبية، لم تكن من باب العبث. وان الشعب الفلسطيني قد تحمل بكل طاقته وإمكاناته عبء المحافظة عليها والدفاع عنها. وعلى الدول والشعوب العربية والإسلامية أن تساهم في الحفاظ على مقدسات ذات موقع أساسي في إيمانها.

وفي مقابل كل ذلك لا بد من التوضيح للشعب الفلسطيني أنه ليس من حقه المساس بأمن أية دولة عربية، أو التعرض لسياساتها وأمورها الداخلية أو الانحياز في أي مشكلة عربية ـ عربية.

ز ـ مفاوضات الوضع النهائي

تنص «اتفاقات أوسلو» على أن «مفاوضات الوضع النهائي» ستدور حول أربع قضايا أساسية: اللاجئون ـ المستعمرات ـ القدس ـ الحدود. ومن الواضح في ضوء مسيرة التسوية الجارية أن المفاوض الفلسطيني، يخسر كثيراً ـ فوق خسائره الفادحة حتى الآن ـ إذا اقتنع أنه يتفاوض فعلاً على «وضع نهائي». ومؤدّى هذا أن يدرك أن ما هو مضطر إلى التخلي عنه الآن يجب أن يبقى ممكن الاستعادة في المستقبل. وتبدو هنا المفارقة صارخة؛ حيث إن الفلسطيني، صاحب الحق التاريخي يتفاوض منطلقاً من نظرة آنية، بينما الإسرائيلي، صاحب الدعوى الأسطورية يتفاوض بمنظور تاريخي. إن الإسرائيلي، وهو يتفاوض على «الوضع النهائي» يدرك أنه «وضع نهائي».. إلى حين. ولذلك فهو يعمل على أن تكون الأوضاع «نهائية» بالنسبة للفلسطينيين ـ مفتوحة فقط على التدهور، و«غير نهائية» بالنسبة لمخطط «إسرائيل» ـ إنما قابلة للاطراد والنمو والتوسع.

لذلك يرفض الإسرائيلي أن يقبل المسؤولية الدولية والأخلاقية عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لأن ما يترتب عليها هو الإقرار بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم. لكن الأهم هو أن الإقرار بتلك المسؤولية الدولية والأخلاقية يعني الإقرار بأن هذه الأرض التي أقيمت عليها «إسرائيل» هي حق للشعب الفلسطيني. وهذا هو

التأسيس الأقوى لأحقية هذا الشعب في وطنه، والتأسيس الأقوى من ثم لتقويض الأسس الإيديولوجية للدولة اليهودية. وإذا كان المفاوض الفلسطيني أمام افتراضين متطرفين: إقرار إسرائيلي بهذه المسؤولية الدولية والأخلاقية، وعودة قسم من اللاجئين لقاء إعلان الموضوع من دون ذلك الإقرار، فإن عليه أن يختار الافتراض الأول.

استطراداً للسياق نفسه، عندما يعلن الإسرائيلي أنه لن يخلي أياً من المستعمرات القائمة، فإنه ينطلق لا من مجرد نزعة التوسع، إنما يريد إقرار مبدأ آخر يريد أن يعتمد عليه في المستقبل، يتمثل في أن الدولة اليهودية لا تستطيع إنكار حق اليهودي في العيش في أي بقعة يختارها من «أرض الميعاد».

أما موقفه من القدس، فهو إعلان لكون اليهود هم أصحاب الحق في فلسطين كلها، بحكم ما للمدينة من قيمة الرمز. هذه المسائل الثلاث ـ اللاجئون، المستعمرات، القدس ـ بالإضافة إلى مسألتي المياه والحدود، ليست هي كل محتويات جدول أعمال مفاوضات «الوضع النهائي». المسألة الكبرى غير المنصوص عليها في هذا الجدول هي مسألة السيادة على الأرض الفلسطينية ولمن تكون؟ وهذه المسألة هي المحدد الرئيسي للمسائل الأخرى كافة.

الأرجح أن تعلن «الدولة الفلسطينية»، مستقلة وذات سيادة. ولكن جوهر السيادة هو السيطرة على الموارد والتحكم في الموانئ والامتلاك الفعلي لحقوق المجال الجوي والمياه الإقليمية، وهو «حق الدفاع عن الوطن» بما يقتضيه من وجود قوات مسلحة وطنية تتولى هذه المهمة، وأن يكون من حق الدولة أن تقيم ما تراه كافلاً لأمنها الوطني من تحالفات. ولكن هذه العناصر تعتبرها «إسرائيل» قيوداً وشروطاً لا بد من أن ترد على السيادة الفلسطينية ضماناً لأمن إسرائيل.. في مقابل الموافقة على قيام تلك «الدولة المستقلة ذات السيادة»! ولكن المعنى الحقيقي المقصود هو أنه لا سيادة على أرض فلسطين سوى السيادة اليهودية.

وفي هذا كله ينطلق المفاوض الإسرائيلي ليس فقط من نظرة إلى المستقبل، إنما أيضاً من نظرة ايديولوجية اصطنع لها تأسيساً مفتعلاً في الماضي.

لقد أسست الحركة الصهيونية موقفها الأصلي في الصراع على أوهام وأساطير ايديولوجية، ولهذا الاعتبار فقد اعتدنا الاستهانة بها تفضيلاً للتعامل مع «الوقائع» و«الحقائق». والذي فاتنا هو أن الأوهام والأساطير إذا استزرعت في الواقع وانبنى عليها صرح فهي لا تعود أمراً يجوز الاستخفاف به. فالحركة الصهيونية استطاعت تحويل الأوهام والأساطير إلى قوة حية وفعالة وصالحة للاستثمار. أدمجت الصهيونية الأسطورة بالتاريخ، بل جعلتها قوام التاريخ. وهكذا استطاعت الحركة الصهيونية تحويل أطماعها إلى قضايا، فجعلت العالم يقر لها بموقع مركزي كمقياس ومرجع

لقيمه الأخلاقية والحضارية، وجعلت «أمن إسرائيل» شغل العالم الشاغل ومعيار سلوك الأمم والدول، حتى أصبح ليس فقط تصدير السلاح، إنما أيضاً نقل العلم والتقانة خاضعاً لحق نقض إسرائيلي، يقر به العالم وتراعيه دوله.

في مقابل هذا، أصيب الشعب الفلسطيني بمجموعة من القيادات تعاملت مع قضيته تعاملها مع الأحداث الجارية والظواهر العابرة، أي غاب عنها الإطار النظري لقضيتها الذي يحدد معالمها من الثوابت والمتغيرات إلى المنشأ والمستجدات، ويمكن بالتالي من التعامل مع تطوراتها من خلاله. وليس من قبيل تحميل المفاوض الفلسطيني ـ في هذه المرحلة المتقدمة (والمتردية) من المفاوضات ـ ما لم يعد بمقدوره أن يتحمله، وأن يتوقع منه أن يلتزم خطوطاً حمراء لا يتخطاها.

الحد الأدنى لهذه الخطوط الحمراء يتجسد في ثلاثة مطالب: **أولها** عدم التنازل عن حق اللاجئين في العودة، وعدم القبول بأي صيغة تعفي إسرائيل من المسؤولية الدولية والأخلاقية عن مشكلة اللاجئين، **وثانيها** عدم القبول ببقاء أي من المستعمرات على أراضي «الدولة الفلسطينية»، **وثالثها** السيادة الكاملة على ما ستحصل عليه تلك الدولة الفلسطينية المرتقبة من أراض.

بهذه الخطوط الحمراء الثلاثة، بعدم تخطيها على أي وجه، يتدارك المفاوض الفلسطيني بعضاً من أمره، ويبقي نتيجة المفاوضات مفتوحة على المستقبل[٤٣].

وفي ضوء ما تقدم، من الواضح أن المفاوض الفلسطيني يدخل مفاوضات «الوضع النهائي» انطلاقاً من موضع الضعف الشديد، بحكم ميزان القوة بينه وبين نقيضه الإسرائيلي، كما بحكم ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، فضلاً عما ألحقه المفاوض الفلسطيني بنفسه من جراء «منهاج أوسلو» وما بعد. وعلى رغم موضع الضعف الشديد هذا، إلا أن المفاوض الفلسطيني عليه أن يدرك أن الأمر يختلف في حال موضوعات التفاوض على الوضع النهائي. فهناك ـ على الأقل ـ تحت سطح ما هو ظاهر، تربة صالحة لمواقف دولية تناصر الفلسطينيين وتقدر على دعمهم إن هم لم يتخلوا عن حقوقهم، في العديد من القضايا.

(١) هناك مسألتان بالذات: القدس واللاجئون. فمن يقرأ المقالات الافتتاحية في الصحف الأوروبية الرئيسية، أي تلك التي تعرف أكثر من غيرها توجهات الدوائر الحاكمة في بلادها، سيقرأ مواقف تقف على حافة تحذير المفاوض الفلسطيني من

---

(٤٣) مصطفى الحسيني، «الفلسطينيون في مفاوضات الوضع النهائي،» السفير، ١٩٩٩/٩/١٥، ص ٢١.

التفريط في هاتين المسألتين ربما ليس انتصاراً للحق والعدل، وإنما إدراكاً لكون قبول الفلسطينيين بحلول مجحفة في هاتين المسألتين، هو مقدمة كامنة لمستقبل من عدم الاستقرار في المنطقة.. وهذه مخاطر لا يريدها أحد. فالمنطقة بمواصفاتها وكوامنها جميعاً، لم تفقد بعد أهميتها الدولية، وليست مرشحة لفقدانها في المستقبل المنظور.

وفي مسألة اللاجئين بالذات، تنبغي الإشارة إلى أن حلف الأطلسي خاض «حرب كوسوفو» تحت راية «اللاجئين». وإن هذا فتح آذان الرأي العام وعقوله في العالم كله على مآسي اللاجئين، وعلى ما تؤدي إليه تلك الظاهرة - عندما تنتج من الحروب - من عدم الاستقرار حيثما يحل اللاجئون. وهنا يوضع في الاعتبار أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي أقدم قضايا اللاجئين وأكبرها (من حيث التعداد) وأعصاها والأهم، وأكثرها تعرضاً للتعسف والصلف.

ولا شك في أن هذه تربة لن تنكشف ولن تتعرض للشمس إلا بتحريكها.. وفي هذا يجب أن تبذل الجهود.

(٢) - غني عن القول ان توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث هم، أو تهجيرهم القسري - والإغراء نوع من القسر - إلى حيث لا يريدون، هو الوجه الآخر لمشكلة اللاجئين. وهذا هو المبرر الأمني لأي موقف ضد التوطين.

يحتاج توضيح ذلك إلى جهد عربي مكثف ومنسق، فالمرشح للمبادرة إليه أو الجدير بتلك المبادرة هو لبنان، لأنه سيكون الأكبر تأثراً والأكثر تضرراً - في حال فرض توطين اللاجئين - البعض حيث هم والبعض حيث لا يريدون، وهذا بحكم تركيبه الديمغرافي - السياسي. ويمكن القول ان مهمة الموقف العربي الموحد ضد التوطين، ذات شقين: **أولهما** أن يضغط على المفاوض الفلسطيني خشية أن يغريه بريق «الدولة المستقلة» أو يزيغ بصره، فيقبل بما يقال ان المفاوض الإسرائيلي سيعرضه: أي الاتفاق على «وضع نهائي» يؤجل مسألتي القدس واللاجئين إلى وقت لاحق وبعيد، قد يأتي وقد لا يأتي، وإن أتى فالأرجح أن يكون بعد فوات الأوان. **وثانيهما** أن يحرك تلك التربة الخصبة لدى الرأي العام في العالم، وهي ليست بعيدة عن بعض الدوائر الحاكمة في الغرب، حتى تستنبت منها مواقف رسمية ومعلنة، تدعم حق اللاجئ الفلسطيني في العودة والتعويض، وتدعم حقه في القدس.

(٣) لا يجوز التذرع بالتفاوض لإهمال إدخال الأمم المتحدة طرفاً مؤثراً في المفاوضات. في هذا الشأن ليس جائزاً الاستماع لا للأمريكيين ولا للإسرائيليين عندما يقولون ان إثارة الموضوعات أمام المنظمة الدولية لا تتفق مع روح التفاوض. آن الأوان لنقل قضية اللاجئين بالذات إلى مجلس الأمن، فالقرار الدولي بشأنها صدر عن الجمعية العامة، وعلى رغم تكرار تأييده على مدى ٥٠ عاماً هي عمر المنظمة الدولية

بعد صدوره، فهو لا يحمل ثقل مجلس الأمن.

سيقال إن «الفيتو» الأمريكي سيقف عقبة في هذا السبيل، وهذا صحيح، إنما ليس على الإطلاق. فالأرجح أن الولايات المتحدة ستعمل على عدم عرض الموضوع على المجلس حتى لا تضطر إلى استخدام «الفيتو» في شأن يتعلق بوضع «لاجئين» بعد كل ما أثارته من نيران وصخب ضد حكومة يوغسلافيا باسم اللاجئين. لذلك، فالأمر المهم هو دفع المسألة إلى المجلس، في تحدّ واضح لواشنطن أن تستخدم «الفيتو». وحتى لو استخدمته في نهاية المطاف، تبقى أهمية ما سيجري من نقاش، إن حصل التصويت، من ناحية تعبيره إما عن مدى التأييد الدولي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، أو في الحد الأدنى ستوضح مدى ارتباك المجتمع الدولي أمام هؤلاء اللاجئين.

وفي هذا الشأن أيضاً، قد يكون من الأهمية بمكان أن يصدر عن الأمم المتحدة وعن الجمعية العامة كما عن الأمين العام، ما يعيد تأكيد أن القرار الذي يقضي بحق اللاجئين في العودة والتعويض، لم يذهب التقادم بقيمته أو مشروعيته كما تدّعي «إسرائيل».

كذلك فإن صدور بيان عن الأمين العام قد تكون له أهمية خاصة، حيث أثبت «كوفي أنان» في أكثر من مناسبة شجاعته ونزاهته. وفوق هذا، بسبب عوامل ترجع إلى خلفيات حياته الخاصة، لا تستطيع «إسرائيل» ولا الصهيونية الأمريكية اتهامه بالتحيز ضد اليهود أو الدولة اليهودية[٤٤].

(٤) إزاء الاحتمالات الواردة بأن تعمد «السلطة الفلسطينية» إلى إعلان دولة فلسطينية، وبخاصة بإرادة منفردة، يمكن النظر إلى هذا الموضوع في ضوء مبادئ عدة أساسية:

أولها ـ ان هذا الإعلان ما هو إلا إقرار بحق ثابت للشعب الفلسطيني في وطنه، وهو إقرار كاشف لحقيقة كانت دافعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء لجنة عمدت إلى تسميتها: «لجنة الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني». وبالتالي فهو ليس تطبيقاً لقرارات التقسيم أو العودة.

وثانيها ـ ان أية اتفاقية تمس هذه الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف لا تلزم الشعب الفلسطيني حالياً ومستقبلاً، وتنطبق عليهة بدقة مقولة: «لقد أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق».

---

(٤٤) مصطفى الحسيني، «المفاوضات النهائية: عوامل مؤاتية،» السفير، ٢٨/١٠/١٩٩٩، ص ٢١.

وثالثها ـ ان أي إعلان من هذا النوع ينبغي ألا يضر بالهدف الأعلى للاستراتيجية القومية الهادفة إلى «إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين». وبالتالي فإن تقويم أي إعلان يجري في ضوء مدى توافقه، أو تناقضه، مع ذلك الهدف الأعلى. وبصفة خاصة فإن أي إعلان من هذا النوع يجب ألا ينص على التنازل عن أي حقوق فلسطينية، سواء بخصوص الأرض أو الشعب.

ورابعها ـ إن أول مؤشرات تقويم إعلان دولة فلسطينية يمكن أن يتمثل في إقرارها حق العودة للفلسطينيين كافة بلا استثناء ولا تمييز، إلى منابتهم الأصلية في فلسطين من ناحية، ومدى تأسيس هذه الدولة على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب من ناحية أخرى.

وخامسها ـ إن إعلان قيام دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين، لا يمكن أن يترتب عليه تلقائياً إنهاء الصراع عربياً وإسلامياً، بل ينبغي الاستعداد لمواجهة مثل هذا الانطباع الخاطئ الذي ستسعى قوى عديدة فلسطينية وعربية إلى ترسيخه.

وسادسها ـ إن مثل هذا الإعلان ينبغي أن يصدر مستنداً إلى تنسيق عربي كامل، وبخاصة إذا صدر بإرادة منفردة ومن جانب واحد.

ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن هذه «الدولة» يبدو أنها قد أصبحت «مطلباً إسرائيلياً». وأساس ذلك أن «باراك» بات يدرك أن من العسير إبرام صفقة بين دولة مستقلة وحركة تحرر وطني، إذ ان مثل هذا الاتفاق سيصمد فقط باعتباره مجرد اتفاق مرحلي. ولذلك فإنه يفضل أن يتم التوقيع على الاتفاق الدائم من قبل دولة مستقلة يمكنها التعهد في قضايا دولية، مثل الامتناع عن إبرام تحالفات عسكرية مع دول معادية للدولة العبرية.

وهكذا، فإن «إسرائيل» التي باتت تتحدث علناً عن أن الدولة الفلسطينية غدت مصلحة إسرائيلية تريد سحب البساط من تحت أقدام «عرفات» الذي كان يهدد على الدوام بالإعلان عن هذه الدولة من ناحية، وتحويل هذا التهديد إلى فخ، حيث توحي له أنه ليس هناك مانع من إقامة الدولة الفلسطينية على جزء من الأراضي، ومن ثم تجد «إسرائيل» نفسها في حل من استمرار التفاوض من ناحية أخرى، وبخاصة لأن تلك الدولة ستقوم عملياً على الجزء الذي تسيطر عليه السلطة الفلسطينية، في ما ستكون بعيدة عن هذه السيطرة موضوعات القدس والمستعمرات والحدود النهائية، بل وحتى موضوع اللاجئين. ومعنى ذلك أن هذه التسوية المؤقتة تصبح هي ذاتها اتفاق الوضع النهائي!

ومن المهم الإشارة إلى أن الجهود الإسرائيلية والأمريكية تتجه الآن وتحت اسم

مفاوضات التسوية الدائمة، أو حتى مفاوضات اتفاقية الإطار، إلى البحث عن حلول مرحلية تكفي فقط لإدارة الصراع وليس لإيجاد حلول نهائية له.

٣ ـ الدائـرة الإسرائيليـة

تدور في إطار هذه «الدائرة» واحدة من أعقد «المعارك وأعنفها، لأنها «دائرة العدو»، الذي يسعى إلى فرض «هيمنته المطلقة» على المنطقة، بينما تسعى «الاستراتيجية» إلى التصدي لهذا العدو، وتصفية كل نوازع العنصرية والتوسعية الكامنة في بنيته التحتية، ودفعه دفعاً ـ مهما طال الزمن ـ إلى القبول اختياراً أو اضطراراً بقيام «دولة ديمقراطية في فلسطين».

ولقد سبقت الإشارة ـ في سياق عرض معادلة إدارة الإمكانات ومعضلاتها ـ إلى أن المواجهة الشاملة تقتضي تبني سياسة محددة تجاه «الداخل الإسرائيلي»، بما ينطوي عليه من تكوينات اجتماعية وسياسة متعددة ومتباينة. فهناك «عرب فلسطين»، من غير اليهود، الذين استمروا في أراضيهم، وخضعوا للاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨، وهؤلاء لا تشير إليهم «اتفاقات أوسلو»، ولكنهم «عرب» و«فلسطينيون»، وفي صفوفهم ظواهر مهمة، مثل «ظاهرة عزمي بشارة»، لا بد من التنبه لها والتعامل معها. وهناك «اليهود العرب»، سواء من أهل فلسطين قبل الاحتلال الصهيوني، أو الذين هاجروا إليها منذ عام ١٩٤٨. وهناك «الجماعات» التي يمكن أن يطلق عليها ـ تجاوزاً أحياناً ـ «معسكر السلام» داخل إسرائيل. وهناك «الجماعات اليهودية» الأخرى التي يضمها الكيان الصهيوني، بكل تنوعاتها وتناقضاتها.

فإذا كان «الحل الجذري» الذي تتبناه «الاستراتيجية»، يتمثل في قيام «دولة ديمقراطية في فلسطين» يفترض أن تضم «اليهود» القاطنين فيها الذين يسلمون بجدارة هذا الحل وشرعيته، فإن ذلك الحل قد يتضمن نوعاً من «الحوار مع الداخل الإسرائيلي»، وفقاً لطبيعة كل «جماعة» من التكوينات الاجتماعية والسياسية المتعددة والمتباينة في داخل «إسرائيل»، كما سبقت الإشارة إليها، طالما يقوم ذلك «الحوار» ـ في جانب منه ـ على شحن وتغذية التناقضات، داخل الكيان الصهيوني، فضلاً عن تقليص الموارد والإمكانات وتعظيم عناصر الضعف على الجانب الإسرائيلي. كما يرتبط بذلك إعادة توجيه التناقضات وترحيلها إلى «إسرائيل» بما يعنيه ذلك من إعادة تأكيد أولوية الصراع العربي ـ الصهيوني على أي نزاع عربي ـ عربي، ومحاصرة «النجاح الهائل» الذي حققته «إسرائيل» في هذا المجال، كما يتمثل في ترحيلها التناقضات إلى النظام العربي بحيث لم يعد الصراع الأساسي في المنطقة هو الصراع العربي ـ الصهيوني، وإنما العربي ـ العربي.

ومعنى ذلك أن الخطة العامة لإدارة الصراع، في إطار هذه «الدائرة الإسرائيلية»، يمكن أن تتفرع إلى عدة خطط متميزة. فتكون هناك خطة لحوار مع «الداخل الإسرائيلي»، بشكل عام، لتقييم احتمالات تبلور قوى سياسية، ذات وزن حقيقي ومؤثر، يمكن أن تلتقي على ميثاق من أجل سلام حقيقي، يقيم بنيانه على «دولة ديمقراطية في فلسطين»، ويقدم بالتالي حلاً حقيقياً للمشكلة الإسرائيلية، فضلاً عن حل المشكلة الفلسطينية، من دون الوقوع في شراك التطبيع. وتكون هناك خطة لحوار مع اليهود العرب، سواء من يهود فلسطين الأصليين أو من اليهود الذين هاجروا إليها من بعض الدول العربية. وتكون هناك خطة لإدارة الصراع مع «الداخل الإسرائيلي» في مرحلة سريان اتفاقيات التسوية، وبخاصة بعد التوصل إلى اتفاقيات من هذا النوع مع سوريا ولبنان، واستكمال التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وكل خطة ينبغي أن يكون لها توقيتاتها وآلياتها وضوابطها، في إطار الخطة العامة لإدارة الصراع والتسوية.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن مثل هذه «السياسة» من الناحية العملية، تنطوي على «مأزق» محدد، لأنها قد تتعارض مع متطلبات مواجهة التطبيع. ولذلك تقدم على أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تهاون في الالتزام بمقتضيات هذه المواجهة من ناحية، وأن مثل هذه السياسة، في التخطيط وفي التنفيذ، ينبغي أن تتفرع عن خطة شاملة لإدارة الصراع مع «الداخل الإسرائيلي من ناحية ثانية، وأنها يجب أن تخضع لأكبر قدر ممكن من الصرامة والضوابط لتحصينها وتحديد وجهتها وآلياتها، مع تأكيد أنه لن يكون هناك حوار بالكلمات وحدها من ناحية ثالثة. وفي هذا السياق من المتصور أن جانباً من هذا «المأزق» يمكن أن يحل عن طريقين:

أولاهما ـ أن الحوار مع «الداخل الإسرائيلي» ينبغي أن يقيد بشكل مطلق بهدف قيام «دولة ديمقراطية في فلسطين» من ناحية، وأن ينطلق استناداً إلى الموافقة على «ميثاق لإلغاء العنصرية»، يتضمن إعلان إسقاط الصفة اليهودية الصهيونية للدولة، بما يستتبعه ذلك من التخلي عن سياسات الهجرة واستعمار الأراضي، فضلاً عن إلغاء كل القوانين العنصرية التي تقوم على التمييز لمصلحة اليهود، ومن أبرزها القانون الأساسي الذي يقوم مقام الدستور وقانونا العودة وملكية الغائب من ناحية ثانية، وعلى أن يجري التعامل مع اليهود كأفراد، لا كدولة ولا ككيان من ناحية ثالثة.

وثانيتهما ـ إعمال «مبدأ توزيع الأدوار»، حيث من المتصور ـ مثلاً ـ أن تدخل الأطراف الفلسطينية، وحدها من دون غيرها، في مثل هذا «الحوار»، لأن مسيرة الصراع ومسيرة التسوية، كلتيهما، تفرضان أنماطاً متعددة ومتباينة، وحتى متناقضة، من التداخل والتشابك بين أطراف فلسطينية وأطراف إسرائيلية. وعلى أقل تقدير،

هناك ٢٠ بالمئة من سكان «إسرائيل» هم من العرب الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال منذ عام ١٩٤٨، على رغم أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية، ولكنهم في الوقت نفسه من مواطني هذه «الدولة»، وتنبغي الاستفادة من هذه «الحقائق» إلى أقصى قدر ممكن في إطار الاستراتيجية المتوخاة. كذلك فإن الأجل القصير، وربما الأجل المتوسط أيضاً، سيحمل أنماطاً من التفاعلات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، في القدس وفي الضفة الغربية وفي غزة، بدءاً من سلوك «السلطة الفلسطينية» إلى سلوك «المقاومة الفلسطينية». وهذه التفاعلات ينبغي توظيفها أيضاً كلما كان ذلك ممكناً، في إطار الاستراتيجية المتوخاة. ومن المتصور في سياق إعمال مبدأ توزيع الأدوار أن يخوض الفلسطينيون، كل بحسب موقفه من الصراع والتسوية، حرب استنزاف سياسية طويلة المدى تتضمن استراتيجيات وتكتيكات متنوعة لإنهاك إسرائيل، ليرفع طرف فلسطيني ـ مثلاً ـ شعار تحرير القدس كاملة، وليرفع آخر شعار تدويل القدس، ويرفع طرف ثالث شعار تقسيم القدس.. وهكذا. وفي جميع الحالات لا ينبغي لأي «عربي»، غير فلسطيني، أن يطرح أفكاراً أو تصورات تقوم على المساس بأي حق من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولو على سبيل التكتيك. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أنه يجوز لأي فلسطيني أن يمس أياً من هذه الحقوق، فهي في الأصل حقوق غير قابلة للتصرف، ولكن الحديث عن إعمال «مبدأ توزيع الأدوار»، في ضوء الوقائع القائمة والقادمة على أرض فلسطين بدءاً بالمقاومة وانتهاءً بالسلطة، هو الذي يطرح هذه الإمكانية أمام مثل هذا التكتيك، مع تأكيد حصره في الفلسطينيين، ولهذه الغاية تحديداً.

وفي إطار توضيح هذه الفكرة، لننظر مثلاً إلى كيف نجحت «إسرائيل» مرات في «جر» العرب مسؤولين ومفكرين وكتاباً وراء ما تطرحه حول الموضوع نفسه من شعارات. ففي موضوع الانسحاب دار العرب كثيراً حول مصطلحات من نحو: «أراضي» أو «الأراضي» ـ الحدود الآمنة ـ حدود يمكن الدفاع عنها ـ تغييرات طفيفة في الحدود ـ أعماق يمكن الدفاع عنها ـ الأرض مقابل السلام ـ الأرض مقابل الأمن ـ السلام مقابل السلام ـ الخيار الأردني... إلخ.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول ان هناك إمكانيات حقيقية للحركة في داخل «الدائرة الإسرائيلية»، لتحقيق ما تصبو إليه «الاستراتيجية»، على الأقل في الأجل الطويل، ومهما كانت النتائج محدودة في الأجلين القصير والمتوسط، ولكن من دون أي نوع من «التهوين» أو «التهويل»، لأن الأمر يتعلق بحل صراع حضاري ممتد، ربما لقرن آخر. ولكي يكون هذا التقدير دقيقاً، يمكن عرض أنماط ممكنة للحركة في إطار مجموعة من الدوائر الفرعية داخل الدائرة الإسرائيلية الكبيرة، وبخاصة دائرة اليهود العرب، ودائرة حركة السلام الآن، ودائرة المؤرخين الجدد.. من دون الحديث

عن «عرب فلسطين» لأنهم يشكلون جزءاً لا يتجزأ من «الدائرة الفلسطينية» التي سبقت معالجتها، على رغم أنهم ينتمون جغرافياً إلى «الداخل الإسرائيلي».

أ ـ اليهـود العـرب

يشكل «اليهود العرب» حوالى المليون نسمة من سكان دولة «إسرائيل»، معظمهم من المغرب، واليمن، والعراق. وهم يمثلون بهذا العدد قرابة خُمس الكيان الصهيوني. وإذا أضيف إليهم عدد «العرب الفلسطينيين».من «المواطنين» في الدولة اليهودية، يصبح عدد الذين هم من أصل عربي أكثر بكثير من ثلث السكان.

يطرح هذا التشكيل البشري سؤال عروبة الأرض: أرض فلسطين، بمعنى: العروبة البشرية، لا العروبة الجغرافية والتاريخية القائمة بقوة الحق التاريخي. فهو يطرح السؤال عن دور محتمل يمكن أن تقوم به عروبة «الداخل الإسرائيلي» ـ أي اليهود من أصل عربي: سواء اليهود الفلسطينيين الذين عاشوا وولدوا في فلسطين، قبل الانتداب والهجرة اليهودية، وهم أقلية، أو اليهود العرب الذي «هاجروا» إليها من البلاد العربية، وهم الأغلبية ـ في مقابل دور تاريخي تقوم به عروبة الخارج التي مثلها اللاجئون والنازحون، والثورة الفلسطينية، والمجتمعات العربية. والسؤال هو: ماذا تستطيع العروبة عمله داخل كيان «إسرائيل» من أجل حل تاريخي للمسألة الفلسطينية، بل وللمسألة اليهودية[٤٥]؟

بداية ينبغي الاعتراف بالتراكم الهائل من الانتصارات التي أحرزتها «إسرائيل» على صعيد فصل «اليهود العرب» عن محيطهم الحضاري والقومي والثقافي، وتزوير وعيهم، بل وتجنيدهم في حروبها العدوانية ضد شعوبهم ومجتمعاتهم التي انشقوا عنها «مختارين» أو مكرهين. . بل لقد أصبحوا أشد شراسة في الحروب ضد «العرب»، لاعتبارات مفهومة، من غيرهم من اليهود الغربيين.

ومع ذلك ينبغي استكشاف احتمالات تفكير مختلف في الموضوع يتجه إلى تصحيح هذه الواقعة؛ فهؤلاء «اليهود العرب» قسم من أمتنا فقدناه لهذا السبب أو ذاك، وان الأجدر بنا أن نفكر في طرائق جديدة لاستعادته. ولعل المدخل إلى ذلك هو تطوير مقاربة جديدة للمسألة اليهودية، ولمسألة اليهود العرب بالذات، وإنتاج خطاب سياسي جديد يتوجه إليهم بمفردات ورسائل مختلفة عن تلك التي درجت عليها لغتنا السياسية في المراحل المنصرمة.

---

(٤٥) انظر في تفصيل ذلك: بلقزيز، «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية».

في الماضي، لم يجر الانتباه إلى هذه الكتلة الاجتماعية ـ الثقافية، داخل الكيان الصهيوني، بالقدر الكافي والمطلوب، إذ لم تكن تمثل في الوعي العربي بنية مستقلة تستحق النظر إليها في كليتها، فقد كان يجري التفكير في «اليهود العرب» لا بوصفهم يهوداً عرباً، بل من حيث هم قسم من اليهود الشرقيين (السفارديم). كانت الثنائيات الحاكمة للوعي العربي في موضوع اليهود ثلاث ثنائيات: اليهود الصهاينة واليهود غير المتصهينين؛ اليهود الشرقيون (السفارديم) واليهود الغربيون (الاشكناز)؛ اليمين الإسرائيلي واليسار الإسرائيلي. من داخل هذه الثنائيات كان يجري التفكير، وعلى قاعدة معطياتها كانت تتبلور التصورات، والاستراتيجيات، والسياسات، المتصلة بالشأن اليهودي (والإسرائيلي بخاصة). ولعل الأوان آن لإعادة إنتاج تصنيف وتعريف جديد لليهود ـ داخل كيان إسرائيل ـ على قاعدة ثنائية جديدة هي: اليهود العرب واليهود غير العرب، وبالتالي بناء مواقف وسياسات جديدة على مقتضى معطيات التفكير من داخل هذه الثنائية.

أول البدهيات المترتبة على العمل بهذه الثنائية هو وجود قسم من الجماعات العربية ـ داخل كيان الدولة الصهيونية ـ غُرِّرَ به، وتعرض ولاؤه إلى التزوير والمسخ. وعروبة هذا القسم متقررة بأحكام التاريخ والجغرافيا، ولا تنال منها يهوديته في شيء. أسباب ذلك التغرير عديدة، وسياسات دولنا جزء منها، غير أن السبب الرئيسي فيها هو فعل الاقتلاع الصهيوني العنيف والوحشي الذي أتى على الانتماء القومي التاريخي لليهود العرب بالتدمير، مستكملاً فصوله في الهجمة الإيديولوجية التي أنجزتها الآلة الإعلامية والتعليمية الإسرائيلية.

إن الصهيونية كانت ـ ولا تزال ـ فعل اقتلاع مزدوج: اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، وتشريدهم في أصقاع الأرض من ناحية، واقتلاع اليهود من أوطانهم والزج بهم في آتون الصراع المتفجر في منطقتنا من ناحية أخرى.

أما لماذا لم نستطع أن نستعيد هؤلاء اليهود العرب إلى ديارهم الأصل، حتى أولئك الذين هاجروا منهم من فلسطين المحتلة واستقروا في أوروبا وأمريكا فبسبب أننا لم نضع في سلم أولوياتنا أن نستعيدهم، ولم نجهز أنفسنا لذلك، فكان أن تركنا الانطباع لديهم بأننا تخلصنا منهم، وزاد من تكريس هذا الشعور تواتر الحروب بين العرب و«إسرائيل». واليوم، بات من أوجب الواجبات الوطنية والقومية رسم سياسات جديدة هادفة إلى فتح باب العودة أمام «اليهود العرب» إلى أوطانهم، رداً تاريخياً على الاقتلاع والتهجير القسري الصهيونيين. وينبغي تأكيد أن مثل تلك السياسات تقتضي صياغة خطاب سياسي جديد يُطمئن «اليهود العرب» على مصيرهم وأمنهم ومصالحهم في ديارهم العربية، ويرفع عنهم الشعور بالإثم والخطيئة.

ومعنى ذلك أن هذه «المعركة» تحتاج إلى خطاب سياسي متسامح، يقوم على عدد من القواعد: **أولاها** أن «اليهود العرب» ضحايا للحركة الصهيونية ـ الغربية المنشأ ـ وليسوا مسؤولين عن هجرتهم من أوطانهم إلى فلسطين المحتلة. **وثانيتها** أنهم ليسوا في عداد المستوطنين والمحتلين لفلسطين، بل هم في أرض عربية، وجزء من وطنهم العربي يملكون الإقامة فيه إن شاؤوا ـ على مقتضى اعتبارهم إياها أرضاً عربية لا إسرائيلية. . وهذا شرط لرفع صفة الاستيطان عنهم ـ مثلما يملكون العودة إلى بلدانهم العربية الأصل، والإقامة فيها إسوة بباقي أبناء وطنهم من المسلمين والمسيحيين. **وثالثتها** أن تناقض الأمة العربية ليس مع اليهود واليهودية، بل مع الصهيونية التي تستثمر استثماراً سياسياً انتهازياً في العقيدة اليهودية وفي أوساط معتنقيها.

إن هدف خطاب التسامح العربي هو ـ في المقام الأول ـ تجريد الصهيونية من دروعها البشرية العربية، وفك الارتباط بين «اليهود العرب» وبينها: عقيدة، ومشروعاً، ودولة، في إطار تنمية تناقضات المجتمع الإسرائيلي، وتعريضه إلى نزيف بشري، وسياسي، ونفسي. ويقتضي ذلك تقديم طمأنة حقيقية للكتلة اليهودية العربية داخل «إسرائيل» على مصيرها حين العودة إلى وطنها الأصلي، شبيهة بتلك الطمأنة التي قدمها المغرب لأعضاء حركة «بوليساريو» في صيغة «إن الوطن غفور رحيم»، والتي أحدثت نزيفاً بشرياً داخلها بالتحاق قسم كبير منهم بالمغرب.

إن معركة الأمة العربية ضد الصهيونية هي معركة على أرض سلبت هي فلسطين، وعلى شعب شرد من أرضه هو الشعب الفلسطيني. هكذا كانت في الأصل، وهكذا ستبقى على الرغم من كل وثائق التزوير التي تمثلها «اتفاقات التسوية». غير أنها معركة على البشر أيضاً: على قسم من شعوبنا العربية اقتُلع وهُجر من دياره، وسيق إلى فلسطين كي يمنحها يهوديتها على حساب عروبتها.

ب ـ حركة السلام الآن

ليست هنالك أية مبالغات في تقدير حجم «حركة السلام الآن» ولا وزنها السياسي، ومن ثم تأثيرها، في التوجهات الإسرائيلية الرئيسية. ومع ذلك فهي تتحرك في اتجاهات قد يكون بعضها مؤاتياً للحقوق العربية، ويمكن دفعها لكي تسير في الشوط إلى مداه أحياناً، أو حتى بهدف إسقاط «القناع» عن وجهها.

وفي هذا الإطار، وفي سياق تقدير الإمكانات السياسية التي يمكن أن ينطوي عليها «الحوار» مع «حركة السلام الآن»، نكتفي بالإشارة إلى نص البيان الذي نشرته الحركة في الصحف الإسرائيلية، على شكل «إعلان»، بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٩، والذي دعت فيه الحكومة الإسرائيلية إلى الاعتراف المبدئي بحق اللاجئين الفلسطينيين في

العودة. وفي ما يلي نص ذلك البيان كما ورد في هآرتس:

«ان الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي مضى عليه مائة عام، لن يبلغ نهايته من دون حل مشكلة اللاجئين. وإن أي اتفاق مع نصف الشعب الفلسطيني، يبقي النصف الآخر خارج دائرة السلام، لن يؤدي إلى سلام حقيقي دائم وثابت. ولا يوجد أي حل من دون الموافقة المبدئية من جانب حكومة إسرائيل على حق العودة، وهو الحق الراسخ في الأخلاق الإنسانية وفي القانون الدولي. ومن هذه الناحية لا يوجد فارق بين لاجئ اقتلع من أرضه من جراء الحرب، ولاجئ طرد فعلاً من قبل القوات الإسرائيلية، أو بين لاجئ ٦٧، أو بين اللاجئين أنفسهم وذرياتهم. فهم جميعاً قد منعوا جميعاً من العودة.

إن حق العودة يضمن لكل لاجئ فلسطيني الاختيار الحر بين العودة إلى فلسطين وبين الحصول على تعويض.

(١) إن اللاجئين الذين يختارون العودة، سيعودون إلى دولة فلسطين، حيث ستجري إعادة تأهيلهم هناك بالاستعانة بصندوق دولي للاجئي فلسطين. وسيكون لدولة فلسطين الحق في سن قانون العودة الذي يضمن لكل فلسطيني الحق المطلق في الإقامة والاستقرار في فلسطين. كما يحق لدولة فلسطين منح الجنسية الفلسطينية وجواز السفر الفلسطيني لجميع اللاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم كجنسية أولى أو جنسية ثانية.

(٢) أما اللاجئون الذين يفضلون التعويض على العودة فسيحصلون على تعويضات سخية عن ممتلكاتهم التي بقيت في إسرائيل، وكذلك على معاناتهم في الماضي، وعلى الفرص الضائعة، وهذه التعويضات سيجري تمويلها من صندوق دولي للاجئي فلسطين.

(٣) وكخطوة رمزية من أجل تضميد الجرح التاريخي، فإن دولة إسرائيل ستسمح بعودة عدد من اللاجئين إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. وستجري مفاوضات حول العدد الفعلي للعائدين وفئاتهم والجدول الزمني وترتيبات الاستيعاب.

ومن المفهوم أنه لن يجري وضع حد لمأساة واحدة عن طريق خلق مأساة أخرى، حيث لا يجري حل مشكلة لاجئين عن طريق خلق مشكلة لاجئين جديدة. ولذلك فإن الإسرائيليين لن يجري إبعادهم عن منازلهم وأراضيهم من أجل إعادة لاجئين فلسطينيين إليها. وبناء عليه سيجري إسكان العائدين الفلسطينيين إلى إسرائيل كمواطنين جدد.

كما ستجري إقامة صندوق دولي بمشاركة إسرائيل لتمويل العملية كلها.

وسيقوم الطرفان بالإعلان بشكل احتفالي عن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عند تنفيذ الاتفاق في هذا الخصوص».

ج ـ المؤرخـون الجـدد

يمكن القول ان ظاهرة «المؤرخين الجدد» تطرح تحدياً فكرياً شديد الخطورة. وتتمثل أهمية هذا التحدي في أن وزارة التعليم «الإسرائيلية» تعيد النظر في منهاج تدريس تاريخ قيام الدولة العبرية، بحيث تتم مراجعة سرد الوقائع، بما قد يبدو للوهلة الأولى أنه اعتراف واضح بالغبن الذي ألحقه المشروع الصهيوني بالشعب الفلسطيني. كما أن مراجعة السياق التاريخي تتضمن إقراراً واضحاً بأن «الحقائق» التي كانت في صلب نصوص الهيئات التعليمية في «إسرائيل» كان فيها الكثير من التشويه المقصود، على أساس «أن الغاية تبرر الوسيلة»، حتى ولو كان التبرير على حساب الحقائق الموضوعية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

هذا التطور يتولى «المؤرخون الجدد» تسويقه وتبريره، على المستوى العام للدولة الصهيونية، بادعاء أن هذه «المراجعة» دليل «نضج»، وان «إسرائيل» ترسخت واستقرت ولم يعد من ضرورة اعتماد التزوير الصارخ للوقائع التي لا تزال السمة الأساسية للخطاب الصهيوني.

بداية، ترمي نظرية «التاريخ الجديد» التي يتبناها «المؤرخون الجدد» ـ بالإضافة إلى فريق «علماء الاجتماع النقديين» وعدد من العاملين في الصحافة والسينما ـ إلى دحض الكثير من الأساطير، والكشف عن الكثير من «الحقائق» و«المسلمات» حول نشأة الصهيونية وقيام دولة «إسرائيل». وهم يرون أن الصهيونية، في أفضل أحوالها، كانت حركة قومية عدوانية، تتطلع إلى التوسع، وهي نتاج الإمبريالية الغربية، وأنها تتحمل تاريخياً مسؤولية المأساة الفلسطينية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، بل وتاريخ العنف في المنطقة، وبخاصة أنها تبنت منذ منتصف الثلاثينيات وعلى مدار الأربعينيات وما بعد، منهج التطهير العرقي أساساً لمعالجة الوجود العربي في فلسطين، وبناء «دولة يهودية» من دون أقلية عربية.

ومن أجل إقناع العناصر المحافظة والمتشددة، التي تشير إلى خطوة المراجعة النقدية وما قد تنطوي عليه من تشكيك في شرعية قيام «إسرائيل»؛ يذهب «المؤرخون الجدد» إلى أن ثقة «إسرائيل» بنفسها وبقوتها وبديمومة تفوقها، إضافة إلى انتشار «ثقافة السلام»، وبخاصة بعد «اتفاقات أوسلو» مع الفلسطينيين، تجعل الوضع مشابهاً إلى حد ما للتجربة الأمريكية، عندما استكملت قوتها في مجابهة ذاتها واعترافها بالظلم الذي ألحقته بالسكان الأصليين من «الهنود الحمر، فضلاً عن أنه لم يكن في وسعهم أن

يكشفوا عن هذه الحقائق، ويكاشفوا مواطنيهم بها ـ إلى حد الصدمة ـ إلا استناداً إلى الأسرار الكثيرة الواردة في الوثائق والمحفوظات التاريخية، المتعلقة بدولة «إسرائيل»، التي سمحت الحكومة الإسرائيلية بإماطة اللثام عنها أمام الباحثين.

وعلى رغم أنه لا يجوز التقليل من أهمية هذا التطور الذي أقدم عليه «المؤرخون الجدد»، لكن في الوقت نفسه ينبغي تجنب المبالغة في اعتبار هذه الظاهرة بمثابة تراجع عن مقومات وأسانيد المشروع الصهيوني، بل ينبغي تأكيد أن هذه المراجعة تأتي ضمن إطار المفهوم الصهيوني، وليست تمرداً عليه أو انسلاخاً عنه.

من ثم وتحسباً لقيام أي فئات بالدعوة للحوار مع «المؤرخين الإسرائيليين الجدد»، أو قبل أن يكتشف دعاة التطبيع أن ظاهرة المراجعة النقدية لتاريخ قيام «إسرائيل» هي دليل نجاح محاولاتهم نشر «ثقافة السلام»، وبالتالي تبرير دعوتهم للتطبيع، أو توهم أنها تهيئ فرصة إرساء تسوية وتعايش بين «إسرائيل» ودولة فلسطين، لا مفر من مجابهة هذه الفئات المنقطعة عن مشاعر وحقوق ومصالح شعوبها بهدف ردع تماديها ووقف محاولة استئناف اختراقاتها.

ولا بد من الإشارة إلى أن «المؤرخين الجدد» في «إسرائيل» ليسوا كلهم على توافق، كما أنه يوجد بينهم من قام بالمراجعة النقدية نتيجة اقتناع مبدئي، وهم من الذين رفضوا المسلمات العقائدية للصهيونية. ولكن هؤلاء ما زالوا قلة وليست هناك أية مشكلة معهم، بل على العكس يمكن أن يكونوا حلفاء في المعركة ضد المشروع الصهيوني، طالما أنهم يقاومونه من خلال مقاومتهم للاستعمار وللعنصرية، ومن زاوية أن الدعوة الصهيونية لإقامة كيان يهودي منسلخ من شأنه أن يفترض أن اللاسامية حالة طبيعية عند غير اليهود، وبالتالي ملازمة للطبيعة البشرية، وهو ما يفرض على اليهود الآن ومستقبلاً أن يتحصنوا في إطار قومي يهودي محض.

هنا تبرز المفارقة. يعمل هؤلاء «المؤرخون الجدد» على إيجاد مخرج من المأزق الأخلاقي الذي تجد «إسرائيل» نفسها فيه، ومن التناقضات الجوهرية التي يولدها المشروع الصهيوني بالنسبة لمستقبل الكيان «الإسرائيلي» من جهة، وليهود «إسرائيل» أنفسهم من جهة ثانية. لذلك يجب التفرقة بين القلة التي سلخت نفسها عن الصهيونية، عقيدة ومشروعاً وسياسة، وبين معظم «المؤرخين الجدد» الذين يقومون بمراجعاتهم النقدية واعتماد الحقائق في سرد ما ألحقه قيام «إسرائيل» من ظلم بحق الشعب الفلسطيني، نتيجة للسياسات التي مارستها ـ ولا تزال تمارسها ـ «إسرائيل»، والتي تشكل الدافع الرئيسي لتوسعها وقيام مستعمراتها ولتهويدها القدس ولإنجاز أهدافها في الهيمنة.

ومعنى ذلك أن التعامل مع هذا التحدي الذي تشكله ظاهرة «المؤرخين الجدد» يجب أن ينفذ إلى مدى عمق المراجعة، واستعداد هؤلاء المؤرخين لأن ينفذوا بدورهم إلى جذور الأزمة، وعدم الاكتفاء بدراسة بعض مظاهرها. ويجب في النهاية انتزاع إجابة «المؤرخين الجدد» عن السؤال الحقيقي والمغيب منذ أكثر من خمسين عاماً أي: هل تمثل «إسرائيل» حقيقة حاجة يهودية؟

إن ما يقوم به «المؤرخون الجدد» في «إسرائيل» هو مجرد مراجعة نقدية للوقائع والأحداث، بغية حماية المشروع الصهيوني وتطويره وجعله أكثر قبولاً من المجتمع الدولي، ولكي تكون «إسرائيل» بمنأى عن المساءلة بالنسبة للأجيال «الإسرائيلية» القادمة. بمعنى آخر، فإن التأريخ الذي يحدث الآن في أوساط أكاديمية وفكرية في «إسرائيل» إنما هو عملية استباق وقائي، كي لا تدفع التزويرات والتشويهات والأكاذيب التي رافقت قيام الكيان الصهيوني في فلسطين إلى انتشار صيغ اللاانتماء مستقبلاً، ومن ثم التنصل من الولاء لمؤسسة قامت على أنقاض كيان وطني فلسطيني قائم فعلاً ويتمتع بشرعية تاريخية.

إن ظاهرة «المؤرخين الجدد» ليست فريدة من نوعها، كما أن الشعور بالحاجة إلى الاعتراف بما حدث من ارتكاب جرائم وتصفيات عرقية ومذهبية وغيرها صارت متواترة، ذلك أن استقامة الحال الأخلاقية في بلد ما أخذت تستدعي «تطهراً» من الخطايا والجرائم التي قامت بها حكومات ونظم عنصرية واستعمارية ضد قطاع من المواطنين. فقد كان هناك اعتذار من بريطانيا قدمته إلى الشعب الأصلي في استراليا، واعتذار من أسبانيا عن محاكم التفتيش، واعتذار من اليابان عن سياساتها الاستعمارية في الماضي، وعن دورها في الحرب العالمية الثانية. كما يلاحظ اليوم في صربيا شروع مثقفي الصرب وشرائح كبيرة من الشعب في مواجهة ما اقترفه نظام ميلوسيفيتش بحق أهالي كوسوفو الألبان، ومسلمي البوسنة من قبلهم. كذلك تمكنت جنوب أفريقيا من تقويم العلاقة ـ من خلال حركة التحرر الرائعة والمقاومة المتواصلة ـ بأن ردت للأكثرية موقعها الديمقراطي، مع تأكيد ضمان حقوق «الأقلية البيضاء»، بما جعل هذه التجربة النضالية الرائدة نموذجاً لترويض النقمة المشروعة، وتجنب اللجوء إلى الانتقام، لأن حرمان الإنسان الأفريقي «الأسود» من حقوقه لا يجيز حرمان «الإنسان الأبيض» من حقوقه في جمهورية أسسها مانديلا وبلور إنسانيتها. ولعل أوضح تجربة في التبرؤ من ممارسات إجرامية، والتزام عكسها، هو التزام الحكومات الألمانية المتعاقبة بعد الحرب العالمية الثانية بنبذ كامل لحقبة النازية، وما ترتب على هذا من إعادة النظر بشكل جذري في قيم وأسس الحضارة الألمانية.

ومعنى ذلك أن ظاهرة المراجعة النقدية وتصويب السرد التاريخي الذي رافق

أحداث قيام الدولة العبرية ليس فريداً من نوعه، لكن الأمر يختلف بظروف قيامها وبطبيعة تركيبها.

بادئ ذي بدء، تنطلق المراجعة التي يقوم بها «المؤرخون الجدد» من أن قيام «إسرائيل يمثل حالة استثنائية. هذا التأكيد يحد من جذرية المراجعة ويجعل الاستنتاجات المنبثقة عنها محدودة، بحيث إن المساءلة لن تشمل نقطة الانطلاق لقيام الدولة العبرية. بمعنى آخر تنطلق المراجعة من مسلمة أن دولة «إسرائيل» لها «حقّ في الوجود». من أين ينبثق هذا الحق، وما هي مرجعيته وما هو المستند الشرعي لهذا الحق؟ كل هذه الأسئلة هي من المحرمات. وبالتالي فإن أية مراجعة للسرد التاريخي يجب أن تنطلق من هذه «المسلمة» التي تذهب إلى أن «إسرائيل» لها «حقّ في الوجود»، عندئذٍ إذا حصلت أية محاولة للنفاذ إلى حقيقة هذه الفرضية تتغير قواعد المراجعة ويصبح من الوارد طرح سؤال: هل «إسرائيل» حاجة يهودية؟.. وهذا الطرح من شأنه أن يجمد أية مراجعة مطلوبة. لذلك فالإطار محدد مسبقاً والتعامل معه يكون محدوداً، إذا أريد للحوار النجاعة كما يؤكد «المؤرخون الإسرائيليون الجدد» و«الواقعيون العرب الجدد» أيضاً!!

من هذا المنظور تصبح المراجعة النقدية التي يقوم بها «المؤرخون الجدد» في «إسرائيل» محصورة في جعل نسيج الكيان «الإسرائيلي» أكثر استقامة، بحيث يبقى مستقبل «إسرائيل» صهيونياً، من دون أي احتمال لقيام تكامل مع الإطار الأشمل إلا على أسس ضمان هيمنتها وسيطرتها وتفوقها في المنطقة ككل.

إن دعوة «المؤرخين الجدد» إلى الاعتراف بما اقترفته الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، تستهدف انتزاع اعتراف فلسطيني وعربي «بحق إسرائيل في الوجود»، بما يؤدي إلى تخل عربي وفلسطيني عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.. وحتى في التعويض. إذا تم هذا التحول تزول حال الاستثناء في ما يتصل بوجود «إسرائيل»، على اعتبار أن الاعتراف العربي «بحق إسرائيل في الوجود» يرسخ «شرعية» قيامها وشرعية ديمومتها. ومعنى ذلك أن «المؤرخين الجدد» لا يكتفون بأن يكون التعامل المستقبلي مع «إسرائيل» إقراراً واعترافاً «بوجود إسرائيل»، بل إن المطلوب في نهاية الأمر هو الإقرار والاعتراف «بحق إسرائيل في الوجود»! لماذا؟.. السبب يعود إلى أن الاعتراف «بوجود إسرائيل» هو إقرار بواقع، أما عدم الاعتراف بحق لها في الوجود فهو بمثابة تعليق للمجابهة، وبالتالي إمكانية استئنافها. إن الاعتراف بوجود يمهد لتحقيق «تسوية» بينما الاعتراف بحق الوجود يمهد لقيام «حل» للصراع.

ويفسر ذلك إصرار «إسرائيل» على أن تشمل أية مفاوضات مع الدول العربية ومع الفلسطينيين إنهاء حال الصراع وتطبيع العلاقات وتنميتها على المستويات كافة،

وذلك كي لا تتعرض لأية مواجهات مستقبلية، وحتى يكون القبول العربي بوجود «إسرائيل» نهائياً وحاسماً وقاطعاً.

ولذلك عندما يعين «المؤرخون الجدد» حدود المراجعة النقدية، ونطاق الاعتراف بشأن الجرائم التي لحقت بالشعب الفلسطيني وأرضه، فإن أي «حوار» معهم ينبغي أن يمتد من «المقدمات» إلى «النتائج» الضرورية التي تترتب عليها، ومن ثم يبدأ ـ أو لا يبدأ ـ استناداً إلى ما يمكن أن يقدموه من إجابات عن الأسئلة الآتية:

ـ **أولاً**: هل يمكن لهم أن يطالبوا «إسرائيل»، في ضوء الحقائق والوقائع التي اعترفوا بها، بأن تعتذر للفلسطينيين وللعرب؟، وهل سيدعون «إسرائيل» إلى تعويض مئات الآلاف من الفلسطينيين والعرب الذين تضرروا من جراء أعمال الإرهاب المتعمد والتشريد المخطط والعدوان المتواصل والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في مختلف الأراضي المحتلة؟

ـ **ثانياً**: هل سيلتزمون بالدعوة لأن يتاح لـ «طائفة» المواطنين العرب في «إسرائيل» حق المساواة التامة، وإلا ما معنى المراجعة النقدية إذا استمر التمييز العرقي ضد المواطنين غير اليهود في الدولة العبرية؟

ـ **ثالثاً**: هل يطالبون بمراجعة تاريخ الإعلام الصهيوني و«الإسرائيلي»، الذي اتهم المقاومة بالإرهاب واتهم الكثير من المفكرين والإعلاميين الفلسطينيين والعرب بـ «تزوير» الحقائق التاريخية عندما كانوا يفندون الادعاءات الصهيونية التي ساهمت المؤسسات الصهيونية والدبلوماسية «الإسرائيلية» في تعميمها؟

ـ **رابعاً**: هل تشمل المراجعة النقدية اعترافاً بأن الحملة التي قامت بها «إسرائيل» وناصرتها فيها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ضد قرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٦ بأن «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتميز العنصري» كانت حملة قائمة على التزوير، وان التشهير بالذين اقترعوا إلى جانب القرار خطأ؟ وهل لا تنطبق المراجعة النقدية على ما تبع قيام الدولة العبرية من ممارسات وسياسات، بمعنى أنها محصورة في حقبة التكوين؟ وبالتالي لا يجوز ملاحقة الآثار المترتبة على المنطقة التي استتبعت التزوير الكامن في منطق الصيرورة للمشروع الصهيوني؟

ـ **خامساً**: هل هم على استعداد لوصف الحال في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ بأن «إسرائيل» هي سلطة احتلال، وبالتالي عليها أن تلتزم باتفاقيات جنيف الرابعة بالقياس نفسه؟ وهل يتوقع منهم تأكيد أن القدس الشرقية على الأقل هي «أرض محتلة»؟ وهل يمكن لهم أن يدينوا وجود المستعمرات «الإسرائيلية» في هذه

الأراضي، وألا يتكرر في عام ١٩٩٩ ما أرادوا تصحيحه في تاريخ «إسرائيل» عند قيامها؟

إذا كان من «تسوية»، فالإجابة عن هذه الاستفسارات مطلوبة حتى تستقيم المعادلة؟ أما إذا كان من «حل».. فلا بد للمؤرخين الجدد أن يقولوا بوضوح ان المشروع الحضاري الذي يدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية في كل فلسطين هو الدليل الدامغ على إنسانية أصيلة في التراث العربي. وإذا حصل مثل هذا «الاعتراف» تكون عملية مراجعة التاريخ إسهاماً في صناعته[٤٦].

٤ ـ الدائـرة الدوليـة

إنها خطة للتحرك في البيئة الدولية بتنوعاتها المختلفة من القوى المعادية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى القوى الصديقة مثل المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز، فضلاً عن خطة خاصة للتحرك مع يهود الولايات المتحدة من ناحية، والمنظمة الصهيونية العالمية من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق، يمكن التأكيد على وجود مجالات كثيرة مفتوحة للحركة في ميادين البيئة الدولية كافة بلا استثناء. وهنا يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى الإمكانات القائمة عند طرفي النقيض: الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

أ ـ الولايات المتحدة وإسرائيل

ليست هنا حاجة إلى تفصيل القول بأن للولايات المتحدة الأمريكية علاقة خاصة تربطها بكل من الصهيونية، واليهود، وإسرائيل، فذلك ليس سوى تقرير أمر واقع لا يختلف أحد بشأنه. فالولايات المتحدة تقر بذلك رسمياً وشعبياً، ويقر به يهودها، وتقر به «إسرائيل». لكن الظاهرة اللافتة هي التسلق اليهودي إلى السلطة، ومكمن القرار الأمريكي. وتكفي أي نظرة سريعة إلى رموز السلطة والمواقع الأساسية التي تتخذ فيها القرارات، لمشاهدة كيفية تسارع التسلق ارتقاء، ومن ثم تسلم موقع بعد موقع من مراكزها المهمة. ويمكن البدء عند النقطة التي كان فيها «آرثر غولدبرغ» ممثلاً للولايات المتحمدة الأمريكية في الأمم المتحدة، حين كان «ميزان الرعب» العالمي قائماً، وكانت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن فيها حلبة التبارز بين القطبين العظيمين. في تلك الفترة أجيزت قرارات أهمها القرار رقم (٢٤٢) عام ١٩٦٧ الذي تضمن في غفلة من

---

(٤٦) كلوفيس مقصود، «دور «المؤرخين الجدد» في حماية المشروع الصهيوني،» الحياة، ٢٩/٨/١٩٩٩، ص ٧.

الجانب العربي تركيزاً على مشاكل الحدود بين الدول العربية و«إسرائيل»، إثر حرب عام ١٩٦٧، من دون التعرض لحدود «إسرائيل» نفسها - داخل فلسطين - التي كانت قد احتلتها كلها عام ١٩٦٧، ففتح بذلك المجال لضم فلسطين كلها - أو أي جزء تختاره «إسرائيل» منها - إلى الأراضي الإسرائيلية. والقرار الثاني يتعلق بالقدس في العام ١٩٦٧ نفسه، وقد فتح التنصل الأمريكي من ذلك القرار المجال لضم هذه المدينة المقدسة إلى «إسرائيل» إذا سمحت ظروف وتوازنات قوى، وأوضاع فلسطينية، وعربية وإقليمية.

لكن تطبيق هذه القرارات والتنفيذ الميداني للخريطة المبتغاة ما كانا ليجريا خلال الأمم المتحدة، بل وجب استبعادها من عملية التنفيذ نظراً لوجود القطب السوفياتي والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز فيها. وتم الاعتماد في ذلك على سلطة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا وكخطوة تالية نجد تغلغلاً في البيت الأبيض (والت روستر وأخوه يوجين). بعد ذلك يطل هنري كيسنجر، كمسؤول عن مجلس الأمن القومي، ثم يضم مسؤولية ثانية هي وزارة التهدئة الخارجية. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية حتى ذلك الحين تعتبر عنصراً مهدئاً للاندفاع الأمريكي في ممالأة «إسرائيل»، فجرى بذلك تحييد أي أثر لها في مجال التهدئة. وفي فترة ولايته مستشاراً أمنياً في البيت الأبيض ووزيراً للخارجية، لا بد من أنه استطاع أن يغرس أنصاراً ويبعد غيرهم، كما أنه سجل التزامات أمريكية كانت متداولة شفاهاً، سجلها تحريراً ملزماً لأمريكا في جميع العهود. ومما يذكر أن وزارة الخارجية، بفعل هذا التغلغل انقلبت إلى محرض على العرب، حتى إن الكسندر هيغ، أول وزير خارجية في عهد ريغان، كان الرجل الذي أمّن لمناحيم بيغن الحصول على موافقة ريغان على اجتياح لبنان عام ١٩٨٢. ثم جاء جورج شولتز، وعمق كل المكاسب الإسرائيلية التي كان كيسنجر قد وثقها. وبعد هذا التغلغل المتدرج: الأمم المتحدة - البيت الأبيض - مجلس الأمن القومي - وزارة الخارجية، لم يبق إلا وزارة الدفاع. وقد قيل يوماً أن وزيراً أمريكياً للدفاع مرموقاً في زمانه ومكانته وهو فوريستال، اتخذ موقفاً معتدلاً تجاه العرب، مما أثار هجوماً صهيونياً ضده، دفعه في نهاية المطاف إلى الانتحار.

في رئاسة كلينتون الأولى تناقل الإعلام - اليهودي نفسه - ان اللوبي الصهيوني أخذ منه تعهداً بوضع أناس محددين - من اليهود - في مناصب معينة. وقد تبين بعد ذلك أن جميع مناصب القرار السياسي والعسكري والأمني قد أسندت ليهود، إضافة إلى القرار الاقتصادي المتمثل بوزارة المال (من بين ثمانين مسؤولاً رئيساً في حكومة كلينتون هنالك خمسون يهودياً).

هل كان اللوبي الصهيوني قطباً أوحد في هذا التدرج والارتقاء والتوسع؟

الملاحظ أن رموز السياسية الأمريكية في مواقعها الحساسة كانت بيد الأنغلوسكسون البروتستانت البيض. لكنها الآن أصبحت يهودية. فهل جرى إحلال أم تحالف؟ هل آنس الأنغلوسكسون في أنفسهم أنهم لم يعودوا قادرين وحدهم على إدارة زمام السياسة الأمريكية فلجأوا إلى اللوبي القوي ليساعدهم؟ وهل أبقى لهم هذا اللوبي شيئاً من النفوذ أو السلطة أو المشاركة؟

إن النظام الديمقراطي الأمريكي يجيز إنشاء «اللوبي» وقيامه بأنواع النشاط المناسب للجهة ذات المصلحة أو المصالح التي نظمته. ولكن نظام اللوبي يفترض فيه أن يعمل من خلال السلطة القائمة ومؤسساتها. إنما الذي شهدته أمريكا هو قيام اللوبي الذي يعمل على التوصل إلى السلطة نفسها وإدارة مؤسساتها لدعم نشاطاته، هو إنشاء سلطة فوق السلطة، وصية على السلطة، ومحركة لها.

هل هناك توافق حتمي وأزلي بين مصالح اللوبي الصهيوني ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؟ ليس في الحياة السياسية حتميات ولا أزلية، الأمور كلها رهن بظروف، وكل قوة مندفعة لا بد من أن تلقى، عند نقطة ما، قوة مقابلة تعمل على وقفها وردها، والحلول مكانها.

وفي إطار التفكير في موقف الولايات المتحدة من «إسرائيل» وفي القوة الداخلية التي يتمتع بها اليهود في أمريكا، تمكن الإشارة إلى أربع نقاط: **أولاها**، أن تباعداً ـ ربما كان قد بدأ بالفعل ـ لا بد حاصل بمقدار ما بين أمريكا و«إسرائيل»، نتيجة ضمور إمكانات «إسرائيل» في تنفيذ وتدعيم السياسات الأمريكية، ونتيجة انتقال العرب أنفسهم إلى صف أمريكا بعد ما كانوا محايدين في ميل إلى الاتحاد السوفياتي في أثناء وجوده. **وثانيتها** أن لأمريكا مصالح بدأت تقر بها، أهمها النفط. ثم إن لبلاد النفط العربية مصلحة في إقامة لوبي لها في أمريكا نفسها، وبإمكان القوى الفلسطينية أن تلعب دوراً فيه. **وثالثتها** أن قوى جديدة قد تتقرب من العرب بمقدار ما تستأثر أمريكا بالثروات العربية لنفسها من دون تلك القوى، ومن هذه القوى أوروبا والصين.

لكن من المهم أن نتذكر في النهاية أنه، كما خسر الصليبيون محاولتهم للسيطرة على فلسطين وبلاد الشام، في معارك وقعت على أرض فلسطين، ابتداءً من معركة حطين وصولاً إلى معركة عكا الثانية، كذلك صراع اليوم فإنه لا يحسم بإعلام موجه لأمريكا ـ على فائدته ـ ولا بلوبي عربي فيها ـ على جدواه، وإنما يحسم مجدداً على أرض فلسطين، وعلى امتداد الوطن العربي من المحيط إلى الخليج[٤٧].

---

(٤٧) الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية».

ورابعتها أن هناك شرائح وفئات يهودية أمريكية يمكن التحرك في صفوفها، بالإضافة إلى التحرك مع الأمريكيين من أصل عربي، بل والاستفادة منهم ومن خبراتهم في التحرك المنشود في أوساط اليهود.

ب ـ الأمـم المتحـدة

يستخدم مفهوم الأمم المتحدة في هذا السياق ليعبر عن الوسائل القانونية بما يشمل المنظمات الدولية، والقانون الدولي، وما أصبح يعرف باسم الشرعية الدولية بشكل عام. ومن هذا المنظور، يمكن القول ان الوسائل القانونية المتاحة لإقرار الحقوق العربية والفلسطينية، لم تستخدم بما فيه الكفاية؛ ربما لأنها ليست حاسمة بما فيه الكفاية! ولأنها افتقرت في معظم الأحيان إلى آليّة التطبيق والتنفيذ، ومن ثم فقد يئس البعض منها وتركها جانباً، على الرغم من أنها قد تكون في بعض الحالات من أقوى وأنجح الأسلحة والوسائل المتاحة للدفاع عن هذه الحقوق. فالأمة العربية في موقف ضعيف، وقضيتها عادلة، ولكنها لا تمتلك الإمكانات المادية والعسكرية وحتى السياسية لفرض حقوقها على المعتدين الغاصبين. ومن هذا المنطلق كان أجدر بها أن تستخدم العدالة والموضوعية فقط ـ التي يفترض أن توجد في القوانين والمبادئ العامة والدوليّة منها خاصة ـ وأن تعتبرها نقطة ارتكاز للجهد والدعم والتأييد الدولي للحقوق العربية الثابتة. . لكن هذا لم يحدث بالفعل! ففي ميثاق الأمم المتحدة ثمّة بنود واضحة في الفصل السابع (العقوبات) تسمح لمجلس الأمن باتخاذ قرارات ملزمة لجميع الأعضاء، وتعطي آلية تنفيذية لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وحتى عسكرية، كما تسمح بنقل الأمر إلى الجمعية العامة حال عمد أحد الأعضاء إلى استخدام «حق الفيتو» وفقاً لمبدأ «الاتحاد من أجل السلام». وهي الآلية نفسها التي استخدمتها الولايات المتحدة في حربها ضد العراق، ولا تزال تستخدمها للاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي عليه.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ـ بشكل منهجي مستمر بل وبالتزام، يكاد يبدو بمثابة التزام قانوني تجاه «إسرائيل» ـ تعمد إلى استخدام «حق الفيتو» لمنع اتخاذ قرارات ملزمة ضد «إسرائيل» في أي موضوع كان، بل إن الولايات المتحدة تضطر أحياناً لاستخدام حق (الفيتو) في أمور تخالف سياستها المعروفة والمقبولة والمعلن عنها، لأن ذلك قد يؤدي إلى خلق آلية عملية للضغط على «إسرائيل» وهو ما لا تريده.

وبالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة، هناك أيضاً محكمة العدل الدولية. وقد استخدمت في قضية ناميبيا المعروفة، حيث أصدرت قراراً بعدم شرعية استمرار

انتداب جنوب إفريقيا العنصرية آنذاك على إقليم ناميبيا. وكان لهذا القرار أثر كبير في إنهاء استعمار جنوب افريقيا لناميبيا، ومن ثم استقلالها في ما بعد.

وفي إطار تطور المواثيق الإقليمية ـ كجزء من تطور القانون الدولي ـ شرعت مجموعات الدول الإقليمية، مثل اتحاد الدول الأمريكية، والمجموعة الأوروبية، في إنشاء آليات لتنفيذ المبادئ الدولية. وقد كان للأوروبيين مثلاً ـ لأنهم المجموعة الأقرب إلى «إسرائيل» والتي يمكن أن تنخرط فيها إسرائيل ـ محكمة أوروبية لحقوق الإنسان، يمكن للأفراد فيها مقاضاة الدول. وقد عانت انكلترا مثلاً تبعات هذه المحكمة كثيراً، حيث تمكن الأفراد من رفع قضايا فيها ضد انكلترا وإرغامها على احترام حقوق الإنسان ووقف التعذيب وتحسين ظروف المعتقلين ـ في إيرلندا مثلاً ـ لتتلاءم والمعايير الدولية. ويعتقد أن إسرائيل قد أحجمت عن المطالبة بالانخراط التام في السوق الأوروبية المشتركة تحديداً، كي لا تسمح لهذه المحكمة بأن تطبق صلاحياتها عليها، وتتاح للفلسطينيين ـ من ثم ـ آلية للوصول إلى «إسرائيل» عن طريق المحكمة الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وهناك أيضاً مجموعة من المواثيق التي لم توقعها «إسرائيل»: من بينها ميثاق منع جميع أنواع العنصرية والتفرقة العنصرية، التي لا يستبعد ألا توقع عليها إسرائيل بتاتاً، لكنها تظل في الوقت نفسه ذات ثقل وتأثير دولي وعالمي.

إن هذه المواثيق في مجموعها تشكل عملياً بعداً خلقياً وسياسياً وثقلاً قانونياً ضاغطاً، تمكن الاستفادة منه بتركيز طاقات هائلة من الضغط والتأثير الدولي العملي والفعلي على «إسرائيل». هذا ليس حديثاً طوباوياً؛ لأن هناك عدداً من الأمثلة المحددة التي تمكن البعض فيها من الاستفادة من القانون الدولي لإرغام دول على التراجع عن مواقف معينة وتعديل مواقفها. ومن أمثلة ذلك الضغوط والتأثيرات التي تبذل حالياً على الصين، لتحسين أوضاع حقوق الإنسان فيها. وهو ثمن عليها أن تدفعه كي تحظى بموافقة أمريكا على توقيع بعض الاتفاقيات معها في إطار اتفاقيات «الغات»، بل لقد تمكن الفلسطينيون أنفسهم في الماضي من إرغام «إسرائيل» على التراجع عن بعض مواقفها من خلال استخدام الضغط الأوروبي، وعبر تعرية ممارسات إسرائيلية معينة في ظل اتفاقيات ثنائية بين المجموعة الأوروبية و«إسرائيل». أصدرت «إسرائيل» الأمر العسكري الرقم (٨٥٤) ضد الجامعات مثلاً، فنجح الفلسطينيون ـ عن طريق الدول الأوروبية ـ في تعليق (بروتوكولين) بشأن الاتصال العلمي والثقافي بين «إسرائيل» والجامعات والحكومات والمؤسسات الأوروبية، إلى أن أوقفت إسرائيل هذا الأمر العسكري. كما تمكنوا من تأجيل تنفيذ اتفاق زراعي بين «إسرائيل» والدول الأوروبية، إلى أن وافقت «إسرائيل» مرغمة على السماح بتصدير المواد الزراعية من

الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أوروبا مباشرة من دون أي عراقيل. وقد تم تأجيل تنفيذ هذا الاتفاق أكثر من ستة أشهر، خسرت «إسرائيل» خلالها حوالى ١٣٠ مليون دولار من عائدات التجارة الدولية. فضلاً عن إصرار دول الاتحاد الأوروبي على عدم استيراد أي منتوجات من المستعمرات الإسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي، استناداً إلى عدم شرعية تلك المستعمرات.

ومعنى ذلك أن المجال الدولي متاح للعرب، كما هو متاح لغيرهم، لكنه يحتاج إلى جهد كبير، كما يحتاج إلى معرفة المواثيق والآليات الدولية وكيفية إعمالها بفاعلية. إن العالم من حولنا يصبح أكثر عالمية يوماً بعد يوم، ويزداد ترابطاً واتصالاً، فضلاً عن تزايد حاجة كل دولة للدول الأخرى، وتساقط الحواجز والحدود الرسمية بينها، حيث لم يعد بإمكان أي دولة اليوم أن تدّعي لنفسها السيادة المطلقة، وأنه لا حقّ للآخرين بالتدخل في شؤونها الداخلية. ومن هذا المنطلق، وفي المرحلة التي أصبح بإمكان العرب الاستفادة فيها من هذه المواثيق ومن الدعم الدولي للقضية الفلسطينية، أتى - مع الأسف الشديد - اتفاق أوسلو وملحقاته على هذه الفرصة، حيث أصرت «إسرائيل»، في هذه الاتفاقيات وبتكرار غريب، على أن الفريقين الفلسطيني والإسرائيلي قد اتفقا على أن الآلية الوحيدة لحل النزاعات بينهما هي الآلية الواردة في تلك الاتفاقيات. هناك أمرٌ غريب آخر، فالآلية الواردة ليست ملزمة، إنها للتشاور ثم التوفيق ثم التحكيم، إذا وافق عليه الفريقان فقط، أي أن الطرف الفلسطيني أصبح ممنوعاً عليه التوجه إلى الأمم المتحدة أو محكمة العدل أو الرجوع إلى أي مرجع قانوني أو دولي آخر غير المنصوص عليه في تلك الاتفاقيات. ربما كان من أخطر ما ورد في اتفاق أوسلو، هو التخلي الفلسطيني عن البعد الدولي، وعن الحق في النضال على الساحة الدولية، بموجب القوانين والمواثيق الدولية لإحقاق حقوقه المشروعة. ومن ثم فقد وضعنا في موضع لا نحسد عليه: نناضل - إذا ناضلنا - ونطالب - إذا طالبنا - بتطبيق بنود تلك الاتفاقيات الظالمة، من دون أن نستند إلى المرجعية الحقيقية التي هي القانون الدولي، بل وحتى «الشرعية الدولية»[٤٨].

خاتمة

في ضوء كل ما تقدم تبرز الحاجة الماسة إلى وقف التردي العربي والفلسطيني لتقليل الخسائر والحد من التنازلات. وأساس ذلك أن الأمة العربية في وضع دفاعي،

(٤٨) جوناثان كتاب، «المواثيق الدولية وتوفير الدعم القانوني لمقاومة إجراءات الاحتلال،» ورقة قدمت إلى: **الحال الفلسطيني بعد ثلاثين عاماً من حزيران ١٩٦٧**، تحرير غسان عبد الخالق؛ مراجعة علي محافظة (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨)، ص ٤١ - ٤٤.

وهي في هذا الوضع الدفاعي منذ أن بدأت الغزوة الصهيونية لفلسطين ورعاية القوى الكبرى لها. وأقصى الأمل اليوم يتركز على تحصين حال الأمة في هذا الموقع الدفاعي، ووقف مسار التدهور فيه.

ومن ثم ينبغي الاعتراف بفشل المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي في تقديم معالجة حقيقية للتحدي الغربي ـ الصهيوني، مع التأكيد على أن العلة لم تكن يوماً في الفكرة الوطنية الفلسطينية وفي الفكرة القومية العربية، ولا في شرعية أي منها، بل في الثقافة السياسية التي ترجمت تلك الفكرة إلى برنامج، وفي الأدوات التنظيمية التي نهضت بمهمات تنفيذ ذلك البرنامج. وإذا كان النقد قد درج على أن يسلك وجهة وحيدة، هي نقد النظم وتحميلها أوزار الهزائم، فإن النقد المطلوب اليوم هو نقد «البديل» نفسه: أي حركة التحرر الوطني.

ومن هذه الناحية تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية لمعالجة الصراع العربي ـ الصهيوني تنطلق لا من فرضية النصر المقبل، ولا من فرضية الهزيمة القائمة ـ بل من فرضية المقاومة الممكنة، لا من فرضية «إزالة إسرائيل»، ولا من فرضية إزالة أنفسنا وحقوقنا.. بينهما منطقة ينبغي الاجتهاد في العمل فيها (والجهاد): الدفاع الإيجابي الذي لا يدّعي ولا يسلم ولا يستسلم.

وفي هذا السياق ذاته يصبح الصمود لا مجرد فرضية ممكنة وإنما فريضة واجبة. وفي الحقيقة يعتبر الصمود بذاته فعل مقاومة. وفي أية مقارنة فإن تكلفة الصمود أقل بكثير من التكلفة الفادحة للاستسلام.. إذا جازت المقارنة.

كذلك فإن الصمود يمثل فعل إرادة الأمة، وهذا الفعل لا بد له في النهاية من أن يعلو على إرادة الحكام، وهذا ضمان مهم في المستقبل. وأساس ذلك أن خبرة الصراع العربي ـ الصهيوني، وخبرة أي صراع، تؤكد **أولاً** أن الفيصل في حسابات النصر أو الهزيمة هي إرادة الأمة وليس مجرد الهزيمة العسكرية ولا حتى احتلال الأرض، على اعتبار أن الصراعات الإنسانية منذ فجر التاريخ هي بالأساس «صدام إرادات». كما تؤكد **ثانياً** أنه مع الإرادة تتعاظم الإمكانات حتى المحدود منها، وفي غياب الإرادة تضيع الإمكانات مهما عظمت. ولنقارن بين خبرات الهزيمة في حرب ١٩٦٧.. وخبرات النصر في حرب ١٩٧٣.. والمقارنة هنا واجبة.

ففي مواجهة الهزيمة في حرب ١٩٦٧ كان القرار التاريخي الذي اتخذته جماهير الأمة، يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيو، وبنفسها لأول مرة في تاريخ الصراع، بالاستعداد لخوض حرب حقيقية، على رغم خسارة معركة، مهما كانت فادحة، وقد أكدت بهذا القرار أن قطعة من أرض الوطن قد تسقط تحت الاحتلال، ولكن أية قطعة من إرادة الأمة ليست عرضة لأي احتلال. لقد أنزلت «إسرائيل» هزائم عسكرية

بالعرب في أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧. وفي مقابل ذلك كان هناك إدراك عربي أن تلك «هزائم تكتيكية»، ومن ثم كانت تعد العدة لاستئناف المعارك.

أما النصر الذي حققته الأمة في حرب ١٩٧٣، فقد كان نصراً في معركة تكتيكية لم يحسم الصراع فيها على المستوى الاستراتيجي، ولكنه مهد لحسمه لصالح العرب. وبدلاً من مواصلة «التقدم» على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي العربي، حدث ما لم يكن متوقعاً: إنه شيء يشبه الميلودراما في عالم السينما.. ذلك أن الحكام العرب، بطريقة غريبة على التاريخ، غريبة على الشعوب، غريبة على تاريخ الشعب العربي بالذات، انتقلوا من نصر تكتيكي إلى استسلام مبدئي، أي استسلام على مستوى «المبدأ»، موفرين على «العدو» عناء الصراع على المستوى الاستراتيجي.

إن الاستراتيجية القومية التي تستهدف «إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين» تقتضي ابتداع وتطبيق أساليب خاصة لخوض «حرب باردة» من أجل تحقيق هذا الهدف الأعلى. ويمكن لهذه الاستراتيجية، من مرحلة إلى أخرى، أن تدرس تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي دراسة متعمقة ومتأنية. وإذا كانت الولايات المتحدة قد استخدمت ثلاثة أسلحة أساسية لإحداث ذلك الانهيار المخطط ـ وهي: سباق التسلح، منع التقانة المتطورة، العقوبات والعزل ـ فإن دراسة مثل هذا المخطط تستهدف التفكير في الأسلحة المناسبة لتحقيق النتيجة نفسها في حالة «إسرائيل». وبالمعنى نفسه يمكن لهذه الاستراتيجية القومية أن تستخدم أساليب «حرب ساخنة» على غرار ما حدث في ناميبيا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا حتى تحقق قيام دولة ديمقراطية تكفل مبادئ المواطنة والمساواة الكاملة لجميع المواطنين على أرضها.

وبناءً على ذلك، فإنه لا مفر من أن يتبلور تيار قومي تقدمي ديمقراطي، يأخذ على عاتقه ـ كمهمة أولى ـ بلورة آلية لتنسيق قوى وتيارات الأمة الأساسية، بهدف إنجاز المشروع الحضاري العربي بعناصره الستة: تحرير الإرادة الوطنية ـ الديمقراطية ـ التنمية المستقلة ـ العدالة الاجتماعية ـ التجدد الحضاري ـ الوحدة العربية. وفي هذا السياق يتولى طرح برنامج شامل للمواجهة يمكن لخاتمته أن تؤدي إلى تفكيك كل الأبنية العنصرية ـ القانونية والتنظيمية والمؤسسية ـ التي تمثلها دولة «إسرائيل»، وتصفية الكيان الاستعماري الاستيطاني داخلها، ومن ثم إنهاء الحل الصهيوني لمعالجة «المسألة الإسرائيلية» عبر تقديم حل عربي حضاري للصراع برمته.

لا بد لنشوء هذا التيار من أن يستند إلى تراث وأن يتجاوزه في الآن معاً. لقد عرف العرب في القرن العشرين مدارس سياسية ـ فكرية عديدة: التيار الإسلامي، التيار الوطني، التيار الشيوعي، التيار القومي. وميزت المدرسة القومية في الخمسينيات والستينيات بأنها طرحت على الأمة العربية التحديات الفعلية التي تواجهها: الاستقلال

السياسي والاقتصادي، التنمية، التدرج نحو الوحدة، موقع «إسرائيل» في الصراع العربي ضد القوى الاستعمارية. وقد بدا، فترة، أن «جماهيرها» تقلصت وذابت، إلى أن جاءت حرب الخليج لتثبت أنها لا تزال تشكل الاحتياطي الشعبي الأكثر اتساعاً. القوى موجودة ولكن لا برامج ولا أحزاب. قد تكون هذه القوى، في حالتها الخام، قد تراجعت، غير أن ذلك ليس سبباً للتخلي عن الدروس الهائلة للقومية العربية في الخمسينيات والستينيات في اتجاه إنجاز ما لم تنجزه من برنامجها بعد تعديله ليصبح متوافقاً مع نهاية القرن والتحولات الدولية الضخمة. إن الأمة العربية محكومة بذلك لأسباب عديدة:

١ ـ ستتوالد التناقضات الجديدة من جراء تطبيق نظام الهيمنة المفروض على المنطقة، وسيتجدد الوعي بمدى الارتباط بين أي نضال من أجل التقدم والارتقاء بمستوى الحياة وبين الاصطدام بقوى الهيمنة، وبالتالي بدولة «إسرائيل» والمصالح التي تحميها.

٢ ـ ستنهض قوى سياسية تعبر عن هذه التناقضات وترفع لواء الدفاع عن مصالح شعوبها بمفردات يبذل التيار الإسلامي جهداً لإدراجها في خطابه حالياً. ويعزز ذلك عملياً بضرب من المقاومة المسلحة التي تنزل بالعدو الصهيوني خسائر كبيرة، بالمقياس النسبي، ويكفي أنها أحدثت ثغرة في جدار الأمن النفسي للعدو الصهيوني، وهو أكثر خطورة من الأمن العسكري الذي تعرض بدوره لضربات مؤثرة. ومع ذلك فإن المواجهة الشاملة للعدو الصهيوني تقتضي بناء منظومة متكاملة، لأن حديث «الإبادة العسكرية» للعدو لا يستقيم، في المرحلة الحالية، مع التحديات التي يطرحها الاحتكار النووي الإسرائيلي، والذي يزداد حصانة بفعل عملية التسوية.

٣ ـ ستتوحد المنطقة بصفتها «ساحة» استراتيجية وأمنية واقتصادية وسياسية. ستفتح كلها أمام النهب الخارجي الذي تصونه «إسرائيل» وتأخذ منه حصة مؤكدة، وتساعدها في ذلك أنظمة حكم إقليمية. وليس من باب المبالغة القول ان «وحدة عربية سلبية» سوف تتحقق، بمعنى من المعاني، ذلك أن التعامل مع الوطن العربي لن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البلدان والأقاليم والدول إلا بالقدر الذي يؤدي ذلك إلى توطيد النظام الإقليمي الجديد الخاضع والتابع.

٤ ـ إن الحركة القومية العربية المتجددة هي الأقدر على تعيين مصدر التناقضات الجديدة، وعلى تقديم رؤية مطابقة لوضع المنطقة والعالم، وعلى حشد أوسع جبهة ممكنة ـ تضم قوى وتيارات الأمة الأساسية، وفي مقدمها التيارات الإسلامية ـ لإطلاق دورة جديدة من محاولات النهوض العربي. ويعتبر ذلك بمثابة اختبار جاد لمدى «ديمقراطيتها». إنها، في آن معاً، صادرة عن هموم العرب ـ كما هي فعلاً، ومواجهة

لتعقيدات الوضع الدولي الجديد ـ كما هي فعلاً، مع التأكيد على أن «التيار القومي العربي» لا يقف في جزيرة منعزلة مدعياً احتكار الحكمة والوطنية، وإنما يدخل في المفهوم الجديد للتيار «القومي» التيارات الأساسية الفاعلة على الساحة العربية، وبصفة خاصة التيارات الإسلامية إلى جانب التيارات الليبرالية واليسارية، بل وحتى التيارات الوطنية (القطرية)، لأن التأكيد على خطورة سيطرة المصالح القطرية الضيقة على الأداء السياسي العربي ـ في ظل هذا المفهوم ـ يقترن بالتأكيد على خطورة افتعال تناقض لا مبرر له بين الوطنية والقومية، لأن «القومي» يمكن أن ينتمي إلى هذه التيارات بغير تناقض أو ازدواج، فيكون قومياً، ويكون في الوقت نفسه وطنياً ومسلماً وليبرالياً ويسارياً.

٥ ـ إن الحركة القومية، في صيغتها الجديدة، هي الأقدر على صوغ برامج وتكتيكات ملائمة، لا تتوقف عند ترداد اللازمة حول «إزالة الكيان الاستعماري الصهيوني». هناك، حتماً، مرحلة أولى من الممانعة ورفض التطبيع ومقاتلته، في إطار من الإصرار على التمسك بالأهداف البعيدة، وبالرؤية الحضارية للصراع العربي ـ الصهيوني، وموقعه من العداء «الغربي» للنهضة العربية. إن الحركة القومية، وهي تملك في ذلك تراثاً معقولاً، يمكنها تعيين مواقع ضعف الخصم وحصارها، ومن ثم انتهاج سياسة تحالفات داخلية وخارجية قائمة على تقدير الواقع كما هو، وليس على تصورات له تخضعه لثنائيات لا أساس لها. وهنا ينبغي التنبه إلى مخاطر التيارات السلفية، بما في ذلك السلفية السياسية العلمانية، التي تغلق باب الاجتهاد، وتحشر الواقع، في كثير من الأحيان، في حذاء صيني من فكر يفتقر المرونة والقدرة على التكيف.

إن الهدف هو التوصل، بالجهد والعرق، إلى بناء طوق حول «إسرائيل» يضرب اختراقاتها، ويحاصرها، ويقلل من أهمية دورها في المنطقة بجعله غير قابل للممارسة. إن التوصل إلى هذه الحالة، وهي حل وسط بين الحرب الشاملة والاستسلام، هو الكفيل بتجديد طرح الموضوع الأصلي: تقديم حل عربي لمعالجة «المسألة الإسرائيلية». ويجب الخلاص نهائياً من الفكرة التي تختصر ذلك إلى مجرد عملية عسكرية. إنها عملية حضارية شاملة، تنطلق من وقف الهجمة الاستعمارية والصهيونية إلى محاصرتها، إلى الانتقال للتغلب عليها.

وإذا كانت الأمة العربية ستبادر إلى تقديم حل لمعالجة «المسألة الإسرائيلية»، فإن ذلك يقتضي بالضرورة وصول العرب إلى حد من القوة والنهضة والديمقراطية يصبح ممكناً، معه، تقديم اقتراح استيعاب الإسرائيليين بصفتهم أفراداً يعيشون في المنطقة وليس بصفتهم كياناً أو دولة. هذا هو الطموح الكبير للعرب: الوصول إلى وضع لأنفسهم يصبح معقولاً معه وعد «اليهود» في فلسطين بحقوقهم، كأفراد، في ظل نظام عربي جديد لا يمكن له التعايش مع «دولة إسرائيلية» متحصنة ومتوثبة ومستعدة

للانقضاض عليه. وسيأتي ذلك في خاتمة تبلور حال عربية تكون قد حسمت مشكلة الأقليات كلها بحيث لا يبقى أمامها سوى مشكلة «الأقلية اليهودية».

ويجب التذكير هنا بأن ما لا يقل عن ٦٠٪ من سكان «إسرائيل» الحاليين عرب يهود، من حيث الأصل ـ إذا أضيف «اليهود العرب» و«العرب الفلسطينيين» إلى «يهود فلسطين الأصليين» ـ وأن الأمة التي فقدتهم يفترض فيها أن تصل إلى حيث تستطيع استعادتهم أو على الأقل تأسيس علاقات صحيحة معهم. ولا شك في أن التسامح من موقع القوة، قادر على استعادتهم مادياً أو معنوياً. إن المزج بين الحصار والتضييق والمقاومة وقطع «الحبل السري»، واقتراح المخرج الديمقراطي الذي يؤمن لليهود حقوقهم كمواطنين، وليس كأمة، ضمن العرب، كل ذلك يمثل أبرز الملامح العامة لبرنامج الحركة القومية العربية بشأن معالجة «المسألة الإسرائيلية»، وتقديم «حل نهائي» لها، يضمن الخروج، مرة وإلى الأبد، من اللعنة التي طاردت «اليهود» طويلاً ومن محاولة «الحل الاستعماري ـ الصهيوني» توظيفها.

يطرح هذا الحل في ظل الإدراك بأن «إسرائيل الجديدة» ستتغير وستقوى، وستعد نفسها للمرحلة المقبلة. قد يصاحب ذلك تغيير ديمغرافي قائم على هجرة أوروبية كثيفة إليها. غير أن العرب لا يملكون بديلاً آخر من بناء أنفسهم، وتدبر أمر قوتهم، والوصول إلى مرحلة يكون فيها متوسط الوعي العربي السائد قادراً على التسامح مع ما أنزلته به دولة «إسرائيل»، وعلى تقبل «التعايش السلمي» مع الأفراد اليهود الذين يسلمون بأنهم مواطنون، مثل غيرهم، في دولة فلسطين الديمقراطية، التي يريد العرب بناءها.

يبدو هذا الهدف بعيداً جداً.. أسطورياً.. خيالياً. غير أنه التحدي الحضاري الأكبر أمام الأمة العربية. إن التقدم من تحقيقه هو مقياس التقدم العربي العام. إن الحل العربي لمختلف المشكلات التي تنطوي عليها «المسألة الإسرائيلية» يندرج في إطار السعي إلى تحقيق المشروع الحضاري النهضوي العربي، وفي حل «المسألة اليهودية» ـ التي تمثل جانباً من جوانب المشكلة ـ إضفاء البعد الإنساني على العروبة، والدليل الساطع على أن مكانها بات محفوظاً تحت الشمس.

قد لا تكون الحال القائمة هي نهاية التدهور العربي، ولذلك لن يصبح درب الصعود سهلاً؛ ينبغي بدءاً وقف التردي والتراجع.. هذه مهمة أولى؛ وفي الوقت نفسه تتصاعد المقاومة.. وهذه مهمة ثانية؛ ومن بعد يجب التقدم نحو توازن رعب.. وهذه مهمة ثالثة. وليستمر الحصار والتضييق.. وهذه مهمة رابعة؛ ومن ثم تأتي مرحلة الهجوم الحضاري العام.. وهذه مهمة خامسة[٤٩].

---

(٤٩) اعتمد الجزء المتقدم على: سماحة، سلام عابر: نحو حل عربي لـ «المسألة اليهودية».

وإذا كانت الاستراتيجية هي دائماً مفاضلة بين اختيارات، فإنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الاستراتيجية المتوخاة للصراع العربي ـ الصهيوني تنطلق من أزمة عميقة تهدد الأمة في مستقبلها نفسه وليس في مجرد خياراتها.

إن الخمسين سنة الأخيرة ـ من نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى آخر هذا القرن العشرين ـ استهلكت مرحلة من حياة الأمة ولم يعد باقياً لدى هذه المرحلة ما تعطيه للمستقبل. وسواء كان ذلك النصف قرن خيراً أو كان شراً أو كان مزيجاً من الاثنين، فالحقيقة أن نهاية قرن تتوافق تماماً مع نهاية مرحلة.

وإذا كانت حسابات الفلك تعلن قرناً جديداً عندما ينتهي قرن سبق، فإن حسابات الحياة لا تملك هذه الدقة بحيث يكون في مقدورها أن تعلن مجيء مرحلة جديدة بعد انقضاء مرحلة قديمة، بل ربما كان العكس هو الصحيح لأن تلك المرحلة التي استهلكت نفسها في نصف القرن الأخير لا تزال مصممة من أجل استمرار بقائها على أن تستهلك الأمة نفسها كي تضمن امتداد عمرها في القرن المقبل.. لكن من المؤكد أن الأمم أكبر من المراحل في حياتها، لأن الأمم باقية والمراحل عابرة.

وقد يمكن القول ان مواقع الأمل الحقيقي في نشأة ونمو مرحلة جديدة هي نفسها تلك المواقع الطبيعية لقوى المجتمع المدني ومؤسساته الأصلية ـ وليست المصنوعة ـ والتي كانت دائماً حاضنة التجديد في حياة الأمة، وكانت ـ قبل التنظيمات السياسية ـ محيطاً واسعاً ولدت ونشأت فيه كل عوامل النهوض والتقدم، وهي في هذا العصر تجد نفسها في كل بلد عربي، على تواصل فعال وخلاق مع مثيلات لها على رقعة الوطن العربي وعلى اتصال حي بحركة دنياها الواسعة، وفوق ذلك تجد نفسها مدعومة ومعززة بثورة في وسائل الاتصال والمعلومات تصنع ظاهرة جديدة تماماً وغير مسبوقة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للأوطان ولما حولها إلى آخر المدى.

وإذا جاز لأحد في الأمة العربية أن يتطلع بأمل إلى مستقبل، فإنه ينبغي التأكيد على ضرورتين على الطريق إلى أي مستقبل:

● **الضرورة الأولى** أن تنزع الأمة نفسها من فكرة الهزيمة التي أصبحت وسيلة متعمدة لإخماد حيويتها، بحيث أصبح تخليد وتأبيد الهزيمة وسيلة لتبرير العجز والقعود. إن رجلاً يمكن أن ينهزم، وجيشاً يمكن أن ينهزم، ونظاماً يمكن أن ينهزم، ومرحلة يمكن أن تنهزم، ولكن الأمم لا تنهزم إلا في حال انهزام إرادتها، وتلك هي العبرة الأهم والأكبر في كل صراعات التاريخ قديماً وحديثاً.

● **والضرورة الثانية** أن مستقبل الأمة قادر على الوفاء بوعده إذا هي استوعبت عمق وضرورات الحقائق التي صنعها اتصال الأرض والتاريخ واللغة والثقافة والمصلحة

والأمن بين شعوبها. وإذا كان الرئيس «شيراك» يذهب إلى أن «اللسان وحده جامع» - فكيف باللسان مضافاً إليه القلب والعقل، مضافاً إليهما الضمير والحس، وجميعها فوق أرض واحدة وعلى أرضية مشتركة.

ولا شك في أن استعادة ثقة الأمة في نفسها وثقتها بمستقبلها المشترك.. هو في حد ذاته المعادل السياسي لمائة ترسانة نووية.



الأوراق الخـلفيـة

(١)

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي
نظرة استراتيجية

برهان الدجاني(*)

أولاً: الخلفية التاريخية

لا بد لأي محاولة جادة لاستشكاف واقع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي من العودة إلى نقطة الصفر، التي ظهرت فيها، وتطورت بعدها الأحداث المتعلقة بهاتين المسألتين، وصولاً إلى آخر ما وصلت إليه.

لقد ولدت المسألة على أرض فلسطين، واتخذت شكلها التوثيقي والدولي الأول في وعد بلفور، الذي أعطته الحكومة البريطانية إلى اليهودية العالمية بتاريخ ٢/١١/١٩١٧. وبما أن هذا الوعد قد ذكر «فلسطين» بالاسم، كوطن قومي لليهود، فقد خلق بذلك «القضية الفلسطينية».

وبما أن «فلسطين» المذكورة في وعد بلفور لم تكن وحدة مرسومة الحدود والمعالم، فقد جرى تجاذب حول تحديدها في إطار مفاوضات السلام التي جرت في فرساي عام ١٩١٩، وتقدمت فيها الجمعية اليهودية العالمية بتصور خرائطي لفلسطين يتضمن أراضي تدخل في نطاق جنوب لبنان وجنوب سوريا، وكامل المنطقة المأهولة والمزروعة بالري أو بالأمطار من إمارة شرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية) وأراضي سعودية.

(*) أمين عام الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ـ الأردن.

لكن تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى انطوت على اتفاق فرنسي - بريطاني حول حدود منطقتي الاحتلال (الانتداب) المخصصة لكل منهما، ورسمت بموجبه الحدود الشمالية لفلسطين. أما الحدود الجنوبية فكانت من الناحية الدولية، قد رسمت من قبل من خلال اتفاقية بين الدولة العثمانية وبريطانيا (بصفتها دولة الوصاية على مصر). وقد اختارت بريطانيا أن لا تحشر الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن ضمن خارطة فلسطين، وأنشأت فيها إمارة منتدبة تبعية، تدار من قبل ممثل للمندوب السامي البريطاني لفلسطين بمشاركة حكومة «الحكم الذاتي» المحلية. وثمة افتراضات كثيرة لتفسير هذا الاستبعاد. لكن لا بد من أن يكون من بينها رغبة الحكومة البريطانية في إبقاء ورقة للتفاوض مع اليهود بشأنها في مرحلة لاحقة. وقد أضفي على الحكم البريطاني لفلسطين صبغة دولية بزعم أن هذا الحكم هو انتداب فوضت به بريطانيا من قبل عصبة الأمم - المؤسسة الدولية التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى. لكن هدف الانتداب حدد بأنه وضع فلسطين في إطار يناسب تحقيق وعد بلفور أي إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

عندما اندفع اليهود للاستيطان في فلسطين في ظل «زعم شرعية» مستمد من وعد بلفور وصك الانتداب البريطاني على فلسطين، فإنهم اصطدموا بمقاومة الشعب الفلسطيني لهذا الغزو الاستيطاني الذي تم فرضه بقوتين عسكريتين متميزتين: **أولاهما** القوة البريطانية المتمثلة بجيش بريطاني متمركز في فلسطين ومدعوم بشرطة بريطانية ومحلية، ومستند إلى جميع القوة العسكرية البريطانية، **والثانية** القوة العسكرية اليهودية التي بنيت بحماية حكومة الانتداب البريطاني.

دار الصراع الفلسطيني - اليهودي حول هذا الاندفاع، في محاولة من الشعب الفلسطيني لإيقافه قبل أن يستفحل، ثم في محاولة لزعزعته واحتوائه في دولة فلسطينية - اتحادية أو موحدة - تضم العرب واليهود. إلا أن الهدف اليهودي كان يرمي منذ البداية إلى إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين، وأخيراً، وبعد أن قامت تلك الدولة، ثم توسعت عام ١٩٦٧ لتحتل كل الأراضي الفلسطينية وأراضي سيناء المصرية وأراضي الجولان السورية، ولتضيف إليها عام ١٩٨٢ أراضي الشريط الحدودي في جنوب لبنان، سعياً وراء تحقيق الحلم اليهودي بدولة تتجاوز حدود فلسطين الانتدابية، توسع الصراع واتخذ شكلاً جديداً، ليس له سند أو زعم سند، بل مجرد تجاوز مستمر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. واتخذ هذا الصراع الموسع اسم الصراع العربي - الإسرائيلي. ويدعوه البعض باسمه الأوسع وهو الصراع العربي - الصهيوني، المتضمن - بالإضافة إلى إسرائيل - كلاً من اليهودية العالمية والقوى المناصرة لها.

يمكن القول بأن الصراع الفلسطيني ـ اليهودي يشكل الحلقة الأولى من حلقات الصراع العربي ـ اليهودي، باعتبار أن أرض فلسطين عربية وشعبها عربي. لكن حلقة الصراع الفلسطيني ـ اليهودي تتميز بشكل واضح من باقي الحلقات. فعند صدور وعد بلفور ١٩١٧، ومن ثم الاحتلال البريطاني لفلسطين (١٩١٨) وتأسيس حكم الانتداب البريطاني على فلسطين بعد ذلك، كانت أقطار المشرق العربي كلها مشغولة بنضالاتها للتحرر من الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، اللذين جثما على أراضيها بعد انهيار السلطنة العثمانية، وإخفاق الثورة التي قادها الشريف حسين بن علي ضد الأتراك بالتحالف مع بريطانيا في تحقيق أي مكسب للصالح العربي. ولم يبدأ اهتمام الأقطار والدول العربية واقعياً بالقضية الفلسطينية إلا بعد اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى أعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، عندما اتجهت القيادات الفلسطينية إلى اجتذاب تأييد عربي لصالح القضية. وقد اتخذ الاهتمام العربي ابتداء شكلاً سياسياً، ربما كانت أولى بوادره رسائل النصح التي أرسلها ملوك عرب إلى القيادة الفلسطينية عام ١٩٣٦، لإيقاف الإضراب العام والنضال المسلح ولإعطاء الحكومة البريطانية فرصة لإرسال لجنة ملكية إلى فلسطين تتولى تقديم مشروع لحل المشاكل التي تفجرت في صدام مسلح. وقد استجابت القيادة الفلسطينية لنصح الملوك العرب، ولكن عندما انقشع تقرير اللجنة الملكية عن مشروع لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، استؤنف النضال الفلسطيني المسلح، وارتأت الحكومة البريطانية ـ وسط نذر حرب عالمية وشيكة ـ عقد مؤتمر في لندن، يحضره ممثلو اليهود في فلسطين وممثلو عرب فلسطين، وممثلون عن حكومات عربية. وكانت مصر والعراق قد حصلتا على معاهدتين مع بريطانيا تعترف لهما بالاستقلال، بينما كانت إمارة شرقي الأردن لا تزال تحت الانتداب البريطاني، وكانت سوريا قد وقعت معاهدة استقلال مع فرنسا، لكن فرنسا كانت تراوغ في تنفيذها. وقد تمخض هذا المؤتمر عن **الكتاب الأبيض** الذي أصدرته الحكومة البريطانية بشأن فلسطين عام ١٩٣٩ منفردة من جانبها.

بانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن عام ١٩٣٩، اعترفت بريطانيا بدور للدول العربية في قضية فلسطين، ودعت إلى عقد مؤتمر ثان التأم في دورتين عام ١٩٤٦ و١٩٤٧، وانقضى بغير نتيجة. وأعلنت بريطانيا على أثره قرارها بإحالة القضية إلى الأمم المتحدة، وبالانسحاب من الأراضي الفلسطينية في موعد لا يتأخر عن ١٥ أيار/مايو عام ١٩٤٨.

وقد ساهمت أقطار ودول عربية بتأييد النضال الفلسطيني المسلح في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. فالعراق خصص عوناً مالياً، وأرسل عام ١٩٣٦ نواة عسكرية قيادية على رأسها المناضل فوزي القاوقجي. وساهمت سوريا ـ التي كانت تحت الانتداب

الفرنسي - بتوفير وسائل لوجستية للثورة الفلسطينية، بتواطؤ فرنسي ناجم عن التنافس بين فرنسا وبريطانيا.

وقد حرص البريطانيون واليهود منذ البداية على ألا يبقى وعد بلفور مجرد التزام بريطاني - يهودي، فعملوا على أعطائه طابعاً دولياً، ليصبح التزاماً دولياً نحو اليهود، ومن ثم جعلوه محوراً لحكم بريطاني على فلسطين، تكون بريطانيا فيه دولة منتدبة من قبل عصبة الأمم. وكانت صيغة الانتداب قد طرحت ابتداء لإعطاء الاحتلال والحكم الأجنبي اسماً جديداً، إلى جانب الأسماء الأخرى مثل الحكم الكولونيالي، والدومينيون، والامبراطوري والوصاية وغيرها. لكن نظرية الانتداب التي تبنتها عصبة الأمم نصت - حسبما جاء في ميثاقها - على أن الهدف من الانتداب هو إعداد الدول المنتدبة لمرحلة الاستقلال، أو بالأحرى تدريبها على أن تحكم نفسها بنفسها، باعتبار أنها لم تكن مهيأة للاستقلال بعد. ويمكن القول إن استقلال كل من العراق وشرق الأردن جاء من خلال هذه الصيغة. أما سوريا ولبنان فقد نكثت فرنسا معاهدات معهما، وأخرجت منهما بأمر بريطاني، في إطار التنافس بين الدولتين. أما في فلسطين، فقد اعتبر أن هدف الحكم الانتدابي هو وضع البلاد في ظروف سياسية واقتصادية مؤاتية لإنشاء وطن قومي لليهود فيها. وجاء المعنى العملي لذلك بالقوانين الممالئة للأطماع اليهودية في مجالات الهجرة وانتقال الأراضي والضرائب وسحق المقاومة الفلسطينية، وتوفير كل الظروف الاستيطانية لليهود في المواقع التي يختارونها، وإقامة جيش خاص باليهود بتدريب وتسليح بريطاني، أصبح نواة لجيش إسرائيل في ما بعد، وإقامة حكومة لهم تحت اسم الوكالة اليهودية، أعطيت حق المشاركة في أنشطة حكومة الانتداب التشريعية وسواها، وفي إدارة الشؤون اليهودية بما فيها الشؤون السياسية والعسكرية، إلى جانب التعليم والاستيطان وسواها.

وقد أنشأت عصبة الأمم لجنة سميت «اللجنة الدائمة للانتداب»، كانت الحكومات المنتدبة تقدم إليها تقاريرها، وتقوم هي بمناقشة هذه التقارير، باعتبارها منبثقة عن السلطة المانحة لشرعية الانتداب. وفي ما خص فلسطين كانت مهمة اللجنة استحثاث بريطانيا على تكثيف جهودها لإنشاء الوطن القومي اليهودي.

وفي عام ١٩٣٦ حصل كل من العراق ومصر على عضوية عصبة الأمم، وعندما شاركت الدولتان في أعمالها، فإنهما أعربتا عن تأييدهما للحق العربي في فلسطين، ومعارضتهما لمشروع لجنة بيل لتقسيمها.

لكن عصبة الأمم أخفقت في مهماتها، وجرى حلها بعد الحرب العالمية الثانية. وأنشئت مؤسسة دولية جديدة هي منظمة الأمم المتحدة، ودعي عدد من الدول العربية

لتكون بين الدول المؤسسة لهذه المنظمة، منها بالطبع مصر والعراق والعربية السعودية واليمن والأردن وسوريا ولبنان. ثم عندما توالت استقلالات الأقطار العربية، انضم كل من هذه الدول الحديثة الاستقلال إلى عضوية الأمم المتحدة. وقد دار جانب مهم من جوانب القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي في إطار الأمم المتحدة: مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان، وسواها.

وعلى رغم أن هذه المنظمة لم تعتبر وريثة لعصبة الأمم، فإن حكومة بريطانيا أحالت إليها القضية لتتخذ قراراً حولها. وهنالك شك قانوني كبير في شرعية هذه الإحالة، أي في صلاحية الأمم المتحدة في النظر في أمر انتداب صادر عن عصبة الأمم ولو من الناحية الشكلية. وقد طعنت سوريا بالفعل في تلك الصلاحية أثناء بحث قضية فلسطين في الأمم المتحدة، وهزم طعنها بصوت واحد؛ بسبب تدخل أمريكا القوي ضده.

الصراع الفلسطيني ـ اليهودي

حدد الشعب الفلسطيني لنضاله أثناء فترة الانتداب البريطاني ثلاثة أهداف: **أولها** إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وكان واضحاً، بل بديهياً، منذ البداية أن تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتم من دون قوانين تحرّم الهجرة، وشرطة تتولى تنفيذ تلك القوانين. **وثانيها** منع بيع الأراضي لليهود، وكان هذا الهدف أيضاً يتطلب إصدار قوانين تمنع هذا البيع، **وثالثها** إقامة حكم وطني مستقل في فلسطين، تبلور مفهومه بعد المعاهدات التي عقدتها حكومات انتدابية مع العراق، وسوريا، ولبنان، بشكل مطالبة بتطبيق هذا النموذج على فلسطين.

لكن كان يقف في وجه تحقيق هذه الأهداف الالتزام البريطاني بوضع فلسطين في ظروف تسهل عملية إقامة الوطن القومي اليهودي، وبالتالي فقد اتخذ الصراع الفلسطيني المسلح شكل ثورة مسلحة ضد الحكم البريطاني الذي سخر نفسه لهذه المهمة. وحققت الثورة نجاحاً جزئياً تبدى في الالتزام البريطاني في **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٣٩ بوضع سقوف عددية وزمنية للهجرة، وتحديد مناطق يمنع فيها بيع الأراضي من العرب لليهود، وأخرى يجاز بترخيص من الحكومة، بينما يباح في المناطق الباقية التي طغى عليها الوجود اليهودي استيطاناً وتملكاً. لكن هذا النجاح الجزئي تلاشى في خضم الأحداث الهائلة التي جرت في فلسطين وفي العالم في خضم الحرب العالمية الثانية وأعقابها، وأهمها حلول أمريكا محل بريطانيا بشأن رعاية وحماية الالتزام نحو اليهود. وقد ظهرت بوادر هذا التبدل بتأليف لجنة بريطانية ـ

أمريكية مشتركة (بدعوة من بريطانيا) عام ١٩٤٥، تمخض عنها قلب الموقف المتخذ حيال الهجرة اليهودية، وإباحة دخول مئة ألف يهودي إلى فلسطين خلافاً لما التزمت به بريطانيا بموجب **الكتاب الأبيض**. ثم جاءت الخطوة الثانية في قرار بريطانيا بالتخلي عن انتدابها على فلسطين. لقد استطاعت بريطانيا أن ترسخ أقدام اليهود إلى الحد الذي مكنهم من المطالبة بتقسيم فلسطين كهدف مرحلي. وجاء ذلك في مؤتمر بلتيمور (نيويورك) عام ١٩٤٢. فلقد أصبح الصراع الآن حول من يمتلك أسباب السيادة ووسائل التشريع والتنفيذ والفرض.

لم يكن هذا بالأمر الجديد، فقد سبق أن وافق اليهود عام ١٩٣٧ على مشروع لجنة بيل الملكية بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية. ولم يدحض هذا المشروع إلا نتيجة النضال الفلسطيني المسلح. فالدولة اليهودية ليست فقط الأداة الحاسمة لأمور الهجرة والسكان والأراضي، بحيث تصبح هذه مجرد تحصيل حاصل وثمرات تقتطف بالتشريع والقوة والتنفيذ الإكراهي، بل إنها أداة لبناء قوة مسلحة والانطلاق بها عبر الحدود الدولية لتحقيق الحلم الإسرائيلي الذي يتجاوز حدود وعد بلفور، وحدود فلسطين الانتداب. ولكن من البديهي، أن تلك الأطماع لا تتحقق إلا على أراضي دول عربية. ومن هنا انقض طوفان الصراع الفلسطيني ـ اليهودي على الدول العربية، مخترقاً حدودها وجاثماً بالاحتلال على أراضيها.

أخذ الصراع العربي ـ الإسرائيلي شكلاً مسلحاً عام ١٩٤٨، على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى أنشأت الدول العربية قوة عسكرية شبه نظامية خاصة سميت جيش إنقاذ فلسطين، تحت قيادة لجنة عسكرية عينتها جامعة الدول العربية برئاسة المشير الركن طه الهاشمي، وقيادة الفريق اسماعيل صفوت (عراقي)، وعضوية العقيد محمود الهندي (سوري)، والعقيد شوكت شقير (لبناني)، وصبحي الخضرا (فلسطيني)، وعينت اللجنة فوزي القاوقجي قائداً ميدانياً. وفي الوقت نفسه خصصت بعض الأموال للقيادة السياسية الفلسطينية ـ الهيئة العربية العليا ـ برئاسة الحاج أمين الحسيني، التي أقامت قيادات فلسطينية في عدد من المناطق وآزرت المقاومات المتناثرة للمدن والمناطق بالقدر الزهيد المستطاع.

إلا أن هذه التراتبية الدفاعية انهارت تماماً بحلول ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، فدخلت جيوش عربية إلى أرض فلسطين في ما اعتبر بأنه محاولة لمنع قيام دولة يهودية أو لاحتوائها. وانتهت هذه المرحلة الثانية بهدنات رودس التي أقامت «خطوط هدنة» بين الدول العربية وإسرائيل. واستعر القتال بعد ذلك ليتفجر في حروب متعددة: أولها اجتياح اسرائيل لسيناء عام ١٩٥٦، ثم اجتياحها لأراضي ثلاث دول عربية عام ١٩٦٧، هي مصر والأردن وسوريا، ثم الحرب العربية المضادة عام ١٩٧٣، ثم

اجتياح إسرائيل للبنان في عملية الليطاني عام ١٩٧٨، وفي الاجتياح الشامل عام ١٩٨٢.

وكانت منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن أحد المسارح السياسية المتلازمة مع العمليات العسكرية، وتداخلت هذه الحروب مع سياسات الأمم وأطماعها، وشاركت فيها بشكل مباشر أو غير مباشر دول كبرى، ودخلت في خضم الحرب الباردة والصراع بين الغرب والشرق، مسجلة نقطة لهذا الفريق أو ذاك.

دروس الصراع الفلسطيني ـ اليهودي في مراحله المختلفة

لا بد لأي نظرة مستقبلية إلى الصراع حول أرض فلسطين من أن تستوعب كامل الدروس المتضمنة في الصراع الذي تحقق حول هذه الأرض.

إن الشعب الفلسطيني كان يحاول أن يتمسك بحق ثابت له في أرض وطنه وكان يحاول فرض إرادته على الأرض وعلى سائر الأمور التي تنطلق من السيادة على الأرض، وذلك من خلال إقامة حكم وطني يتولى وضع التشريعات وتطبيقها، وإقامة المؤسسات، وإدارة الخدمات، وتوفير الأسس الاقتصادية التي تؤمن تنمية المجتمع واستيعاب طاقاته البشرية، وإتاحة الفرصة لقدراته الابداعية.

لقد فشل النضال الفلسطيني في تحقيق أي من هذ الأهداف، ويمكن أن نصور فترة الصراع الفلسطيني ـ اليهودي بأنها فترة اقتحام يهودي وصمود فلسطيني لا يلبث أن يتراجع أمام عنفوان القوى المهاجمة. كان واضحاً طيلة الوقت أن ميزان القوى مائل ميلاً حاسماً إلى جانب العدو، بحيث إن النتيجة كانت تبدو محسومة منذ لحظة نشوب المعركة.

ومن الواضح أن الشعب الفلسطيني كان يحتاج إلى بعض الوقت ليستطيع تجميع قوة ذات قدرة أكبر وذات فعالية أعظم في مواجهة العدو. وكان الوقت هو العنصر الأساسي المفقود. فالقاعدة البشرية للشعب مثلاً كانت تتألف من شريحة كبرى من الأميين من الذكور والإناث تجاوزت نسبة الأمية فيها ٩٠ بالمئة حين بدء المعركة ووصلت إلى ما يقارب ٧٠ بالمئة حين انتهاء الانتداب البريطاني وقيام الدولة اليهودية. وكما أن النخبة المتعلمة كانت قليلة العدد، فإنها لم تكن على قدر كاف من العلم والدراية بالمسائل والعلاقات الدولية أو بالتنظيمات العسكرية أو بالأمور الثقافية، وكانت التركيبة المجتمعية، تتألف من كتلة ريفية وأخرى مدنية بينهما فارق كبير في مستويات المعيشة والتعليم، بينما تتولى القيادة في مختلف المواقع زعامات تقليدية قائمة على ميراث عائلي. أما القاعدة الاقتصادية فكانت تقوم على الزراعة في الدرجة الأولى، ولم تكد تعرف شيئاً عن التصنيع الحديث، وبالتالي فإن تغيير هذا الوضع وهذه التركيبة

كان أمراً يحتاج إلى زمن تتداوله أجيال متعددة، وكان العدو يعرف حدة هذه الفجوة الزمنية، وبالتالي فإنه لم يتح أي فرصة لسدها أو لإيجاد أي نوع من التكافؤ المجتمعي. ولذلك فإنه كان يسارع الخطى للوصول إلى دولة تخصه ويستطيع من خلالها حسم الأمور بشكل لا رجعة عنه. وقد تبدى هذا الاستعجال بصورة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية لإرغام بريطانيا على التخلي عن سياسات **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٣٩ التي وفرت للفلسطينيين ستارة رقيقة تتيح لهم فرص العمل التنموي للسكان وللاقتصاد. ونجح اليهود من خلال عمل مسلح قاموا به منذ عام ١٩٤٠ بزعزعة مبادىء **الكتاب الأبيض** وصولاً إلى إنهاء التزام وقف الهجرة اليهودية في عام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦. وما زالت استراتيجية الخصم قائمة على محاولة دائبة لإبقاء فجوة زمنية لصالحه عن طريق التصدي المسلح لأي مجتمع عربي يبدي قدرة جادة في سبيل الوصول إلى مستوى متكافىء من الرقي العلمي والاقتصادي.

لقد دار حديث طويل حول تقويم مسار النضال الفلسطيني ما بين سنوات ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨، ولعل بعض محطات هذا المسار قد استخدم لتمرير أمور لا علاقة لها مع تلك المحطات. فلقد رفض النضال الفلسطيني مقترحات عديدة لتحسين موقعه في النضال منها: اقتراح بإقامة وكالة عربية في مقابل الوكالة اليهودية، واقتراح ثان بإقامة مجلس تشريعي لجميع السكان، ورفض المبادىء التي قام عليها **الكتاب الأبيض** لعام ١٩٣٩، ورفض أخيراً تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مرتين: **أولاهما** عندما اقترحت لجنة بيل الملكية هذا التقسيم عام ١٩٣٧، **والثانية** عندما اقترحت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين مشروعاً للتقسيم عام ١٩٤٧. وقد روّج الاعلام الاستسلامي تضخيماً لهذا الرفض المتكرر معزولاً عن ظروفه، ليسوق موقفاً ينادي بقبول أي شيء من دون النظر إلى مضمونه. وبهذه الطريقة مررت اتفاقية أوسلو. إن مأساة أوسلو ترجع إلى كونها شكلت اعترافاً غير مشروط بالدولة اليهودية ـ إسرائيل ـ مقابل اعتراف من هذه الدولة بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف للتفاوض بشأن الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وبالتالي فبينما لم تعط إسرائيل شيئاً سوى وعد بالتفاوض ـ من دون تحديد مسار أو هدف لهذا التفاوض ـ وبينما لم ينل الفلسطينيون شيئاً من وراء هذا الوعد، فإن أوسلو أحالت الشرعية برمتها إلى إسرائيل على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها باعتراف من الشعب الفلسطيني. وبذلك أعطي الاغتصاب السياسي، واغتصاب الأراضي والحقوق، واغتصاب الحقوق السياسية والمدنية والدينية، شرعية بوصفها تصرفات دولة تعمل لتحقيق «مصالحها الوطنية» و«أمنها الوطني» في وجه قوة لا شرعية، تحاول زعزعة أمن الدولة والتعدي على مصالحها.

ثانياً: استراتيجية العمل الفلسطيني: المرتكزات والعناصر

يتكون الإطار العام لأي استراتيجية للعمل من عدد من البنود، **أولها** تحديد الأهداف النهائية المتوخاة، **وثانيها** تحديد وجود العناصر والموارد التي يمكن استخدامها في سبيل الوصول إلى تلك الأهداف، ومستوى إعداد هذه الموارد لتصبح قادرة على الاستخدام. **وثالثها** تحديد الأساليب المنتقاة للعمل وآلية الملاءمة والمجانسة بين هذه الأساليب لمنع التناقضات من جهة، وتعظيم القدرات من الجهة الأخرى. **ورابعها** تحديد المحطات والمراحل التي لا بد من التوقف عندها أو عبورها، إذا كان التوصل إلى الهدف في ضربة واحدة أمراً متعذراً. **وخامسها** تحديد الإطار اللوجستي للعمل والتحرك من خلال نظام من الأفضليات العملياتية، وعدم الخلط بين الأهداف المرحلية ذات الطبيعة اللوجستية، والأهداف الوطنية ذات الطبيعة العقائدية. **وسادسها** استكشاف الظروف الخارجية المحيطة بالعمل. لبذل كل جهد ممكن لتحييد ما هو ضار وتعظيم ما هو نافع. **وسابعها** إجراء جردة موضوعية لأهداف الطرف المقابل، ومواقفه المحتملة عند كل بند من البنود المتقدمة. **وثامنها** محاولة استكشاف الأهداف والخطط التمويهية والخداعية التي يحتمل أن يلجأ إليها الطرف المقابل. ولا بد أخيراً من أن تتضمن الاستراتيجية قدراً من المرونة، يتيح للقيادة اتخاذ القرارات وتطبيق الحركات التي تتطلبها ظروف المباراة الدينامية.

النضال السلمي والنضال المسلح

إن الوصول إلى هدف محدد قد يتحقق بوسائل سلمية، وقد تعجز الوسائل السلمية عن تحقيقه. والوسائل السلمية كثيرة، منها الحجة الجدلية والإعلام، وتبادل المصالح المادية. وقد أخذ هذا التآزر والتبادل في المصالح شكلاً مؤسسياً ذا قواعد والتزامات وروادع. ويستخدم البعض وسائل الإغراء لكسب تأييد شخصيات ذات وزن وتأثير. وهنالك طبقة أخرى من الوسائل السلمية ذات الطبيعة الاحتكاكية المحدودة، كالإضرابات، والتعامل السلبي مع المصالح بالمقاطعة، والتحول إلى بدائل. وقد ترفع درجة الاحتكاك فيها كما في العصيان المدني. ومن الوسائل السلمية ما يتجه إلى الجبهة الداخلية للخصم عاملاً على التأثير فيها، من خلال التناقضات أو التباينات أو الخلافات التي يعيشها الخصم، كأي مجتمع على وجه الأرض. وقد يجري التفتيش عن مصاف حضاري أعلى، يفترض أن تزول فيه الاختلافات والتناقضات، وتنشأ في ظلاله أخوة من نوع جديد. وقد شاهدنا في هذا العصر كيف أن الشيوعية حاولت أن تطرح نفسها كحل للتناقضات داخل المجتمع، وللتناقضات بين المجتمعات في ظل

أخوة أممية تساوي - نظرياً - بين الناس من كل الطبقات والأعراف والأديان، بما يتجاوز حدود الدولة القومية، لتقيم مفهوماً جديداً للالتزام الأخلاقي والولاء الفردي. وبالإمكان وضع جردة بكل هذه الوسائل الممكنة مستخلصة من تجارب الأمم عبر التاريخ، ومن الاستقراء العلمي.

ويغلب على هذه السوائل أن تكون وسائل مساندة للنضال من أجل تحقيق هدف ما، ويخطىء من يظن أنها قادرة على إحداث نقلة التغيير. مثلاً في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي نجد من يظن أن التفوق الإسرائيلي هو تفوق إعلامي، وأننا إذا استطعنا كسب المعركة الإعلامية، فلسوف نتوصل إلى كامل الهدف المنشود. وما من أحد ينكر أهمية الإعلام، ولكن ما من إعلام يترك أثراً باقياً، بل إن الناس ينسون بعد وقت ما كانوا قد تحمسوا له. لكن الإعلام يخلق فرصة لإحداث التغيير لأنه يوجد تراخياً في القوة المتشبثة، وينذر بإمكانية تغيير الموازين التي تثبتها. ورأينا تدافعاً عربياً لنصرة حزب في دولة أجنبية على حزب أو مرشح على مرشح، من دون أن تأتي هذه الجهود بنتيجة، لأنه لم يكن قد رافقها ذلك القدر المستمر من الثقل الذي يمكن من استغلال ظرف عابر لإحداث واقع جديد وثابت.

إن «الاستراتيجية» تختلف اختلافاً جوهرياً عن «الخطة» وإن اشتملت على الكثير من عناصرها. فالخطة عملية هندسية، لا تتضمن أي منازلة مع طرف مقابل، وتجري في ظروف راكدة، طيعة أو قابلة للتطويع، ويمكن مقدماً وضع حسابات معقولة لها، بينما الاستراتيجية تواجه تحركاً مقابلاً يعمل على إحباط كل خطوة، وهدم كل مرحلة تتوصل إليها. ولا بد من أن تجري في إطار من نظرية «المباراة».

وإضافة إلى جانب «المباراة» التي يتوجب على الاستراتيجية أن تخوضها، وتستوعب كامل احتمالاتها، هنالك عنصران لا بد من مراعاتهما في وضع أي إطار استراتيجي، **أولهما** عنصر «الزمان». ولهذا العنصر أهمية خاصة بالنسبة لأي استراتيجية للعمل الفلسطيني، نظراً لأن قضية فلسطين ولدت وتطورت في زمان «غير مؤات» لناحية توازن القوى الخارجية، ومستوى التهيؤ العربي الذاتي، ومستوى الوعي السياسي العربي، وبالمقابل مستوى تهيؤ العدو وقدرته على استثمار كل ما هو متاح له من إمكانيات، استثماراً أفضل.

و«الزمان» عبارة عن عناصر كثيرة متحركة. ويتطلب التعامل معه - لا مجرد التنبؤ أو التوقع أو التمديد - بل العمل على التأثير في العناصر المتحركة، لدفعها في مسار أو مسارات تبعد الضرر وتأتي بالفائدة من خلال خلق «واقع» إثر «واقع» والانطلاق الدائم من الواقع الأحدث، إلى واقع آخر يليه، ويتضمن إنجازاً وتحققاً أفضل.

والثاني عامل التقانة، فقد يصبح بالإمكان، نتيجة لتطورات تقانية إحداث تغيير في الموازين، يؤدي إلى إحداث تغيير في المواقع المتقابلة.

ويتوجب على الاستراتيجية أن تحدد نوع النصر أو التفوق الذي تستهدفه، وهل هو نصر عسكري مثلاً، أو نصر سياسي، أو نصر اقتصادي، أو حتى نصر أيديولوجي، ومثل هذا التحديد يؤثر تأثيراً حاسماً على الاختيارين الأسلوبي والمرحلي.

الثوابت

المقصود بالثوابت هو نقاط الالتقاء التي يمكن أن تتجمع القوى حولها وتتفق عليها، والتي يمكن بالتالي أن تشكل حافزاً للتنظيم وللعمل. ولا يجوز بحال من الأحوال الخلط بين الثوابت وبين السياسات المتغيرة التي تتوخى الوصول إلى أهداف ظرفية. ولكن لا بد لهذه الثوابت من أن تكون قادرة على استيعاب المتغيرات، بقدر لا يتضمن تخلياً عنها أو يؤدي إلى خلق أوضاع تتناقض معها.

إن ثوابت القضية الفلسطينية ـ بهذا المعنى ـ تتألف من ثلاثة بنود: **أولها** الحق العربي والاسلامي في أرض فلسطين ومقدساتها، وثانيها المتغيرات التي نشأت نتيجة للغزو اليهودي لفلسطين، وثالثها الصورة المستقبلية التي يمكن أن تستوعب البندين الأول والثاني.

بداية لا بد من التأكيد من دون تردد أو مواربة أو استحياء بأن أرض فلسطين كلها هي أرض الشعب العربي الفلسطيني، ووطنه الطبيعي والمتوارث، وحقه الجماعي الذي لا يقبل مساومة أو تنازلاً، وأن حقه لا يسقط بالغزو أو تقادم الزمان.

وينتج من هذا **أولاً** أن للشعب الفلسطيني حقاً في أن يتجمع على أرضه ووطنه وأن يقيم عليه دولته العربية، وأن له حق النضال من أجل الوصول إلى حقه. **وثانيها** أن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الشرعية على أرض فلسطين، وأن هذه الشرعية لا تمارس إلا بعد توحيد أرضه وتحريرها وتجمع شعبه عليها، وقيام دولته ومؤسساتها الحرة والمنتخبة والممثلة لكل أفراده وفئاته. وكل تصرف قبل ذلك أو بخلاف ذلك باطل.

وليس في كل ما تقدم شيء مختلف عن أي حق لأي شعب في أرضه ووطنه. وإن حرمان شعب فلسطين من حقه ومن ممارسة إرادته، هو أمر فريد من نوعه في العالم، وشاهد على ما لحقه من ظلم فادح لا مثيل له، وشاهد على أن هذا الظلم إنما فرض بالتآمر والبطش وشاركت فيه دول كثيرة إلى جانب يهود العالم.

وإن نضال شعب فلسطين وثوراته وحروبه المتكررة في وجه هذه القوى الطاغية

هو مستند لا يمحى في إثبات هذا الحق الأبدي، ولا شيء يمكن أن يحول دون عودته إلى متابعة النضال والمطالبة بكامل حقه في كل الظروف.

إن الشعب العربي الفلسطيني هو الشعب الذي كان مقيماً على أرض فلسطين ـ وطنه ـ قبل أن يعبث بمقدراتها الغزو اليهودي الاستيطاني الذي تكرس بوعد بلفور وصك الانتداب البريطاني، وفرض بواسطة سلطة بريطانية محتلة استخدمت جيش بريطانيا لقمع الشعب الفلسطيني وقهر إرادته. وأي تعريف مخالف، مرتكز إلى اتفاق أوسلو أو إلى قوانين إسرائيلية أو قوانين لجهة متفرعة عن اتفاق أوسلو إنما هو تعريف باطل، لا يوقف حق الفلسطينيين ـ كل الفلسطينيين ـ بالانتماء الفلسطيني.

إن هذا الشعب، الذي عانى القهر والكبت والحرمان من كل الحقوق السياسية، والذي أخضع لقوانين شرعت لاستباحة حقه وتجريده من وطنه، والذي ضرب المرة تلو المرة بالبطش العسكري، إلى أن طرد معظم أبنائه من منابتهم، هذا الشعب الذي هو صاحب الحق بأرض فلسطين، هو أيضاً صاحب الحق بالعودة والإقامة في منابته من أرضها. وحقه هذا حق أبدي لا يناله تغير معالم المكان ولا تقادم الزمان.

إن جميع قرارات الأمم المتحدة التي اتخذت في خضم الكوارث التي لحقت بالشعب الفلسطيني والمتضمنة اعترافاً دولياً بحق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى منابته في وطنه، واستعادة ممتلكاته وأرضه، إنما هي تعزيز دولي ـ لا يمكن انتقاصه أو التراجع عنه ـ للحق الطبيعي للشعب الفلسطيني، وسيناضل الشعب الفلسطيني لتحقيق ما اشتملت عليه هذه القرارات الدولية، وإن معاملة هذه القرارات بشكل يختلف عن معاملة قرارات مماثلة لها، إنما هو تمييز جائز، ناجم عن توازن قوى ظرفي. وان الحق ـ متى حانت الفرصة لإحقاقه ـ يعلو كل ظلم يقام في ظل توازن ظرفي للقوى.

إن بالإمكان ـ في الأمد الطويل ومن فوق الصعوبات والآلام ـ تحقيق عيش مشترك للعرب واليهود على أرض فلسطين، لكن مثل هذا العيش المشترك لا يمكن أن تكتب له الديمومة إلا إذا قام على أساس الإقرار بالحق الفلسطيني الكامل.

يرفض الشعب الفلسطيني رفضاً باتاً الادعاء بحق لليهود، يمكنهم من الهجرة إلى فلسطين من فوق إرادة شعبها، ومن إقامة دولة جامعة لليهود مانعة لغيرهم، ومن تبديل سماتها الديمغرافية والجغرافية، ومحو أسماء مواقعها أو استبدالها، واجتثاث تراثها. ويرفض كل ما فرضه اليهود في ظل موازنات عابرة وظروف تاريخية مؤاتية لهم. ويعتقد أن المصالحة بين العرب واليهود أمر لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار الثوابت الفلسطينية لا خارجها.

الحل الهندسي والحل التاريخي

إن ما وصلت إليه القضية الفلسطينية من تشابك وتعقيد، ومن توازنات حساسة، على الأرض الفلسطينية، وفي الإقليم العربي وما وراءه من الدول الإسلامية ومن دول العالم الثالث، يجعل احتمال التوصل إلى حل هندسي للقضية الفلسطينية أمراً غير واقعي.

فمن الجانب اليهودي، فإن الدولة اليهودية ـ إسرائيل ـ التي نجح اليهود في إقامتها ـ تختلف اختلافاً بيناً عن الحلم اليهودي. فالدولة ذاتها ليست «نقية» بحسب التعريف اليهودي للنقاء، الذي يعني أن يكون جميع سكان الدولة من اليهود وحدهم. وذلك فضلاً عن الاختلاف حول تعريف من هو اليهودي، والذي من شأنه أن يثير أسئلة بشأن «النقاء» ذاته حتى بالنسبة للكثيرين الذي يعتبرون أنفسهم يهوداً. ثم إن هذه الدولة تحتوي على مليون عربي، يحملون جنسيتها ويشكلون ما لا يقل عن عشرين بالمئة من السكان المقيمين في إسرائيل. ويواجه اليهود أنفسهم بسؤال حول ما إذا كان من الممكن أو المناسب ضم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ـ كلها أو بعضها ـ إلى إسرائيل نظراً لما سيكون لمثل هذا الضم من تأثير في التركيبة السكانية، ومن خلالها على جميع أنشطة العمل السياسي. ولا بد لأي تفكير سياسي أو استراتيجي إسرائيلي من أن يدرس ما قد يترتب عى الاندفاع نحو «النقاء» من أخطار مرتدة، وما قد يترتب على النقاء نفسه من انكشاف أمام وسائل الدمار الشامل وإغراء باللجوء إليها. ويقدم حلم الدولة اليهودية على أنه يستند إلى التوراة، وينص على إقامة دولة متسعة الأرجاء من النيل إلى الفرات. وبالتالي فإن اليهود ارتضوا ـ تكتيكياً ـ دولة في فلسطين حددها قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، ولكن هذه الدولة ما لبثت أن وسعت حدودها في حرب عام ١٩٤٨، ثم لم ترتض حدود الهدنة المرسومة عام ١٩٤٩، وأشعلت حروباً متواصلة بين أعوام ١٩٥٦ و١٩٨٢، تمكنت خلالها من احتلال فلسطين كلها وسيناء والجولان وشريطاً في جنوب لبنان، ثم أدركت أنها لا تستطيع الجلوس على كل هذه الأراضي التي احتلتها، وقد أتمت حتى الآن انسحاباً من سيناء، وأقامت معاهدة سلام مع الأردن، وما زالت تماطل في الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان. ولم تقرر بعد إذا كانت ستنسحب من أراض في الضفة الغربية وغزة وبأي قدر سيكون الانسحاب. كما أنه من غير الأكيد بتاتاً أن تعتبر هذه الانسحابات موقفاً استراتيجياً وتحولاً عن الأهداف المرسومة من قبل الجمعية اليهودية العالمية والمقدمة إلى مؤتمر فرساي (١٩١٩). ومن الجائز ـ بل من المرجح ـ أن تكون مجرد وقفة تكتيكية لاكتساب الشرعية (أوسلو) وإثارة الفرقة بين الدول العربية (كامب ديفيد) وإذكاء مناقضة بين الدول العربية والشعب الفلسطيني.

المهم في أمر هذه التجربة أية كانت الصورة التي قد تستقر عليها، أن الصورة الهندسية التي رسمها آباء الصهيونية للدولة اليهودية، والتي تجسدت في دولة إسرائيل، تختلف عن الصورة الواقعية لهذه الدولة، لناحيتين هما النقاء اليهودي، والحدود المتوخاة. وقد يقال بأن إسرائيل ما تزال تتطلع إلى تحقيق الصورة الهندسية، وذلك بطرد العرب المقيمين فيها من ناحية، وبالعودة إلى أسلوب الحروب التوسعية من ناحية أخرى. ومن المؤكد أن كثيراً من اليهود الذين تشربوا الحلم الصهيوني سيحاولون انتهاج هذه المسارات.

ومن غير الممكن أن ينشأ نمط مستقر من العلاقات العربية ـ الإسرائيلية إلا إذا تغير ميزان القوى للصالح العربي، أو إذا استطاع النضال العربي إسقاط هذا الحلم وإظهار استحالته.

ومن الناحية العربية، فإن من غير العملي التطلع إلى حل هندسي يؤدي إلى قيام دولة ذات نقاء عربي على جميع الأراضي الفلسطينية. ولقد نسبت إلى زعماء فلسطينيين في ما مضى أقوال بإلقاء اليهود في البحر. لكن تبين أن هذه الأقوال كانت من اختراع الإعلام اليهودي. ولا شك في أن البحث في هذه المرحلة من التاريخ الفلسطيني، لم يعد يدور حول تحديد وضع لليهود في فلسطين.

غير أن التاريخ متحرك، ولا بد من أن يأتي معه بتغيرات في الموازين السكانية، وموازين القوى السياسية والعسكرية، وفي التقانيات الدفاعية والهجومية، وفي الأخطار الهائلة المصاحبة للتغيرات التقانية. وإن أي نظرة عقلانية إلى مستقبل القضية، تفرض المحافظة على خيوط، والتفتيش عن حلول يمكن قبولها، بديلاً من الانتحار المتبادل.

يمكننا وصف الاستراتيجيات اليهودية ـ قبل قيام إسرائيل وبعد قيامها ـ بأنها استراتيجيات تقوم على استغلال السبق الزمني الذي تتمتع به إسرائيل، بوصفها امتداداً عضوياً للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وعلى العمل من أجل إبطاء وعرقلة حركية التقدم العربي بشتى الوسائل من الناحية الأخرى. وهناك ملاحظات كثيرة تؤكد ذلك، منها أن أي دولة عربية، أو مجتمع عربي، يحقق قفزة تقانية نوعية، يجد نفسه، وسط أسباب وذرائع تدعو إلى توجيه ضربة فورية ـ وقد حصل هذا مع مصر، وحصل في لبنان، ومع العراق ـ ومنها عرقلة أو منع أو ضرب أي تقدم في مجالات محددة مثل مجال الهواء والفضاء (طائرات وصواريخ) ومجال الأسلحة الفتاكة. وقد منعت الدول العربية كلها من إقامة مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة، إلا لأغراض البحث العلمي.

وبالتالي يمكن القول بأن النظرة اليهودية إلى التاريخ تقوم على استبقاء فجوة

زمانية ـ وبالأخص في المجال التكنولوجي وفي مجالات البحوث العلمية ـ تؤمن تفوقاً في العلوم التي تستنبط منها وسائل الضرب والحرب، لاستخدامه لتمديد أجل الفجوة، وإعاقة كل تقدم عربي.

وإذا نظرنا إلى عامل «التاريخ» من وجهة النظر العربية، فإننا نجد أنه يعتمد أو يجب أن يعتمد على أسس متعددة، أولها القدرة على الصبر والتحمل والصمود. ولقد أدرك الاستراتيجيون اليهود ما لهذه الصفة المعنوية من أهمية في صراع طويل الأمد، قد يمتد على مدى قرون، وعملوا ـ ويعملون ـ على مواجهتها باستراتيجية «إشاعة اليأس». وتتوخى هذه الاستراتيجية العمل على إصابة «الثقة بالنفس» لدى الإنسان العربي. ولقد نجحت هذه الاستراتيجية حتى الآن، ويمكن اعتبار اتفاق «أوسلو» ثمرة من ثمراتها. غير أننا لو واكبنا الأمور على مسار زماني أطول لوجدنا أن اليأس والإحباط لا يمكن إن يستديما، ولا تلبث موجة جديدة من الأمل والتطلع أن تبزغ من جديد، وتعيد مسار النضال إلى موقعه الصحيح. ويعود السبب في ذلك إلى أمرين، أولهما التراث العربي ـ وبالأخص التراث الإسلامي ـ الذي يربط بين الثقة بالنفس والثقة بالله عز وجل. وبموجب هذه الصيغة فإن شعلة الثقة بالنفس لا تنطفىء لأنها مستمدة من الإيمان بالله عز وجل. ومن هذا الإيمان ذاته ينبع الاعتزاز بالكرامة، مهما تكن وسائل الإذلال «علمية»، ومهما تكن تقانياتها الإعلامية متطورة. ولعل في هذا تفسيراً لما يرافق فترات الإحباط من صعود في الإيمان والتيارات السياسية الدينية. ثم هنالك نقطة أساسية أخرى وهي أن الغزو اليهودي لا يحمل معه نظرة شمولية يمكن أن تستوعب جانباً مهزوماً. فاليهودية مثلاً ـ بخلاف الإسلام ـ إن هي إلا دين قبلي، يمايز في النتيجة بين اليهودي وغير اليهودي (الجوييم)، ويعطي اليهودي مكانة، وحقوقاً، وامتيازات، وإباحات، مقتصرة عليه وممنوعة عن غيره. ولعل أبرز مثال على ذلك في ما نحن بصدده الآن هو وضع الأقلية العربية في إسرائيل، حيث يحظر عليها واقعياً إنشاء أحزاب خاصة بها، وتستبعد بشتى الوسائل من الحياة السياسية والثقافية للدولة، ولا تحترم حقوقها، وتعطى وضعاً أدنى بالقانون، ولا تعامل على قدم المساواة في القضاء، بل ويسلط عليها سيف التهويل بأنها تشكل خطراً استراتيجياً، ويجب أن تعامل على هذا الأساس. وهذا أمر سحب منها غطاء الجنسية التي أعطيت إليها. ولقد بيّن الاستراتيجي البريطاني ليدل هارت في كتابه عن الحرب العالمية الثانية، أن الانغلاق العنصري الاستعلائي الذي كانت النازية تلتزمه، وخلو الايديولوجيا النازية من تصور شمولي يمكن لغير النازيين الألمان أن يتجمعوا تحت لوائه، كان مفصل الانهيار الحتمي للحروب الهتلرية، وكان السبب في استمرار شعوب الاتحاد السوفياتي بالمقاومة ضد الألمان، على رغم أن العديد من هذه الشعوب كانت لها مظالم. ولئن كان النظام الإسرائيلي يتفاخر بأنه نظام ديمقراطي، فإن

ديمقراطيته هذه ذاتها هي انغلاقية، وسوف تضطر إسرائيل يوماً إما إلى التخلي ـ واقعياً ـ عنها، أو إلى القبول بها إطاراً شمولياً تحل من ضمنه كل المشاكل، فينتهي بذلك الحلم الصهيوني.

العنصر الديمغرافي

عندما يفكر العرب في المسار التاريخي، فإنهم يولون الناحية الديمغرافية اهتماماً خاصاً. فالتزايد السكاني عند اليهود يعتمد اعتماداً كلياً تقريباً على الهجرة، بينما التكاثر الطبيعي يلعب دوراً ثانوياً في هذا التزايد. أما عرب فلسطين، فإن تزايدهم السكاني كله يعتمد اعتماداً كلياً على التكاثر السكاني. ويكفي للدلالة على أهمية هذا العامل أن نتذكر بأن تعداد الأقلية العربية في إسرائيل كان في حدود ١٦٥ ألفاً عام ١٩٤٨، وكانت هذه الأقلية ـ شأنها في ذلك شأن سائر تجمعات الشعب الفلسطيني ـ تتضاعف خلال هذه الفترة بمعدل مرة كل عشرين عاماً. ونتيجة لذلك فإن عددها قد أصبح الآن يقارب المليون، يشكلون خُمس السكان في إسرائيل، وذلك على رغم فذلكات المغالطة التي تعتمدها الإحصاءات الإسرائيلية للتقليل من عددهم ونسبتهم إلى السكان. صحيح أن تراجعاً قد حصل في نسبة الخصوبة نتيجة فعل العوامل المعروفة، وبالتالي فلو افترضنا أن فترة التضاعف قد زادت إلى خمس وعشرين سنة بدل عشرين، فإن عدد هؤلاء سوف يزيد على مليونين بحلول عام ٢٠٢٠. وتؤكد الأرقام المدققة عن أعداد الشعب الفلسطيني ذات النمط التكاثري ما بين أعوام ١٩٤٨ و١٩٨٨، حيث تضاعف هذا العدد مرتين من ١,٢٥ مليون إلى ٢,٥٠ مليون ثم إلى ٥ ملايين عام ١٩٨٨، وإلى حوالى ٧ ملايين عام ١٩٩٨. ويقدر أن عدد الفلسطينيين في شتى أرجاء العالم سيبلغ ١٤ مليوناً بحلول عام ٢٠٢٠. في المقابل فإن مجموع عدد اليهود في العالم آخذ في التناقص، بسبب التحول الاندماجي لدى الشباب، وبسبب تراجع الالتزام الايديولوجي الديني. ومعنى ذلك أن عدد أفراد الشعب الفلسطيني قد يبلغ ضعفي عدد أفراد الشعب اليهودي بأكمله في عام ٢٠٢٠.

ولو تتبعنا مسارات ما يسمى بالهجرة الإسرائيلية المعاكسة، لجاز لنا القول بأن نسبة الفلسطينيين الباقين في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ستبلغ حوالى ٣٥ ـ ٤٠ بالمئة من السكان عام ٢٠٢٠.

أما الفلسطينيون في الضفة والقطاع، فإن عددهم البالغ الآن ٢,٩٠٠ مليون (أو أكثر) سيصل إلى حوالى ستة ملايين بحلول عام ٢٠٢٠. ومعنى ذلك أن الفلسطينيين القاطنين في أرض فلسطين سيكونون عام ٢٠٢٠ موزعين على الشكل الآتي:

في إسرائيل	٢,٠٠٠,٠٠٠
في الضفة والقطاع	٦,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٨,٠٠٠,٠٠٠

وهؤلاء سوف يشكلون ـ في الغالب ـ أكثرية بين مجموع المقيمين على أرض فلسطين الانتدابية، وهذه الأكثرية ذاتها ستزداد نسبتها مع الوقت.

ثم هناك الفلسطينيون المقيمون في الجوار الفلسطيني، والبالغ عددهم الآن كما يلي (وفقاً لاحصاءات وكالة الأنروا، والمديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان):

لبنان	٣٥٠,٠٠٠
سوريا	٣٠٠,٠٠٠
الأردن	٢,٠٠٠,٠٠٠

وهؤلاء سيشكلون تجمعات تساوي أعدادها الفلسطينيين الملازمين أرض فلسطين. وجميع هؤلاء يشعرون بأن لهم الحق في العودة إلى فلسطين، وعليهم الواجب في النضال من أجل العودة.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية ـ في مواجهة العامل الديمغرافي ـ تلجأ إلى عناوين ومؤشرات، تعمل على تحريكها باستمرار استباقاً لأي إغراق عددي عربي، وعلينا أن نلاحظ أولاً بأن الأرقام السكانية المعلنة في الإحصاءات الإسرائيلية، تخضع للاعتبارات الأمنية، مثلها في ذلك كمثل الأرقام الدفاعية (جيش نظامي ـ احتياط ـ تشكيلات الوحدات العسكرية. . . الخ).

خط الدفاع الإسرائيلي الأول يقوم على إبقاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين عنصراً فعالاً في إحداث زيادات عددية مستمرة تقابل التكاثر السكاني العربي. وقد كان آخر مثال لذلك الحملة الناجحة لتهجير يهود من الاتحاد السوفياتي السابق إلى إسرائيل. ولا يمكن تحديد العدد الحقيقي لليهود الذين هاجروا من روسيا ومجموعة الدول المستقلة. لكن العنصر الأمني يقضي بضرورة التضخيم. والسؤال هو التالي: إلى أي حد يمكن الاعتماد على الهجرة في المستقبل، علماً بأن التجمعات اليهودية العالمية تستقر في بلاد «ديمقراطية» وذات «حرية اقتصادية رأسمالية» و«رخاء»، ولا تعاني ممايزة أو اضطهاداً. إلا أن تاريخ الهجرة اليهودية إلى فلسطين يتألف من نوعين من أنواع الهجرة: **أولهما** الهجرة العفوية، المندفعة بعامل إيديولوجي، وبتأثير حلم إقامة «دولة إسرائيل» ومن ثم تعزيزها وتوسيعها والدفاع عنها. أما النوع **الثاني** فهو التهجير المفتعل، بوسائل مختلفة تختلق جواً من العداء والخطر تجاه التجمع اليهودي في بلد ما، وتمد يد النجاة

بوسائل الهجرة. ولقد كانت هجرة يهود العراق ويهود مصر من هذا القبيل، بل إن يهود الاتحاد السوفياتي تعرضوا إلى ضغط شديد من أجل الهجرة إلى إسرائيل. وقد كان هنالك دائماً عامل الإغراء بتوفير المساكن وتأمين عدد من التسهيلات، وعلى رغم أن هذا العامل كان إعلامياً أكثر منه واقعياً، فقد كان له أثر واضح في اجتذاب أصناف من اليهود. ويمكن القول بأن اليهود الذين يهاجرون الآن هم اليهود الأقل حظاً، والأقل شعوراً بالاستقرار والأمان والأكثر استجابة للإغراء. وهؤلاء قلة. ولكن باب افتعال الظروف أو استغلال الظروف الطارئة مفتوح.

ثمة سؤال مطروح في الدوائر اليهودية، عما إذا كان ممكناً اجتذاب: «متهودين» إلى إسرائيل، في حال جفاف المستودعات اليهودية ذاتها، وذلك بفتح الباب لاعتناق اليهودية. وإذا تحقق ذلك فيمكن التوسع في إعطاء المغريات لمن هم أقل حظاً للمهاجرة إلى إسرائيل مقابل اعتناقهم اليهودية ديناً لهم. وربما فتح هذا الموضوع نتيجة للاكتشاف بأن أعداداً ملحوظة من المهاجرين من روسيا لم يكونوا يهوداً، بل قوم ركبوا الطائرة المجانية واستجابوا للوعود الإسرائيلية. وفي المجتمعات اليهودية جدل قوي حول هذه المسألة. فهناك حاخامون يوصفون بالليبرالية، يجيزون مثل هذه الماهية المكتسبة، وهنالك حاخامون يوصفون بالمتشددين، يرون تضييق هذا الباب أو سده تماماً، والاستمرار في التعريف التقليدي لليهودي بأنه من ولد لأم يهودية. ومن الواضح أن توسيع التعريف أو تضييقه سيكون بالغ الأثر في التركيبة المجتمعية، وفي التركيبة الإيديولوجية ذاتها. وبالتالي فإنه لا يزال يشكل خياراً صعباً للغاية، لكنه خيار يجب أن لا يغيب عن البال.

خط الدفاع الإسرائيلي الثاني لليهود في مواجهة التعاظم الديمغرافي العربي هو التأكيد على «النوع» في مقابل «الكم». ولعل أوضح مظهر لهذا التفريق هو الممايزة بين الأقلية العربية في إسرائيل وبين اليهود، في مجال التعليم الثانوي والعالي.

لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد: فلقد أظهر فلسطينيو الشتات مقدرة فائقة على التفوق العلمي والإداري والإعمالي والوظيفي والمهني، كما أظهروا رغبة جامحة في التعلم حتى أعلى درجات العلم. وقد تصدى اليهود لهذه الظاهرة في مواقعها، حيث شهدنا بلاداً عربية تسد في وجوههم مدارسها وجامعاتها ومعاهدها، بل وتسد عليهم سبيل أي معونة ذاتية. ففي إحدى الدول العربية ألغيت من دون سبب تسهيلات كانت قد قدمت للفلسطينيين باستعمال مدارس حكومية خارج أوقات الدوام، فانهار بذلك نظام كان يوفر العلم لآلاف الطلبة من دون أدنى تكلفة لتلك الدولة. واستخدمت وسائل لحرمانهم من التعليم في جامعات دول عربية تمول بالضرائب التي يدفعونها. وسدت في وجه تعليمهم فرص العمل رويداً رويداً في

إطار من «إشاعة اليأس». وحصل ضغط كبير على مدارس الأونروا الابتدائية والثانوية ـ والتي كانت على أفضل المستويات ـ لتهبيط مستوياتها. ويعتقد البعض أن اختراقات قد حصلت في مجالات التعليم عموماً لتهبيط المستويات والجدية في المدارس والمعاهد والجامعات، وأن التخبط والتناقض في المناهج، وتطبيق نظريات ثبت إخفاقها من تجارب الآخرين، كل ذلك يجري بتأثيرات خفية تمارس من قبل قوى ذات سطوة. ثم إنهم يلاحقون بعد مرحلة التعليم في مجالات العمل. فثمة دول عربية تمنعهم من ممارسة جميع المهن تقريباً، وتسد في وجههم وظائف الدولة، وتحاول حتى سد منافذ القطاع الخاص عنهم.

الطرد السكاني (ترانسفير) والتطهير العرقي

تنتشر في العالم المعاصر ظاهرتان، تسمى **أولاهما ظاهرة الطرد السكاني** (Transfer)، وتسمى **الثانية ظاهرة التطهير العرقي** (Ethnic Cleansing). فأما ظاهرة الطرد السكاني (ترانسفير) فقد شكلت بنداً من بنود تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أجازت اتفاقية بوتسدام المعقودة بين الدول المنتصرة في تلك الحرب، أجازت لهذه الدول أن تطرد السكان الألمان المقيمين في أراض احتلتها تلك الدول، وأن تستبدل بهم سكاناً آخرين من مواطنيها. وبذلك شهدنا طرد الألمان من بروسيا الشرقية وإحلال الروس مكانهم، ومن ساليزيا ودانزيغ ومدن ساحل البلطيق الألمانية وإحلال البولنديين مكانهم، ومن بلاد السوديت وإحلال التشيك مكانهم. وقد لازم الطرد السكاني عملية «ضم» الأراضي المذكورة إلى الدول التي احتلتها، بظن أن الاقتلاع السكاني يعطي عملية «الضم» ديمومة قد لا تتحقق إذا بقي سكان أصليون يتطلعون إلى العودة إلى مجتمع قومي وتراب وطني افتقداه. ونلاحظ أن عمليات الطرد رافقت حرباً عالمية فرضها جانب منتصر، مكسباً له، وعقاباً لعدوه. كما نلاحظ أيضاً أنها تشكل امتداداً لتراث غربي ابتدأ بالتطهير «الديني»، ثم التطهير «القومي»، وأخيراً التطهير «العرقي». فأوروبا لم تعرف في تاريخها منذ انهيار الامبراطورية الرومانية نظاماً يقر بالتعددية الدينية والقومية والعرقية، على غرار النظام الإسلامي الذي عرف ـ في آخر أشكاله التاريخية ـ باسم نظام الملل (Millet System)، بل لقد شهدت أوروبا تطرفاً في محاولة قولبة المجتمع ـ ابتداء من محاكم التفتيش، واضطهاد المسلمين في اسبانيا والبرتغال وإجلائهم في ظروف مأساوية، ومذابح البروتستانت والحروب الدينية. وتقع حكاية «المهلكة» (هولوكوست) اليهودية إبان الحرب العالمية الثانية، وكذلك ما تعرضت له شعوب كثيرة إبان تلك الحرب من أعمال التقتيل والإبادة ـ من قبل الجانبين المتحاربين ـ تقع كلها في الإطار ذاته. ولا زالت الذاكرة تعي النظرية العنصرية الصريحة التي نادت بها النازية. وهذه النظرية ذاتها تمارس بشكل أو بآخر من

قبل جهات عديدة وتشكل الخلفية لما كان يزعم من تفوق «الإنسان الأبيض». وإن مفهوم التفوق هذا هو الذي أعطى الاندفاع الأوروبي نحو القارة الأمريكية بعداً مأساوياً، سواء بالنسبة لمعاملة الهنود الحمر سكان تلك القارة، أو بالنسبة لاستجلاب الأفارقة عبيداً لاستثمار أراضيها وثرواتها. ولقد شاهدنا فصلاً معاصراً من فصول التطهير العرقي في الأحداث التي رافقت انحلال دولة يوغسلافيا الاتحادية والتي استهدفت مسلمي البوسنة، ومن ثم مسلمي كوسوفو.

إن اليهود الذين عانوا التمييز الديني والعرقي ضدهم في المجتمعات الغربية، تبنوا النظريات نفسها التي طبقت بحقهم، وطبقوها على عرب فلسطين في إطار أحداث عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وتراهم يهددون دوماً بتكرارها. ولا حصر للتصريحات والكتابات التي تتناول هذا الموضوع. ولقد وصف حاييم وايزمان عملية طرد وإجلاء العرب من مواطنهم في فلسطين عام ١٩٦٧ بأنها «المعجزة التي بسطت مشاكل إسرائيل»، فأضاف بذلك إليها بعداً دينياً مشابهاً لما أخذته في التاريخ الأوروبي. صحيح أن اليهودية في الأساس تقوم على نظرية عنصرية لناحية تعريف من هو اليهودي، ولناحية الممايزة بين اليهودي وغير اليهودي، ولكن العنصرية اليهودية كانت في الأساس عنصرية انغلاقية ـ دفاعية. وكان الانفتاح على المجتمعات الأخرى ـ ولا يزال ـ مصدر الخوف على البقاء، لأنه يؤدي إلى الاندماج والزواج المختلط الذي يغير هوية الأجيال القادمة. ولقد أعطت الصهيونية لليهودية بعداً جديداً حين حولت انغلاقيتها إلى قاعدة هجومية وعدوانية.

إن السؤال الذي يبرز هنا هو: إلى أي حد يمكن اعتبار التلويح «بالطرد» موضوعاً «تطبيقياً». ولا بد هنا من التفريق بين استخدام هذا التلويح في مجال «التهديد» و«التهويل» لتمرير سياسات معينة، مثل اتفاقية أوسلو، ومشاريع الإسكان، وتهديد المقدسات، وتهويد القدس، أو ربما لمجرد التسكين حتى لا ينفجر عنف يهدد الحد الأدنى من الاستقرار اللازم لاستمرارية دولاب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل؟ الملاحظات المتقدمة تبين أن مثل هذا التصرف لا يخضع لاعتبارات قيمية أو مبدئية، بل يخضع فقط لتوازنات السياسة العملية، وهي توازنات متغيرة بحكم الظروف، وقابلة للتغيير المفتعل لمواكبة سياسات وأهداف وتطبيقات. إلا أن لمثل هذا الافتعال ثمناً باهظاً في المدى القريب، ومدمراً في المدى الأبعد. فالطرد لا يمكن تحقيقه إلا بحمامات دماء تفوق تلك التي مكنت إسرائيل من طرد العرب عام ١٩٤٨، وبخاصة أن مناعة سكانية قد نشأت في وجه محاولات الطرد. وفي المدى الأبعد، فإن دولة يهودية ذات «نقاء» يمكن أن تجد نفسها أكثر انكشافاً أمام احتمالات المواجهات الفتاكة، في ظل تطورات تقانية لا يمكن تجنبها في المدى الطويل. وتظهر التجربة التاريخية التي جرت أثناء الحروب الصليبية في القرون الوسطى أن سياسة

إجلاء السكان وإحلال سكان مستوردين مكانهم هي سياسة لا محالة فاشلة، لما تحدثه من تقطيع في مسارات الحياة العادية والوظائف المتنوعة والعريضة التي تحتاجها الحياة، ولما تحدثه من عداء مستديم لا يهدأ، وخوف ينعكس على السكان المستوردين ذاتهم، ويجعلهم في المدى الطويل يتساءلون عما إذا كان استمرار وجودهم على أرض غيرهم يساوي الثمن الذي لا بد من أن يدفعوه في مضمون الحياة ومحتواها. وليست الظاهرة المسماة في إسرائيل بـ «الهجرة المعاكسة» سوى تعبير من تعابير «الضجر» من حياة تفتقر إلى أسس الاستقرار وتتطلب تركيبة مجتمعية وسياسية مستنفرة كل الوقت، متحسبة لمعركة واحدة قد تقضي عليها.

لكن تجارب الأمم كلها توحي بأن الاعتبارات العقلانية كثيراً ما تنهار أمام موجات التطرف التي تتعاقب على الحياة السياسية لدى جميع الأمم وتحت ظلال جميع الأنظمة. فالديمقراطية مثلاً لم تمنع سيطرة ظاهرة المكارثية في الولايات المتحدة الأمريكية إبان الخمسينيات، ولا استطاعت أن توقف الحرب الهوجاء التي خاضتها أمريكا في فيتنام والتي أمعنت فيها بالقتل والدمار في الشعب الفيتنامي، وجربت فيه أسلحة كيمياوية على نطاق واسع. لكن من الإيجابيات التي يتضمنها خطر الطرد أن مصلحة الشعب الفلسطيني في البقاء في أرضه تتوافق مع مصلحة الدول العربية ذاتها، التي سوف يقع عليها عبء كبير في حالة القذف به إلى أراضيها. وربما تكون هذه النقطة من أهم النقاط التي يستطيع الفلسطينيون أن يتوافقوا عليها مع الدول العربية.

منطلقات البداية وأهداف النضال

لا بد لأي استراتيجية من أن تضع لنفسها هدفاً. وبما أن العمل من أجل تحقيق الهدف يجري في إطار واقع متحرك من التاريخ ذي مكونات وسمات محددة المعالم، فلا بد من تحديد نقطة البداية من هذا الواقع.

وفي هذه اللحظة التاريخية يجد الشعب الفلسطيني أمامه مسارين: **أحدهما** مسار إعادة تنظيم النضال من أجل استئنافه من النقطة التي توقف فيها ـ نقطة أوسلو ـ **والثاني** نقطة الانطلاق من واقع اتفاق أوسلو.

إن أي دراسة لتاريخ النضال الفلسطيني ولما آل إليه شعب فلسطين تؤكد أن المستقبل الفلسطيني سيصب في هذين المسارين في وقت واحد، ولن يكون أحدهما بديلاً من الآخر. فلا أوسلو قادرة على تحقيق الأماني، أو على المعالجة الشاملة لكل الأوضاع والأوجاع التي يعيشها ويعانيها الشعب الفلسطيني، ولا استئناف النضال قادر على تحقيق نصر في أفق منظور من الزمان. وسيكون لكل من هذين المسارين جمهوره. فالأرجح أن يتمحور المسار النضالي حول الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأرض

الفلسطينية، وأن يتمحور المسار «الأوسلوي» حول فلسطينيي الحكم الذاتي، الذي قد يطور إلى دولة مستقلة، بمفهوم العضوية في الأمم المتحدة (فيجي، جزر القمر. . .الخ.) وسيكون لكل من المسارين مقوماته الخاصة، والمستمدة من وضعه.

المسار «الأوسلوي» سيظل مرتبطاً بكل الالتزامات التي التزم بها في اتفاق أوسلو، أو التي سيلتزم بها في اتفاق للوضع النهائي الذي قد يتوصل إليه لاحقاً. وقد اتخذ هذا المسار بالفعل شكل مؤسسة شبه دولة ترعى مصالح الدولة ومواطنيها وتمارس عقيدة المطابقة ما بين الصالح العام للدولة والصالح الخاص للنخبة القائمة على إدارتها. كما أن هذا المسار سيظل مرتبطاً بالإطار الجغراسي (الجيوبوليتيكي) الذي تكوّن في رحمه، وهو إطار التحالف اليهودي ـ الأنكلوسكسوني، المدعوم من عالم الغرب. وسيظل السقف المتاح لهذا المسار هو ما ينص عليه اتفاق أوسلو وتمدداته المستقبلية. وهناك عقبات كبرى في طريق التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي، مثل المساحة والفضاء المتاح للحركة والبناء، ويشمل الأرض والمياه والتواصل الجغرافي، والقدس، والسيادة المنقوصة، التي ستظل منقوصة حتى ولو طور النظام إلى دولة، والاندماج الأمني مع إسرائيل، والتعرض المستمر لهيمنتها السياسية، والمشاكل التي سوف تخلقها باستمرار «لتقطيع» استمرارية الحياة، واستبعاد تطبيع العيش حتى لا تنشأ توقعات مستقرة تساعد على التنمية وتثبت الأقدام. وسيبقى الكيان الذي قد تسفر عنه مفاوضات الحل النهائي كياناً مقطع الأوصال «مخنوقاً»، محروماً من أي «فراغ داخلي» قد يفكر في ملئه. وستملى عليه سياساته التعليمية، و«البحثية» ليظل سقفه العلمي والثقافي دون ما تتوصل إليه إسرائيل. وستفرض عليه اختراقات ثقافية بينها ما قد يمس صلب حضارته. وبينما تفرض عليه القيود في مجال الإعلام، فإن «فضاءه» الثقافي سيبقى مفتوحاً للإعلام الإسرائيلي. ولا مفر لمثل هذا النظام من أن يكون نظاماً تبعياً. ولئن قيل بأن هذا هو أيضاً شأن أنظمة أخرى كثيرة، فإن التبعية التي ستفرض عليه ستكون أشد إحكاماً وتغلغلاً من التبعيات المعروفة.

لكن مسار أوسلو يواجه احتمالات ذات خطر كبير، منها أن التزاماته الأمنية في إطار التبعية الناجمة عن خلل موازين القوى تستخدم من قبل إسرائيل لضرب عناصر «وطنية» تنتهج خطاً نضالياً. وبقطع النظر عما يجري حالياً في الساحة الفلسطينية في هذا المجال، فإن معنى ذلك أن إسرائيل ستبذل كامل قدرتها لتدفع المؤسسة «الأوسلوية» لكبت كل تحرك نضالي فلسطيني، وسوف تزعم أن هذا النضال (الإرهاب) يشكل خطراً مشتركاً أملاً في أن توثق لنفسها مصلحة مشتركة مع طرف فلسطيني ضد طرف آخر. ومن الواضح ميدانياً، أن السلطة الفلسطينية تمارس لعبة سياسية حذرة، تحاول من خلالها أن تبقي شعرة في هذا الاتجاه وشعرة في الاتجاه

الآخر. ومن الواضح أيضاً أن جمهرة الشعب الفلسطيني تمارس ضغطها لاستبعاد أي مواجهة فلسطينية ـ فلسطينية، وأن التيارات النضالية مقتنعة بضرورة الالتزام بهذا المبدأ وإعطائه الأولوية القصوى. لكن الضغط على الشعرتين مستمر.

ومن المؤكد أن مسار أوسلو ـ أياً كانت مبرراته واحتمالاته ـ وعاء صغير وغير قادر على تجميع الطاقات الفلسطينية واستيعاب إمكاناتها. وبالتالي فإن من الحتمي قيام خط فلسطيني نضالي متحرر تماماً من التزامات الخط «الأوسلوي»، وقادر على التحرك في جميع الاتجاهات التي يختارها الشعب الفلسطيني، والعمل من دون استحياء، على تحقيق الأهداف الوطنية لهذا الشعب.

وتواجه منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بعد أوسلو وضعاً جديداً للغاية. ويمكن تلخيص هذا الوضع بأسئلة محددة، هي التالية:

ـ هل اندمجت منظمة التحرير الفلسطينية، في واقع الأمر، بالسلطة الفلسطينية اندماجاً كاملاً، بحيث باتت محصورة الرؤية والاختصاص في الإطار الجغرافي والسكاني والإسكاني للمجال ـ اللامحدد ـ الذي تعمل السلطة في إطاره؟

ـ هل تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية نفسها مسؤولة بعد عن «أوضاع» الفلسطينيين المشتتين خارج مجالها؛ عن تطلعاتهم؟ عن حقوقهم؟ عن المضايقات اليومية التي يتعرضون لها؟

ـ هل تعتبر نفسها «الممثل الشرعي الوحيد» للشعب الفلسطيني؟ المتكلم الوحيد باسمه؟ المعبر الوحيد عن رأيه أو إرادته؟

ـ من هو الشعب الفلسطيني؟ ما الذي جمع الفلسطينيين أينما كانوا سوى الأمل بتحرير أرضهم ـ تحرير يافا وحيفا وعكا وصفد وطبريا والرملة واللد، وليس فقط رام الله والخليل ونابلس وأريحا وغزة ـ على سبيل المثال لا الحصر. ما الذي يمكن أن يجمعهم الآن؟ أم هل أصبح أمر جمعهم على هدف أو نضال أمراً خارج المجال؟

ـ ما هي الرؤيا التي ستطرحها منظمة التحرير الفلسطينية على الفلسطينيين؟

ـ ما هي المسارات التي قد تفكر بها لتحقيق هذه الرؤيا؟

ـ كيف ستمول منظمة التحرير الفلسطينية؟

ـ لماذا لا تتحدث إلى الشعب الفلسطيني بدلاً من أن تتركه فريسة التكهنات، والمشاغل اليومية؟

ـ ما الذي تفكر به للنهوض بهذا الشعب، الذي نهض بنفسه في أعقاب كارثة عام ١٩٤٨؟

إن المسار النضالي يعتبر ضرورة للعمل الفلسطيني لأسباب شتى، **أولها** إن المسار الأوسلوي سيبقى دوماً رمزاً للهزيمة والتسليم بالأرض والحقوق وانتقاص الكرامة وإذلال الشعب بمجموعه وإذلال جميع أفراده. كما أنه سيظل محظوراً عليه أن يتحدث عن استرجاع ما اغتصب من أرض وحقوق، وما استبيح من مقدسات، وسيبقى عاجزاً مهما تكن فذلكاته الإعلامية، عن تقديم أي أمل لفلسطينيي الشتات بالعودة إلى وطنهم أو تقديم أي عون لهم في مواقع حياتهم. وبما أن هيمنة سياسية وأمنية قد فرضت بالفعل في اتفاق أوسلو، فإن أي كيان سينشأ عن هذا الاتفاق سوف يكون معزولاً عن البيئة العربية التي سوف تنظر إليه بريبة خشية أن يكون ممراً أو جسراً لتأسيس هيمنة إسرائيلية مماثلة خارج إطاره. وعندما يتساءل المرء عن ضرورة وجود قوى معارضة في أي مجتمع من أجل تحريك نشاطات المجتمع وتصحيح أخطائه، فإن هذا المسار قادر على أن يجسد تلك المعارضة بأهداف بينة وذات جاذبية لدى جماهير الشعب. ثم إن مثل هذا المسار من خلال تحرره من القيود والالتزامات المحكمة المتضمنة في اتفاق أوسلو وامتداداته، يستطيع أن يؤكد الذات الفلسطينية والالتحام الفلسطيني بالبيئة العربية والدور الفلسطيني الباهر الذي أسقطته اتفاقية أوسلو. وبناء عليه، فإن هذا المسار قادر على أن يعيد النضال الفلسطيني إلى المجال التحرري الذي سلكته جميع الأمم التي عانت تبعات الاستعمار.

إن الوضع المثالي لعلاقة متصورة بين التيارين النضالي و«الأوسلوي» هو وضع تعاون وتوزيع أدوار، والمثال الحي على ما يمكن أن يكون عليه هذا الوضع هو إيرلندا. فلقد قبلت إيرلندا إنشاء دولة تقوم على جزء من أراضيها، والتزمت بذلك بحدود دولية، كما التزمت ضمناً بعدم الإخلال بأمن إيرلندا الشمالية، لكنها في الوقت ذاته تسامحت وأغمضت العين عن تنظيم نضالي سياسي (Sinn Fein) وعسكري (IRA) يعمل على تحرير الجزيرة الإيرلندية بأكملها من الحكم البريطاني وإعادة توحيدها.

غير أن تفاعلاً فكرياً لا بد من نشوئه بين المسارين، ولا بد من مزايدات تدفع كلا منهما إلى تحقيق شيء ما يشكل تحسيناً على الوضع القائم. وثمة نقطة مهمة بالنسبة للنظرة التنظيمية المحتملة إلى المسار النضالي. فمن المفيد في اعتقادنا أن يستخلص هذا النضال الدروس التنظيمية التي خبرتها الحركات التحريرية. ولعل من أهم ما يجب الانتباه إليه أن يكون هنالك تنظيم متماسك ذو جناحين أحدهما سياسي يستطيع العمل في العلن إلى حد ما، ويستطيع أن يحصل على رعاية وتعاطف من قبل

«أصدقاء» في العالم الإسلامي وفي العالم الثالث وفي الدول التي لا تخضع للمنهج الغربي، فإن عملاً نضالياً صرفاً غير مواكب بالإعلام وبالاتصال السياسي، وغير مزود بخطوط اتصالية مع العالم الخارجي، لا يلبث أن يواجه ضغوطاً ومواجهات ميدانية إعلامية تشله وتعجزه. ولعل من أخطاء منظمة التحرير الفلسطينية أنها بمجموعها وبكل ميليشياتها جمعت العملين السياسي والعسكري في وعاء واحد وتحت قيادة معلنة واحدة.

إن لكل من العملين السياسي والنضالي (العسكري) اختصاصات تحتاج إلى تركيبات محددة تتلاءم معها. ولسنا في صدد تفصيل التنظيم المطلوب، لكننا نشير إلى نقطتين لهما أهمية خاصة. ففي جانب العمل السياسي هناك حاجة إلى تركيز على العمل الإعلامي. ولئن كان مفهوم العمل الإعلامي في السابق قد انصرف إلى العمل في مجالات الدول الغربية، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وباقي دول حلف شمال الأطلسي، فإن تركيزاً خاصاً يجب أن يوجه إلى البلاد العربية والإسلامية. فلقد جرى التعامل مع البلاد العربية في ما مضى على افتراض بداهة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني ومع القضية الفلسطينية. لكن المسار الذي وصلت إليه هذه الأمور، يؤكد أن ثمة حاجة حيوية لإعادة التوضيح بالقول والعمل بما يعيد اللحمة والثقة بين العمل الفلسطيني والبيئة العربية التي لا بد من أن يجري في إطارها.

المسألة **الثانية** التي يجب أن ينتبه إليها العمل السياسي هي الاقتصاد في النفقات وفي المظاهر، والتركيز فقط على المواقع والأشياء ذات الفعالية. إن السياسة التي انتهجتها منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة المكاتب والدوائر والمؤسسات العاملة في فراغ، إنما كانت نتيجة لوفرة الأموال التي وضعت بتصرفها في فترة الفوائض العربية. وهي في حاجة دائمة إلى دول مانحة، عربية، أو أوروبية.

أما لناحية النضال العسكري، فإن أهم ما يجب الالتفات إليه هو الجانب التقني. فمن الواضح أن النضال الفلسطيني قد اعتمد حتى الآن اعتماداً كلياً على أسلحة وتقنيات مستوردة صممت في الأصل لأوضاع وعمليات تخص البلاد التي صممتها وتقع في إطار استراتيجياتها ومنظومات أسلحتها.. وإذا كان من الواضح أن لدى إسرائيل كماً هائلاً من الأسلحة التي تتسلح بها الجيوش النظامية، فإن التصور العسكري الذي استجلبت من أجله هذه الأسلحة كان مبنياً على افتراض حروب نظامية مع الدول العربية. وستظل إسرائيل تفترض في حال قيام دولة أو شبه دولة فلسطينية إمكانية حصول صدام نظامي مع تلك الدولة. لكن النضال التحريري في غير حاجة إلى مثل هذا الكم أو إلى أنواع السلاح المستخدمة في الحروب النظامية، بل

لا بد من أن يكون قادراً على ابتداع ما يناسبه ويتلاءم مع عملياته. وإن لدى الشعب الفلسطيني ولدى الأمة العربية علماً قادراً على الابتداع والإبداع، ولا بد من استخدام هذا العلم لتزويد النضال بسلاح أو أسلحة قادرة على أن تتخطى أنواع التسلح المتاحة للجيوش النظامية.

الأفضليات

إن أعلى أفضلية وأول خطوة تحتاج إليها القضية الفلسطينية في هذه اللحظة، هي إعادة اللحمة بين تجمعات الشعب الفلسطيني، وإعادة اللحمة بين الشعب الفلسطيني وإخوانهم العرب بما يمهد لإعادة الثقة ورص الصفوف وإيقاظ الأمل، وتحريك العمل.

ونسارع إلى القول بأن الخطوة الأولى لذلك يجب أن تنطلق من إحداث تغيير أساسي في هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية.

إن التاريخ الهيكلي لمنظمة التحرير الفلسطينية هو تاريخ ضمور: من منظمة تضم في صفوفها رموزاً وطنية عربية، غير فلسطينية، إلى منظمة تقتصر على الفلسطينيين، ومن منظمة مفتوحة لكل الفلسطينيين، إلى منظمة «حملة البندقية»، ومن منظمة مفتوحة لكل التيارات الفكرية، إلى منظمة مقصورة على ميليشيات بالاسم. ونتيجة لاتفاق أوسلو تغيرت المواقع وأصبحت منظمة «حملة البنادق»، وتجمعات «الميليشيات المسلحة» بحكم الضرورة مفرغة من وظائفها السابقة ومعزولة عن كل نقاش سياسي وكل تفاعل فكري. وعندما ذهبت إلى مدريد وانبثق عنها، بحكم ضرورات تلك الفترة، وفد مفاوض يتألف من مدنيين، لا حملة بندقية، ولا أعضاء ميليشيات، فإنها لم تستطع أن تتحمل هذا الوفد، وحفرت له في الخفاء ثم ألغت مهمته. وذهبت سراً إلى أوسلو بمفاوضين لم يسمعوا عن أساليب التفاوض عموماً، ولا عن أساليب التفاوض التي يمارسها عدوهم، ولم يعرفوا شيئاً عن مصطلحاته، فسرب كل ما يريد، وانزلقوا بآذان مصمومة، وأعين مغلقة إلى الاستسلام والتسليم، وتوصلوا إلى اتفاق فحواه بأن الأمور المطروحة ستكون محل تفاوض. وهكذا فإنهم سلموا بكل حقوق الشعب الفلسطيني، لقاء وعد بالتفاوض، وقبلوا تركيبة تستمد وجودها وشرعيتها منهم. وعندما وصلوا إلى الطريق المسدود أخذوا يهاجمون الاتفاق الذي وقعوه. وباختصار إن اتفاق أوسلو هو الثمرة الطبيعية للضمور والاستبعاد لصفوف وطنية كبرى غنية بالفكر والقدرات والاستعداد للتضحية.

وما تحتاج إليه منظمة التحرير الفلسطينية الآن هو قلب هذا البيان الضموري إلى عكسه. ولئن سلمنا بأن المنظمة لم تعد قادرة على رفع شعار حملة «البندقية» بعد أن

أسقطت أوسلو بندقية النضال، ولئن سلمنا بأنها أيضاً لا تستطيع أن تبقى في إطار الميليشيات، باعتبار أن هذه الميليشيات قد أوقفت نضالها بموجب أوسلو، وكل عمل غير جهري لها يعتبر معارضة وخروجاً، فإن معنى ذلك أن كل الأساس الذي قامت عليه منظمة التحرير الفلسطينية قد تلاشى.

وفي الوقت نفسه، فإن وجود منظمة التحرير الفلسطينية تحت جناح السلطة الوطنية أمر غير جائز، إذ مهما حسنت النيات، فإن هذا الالتصاق سيجعلها مجرد جهاز آخر من الأجهزة الكثيرة التابعة للسلطة، والمنفذة لما تملكه من «سلطة». فلا بد لها من أن تكون بعيدة عن «المجال المغناطيسي» للسلطة. لكنها في المقابل، يجب أن تنأى عن الانغماس في قضايا الساعة، وتحافظ على صدقية التمسك بالقضية والعمل لأهدافها. فالسلطة أياً كان الشكل المعد لها، إن هي إلا جزء صغير جداً في المشهد الفلسطيني والمشهد العربي، وستدور صراعاتها الداخلية أكثر وأكثر حول المصالح الخاصة والمغانم، في إطار من الالتزامات والقيود المفروضة عليها.

إن عملية «التفتح» المعاكسة لعملية الضمور يجب أن تقوم على أساسين: **أولهما** إشراك جميع العناصر الوطنية الفلسطينية في هيكليتها التنفيذية والتشريعية، **وثانيهما** إشراك جميع العناصر القومية العربية المستعدة للمساهمة في النضال من أجل تحرير فلسطين. ويتطلب هذا البند الثاني إدخال تعديل على اسم المنظمة ليصبح «منظمة تحرير فلسطين» بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية.

ومما يؤسف له حقاً أنه عندما كانت قضية فلسطين هي القضية الأولى والمركزية للنضال العربي كله، وعندما كانت تلاقي المساندة من جماهير الأمة العربية كلها، لم يكن هنالك ترتيب مؤسسي لتحقيق الاندماج المطلوب بين القوى العربية والعمل الفلسطيني، بخلاف تجربة ناجحة في لبنان ضمت عناصر الحركة الوطنية اللبنانية والعمل الفلسطيني، على أساس «ظرفي» (Ad-hoc) ومن دون أي ترتيب مؤسسي.

وبما أن الهيكلية الجديدة إنما هي هيكلية سياسية، فإن من الضروري أن تصاحبها «شفافية» تستبعد الشكوك والوساوس العربية. وكما أنه من الضروري إبعاد هذه الهيكلية عن السلطة الوطنية وقضاياها، فيجب إبعادها عن أي تدخل في أي أمر داخلي لدولة عربية، أو في تنافسات الدول العربية في ما بينها. ولقد أظهرت التجربة الفلسطينية بوضوح دامغ أن أي انحياز في مجال النضال الفلسطيني إلى جهة عربية من دون أخرى، يعود بالوبال على العمل والقضية والشعب.

إن منظمة تحرير فلسطين لا تعترف ـ ولا يجوز لها أن تعترف ـ بتعديل فاقد الشرعية أدخل على الميثاق الوطني الفلسطيني، لأن هذا الميثاق ليس ملكاً لأحد، بل هو ملك لمئات أجيال قضت ومئات أجيال قادمة، ولأنهر من الدماء سالت في

الماضي، وتسيل الآن وفي المستقبل، من أجل المحافظة على التراب الفلسطيني، عربياً حراً، ومنطلقاً لكل الأديان السماوية والرسالات الروحية، ونقطة المعراج إلى السماء. إن تشكيل منظمة تحرير فلسطين من عناصر فلسطينية وأخرى عربية يسهل أمل معالجة قضايا الفلسطينيين في البلدان العربية. فإن كان الفلسطينييون يلقون معاملة مجحفة في بلدان عربية - كما سبق وشرحنا - فإن معالجة هذا الإجحاف يجب أن تتم بالوسائل السياسية وبالحوار الهادىء الذي تشارك فيه رموز وطنية قطرية، لئلا يصبح الإجحاف سبباً لاحتكام يعود بالضير والضرر على الجميع.

كذلك، فإن مشاركة عناصر غير فلسطينية في القرار السياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية، يساعد على إزالة الجفاء الذي يدور حول الشعب الفلسطيني في بلدان عربية. فعندما تتعرض إسرائيل للشعب الفلسطيني بالكبت أو البطش أو قطع الأرزاق أو سد سبل التعليم، أو الحرمان من فرص البناء والتقدم، فإن العرب جميعاً يغضبون ويهبون لنصرته. لكن الجفاء الذي بني حول هذا الشعب أوجد له معاناة عربية يجب أن تنتهي، وأن لا تتكرر.

من هو العدو، وأين نضرب؟

لو سألت عربياً - أي عربي - من هو العدو الذي نحاربه لأعطاك أجوبة عامة وغير شافية. إن تحديد العدو أساسي للمنازلة، ولتحقيق النصر في نهاية الأمر. عندما كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وكان المصطلح الوارد في وعد بلفور هو - اليهود - وهدفه إقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين، حدد العدو بأنه «اليهود»، وأخذ التحديد بذلك صفة دينية. فاليهود أتباع دين معين يجمع بينهم، وإن وجدت أسباب أخرى للجمع بين فئات منهم، فما هي إلا أسباب تكميلية. وكانت ردة الفعل الأولى للشعب الفلسطيني هو الآخر تحديداً دينياً، فدعا أول تنظيم وطني له الجمعيات «الإسلامية المسيحية». ولكنه لم يلبث أن وعى نفسه قومياً، لا فرق بين مسلم ومسيحي من أبنائه، فاتخذت مؤسساته أسماء عربية، وسحب هذا التطور على عدوه، فارتضى له اسم «الصهيونيين» ولحركته اسم الصهيونية. لكن بقي أن نعرف من هم اليهود - إن كان اسم الخصم يهودياً - أو من هم الصهيونيون إن كان اسم الخصم صهيونياً. هل اليهود هم أولئك الممثلون بـ «الوكالة اليهودية» الحكومة الموازية لحكومة الانتداب؟ هل هم الممثلون بالمؤتمر الصهيوني العالمي الذي يجتمع مرة كل أربع سنوات بصفة «البرلمان»؟ برلمان لماذا؟ هل الوكالة اليهودية ثم إسرائيل، هي «الحكومة القطرية»، وهل له حكومة قومية (دينية) غيرها؟ كيف تتألف؟ ممن؟ وأين تقيم؟ على من تنسحب سلطتها؟ وكيف تمارس هذه السلطة؟ هل هي حكومة أعلى من الحكومة القطرية (الوكالة اليهودية ومن ثم إسرائيل)؟ كيف تتعامل مع هذه الحكومة الأخيرة؟

لكن هذه الأسئلة بقيت من دون جواب، لأن الذي كان يحارب بالسلاح من أجل «الوطن القومي اليهودي» هو حكومة أخرى، حكومة الانتداب البريطاني. ولكن لماذا يحارب البريطانيون من أجل «اليهود» وإنشاء وطن قومي لهم؟ لماذا يدفعون أولادهم للموت لتحقيق هذا الالتزام الذي أخذوه على أنفسهم؟ ولكن السؤال غاب في خضم المعركة، وأصبح الموضوع أن البريطانيين يحاربوننا فلنحاربهم. وهكذا استهدفناهم بالقتال، والتجأ زعماء فلسطينيون إلى ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية، ومنحوها تأييداً معنوياً كبيراً. وكان من آثار العداء لبريطانيا وقوع حرب بين بريطانيا والعراق عام ١٩٤١ تجاوبت معه رموز مصرية بارزة في مقدمتها الفريق عزيز علي المصري الذي حاول الالتحاق بالجيش العراقي، لكن الطائرة التي استقلها سقطت ولم تصل هدفها.

وجاءت مرحلة عبد الناصر، فإذا العدو لا يزال بعيداً عن التعريف. العدو إسرائيل، والذين يقفون وراء إسرائيل، من هؤلاء بريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية، وبالنتيجة الولايات المتحدة الأمريكية. العدو عالم الغرب. ماذا نفعل مع عالم الغرب؟

لكن لماذا وقف هذا العالم خلف إسرائيل؟ خلف الحركة الصهيونية؟ خلف اليهود؟ ما هو المفصل أو ما هي المفاصل التي يلتقون عندها؟ وهذه القوى، بينها من يقف مع اليهود حيناً وضدهم حيناً آخر. ألمانيا اديناور وايرهارت مولتهم وسلحتهم، بعد أن كانت ألمانيا هتلر قد وضعتهم في المهلكة. ستالين اضطهدهم، وكانوا قبل ذلك هم الذين قادوا الثورة البلشفية. وإذاً فثمة مجاهل مستترة ومتحركة، وأمام هذه الحكومة أستار ودفاعات. لكن، في النهاية، لا بد من تحديدها والتعرف عليها.

إلا أن عدم إمكان التحديد الدقيق لم يمنع حصول النضال. فالنضال أمر طبيعي ودفاع عن النفس. لقد شاهدنا أننا تحاربنا مع البريطانيين في فلسطين، ثم مع إسرائيل، ثم مع تحالف إسرائيلي ـ بريطاني ـ فرنسي. وكانت أمريكا موجودة في كل معارك إسرائيل (باستثناء معركة السويس) بالسلاح والتخطيط، والالتزام، والمشاركة الميدانية بقوات مسلحة كلما لزم الأمر في إطار ما سمي بالتحالف الاستراتيجي. وجرت أحداث مجابهة مع أمريكا كان آخرها عمليات بن لادن في أفريقيا.

إن توسيع دائرة المعركة لتطول كل من يقف وراء إسرائيل أمر مستحيل، بل أمر لا لزوم له. وإسرائيل في النتيجة جاءت ثمرة حاجات معينة لليهود ـ قيل إنها انفجرت في قضية دريفوس ـ ونتيجة حاجات استعمارية لدول شتى في النفط، أو قناة السويس، أو الموقع الجغرافي العربي. ومما لا شك فيه أن اعتبارات دينية دخلت في صلب الموضوع. لكن هذه التلاحمات كلها قابلة للتراخي أو حتى للانفكاك، بتغير الظروف التي جاءت بها.

ربما حان الوقت لتحديد العدو بأنه إسرائيل - أياً كانت اليهودية أو الصهيونية التي تقف وراءها - وأياً كانت القوى الأخرى المتلاحمة والمتواطئة والمؤيدة، وأية كانت أسباب التأييد. إن حصر المعركة بأنها معركة مع إسرائيل، هو للمصلحة الحربية لأنه يصغر الميدان، ويجعل الحسم أمراً ممكناً، في تدرج مرن. ففي النتيجة ما حكايتنا مع إسرائيل والذين يقفون من ورائها سوى الحكاية الصليبية ذاتها التي خاضتها بلادنا منذ نهاية القرن العاشر للميلاد حتى نهاية القرن الثاني عشر تقريباً، وانتهت بانطفاء العنفوان الصليبي. إن معارك تلك الحروب كلها حصلت على أرضنا، وقد لعبت أوضاع القوى الأوروبية صاحبة المدد العسكري كله دوراً حاسماً في تراخيها وانتشار الإحباط في صفوفها، وتخليها في النتيجة عن حروب خرقاء يدفعها طيش ديني واستعلاء عنصري واشتهاء استعماري.

إن المجابهة مع إسرائيل قد لا تتطلب حسماً عسكرياً، بل إن بالإمكان تصور حصول تدرج يوصلها إلى الاقتناع التام بأن مستقبل الوجود اليهودي في فلسطين معتمد كلياً على القبول الفلسطيني، المؤيد بتوافق عربي؛ القبول الحقيقي لا الحاصل بالقوة والتجبر والسطوة. فإن كل ما يفرض بالقوة يزول بزوالها، ويبقى ما هو مبني على تراضٍ يؤمن لجميع الأطراف المساواة الحقيقية التامة في جميع الأمور في إطار من الكرامة والاحترام المتبادل، والانفتاح الحقيقي، بعيداً عن الوساوس والدسائس.

الشعب الفلسطيني

من المسلم به أنه في ما خص قضية فلسطين، فإن الدور الأول والعبء الأكبر يقع على الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرض فلسطين - وتحريرها - وفي الدفاع عن شعبها وعن حقه بوطنه وبالحياة الحرة على أرضه وفق إرادته، وبإقامة دولة وطنية - عربية - له على كامل أرضه، وبالعيش في ظل سيادته، وبإنشاء النظام والمؤسسات المجتمعية التي يرتضيها لإدارة شؤونه، وبتأكيد القيم المرشدة لمجتمعه ولأفراد هذا المجتمع، وبالعيش في كرامة وحرية في أي أرض يوجد عليها في الشتات إلى حين عودته إلى وطنه.

ولا بد من استعراض سريع لتجربة هذا الشعب قبل التشرد وبعده، أثناء نضاله المتكرر - منفرداً - في أدائه لواجب يقع عليه حتماً، ويتجاوز - في مضامينه ومفاعيله ونتائجه وعواقبه - قدرة الذاتي ومصيره الخاص، ليصل إلى مصائر بلاد وشعوب عربية أخرى تتعرض - بشكل متقطع - للعدو ذاته الذي يناضل الشعب الفلسطيني لصده.

بداهة يمكن القول بأن الشعب الفلسطيني قام بواجبه النضالي بقدر عال ومشرف من التضحية والصبر. ولقد طبق البريطانيون أثناء حكمهم الانتدابي على فلسطين

أسلوب العقاب الجماعي في مواجهة المقاومة الفلسطينية، ويمكن القول حتماً بأن هذا الأسلوب قد طال بالأذى الجسدي والمادي والمعنوي كل فلسطيني عربي كان مقيماً على أرض فلسطين أثناء الثورة الكبرى للشعب الفلسطيني (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، سواء أكان من سكان المدن التي اجتيحت وروع سكانها واحدة بعد الأخرى أو من سكان القرى. وقد تعرض الشعب للقتل الانتقائي لأبنائه من دون محاكمة، ولنسف البيوت، وإتلاف مؤونة الطعام، في فترة كانت العائلات فيها تخزن حاجتها من الطعام من موسم إلى موسم مرة واحدة لمدة سنة كاملة، ناهيك بالتعذيب، والحبس في المعتقلات والسجون. وبذل هذا الشعب دماً غالياً ـ وقت كان تعداده أقل من مليون ـ وفوتت عليه فرص التفرغ للبناء وأسباب التطلع إلى المستقبل، وأسدلت أمام عينيه ظلمات وراءها ظلمات.

لكن لا عزاء في القول بأن هذا الشعب ما كان ليستطيع بأي حال أن يوقف تقدم قوى تفوقه بآلاف الأضعاف، فذلك قول قد يشكل له عذراً مستحقاً أمام التاريخ. وبالأخص أن كثيراً ممن كتبوا هذا التاريخ من عرب ويهود وغيرهم، قد تجنوا عليه ورسموا عنه صوراً تناسب أهواءهم أو تقلبات ظروفهم، بدل أن تتوخى الحقيقة الموضوعية عما قام به وما جرى له.

لكنه عانى أخطاء ذاتية في مقدمتها أنه لم يستطع أن يبني لنضاله قيادة موحدة وفعالة إلا لفترة قصيرة جداً من الوقت. ومرد ذلك أن زعماءه كانوا موزعين بين مغانم طرحت أمامهم لتلهيهم ولتتعثر بها أقدامهم، ومغانم تلوح في آفاق الخيال، إذا ما قدر للنضال أن يتكلل بالنجاح ويتوج بالاستقلال، كل هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى كانت أمامهم قضية الوطن والأرض والشعب والأجيال والمستقبل، تتطلب منهم تجرداً أكبر عن الشهوات، وترفعاً أعظم من المغانم، وتعالياً أخلص عن أنانية الذات. وتلك مشكلة واجهتها جميع حركات التحرر الوطني، التي كان سعي زعمائها للتحرير، وتضحياتهم التي لا شك فيها من أجله، هو سعيهم ذاته للوصول إلى سدة السلطة. وقد شهدت هذه الحركات انتقال زعمائها من سدة التضحية إلى سدة الاشتهاء، ثم إلى سدة الوصول والاستمتاع. لكن الأمر الذي لم يلحظه القادة الفلسطينيون آنذاك أن الخيار الذي ينتظرهم لم يكن خيار نجاح أو فشل، أو خيار نضال قد يطول وقد يقصر، بل خيار بقاء أو فناء. ولئن استعملت كلمات البقاء والفناء في إطار النضالات الوطنية لاستحثاث الهمم، فإنها كانت تستعمل بالمعنى المجازي لا أكثر. أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإنها كانت ذات معنى واضح: البقاء هو بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه، والفناء هو إجلاؤه عنها، البقاء هو بقاء الشعب الفلسطيني شعباً واحداً، يجهد لبناء مستقبل واحد، والفناء هو تبعثره شعوباً شتى في أقاليم شتى، وفي ظل أنظمة شتى، من دون أن يكون له قول في مصيره،

من دون أن تكون له وسيلة للتعبير عن إرادته، بل حتى من دون أن يعترف له بإرادة جماعية على الإطلاق. وهذا هو ما حصل بالفعل.

لو أردنا الآن أن نقدم تعريفاً سوسيولوجياً للشعب الفلسطيني جواباً عن سؤال: من هو الشعب الفلسطيني؟ لوجدنا أن ما يطرحه «العلم» من جواب «موضوعي» مراوغ هو أن الشعب الفلسطيني مجموعات من البشر، بعضها يحتل اليهود أراضيها، بزعم أنها أراضي دولتهم ـ التي تأسست بالغزو والاحتلال والفرض، وما زالت تدام بالقوة ـ وبعضها أراضٍ غير محددة المعالم، تسودها قوانينهم وشريعتهم وتربض من فوقها قواتهم الغاصبة. ومن الفلسطينيين من طرد إلى دول غير بلادهم ـ الأردن ولبنان وسوريا بصورة خاصة ـ ومنهم من طرد إلى مناطق في فلسطين ذاتها، غير مناطقهم، ولكل من هؤلاء وضع مختلف.

هل هنالك إذن وبموجب هذا التعريف شعب فلسطيني؟ أم هل هنالك شعوب فلسطينية، أم هل هنالك شعوب من أصل فلسطيني؟

نلاحظ أولاً أن المعاملة التي يلقاها الشعب الفلسطيني في الشتات، تختلف بين موقع وموقع. فالفلسطينيون في لبنان يعانون الممايزة في أمور، وعدم الوضوح في أمور أخرى. ففي مجال العمل تسد في وجوههم مجالات كثيرة جداً من فرص العمل والتشغيل. إن جميع المهن الذاتية تقريباً ممنوعة عليهم: الطب، الهندسة، المحاماة، وهي منافذ مهمة جداً للذين ينالون حظاً من التعليم العالي والاختصاص، مما يؤدي إلى تثبيطهم عن التوجه إلى حلقات الاختصاص العليا، أو إلى هجرة من ينال حظاً من هذا الاختصاص إلى بلاد تفهم معناه وتقدره وتعتبره جزءاً من ثروتها الوطنية. وهناك قائمة بأكثر من ثمانين نوعاً من الاختصاصات المحظورة على الفلسطينيين. ثم تأتي مشكلة وثائق السفر التي تتغير القواعد الخاصة بها بين فترة وأخرى. أين تجدد هذه الوثائق؟ وإذا كان صاحب الوثيقة في الخارج، فكيف يتم التجديد؟ هل تعطي حاملها حق دخول البلد المانح لها، أم لا بد من تأشيرة؟ كيف يمكن إحداث إضافة إلى الوثيقة عند حدوث تغيرات ناجمة عن زواج أو ولادة؟ ثم هنالك قضايا الضمان الاجتماعي والصحي، التي تتنوع التطبيقات بشأنها ما بين الممايزة وعدم الوضوح والتغير في القواعد.

والوضع في سوريا مختلف، حيث الفلسطينيون يعاملون معاملة المواطنين دون ممايزة في التشغيل، حتى في القطاع العام. والنظام السوري حريص على الأمن الداخلي، وبالتالي فإن الفلسطينيين ـ كغيرهم ـ يطلب منهم أن يلتزموا بالنظام ويراعوا حاجة سوريا إلى الاستقرار.

كان الأردن في الأصل قد وفر للفلسطينيين الذين لجأوا إلى أرضه عام ١٩٤٨ ـ

أكرم وأفضل معاملة ممكنة، وتوخي أثناء وحدة الضفتين الشرقية والغربية في ظل الأردن، الوصول إلى مساواة تدريجية في جميع مجالات العمل والانخراط، بما في ذلك وظائف الدولة والدفاع والأمن والسلك الدبلوماسي، والمحافظين، والاختصاصيين، والموظفين من جميع الرتب. لكن هذا الوضع تبدل على أربعة مراحل: ففي المرحلة **الأولى**، استبعد الفلسطينيون من أمور الدفاع والأمن بعد أحداث عام ١٩٧٠، وفي المرحلة **الثانية** تراجع وضعهم في مناصب الحكم ووظائف الدولة تدريجياً، وفي المرحلة **الثالثة**، ظهرت ممايزة بشأن العمل كأساتذة في جامعات القطاع العام، وفي المرحلة **الرابعة** أخذت الممايزة بأشكال تظهر بالنسبة للتشغيل في القطاع الخاص. وثمة ممايزة واضحة في التمثيل البرلماني وفي المشاركة بكل القرارات من جميع الأنواع وعلى كل المستويات.

أما في الكويت، فإننا لاحظنا دورة كاملة ابتدأت بالترحيب والتفضيل في مجالات العمل، ثم الممايزة في المعاملة بالوظائف، وبالتضييق في الإقامة والتجمع العائلي والممايزة في التعليم بشتى مراحله، وصولاً إلى إجلاء الفلسطينيين عن الكويت، بعد أن كان لهم دور أساسي في بناء الدولة ومرافق الحياة كلها.

إن المتتبع لأساليب التعامل مع الفلسطينيين في شتى البلدان العربية لا بد من أن يلحظ خطين مؤثرين: **أولهما** الخط المتأثر بتنامي القوميات المحلية وتخوفها من أي وجود عربي، نظراً لإمكان حدوث انخراط كامل لهذا الوجود في المجتمع المحلي لعدم وجود فوارق لغوية أو ثقافية أو دينية. وهذا الخوف يصل إلى مستوى أعلى بالنسبة للفلسطينيين، نظراً لأنهم لا ينتمون إلى جنسية دولية مرجعية. وقد يكون في هذا بعض التفسير لتفضيل العمالة غير العربية في كثير من المناطق المحتاجة إلى عمالة وافدة على أي حال. وعندما نتحدث عن القوميات المحلية، فإننا لا ننسى أنها تمثل مصالح تتمحور حول فكرة الاستئثار بالثروة المحلية. وقد أخذ الاستئثار شكل «استبدال»، لتوفير الفرص أمام أجيال جديدة من المجتمع المحلي. وبالتالي، فإن هذه الأجيال غرست فيها مسبقاً فكرة الاستغناء عن عمالة والحلول محلها. وقد شهدنا انهيار كل صمود قومي أمام هذه الحاجات والمصالح. أما الخط **الثاني** المؤثر في أسلوب التعامل مع الفلسطينيين، فقد جاء في الغالب من التأثير الأمريكي الذي يعكس حاجات أمريكية وإسرائيلية في الوقت ذاته. وهذا التأثير كان يخشى أن يشكل الفلسطينيون خطراً في مناطق النفط، أو يقيموا تحالفات محلية تقوي العزيمة في وجه إسرائيل. ومن هنا جاء العمل على تقليم وجودهم في كل من مناطق الخليج ولبنان والأردن. وكل من يلاحظ التشابه بين أنواع الإجراءات وتوقيتها وتزامنها، لا بد من أن يلمس وجود يد محركة وراءها. ولا بد أيضاً من أن تجد صموداً عربياً وروحاً طيبة تجاه الفلسطينيين، كما هو الحال بالنسبة للعربية السعودية، والإمارات، وقطر.

أما ما يتعرض له الفلسطينيون في إسرائيل وتحت الاحتلال الإسرائيلي من كبت، واضطهاد واقتلاع وتهجير وطرد ومصادرة أراض، وتضييق في إقامة المنشآت الاقتصادية وغيرها، وتقطيع في فرص العمل، وهدم للمنازل، واعتداء على المصلين، وعلى المقدسات. . .الخ. فليس سوى صورة عما يمارسه احتلال متجبر وطبيعة استيطانية. وقد شهدت الجزائر وتونس وليبيا والمغرب أمثلة منه، كادت تطغى في بعض الأحيان على الشخصية الوطنية، والطابع الوطني للتراب، وهذا وضع لا يمكن إيقافه إلا بالتصدي للاحتلال وتحرير الأرض منه.

ولقد قيل في وقت ما بأن الشعب الفلسطيني يرتكب «تجاوزات» في المواقع التي يوجد فيها. ولو نظرنا إلى هذا القول من النواحي القانونية أوالدستورية لوجدنا أن تجاوزات قد حصلت بالفعل نتيجة الوضع المعقد الذي يجد الفلسطينيون أنفسهم فيه. فالفلسطيني الذي خالف قانون الإقامة أو قانون العمل في بلد عربي ما، قد تجاوز القانون، لكنه في المقابل يجد أنه هو نفسه في وضع غير شرعي، بمعنى أنه محروم من أرض ودولة، وأن ما يسعى إليه ليس سوى ما يسعى إليه أي إنسان من «إقامة» ومن «عمل».

لكن الأمر الأصعب هو أن الفلسطيني يريد أن يناضل وأن يحارب من أجل حقه الوطني في تحرير أرضه، والعيش عليها، والعودة إليها. ولا شك في أن الوسائل التي لا بد من أن يلجأ إليها هي من باب الوسائل التي تدخل في نطاق أمن الدولة. وتحرص كل دولة على أمنها حرصاً بالغاً. ثم إن النضال من أرض دولة عربية يعرض تلك الدولة للمحاسبة من قبل العدو والقوى المتحالفة معه. فمن أمثلة المحاسبة الفاضحة أن عملية جرت من قبل إحدى المنظمات الفلسطينية في مطار أثينا باليونان، فردت عليها إسرائيل بهجوم على مطار بيروت المدني دمرت فيه جميع الطائرات اللبنانية المدنية الرابضة في المطار بذريعة أن الذين قاموا بالعملية انطلقوا من بيروت، وهو مجرد ادعاء يكفي لإعطائه الصدقية وجود فلسطينيين في أرض لبنان، وادعاء آخر بأن للمنظمة التي قامت بالعملية قادة موجودين على أرض لبنان. وقد وقع هذا الحادث قبل انتقال منظمة التحرير والعمل الفلسطيني المسلح إلى لبنان، وعلق رئيس جمهورية لبنان على تبريرات الاعتداء الإسرائيلي بأن وجود الفلسطينيين على أرض لبنان لم يكن بإرادة لبنان بل بفعل إسرائيل، وما على إسرائيل إلا أن تجيز عودتهم لبلدهم فلا يبقوا في لبنان. وتتجلى في هذا المثال جميع التناقضات التي تحيط بالوضع الفلسطيني في أي دولة عربية. ولقد كانت النتيجة الواقعية لهذه التناقضات أن وجد الفلسطينيون أنفسهم في النهاية وسط جبهتين: جبهة قتالية مع دولة عربية، وجبهة قتالية مع إسرائيل أو من أجل الاشتباك مع إسرائيل.

يمكن القول طبعاً بأن من أسباب هذا التناقض أن النضال الفلسطيني المسلح تمركز خارج فلسطين وعمل من خارج الأراضي الفلسطينية.

بناء على ما تقدم، فإن أسئلة متعددة ومتدرجة لا بد من إجراء دراسة بشأنها، واقتراح الحلول القريبة والبعيدة المدى لمعالجة أوضاع الفلسطينيين، ولإبقاء الرابطة بينهم وبين القضية الفلسطينية، ولتعبئة إمكاناتهم في خدمتها، مع المراعاة التامة للخبرات الصعبة التي مر بها هذا الشعب.

بطبيعة الحال، لا بد من تمييز بين ثلاثة أنواع من المعاملة: (١) المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون في البلدان العربية، (٢) المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، (٣) المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون في إسرائيل.

منظمة التحرير الفلسطينية

أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ بقرار من مؤتمر قمة عربي. وقد كلف الزعيم الفلسطيني أحمد الشقيري بأن يتولى عملية إنشائها. ويحمل القرار والتكليف في طياتهما معاني كثيرة. فمع أنه كان واضحاً لكل فلسطيني، ولغير الفلسطينيين من عرب وسواهم، بأن التنظيم القيادي الفلسطيني القائم آنذاك ـ وهو الهيئة العربية العليا ـ التي كان يرأسها السيد محمد أمين الحسيني، لم تعد ذات فعالية أو قدرة أو حتى وجود، وأنها فقدت كل صلة بالأحداث، وبالشعب، وبالأمة، إلا أنه لم تظهر بادرة فلسطينية لإقامة قيادة جديدة تحل مكانها. كما أن الهيئة ذاتها أصرت على استمرارية وجودها وشرعيتها. والشيء الوحيد الذي تجلى في فترة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية هو أن الهيئة العربية العليا ـ أو رئيسها السيد محمد أمين الحسيني ـ لم تحاول أن تتصدى لقيام منظمة التحرير الفلسطينية، مثلما كانت تتصدى في السابق لقيام أي تنظيم سياسي يعتبر تهديداً لاحتكارها سدة القرار الفلسطيني. وربما كان سبب ذلك عائداً إلى تآكلها الذي أدى إلى ضمورها وفقدانها وسائل فرض إرادتها.

والشيء الثاني اللافت للنظر أن الهيئة العربية العليا ذاتها، لم يمكن إعادة تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية في النهاية، إلا بقرار من جامعة الدول العربية. واستطاعت الهيئة أن تسكت كل القوى الفلسطينية العريضة التي كانت تريد المشاركة بالعمل الوطني في ظرف حاسم، بل قاتل، وأقامت تنظيماً عسكرياً ارتكز إلى أعوانها، ودخلت من ثم في احتكاك مع جيش الإنقاذ الذي أقامته الحكومات العربية تحت إشراف جامعة الدول العربية. فكان كل من التنظيمين ينظر بالشك والريبة إلى الآخر. وبذلك حرمت فلسطين من تنظيم عسكري موحد أثناء خوضها معارك البقاء والفناء في الفترة الواقعة ما بين مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، بعد قرار

تقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة، و١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، حينما دخلت جيوش الدول العربية إلى فلسطين. وقد تلاشت ميليشيات الهيئة العربية العليا (الجهاد المقدس) بالتدريج، مثلما تلاشى جيش جامعة الدول العربية، وانسحبت جيوش العراق وسوريا من أرض المعركة، ولم يبق في الميدان سوى الجيش الأردني، الذي استمر في وضعه الشرعي من خلال ضم الضفة الغربية إلى الأردن، وكذلك الجيش المصري، الذي بقي في غزة بعد أن أصبحت تمثل الخطوط الأمامية لأرض سيناء المصرية. ولم تحاول مصر أن تكتسب لنفسها، أو لغزة صفة دستورية محددة. وظل الأمر على هذا اللاتحديد حتى سقطت غزة بيد إسرائيل عام ١٩٦٧. وكانت غزة قد سقطت أول مرة بيد إسرائيل عام ١٩٥٦، لكن شعبها أصر على عودة مصر إليها بعد انسحاب إسرائيل منها، واستجابت مصر لطلبه.

بعبارة أخرى، فإنه إلى جانب التداخل السياسي بين شعب فلسطين والحكومات العربية، حصل تداخل عسكري، ويشكل هذان التداخلان واقعاً موضوعياً، بقدر ما يشكلان موقفاً قومياً. فإن فلسطين هي بالفعل بوابة مصر، وبوابة الأردن وبوابة سوريا ولبنان، وهي رأس جسر لغزو أراضي هذه الدول. ثم إن غموض الوضع القيادي فيها ينعكس سلباً، وعدم استقراره يصيب الدول العربية بالضرر. ومن الناحية الأخرى، فإن هاتين الظاهرتين تعكسان عجز الشعب الفلسطيني عن إيجاد قيادة واحدة تمثل إجماعاً وطنياً، مما استدعى قيام القيادة الأخرى بفرض نفسها بالقوة، متجاهلة أنها بذلك تعطل قوى رئيسية في المجتمع، وفي وقت الحاجة اليائسة والبائسة إليها. ويمكن القول بأن صراع الزعامة بين الأفراد كان يتقدم على صراع البقاء للشعب. غير أن كل جانب أو شخص كان ـ كما هو منتظر ـ يبرر موقفه بحجج وطنية وشعبية. ونكاد نتلمس مثل هذه الظواهر في معظم حركات التحرير الوطنية، مع الملاحظة التي سبق تأكيدها، وهي أن الصراع الفلسطيني ـ اليهودي في فلسطين لم يكن مجرد صراع تحرير بل صراع بقاء، وذلك أمر استعصى فهمه على جميع القيادات السياسية الفلسطينية المتعاقبة وصولاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها. وكانت هذه القيادات كلها تنظر بعين إلى النضال، وبالعين الثانية إلى السلطة المحتمل الوصول إليها، في حال نجاح النضال، فكانت بالتالي تزيح ـ أثناء النضال ـ كل قوة تعتبر أنها ستكون منافسة لها عند نقطة الوصول، فيضعف النضال بالقدر الذي كانت تمثله تلك القوة. لكن المعنويات العامة لدى جميع الشعب، من مناصر ومعارض، كانت تضعف بأكثر من ذلك القدر، نظراً لما يشاهدون من تغليب الأنانيات الذاتية، والمغانم الموهومة، على هموم النضال وأمل البقاء.

وعندما تولى الاستاذ الشقيري تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وجد طريقاً

أسهل، نتيجة تلاشي التنظيمات السياسية التي كانت قائمة في فلسطين قبل ذلك، بعد انهيار عام ١٩٤٨.

أقام الشقيري المنظمة على أساس اختياره لأشخاص بارزين في المجتمع الفلسطيني وفي الذاكرة الوطنية أو التوجه الوطني. ودعا التجمعات الفلسطينية في المواقع المختلفة في غزة والضفة، والأردن، ولبنان وسوريا، إلى إبراز شخصيات لاختيارهم في أول مجلس وطني. وجاء المجلس الوطني الذي دعاه الشقيري إلى تأسيس المنظمة، والذي استمر حتى استقالته مجلس شخصيات ووجوه عشائر وأسر. لكن الفئات الفلسطينية المختلفة بدأت على الفور في إنشاء التكتلات من داخل هذا المجلس، على النمط التنظيمي الحزبي الجديد. فبعض الأحزاب القائمة، كالقوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي، نشطت لتكوين مواقع قوية داخل المجلس الوطني. وكانت تأثيرات الحكومات واضحة في معالم القوى الفردية والعشائرية: حكومة مصر ـ في زمن عبد الناصر ـ وحكومات الأردن، وسوريا، بصورة أخص. والمجلس الوطني بمجموعه لم يكن ثابت التركيب. وكان بالإمكان إصدار بطاقة عضوية ـ بأمر من الشقيري ـ إلى أي شخص. وظل الأمر على هذا المنوال حتى الاجتماع الأخير لآخر مجلس وطني صادق على اتفاقية أوسلو وعلى تعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. ولا أحد يعرف ممن كان هذا المجلس يتكون ولا كيف اتخذ أعضاؤه صفة العضوية.

كان الشقيري مدركاً منذ البداية أن أي تنظيم فلسطيني يحتاج إلى ذراع مسلح. ووجد أمامه عدداً من القطعات العسكرية التي أقامتها دول عربية من الفلسطينيين أنفسهم ـ ولكن على شاكلة جيوشها النظامية ـ إما لاستيعاب الشعور الفلسطيني لحمل السلاح من أجل القضية، أو لإعلان موقف ضمني ذي طبيعة سياسية وعسكرية بالنسبة للقضية، أو للمزايدة في الإطار العربي، أو لتعبئة طاقات عسكرية فلسطينية مساندة للجيوش النظامية الحكومية. والواقع أنه كان لهذه القوات دور مشرف في معارك اجتياح غزة وسيناء عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧، وفي جبهة الجولان إلى حد أقل عام ١٩٦٧. وعندما حصل انشقاق داخل الجيش الأردني في إطار أحداث عام ١٩٧٠، وجه ياسر عرفات نداء بالانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فانضم رهط من ضباط الجيش وأفراده إلى المنظمة، وتشكلت منهم قوة أخرى ذات أصول نظامية عرفت باسم قوات اليرموك.

طالب الشقيري الحكومات العربية في فترة رئاسته (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧) بأن تسلم القوات الفلسطينية التي أنشأتها إلى المنظمة، وأنشأ لها قيادة عليا. وقد وافقت الحكومات ضمن شروط على ذلك، لكن أمر تحرك هذه القوات المقيمة على أراضيها

ظل منوطاً بقياداتها العسكرية، لا بقيادة جيش التحرير. والواقع أن هذا الترتيب كان مناسباً. فالحكومات تخلصت من أعباء تمويل هذه القطعات، من دون أن تفقد السيطرة عليها، وأكدت صفتها الفلسطينية، أي كونها ليست تابعة للدولة المختصة، وبررت الوساوس التي كانت توجسها تجاهها. وبالتدريج فإن دور هذه القوات تبدل من كونها مساندة لجيوش نظامية وتلعب دوراً ما في الدفاع عن أراضي دول عربية، إلى كونها قوات تمثل جانباً من المشهد الفلسطيني، وينحصر دورها في إطار هذا المشهد الذي استقر زمناً في لبنان (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢) ثم بعثرت هذه القوات في البلدان العربية لتفقد كل دور وكل فعالية: قطعات في تونس، وأخرى في ليبيا، وفي السودان، وفي اليمن، ثم أعيد تجميعها في مشهد فلسطيني في إطار اتفاق أوسلو لتكون نواة الشرطة الفلسطينية التي نصت الاتفاقية على إنشائها.

وفي الوقت الذي بدأت التكتلات الفلسطينية تتكون فيه وتحتل مكانها داخل المجلس الوطني متنافسة على النفوذ من خلاله، أخذت التكتلات ذاتها تنشىء تنظيمات عسكرية خاصة بها. وقد توفرت فرصة ذهبية لهذه الميليشيات إثر الهزيمة العربية عام ١٩٦٧. فعند انتهاء تلك الحرب وجدت دول المواجهة العربية نفسها، وقد فقدت سلاحها ومعنوياتها، وقد تبعثرت قواتها المسلحة، وقد انكشفت عسكرياً أمام إسرائيل انكشافاً كاملاً. وكانت في حاجة إلى الوقت للتمكن من إعادة تنظيم قواتها المسلحة وإعادة تسليحها. وأدركت الفراغ العسكري والمعنوي، الذي لم تكن قادرة على ملئه، فأبرزت دور الميليشيات التي تمكنت من التحرك من الخطوط الأردنية بصورة خاصة للقيام بمناوشات، في وقت لم يكن باستطاعة الإدارات السياسية أن تجيز لقواتها المسلحة القيام بمثلها. غير أن إسرائيل تحركت على الفور لإسكات هذه المناوشات، فكانت معركة الكرامة عام ١٩٦٨ التي هزمت بها إسرائيل على يد الجيش العربي الأردني الذي تصدى لها والمقاومة الفلسطينية، وبالأخص ميليشيا فتح. وبدأ منذ ذلك الحين التوجه الرسمي لتقييد حركات الميليشيات الفلسطينية، ذلك التوجه الذي بلغ أوجه في المواجهة الدامية بين هذه الميليشيات والقوات النظامية الأردنية (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠). ولم يُجدِ التعاطف السوري المسلح مع منظمة التحرير الفلسطينية، فهُزمت المنظمة وأجليت عن الأردن، حيث استقرت في نهاية الأمر في لبنان عنوة. وقد تفاعل هذا التجمع الفلسطيني في لبنان مع أوضاع لبنان الخاصة والحساسة والدقيقة، التي كانت قد بلغت شأوا خطيراً على أي حال، وكانت أحد العوامل التي جعلت تفجير حرب أهلية في لبنان ممكناً. ولا داعي للخوض في ذلك، لكن المهم أن هذا الوجود الفلسطيني في لبنان، كحال الوجود الفلسطيني السابق في الأردن، استفز من إسرائيل اجتياحاً عسكرياً للبنان بكل الأسلحة، وجميع الإمكانيات العسكرية البرية والبحرية والجوية. وهزم الاجتياح العسكري، لكن ثمرته السياسية (اتفاق أوسلو)

جاءت بعد عشر سنوات، وبعدما خسرت قضية فلسطين مركزيتها بالصلح المصري المنفرد (عام ١٩٧٩)، وبتوجيه القوة العسكرية العراقية الضاربة نحو إيران لظروف تخص البلدين، ومن ثم بالحرب الأهلية العربية الشاملة المسماة بحرب الخليج الثانية، التي تداخلت فيها أمريكا (منبع القوة الإسرائيلية) فاستدرجت عرباً، ووقفت مع عرب آخرين، في حرب عرب ضد عرب.

في خضم هذه الأحداث تبدل شكل منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت تركيبة المجلس الوطني من التغييرات التي تعكس هذا التبدل. فلقد كانت هنالك بالفعل انتقادات على المجلس الوطني الذي جمعه الشقيري لانفلاشه وعدم ارتكازه إلى قواعد ميدانية. وألفت المنظمات الفلسطينية (أي الميليشيات) لجنة لاختيار مجلس وطني من مئة عضو لا أكثر ليكون العدد معروفاً وغير قابل للإضافة والشطب. واتفق أن يكون ثمانون من هؤلاء من ممثلي المنظمات، وعشرون من المستقلين، وهم الوجوه الوطنية البارزة من ذوي السمعة والرأي بين الفلسطينيين. ودامت هذه التركيبة لمدة سنة ونيف، ثم انهارت بعد أحداث عام ١٩٧٠، وعاد المجلس الوطني إلى الانفلاش القديم اللامحدود ذاته. وكان بالإمكان إصدار أو استصدار بطاقات العضوية من دون مرجعية، لكن المهم أن دور «المستقلين» أخذ بالتراجع وصولاً إلى التلاشي، وأصبحت المنظمة (منظمة ميليشيات)، وقد انعكس ذلك في كل من لجنتها التنفيذية ومجلسها الوطني. وأصبح وجود بعض المستقلين فيها زخرفياً. ووصل التطور إلى النقطة التي اتخذت فيها المنظمة قراراً مدعوماً من المنظمات بإغلاق بطاقات الدخول إلى منظمة التحرير الفلسطينية وحصرها في المنظمات التي كانت موجودة ساعة اتخاذ القرار، وبذلك فإن التمثيل في المنظمة الذي لم يكن جامعاً على أي حال للقوى الفلسطينية، قد أصبح الآن مانعاً، بمعنى أنه أصبح محصوراً في المنظمات ذات الميليشيات. حصل ذلك في الوقت الذي كان الشعب الفلسطيني فيه ينمو نمواً كبيراً بالتعليم وبالعلم وبالإنجاز وبالتأثير. وأصبحت لديه طاقات كبرى كان الكثير منها يسعى إلى الانخراط في العمل الوطني، غير عابىء بالتضحية، فيجد الباب مسدوداً أمامه. وبإبعاد الطاقات الفكرية الفلسطينية واستبعادها من الساحة، تقدمت المنظمة نحو أوسلو بأكبر قدر من الجهل بكل ما يحيط بالعمل من اعتبارات، ومن دون أي رجوع إلى ما لدى الشعب الفلسطيني من طاقات علمية وفكرية.

وثمة مسألة أخرى تستحق أن تذكر بالنسبة إلى تركيبة المنظمة، تعكس تغيراً مهماً في توزيع القوى داخل المجتمع الفلسطيني. فلقد كان المحور القيادي في هذا المجتمع يدور في ما سبق حول الأسر المدينية، في وقت كانت الأكثرية الكبرى من المجتمع تتألف من سكان الأرياف. وقد لحظ كل من البريطانيين الحاكمين في عهد الانتداب، واليهود، هذه المفارقة، وعملوا على شق صف المجتمع من خلال اللعب

على هذه التركيبة، بل إن الحكومة الانتدابية البريطانية سنت قانوناً كان في ظاهره يرمي إلى حماية الفلاحين من عمليات بيع الأراضي إلى اليهود، وفي باطنه كان مسخراً لبث الفرقة بين مالكي الأراضي - ومعظمهم من سكان المدن - والمزارعين بالحصة الذين يعملون عليها. فالقانون يوحي من حيث الشكل **أولاً** أن الخطر على المزارعين الريفيين العرب مصدره المالكون العرب، لا اليهود، **وثانياً** أن الحكومة البريطانية هي نصيرهم المدافع عنهم في وجه هذا الخطر الذي يتهددهم. لكن المجتمع الفلسطيني كله - بأريافه ومدنه - لم يقع في هذا الفخ، وظل ثابتاً على موقفه بأن الحل لا يكمن في إعطاء المزارع حقوقاً على الأرض فحسب، ولكن في منع تسرب الأرض إلى اليهود. فإذا لم يمنع هذا التسرب، فإن القانون من شأنه أن يؤدي إلى تسارع عملية البيع إلى اليهود الذين أصبحوا بحاجة إلى شراء الأرض أولاً، ومن ثم حقوق المزارعين عليها. ولم يكن ينقصهم المال. واستمرت ثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩) في تضامن مجتمع كبير.

إلا أن المجتمع الفلسطيني الذي دفع منذ عام ١٩٤٨ إلى الشتات في مختلف المهاجر القسرية، وإن لم ينقل معه أرضاً ولا حقوق ملكية، ولا حقوق مزارعة، فقد نقل معه التركيبة المجتمعية ذاتها المؤلفة من أفراد ذوي خلفية ريفية وأفراد ذوي خلفية مدينية. وتجلى ذلك بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني في بروز منظمة فتح التي ارتكزت إلى قاعدة ريفية. واستطاعت هذه المنظمة أن تنال تأييداً عارماً من الشعب الفلسطيني، ليس فقط بسبب تركيبتها الريفية، وإنما أيضاً بسبب ابتعادها عن الإيديولوجيات وإبعادها لقضية فلسطين عن تلك الإيديولوجيات. وربما كان من أسباب ذلك أن الإيديولوجيات هي أيضاً تجارة مدنية، تتوجه إلى البروليتاريا عمال المدن، أكثر مما تتوجه إلى الفلاحين والمزارعين. لكن الأهم أن موزعي الإيديولوجيات لم ينتبهوا إلى أن ما يدعون إليه يتناقض مع كامل التراث العربي، وأن أي انبهار به لا يمكن أن يتعدى دائرة ضيقة، وأن أي تقدم يسجله لا بد من أن يسجل مقاومة متصاعدة. وكانت دعوة فتح خالية من هذا العبء، وبسيطة قريبة المنال من كل قلب: يكفي أن تكون فلسطينياً ومؤمناً بتحرير فلسطين. وبسهولة استطاعت ملء الفراغ المعنوي الذي أجليت عنه المنظمات العقائدية رويداً رويداً. ولا شك أيضاً في أن فتح - التي كانت عند نشأتها قريبة من التيار الإسلامي - نالت التأييد والمعونة المالية من قبل الحكومات العربية القادرة مالياً ليس فقط لأنها تعمل لتحرير فلسطين، وإنما أيضاً لأنها تشكل حاجزاً ضد توسع الإيديولوجيات الماركسية التي كانت جميع الأنظمة تخشاها بما فيها الأنظمة التي كانت تستعير بعض مصطلحاتها.

وهنالك نقطة أخيرة، وهي أن المجتمع الفلسطيني كان دائماً مكشوفاً لتأثيرات الدول العربية، وهذا أمر طبيعي، بحكم موقعه الجغرافي، وبحكم تركيبته السكانية،

التي تداخلت فيها هجرات وتسربات من مصر، ومن سوريا ولبنان، ومن الصحراء العربية المتصلة بصحراء بئر السبع، المعروفة الآن باسم صحراء النقب. ولكن هذا الانكشاف تزايد كثيراً بحكم انتشار الشتات الفلسطيني، ووصوله إلى دائرة نفوذ هنا وأخرى هناك. كما كان للتيارات القومية دور ملحوظ في التأثر بالمواقف العربية: الناصرية، القوميون العرب، بعث سوريا، بعث العراق، الحزب القومي السوري، وهذه الحركات كانت تتحرك وفق تصوراتها الذاتية حيناً، ووفق توجيهات الدول التي انبثقت عنها حيناً آخر. وفي بداية تكوين المنظمة سارعت دول عربية عديدة إلى إنشاء منظمات مرتبطة بها، وسارعت أخرى إلى تمويل منظمات لربطها بها. وكانت علاقات منظمات فلسطينية بعضها ببعض تعكس أحياناً علاقات دول عربية. وما زالت التأثيرات العربية كبيرة، ومتنقلة الثقل وفق الظروف المتغيرة.

إن وراء الانكشاف تجاه الدول العربية شعوراً فلسطينياً يتألف من شقين: **أولهما** الإدراك بأن الصراع على فلسطين ليس صراعاً محلياً أو حتى إقليمياً، بل هو صراع عالمي، كما كان الأمر إبان الحروب الصليبية في القرون الوسطى، وأنه بالتالي يفوق قدرات الفلسطينيين المحلية. وهذا تحليل صحيح. لكن كانت هنالك فجوات فك ارتباط بين العمل الفلسطيني والتيارات العربية نشأت بداية عن تنامي القوميات القطرية وتراجع القومية العربية ـ مرتكز العمل الفلسطيني ـ وبالتالي عن وصول عدوى القوميات القطرية إلى المجتمع الفلسطيني. ثم ازداد تباعد الدول العربية عن القضية، تجنباً للأذى الذي قد يصيبها من القوى العدوة، واستسلاماً للإغراء الذي يقدم إليها في حال تراجعها عن قضية فلسطين، وكان هنالك إدراك فلسطيني بأن المجتمع الفلسطيني في حاجة إلى مرتكز عربي يساعده من أجل تجنب صراع فلسطيني ـ فلسطيني. وأخيراً وصلت الأمور كما بينا إلى خلق تناقضية فلسطينية ـ عربية مكان التناقضية الإسرائيلية ـ العربية. وهذا وضع قد يبقى زمناً من قبل أن تتسرب إليه عوامل التغير.

وفي كل الأحوال، فقد نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في أن تشكل قيادة للشعب الفلسطيني طيلة الفترة المنقضية منذ إنشائها حتى ذوبانها في إطار أوسلو وعملية السلام. ويمكن القول بأن هذه القيادة جماعية أكثر منها ديمقراطية، بمعنى أن كل المنظمات الفلسطينية ظلت مشاركة فيها. وعلى رغم أن بعض هذه المنظمات كانت تتباعد حيناً عن اللجنة التنفيذية للمنظمة، إلا أنها لم تكن تلبث أن تعود لأن التباعد المستمر سيؤدي إلى عزلها عن الساحة الفلسطينية. ويمكن القول أيضاً بأن فصائل المنظمة ـ الميليشيات المسلحة ـ كانت أنواعاً من الأحزاب المؤتلفة في تنظيم قيادي واحد. وكانت اللجنة التنفيذية للمنظمة أداة اتخاذ القرار الفلسطيني وأداة التنفيذ لهذا

القرار. وقد كان للهيمنة البارزة لمنظمة فتح أثر قوي في تسهيل مهمة اتخاذ القرار وفي استمرارية المنظمة.

ربما كانت هنالك تباينات في الرأي داخل منظمة التحرير الفلسطينية، لكن لم تظهر فيها معارضة بالمعنى المألوف للمعارضة. وقد حصلت انشقاقات أدت إلى خروج قوى مهمة من إطار المنظمة، أهمها الانشقاق الذي أدّى إلى خروج منظمة الصاعقة القريبة من سوريا عام ١٩٧٦، ثم الانشقاق العسكري الذي وقع عام ١٩٨٢ تحت قيادة أبو موسى. لكن لم تجر محاولة جدية لإقامة تنظيم معارض أو تنظيم بديل، واستمرت المنظمة في موقعها القيادي من العمل الفلسطيني. ومع الوقت تراجعت الجماعية فيها، سواء بانحسار وانشقاق الفصائل والقوى وتلاشيها بعد ذلك، أو بتراجع الجماعية داخل تنظيم فتح كلما استشهدت رموز بارزة من مؤسسي الحركة. وأصبح قرار المنظمة أقل جماعية وأكثر فردية من ذي قبل. وأصبح رئيس المنظمة ياسر عرفات قادراً على بلورة القرار الفلسطيني وإعلانه.

ويمكن القول أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي اتخذت القرارات الكبرى في المسار الفلسطيني، منذ إنشائها وحتى أوسلو؛ قرارات المواجهة مع إسرائيل، القرارات التي كانت تعني مواجهة مع دول عربية، وجميع قرارات الحرب والمفاوضة والسلام، وكان المسار صعباً ومعقداً للغاية.

وإن كان هنالك أمر لا يكاد يوجد ريب في حقيقته، وهو واقع اللاتكافؤ الهائل في القوى بين الشعب الفلسطيني والقوى اليهودية والصهيونية والغربية المماثلة، فستظل هنالك أسئلة كثيرة حول صوابية قرارات مهمة اتخذتها المنظمة أو جُرّت إليها. هل كان الصدام مع السلطة الأردنية عام ١٩٧٠ أمراً يمكن أو ربما يجب تجنبه؟ هل كان الصدام مع سوريا في أعوام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٩ أمراً يمكن أو ربما يجب تجنبه؟ هل كان الصدام مع قوى في لبنان، كانت تمثل الجانب الرسمي في الدولة، أمراً يمكن أو ربما يجب تجنبه؟ هل كان انحياز المنظمة إلى جانب عربي في الحرب الأهلية العربية عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ أمراً يمكن أو ربما يجب تجنبه؟

لكن ذروة أداء المنظمة تبدت في معركة اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، بحيث حققت المنظمة نتائج مذهلة بالنسبة لميزان القوى بين الطرفين. المنظمة وحلفاؤها من القوى الوطنية اللبنانية في جانب، وإسرائيل في جانب آخر. وكان قرار المنظمة بالتصدي للقوة الإسرائيلية المجتاحة قراراً شجاعاً. وكان قرار قبول وقف إطلاق النار ـ بعد أن عجزت إسرائيل عن اقتحام بيروت ـ هو أيضاً قراراً شجاعاً، يتضمن الإدراك بأن مصير مدينة بيروت لا يجوز أن يتقرر بانفراد فلسطيني في المقاومة فيها.

وقد أكدت المنظمة حقيقة هيمنتها على الساحة الفلسطينية حين دخلت في

مفاوضات مدريد، ومن ثم مفاوضات أوسلو الخلفية التي انتهت إلى التوصل لاتفاق مع إسرائيل، لكن صدقية المنظمة أصبحت بعد ذلك في الميزان، وكذلك صدقية سلطة الحكم الذاتي التي انبثقت عن اتفاق أوسلو.

على الرغم من التأييد الشعبي الذي لقيته منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أثيرت أسئلة كثيرة عن أدائها واستراتيجيتها وسياساتها.

بدءاً كان هنالك السؤال الذي أثير بعد انطلاق الثورة الفلسطينية حول ما إذا كان مكان النضال الفلسطيني المسلح هو داخل فلسطين المحتلة ذاتها أم انطلاقاً من دول عربية؟ ولقد قامت فصائل (ميليشيات فلسطينية) خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) بعمليات في الداخل، على نطاق صغير، انطلاقاً من داخل فلسطين. ومما يذكر أن انطلاقة منظمة فتح جرت من خلال عمليات في الداخل. لكن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية كانت تقوم على مبدأ «كيل الصاع صاعين وأكثر». وكانت إسرائيل تمتلك القدرة على ذلك. وبناء عليه فإنها كانت ترد بعد كل عملية ـ أو بعد عدد من العمليات ـ بهجوم مركز ومكثف، تعد له قوة ضاربة متفوقة بالنار والعدد، على موقع ما، وتلحق به عدداً من الضحايا المدنيين والعسكريين، بقصد الردع وقذف الرعب وإجبار السلطة على أن تضع ثقلها في جانب العمل على كبت أي عمل محتمل قد تقوم به جهة فلسطينية داخل إسرائيل. ولعل آخر هجوم من هذا النوع كان هجوم القوات الإسرائيلية على قرية السموع في قضاء الخليل. وكانت هنالك قبل ذلك هجمات كثيرة من النوع ذاته ـ قبية، حسان، قلقيلية ـ بل إن إسرائيل في فترة العنفوان العسكري كانت لا تتردد عن قتل عرب مسالمين من سكانها إرهاباً لغيرهم، كما حصل لسكان قرية كفرقاسم عام ١٩٥٦.

بعد عام ١٩٦٧، وجدت القيادات الفلسطينية نفسها خارج فلسطين. وأقامت إسرائيل حكماً عسكرياً إرهابياً في الأراضي المحتلة، مثلما أقامت حاجزاً دفاعياً على طول خطوط وقف إطلاق النار. واستقر واقع الأمر بين القيادات الفلسطينية على استراتيجية تقوم على تجميع وحدات صغيرة في أراضٍ عربية والقذف بها إلى الستار الإسرائيلي لتشتبك معه في مواقعه أو لتنفذ منه، وصولاً إلى المناطق العربية في الضفة الغربية، بأمل إنشاء تنظيمات وتوصيل سلاح. لكن هذه الاستراتيجية لم تلق أي نجاح. فالبلاغات العسكرية التي كانت فصائل المنظمات تصدرها، كانت من باب المزايدات بعضها على بعض، وفقدت صدقيتها مع الوقت. وظلت الضفة الغربية من دون سلاح ومن دون تنظيم، رابضة تحت الإرهاب الإسرائيلي. بينما في الخارج بدأت الميليشيات تدرب أفواجاً من الشبان على العمل العسكري مستفيدة من خبرات متوافرة لدى جيوش عربية نظامية. ولم تلق صعوبة في الحصول على السلاح، من الدول

الشرقية، أو من الصين، وهي دول كانت تعتبر الثورة الفلسطينية حركة تحرير تستحق تعاطفها ومساعدتها. وهكذا بدأ تكديس وحدات مسلحة في أراض عربية غير فلسطينية، وقد اقتصر الأمر بداية على الأردن. أما مصر وسوريا، فقد سدتا كل إمكانية لانطلاق عمل فلسطيني مسلح من أراضيهما. وإزاء تصاعد الشكوك بين السلطة الأردنية والفصائل الفلسطينية المسلحة، وإزاء تصاعد التهديد للأردن بعمليات عسكرية كبرى، خصوصاً بعد حادث خطف الطائرات وإنزالها في مطار هامشي في الأردن، تحركت السلطة الأردنية لإزالة الوجود الفلسطيني المسلح، وتم لها ذلك على مرحلتين، وانتقلت الفصائل المسلحة إلى لبنان.

وعلى الرغم من أن المنظمة وفصائلها استطاعت أن تشتق في لبنان قدراً عالياً من حرية التجمع، والتدريب، والتحرك السياسي والعسكري، وإقامة المكاتب والمؤسسات، إلا أن ذلك أدى إلى قدر عال من الاحتكاك بالسلطة، ومن القلق الداخلي، ولم يكن للمنظمة في كل ذلك أي استراتيجية واضحة لما تريد. هل تريد مثلاً - أو حتى هل تستطيع - أن تستولي على القرار اللبناني؟ هل تريد أن تغير ميزان القوى الداخلية في لبنان؟ هل تدرك أن أي تغيير في ميزان القوى اللبنانية الداخلية يحدث تأثيرات مهمة في موازين القوى العربية، وفي استراتيجيات الدول العربية ذاتها، التي تواجه إسرائيل من مواقع أخرى وبمنطق آخر؟ بالتحديد فإن سوريا تعتبر أمن لبنان جزءاً لا يتجزأ من أمنها، وتعرف بأن جنوب لبنان وسهل البقاع، يشكلان من الناحية العسكرية مواقع التفاف عسكري خطر، فإلى أي حد تدرك المنظمة بأن سوريا لا تستطيع أن تترك الأحداث في لبنان تجري بمنأى عنها وعن أمنها؟ علماً بأن سوريا كانت الدولة العربية الوحيدة التي ناصرت المنظمة إبان اصطدامها بالسلطة الأردنية، إلى حد المجازفة بجيشها وبعلاقاتها، لا بالأردن وحدها، بل وبمصر والعراق أيضاً. هل كانت المنظمة مجرد جسم يريد حيزاً للبقاء، علماً بأن هذا الحيز ليس ملكاً له، وعلماً بأن مجرد وجوده جسماً مسلحاً فيه، سوف يثير قوى كثيرة ويدفعها إلى العمل على إزاحته منه. باختصار، هل كانت المنظمة تدرك أنها في حاجة إلى أرض تحتضنها وتقبل التضحية المتضمنة في وجودها، لا أرض ترغم على وجودها فيها؟

الدول والحكومات العربية

لقد قامت الفكرة الشعبية عن العلاقة بين الحكومات العربية والقضية الفلسطينية على عدد من الوقائع التي أوجدت افتراضات مبسطة. **أول** هذه الوقائع أن أرض فلسطين أرض عربية، ولذلك فإن ثمة واجباً على الدول العربية بالدفاع عنها والحفاظ عليها. **وثانيها** أن هذه الأرض العربية تشكل مفصل الوصل والقطع البري ما بين

الأراضي المصرية والامتداد العربي في أفريقيا، وبين بر الشام وبر العراق وشبه جزيرة العرب. ثم إن هذا المفصل ذاته يشكل نقطة مثالية لاحتلال وتوسع محتملين في اتجاهات الشمال والشرق والجنوب، من قبل دولة عدوة تحتله. **وثالثها** أن الدولة اليهودية التي تتطلع اليهودية العالمية إلى إقامتها وإدامتها، لا تقتصر على قسم من أرض فلسطين أو على أرض فلسطين كلها، بل تتعداها إلى أراضي دول عربية أخرى. **ورابعها** أن الدولة اليهودية لا بد من أن تكون رأس حربة لقوى أجنبية تريد بالمنطقة العربية ومواردها شراً **وخامسها** أن هذه الدولة تسعى في مرحلة لاحقة إذا ما رسخت دعائمها لإحداث اختراقات اقتصادية، وإقامة هيمنة سياسية. وقد لخصت هذه الوقائع كلها بعبارة واحدة هي: إسرائيل خطر اقتصادي وعسكري وسياسي. وكان الافتراض الأول المطروح في المجال العربي هو أن واجب الدول والحكومات العربية العمل على منع إقامة دولة يهودية، وقد رشح اعتقاد بأن هذا كان هو القصد الأول من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عام ١٩٤٨، وأن الدول العربية بهزيمتها في تلك الحرب، قد أخفقت في تحقيق هذا الهدف. ثم رشح اعتقاد آخر بأن الدول العربية سوف تعمل على احتواء إسرائيل، وربما أيضاً على تحرير أرض فلسطين، لكن هزيمة عام ١٩٦٧ قضت على هذا الاعتقاد. وفي أثناء هذه التطورات برزت حقائق جديدة ونشأت وقائع جديدة، وحصلت تطورات في المفاهيم السياسية، وتغيرات في القيادات وفي مصطلحات الخطاب الذي يتناول القضية أو يتجه إلى مختلف «الجمهرات» المرتبطة بها.

فمن هذا القبيل، إن قضية فلسطين تشكل عنصر التنافس بين دول عربية. فقد كانت قريبة إلى قلوب الناس وضمائرهم ومصائرهم، وبالتالي فإن المزايدة في تأييدها توفر تجاوباً يتجاوز الحدود المحلية. ويكن القول بأن هذا التنافس كان محوراً رئيسياً في الجدليات والسباقات والصراعات في العقد الممتد ما بين منتصف الخمسينيات حتى منتصف الستينيات. وأدى هذا التنافس إلى إحداث تغيرات مهمة في الخارطة العربية، وفي النخب الحاكمة، وفي العلاقات العربية، وفي مسار القومية العربية الذي يستهدف الوحدة العربية.

وأطلت إلى جانب ذلك معالم «المصالح» للدولة ذات السيادة. وقد احتار المفكرون العرب في إيجاد إسم للدولة العربية ذات السيادة، فاصطلح البعض منهم على تسميتها «الدولة القطرية»، ذلك أن المصطلح المستخدم للدولة ذات السيادة دولياً هو «الدولة القومية»، أي الدولة التي تجسد قومية وتعبر عنها، سواء أكانت العناصر البشرية التي تتكون منها هذه القومية منضمة كلها إلى تلك الدولة، أم كان البعض مقيماً على أراضي دول أخرى. لكن واقع الحال أن الدول «القطرية» ما لبثت أن

انطلقت من الواقع السيادي والتركيبة المجتمعية المتمحورة حولها لتتصرف كدول «قومية». وكما استدار المفكر العربي والسياسي العربي حول اسم الدولة، فإنه استدار حول مصالحها، فوصف تلك المصالح بأنها «المصالح الوطنية» تجنباً لوصفها بـ «المصالح القومية». لكن القوى المعادية أخذت تدق على المفصل الذي يصل بين القومية والقطرية لتجبر الدول العربية على أن تتخلى عن واجب قومي لها تجاه قضية فلسطين وتحصر واجبها في إطار المصالح «الوطنية» للدولة التي أصبحت بالتدريج، في واقع الحال مصالح «قومية» لدولة قومية. وتصاعد التعامل الخارجي الضاغط مع الدول العربية بأسلوب «العصا» و«الجزرة»، لإجبارها على التخلي عن المطابقة بين مصالحها الوطنية والقضية الفلسطينية. وبعبارة أخرى، فإن هذه القوى التي تركزت في الولايات المتحدة الأمريكية وتمحورت حولها وحول سياساتها ومبادراتها، أخذت تتعامل مع دول عربية بالتهديد أو بالضرب أو بالضرر السياسي أو الاقتصادي كلما استمر تمسكها بالقضية الفلسطينية، وتعدها بمكاسب مقابل تخليها عنها. وفي الوقت ذاته بدأ يتضح أكثر فأكثر عمق الدور اليهودي في رسم وتنفيذ السياسة الأمريكية بالنسبة للبلدان العربية، ثم بالنسبة لكامل تلك السياسة، مما خلق انطباعاً بأن التخفيف من غلواء أمريكا تجاه أي دولة عربية يتطلب تخفيفاً من الاندفاع في تأييد القضية الفلسطينية، وذلك في إطار الاستراتيجية المندرجة لإحداث ربط مباشر ما بين دول عربية وإسرائيل واليهودية العالمية.

لقد حققت تلك الاستراتيجية أول نجاح لها من خلال عملية كامب ديفيد والصلح المصري ـ الإسرائيلي الذي توخّى إبعاد مصر عن الالتزام بالصراع ضد إسرائيل، من خلال إعادة السيادة القانونية المصرية على سيناء (مقابل قاعدة أمريكية ـ متعددة الجنسية دائمة فيها، فضلاً عن تجريدها من السلاح) وإبعاد مصر عن أي التزام تجاه أرض فلسطين أو شعبها، حيث قبلت مفهوم الحكم الذاتي للفلسطينيين في إسرائيل وتخلت عن أي مطالبة بحق لهم في تقرير مصيرهم.

ولقد انتهزت إسرائيل فرصة الصلح مع مصر لتغزو لبنان عام ١٩٨٢، ولم تدرك الدول العربية ـ بل لم تشأ أن تعترف ـ بأن إسرائيل هزمت في تلك الحرب. وتراخت محاولة هذه الدول لاحتواء الصلح المصري المنفرد، واتجهت بدلاً من ذلك إلى احتواء منظمة التحرير الفلسطينية التي أحدث وجودها في لبنان ارتباكاً عربياً شاملاً وعارماً غطى على المعركة العظيمة التي خاضتها ضد إسرائيل جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية اللبنانية على الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢. وانجلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان عن إظهار عجز الدول العربية عن القيام بعمل عسكري أو سياسي في صدد القضية الفلسطينية. ولئن كانت إسرائيل ذاتها قد تلقت ضربة موجعة عام ١٩٨٢، فإن أمريكا ما لبثت أن ساعدتها على احتواء تلك الضربة لتتقدم إلى تدمير ما تبقى من مفهوم

التضامن العربي والالتزام القومي للدول العربية، من خلال حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١).

لكن من المهم والضروري أن نلاحظ بأن هذا التراخي في تأييد الدول العربية لم يسر كله في خط مستمر، بل اعترت التوغل فيه صعوبات وعقبات. ولا يمكن إلقاء اللوم كله على الدول العربية، بل إن جانباً مهماً منه يقع على القيادات الفلسطينية، وجانب آخر يقع على استعصاء ناجم عن ظرف موضوعي. وهذا الظرف الموضوعي هو أن النضال الفلسطيني المسلح الذي نشأ واشتد ساعده بعد عام ١٩٦٧، انتهج في الغالب استراتيجية النضال من خارج الأرض الفلسطينية، بخلاف فترة قصيرة اندلع فيها نضال مسلح مرير في قطاع غزة. ومهما تكن العوامل التي أدت إلى انتهاج هذا الأسلوب، فإن العمل الفلسطيني اعتقد في البداية أنه لن يلقى ممانعة في استعمال أراضي دول عربية للأغراض اللوجستية من تعبئة وتدريب وتسليح وانطلاق للاشتباك، معتمداً في هذا الاعتقاد على ما يلقاه من تأييد شعبي، وعلى أن النضال من أجل «تحرير» فلسطين هو ذاته النضال من أجل الدفاع عن الدولة المعنية، التي تستهدف إسرائيل احتلالها في إطار برنامجها التوسعي. غير أنه لم يدرك مدى التناقض بين وجود فلسطيني مسلح، وسلطة ذات سيادة لا ترضى وجوداً مسلحاً على أرضها غير القوات التابعة لها، ولا توافق على استعمال لوجستي لأراضيها إلا بموجب قرارها.

وقد انفجر هذا التناقض لأول مرة في الأردن في أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠، وكاد يتحول إلى حرب عربية ـ عربية عندما تدخلت فيه سوريا، بل وكاد يحدث تدخلاً أمريكياً عندما لوحت أمريكا بمثل هذا التدخل. ثم انفجر على مقياس أوسع في لبنان واندمج في حرب إهلية لبنانية، تداخلت فيها عوامل عربية: وربما حلم بعض الاستراتيجيين بأن تقوم دولة عربية بمثل الدور الذي قامت به فييتنام الشمالية أثناء حرب تحرير فييتنام الجنوبية من أمريكا وتوحيد شطري فييتنام، فتتحمل كل ما تلقيه عليها أمريكا من وسائل القتل والدمار وتحارب حرباً نظامية وأخرى غير نظامية، غير ملتزمة بحدود أو قيود، لتظهر عصاباتها فجأة في مدن فييتنام الجنوبية، ومن ثم، وفي نهاية المطاف، ليتقدم جيشها النظامي ويحقق نصراً غالياً، بثمن غال. لكن لم تكن أي دولة عربية على استعداد للقيام بهذا الدور، لأنها ـ جميعاً ـ اعتقدت بأن ظروف الحروب العربية ـ الإسرائيلية تختلف من كل النواحي عن ظروف حرب فييتنام، ولأنها ـ في الواقع ـ لم تكن مستعدة لأن تدفع مثل الثمن الباهظ الذي دفعته فييتنام الشمالية.

في إطار مسلسل التراخي في تأييد القضية الفلسطينية ظهرت نغمة جديدة، كان

لها أوقع الأثر في مسار الأحداث، وهي نغمة التفريق بين القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. فالقضية مقدسة، والكل ملتزم بها، ولكن الشعب الفلسطيني يمارس تجاوزات على السيادة والمجتمعات، ويشكل خطراً داخلياً وخارجياً. وما يشكل هذا التطور سوى توسيع لمفهوم التعامل مع الفلسطينيين من الاقتصار على احتواء المظاهر المسلحة لديهم إلى العمل على احتواء الشعب كله. ولعل من أبرز ما أفرزه هذا التطور الحرب المسماة «حرب المخيمات»، وصولاً إلى طرد الفلسطينيين من الكويت، ولا داعي للتوسع في سرد المظاهر الكثيرة والمتنوعة، فذلك موضوع يهم المؤرخين. أما البحث الاستراتيجي، فيكتفي بسبر أسبابه ونتائجه ليتم استيعابها في أي نظرة مستقبلية.

إن الدول العربية طورت مفاهيمها القتالية خلال الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٩١)، ابتداء من الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني (١٩٣٦ ـ ١٩٤٨)، وكان الشعب الفلسطيني آنذاك على أرضه. لكن عندما تفرق هذا الشعب في أراض عربية وأخذت إسرائيل تكشف الصفحات الخفية من البرنامج اليهودي القائم على احتلال أراضي دول عربية، انتقل محور القتال إلى ناحية «الدفاع» عن أراضي الدولة. وهذا ما حصل في حرب السويس سنة ١٩٥٦، حين احتلت إسرائيل أرض سيناء المصرية، ومن ثم ما حصل في حرب عام ١٩٦٧. ومنذ حرب عام ١٩٦٧ أصبح هم الدول العربية استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في تلك الحرب. ومما يستوقف النظر أنها لم تضع في حساباتها استعادة أراض فلسطينية. فلقد تخلت مصر عن أي اهتمام بتحرير غزة التي سبق أن بذلت دماء غالية في سبيل المحافظة عليها. وفك الأردن ارتباطه بالضفة الغربية، التي اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها مسؤولة عن أمورها، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وبذلك ترك أمر القضية الفلسطينية للفلسطينيين... ولإسرائيل.

ولا نرى ضرورة لاستعراض الحروب النظامية التي خاضتها دول عربية ضد إسرائيل، بل نكتفي، لاستخلاص العبر والدروس، بالإشارة إلى حرب واحدة منها هي حرب عام ١٩٧٣، باعتبار أنها قامت على تحالف مسبق وتخطيط مشترك من قبل مصر وسوريا، وساهمت فيها دول عربية عديدة بخليط من القوات المساعدة، ثم انفردت مصر بتوقيف القتال فيها، وانفردت بعد ذلك بمعاهدة للصلح مع إسرائيل، وانفرط بذلك التضامن العسكري العربي.

لكن هنالك نقطة لا بد من التوقف عندها، وهي تدور حول السؤال التالي: هل يمكن القول بأن عهد الحروب النظامية بين الدول العربية وإسرائيل قد انتهى؟ ونستذكر بداية أن المفكر العربي محمد حسنين هيكل كان قد طرح منذ منتصف

الستينيات نظرية استحالة الحروب، وربما كان الهدف من ذلك تخفيف الضغط الشعبي على مصر لتقوم بشن حرب على إسرائيل. لكن إسرائيل أثبتت بطلان هذه الاستحالة في حرب عام ١٩٦٧، ثم أثبتت مصر أنها قادرة على شن حرب ضد إسرائيل، بالتحالف مع سوريا طبعاً، ولكنها حددت هدف تلك الحرب، لا على أنها حرب تستهدف الانتصار العسكري على إسرائيل، بل تستهدف دفعها إلى مائدة التفاوض بقصد التوصل إلى إجلائها عن سيناء، فجعلتها بذلك حرباً تقوم بها «دولة قومية» في سبيل «مصالح قومية» من دون مراعاة حتى لتحقيق مكسب لحليفتها في تلك الحرب، وهي سوريا.

لكن التساؤل عن إمكان أو استحالة اندلاع حروب بين دول عربية وإسرائيل يأخذ الآن شكلاً جديداً. فإن دولاً عربية قد دخلت في معاهدات صلح مع إسرائيل، وهي مصر والأردن، كما أن سوريا تعتبر السلم ـ أي التوصل إلى معاهدة صلح مع إسرائيل ـ خيارها الاستراتيجي، شرط تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، توصلاً إلى سلام عادل وشامل. وبقطع النظر عن الترتيبات الأمنية التي تتضمنها أو سوف تتضمنها معاهدات الصلح ـ مثل إقامة مناطق منزوعة السلاح ـ فإن معاهدات الصلح تقيم اعترافاً متبادلاً بحدود دولية، والتزاماً باحترام تلك الحدود، وهو أمر لم يكن موجوداً منذ قيام إسرائيل. لكن الأمر الأهم هو الواقع الاستراتيجي الذي يجعل إسرائيل جزءاً عضوياً من أمريكا، أو حتى يجعل أمريكا نفسها هي الجزء العضوي من اسرائيل، إلى جانب التواطؤ والتوافق بين أمريكا وإسرائيل على أن يكون لإسرائيل احتكار السلاح النووي، وأي أسلحة فتاكة أخرى من أسلحة الدمار الشامل. ولئن كان للدول العربية في ما مضى حليف يوفر لها نوعاً من مظلة نووية ـ وهو الاتحاد السوفياتي ـ فليس لها أي وقاية من السلاح النووي، سوى خشية المالكين له من أن يرتد، بسبب القرب عليهم، أو أن يعاد الكيل لهم فيه. فالدول العربية التي تلقت الكيل الإسرائيلي عام ١٩٦٧، استطاعت أن تكيل لإسرائيل بمثله عام ١٩٧٣، والتقانات تتطور، والرعب من وصول وسائل نووية أو سواها من الأسلحة الفتاكة إلى أيدي العصابات الإجرامية أو الإرهابية، موجود. لكن مع ذلك فإن إسرائيل تمارس ـ بتحريك وتحريض وحماية من أمريكا ـ سياسة ابتزاز نووي تجاه الدول العربية لفترة من الزمن. وما يثيره العرب ـ من سياسيين مسؤولين ومثقفين ومفكرين واستراتيجيين ـ حول المعيار المزدوج الذي تطبقه أمريكا في المنطقة، لن يؤدي وحده لإحداث تغيير في السياسة الأمريكية.

إن الخطأ الذي وقع فيه العراق بغزوه لدولة الكويت عام ١٩٩٠ كان الفرصة الذهبية التي استغلتها أمريكا لفرض الحصار عليه ـ لا مجرد الحصار الغذائي والطبي بل الحصار العلمي والتكنولوجي ـ مخافة أن يتوصل إلى إحداث توازن مع إسرائيل في

مجال أسلحة الدمار الشامل. والموضوع سيبقى مطروحاً ما دام الوضع الحالي مستمراً.

من الجائز أن يكون خيار التصدي العسكري لإسرائيل من قبل دولة أو دول عربية ضعيفاً وبعيد الاحتمال. لكن حدوث صدام مسلح بمبادرة إسرائيلية احتمال موجود، وربما كان ينتظر ظروفاً عفوية أو مفتعلة. وقد قيل إن مثل هذا الصدام كاد أن يحدث بين إسرائيل وسوريا في صيف عام ١٩٩٧. ولئن وجدت ثغرة أو ثغرات عربية، وظل التضامن العسكري العربي مفقوداً، فلا يستبعد أن تشعل إسرائيل حرباً تتصور أنها تستطيع من خلالها تحقيق أهداف لا تستطيع تحقيقها بالسلم والدبلوماسية والتفاوض، عودة بذلك إلى تحقيق مشروع إسرائيل الكبرى.

إن الجهد العسكري الذي بذلته دول عربية في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم يسر في اتجاه واحد، بل إن العسكرية الفلسطينية لعبت دوراً مهماً في المعارك التي جرت بين العرب وإسرائيل، ولا بد من سرد بعض الحقائق المتعلقة بهذا الجهد.

بداية، وقبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، أقدمت مصر في فجر ثورتها على تدريب الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة. وعندما أقدمت إسرائيل على الاعتداء على الجيش المصري وأوقعت به عشرات القتلى، قامت مصر بإطلاق مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين للقيام بأعمال تخريبية داخل إسرائيل، كرد على الهجوم الإسرائيلي. وقد كانت العملية بالنسبة للفدائيين القائمين بها عملية انتحارية، بل كانت فاتحة العمليات الانتحارية الفلسطينية والعربية في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومن المسلم به أنه لم تكن لها قيمة عسكرية، ولا أهداف عسكرية، بل كانت ـ مثل عملية الصبحة الإسرائيلية ـ تستهدف إيقاعاً معنوياً، كما كانت أول إبلاغ لإسرائيل بأنها ستدفع ثمناً لقاء أي عدوان لها. وربما كانت إسرائيل تمهد الطريق للضربة التي كانت تعدها لاحتلال سيناء، والتي جاءت بعد الصبحة بعامين، وربما كانت تدرب قواتها على تلك الضربة. ولقد عمدت مصر في المقابل إلى تدريب وتسليح كتيبة فلسطينية (مشاة). وقد خاضت هذه الكتيبة معركة شجاعة وشرف في دفاعها المستميت عن رفح عام ١٩٥٦، ضد هجوم مركز من الجيش الإسرائيلي، بمؤازرة من الأسطول والقوات الجوية الفرنسية، وظلت تقاتل حتى أفنيت عن بكرة أبيها. ولقد تكرر وقوف القوات الفلسطينية التي أنشأتها مصر إلى جانب القوات المصرية في معركة عام ١٩٦٧ حين خاض اللواء الفلسطيني معركة شجاعة وشرف دفاعاً عن خان يونس، ثم انسحب بنظام تام عندما انهارت مقاومة القوات المحاربة في سيناء. لكن أهم ما قدمته العسكرية الفلسطينية جاء في سياق الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وبالتحديد في معركة بيروت الخالدة ـ أهم المعارك في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، التي خاضها الفلسطينيون واللبنانيون واللواء السوري في بيروت ـ أياً كان ميزان النصر أو الهزيمة

فيها، وهي التي غيرت العقيدة العسكرية الإسرائيلية، من عقيدة هجوم واحتلال، إلى عقيدة دفاع وراء خطوط ثابتة. وهذا التغيير هو الذي مهد لما يسمى عملية السلام ولمؤتمر مدريد. وما زال مقاتلون فلسطينيون يحاربون تحت راية المقاومة الاسلامية اللبنانية في جنوب لبنان لطرد إسرائيل نهائياً من كل الأراضي اللبنانية. وإن روح الأخوة التي سادت بين المحاربين من كل الشعوب العربية، أثناء الصراع العربي ـ الإسرائيلي هي التي تحمل التعبير الحقيقي عن التضامن العربي. فالناس لا يعيشون فطرتهم الحقيقية عندما يتسابقون إلى المكاسب، ولكنهم يعيشونها حقاً عندما يتسابقون إلى الشهادة.

لا بد للحكومات العربية والقرن العشرون يقترب من نهايته، من إجراء جردة كاملة وشاملة وعادلة لصراعها مع إسرائيل. وعلى ضوء هذه الجردة تستطيع أن تتبين معالم المسارات للعقود القادمة، وتستطيع ـ إن شاءت ـ أن تخطط لمواجهتها.

ـ ما الذي يمكن أن تؤدي إليه عملية السلام؟

ـ هل ستوقف الاندفاع الإسرائيلي العدواني، الاحتلالي، الإجلائي، الاستيطاني؟

ـ هل ستوفر للدول العربية الأمان والسلام؟

ـ هل كانت المسلمات القائلة بأن أرض فلسطين عربية وشعبها عربي، وان على كل العرب واجباً لتحريرها ورد الحق إلى أهلها، هل كانت هذه المسلمات زائفة؟

هل انتهى واجب الحكومات العربية تجاه أرض فلسطين وشعبها، بعد أن أصبح الموضوع في نظرها، لا مجرد الاعتراف بدولة إسرائيل ـ فقد اعترفت بها ـ ولا مجرد الاعتراف بحدودها ـ فستعترف بأي حدود ترسمها معاهدات صلح معها ـ ولا مجرد إقامة علاقات دبلوماسية معها ـ فقد أقامت تلك العلاقات وستقيمها ـ ولا الدخول في اتفاقات تجارة ومياه وغيرها ـ فقد دخلت فيها ـ ولكن التطبيع الكامل معها، والاعتراف بأنها صاحبة الشرعية على أرض فلسطين، والتعامل معها ومع الشعب الفلسطيني على هذا الأساس؟

هل ستدخل بعضها في تحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وضد من ؟ فالأحلاف مع طرف ضد طرف.

هل ستوفر لها ـ بالأشكال المباشرة وغير المباشرة المطبقة حالياً ـ حصة في مواردها المالية والنفطية؟ هل ستدفع فواتيرها؟ هل ستعطيها نفطاً بأسعار رمزية؟ هل ستوصل إليها غازاً بأكلاف لا يعرف مقدارها، وبأسعار لا يعرف من يدفعها وكيف؟ كيف ستتعامل مع الابتزاز النووي الذي تمارسه فعلاً؟

عندما كان الاتحاد السوفياتي قائماً، كانت الدول الغربية تعتبره الخطر المهدد لها، فأقامت حلف شمال الأطلسي وتمحورت حوله، للدفاع عن نفسها في وجه هذا الخطر. وفي ظل هذا الحلف وثقت دول أوروبا الغربية علاقاتها في إطار تدرجي جمعها في نظام اقتصادي ـ سيكون موحداً في مطلع القرن المقبل ـ وقربها من نظام سياسي وعسكري موحد. وعندما انهار هذا الخطر الخارجي، اعتقد عالم الغرب بأنه في حاجة إلى عدو جديد يعطيه حافزاً لشد أواصر العلاقات وتقوية تماسك الجدران. وقد اختار البعض هذا العدو: حددوه ـ اختلقوه ـ استعدوه، وقالوا «العدو هو الاسلام».

إن أول سؤال يطرح لدى وضع أي استراتيجية هو: من هو العدو؟ والسؤال الثاني هو: ما هي القضية؟ ومن ثم السؤال الثالث هو: ما هي الأهداف؟ والرابع: ما هي الوسائل؟ والخامس: ما هي الخطط الظرفية الممكنة، ومن ثم من يدير المباراة وكيف؟

لقد كان للعرب عدو هو إسرائيل. وكانت لهم قضية مركزية هي قضية فلسطين، وكانوا يتمحورون حولها بأمل الدفاع عن دولهم وتراثهم ودورهم في العالم، ويأملون الوصول إلى وحدة عربية، مهما تكن غامضة المعالم. والمسيرة التي قطعوها من كامب ديفيد إلى أوسلو وإلى ما بعد أوسلو، هي المسيرة التي تخلوا فيها عن الإدراك بوجود عدو يهددهم، وعن الالتزام بقضية هي قضيتهم. والمهم الآن أن يتبصروا في ما جرى لهم. لقد ركض كل منهم يفتش عن عدو بديل، فقامت حرب الخليج الأولى، ثم حرب الخليج الثانية، وسعرت الحرب الأهلية الجزائرية، والحرب الأهلية اللبنانية، والحروب الأهلية والحدودية ضد السودان، وفرض حصار جوي على ليبيا، وتعطلت قوة عربية أساسية هي العراق، وانفرط عقد التضامن العربي، حتى لم يعد ممكناً عقد قمة عربية كاملة. النضال الهائل والناجح الذي بذله العرب للتخلص من القواعد الأجنبية، فقد ثمار التضحيات التي بذلت فيه. القاعدة التي كانت في فايد والاسماعيلية نقلت إلى سيناء. وقاعدة الظهران عادت في غير مكان. ومورد النفط والغاز الذي حرره التضامن العربي سنة ١٩٧٣، بالدم العربي، فقد حريته. والمال العربي الذي كان يسمى «فوائض الأموال» أو البترو ـ دولار والذي قيل بأن الجهاز المصرفي العالمي كان عاجزاً عن تدويره (Re-Cycling) والذي كان يحتسب بمئات مليارات الدولارات، تبخر كله، وأصبحت دول «الفائض» دول «عجز». وراحت تغطي عجزها المالي بالاقتراض الداخلي والخارجي. وأوروبا التي أقامت حواراً عربياً ـ أوروبياً حين حملت الأمر على محمل الجد عام ١٩٧٤ أدارت ظهرها لهم. وفي التجارة العالمية تراجع سعر النفط الذي كان قد بلغ تحت مظلة التضامن العربي ٣٥ دولار/برميل إلى نصف هذه القيمة، ثم إلى ربعها، في حين هبطت قيمة الدولار

نفسه إلى ربع ما كانت عليه عام ١٩٧٤، حتى بات من المؤكد أن الأسعار الحقيقية للنفط هي الآن أقل مما كانت عليه عام ١٩٧٣، بعد ما كانت قد تحررت وتساوت مع القيمة الحقيقية للنفط. وتراجعت منزلة الاقتصاد العربي ودوره في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية وتراجع الثقل السياسي للدول العربية حتى في مجال الأمم المتحدة حيث لها عشرون صوتاً. فبينما كانت الدول العربية قادرة على أن تمرر قراراً في الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى في وجه معارضة أمريكا مثل القرار الذي يحدد إسرائيل بأنها دولة عنصرية، وهو تسجيل لواقع لا أكثر، فإنها لم تستطع أن تحبط مشروعاً أمريكياً معاكساً، ألغى هذه التسمية وأزال عن إسرائيل هذه الوصمة.

ويمكن تلخيص موقف الدول العربية من الصراع العربي ـ الإسرائيلي حالياً بالعبارة التي تقول بأن «السلام خيار استراتيجي». لقد سبقت مصر الدول العربية الأخرى بانتهاج هذا الخيار وطبقته على أساس أن «السلام خيار استراتيجي منفرد». وتبع ذلك اتفاق أوسلو (الذي لا يشكل سلاماً ولكنه يشكل انفراداً حسبما رسم له)، وتبعه كذلك سلام وادي عربة (الذي يشكل انكشافاً أردنياً أمام إسرائيل، مرهوناً بالنيات الإسرائيلية).

كذلك فإن الحرب العربية ـ الإسرائيلية الوحيدة التي نشبت بمبادرة عربية، وهي حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، قد برزت بعدها أمنية الدول العربية في أن تكون آخر حرب مع إسرائيل. وبعد انفراد مصر بإيقاف القتال، اعتبرت كل دولة عربية أنه قد آن الأوان لفك ارتباطها بالقضية الفلسطينية والالتفاف إلى قضايا وحروب قطرية، وأن إسرائيل مقتنعة بأن الدول العربية لن تقوم في مستقبل منظور بأي مبادرة عسكرية تجاهها، مهما طال أمد الركود في عملية السلام، ومهما بلغ حجم القضم الإسرائيلي لأرض فلسطين ومقدساتها الاسلامية والمسيحية.

لكن التحليل السابق يظهر أن ثمة إمكانية لمبادرات إسرائيلية تجاه دول عربية، بمعنى القيام بمغامرات عسكرية جديدة. إن تصور إسرائيل الكبرى قد أحياه نتنياهو واليهود الأمريكيون المتظاهرون له، وقد سكت عنه يهود عملية السلام، سكوتاً ظاهراً ومريباً، ليعطوا تكتل الليكود فرصة كاملة في تطبيق مخططه، الذي يمر الآن يقيناً بعملية البرمجة التنفيذية الممرحلة. ومن الواضح أن إسرائيل واليهودية العالمية تعتقدان الآن بأن توقيف عملية السلام لن يأتي لإسرائيل بأي ضرر. فلقد أخذت إسرائيل في هذه العملية كل ما تطمح إليه، وهو الاعتراف بشرعية الاحتلال والاغتصاب لأرض فلسطين كلها وشرعية التحكم بمقدرات شعبها، ولم تعط في المقابل شيئاً. أما السلام مع سوريا فيستوجب الانسحاب من «أرض» مقابل السلام. ومن الجائز أن تكون الأمور قد وصلت الآن لدى إسرائيل إلى نقطة الاعتقاد بأن مبادرة عسكرية من

جانبها، قد ترغم سوريا على قبول سلام بالشروط الإسرائيلية. كما أن من الجائز الافتراض أيضاً بأن سوريا ربما تكون قد استنتجت بأن استراتيجية الانتظار لم تعد مجدية، خصوصاً أمام إمعان إسرائيل في التوسع بالاستيطان في الجولان. فالوضع إذن متفجر ولا بد من التحسب لكل الاحتمالات. وتستبق إسرائيل وأمريكا الأمور ـ وربما تهيئان لها ـ بالحلف الإسرائيلي ـ التركي، ويدعو إعلامهما إلى انضمام عرب إليه، وتلقيان بكامل ثقلهما لتحقيق ذلك.

من الواضح أن ثمة نذراً لحرب إقليمية؛ الحرب ذاتها التي أشار إليها اسحق رابين قبل اغتياله، في إطار التحذير من عواقب إفشال عملية السلام، إذ إنه أعرب عن اعتقاده بأنها ستكون حرباً «تدمرنا جميعاً». لكن تجربة البشر على مدار التاريخ تظهر أن الذين يؤججون الحروب يعتقدون بأن الطرف الذي سيدمر هو عدوهم فقط. وكثيراً ما تحقق هذا الاعتقاد، وكثيراً ما خاب. ولا يكون الجواب عن مثل هذا الاستعداد، بمجرد إعلان سياسي، بل إنه يتطلب استعداداً مقابلاً. وتقضي المصلحة القومية العربية بتأكيد التضامن العسكري العربي مع سوريا. وثمة أمنية تراود البعض بإقامة حلف سوري ـ عراقي ـ إيراني. وعلى الاستراتيجيين والسياسيين العرب دراسة مضمون هذه الأمنية، وما قد تتطور إليه. وليس خافياً أن أمام هذه الأمنية صعوبات. ولكن التاريخ مليء بأمثلة على إنهاء عداوات وتحويلها إلى صداقات وتحالفات، في وجه أخطار مستجدة. مثلاً فإن فرنسا وبريطانيا ظلتا عدوتين طيلة قرون ابتدأت بحروب لويس الرابع عشر، واستمرت خلال حروب نابليون. لكن بروز ألمانيا كقوة أوروبية دينامية في الستينيات من القرن الماضي، وتوحيدها، وإلحاقها الهزيمة بفرنسا؛ كل ذلك خلق لفرنسا خطراً جديداً استعانت ببريطانيا عليه، وخاضتا حربين عالميتين في صف واحد. وامتداداً لذلك فإن توحيد أوروبا في إطار من تحالف أوروبي ـ أمريكي، هو الذي ألغى كل العداوات والتناقضات الأوروبية، ومكن الغرب من مواجهة الاتحاد السوفياتي وإلحاق الهزيمة به في الحرب الباردة.

المسارات المحتملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي

من الأهداف النهائية المتوخاة في عملية السلام التي افتتحت تحت مظلة مؤتمر مدريد، إقامة معاهدات صلح بين إسرائيل والدول العربية المتاخمة لفلسطين. وكان قد سبق مؤتمر مدريد توقيع معاهدة للصلح بين إسرائيل ومصر. ويعتبر توقيع معاهدة صلح من ناحية القانون الدولي بمثابة إطفاء كامل ونهائي ومستمر لوضع الحرب، ويفتح المجال لإقامة علاقات طبيعية في مختلف المجالات. وتندرج معاهدات الصلح التي وقعت من الآن بين دولتين عربيتين وإسرائيل تحت هذا المفهوم القانوني. وبناء عليه يتوجب علينا ابتداء أن نحدد الأمور التي انطفأت أو نشأت نتيجة لهذا التوقيع،

أو الالتزامات الثابتة التي وردت فيها. **فأولاً** توقف القتال مثلما توقفت احتمالات القتال بين الجانبين. **وثانياً** اعترف كل جانب بحدود «دولية»، لا يجوز تجاوزها بالقوة. **وثالثاً** اعترف كل جانب بحق الدولة المتعاقدة معه بالسيادة وإدارة أمورها بموجب نظامها الدستوري وقوانينها، مع مراعاة الالتزامات التي نصت عليها المعاهدة تجاه الطرف الآخر. في هذا المجال نلاحظ أن معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية نصت على جعل سيناء منطقة عازلة وحددت سقفاً للقوة المصرية المسلحة التي ترابط فيها، كما نصت على إقامة قاعدة عسكرية لأمم متعددة على أرضها بقبول مصري غير قابل للنقض. وفي المفاوضات التي دارت بين سوريا وإسرائيل تقدمت إسرائيل بطلب إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية. ومن الواضح أن مفهوم المنطقة العازلة الذي تعمل إسرائيل على تطبيقه يمثل جانباً من عقيدتها الأمنية.

ولو استعرضنا تاريخ الحروب العربية ـ الإسرائيلية لوجدنا أن هذه الحروب نشأت كلها عن الاندفاع الإسرائيلي العدواني الذي يتوافق مع الهدف الإسرائيلي بإقامة «إسرائيل كبرى». لكن من المهم أن نلاحظ بأنها سوقت للعالم على أنها حروب إقليمية استباقية. والمفهوم الوقائي الإسرائيلي يتألف من عناصر كثيرة جمعت ولخصت كلها في عبارة واحدة لا تزال ترددها إسرائيل وأمريكا، وهي أن إسرائيل يجب أن تكون في كل وقت أقوى من الدول العربية مجتمعة. وكان المعنى المتضمن في هذا التحديد أن «توازناً» محدداً للقوى يجب أن يظل قائماً بين الدول العربية وإسرائيل، فإذا أوشك هذا التوازن على الاختلال، فإن إسرائيل لا بد من أن تتحرك عسكرياً لإعادته إلى نصابه. وتحت غطاء هذا المفهوم تحركت إسرائيل ضد مصر عام ١٩٥٦، إثر صفقة السلاح المصرية ـ التشيكية، وتحركت ضد مصر ثانية عام ١٩٦٧، عندما دفعت مصر قواتها إلى سيناء. ومن المرجح أن إسرائيل تدخل في معادلة موازين القوى كلاً من القدرة التقانية والقدرة الاقتصادية. ولا شك في أن ضرب العراق كان قد أصبح مطلباً إسرائيلياً ـ قامت أمريكا بتنفيذه ـ بعدما اخترقت القدرات العراقية القتالية الحاجزين التعبوي والتكنولوجي من خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). ومع ذلك فإن إسرائيل استبقت حرب عام ١٩٩١ بضرب المفاعل النووي العراقي، في إطار مفهوم «التوازن» الذي كاد أن يصبح «توازن رعب» عوضاً من «توازن قوى».

والسؤال الأول هو: هل ما زالت إسرائيل محتفظة بمفهوم التوازن وضرورة التحرك بالسلاح لفرضه. فإن كان الأمر كذلك، فإن هذا المفهوم سيشكل «قنبلة» قابلة للتفجر في حروب جديدة. وبالأخص إذا كان مفهوم التوازن محتوياً في طياته عنصر القدرة الاقتصادية الوطنية، بما قد يتطلب عملاً دائباً لعرقلة كل جهود اقتصادي وطني (مثال ذلك ضرب مورد السياحة المصري)، فهل ترضى أي دولة أن يكون وضعها الأمني مكشوفاً؟ وأن يكون تقدمها التقاني مكبوتاً (مثال ذلك الحصار التقاني على

العراق، وضرب مصنع لحليب الأطفال فيه، وضرب مصنع أدوية في السودان تحت مظلة التقانة الحربية)، بما يرجح أن التقانة المقصودة ليست محصورة في المجال الحربي؟

ويلاحظ أيضاً في هذا الإطار أن إسرائيل وأمريكا أدخلت إلى المنطقة العربية مفهوم «الحصار» وطبقته على نطاق متفاوت بالنسبة للعراق وليبيا والسودان، وطبقته أيضاً على إيران.

وأبرز نتائج معاهدات الصلح إلغاء المقاطعة التي فرضها العرب على إسرائيل (في الوقت ذاته الذي فرضت فيه أمريكا وإسرائيل مقاطعة على العراق وليبيا والسودان). وقد ورد هذا الموضوع في مكان آخر. لكن معاهدات الصلح تنص على أمرين آخرين هما: التوقف عن الإعلام العدائي، والتعاون الأمني في إطار مؤسسي. ولا شك في أن تعريف الإعلام العدائي سيكون موضع احتكاك مستمر، فهل كل إعلام حول مصالح متناقضة هو إعلام عدائي، وبالأخص، هل الإعلام الذي يتحدث عن تحركات إسرائيلية مناقضة لمصالح حيوية لدولة عربية هو إعلام عدائي؟

وليس في معاهدات الصلح التزام إسرائيلي بالامتناع عن المناهج التي تتوخى الأذى للدول العربية المتصالحة معها. فمثلاً، تعمل إسرائيل - على رغم معاهدة الصلح مع مصر - على تحريض اثيوبيا على إقامة مشاريع على النيل الأزرق قد تشكل عبثاً بشريان الحياة لمصر. فهل معنى ذلك أن معاهدات الصلح تقتصر على الصلح، بمعنى انطفاء القتال، من دون إزالة الأشواك العالقة، بل بزرع ألغام جديدة قد تشكل أسباباً للقتال في المستقبل؟ وما معنى صلح يعطي طرفاً ما فرصاً ذهبية لتنفيذ مآرب بالغة الخطورة، في ظروف نزع منه غطاء «الحرب» الذي يعطي عذراً قانونياً لإجراء دفاعي مضاد في أي لحظة.

وقد لوحظ مؤخراً اتجاه جديد، وهو دخول إسرائيل في تحالفات إقليمية تعتقد أن بإمكانها استخدامها ضد المصالح العربية، أو حتى لإشعال حروب ضد العرب. مثال ذلك تحالفها مع تركيا، والتحرك التهديدي الذي انتهجته تركيا ضد سوريا بعد ذلك وما يتضمنه هذا التحرك من تهديد بالعبث بالمياه السورية والعراقية.

وكان هنالك تحرك آخر حريري الملمس انساقت له كل الدول العربية وهو التحرك الذي سُمي بالشرق أوسطية. **فأولاً** حاول هذا التحرك «نزع» الاسم العربي، وخلق رمزية جديدة - لا عربية - مكانه. **وثانياً** فإنه حاول المرور تحت زعم استثمارات محتملة. وقد تقدمت إسرائيل بالطبعة الأولى من المشاريع الاستثمارية؛ خط غاز من الخليج العربي إلى إسرائيل، تقام عند مصبه صناعة بتروكيميائية، وطاقة كهربائية مربوطة بالشبكات العربية، لتكون مصدر تزويد في الظاهر، ومصدر تحكم في الباطن. وهناك صناعة كيمياوية كبرى تقام لاستغلال أملاح البحر الميت. وهناك بنك

إقليمي للتنمية، يفترض أن العرب يمولونه (وإسرائيل تأخذ منه). وقد تقدمت مصر بخطوات مقابلة، لجذب الفائدة إلى الجانب العربي، فطلبت أن يقام بنك التنمية في مصر، وتقدمت بمشاريع كثيرة، وضيقت في مؤتمر مينا الثالث على الاستعراض اليهودي للمشاريع الإسرائيلية. لكن إسرائيل توصلت في ما يبدو إلى اتفاق بشأن الغاز مع قطر، لكنها لم تتقدم في مجال الأنبوب الذي قد يوصل هذا الغاز. وأدركت الدول العربية أن إسرائيل التي كانت قد طرحت عملية السلام بداية تحت غمامة من إيهام العرب بأن هدفها قد تحول من جانب «الاحتلال» و«التوسع» و«السيطرة على الأرض» إلى جانب الاستثمار والاقتصاد ـ قد عادت ـ فور تأكدها من انسياب مؤتمر مينا ـ عن مبدأ الأرض مقابل السلام، إلى مبدأ السلام مقابل السلام، أي أنها تريد الأرض والاقتصاد وكل شيء في وقت واحد. وما تزال إسرائيل تحاول التقدم في المسارين في وقت واحد، ولا عبرة لتقسيم الأدوار بين ليكود وعمل. فالعمل لم يعمل شيئاً، وسكت سكوتاً واضح المعاني. ويهود أمريكا أيدوا المبدأ الجديد وتوزيع الأدوار بشأنه.

ثمة سؤال يدور في أذهان العرب كافة وهو: هل الدول العربية مدركة بأن الخطر الإسرائيلي ما زال ماثلاً، وأنه يحاول التعويض من كل نقص قد يشعر به، ومن كل ثغرة قد يصطدم بها، بتحرك جديد ومنهج جديد؟

هنالك في المدى القصير احتلال ما زال قائماً لأرض الجولان وجنوب لبنان، ومفاوضات مستعصية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وطريق مسدود أمام هذه السلطة، أياً كانت احتمالات «الوضع النهائي» الذي تتوصل أو لا تتوصل إليه.

وهنالك في المدى السائر البعيد والأبعد، الجهد الإسرائيلي المستمر ضد المصالح العربية. فهل ستؤدي أي من هذه التناقضات إلى حروب جديدة؟ وكيف تستطيع الدول العربية أن تتعامل معها؟

إن التجربة العربية تظهر بأن الدول العربية تفضل العمل القطري على العمل المشترك، ومن هنا، فإن كلاً منها تتابع أمور أمنها بحسب مخططاتها المنفردة. وقد تنشأ تحالفات بين دول عربية كتحالف مصر وسوريا أثناء حربهما ضد إسرائيل (عام ١٩٧٣ ـ حرب رمضان). وقد تجتمع لتدارس وضع معين، وتتفق على أمور معينة. وما أكثر ما اتفقت عليه الدول العربية من أمور في غاية الأهمية والفائدة. لكنها افتقرت دائماً إلى الخطة الاستراتيجية الشاملة وإلى المؤسسات المنبثقة عن مثل هذه الخطة. كانت هناك تجربة القيادة العربية الموحدة، لكنها لم تصمد أمام حرب عام ١٩٦٧، وانهارت بعد ذلك. ولم يطور ميثاق الدفاع المشترك (الضمان الجماعي) ليصبح حلفاً استراتيجياً على غرار حلف ناتو. وعقدت وانفرطت أحلاف ثنائية وثلاثية، وثمة تفاهمات ضمنية، ولكل دولة عربية مفهومها لما قد تتحرك فيه لمساعدة دولة عربية أخرى، إما في إطار

أمنها الخاص، أو في إطار الأمن العربي أو الإقليمي، إلا أن مسألة الاتفاق على استراتيجية شاملة، والتزامات واضحة ملزمة، في ظروف واضحة محددة هي من المسائل التي لم تطرح بعد في إطار عربي. وقد يجد العرب أنفسهم في خضم دوامات إقليمية.

وهنالك سؤال كبير ذو مغزى تاريخي وهو: هل القضية الفلسطينية أمر يخص الدول العربية، أم قد أصبحت ذات اختصاص فلسطيني يفعل به ما يشاء، بينما الدول العربية تؤيد ذلك الاختصاص لا أكثر؟ ولكن ماذا يستطيع اختصاص فلسطيني أن يفعل في ظل اختلال رهيب لتوازن القوى بينه وبين الخصم: شعب ممزق، أرض محتلة، اقتصاد تبعي، حصار كامل؟ في ظل هذا الإطار، فإن ترك الأمور للاختصاص الفلسطيني يسد المنفذ العربي، وهو المنفذ الوحيد للشعب الفلسطيني. هل ثمة مكان، في تصور استراتيجي شامل لدور فلسطيني: دور يوظف القدرات الفلسطينية من ناحية، ويحول دون التناقضات العربية ـ الفلسطينية، التي أثقلت كاهل الفلسطينيين وكاهل العرب؟

إسرائيل ويهودها

يقطن إسرائيل اليوم بضعة ملايين يهودي جاؤوا من جميع التجمعات التي يوجد فيها اليهود، وجلب كل جمع منهم عناصر من الخلفية الحضارية التي جاؤوا منها. ثمة يهود أصولهم عربية شرقية جاء معظمهم من العراق والمغرب واليمن، ومن جميع الأقطار العربية الأخرى. وما زال الكثيرون من هؤلاء ملمين باللغة العربية، التي كانت لغة الجيل المهاجر منهم. وما زال الكثيرون منهم يطربون للموسيقى العربية ويغنونها، ويعزفون ألحانها، وربما حافظوا على ما كانوا قد ألفوه من مأكل وتقاليد. وقد كانت لليهود في مواطنهم العربية مكانة محددة في إطار المجتمع الشرقي التقليدي. ففي العراق مثلاً كانوا مسيطرين على البنوك والتجارة، حتى كنت ترى أسواق بغداد ومصارفها مغلقة أيام السبت. وفي مصر كان لهم دور كبير جداً في التجارة والمال. وفي سوريا واليمن كانوا يمارسون عدداً من الصناعات التقليدية، في مجال الصياغة والفضة والنحاس. وكان لهم احترامهم، كما كان لهم أمانهم. ويعرف هؤلاء باسم السفارديم ـ يهود الشرق ـ ولقد كان خروجهم من العراق واليمن والمغرب جماعياً إلى حد بعيد، وجاء نتيجة لتغلغل العقيدة الصهيونية من جهة، ولافتعال الصهيونية المنظمة أجواء أمنية نشرت بينهم الخوف والوساوس. ولا شك في أن حلم الدولة اليهودية ووعد الرخاء والازدهار فيها، قد شكلا جاذباً قوياً اقتلعهم من أوطانهم العربية، ودفع بهم إلى مجاهل الحياة في مجتمع يهودي خالص تقريباً. وبما أن الصهيونية ـ عقيدة ـ ودولة إسرائيل ـ كياناً يهودياً ـ كانا من خلق الكتلة اليهودية

الثانية، المعروفة باسم الاشكيناز، والمؤلفة في الأساس من قبائل الخزر، فقد صممت على الشاكلة التي تصورها هؤلاء الاشكيناز وحلموا بها. ولقد نظم هؤلاء سائر أوجه الحركة الصهيونية وتولوا قيادتها، وأقاموا مؤسساتها، وتحالفاتها، وجبوا الأموال واقتبسوا تقنيات الدول الأوروبية، وجانباً من أنظمتها الدستورية، وأساليب الحياة المتبعة فيها. وشكلوا في إسرائيل نخبة القيادة والحكم. فمنهم النواب ورؤساء الجمهورية والوزارة والسفراء والجنرالات وكبار الموظفين، وبأيديهم الهستدروت الاقتصادي، وهم أمراء المال والصناعة والتجارة. ولهم المراكز العليا في سائر قطاعات الحياة. وقد أسسوا نظامهم البرلماني على قاعدة التمثيل النسبي التي نظموها بحيث يحافظون لأنفسهم على أكثرية النواب في البرلمان ويؤمنون لأنفسهم السيطرة التشريعية. وتركوا ليهود الشرق ـ السفارديم ـ الوظائف الدنيا، والمكانة الثانية أو دون ذلك. وقد أثار ذلك كثيراً من الحساسيات بين التجمعين. وفي إطار التنافس في الانتخابات البرلمانية بذلت لليهود الشرقيين الوعود وحسنت أوضاعهم، ووعدهم تجمع الليكود بأن يفرض لهم قدراً عالياً من المساواة مع الاشكيناز، فانخرطوا فيه.

في إطار العسكرية اليهودية، فإنهم كغيرهم، يخضعون لنظامي التجنيد الإجباري والاحتياطي. وكانوا في حروب إسرائيل مع الدول العربية أشد الناس عداوة للعرب. وهم الآن في الإطار الليكودي الذي يتزعمه نتنياهو ـ ومن قبله مناحيم بيغن ـ يقفون في الطرف الأقوى جهراً بالعداء للعرب. لكن محاولة أحد زعمائهم ـ ديفيد ليفي ـ للوصول إلى سدة القيادة في تجمع الليكود باءت بفشل اضطره إلى إنشاء حزب له، بأمل انطوائهم تحت لوائه، فلم يشكل حزبه قدراً ملحوظاً من الجذب لهم ـ وعاد أدراجه بصيغة أو بأخرى إلى أحضان الليكود. ومع ذلك فإن الظاهرة ذاتها المعروفة بالشعوب المستجمعة بالهجرات العالمية، كشعوب القارة الأمريكية ـ ظاهرة إحياء الانتماء القومي الأصلي ـ بدأت تبرز في إسرائيل. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتحدث عن (بوتقة التذويب) التي تمسح الانتماءات الأصلية، وتحل مكانها انتماء أمريكياً صرفاً، قد أدركت أن هذه البوتقة غير واقعية، وأخذت بدلاً من ذلك في الحديث عن التعددية والتنوعية في إطار قومي واحد. ويبدو أن الأمور في إسرائيل تسير في اتجاه مشابه.

وقد ظلت إسرائيل في وضع اندفاع أمامي منذ وعد بلفور، وطيلة فترة الانتداب، وقد اتخذ هذا الاندفاع أشكالاً شتى أهمها تملك الأراضي وبناء المستعمرات عليها، واستجلاب يهود إلى فلسطين وتوطينهم في المدن والمستعمرات، وإقامة بنية تحتية متكاملة، قام البريطانيون ببناء جانب منها بزعم الحكم الانتدابي، وتولى اليهود إقامة جانب خاص بهم. وكثيراً ما قيل بأن قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ يشكل البداية في إقامة دولة إسرائيل، لكنه في الواقع لم

يكن يشكل أكثر من اعتراف بوجودها، وباستقلالها، وبالفرصة المتاحة لها لتتولى أمورها بحسب موازين القوى المحلية والإقليمية، والعالمية، التي كانت كلها مؤاتية لها.

وكان لهذا الاندفاع أيديولوجيته المستمدة من الأفكار اليوتوبية التي انتشرت في أوروبا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وتمثل الحلم الإيديولوجي في الكيبوتس، أو القرية المشاعية، التي لا يمتلك أي من سكانها أملاكاً تخصه، بل يعمل الجميع معاً في الأرض، ويتقاسمون إيرادها بالتساوي. ويمثل الحلم شوق العودة إلى الأرض لإرساء جذور لليهود فيها، بعد أن تباعدوا عنها في أحياء الغيتو المغلقة، ضمن المدن، وفي التخصص بأعمال لا تمت بصلة إلى الأرض، كالمال والتجارة والمهن الحرة. أما خلفية هذا الحلم فهي الثقافة الغربية بشتى فروعها من فنون وأدب وفلسفة. وكانوا مدركين لأهمية العلم الحديث فبنوا مؤسسات العلم والتعليم العالي (معهد وايزمن ـ الجامعة العبرية)، وطرحوا أفكاراً ونظريات في التربية والتدريب، وأقاموا صناعة حديثة نسبياً وزراعة متقدمة، وتمكنوا من ذلك كله بفضل الأموال المتدفقة عليهم من يهود العالم. وفي وقت لاحق أصبح للمال مصادر أخرى.

غير أن هذه الإيديولوجية كانت مقتبسة من «العلمانية» الغربية بالتحديد، مع أن بين مبدعيها كثيراً من اليهود من رجال الفكر والفن والثقافة والأدب، إلا أنه ـ حتى هؤلاء ـ إنما طوروا ما لديهم في إطار الثقافة الغربية، وكجزء ـ جزء لا فرع ـ منها. وبعبارة أخرى، فإنها لم تكن إيديولوجية يهودية، ولا كانت عالمية ـ كالشيوعية مثلاً.

وقد ظهر في السنوات الأخيرة تمايز جديد، بين اليهود السلفيين، الذي تخرجهم المدارس الدينية (طالبان اليهود)، واليهود العلمانيين الذين تقوم عليهم دعائم الحياة السياسية والاقتصادية في إسرائيل. ويمثل كل من الجانبين انتماء حضارياً مختلفاً. والسلفيون يستقون الأفكار والحوافز والدوافع من النصوص الدينية الواردة في التوراة والتلمود، بينما العلمانيون يستقون من واقع الحياة.

وتعيش إسرائيل اليوم تناقضاً بين متطلبات الإيديولوجية «العلمانية» ومتطلبات الانتماء اليهودي. فلقد نشأ فيها تيار قوي يعلو على جميع التيارات يقول بأن «اليهودية» ليست مشاعر وأوصافاً ورموزاً وأوضاع معيشة، بل هي نصوص مثبتة في التوراة والتلمود. وهذه النصوص كتبت على آلاف السنين، وتعبر عن كل ما دار في تلك السنين من حكايات وأساطير وأفكار وعواطف وتجارب. من كل ما لقيه اليهود من عسر ويسر، ومن صعود ونزول، ومن تقدير وتهوين، ومن سطوة واضطهاد. وكلها تجارب معزولة يسطرها ويؤولها رجال مختصون بالنص والتأويل، ويعيشون داخلها، ويغلقونها على أنفسهم، فلا يرون الدنيا والناس إلا من خلالها. وما سنته

لوضع وجد قبل ثلاثة آلاف عام، لا يزال على حاله: المأكل، عطلة الأسبوع، وما هو مسموح به من العمل أثناءها وما هو محرم: تسريحة الشعر، قلنسوة الرأس، الزواج، النسب، الاغتسال. ولئن قيل بأن كثيراً من هذا ينطبق على باقي الأديان، فيبقى أن النظرة هنا أضيق وتشكل في مجموعها منهجاً متزمتاً. وتطفو بين الحين والحين قضايا تصبح محوراً لجدل واسع: هل يجوز تشريح جثث الموتى من أجل العلم؟ هل يجوز تقديم خدمة ولو إنسانية في عطلة السبت؟ لكن أهم الأسئلة هي: من هو اليهودي؟ ذلك لأن اليهود قليلو العدد ومعرضون للاندماج من خلال الزواج المختلط. فاليهودي الذي يتزوج غير يهودية، هل يعتبر أبناؤه يهوداً؟ واليهودية التي يتزوجها غير يهودي، كيف يمكن الحفاظ على رابطة «الانتماء» لأبنائها الذين تعتبرهم اليهودية يهوداً بالانتساب إلى الأم، وقد يعتبرهم آباؤهم أو يعتبرون أنفسهم غير ذلك بحكم الانتماء إلى الأب؟

لكن التهوين من شأن خلفيات معينة ـ وبالتحديد الأصول والخلفيات العربية ـ أخذ يثير ردة فعل، تتمثل في عودة ما إلى المنابع الثقافية. وهناك الآن من لا يكتفي بوصف نفسه بأنه يهودي، بل يضيف إلى ذلك أنه يهودي عراقي أو مغربي أو روسي. لكن كل تذكر للمنابع، في الإطار الجغرافي الملتصق بالعالم العربي الذي تعيشه إسرائيل، يثير أسئلة جديدة. وأمر إسرائيل هنا تختلف عن أمر القارة الأمريكية، أو أستراليا، لناحيتي المساحة والبعد الجغرافي عن العوالم الأخرى. والسؤال هنا هو: هل يمكن أن تتحول إسرائيل من كونها دولة «يهود»، إلى كونها دولة «أقليات يهودية» متنوعة؟

اليهود خارج إسرائيل يتعرضون إلى ظاهرة ازدواجية الولاء، التي قد يتهمون أو يوصمون بها ظلماً، في ظروف غير عادية، فيدفعون لها ثمناً باهظاً. وقد شهدت الأزمنة المعاصرة أحداثاً تدخل، في هذا الإطار، أهمها عملية المهلكة التي تعرض لها اليهود على أيدي النازيين. وجميع اليهود في إسرائيل يدركون أن الازدواجية الثقافية التي تعانيها جميع تجمعاتهم قد تؤدي، في ظروف التاريخ المتغيرة، إلى اختلال في موازين التكوين الذاتي ما بين «اليهودية» وأي ثقافة إضافية أخرى، بدءاً بالعلمانية الغربية، ووصولاً إلى الثقافة العربية. تقول الصهيونية إن اليهود شعب لا مجرد طائفة دينية، فهل هم كذلك حقاً؟ ويقول اليهود الأصوليون إن اليهودية ثقافة كاملة شاملة، فهل هي كذلك حقاً؟ لقد استطاعت إسرائيل أن توفر الإجابات التي أتاحت استمرارية الدولة والانتماء إليها والبقاء فيها، لكن الفترة الزمنية وظروفها لا توفر جواباً قاطعاً. ولقد استندت إسرائيل ـ في سعيها الدائب لإبقاء وتعميق اللحمة بين اليهود من مواطنيها ـ إلى حافزين: وعد الرخاء، وخوف الفناء، فهل تبقى في حاجة أزلية إلى هذين الحافزين للمحافظة على ديمومتها؟ وإن بقيت في مثل هذه الحاجة،

فهل تدرك أن نتيجة ذلك هي استحالة «تطبيع» الدولة الإسرائيلية؟

وتقف إسرائيل اليوم على مفترق طرق يتمحور حول عملية السلام.

هل يمكن القول مثلاً إن عملية السلام ـ المتعثرة حالياً ـ تشكل تحولاً استراتيجياً في المفاهيم الصهيونية من السعي وراء إسرائيل الكبرى، إلى الاكتفاء بإسرائيل صغرى؟ تشكل تغيراً في التحرك من الاندفاع إلى الانطواء، من الهجوم إلى الدفاع، من الكيل إلى الاحتمال، ومن التخويف إلى الترقب؟ قد يقول البعض: لا، وقد يقول البعض: نعم. لكن السؤال الاستراتيجي هو: هل يمكن دفع الأحداث في اتجاه تحول كهذا؟

هل يمكن التكهن مثلاً بما سيؤدي إليه مثل هذا التحول من الضمور في المساحة وفي السكان وفي المطامح والأحلام؟

هل يمكن القول بأن طوفان الهجرة اليهودية إلى فلسطين هو الآن متوقف؟ وهل هذا التوقف نهائي، أم هو تعليق مرحلي؟ وهل تستطيع الصهيونية أو ترغب في أن تستفز هجرات يهودية من هنا وهناك بالتخطيط المدبر، كما فعلت في مصر والعراق؟ هل لها مصلحة في ذلك؟ هل يمكن أن تلقى الاستجابة؟ وعلى أي حال، إذا افترضنا أن دينامية الوجود اليهودي في فلسطين قامت حتى الآن ـ بكل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية ـ على الهجرة، فما الذي يمكن توقعه إزاء توقف الهجرة إلى إسرائيل أو إزاء تباطؤ الهجرة إلى إسرائيل؟

والأهم من ذلك، هل ما يسمى بالهجرة المعاكسة ظاهرة عابرة أو لزومية حتمية، وهل تحمل في طياتها دينامية التسارع؟ وإلى أين يمكن أن تؤدي؟

هل يمكن القول بأن ثمة استحالات في الحلم الصهيوني أخذت تتكشف الآن: استحالة «إسرائيل الكبرى»، استحالة دولة «النقاء اليهودي»، استحالة التعامي عن حقيقة «الوجود الفلسطيني» وعن دينامية هذا الوجود؟ استحالة التطبيع مع بيئة تعتبر الدولة الصهيونية ذاتها أمراً غير طبيعي، فرضته قوى متجبرة، على حساب وجودهم، وكرامتهم، ومصالحهم، وحقهم بالعيش الآمن؟ هل تدرك إسرائيل بأنها ثمرة لمفهوم المعيارين أو الكيلين، وأن هذا المفهوم ذاته قد تآكل في العالم كله، ولم يعد له سند أو قبول؟ هل تدرك إسرائيل بأنها في النهاية لا تملك حجة، بل تملك قوة تضرب بها كل حجة، وأن القوة لا يمكن أن تبقى على حال واحد؟

لكن، وبالمقابل، قد يمكن القول بأن سياسات نتنياهو ـ ممثل السلفية اليهودية ـ إنما هي الجواب عن المخاوف والأخطار التي تثيرها هذه التساؤلات.

فمن الجائز التصور بأن النموذج الذي طرحه بيريس للعلاقات المستقبلية بين

العرب وإسرائيل، والنموذج المقابل الذي يطرحه نتنياهو منذ اغتيال رابين، يجسدان التمايز بين الجانبين السلفي والعلماني في النظرة السياسية. فمن المعروف أن رابين قد اغتيل من أجل القضاء على النموذج الذي طرحه هو وبيريس. ولندرك بداية أن الجانبين العلماني والسلفي متفقان حول تصورهما للدولة اليهودية، والحاجة إلى المحافظة على النقاء اليهودي فيها: قد يختلفان حول تعريف «اليهودي» وحول مدى دور الدولة في الالزام بالفروض الدينية، لكن يبدو لمن يتعمق في الأسباب العميقة الكامنة وراء الخلاف، أن الجانب السلفي يعتبر أن حدود دولة إسرائيل مرسومة بالنصوص الدينية، ولا يجوز بالتالي التراجع عن الوصول إليها، بينما قد يعتبر العلمانيون أن المسألة خاضعة للاعتبارات السياسية، والظرفية. فلقد قبل العلمانيون في تعاملهم مع الدول العربية مبدأ السلام مقابل الأرض، بينما طرح نتنياهو ـ مثل السلفيين ـ مبدأ السلام مقابل السلام، وهو مبدأ ينطوي، ليس فقط على استبعاد التفاوض حول الانسحاب من الجولان وأراضي الضفة والقطاع، كما يبدو للوهلة الأولى، بل ينطوي أيضاً على متابعة مسلسل الحروب وصولاً إلى تحقيق إسرائيل الكبرى، بما في ذلك عودة لاحتلال سيناء وأراض عربية لم تحتل من قبل. كذلك قد يتمايز الجانبان في النظرة إلى «نقاء» الدولة. ومع أن التهديد بالترانسفير قد صدر عن كليهما، فإن السلفيين أكثر «حرفية» فيه وترقباً لفرص تنفيذه. وجاء مؤخراً طرحهم لموضوع أن الأقلية العربية في إسرائيل تشكل خطراً استراتيجياً على إسرائيل، ليرفع سيفاً فوق رقاب عرب عام ١٩٤٨. ويمكن القول بأن العلمانيين يتراودون مع تصور مستقبلي لإسرائيل ويهودها يماثل واقعهم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يملكون المال والاقتصاد، ويختارون الرئيس، وباتوا يشكلون الحكومة بأكملها، بينما يرى السلفيون أن تحقيق إسرائيل الكبرى يجب أن يسبق ذلك كله، وأنه مع تحقيقه يصبح النموذج العلماني أقرب منالاً.

المهم في الأمر كله أنه بينما يشكل الجناحان خطراً متساوياً على العرب، فإنهما في الآونة الأخيرة بَدَوَا وكأن كلا منهما يعتبر الآخر خطراً عليه، متحفزاً لابتلاع أحلامه ورؤياه، والقضاء على كل ما بناه. في البداية شجع العلمانيون الفئات الدينية السلفية، نظراً لحاجتهم إليها من أجل تثبيت الهوية اليهودية التي تشكل أساس الانتماء إلى الدولة. لكن التمادي في تحديد الهوية وأسباب الانتماء جعلتهم يخشون من أن ينقلب الأمر عليهم ويسرق الحكم والإنجاز من بين أيديهم. ولعل أهم ما يرمز إلى هوة الخلاف نظرة كل من الجانبين إلى الكيبوتس. فالكيبوتس في نظر العلمانيين هو تجسيد المضمون للدولة اليهودية، ومدرسة الزعماء، ومطهر اليهود، وواسطة إعادة اتصالهم بالأرض، وموئل شحنهم بعقيدة الدولة وآمالها، وتأهيلهم لتحقيق أهدافها. أما السلفيون فيرون ذلك التجسد في الكتاب الديني «الذي يحشرون فيه الطلاب

ليقضوا أوقاتهم في حفظ النصوص والترنم الدائم بها. وقد دخل السلفيون في سباق أو تنافس أو ربما صراع مع العلمانيين، فاقتحموا القدس وسيطروا عليها، وطردوا جانباً مهماً من الوجود العلماني منها، واتخذوا منها قاعدة لعملياتهم. وأصبح الأمر جَدّاً. وليس مستبعداً أن يتداخل التمايز العقائدي بالتمايز العنصري، لتصبح الكتاتيب أداة السفارديم في التغلب على الاشكيناز والسيطرة على الدولة.

إن السباق بين هذين الجانبين هو الذي يؤجج استعجال السلفيين بسد أبواب «العملية السلمية» وإحلال خطة بديلة مهيأة مكانها.

ولقد استطاع يهود إسرائيل حتى الآن كبت هذه التناقضات من خلال المزايدة بالعداء للعرب وقضم الأرض والتمسك باحتلال الجولان. لكن المزايدة لا بد من أن تتخذ شكلاً أشد خطورة.

ويتوجب على العرب، بالنسبة لهذه الخطة، إزاء ما تكشف من مناهج، ألا يعتبروا المزايدات الإسرائيلية أمراً داخلياً يخص إسرائيل، بل هي مزايدات على أرض العرب، ابتلعت إسرائيل فيها أرض فلسطين، وربما تتطلع إلى توسع جديد على حساب دول عربية، قد تختار من بينها أضعف الحلقات، وأقلها مناعة، وأكثرها مسايرة لها. وقد يتعرض أثناءها الشعب الفلسطيني لمزيد من التنكيل والمهالك.

وهناك نقطتان يجب حفظهما في البال في أي حساب وأي تحسب لنيات إسرائيل: **أولاهما** أن اليهود قد اتخذوا من تصنيف أنفسهم إلى معتدلين ومتطرفين، نظاماً يستغل عند الحاجة لدفع «المتطرفين» للقيام بعمليات مؤلمة لعدوهم، ولكنها في الوقت نفسه قد تستفز لديه ولدى غيره شعوراً بالاشمئزاز نتيجة لدرجة الهول الوحشي والاستهتاري المرافق لها. مثال ذلك عملية فندق الملك داود أثناء الانتداب البريطاني، ومن ثم مذبحة دير ياسين، وعملية الاعتداء على المصلين في الحرم الإبراهيمي بالخليل في العهد الأوسلوي. وحالما تؤدي العملية هدفها وتوصل رسالتها، يندفع «المعتدلون» لاستنكارها، تلطيفاً وامتصاصاً للآثار الجانبية التي أحدثتها.

والنقطة **الثانية**، أن المجتمعات التعددية الرخوة التماسك تفتش دائماً عن عدو خارجي وتبالغ في خطره، لترص صفوف مجتمعاتها، أو لتباعد الانحلال والتفكك الداخليين. وسوف تكرر حكومات إسرائيل ـ أياً كانت ـ نفخ أبواق الخطر، كلما لاحت بوادر تفكك داخلي. والإسرائيليون يعرفون بالمقابل أن تحول الانقسامات الداخلية إلى صراع أهلي، سوف يسرّع عملية التفكك.

ومن الناحية العربية يجب التأكيد الدائم بأنه مهما امتلكت إسرائيل ويهودها من

وسائل القوة والبطش والتفوق العسكري، فإن ذلك كله لا يوفر لها الأمان، بل إن المبالغة في امتلاك وسائل القوة إنما تعكس خوفاً على الدرجة ذاتها. والأمان لا يتحقق ما دامت إرادة النضال العربية موجودة. وستبقى موجودة طالما ظلت مقدساتهم وأرضهم وشعبهم رازحة تحت نير الاحتلال والتجبر. وفي النهاية فإن مبدأ «ما أخذ بالقوة لا يستعاد إلا بالقوة» ليس مجرد مبدأ استراتيجي، بل هو تجسيد صحيح، لواقع من وقائع الحياة.

اليهود وعالم الغرب المسيحي

تختلف مواقف الشعوب الغربية من اليهود بين شعب وآخر، تبعاً لاعتبارات شتى. بداية فإن الغرب مسيحي، واليهود، بالنسبة للتراث المسيحي، هم الذي صلبوا المسيح ويتحملون الإثم الناجم عن ذلك. وكان يقال بأن هذه النظرة هي السبب الكامن وراء النفور الغربي من اليهود، المعبر عنه بمصطلح «العداء للسامية». وفي أوائل الستينيات من هذا القرن أصدرت الكنيسة الكاثوليكية وثيقة تبرىء اليهود من دم المسيح، باعتبار أن هذا الإثم الذي ارتكبه يهود معينون في وقت ما، لا يمكن أن يوسع ليشمل اليهود جميعاً، ولا يمكن أن يخلد ليبقى قائماً مدار الزمن. وقيل في شرح هذا التغير في الموقف الكاثوليكي بأنه مساهمة في القضاء على «العداء للسامية» التي قاسى اليهود منها ما قاسوا. ولكن اليهود الذين حصلوا على هذه الوثيقة من حاجة دفاعية وفي إطار وقائي، انتقلوا بعدها إلى شن هجوم مضاد مرتكز إلى زعم بأن الكنيسة الكاثوليكية وبالتحديد البابا بيوس الثاني عشر لم يفعل شيئاً لإيقاف المهلكة التي تعرض لها اليهود إبان الحرب العالمية الثانية، وتركها تمر، والقصد هو وضع الكنيسة ذاتها موضع اتهام، وإلزامها موقفاً دفاعياً وحصرها في إطاره. لكن الكنيسة أكدت أن أناساً بينهم كاثوليكيون مسؤولون بالفعل عما حصل، لكنها قامت بالجهد المستطاع لرفض «العداء للسامية»، لتخفيف الضرر والأذى الناجمين والآلام التي أحاقت باليهود.

إن التداخل العقائدي بين اليهودية والمسيحية أدى إلى نشوء علاقات معقدة بين الطرفين، وإلى قيام مباريات لا تزال جارية، وما المثال المتقدم إلا واحداً منها. فاليهودية، وإن برئت من المسؤولية عن دم المسيح، لا يمكنها أن تقبل المسيح ورسالته من دون أن تصبح مسيحية. والرفض اليهودي للمسيح ما زال قائماً كما كان في حياته ومماته. لكن المسيحية قبلت التراث اليهودي المتمثل بالتوراة، ووضعت نفسها ضمنه. المسيح هو تحقق النبوءة التوراتية بمجيء مخلص. وهنا يكمن الفرق الذي أصبح اليوم أكثر حياة وحيوية من قبل. فتلاميذ المسيح وأتباعه اعتبروا رسالة الخلاص روحية سماوية، بينما ظنها اليهود دنيوية، هي في نظر المسيحيين ملكوت السماء،

وهي في نظر اليهود دولة على الأرض. وبالنسبة لهذه اللحظة من التاريخ هي إسرائيل. فالدولة اليهودية هي تحقق نبوءة التوراة بمجيء المخلص ورسالته في نظر اليهود، بينما تعتبر العقيدة المسيحية، أن المسيحية ذاتها وتجسدها في الكنيسة، هي تحقق هذه النبوءة، وصولاً بها إلى ملكوت السماوات. لكن هذا القول ينطبق على المسيحية ذات الكنيسة.

ومن الواضح أن اختراقاً قد حصل بالنسبة للمسيحية البروتستانية في هذا الشأن. فالفرق البروتستانتية لا تعترف بالكنيسة ولا تقبل موقعاً لها في العقيدة. ومع أنها استبقت موقعاً للمسيح في عقيدتها - يتفاوت بين فرقة وأخرى - إلا أنها أحكمت الرباط بين العقيدة والتوراة. فإذا عادت التوراة إلى موقع مركزي في العقيدة، وانتفى موقع الكنيسة، يصبح النظر إلى إسرائيل كتحقق لنبوءة توراتية أمراً ممكناً. وبذلك استطاع اليهود أن ينالوا تعاطفاً عقائدياً من الفرق البروتستانية. أما الكنيسة الكاثوليكية فإنها تدرك، كما يبدو، أن المطلب الخلفي هو محو الكنيسة ذاتها لتحل دولة دنيوية في الصورة مكانها، وهي إسرائيل. لكن الكنيسة الكاثوليكية - وكذلك الكنائس الشرقية، الأرثوذكسية والقبطية والسريانية والأرمنية - التي تواجه موقفاً مماثلاً، تدخل التوراة في صلب العقيدة. وموقفها يتأرجح بالتالي بين الرفض، والتحسب الوقائي، وبين الاستناد إلى التوراة. وكثيراً ما توصف العلاقة المعقدة بين المسيحية واليهودية واتباعهما، الناجمة عن هذا التداخل، بأنها علاقة «الحب الكره» في إطار الأسرة الواحدة.

ويبدو أن المسيحية الكاثوليكية والكنائسية، وكذلك المسيحية البروتستانية، لم تلق بالاً إلى التطور اليهودي الموازي للتوراة والمتمثل في التلمود، وأن الإصرار اليهودي المتبدي في التلمود على رفض المسيحية يعني بالنتيجة أن التقرب العقائدي لا يمكن أن يتم إلا من طرف واحد هو الطرف المسيحي، تقرباً من اليهودية، وعودة إلى ما قبل المسيح، وكأن ألفي عام من العقيدة والتجربة الدينية لم تكن. وهذا هو موقف الأصولية اليهودية.

وللتاريخ تقلباته، والتقلبات تتألف من تيار يقوى على تيار - في ميزان التيارات - وقوة تغلب قوة - في ميزان القوى. ولقد تآلفت اليهودية وتحالفت في شكلها الصهيوني مع التيار البروتستانتي، صاحب الغلبة العالمية طيلة القرن العشرين.

ولئن درج المفكرون العلمانيون في الغرب - ومقلدوهم في الشرق - على التهوين من أمر الدين ودوره، فإن أحداث نهاية القرن تظهر خطأ هذا الظن. الدين يمثل جانباً مهماً من الهوية والانتماء، ويملأ حيزاً كبيراً في النفس الانسانية، بحيث يصبح هذا الحيز فراغاً خطراً، إذ انتزع الدين منه. والدين غير التدين. ولئن كانت

مجتمعات كثيرة قد تباعدت عن التدين، فإن الدين ما زال يمثل جانباً من هويتها، وانتمائها، ويؤثر في أخلاقياتها وسلوكياتها. ولم يمكن تشريع قوانين كثيرة في بلاد الغرب، مثل قوانين إباحة الطلاق، وإباحة الإجهاض، وإباحة اللواط، إلا في وجه مقاومة دينية كبيرة. وقد لا تكون الغلبة في هذه الأمور أبدية، وقد تعيد دورة الأيام دوراً معدلاً للمفاهيم التي يقف الدين وراءها.

ولا ننسى الدور الكبير الذي لعبه الدين في إسقاط الشيوعية. فالكاثوليكية والإسلام أقاما حاجزاً رهيباً، بل سداً منيعاً ضدها. وفي نهاية المطاف قامت الكنيسة الكاثوليكية بقيادة البابا يوحنا بولس الثاني، بدور رئيسي في إسقاط الشيوعية في أوروبا الشرقية، كما كانت حرب أفغانستان التي خاضها مسلمون من شتى أنحاء العالم ضد الاحتلال السوفياتي عاملاً قوياً في زلزلتها وإضعافها.

وثمة شعور عام بين العرب، بأنهم يواجهون حرباً دينية ـ صليبية جديدة. وعندما احتلت بريطانيا وفرنسا أراضي المشرق العربي، ودخل الجنرال اللنبي مدينة القدس، نسب إليه أنه قال «الآن انتهت الحروب الصليبية»، ونسب إلى الجنرال غورو، أنه زار قبر صلاح الدين في دمشق عند فتحه لها، وتبجح بقوله: «يا صلاح الدين عدنا». وعلى أي حال، فإن وعد بلفور ذاته مكتوب بمصطلح ديني، وهو وطن قومي لـ «اليهود» على حساب طوائف «غير يهودية». فأما الفاتحون أصحاب الوعد، فهم مسيحيون بروتستانت. وأما الموعود لهم فهم يهود. وأما الأرض الموعودة فهي التوراة. وأما الوعد كما تحقق في الواقع فهو إخلاء الأرض من سكانها وطردهم خارجها وإحلال اليهود مكانهم فيها. كل ذلك برؤيا دينية وقد مهد مبشرون ورحالة بروتستانت ـ في الغالب ـ لهذا كله، من خلال كتب ورسوم توالت خلال القرن التاسع عشر، لتثير حنيناً إلى أرض التوراة. وساهموا في خلق أكذوبة «أرض بلا شعب» التي أكملها اليهود بادعاء أنها لـ «شعب بلا أرض».

وقد حاولت جهات، وتحاول، توسيع هذا المفهوم، بإذاعة شعار «الإسلام هو العدو». وتبع ذلك ترويج آخر لنزال محتوم بين الحضارات، على غرار النزال المحتوم الأسبق بين الطبقات الذي روّج له كارل ماركس. وسمعنا الرئيس كلينتون، وبعد عقد تقريباً من إطلاق هذه الشعارات، يقول بأن الإسلام ليس عدواً ولا إرهاباً، ويستبعد خرافة نزال الحضارات، ولعل المحنة التي كان يعانيها هي التي جعلته يكتشف النيات الكامنة وراء تلك الشعارات، وأصحاب تلك النيات. وتحدث قبلاً الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا ضد تلك الشعارات، لما تحتويه من زيف وخطر. وانضم وزير خارجية بريطانيا مؤخراً إلى التيار المخالف لهذه الشعارات. وتتضمن هذه الشعارات تحريفاً يوافق مصالح إسرائيل باعتبار الإسلام هو البيئة الجغرافية التي

أقحمت إسرائيل فيها. فهل كانت دعوة العداء للإسلام صادرة عنها؟

وقد استطاعت الصهيونية أن تقفز من فوق جميع مفاهيم التنور، والليبرالية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعلمية، والعلمانية، والعوالمية، للوصول إلى هدف يناقضها جميعاً، بوسائل تناقضها جميعاً. ويكفي إيراد مثال واحد. فلقد وصفت الأمم المتحدة في أحد قراراتها دولة إسرائيل بأنها دولة «عرقية». وتلك حقيقة موجودة حتى في صلب نظامها الأساسي ومتجسدة في كل سياساتها إزاء العرب: العرب الذين يحملون جنسيتها ـ مسلمين ومسيحيين ـ والعرب الفلسطينيين تحت احتلالها، وكل ما سواهم من عرب. لكن ميزان القوة، والمكابرة، طغيا على ميزان الحقيقة، وأرغم العالم على أن يصوت لعكس الحقيقة الملموسة، المحسوسة، المشاهدة. وترفض القوى المساندة لإسرائيل رفضاً باتاً تطبيق المعيار الواحد على إسرائيل والعرب، لتفصح بذلك عن خلفية محددة تمارس فيها هذه القوى، في مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كل ما كبتته الأيام من الاستعلاء العنصري والعقائدي، الذي كان قد شكل المستند الفكري للاستعمار.

وقد استطاعت الصهيونية أن تضع نفسها ـ ودولة إسرائيل وليدتها ـ في موضع يتناسب مع مصالح الدول المساندة ـ أو هكذا أقنعت تلك الدول. فهي الحليف للحفاظ على قناة السويس يوم كانت قناة السويس ممراً رئيسياً إلى الهند وفييتنام واندونيسيا. وقد خاضت إسرائيل عام ١٩٥٦ حرباً إلى جانب فرنسا وبريطانيا لمنع سيطرة مصر على القناة، وخاضت حرباً أخرى عام ١٩٦٧ لإغلاقها في وجه الإمدادات الروسية إلى فييتنام من موانىء البحر الأسود، عبر بحر العرب والمحيط الهندي. وهي الحليف للسيطرة على البترول، بل وربما لتوفير احتكار أمريكي له يعطي أمريكا موقعاً مركزياً متحكماً بالاقتصاد العالمي ومؤثراً في جميع استراتيجيات الدول، بل إن الصهيونية تعمل على تجنيد اليهود لأداء أدوار معينة تتلاقى فيها مصالح اليهود مع مصالح دولة معينة. فلقد كان لليهود أيضاً دور مهم في إسقاط الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية التي كانوا في الأصل بناتها. وهكذا استطاعت اليهودية العالمية أن تنال دعماً غير متناسب مع أعدادها وقدراتها وإمكانياتها من خلال هذه الدوائر الثلاث ـ التداخل العقائدي بين اليهودية والمسيحية، الاستعداء على الإسلام (نزال الحضارات) والتداخل المصلحي مع دول كبرى ـ والمباريات الدائرة في هذه المجالات يومية، وفي تنقل مستمر من مباراة إلى أخرى، بحسب الفرص والظروف والإمكانات.

غير أن هذه الأمور كلها كانت ستبقى في حيز نظري لو لم يكن لليهودية تنظيم قادر على تحديد الأهداف وانتهاز الفرص وتحريك عناصر القوة. وهذا أمر تتكتم

اليهودية فيه تكتماً شديداً. هناك فعلاً جمعيات كثيرة، وجبايات ضخمة، ومؤتمرات دورية، ومؤسسات علنية لا حصر لها وصحف كبرى، ومحطات تلفزيونية طاغية، وإعلام مدروس مرتكز إلى علم النفس. لكن كيف تتحرك هذه كلها في تنسيق كامل، لهدف واحد في مسلسلات منظمة، موجة وراء موجة، إلا أن تكون لها جميعاً قيادة واحدة؟ واليهودية اليوم، في السياسة الأمريكية هي صانعة الملوك وحاملة اختامهم. لا أحد يرشح نفسه للرئاسة إلا بعد أن يقدم نفسه لها ويتعهد بتأدية مهمات محددة، بل بتسليم مناصب محددة لأشخاص محددين، ولا أحد يخرج عن خط ترسمه. وكما كان البابوات يوماً يحرمون الملوك ويحرضون عليهم ويخلعونهم ويرغمونهم على الخضوع لسلطانهم، هكذا يفعل اليهود. والذي يفرضه حكم المنطق أن هذا التنظيم متغلغل في ثنايا المجتمع، له قمة تتحكم نزولاً بكل التدرجات وصولاً إلى القاعدة بكل أبعادها وثناياها. إن الديمقراطية المبنية على الاقتراع وعد الأصوات لا تلغي أبداً إمكانية تحكم قلة منظمة بالمجتمع كله من فوق الديمقراطية خلال امتلاك السلطة وأصحابها وتسخيرهم، إنما العملية تصبح في الإطار الديمقراطي أصعب وأقل استقراراً. ولا حاجة إلى التحكم من خلال حزب على غرار ما فعل الشيوعيون مثلاً. ولا حاجة إلى التحكم من خلال حاكم قوي، على غرار ستالين مثلاً، بل إن التحكم يجري من خلال فوقية تسري فوق كل حزب، وفوق كل حاكم، من دون أن تكون منظورة؛ فوقية تشبه «الثقوب السوداء» في الفضاء الخارجي، ذات وزن نوعي مكثف ببلايين المرات، بحيث تكتم جاذبيتها كل ما يصدر عنها؛ لا تبصر، ولا تصدر عنها موجات ضوئية أو صوتية، أو كهرمغناطية، ولا تعرف إلا من خلال ما تثيره من تأثير واختلال في مسارات النجوم من حولها.

لقد أجاد اليهود منذ أن بنوا لأنفسهم تنظيماً سياسياً في إطار الحركة الصهيونية؛ أجادوا أداءهم السياسي، وطوروه، وزادوا من فعاليته. لكن عملهم السياسي محدود في النتيجة لكونه مفتقراً إلى رؤيا عالمية، بل إنه موجه ـ بأكمله ـ نحو تحقيق مصالح يهودية، في المجال العالمي. وقد استطاعوا أن يمتلكوا، من خلال تحركهم الفعال، أدوات قوة مهمة، منها ما يمتلكونه ويديرونه بشكل مباشر، ومنها ما يحركونه من خلال نفوذ دول ذات وزن دولي كبير أو من خلال منظمات دولية أساسية، أو حتى من خلال أفراد مناصرين لهم. فأما قدرتهم المباشرة، فتتركز حول محوري المال والإعلام، وأما قدراتهم غير المباشرة، فإنها تمارس تأثيراً في المنظمات الاقتصادية العالمية الثلاث، وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، بالتحالف مع السياسة المالية الأمريكية.

ونلاحظ **أولاً**، أن اليهود يتصرفون داخل كل دولة كمواطنين لتلك الدولة. لكنهم يتحركون من خلال تنظيم لهم فيها. والتنظيمات الفرعية التي تتشكل داخل

كل دولة تعددية، مسموح بها طالما عملت في إطار القانون ودستور الدولة وثوابت المجتمع. ففي الدول الليبرالية تنشأ الأحزاب وتتنافس على الوصول إلى سدة الحكم، وتتحالف مع غيرها، وقد تستبدل بنتيجة الانتخابات بغيرها. وقد أقر الدستور الأمريكي، إلى جانب الأحزاب، تنظيمات أخرى تسمى اللوبي، تتكتل فيها مصالح أو تجمعات خاصة ذات اختصاصات محددة، من أجل إحداث تأثير ما في التشريع، سلباً أو إيجاباً. وتوجد مثل هذه اللوبيات في الدول الديمقراطية الأخرى بصورة واقعية، دونما سند من النصوص القانونية، ولا تتحرك الدولة ضدها إلا إذا تجاوزت ثوابت المجتمع، أو تعرضت بشكل مخالف لقوانين الدولة. وليست هنالك حتى الآن نصوص أو حتى أعراف بشأن التنظيمات السرية التي تعمل بطريقة اللوبي. لكن لاحظنا في المدة الأخيرة أن حكومات لدول ديمقراطية مثل بريطانيا وفرنسا أخذت تطلب من المنخرطين في قطاعات مدنية محددة، كالشرطة أو القضاء، أن يفصحوا عما إذا كانوا ينتمون إلى الماسونية، وهي حركة شبه سرية، نصفها مخبوء تحت الأرض، ونصفها ظاهر فوقها. وهذا يدل على أن تلك الدول ربما تخشى أن يكون لدى المنخرطين في مثل هذه التجمعات السرية ميل إلى التحيز بحكم الانتماء الخاص، إلى آخرين من الانتماء ذاته.

وهنالك أصوات غير جهورية في دول ديمقراطية ـ كبريطانيا ـ تعتقد أن التنظيمات السرية تتناقض مع الديمقراطية، وتطالب بأن تتحول هذه التنظيمات من السر إلى العلن. لكن هذه التنظيمات ما زالت تعمل في الإطار القانوني المقبول لدى المجتمعات الليبرالية. وقد تثير فورات من الخشية والتحسب لدى المجتمعات الديمقراطية التي تمنع كل تنظيم سري وتخشاه وتعتبره خطراً على الدولة. ويقدم التاريخ أمثلة على تنظيمات سرية استطاعت بالصبر والدأب أن تحافظ على بقائها ومن ثم أن تتوصل إلى سدة القيادة في المجتمع. وهذا أمر حصل للمسيحية الأولى في العهد الروماني، كما أن الحركات الإسماعيلية في الإسلام استطاعت أن تشكل دويلات وخلافه ـ هي الخلافة الفاطمية ـ من خلال تنظيم سري للعقيدة والتنظيم، وما زال بعضها قائماً حتى الآن وبعد ثلاثة عشر قرناً من نشوئها، في التكوين السري الذي قامت عليه ذاته.

ويشكل اليهود تجمعاً منظماً داخل كل مجتمع. ومن الطبيعي أن تكون مؤسسته الدينية محور هذا التنظيم، باعتبار أنها محور الترابط، وأنها تمتلك حق الممارسة الدينية التي تجيزه معظم المجتمعات العصرية وتقدره وتحترمه. لكن المجتمعات الشيوعية في عصرنا ناهضت الدين وكبتته، ودخلت في حرب خاسرة معه. وقد اضطهدت الأديان كلها في تلك المجتمعات ومن ضمنها الدين اليهودي. إلا أن النظام النازي الألماني اختص اليهود باضطهاد وحشي، انفجر وتبدى في المهلكة التي أوقعوها بهم. وقد

لاحظ الكثير من المحللين بأن حصة اليهود في السلطة في دول كثيرة تتجاوز كثيراً نسبتهم العددية، ويبدو هذا في البرلمانات وفي تقلد الوزارة ورئاسة الوزارة، ووزارات السياسة الخارجية والأمن القومي والمال. ولا شك في أنهم في وصولهم المتكرر إلى تلك المواقع خلفوا وراءهم في المناصب الثابتة من يمارس تأثيراً استمرارياً. وهنالك أمثلة عن يهود ارتقوا مناصب عالية في الدولة، لكنهم مارسوا صلاحياتهم بتجرد كامل عن يهوديتهم. ومن أشهر هذه الأمثلة، اللورد مونتاغو الذي كان المعارض الوحيد لوعد بلفور في الوزارة البريطانية يوم اتخاذ القرار بإصداره. لكن تجربة اليهود المأساوية مع النازية، ونشوء إسرائيل، ونظرية الولاء اليهودي الأوحد للصهيونية، ورفض الولاء المزدوج، كل ذلك أدى إلى زيادة في الالتزام الدائم. ولعل مواقف كيسنجر أثناء وجوده في السلطة أبلغ دليل على ذلك.

المهم أن مواقع كل تجمع يهودي تصب نشاطها لصالح إسرائيل، ويتمحور كل تنظيم يهودي حول المؤسسة الدينية في كل دولة من الدول التي يسكنها اليهود كمواطنين فيها، ويضم مؤسسات كثيرة حسبما تدعو الحاجة، ويمارس تأثيراً كبيراً في مجالي الإعلام والمال، وله وجود في المؤسسات السياسية كالأحزاب، وفي الجامعات ومعاهد العلم وغير ذلك. ويواجه اليهود عدة ولاءات، ويختارون بينها. فهناك الولاء للدولة ـ كسائر مواطنيها ـ وولاء مزدوج للدولة والصهيونية، أو للدولة وإسرائيل، أو ولاء غير مزدوج للصهيونية وإسرائيل. والأمور بالنسبة لهذه الخيارات متروكة ومباحة في عالم الغرب. وقد تنشأ نتيجة لهذا اللاتحديد مواقف معقدة وصعبة بالنسبة للأطراف جميعاً. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حكاية اليهودي الأمريكي بولارد، الذي جمع ـ بتعاون جهات كثيرة ولا شك ـ كمّا هائلاً وحساساً من المعلومات التقنية السرية التي تخص الأمن الأمريكي وتبين أنه سربها لإسرائيل التي سربتها بدورها إلى الصين. وتبين أيضاً أن عملية بولارد كانت قد أجيزت من قبل رئيس وزراء إسرائيل، وجرت بإشراف ضابط عال في سلاح الطيران. وقد حوكم بولارد في أمريكا بوصفه أمريكياً وحكم عليه بسجن طويل الأمد، وما زال قيد السجن، لكن إسرائيل تعمل من أجل إطلاق سراحه. قبل ذلك، وفي مطلع الخمسينيات جرت محاكمة الزوجين روزنبرغ بتهمة تسريب معلومات تقانية إلى الاتحاد السوفياتي، وحكم عليهما بالإعدام وأعدما فعلاً.

ومن المؤكد أن التنظيمات اليهودية «الوطنية» تتفاعل في ما بينها على النطاق العالمي، بحيث تشكل لوبياً يهودياً عالمياً.

المنطلق **الثاني**، هو التحالف على أساس من المصالح المتبادلة. ومنذ قيام إسرائيل فإنها استطاعت أن تضع نفسها في إطار تبادل مصلحي بالعمق مع أمريكا. وقد

قدمت إلى أمريكا في هذا الإطار مكاسب كبرى في مجال الموارد (النفط والغاز) والموقع (السويس) والمواجهة العالمية مقابل الاتحاد السوفياتي والزحف الشيوعي، وفي مجال منع قيام قوة عربية في الشرق الأوسط، وإيقاف تقدم القومية العربية، وإبطاء التقدم التقاني؛ وكلها تعتبر من الأمور التي قد تهدد الهيمنة الأمريكية والغربية على المنطقة، وأعادت قاعدة الغرب في مصر (سيناء) بعد أن كانت مصر قد تحررت من القواعد الأجنبية في أعقاب حرب السويس. وقاومت محاولة مصر لأن تصبح القوة الإقليمية في المنطقة. لقاء ذلك فقد دعمتها أمريكا بالمال والسلاح وأطلقت يدها في العدوان المتكرر، الذي مكنها من احتلال سيناء والجولان، وجميع الأراضي الفلسطينية، واجتياح لبنان والجثوم على شريط في أرضه، وزودتها بسلاح جوي متفوق، ومكنتها من اقتناء السلاح النووي وحمت قوتها النووية، ومولت مشاريع للتقانة العالية وللتسلح في مجالات الدبابات، والطيران، والصواريخ، والالكترونيات، وأغمضت العين عن تجسسها على التقانات الأمريكية العالية، بما أغضب عدداً من الشركات الأمريكية التي أنفقت مليارات الدولارات للحصول على تلك التقانات.

بالمقابل، فإن العرب استطاعوا عام ١٩٧٣ كسر الاحتكار البترولي الأمريكي والغربي، وكادوا ينتصرون بالسلاح على إسرائيل، مما اضطر امريكا إلى إلقاء ثقلها العسكري المباشر إلى جانبها. وفي موازنات المصالح، فضلت أمريكا بعد أن تبدى عجز إسرائيل العسكري في حرب عام ١٩٧٣، وإخفاقها في اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، أن تزيد اعتمادها على نفسها، فخاضت حرب الخليج الثانية من دون إسرائيل، واستطاعت من خلالها إقامة قواعد في العربية السعودية بعد أن كانت قد أجليت عن قاعدة الظهران.

لكن هذا الوضع الجديد أظهر أن الاستراتيجية اليهودية لا تعتمد على أداة واحدة، فتحرك التجمع اليهودي في أمريكا وتلمس الوسائل لتصعيد الحضور والنفوذ في الحكومة الأمريكية. وقد طرحت الصهيونية في مرحلة ما بعد اجتياح لبنان موضوع التحالف لإسقاط الاتحاد السوفياتي. ومن المؤكد أن اليهود لعبوا دوراً ما في إسقاط الاتحاد السوفياتي، لكن الأسباب الأهم جاءت من الكنيسة الكاثوليكية ومن التآكل الداخلي للاتحاد السوفياتي نتيجة اللامرونة في نظامه الاقتصادي، والإنفاق الباهظ على التسلح. وعندما انهار الاتحاد السوفياتي ابتدعوا شعار «الإسلام هو العدو» و«نزال الحضارات» و«الإرهاب الإسلامي» أو «العربي» أو «الدولي» لإبقاء نار العداوة والبغضاء.

تلعب المصالح التقانية كما قدمنا دوراً أساسياً في التبادل المصلحي الذي تجريه

إسرائيل و/أو الصهيونية مع الدول، حتى ولو تم هذا التبادل على حساب الدولة التي توفر لليهود أعظم قدر من المكانة والحرية، أمريكا. وقد سبق أن أشرنا إلى مثالي بولارد، وروزنبرغ.

المنطلق الثالث للاستراتيجية اليهودية هو السبق، أي الوجود في الموقع قبل غيرهم، ولديهم قدرة هائلة على سرعة الحركة. مثال ذلك أنه ما كاد الاتحاد السوفياتي ينهار وحزبه الشيوعي يضمر، حتى أخذوا يملأون المراكز الحساسة في روسيا بصورة خاصة، وفي غيرها من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، وكذلك دول أوروبا الشرقية. والتدافع يظهر فوراً في مجالي المال والإعلام، والمراكز الحساسة المتصلة بهما في أجهزة الدولة. وقد أصبح لليهود فعلاً سيطرة كاملة على الإعلام وأسواق المال في روسيا وكثير من دول أوروبا الشرقية. ولا شك في أن اليهود استفادوا من الهزة الاقتصادية لشرق آسيا، وتحكموا من خلالها بأسواق الأموال، والشركات الكبرى. وفي ما جرى هناك نموذج لما قد يمكن استحداثه في البلدان العربية.

إن الاندفاعات اليهودية السريعة في روسيا، وفي آسيا، ونحو الصين، تتناغم مع التبدلات المحتملة في موازين القوى العالمية. إن روسيا مثلاً كانت، بوصفها زعيمة الاتحاد السوفياتي، أهم صديق وحليف للعرب في مواجهة العدوانات الأمريكية. ويحاول اليهود الآن تحييدها، وربما جذبها إلى جانبهم. والسياسيون الروس يتنافسون في استرضاء اليهود. وقد مكن لهم يلتسين أسباب التمكن في فترة الفوضى، وأسباب امتلاك جانب مهم من قطاعات الاقتصاد الروسي، حتى إنه كلف أحد اليهود ـ كيرينكو ـ بتأليف وزارة للحصول على دعم مالي من يهود نيويورك (وول ستريت). لكن هؤلاء رفضوا لضخامة المبالغ المطلوبة، ولفساد أجهزة الدولة الروسية، المانعة للانفاق الرشيد.

وتعرض الصهيونية على الصين الاستمرار في النهج البولاردي لقاء امتناعها عن تقديم دعم تقاني وتسليحي إلى دول عربية أو إسلامية. فهنالك إذن مصالح تتبادلها حتى مع الصين. وقد دخلت الهند من خلال الإغراء التقاني، فحولتها من دولة صديقة للعرب إلى دولة مماثلة للصهيونية.

ويتطلع العرب إلى أوروبا بصورة خاصة للتلطيف من غلواء أمريكا. لكن لليهود، والصهيونية، وإسرائيل، نفوذاً في أوروبا يتألف من الامتداد للنفوذ الأمريكي، ومن الوجود اليهودي ذاته، ومن التهويل بالظلم الذي حل باليهود في المهلكة النازية، وما يفرض على ألمانيا ـ وغيرها ـ من ضرورة التعويض بالمال والدعم السياسي. وقد شهدنا كيف أن أوروبا تراجعت عن الحوار العربي ـ الأوروبي، وعن الاهتمام بالتجارة أو الاستثمار مع الدول العربية، وعملت على تقزيم الدور العربي.

لكن هنالك دائماً عوامل معاكسة. وقد وصل العرب أكثر من مرة إلى قاب قوسين أو أدنى من تحقيق انتصارات تاريخية. وليس عليهم إلا الاستمرار الدؤوب، وصولاً إلى نصر لا ريب فيه.

إسرائيل والولايات المتحدة

إذا قلنا بأن للولايات المتحدة الأمريكية علاقة خاصة باليهود، وبإسرائيل، فإننا نتحدث عن أمر واقع لا يختلف أحد بشأنه. فالولايات المتحدة تقر بذلك، ويقر به يهودها، وتقر به إسرائيل. لكن الظاهرة اللافتة للنظر هي التسلق اليهودي إلى السلطة، ومكمن القرار الأمريكي. وتكفي أي نظرة سريعة إلى رموز السلطة والمواقع الأساسية التي تتخذ فيها القرارات، لمشاهدة كيفية تسارع التسلق ارتقاء، ومن ثم استلام موقع بعد موقع من مراكزها المهمة. ولنبدأ **أولاً** عند النقطة التي كان فيها آرثر غولدبرغ ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، حين كان «توازن الرعب» العالمي قائماً، وكانت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن فيها حلبة التبارز بين القطبين العظيمين. في تلك الفترة أجيزت قرارات أهمها القرار رقم (٢٤٢) الذي تضمن - في غفلة من الجانب العربي - تركيزاً على مشاكل الحدود بين الدول العربية وإسرائيل، إثر حرب عام ١٩٦٧، من دون التعرض إلى حدود إسرائيل ذاتها - داخل فلسطين - التي كانت قد احتلتها كلها عام ١٩٦٧، ففتح بذلك المجال لضم فلسطين كلها - أو أي جزء تختاره إسرائيل منها - إلى الأراضي الإسرائيلية. والقرار **الثاني** يتعلق بالقدس، وقد فتح التنصل الأمريكي من القرار المجال لضم هذه المدينة المقدسة إلى إسرائيل إذا سمحت ظروف وتوازنات قوى، وأوضاع فلسطينية وعربية وإقليمية.

لكن تطبيق هذه القرارات والتنفيذ الميداني للخارطة ما كانا ليجريا من خلال الأمم المتحدة، بل وجب استبعاد الأمم المتحدة من عملية التنفيذ نظراً لوجود القطب السوفياتي والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز فيها، وتم الاعتماد في ذلك على سلطة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا وكخطوة تالية نجد تغلغلاً في البيت الأبيض (والت روستو وأخوه يوجين). بعد ذلك يطل هنري كيسنجر، كمسؤول عن مجلس الأمن القومي، ثم يضم مسؤولية ثانية هي وزارة الخارجية. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية حتى ذلك الحين تعتبر عنصراً ملطفاً للاندفاع الأمريكي في ممالأة إسرائيل، فجرى بذلك تحييد أي أثر تلطيفي لها. وفي فترة ولايته مستشاراً أمنياً في البيت الأبيض ووزيراً للخارجية، لا بد من أنه استطاع أن يغرس أنصاراً ويبعد غيرهم، كما أنه سجل التزامات أمريكية كانت متداولة شفاهاً؛ سجلها تحريراً ملزماً لأمريكا في جميع العهود. ومما يذكر أن وزارة الخارجية، بفعل هذا التغلغل انقلبت إلى محرض على العرب، حتى إن الكسندر هيغ، أول وزير خارجية في عهد ريغان، كان

الرجل الذي أمّن لمناحيم بيغن الحصول على موافقة ريغان على اجتياح لبنان عام ١٩٨٢. ثم جاء جورج شولتز، وعمق كل المكاسب الإسرائيلية التي كان كيسنجر قد وثقها. وبعد هذا التغلغل المتدرج ـ الأمم المتحدة ـ البيت الأبيض ـ مجلس الأمن القومي ـ وزارة الخارجية، لم يبق إلا وزارة الدفاع. وقد قيل يوماً بأن وزيراً أمريكياً للدفاع مرموقاً في زمانه ومكانته وهو فوريستال، اتخذ موقفاً تلطيفياً تجاه العرب، مما أثار هجومات صهيونية ضده، دفعته في نهاية المطاف إلى الانتحار.

في رئاسة كلينتون الأولى تناقل الإعلام ـ اليهودي ذاته ـ أن اللوبي اليهودي أخذ منه تعهداً بوضع أناس محددين ـ من اليهود ـ في مناصب معينة. وقد تبين بعد ذلك أن جميع مناصب القرار السياسي والعسكري والأمني قد أسندت ليهود، إضافة إلى القرار الاقتصادي المتمثل بوزارة المالية (من بين ثمانين مسؤولاً رئيساً في حكومة كلينتون هنالك خمسون يهودياً).

هل كان اللوبي اليهودي قطباً أوحد في هذا التدرج والارتقاء والتوسع؟ الملاحظ أن رموز السياسة الأمريكية في مواقعها الحساسة كانت بيد التكتل المسمى بـ «الواسب»، أي الانكلوسكسون البروتستانت البيض. لكنها الآن أصبحت يهودية. فهل جرى إحلال أم تحالف؟ هل آنس «الواسب» في أنفسهم أنهم لم يعودوا قادرين وحدهم على إدارة زمام السياسة الأمريكية، فلجأوا إلى اللوبي القوي ليساعدهم؟ وهل أبقى لهم هذا اللوبي شيئاً من النفوذ أو السلطة أو المشاركة؟

وقد سبق أن لاحظنا أن النظام الديمقراطي الأمريكي يجيز إنشاء «اللوبي» وقيامه بأنواع النشاط المناسب للجهة ذات المصلحة أو المصالح التي نظمته. ولكن نظام اللوبي يفترض فيه أن يعمل من خلال السلطة القائمة ومؤسساتها، إنما الذي شهدته أمريكا هو قيام اللوبي الذي يعمل على التوصل إلى السلطة ذاتها وإدارة مؤسساتها لدعم نشاطاته، وهو إنشاء سلطة فوق السلطة، وصية على السلطة ومحركة لها.

هل هناك توافق حتمي ـ أزلي بين مصالح اللوبي اليهودي ومصالح الاتحاد الأمريكي نفسه؟ ليس في الحياة السياسية حتميات ولا أزلية، الأمور كلها رهن بظروف، وكل قوة مندفعة لا بد من أن تلقى، عند نقطة ما، قوة مقابلة تعمل على إيقافها وردها، والحلول مكانها.

وعندما نفكر في موقف الولايات المتحدة من إسرائيل وفي القوة الداخلية التي يتمتع بها اليهود في أمريكا، علينا أن نتذكر ثلاث نقاط: **أولاها**، أن تباعداً ـ ربما كان قد بدأ بالفعل ـ لا بد من أنه حاصل بمقدار ما بين أمريكا وإسرائيل، نتيجة ضمور إمكانات إسرائيل في تنفيذ وتدعيم السياسات الأمريكية، ونتيجة انتقال العرب

أنفسهم إلى صف أمريكا بعد أن كانوا محايدين في ميل إلى الاتحاد السوفياتي أثناء وجوده. والنقطة **الثانية** أن لأمريكا مصالح بدأت تقر بها، أهمها النفط. ثم إن لبلاد النفط العربية مصلحة في إقامة لوبي لها في أمريكا ذاتها، وبإمكان القوى الفلسطينية أن تلعب دوراً فيه. **وثالثتها** أن قوى جديدة قد تتقرب من الغرب بقدر ما تستأثر أمريكا بالثروات العربية لنفسها من دون تلك القوى. ومن هذه القوى أوروبا والصين. لكن علينا أن نتذكر في النهاية أنه، كما خسر الصليبيون محاولتهم للسيطرة على فلسطين وبلاد الشام، في معارك وقعت على أرض فلسطين، ابتداء من معركة حطين وصولاً إلى معركة عكا الثانية، كذلك صراع اليوم، فإنه لا يحسم بإعلام موجه لأمريكا - على فائدته - ولا بلوبي عربي فيها - على جدواه، وإنما يحسم مجدداً على أرض فلسطين.

المقاطعة العربية لإسرائيل

نفذت الدول العربية نظاماً متكاملاً لمقاطعة إسرائيل طيلة فترة الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن قبل أن تندلع الحروب العربية - الإسرائيلية، بل حتى من قبل أن تنشأ إسرائيل ذاتها، إذ إن قرار المقاطعة اتخذ عام ١٩٤٥، ثم طور من بعد، فشرعت الدول العربية قانوناً موحداً بشأن المقاطعة، كان ترجمة شبه حرفية للقانون الذي سنته فرنسا عند نشوب الحرب العالمية الثانية بينها وبين ألمانيا، وكان سنده وجود حالة حرب مع الطرف المقاطع. وأقامت الدول العربية جهازاً مركزياً للمقاطعة سمي المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل، وقامت كل دولة بإنشاء مكتب «إقليمي» خاص بها، يتولى مراقبة تنفيذ المقاطعة في تلك الدولة. وكانت المكاتب الإقليمية تدعى إلى مؤتمرات نصف سنوية تتخذ فيها القرارات الخاصة بمقاطعة منتجات وشركات أو بإزالة المقاطعة عنها. وقد طورت قرارات المقاطعة، بحيث لم تعد تقتصر على المنتجات والشركات الإسرائيلية، بل تتعداها إلى منتجات شركات تقيم مصانع أو فروعاً لها في إسرائيل، وكذلك الشركات التي تدعم الاقتصاد الإسرائيلي بالتبرعات. وطبقت أنظمة بحق السفن التي حظر عليها أن تمر بميناء عربي وآخر إسرائيلي في السفرة نفسها. وعلى الرغم من حملات تشكيكية في المقاطعة، بعضها مشبوه المصادر، وعلى الرغم من بعض الثغرات التي تطرقت إلى المقاطعة أو أجهزتها، فإن المقاطعة ذاتها كانت جيدة التطبيق وعالية الفعالية. وليس أدل على ذلك من كونها طبقت بحق شركات عالمية كبرى، مثل فورد، وأي سي أي، وشل، واكزيروكس، ورينو وكوكا كولا وغيرها، مما اضطر هذه الشركات أولاً وقبل كل شيء إلى التخلي عن النشاطات والمنشآت التي سببت مقاطعتها وبذل جهود مضنية للحصول على موافقة بإلغاء المقاطعة عليها طالت في بعض الحالات لمدة سنوات.

وقد شكل تهافتها على إلغاء المقاطعة إعلاماً عن الرفض العربي لإسرائيل، كما شكل ردعاً لحركة الاستثمار الأجنبي في إسرائيل، ولم تحظ إسرائيل طيلة فترة المقاطعة بغير الاستثمار اليهودي. ووفرت المقاطعة للدول العربية سوراً حمائياً سد الطريق على أمل إسرائيل في إحداث اختراقات اقتصادية توفر لها هيمنة على اقتصادات الدول العربية، لا من خلال شركات إسرائيلية، ولا من خلال شركات مموهة ومتخفية خلف جنسية غير إسرائيلية. وقد بذلت أمريكا ـ منذ كامب ديفيد بصورة خاصة ـ جهوداً هائلة مستبقة العملية السلمية ذاتها لإنهاء المقاطعة، ونظمت هي وإسرائيل المؤتمر المدعو مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكي تقلب من خلاله الأمور رأساً على عقب، وتضع إسرائيل داخل الأسوار التي كانت مبنية للوقاية منها. وجاءت التزامات الدول العربية في معاهدات الصلح بإلغاء قوانين المقاطعة، ووضع التعامل التجاري مع إسرائيل على مستوى التعامل ذاته مع دول العالم الأخرى. أما الدول التي لم توقع معاهدات صلح، فقد طلب منها ـ ونفذت ـ إنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة. وكذلك فإن أجهزة المقاطعة ـ المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية ـ معطلة.

إلى جانب المقاطعة المقننة، كانت هنالك مقاطعة ناجمة عن قطع سبل ووسائل الاتصال مع إسرائيل. فالمواطنون العرب ممنوعون من السفر إلى إسرائيل، والمواطنون الإسرائيليون ممنوعون من دخول البلدان العربية، ووسائل الاتصال التلفوني والبريدي، وكذلك وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية مقطوعة كلها.

هذا السور العظيم سقط معظمه. ولا عبرة في ما يقال عن رفض شعبي للتطبيع هنا أو هناك. فهذا الرفض قد يوقف صفقات وتعاملات صغيرة، لكن عندما تتوالى الاختراقات في مستويات اقتصادية عليا، من خلال شركات تُشترى، ومشاريع مشتركة، واستثمارات تقام، فإن الأمر يختلف. لقد لاحظنا بالنسبة للدول العربية التي وقعت معاهدات صلح مع إسرائيل أنه قد رافق توقيع هذه المعاهدات إعلام حول رخاء موعود. هذا الإعلام لم يتحقق، ولن يتحقق منه شيء. فإسرائيل لا تملك الموارد، بل تستولي عليها، وهي تعتبر أن نجاحاً اقتصادياً عربياً ـ بل أي نجاح عربي ـ يشكل خطراً عليها. واستراتيجيتها ـ هي وأمريكا ـ هي إبقاء العرب على الحافة في كل أمر؛ إذا زاد مالهم يحرق، وإذا تحسنت أسعار نفطهم أو مواردهم، تهبط من جديد، حتى لا تصبح لديهم قدرة تمكنهم من التطلع إلى مجابهة من أي نوع.

إن الجبهة الاقتصادية العربية، بعد أن انهارت دفاعاتها، لا تلقى حتى من يفكر بأمرها. وتمر الآن فترة ما زالت الدول العربية فيها تنساق للطلبات الأمريكية (الإسرائيلية) من دون حساب لأي عواقب، ومن دون محاولة لاستشفاف ما قد تسفر

عنه هذه الطلبات من نتائج. ولقد حان الوقت للقيام ـ ولو بتمارين فكرية على أقل تعديل ـ في هذا الاتجاه.

إن أي استراتيجية عربية للمستقبل يجب أن تتبصر في أمر الجبهة الاقتصادية وتقيم دفاعات تقيها الشرور. ولو تناسينا إسرائيل قليلاً وتساءلنا عن الجهود والتضحيات الهائلة التي بذلت لاستعادة الموارد العربية من السيطرة الاستعمارية ـ قناة السويس، شركات النفط الكبرى، البنوك ومؤسسات التمويل، مؤسسات تمويل المنتجات المحلية، مؤسسات التجارة الخارجية والداخلية ـ لأمكننا رسم صورة لوضع قد يتكرر بأسوأ مما كان، وبأساليب أشد مضاء، وفي مفاصل أكثر حيوية.

التقانة

عندما يأخذ الصراع ـ أي صراع ـ شكلاً مسلحاً تلعب التقانات المستخدمة من قبل كل جانب دوراً أساسياً في تقرير نتيجة الصراع. ولا يقتصر مفهوم التقانة على الأدوات المادية المستخدمة في الصراع ـ كالسيف أو البندقية أو الرشاش أو المدفع أو الصاروخ والدبابة والطائرة وناقلة الجنود المدرعة ـ وما يدخل تحت كل منها من قوى وقوة نار وقوة احتمال وسرعة استخدام وحركة ومناورة، وإحكام رمي. . . الخ، وإنما يدخل في ذلك أيضاً أساليب الاستخدام والتشكيلات وما شاكلها. ففي الحرب العالمية الثانية حققت المانيا انتصاراتها الأولية من خلال أسلوبية استخدام الدبابة ـ لا كسلاح مرافق للمشاة كما فعل الفرنسيون والانكليز، بل كسلاح كثيف، سريع الحركة، يستعمل للاختراق والتوغل ـ وخلال المؤالفة بين حركية الدبابة وحركية الطائرة.

وقد استخدم العرب في الحروب العربية ـ الإسرائيلية أنواعاً مختلفة من منظومات الأسلحة، طغى عليها في النهاية السلاح السوفياتي، بينما استخدم الجانب الإسرائيلي بشكل متدرج السلاح الفرنسي، فالألماني، ثم طغى عليه السلاح الأمريكي، وبحيث أصبحت هذه الحروب ميداناً لاختبار الأسلحة وللتهويل النفسي بما تحقق أو تعجز عن تحقيقه، وتستثمره في الجبهات الإعلامية والسياسية إلى جانب الجبهات الحربية. وبوجه العموم، فإن الدول العربية المحاربة كانت تشكو من أن حليفها الاتحاد السوفياتي كان يحذف من الأسلحة المقدمة إليها بعض القطع الحساسة، في ما كان قد بدأ التعارف على تسميته بالحرب الالكترونية، مما جعل قواتها أقل قدرة على الرصد، وأقل دقة في التصويب، وأكثر انكشافاً أمام عدو لديه أحدث وسائل الاستكشاف (الرادار والأقمار الصناعية) وكان في متناول العدو أحدث التطورات الأمريكية، التي كانت تجاز له حتى قبل أن تتسلمها القوات الأمريكية نفسها.

ولدى مراجعة الأحداث، يتضح أن أداء الجيوش النظامية العربية كان يتحسن بتصاعد سريع، من مستوى يعادل الصفر تقريباً في عام ١٩٤٨ (باستثناء الجيش الأردني الذي كان آنذاك وحدة من وحدات الجيش البريطاني). وفي عام ١٩٧٣ ـ الذي شهد آخر الحروب بين الدول العربية وإسرائيل ـ جرى الأداء على مستوى جيد. فعملية العبور المصرية كانت رائعة حقاً، ثم إن الجيش السوري أظهر قدرة فائقة في امتصاص النكسة التي أصيب بها في هجومه الأولي، بحيث استطاع إيقاف الهجوم الإسرائيلي المعاكس وإحباطه. وقد تم ذلك ـ في الجانب السوري ـ باستخدام فرق الكوماندوس المدربة على تدمير الدبابات واقتناصها، بالصواريخ المضادة للدبابات المطورة حديثاً، سواء ذات التوجيه الالكتروني أو ذات القذف اليدوي. ولعب الجيش العراقي أيضاً دوراً مهماً في صد الهجوم الإسرائيلي. ولقد توافر لدى الجيوش العربية عام ١٩٧٣ سلاح ماض في مجالات مقاومة الدبابات، ومقاومة الطائرات، وربما كانت أسلحة الدبابات نفسها متكافئة. غير أن القصور تبدى في الساحتين المصرية والسورية، في المجالين اللوجستي والقيادي. ف «المشير» و«الفريق» لم يكونا بعد قد استوعبا المتطلبات القيادية لتحريك فيالق وفرق وأسلحة مساندة، وللمؤالفة بين مختلف الأسلحة في منظومات متكاملة ومستمرة.

يمكن القول بأن الحروب النظامية بين الدول العربية وإسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣)، وصلت إلى نقطة السجال، وهي النقطة الخطرة التي يمكن أن تغري طرفاً يمتلك أسلحة الفتك بأن يجرب حظه فيها. وليس من رادع عن مثل هذه الخطوة سوى الخوف من ارتدادها. يقول مثل انكليزي بأن أمام الكلب فرصة واحدة للعض، وصاحب هذه الفرصة لا بد له من أن يضع في الحساب ما قد يحدث إذا طاشت. فأسلحة الفتك لا يمكن استخدامها تدرجاً وتصعيداً. ومن هنا حرص الولايات المتحدة الأمريكية على أن تتوافر لإسرائيل وحدها هذه الأسلحة، من دون سائر الدول العربية، لكي تستطيع دائماً أن تهدد بها على الأقل. أما استخدامها ذاته فأمر آخر. ولقد شاهدنا دولة شبيهة بإسرائيل ـ دولة أقلية عنصرية في وسط رافض ـ وهي دولة جنوب أفريقيا، تجهد بالتعاون مع إسرائيل لتطوير سلاح نووي، وتقوم بالإشتراك مع إسرائيل بتفجير نووي يرصده العالم بأسره، وتعلن فيه للعالم امتلاكها للسلاح الفتاك (نلاحظ أن إسرائيل لم تفجر هذا السلاح، الذي ربما كانت هي التي صنعته أو جمعته من مدخرات وضعت بتصرفها أو حتى استوردته، لم تفجره على أرض فلسطينية لحسابات بعضها سياسي اقليمي، وبعضها عالمي، وبعضها بيئي من دون ريب). والموضوع هنا هو أن دولة جنوب أفريقيا العنصرية وجدت في النهاية أن من الأفضل لها أن تفكك عنصريتها بدل استعمال قدرتها النووية.

نلاحظ أنه عند نقطة السجال «التقليدي» والاغراء «النووي والشمولي» آثرت

إسرائيل وأمريكا البدء في «عملية السلام»، التي تبعد خطر الحروب النظامية متى تمت، ونلاحظ أيضاً أن عملية السلام سوف تسد الباب في وجه «إسرائيل كبرى»، وربما تكون في الوقت نفسه قد أغلقت الباب على اليهود والعرب، ليعيشوا أو يموتوا - معاً - في دوامة فلسطينية. ونعتقد أن الاستيعاب لهذه النقطة التاريخية لم يتحقق لدى أي من الجانبين، أو لدى أمريكا، حتى الآن. وهناك مباريات تجري، وأخرى تحاك، لكن أياً منها لا يستطيع إخراج الموضوع عما هو عليه. إن المأزق ذاته الذي وصلت إليه جنوب أفريقيا، هو الذي يواجه المنطقة العربية اليوم.

في عام ١٩٨٢ وقع صدام مسلح عربي - إسرائيلي من نوع آخر، وما زالت امتداداته قائمة حتى اليوم. فقد اجتاحت إسرائيل لبنان، بضوء أخضر من أمريكا أعطاه وزير خارجيتها الكسندر هيغ (أملاً في أن يوصله إلى رئاسة الجمهورية) وأيده رئيسها رونالد ريغان. هذا الصدام في حاجة إلى تحليل أفضل من كل ما جرى بشأنه حتى الآن.

ولنبدأ بالحسابات الإسرائيلية:

- أمام إسرائيل جبهة واحدة تحارب فيها. فمصر وقعت معاهدة صلح معها، والعقيدة العسكرية السورية تؤمن بأنه لا يجوز لسوريا أن تدخل في حرب إلا إذا كانت مصر في جانبها.

- العراق مشغول بحرب منهكة مع إيران.

- لبنان ممزق - دولة وجيشاً - بحرب أهلية للفلسطينيين دور فيها، شاؤوا أو أبوا. والدولة اللبنانية غائبة، وحدود لبنان سائبة.

- إلى جانب هذه الحرب الأهلية هناك احتكاك بين الفلسطينيين وسوريا ذو بعد مأساوي لكليهما، أياً كانت أسبابه.

- الأموال العربية مرصودة لدعم العراق في حرب الخليج الأولى، والاهتمام العربي منصب على تلك الحرب وما قد تجر إليه من نتائج وعواقب.

- للقوة النظامية السورية الموجودة في لبنان أفضليات واضحة: **أولاها** أنها، حتى وهي موجودة في لبنان، إنما هي تدافع عن سوريا. **وثانيتها** أنها في وجودها في لبنان تدافع عن نفسها حينما تهاجم وتتصدى للمهاجمين حيثما يهددون تراب سوريا. **وثالثتها** أنها تعمل بقدر المستطاع على الحفاظ على «سيادة لبنان ووحدة أراضيه». وهذا التحديد نجم عن اشتعال حرب لبنانية أهلية لتقرير مصير المضمون اللبناني والتراب اللبناني.

ـ كان بإمكان إسرائيل في هذا الخضم أن تعلن أن لها هدفاً واحداً هو القضاء على «الإرهاب الفلسطيني» المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية. فالحرب إذن ليست حرباً ضد «دولة»، بل ضد «منظمة» يتعارض وجودها المسلح مع سيادة تلك الدولة. والمنظمة ذاتها معزولة في هذا المحيط، من دون تنسيق سياسي أو عسكري مع أحد. ومن سخريات التاريخ أنها تفاوضت لاحقاً (أوسلو) مع المنظمة، وأسست نظاماً أمنياً مشتركاً في وجه «الإرهاب» الفلسطيني.

بوسع إسرائيل أن تستخدم جميع قواتها البرية، والبحرية والجوية، لإيقاع الهزيمة بهذه المنظمة واقتلاعها من الوجود. وربما ظنت، كما في جميع حروبها مع العرب، أنه سيكون للإيقاع الإعلامي النفساني أثر حاسم، ففتحت باب الاستسلام ولوحت بسلم أمان، ودعت الهيكلية الحكومية اللبنانية للقيام بعملية الإخراج.

ـ فرص النصر لإسرائيل تعادل مليون مقابل واحد.

لكن نوعية القتال، والأخطاء القيادية الإسرائيلية حولت العملية إلى مهزلة في الأداء العسكري، وكشفت عما كان خافياً على العرب من محدودية القوة الإسرائيلية.

حرب شعبية	مقابل	حرب نظامية
حرب بلا دولة	مقابل	حرب دولة
حرب ميليشيات	مقابل	حرب جيوش
حرب مشاة	مقابل	حرب مركبات
حرب فرد واحد	مقابل	عشرة أفراد
حرب مدفع ميدان	مقابل	ألف مدفع ميدان
حرب وحدة نارية	مقابل	ألف وحدة نارية
حرب من دون طائرات	مقابل	خمسمائة طائرة
حرب من دون دبابات	مقابل	ألف دبابة
حرب من دون قوارب بحرية	مقابل	عدد من قوارب بحرية وقوارب إنزال حرة الحركة.

ومن الناحية التقانية، فقد كان لدى التحالف الوطني الفلسطيني ـ اللبناني سلاحان أثبتا فعالية قتالية مهمة: **أولهما** سلاح القذائف المضادة للدبابات آر. بي. جي. الذي لم يتوافر لدى المقاتلين منه سوى القاذفات من الأكتاف، **وثانيهما** سلاح المدفعية الصاروخية، الذي لم يتوافر منه للمقاتلين سوى الصواريخ القصيرة المدى (كاتيوشا وغراد)، وقد استعمل هذان السلاحان بكفاءة وشجاعة عاليتين.

المهم أن حسن اختيار التقانة واستعمال الأدوات المتاحة وحسن إدارة المعركة ذات أثر حاسم. وإذا افترضنا تباعد إمكانية الحروب النظامية بين جيوش دول عربية

وجيوش ترفع علم إسرائيل، فإن كل تفكير في نضال مسلح يجب أن يسبقه تفكير متمعن في التقانات والأساليب. وإن تجارب الأمم كلها في القرن العشرين، تظهر أن كل كفاح تحريري مسلح كان يعتمد تقانات أقل حداثة وأسلحة أقل كثافة وأساليب قتال أقل تعرضاً للمعارك الفاصلة، وأهدافاً لا تذهب بالضرورة إلى حد تدمير القدرة القتالية للعدو والمحتل، بل إرهاقه وقلب موازين الربح والخسارة بالنسبة لبقائه في الأراضي التي يحتلها أو انسحابه منها.

ثالثاً: أوسلو وما بعدها

إن أهم ما جاءت به اتفاقية أوسلو هو التالي:

١ - إعطاء حكم ذاتي محدود جداً إلى سلطة فلسطينية، من دون مساس بالحدود أو المعابر أو بمؤسسات التشريع الإسرائيلية وقدرتها على افتعال أمور واقعة بقوانين مسخرة للمصالح اليهودية، على حساب الحقوق العربية أو لصالح الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية.

٢ - إنشاء شرطة فلسطينية في إطار من تنسيق أمني مشترك مع إسرائيل لتتولى المهام الأمنية الداخلية.

٣ - إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية من مواقع تختارها إسرائيل إلى مواقع أخرى تحددها.

٤ - التفاوض - في وقت ما - على وضع دائم غير محدد المعالم، لا بالنسبة إلى إعادة الانتشار، ولا بالنسبة إلى الصلاحيات المخولة للسلطة الفلسطينية، ولا بالنسبة للوضع الفلسطيني تجاه إسرائيل وفي إطارها، ولا بالنسبة لكينونة فلسطينية ذات سيادة - من نوع ما - أو ذات عنوان دولي.

٥ - إسرائيل لا تعترف بالرموز التي تستخدمها السلطة الفلسطينية - رئاسة، وزارات... الخ - ولكنها لم تمانع في قيام مجلس تشريعي، ولم تمانع ما دامت صلاحياته هي الصلاحيات الست ذاتها المحددة في اتفاق أوسلو، وتغض الطرف عن الألقاب ما دامت ترضي حامليها.

٦ - نالت إسرائيل اعترافاً فلسطينياً كاملاً بشرعيتها، وأسقطت نصوص أوسلو الشرعية الفلسطينية، وجعلت كامل الوضع الفلسطيني رهناً بما تجيزه إسرائيل له، وبذلك أصبح الأصل مشتقاً، والمفروض أصلاً.

إن السلطة الفلسطينية من جانبها تنظر إلى المسألة بوصفها عملية لها ديناميتها الذاتية، التي ستؤدي إلى تحصيل شيء بعد شيء. فالصلاحيات المخولة لها لا بد من

أن تتوسع، وربما ترسم حدوداً ومعابر لها حكم أوسع ضمنها، وربما يصبح المجلس التشريعي قادراً على سن نطاق من القوانين، وربما تقتطع لها دويلة مهما تكن منقوصة أو مقطعة أو محدودة الامكانات والموارد، وتصبح الألقاب آنذاك مندرجة في إطار المصطلح الدستوري للدول. وقد تنسحب إسرائيل من أراضي تلك الدولة أو تختار وضعاً أمنياً ما.

ويتراوح الأفق الفلسطيني بين السراب والضباب. أما معالم التصور الإسرائيلي، فهي أقرب إلى الوضوح.

فإسرائيل **أولاً** تعتبر أن الشرطة الفلسطينية هي أداة مناسبة لإعفاء جيشها وقواتها الأمنية من مهمة كبت الشعب الفلسطيني، ولكنها في الوقت ذاته لا تستبعد تماماً أن ينقلب السحر على الساحر، ولذلك فهي تدأب على التغلغل في تلك الشرطة، وربما تظل أكثر اطمئناناً ما دامت رواتب الشرطة تمر عن طريقها. ثم إنها تعمل على خلق عداء بين الشرطة والشعب، في شتى الوسائل، وبالأخص بتمييز مصالح كل منهما. ومن هنا فإن المباراة الأساسية التي تخوضها إسرائيل هي مباراة مطالب أمنية ـ كبتية ـ مقابل أي بادرة تعتبرها تنازلاً. فكل مناسبة مفاوضات يسبقها مطالب أمنية، يدفع ثمنها مناضلون فلسطينيون. لكن ثمة وعداً مقابلاً من السلطة بأن الصبر على المكروه والمكاره قد يأتي بمردود ما فيه قدر ما من التحصيل. والمعادلة التي تتضمنها هذه المباراة هي: الكبت الكامل والدائم والشامل، لقاء الوضع الدائم الذي ترضاه إسرائيل وتعطيه منة.

ما هو هذا الوضع الدائم؟ هل هو تنازل السلطة عن نسبة ما: خمسين بالمئة مثلاً من أراضي الضفة والقطاع الذي تعتبره إسرائيل تنازلاً منها عن الخمسين بالمئة الباقية التي هي «حق الآباء والأجداد»؟ ما هو الوضع الدائم بالنسبة إلى القدس؟ بالنسبة إلى الصفة الدستورية؟ استقلال، سلطة ذاتية موسعة، صلاحيات تشريعية موسعة، سلطات بلدية. . .الخ. إن الخارطة الإسرائيلية جاهزة وموقع عليها من كل الأحزاب، ولكن الموضوع هو: هل ستقبلها السلطة؟ وإذا لم تقبلها، فماذا يحصل؟ وإذا انفجر الوضع كله وعادت الأمور إلى ما قبل أوسلو، فما الذي في الجعبة الإسرائيلية؟

أياً كان الأمر، فإسرائيل تواجه أحد خيارات أربعة:

١ ـ ما يسميه غلاتها الترانسفير ـ أي طرد الشعب الفلسطيني عنوة من أرضه ـ وهذا صعب المنال جداً، لكنه نظرياً أمر لا يجوز إهماله، ويمثل هذا الخيار حلم الاستيلاء على الأرض من دون سكانها والحفاظ على العنصرية الدينية للدولة. طبعاً هنا يثور سؤال حول وضع فلسطينيي الـ ٤٨، ولا داعي للتبسط.

٢ ـ ضم أراضي الضفة والقطاع مع إبقاء الوضع السكاني على حاله، أي حجب الحقوق السياسية عن الفلسطينيين واعتبارهم سكاناً مقيمين، ذوي جنسية أخرى ـ أردنية مثلاً، أو حتى عدم التحرج من وضوح الحقيقة الآبارتهايدية للوضع الفلسطيني، كما كان الأمر في جنوب أفريقيا ـ لكن كلا الأمرين غير قابل للديمومة.

٣ ـ اقتطاع «مجزأ» ما على أنه دولة فلسطينية، إما نتيجة تفاوض، أو بقانون تشريعي إسرائيلي، بعد مراعاة حشر الفلسطينيين في تلك الدولة، وربما أيضاً إخلاء أي موقع خارجها من سكانه العرب.

٤ ـ في حال تطبيق البندين ٢ أو ٣، إقامة كونفدرالية بين إسرائيل والأردن و«الفلسطينيين».

غير أن السؤال الأكبر الذي تخفيه هذه التصورات هو وضع إسرائيل المستقبلي ذاته. إذا كان الترانسفير صعب المنال، والآبارتهايد غير قابل للديمومة، والكبت الدائم للشعب الفلسطيني غير ممكن في المدى البعيد أو القريب، فما هي الديمومة التي تستطيع إسرائيل أن تحققها لذاتها؟ وهل يأتي يوم يضطر فيه حاكم إسرائيلي أن يأخذ القرار ذاته الذي أخذه أيان سميث أو بوتا؟

رابعاً: أهداف النضال

إذا كانت السياسة فن الممكن، كما قيل، فإن التصور المستقبلي للقضية الفلسطينية، لا يدخل في باب السياسة، بل يدخل في باب الإيمان، والتشبث، والصبر، والنفس الطويل، والنظر البعيد، والأمل المديد، والكرامة الأبية، والإرادة القوية. والفرق بين السياسة والإيمان، هو الفرق ذاته بين العابر والثابت، بين التعامل مع الهموم اليومية، والنضال للنفاذ إلى ما وراءها. وإن أسوأ ما في اتفاق أوسلو، أنه تضمن تداخلاً بين العابر والثابت، يتوخى أن يقلب الأمور، بحيث يلغي الثابت، ويثبت العابر، بحيث يمحو النضال الفلسطيني، ويضع الاستسلام بدله؛ بحيث يمحو الميثاق الوطني، ويضع الخضوع مكانه؛ بحيث يضع الانتهازية في موضع الالتزام، والذل في موضع الاحترام.

وإذا كانت السياسة تبرر الواسطة في سبيل الغاية، وتقلع الأخلاق والقيم والمبادىء من طريق المسار، وكأنها الشوك الذي يعيق، لا المنارات التي ترشد، فإن التصور المستقبلي للقضية يعلو عن السياسة، ويطوعها بدل أن تطوعه، ويروّضها لئلا تبتلعه، والانتهازية لا تهبط بالقضية وحدها، بل تهبط بالناس الذين يعيشونها ويمارسونها. حتى إن المصطلح الغربي يميز بين «إنسان» السياسة الذي يوصف أيضاً

بأنه «حيوان» السياسة، ويوصم بالانتهازية، وبين «رجل» الدولة، أو رجل القضية، أو رجل المبدأ والرسالة.

وكما لا بد من أن تستعيد القضية ثوابتها، من أهداف ووسائل، كذلك لا بد من أن يرفع رايتها من هم أهل لقدسيتها، ومضمونها الروحي، وموقعها الإنساني. لقد وصف نور الدين زنكي، رافع راية الجهاد ضد الصليبيين، بأنه كان ثالث العمرين. فهو نموذج للقيادة المحنكة، بقدر ما هو نموذج للأخلاق المنيعة، والترفع عن أي مكسب لذاته أو ذريته، وإنكار الذات، وكبت الشهوات، والتجرد المطلق للقضية التي يؤمن بها ويحارب من أجلها.

١ ـ المعارضة

إن أول ما تحتاج إليه القضية الفلسطينية وجود معارضة فلسطينية للمسار الأوسلوي من أساسه، ومن حيث المبدأ.

من غير الممكن قيام معارضة عربية لهذا المسار من دون أن تقوم معارضة فلسطينية أولاً وتثبت مصداقيتها.

أ ـ هذه المعارضة يجب ألا تعمل في إطار تنافس على «سلطة»، أي سلطة: حقيقية، شبه سلطة، رموز سلطة، وبالتالي فهي مختلفة عن أي معارضة قد تنشأ في إطار الحكم الذاتي، أو أي إطار آخر يتطور إليه.

ب ـ هدف المعارضة هو العودة بالقضية إلى الجذور، وشق مسار خاص يتوخى تحديد الأهداف الوطنية، والقومية، والدينية، المرتبطة بفلسطين ـ أرضاً مقدسة ـ وبالقدس.

ج ـ الجذور هي الميثاق الوطني الفلسطيني والأهداف هي المحددة فيه. اتفاق أوسلو غير شرعي وكل ما جاء به أو نجم عنه غير شرعي، أرض فلسطين كلها أرض عربية، وأي دولة أقيمت أو تقوم عليها قسراً تفتقر إلى الشرعية.

د ـ إن التغيرات التي حصلت على أرض فلسطين من فرض سكان واقتلاع سكان، ومن مصادرة أرض واستيطان واستباحة حقوق، بالقوة السافرة، أو بالتشريع، الذي لا سند له سوى القوة، واجبة التغيير، عندما تسمح الظروف وكلما تسنح الفرص، ولا يمكن تغييرها إلا بمزيج ما من النضال بالقوة، والنضال بالوسائل الأخرى المتاحة وفق الظروف.

هـ ـ إن السعي إلى تحقيق الأهداف الفلسطينية يلتزم بالمبادىء الإنسانية بشأن حقوق الإنسان، ولا يجوز أن يتجاهل الجانب الإنساني لأي وضع نشأ فترة القهر

واستباحة الحق الفلسطيني، وضرب الإرادة الفلسطينية.

و ـ يتبنى النضال الفلسطيني جميع الرموز التي عبّر بها الفن الفلسطيني عن مأساة فلسطين (يتبنى الأهمية الخاصة لفلسطين والقدس في التراث الإسلامي من حيث كونها مهبط الإسراء، ونقطة الارتقاء إلى السماء): صلب هذا الشعب تلبية لمطالب وأهواء ومصالح، ومن فوق كل اعتبار أخلاقي أو إنساني، ومن ثم انبعاثه إلى الحياة بعد الموت، وارتقاؤه على سلم التجربة إلى موقع رفيع في الحياة.

ز ـ فلسطين تطلع إلى السماء، وتراث روحي هما ملك للإنسانية جمعاء، وما قيام دولة عرقية على أرضها سوى تشويه لما ترمز إليه وتقدمه إلى الإنسانية.

ح ـ لا يمكن القبول مطلقاً بأن يكون لأي يهودي الحق في المجيء إلى فلسطين، واكتساب جنسية على أرضها حال أن تطأها قدماه، بينما ينكر على الفلسطيني الذي أجلي بالعنف والإرهاب والقهر عنها الحق بأن يعود ألى منبته فيها ويستعيد مسار حياته على أرضها.

ط ـ الدولة اليهودية في فلسطين وجود مصطنع مفتقر تماماً إلى العمق، وإلى المتسع، ولا أمل له في التأصيل، ولا فرصة له بالتطبيع. والصهيونية آخر العدوانات على مفاهيم الحضارة الإنسانية ومبادئها، تجمعت فيها نبذات من العرقية، والاستهتار بالشعوب وحقوقها، بالإنسان الآخر وكرامته، وجعلت القوة وسيلة حصرية لإدراك ما تريد من منطلق استعلائي، ومن معيار مزدوج، وعلى رغم كل الظواهر فهي تتعرض اليوم لعوامل التآكل ورياح التغير ذاتها التي عفت على الظواهر المماثلة له. قبل سنوات قليلة كان قد بقي لها شبيه واحد هو دولة جنوب أفريقيا، والآن بقيت المثال الأوحد لهذا النموذج.

ي ـ إن المسار التاريخي العريض ـ سواء بالنسبة لتطور الشعب الفلسطيني، أو الوطن العربي، أو المتسع الإسلامي، أو التطور الحضاري، يصب في اتجاه تصحيح الصورة والوضع في فلسطين، والتاريخ تجسيد لبداهة أنه لا يصح إلا الصحيح، ولا يحق إلا الحق.

ك ـ إسرائيل ـ على رغم المظهرية المتبهورة ـ تسير في طريق الانحسار، وبعد ذلك في طريق الانحدار. فحلم إسرائيل الكبرى في آخر أدوار الاحتضار. والمأزق اليهودي تجاه الشعب الفلسطيني عاد ليأخذ الموقع ذاته الذي كان عليه يوم صدور وعد بلفور، والدراما الهائلة التي عصفت بفلسطين والمشرق العربي منذ عام ١٩٤٨، من حروب لفرض قيام دولة إسرائيل، وحروب لتوسيع حدودها وصولاً إلى إسرائيل كبرى، وحروب مقابلة لاحتوائها وردها على أعقابها، هذه الدراما وصلت أوجها عام

١٩٦٧، ثم بدأت بالانحسار. إن مواطىء الاحتلال الإسرائيلي اليوم هي دون ما كانت عليه عام ١٩٦٧، وما زالت تضمر. ومستقبلها سيحسمه صراع يدور على أرض فلسطين ذاتها ـ لا سيناء ولا الجولان ولا جنوب لبنان ـ بل فلسطين.

ل ـ لا يضير المعارضة الفلسطينية أن يقال عنها إنها غير واقعية، أو إنها تتجاهل موازين القوى.

م ـ لم يكن حق في التاريخ كله أبلغ وأوضح من الحق العربي في فلسطين، وإن هذا الشعب، كما أثبت في كفاحه ـ بدفاعه عن حقه ـ يدافع عن كل حق لكل شعب، وعن مفهوم الحق ذاته.

المعارضة الفلسطينية ليست سوى حركة تحرير لأرض فلسطين. وهذه الحركة لم تتوقف يوماً، ولكن مسارها حرف نتيجة لظروف، ولا بد لها من استعادة هذا المسار. وكل حركة تحرير تبدو في أولها بأنها غير واقعية، وعلى رغم ذلك فإنها كلها انتصرت على الواقعية. إن حركات التحرير في الوطن العربي من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب؛ في آسيا، وفي أفريقيا، في فييتنام وفي الجزائر، في الهند، وأندونيسيا، وزيمبابواي، وجنوب أفريقيا؛ كلها انتصرت. وسيكتمل المسلسل بانتصار فلسطيني. موازين القوى كانت في فييتنام بجانب أمريكا، وانهزمت أمريكا، وموازين القوى تتبدل.

ن ـ إن اتفاق أوسلو مرر بترويج إعلامي يقول بأن الشعب الفلسطيني كان قد أخطأ في رفض حلول عرضت عليه: وكالة فلسطينية ـ مجلس تشريعي ـ **كتاب أبيض** ـ دولة تقسيم، وأن عليه الآن، وبعد سلبية امتدت زهاء ثلاثة أرباع القرن، أن يأخذ موقفاً إيجابياً. وجاءت اتفاقية أوسلو مولوداً لهذا المخاض.

والشعب الفلسطيني يدرك الآن بأن رفضه لحلول كانت سوف تنتزع منه جزءاً من حقه، وتضعفه بقدر ما تقوي عدوه، وتلوث شرعيته بقدر ما تضفي من شرعية زائفة على عدوه، كان على حق، والشيء الذي عرضه العدو في أوسلو هو انتزاع الشرعية كلها، مقابل التفاوض من دون أسس، من دون اعتراف، من دون التزام، من دون أرضية، من دون نقطة بداية أو نقطة نهاية. وبالتالي فإن الشعب الفلسطيني، كما رفض الوكالة الفلسطينية، والمجلس التشريعي، و**الكتاب الأبيض**، وتقسيم فلسطين، يضيف رفضاً جديداً هو رفضه لاتفاق أوسلو.

٢ ـ الشعب

إن عملية ترميم القضية الفلسطينية تبدأ عند نقطة ترميم الشعب الفلسطيني ذاته، لأن القضية مجسدة فيه، ومسارها المستقبلي يعتمد اعتماداً تاماً على إرادته، وقدرته،

وتنظيمه، وحركته. أما عملية إعادة دمج القضية الفلسطينية بالمسار العربي، وإعادة موقعها في الخارطة الاسلامية، وفي تطلعات المستضعفين في الأرض، أياً وأينما كانوا، فذلك أمر لاحق بأن صدقية القضية الفلسطينية تبدأ بالشعب الفلسطيني. ومن الواضح تماماً أن إسرائيل بعدما تسنى لها أن تستولي على الأرض الفلسطينية، انطلقت في ملاحقة الشعب الفلسطيني صاحب الحق فيها، لأنها تشعر بأنها لن تنال ثباتاً أو استقراراً على الأرض إلا عندما يتخلى الشعب الفلسطيني عنها تماماً، أو يوضع في حال من العجز الدائم واليأس المانع.

يعيش الشعب الفلسطيني الآن مرحلة انهيار كامل للمرة الثالثة خلال أقل من أربعة عقود. فالانهيار **الأول** حصل عام ١٩٤٨، وفقد خلاله ثمانين بالمئة من أرضه، بينما تشرد ثمانون بالمئة من أبنائه. والانهيار **الثاني** حصل عام ١٩٦٧، وفقد فيه ما تبقى من أرضه، وتشردت شريحة كبيرة ثانية من شعبه. والانهيار **الثالث** حصل عام ١٩٩٣ في أوسلو، وفقد فيه شرعيته، ونضاله، وتضامنه، وتجمعه، وهدفه، وأصله القريب، وبالاختصار فقد لحمته التي وثقها النضال والأمل، وتناثر كتلاً بشرية فاقدة الإرادة، والتنظيم، والقدرة.

لكن لا شك في أنه، كما استعاد الروح والحركة بعد انهيار عام ١٩٤٨، وشكل كتلة كبيرة دافعة وحافزة في التحرك القومي الكبير خلال الفترة الناصرية، وكما استعاد التنظيم وطوره في إطار هزيمة الـ ٦٧ بحيث استطاع أن يلحق هزيمة عسكرية في إسرائيل ذاتها في لبنان عام ١٩٨٢ وما بعده، فإنه سوف يعود إلى الحلبة من جديد، بتنظيم أفضل، وبقدرة أعظم. ذلك قدره وقد أثبت قدرته. وستكون الصعاب في المرحلة القادمة أعظم. لأن الالتزامات الضمنية بمحاصرته واحتوائه، قد تحولت إلى نصوص في معاهدات الصلح، تسهر على تطبيقها وتنسيق الأدوار فيها لجان «مشتركة»، ويعهد بتنفيذها إلى شرط في مقدمتها شرطة السلطة الفلسطينية. لكن هذا أيضاً يدخل في باب العابر والمؤقت، وسيتضح، بمرور الوقت، أن الدم العربي لا يمكن أن يصبح ماء.

ما هي العناصر التي يمكن على أساسها ترميم الهوية الفلسطينية الجماعية:

١ ـ أمل العودة إلى المنابت، أمل التجمع على أرض واحدة هي وطن الشعب الفلسطيني، الذي لا وطن له سواه، وأرضه التي لا أرض له سواها: فلسطين، بعد أن سقطت واقعياً مقولة استيعاب هذا الشعب في غير أرض فلسطين، سقطت ليس فقط لأنه رفضها، بل لأن العرب الآخرين رفضوه أيضاً، رفضوه معمراً، معلماً، مديراً، اختصاصياً، استاذ جامعات، طبيباً، صحافياً، رجل أعمال، رجل مال، صاحب خبرة، صاحب قدرة؛ رفضوه، وعندما اقتضى الأمر حاربوه، وعندما

سنحت الفرصة طردوه من ديارهم. هذه الحقائق يجب ألا تكون مصدراً لاجترار الأحزان أو إلقاء اللوم، أو الدخول في الجدليات، بل لا بد من أن تأخذ شكلاً إيجابياً يؤكد أن للفلسطينيين وطناً واحداً، هو فلسطين، وأملاً واحداً، هو أن يعيش حراً على أرضها. **﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾**[1]، فليجعلوا الدفع الذي يلقون، كما أراده الله أن يكون سبباً في عمار الأرض، وليتدافعوا إليها ويندفعوا نحوها؟

كيف؟ والجواب يتألف من ألف مسار، وكل تبسيط محفوف بالأخطاء والأخطار.

٢ ـ لا بد من رفع شعار واضح لهذا الأمل؛ شعار محدد، لا يمكن تشويهه. إذا قلنا ثورة حتى النصر، فالغموض كامن في معنى النصر. نصر من؟ نصر ماذا؟ ما الفرق بين نصر حقيقي ونصر مموه؟ ثورة حتى التحرير. ما هو التحرير؟ هل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي تحرير؟ ما الفرق بين تحرير حقيقي وتحرير مموه؟ ثورة حتى قيام دولة فلسطينية؛ أي دولة، بأي ظروف، بأي ثمن، بأية شروط. . . الخ

عندما نتحدث عن نضال، فإننا نتحدث عن أناس يموتون وآخرين يقاسون، وعن تضحيات وخسائر وآلام. والذين يطلب منهم أن يتحملوها يجب أن يعرفوا لماذا؟ ويجب أن يطمئنوا أنهم عندما يدفعون الثمن، فسوف يستمر النضال حتى لا يذهب الثمن هباء.

بوضوح كامل، يجب أن تجمع طاقات الشعب الفلسطيني كلها من أجل الأهداف التالية:

ـ توحيد أرض فلسطين، أي وجود دولة واحدة على كل أرضها.

ـ توحيد شعب فلسطين بجمعه وإعادة تجميعه في أرضه الموحدة، تحت لواء واحد وهدف واحد.

ـ إلزامية حق العودة لجميع الفلسطينيين الذين أجلوا عنها منذ عام ١٩٤٨ وذرياتهم، التمتع بجميع الحقوق السياسية والمدنية والدينية فيها فوراً وعلى قدم المساواة لكل السكان.

ـ إلزامية استعادة المواطن التي أجلي عنها الفلسطينيون من مدن وقرى.

ـ إلغاء كل اغتصاب للأراضي سواء تم بالمصادرة الإدارية ـ أياً كان الإسم المعطى لها.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ٢٥١.

- أو بالمصادرة بقوانين وإعادة الأراضي إلى أصحابها.

٣ - خرافة الوطن البديل

تدار وتسرب بواسطة وسائل الإعلام، تكهنات بشأن مستقبل الفلسطينيين. وقد تتناول هذه التكهنات مجموعة ما من الفلسطينيين موجودة في قطر عربي ما، وقد توسع - في إطار تلويحات الترانسفير - لتشمل مجموعات أكبر في فلسطين ذاتها، وقد توسع أكثر من ذلك لتتناول فلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية ذاتها.

ومن هنا فإن أي حديث في هذا الموضوع لا يمكن أن يتجاوز مستوى التكهن الذي يدور في إطاره الموضوع. لكن الشيء الذي يتجاوز هذا الترويج التكهني، ولا بد من التعامل معه، هو استغلال الخرافة كلها لأغراض تتناسب مع أهواء ومصالح، بعضها إسرائيلي، وبعضها صادر من أقطار عربية، وبعضها يروّجه كل من له مصلحة.

بداية، فإن خرافة الوطن البديل ليست من صنع فلسطيني. والنضال الفلسطيني كله تجسيد لذلك. فلقد كان هذا النضال طيلة السنين المنقضية منذ عام ١٩٤٨ نضالاً من أجل تحرير «فلسطين». ومن أجل العودة إليها. وفي هذا النضال سقط أكثر من مائة ألف شهيد.

وليس هنالك مشروع لوطن بديل؛ لا مشروع أمريكياً، ولا مشروع إسرائيلياً، ولا مشروع عربياً، ولا مشروع فلسطينياً.

من الواضح أن الخيار الأمريكي - الإسرائيلي الأول، هو أن يكون الفلسطينيون مكبوتين، ومحاصرين، وعاجزين، ومشغولين بتحصيل قوتهم اليومي، لا أكثر. فهم - من وجهة النظر هذه - مجرد خطر على إسرائيل لا أكثر، وكل تفكير بأمرهم يخضع لميزان واحد، وهو: هل يزيد درجة الخطر المحتمل منهم، أو ينقصه، أو يبقيه على حاله. ومن المؤكد أن تجميع الفلسطينيين أو تجميع كتلة كبيرة منهم على أرض - ولو غير أرضهم - وإعطاءهم فرصة البقاء، سوف يعطيهم قدرة ما، وقد تتحرك هذه القدرة في ظرف ما لتأجيج القضية من جديد. إسرائيل تريد للشعب الفلسطيني أن يبقى في قمقم محكم السداد، لأنه إذا خرج منه فلا شيء يعيده إليه.

بعض التكهنات تقول - ليكن التجمع بعيداً - في العراق مثلاً. لكن العراق أقرب إلى فلسطين من الكويت مثلاً وقد قام الأمريكيون بطرد الفلسطينيين من الكويت، فكيف يتصور أن يدعوا إلى تجميعهم في العراق. وقد أظهر العراق، وكذلك الفلسطينيون، كفاءة علمية فائقة. فكيف يتصور أن يدعوا لأن تضم كفاءة

عربية إلى كفاءة عربية. وقد فرضت أمريكا على العراق حصاراً شاذاً، في تاريخ البشرية، وفرضت حصاراً شاذاً آخر على الشعب الفلسطيني، فكيف يتصور أن تقدم على إزالة هذين الحصارين اللذين فرضا نتيجة لمخاوف محددة؟

إن بعض التكهنات عن النيات الأمريكية تتناول الأردن، مع صيغ دستورية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة والقطاع. وهذا أمر أبعد تصوراً. فالأردن ملاصق لفلسطين.

المهم أن التكهنات كلها تثير وساوس هنا وهناك. والوساوس تثير تناقضات والتناقضات تنذر بأخطار. ولهذه الغاية تدار وتسرب خرافة الوطن البديل.

لكن المهم ألا يطالب الفلسطينيون بدفع ثمن هذه الخرافة، التي هي عكس أهدافهم ومصالحهم التي يروجها أعداؤهم.

٤ ـ فترة الانتظار والاختمار

أوضحنا في ما تقدم بأن الشعب الفلسطيني يلقى معاملة مجحفة في البلدان العربية، ومعاملة مأساوية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ويمكن القول بأن أنظاراً عالمية ـ وبالأخص أوروبية ـ تبدو وكأنها قد أخذت علماً بما يعانيه هذا الشعب تحت الاحتلال الإسرائيلي. ولم يجر حتى الآن تحرك يذكر ـ إعلامي أو سياسي ـ في سبيل تخفيف المعاناة أو بذل العون الجدي. ويدرك الشعب الفلسطيني نفسه أن معاناته تحت الاحتلال هي من طبيعة الأشياء، وإن كانت تفوق في مستواها أي معاناة مماثلة تحت أي احتلال آخر نظراً لطبيعة المحتل، ولإدراكه بأنه في فلسطين ليس مجرد محتل يمكن أن يحل مشاكله بانسحاب عسكري، وإنما هو مغتصب لكل شيء: الأرض وما عليها، ومستبدل لكل شيء: السكان والمسكن وحتى الاسم، ويبدو مستعداً لأن يمارس أي قدر من الهمجية يعتبره ضرورياً لاحتفاظه بما اغتصب. وإن دورة الفعل وردة الفعل المألوفة في أحوال الاحتلال والاستعمار، تجري في فلسطين باستمرار، وتتصاعد. ومن الصعب التكهن بما ستجره عندما تتبسط القضية من جديد لتنحصر صراعاً بين الشعب الفلسطيني واليهود على أرض فلسطين. هل يبقيان معاً، وبأي شكل من أشكال التعايش، أم هل يتصاعد صراعهما إلى مرتبة الدمار الشامل، كما تكهن رابين قبل موته؟

لكن حال الشعب الفلسطيني مع إخوانه العرب أمر مختلف. ولا شك في أن الشعوب العربية تعاطفت مع الشعب الفلسطيني عندما حلت به أولى الكوارث الكبرى كارثة عام ١٩٤٨، ففتحت له الحدود، ووفرت له المأوى. صحيح أن الأمر لم يشكل عبئاً عليها، لأن مسألة الإعالة والإدامة لم تكن موكولة إليها. فالفلسطيني الذي حمل

معه إلى منفاه مدخرات ما، عاش عليها أو استعان بها، والفلسطيني القادر على العمل والأعمال مارس عملاً در له الدخل وأعانه في معيشته. والعاجز أمدته وكالة الغوث بلزوميات الحياة من مأكل وتعليم، وصحة. ومن نافل القول أن أي نظرة عادلة لميزان التكلفة والمردود، بالنسبة للوجود الفلسطيني، يظهر أن التكلفة كانت ضئيلة على الاقتصادات العربية القطرية، والمردود كبيراً، بل باهراً في أحيان كثيرة.

لكن النظرة إلى الوجود الفلسطيني صغرت، والصدر تجاهه ضاق. ويمكن القول بأن الفلسطيني يشعر بأن كرامته قد مست، وأن كثيراً من مسالك رزقه قد سدت. بالاختصار، فإنه يعاني وضعاً غير طبيعي، في بيئات ما زالت أخوية ولكنها تعتبره الأخ المزعج، وتترك لإعلامها حرية التشكيك في شرعيته، والتلويح بنوع من الترانسفير ضده. ولئن سكت الإعلام الإسرائيلي عن هذا الأمر، فإن من أسباب ذلك أنه سيفتح الملف حالما تدعوه حاجة إليه. والعرب قصيرو النظر، سريعو التجاوب مع إيحاءات إعلامية خارجية. هل يمكن القول بأن عرباً كانوا يزايدون في التلويح بمناصرة الشعب الفلسطيني قد أخذوا يزايدون في استحداث وسائل الإحراج والمضايقة له؟

وأياً كانت الأسباب والذرائع، فإن هذه المواقف لن يقتصر ضررها على الشعب والقضية، بل ستعود بالضرر على كل العرب، وبالأخص إذا اتخذت أشكالاً درامية.

في هذا الظرف الذي تآكلت فيه منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن تقمصت شكل السلطة الفلسطينية وبعدت وتباعدت عن هموم الفلسطينيين في الخارج، في هذا الوقت الذي تتجمع فيه نذر صراع مرير، وربما أخير، داخل فلسطين، عندما تسدل الحدود على شعبين متناقضين أحدهما ممعن في الظلم، والآخر ممعن بالتشبث، أحدهما يعتبر أنه حتى ما لم يحصل عليه فهو ملك له، مستباح لاغتصابه وبطشه، والآخر يرى أن الأمر يجري في اتجاه واحد هو ابتلاع المزيد والمزيد من حقه، وهدر المزيد والمزيد من كرامته، وأن لا أمل في إيقاف هذا العدوان، بل استخلاص بقية؛ أحدهما يرى أن بقاءه يقتضي الضرب المستمر لخصمه، حتى لا يترك له الفرصة لأن يفيق أو يجيب، والثاني يرى أنه لم يبق له ما يخشى عليه.

في هذا الظرف يجب على العرب أن يتحركوا. إذا كان الشعب الفلسطيني يعامل على المنوال نفسه ـ تقريباً ـ في كل موقع، فمعنى ذلك أن الأمر لم يعد محلياً، يعالج بالنصيحة الهادئة هنا أو هناك، بل إنه يمس العرب جميعاً. ولا بد من «قمة» تضع المبادىء العادلة لمعاملة الفلسطينيين أينما وجدوا: الإقامة ـ بناء العائلة ـ التملك ـ العمل ـ تعليم الأولاد في المدارس ـ تعليم الأولاد في الجامعات ـ الصحة. والنموذج العالمي موجود ولا حاجة إلى اختراع جديد، البطاقة الخضراء. أما الجنسية ذاتها فأمرها

متروك للسيادة. لكنها إذا أعطيت فلا بد من أن تتبع النمط العالمي، وهو الجنسية المتساوية. لا يجوز إطلاقاً أن يكون الفلسطيني حامل جنسية عربية، كمثل الفلسطيني حامل الجنسية الإسرائيلية.

ماذا يقول العرب لو أفاقوا يوماً على صرخة فلسطينية متألمة تقول للعالم بأنهم محرومون حقوق الإنسان في هذا المكان وهذا المكان، وأنهم يواجهون مشكلة عربية.

الفلسطينيون لا يريدون وطناً بديلاً، ولكن لهم الحق بالمعاملة المتساوية في أرض العرب. وإلا فما معنى أنهم عرب، وأن قضيتهم قضية عربية، بل قضية العرب، وإذا كان العرب قد وجدوا لأنفسهم أعذاراً في حروب وقعت بينهم وبين الفلسطينيين: لزوميات سياسية، منطق السيادة، أهون الشرين، اجتناب القوى، فإنهم لن يجدوا عذراً في تضييق العيش عليهم، أو التهوين من كرامتهم، أو الانتقاص من حقوقهم الإنسانية.

٥ ـ الأرض الفلسطينية والدولة الفلسطينية

نصت اتفاقية أوسلو على إجراء مفاوضات لوضع دائم للفلسطينيين، يحل مكان الحكم الذاتي المحدود، الذي أومأت الاتفاقية بأنه وضع مؤقت. إنما ـ بطبيعة الحال ـ لم تنص الاتفاقية ولو تلميحاً على أي مبدأ أو تصور، أو احتمال، للوضع الدائم هذا، بل ترك أمر تحديده لمفاوضات تتحكم فيها موازين القوى القائمة في فترة إجرائها. ومن الواضح أن إسرائيل اختارت مرحلة انتقالية لتفرض فيها أموراً واقعة، تجهض كل معنى أو احتمال لوضع دائم ذي معنى أو مضمون حقيقي. كما أنها سارعت إلى تصعيد السطوة في المعاملة، لتوحي بتوازن قوى يمكنها من أي تصرف تبتغيه.

مع ذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية تأملت ـ بكل تأكيد ـ أن الوضع النهائي سيجيز إقامة دولة فلسطينية ما، وفق شروط ما، وبتدرج ما. وبما أن منظمة فتح ـ قاعدة منظمة التحرير ـ كانت قد رفعت شعار دولة ولو في أريحا، فإن الدبلوماسية الإسرائيلية التي تستثمر كثيراً علم النفس، حددت أول انسحاب لها في إطار إعادة الانتشار بأنه سيكون من غزة وأريحا. فأما غزة، فكانت إسرائيل على وشك الانسحاب منها من طرف واحد، بل قيل إنها عرضت على مصر عودة إليها. بالتالي فإن انسحاباً من أريحا تلاقى مع شعار «دولة ولو في أريحا». وبالمناسبة فإن هذا الشعار ذاته أوحى إلى إسرائيل ـ في إطار من دبلوماسية علم النفس ـ بأن المنظمة في تشوقها إلى دولة ما، مستعدة لأن تقبل أي دولة بأي حجم.

إن المرحلة الانتقالية ما زالت قائمة، وما زالت إسرائيل تتلكأ وتناور وتراوغ في «إعادة الانتشار» الذي يفتح الباب للمفاوضة بالنسبة لتحديد الوضع النهائي. ونصت

الاتفاقية على أن تبدأ المفاوضة بعد سنتين أو في أكثر تعديل بعد ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية، وأن تكون قد انتهت إلى اتفاق ما بعد خمس سنوات. وها قد مضت السنوات الخمس ولم تبدأ المفاوضات. والسبب أن إسرائيل احتاجت وقتاً أطول لفرض قدر أكبر من إحداثيات الأمر الواقع. وربما كان هدفها أن تفرغ كل احتمالات المفاوضة بوقائع الأمر الواقع، فلا يعود هناك مجال إلا لقبول أو رفض، وتتصور أو تتوهم أو تعتقد أن الحصيلة ستكون قبولاً.

والذي تلوح به الآن هو، لا للدولة الفلسطينية، ولا لإعادة القدس الشرقية. مع ذلك يبدو أن لاءها للدولة هي لإتاحة الفرصة لقضم كل ما تقدر عليه ثمناً لموافقتها.

وواقع الحال أن اتفاقية أوسلو تبدو في ظاهرها مبنية على تصور إعطاء الفلسطينيين دولة ما في نهاية مطاف ما، لكن إسرائيل، ربما تخشى قيام أي دولة فلسطينية أياً كان حجمها. والذي تخشاه إسرائيل أن تكون لهذه الدولة سيادة ما ولو على معبر واحد. ولا بد بالتالي من أن تعمل على السيطرة على أي معبر - بحري أو بري أو جوي - ولو كان معنى ذلك رفض فكرة الدولة والاكتفاء بحكم ذاتي مطور بصلاحيات أكثر توسعاً. وتعتبر إسرائيل أن أرض فلسطين ملك لها. وأن العرب المقيمين فيها هم مجرد «مقيمين» بموجب قوانينها، وأن بوسعها أن تكيف وتعدل وتغير في هذه القوانين كيف شاءت. فالفلسطينيون أولاً وقبل كل شيء ليسوا مواطنين؛ ليسوا حملة جنسية إسرائيلية. وإقامتهم هي من نوع الآبارتهايد الذي مارسته جنوب أفريقيا حتى لحظة سقوطها. ولن تفلح فذلكة دستورية مثل اعتبارهم مواطنين أردنيين مثلاً - إذا كان ذلك ممكناً أصلاً - لن تفلح في تغيير الصورة. ما دامت السيادة على الأرض لإسرائيل، فهم ليسوا أكثر من عمالة رخيصة وسوق مضمونة.

ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهتها تصورت أنها عندما اعترفت بدولة إسرائيل، فقد قبلت تقسيم فلسطين، وأنها عندما عدلت الميثاق الوطني تعزيزاً لهذا الاعتراف، سوف تحصل قبولاً من إسرائيل بـ «تقسيم فلسطين»، وبالتالي بإقامة دولة فلسطينية. لكن إسرائيل اعتبرت الاعتراف بها اعترافاً بأنها صاحبة السيادة على كل أرض فلسطين، وأنها حصلت على شرعية هذه السيادة بالاعتراف الذي قدمته المنظمة.

بوسع منظمة التحرير الفلسطينية أن تعيد مبدأ توحيد فلسطين، إذا اختارت التحرك في إطار وحدة الأراضي الفلسطينية. وحينذاك لا يكون الوضع الدائم وضع دولة فلسطينية متفرقة مقطعة فاقدة الأرض والموارد، بل وضع تحرك - على غرار تحرك سكان جنوب أفريقيا - لنيل الحقوق السياسية، وغيرها من الحقوق، على قدم المساواة لجميع السكان. ويمثل هذا التوجه، فإنها لا تفقد عرب الـ ٤٨ بل توحد مطلبها مع

مطلبهم والجمع هنا يصبح، أربعة ملايين، منبثين في جميع أنحاء فلسطين.

وفي الوقت ذاته، فإنها تبقي اللحمة مع الفلسطينيين في الخارج، وتبقي جذوة الأمل في وحدة الشعب. فوحدة الشعب مرتبطة بوحدة الأرض لأن وحدة الأرض هي الأمل الكبير. ويبرز الأمر أحياناً بأنه تقليد للنموذج اليهودي المتدرج من قبول بالتقسيم ـ دولة يهودية في فلسطين ـ إلى دولة يهودية في كل فلسطين، إلى دولة إسرائيل الكبرى لكن هذا النموذج لا ينطبق بتاتاً. فاليهود عندما وضعوا هذا التصور: وطن قومي ـ دولة في فلسطين ـ دولة في كل فلسطين ـ دولة إسرائيل الكبرى، كانوا يبنونه على التدرج اللوجستي الضروري ـ الذي لا غنى عنه أبداً ـ في استجلاب اليهود إلى الأرض الفلسطينية، ومن ثم تحريكهم داخلها ومنها. من دون السكان لا تكون دولة، ومن دون سكان أكثر لا تكون دولة أكبر. ولقد سقطت فكرة إسرائيل الكبرى عندما أدرك اليهود أن ليس لديهم السكان لملء حيز كبير من الأرض كالحيز المتخيل في إسرائيل الكبرى.

لكن الفلسطينيين موجودون في فلسطين. هنالك الآن ـ مع عرب الـ ٤٨ ـ أربعة ملايين منهم، مقابل عدد مماثل أو أكثر أو أقل قليلاً ـ من اليهود. وسباق السكان سباق يتفوق العرب فيه.

والدولة الواحدة هي الأمل الوحيد لحل التناقض بين العرب واليهود في فلسطين. فيها تتلاشى حكاية العدوان والقوة والتجبر والاستعلاء، وتحل محلها مساواة تفتح المجال للعيش الآمن، والتعايش المستقر. وتفتح الآفاق لتمازج حضاري عميق الأثر، بعيد المغزى.

٦ ـ التنظيم

هناك مسائل عديدة تحتاج إلى توضيح بشأن التنظيم الفلسطيني للمرحلة القادمة.

المسألة الأولى: إن منظمة التحرير الفلسطينية ضرورة أساسية للشعب الفلسطيني. فهي المنظمة التي تجمع الشعب بأسره، وتمثله. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية هي ذات ميثاق، وأي تشويه لهذا الميثاق يسقط كل صلاتها بالشعب الفلسطيني في جميع مجتمعاته. وإن الشعب الفلسطيني الذي وضع الميثاق الوطني، إنما أقر المنظمة حارسة أمينة لهذا الميثاق وعاملة على تطبيق مبادئه وتحقيق أهدافه.

ومن نافل القول أن ما قامت به المنظمة في إدارة النضال الفلسطيني منذ تأسيسها وحتى أوسلو، قد جاء تعبيراً مشرفاً على رغم كل ما اعتراه من الأخطاء. ويعتبر الشعب الفلسطيني أن الحقبة الممتدة على مدى ثلاثة عقود من النضال الشاق،

والعمليات البطولية، والحرب الطاحنة أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان، والانتصار العسكري الباهر في معركة بيروت التاريخية، هذه كلها قد غدت صفحات من التراث الفلسطيني، وستظل مصدر اعتزاز للأجيال القادمة، ومؤشرات على طريق التحرير والتوحيد لفلسطين؛ كل فلسطين.

لكن منظمة التحرير الفلسطينية ارتكبت خطأ أساسياً في قبولها اتفاق أوسلو، وفي إضفائها شرعية باطلة على إسرائيل.

فالميثاق الوطني الفلسطيني ليس مجرد وثيقة، بل هو تجسيد لتاريخ النضال الفلسطيني كله، وهو مكتوب بدماء ملايين الضحايا الذين سقطوا في حروب متطاولة، كان من بينها الحروب الصليبية التي أجلى فيها الغزاة الصليبيون سكان فلسطين العرب ـ أهلها وأصحابها ـ عن كل الأراضي الفلسطينية، فما وهنت عزائمهم، وتابعوا النضال من القاهرة ودمشق، وساهموا في تعبئة العالم الإسلامي كله، حتى تسنى لهم النصر النهائي. ولم يسلموا للاحتلال والاغتصاب الصليبيين بأي قدر من الشرعية.

ولقد كتب تاريخ الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني، وما تلاه من قيام دولة إسرائيل، وحتى هذه اللحظة وما بعدها، بدماء سالت كلها وفق مبادىء ميثاق الشرف.

إن حق الشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين، في كل وطنه، كل فلسطين، هو حق أزلي، لا ينتقص منه احتلال، ولا يبطله اغتصاب، بل إنه ليس مجرد حق دنيوي، بل يرافقه واجب سماوي، بالحفاظ على قداسة الأرض التي شرفها الله بالاسراء والمعراج، وبالولادة المعجزة للمسيح عيسى بن مريم؛ كلمة من الله أوصلها الروح القدس، وبالكلام الذي كلمه الله لموسى عليه السلام، بما يرفع فلسطين فوق التعصبية، والعرقية، والاحتكارية. وإذا كانت أرض فلسطين ملكاً لأهلها، فإن سماء فلسطين هي سماء البشرية جمعاء، لا يحجبها أي ادعاء.

ولقد تجاوزت منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق أوسلو كل ما خُوِّلته من صلاحيات، حين دخلت في اتفاق ينتهك الميثاق الوطني، وأخذت على عاتقها أن تغطي لاحقاً هذا الانتهاك بموافقة صورية مفتعلة وفاقدة الشرعية. فالميثاق ساعة انتهاكها له كان قائماً، إلى جانب أنه كان قائماً منذ الأزل وسيظل باقياً إلى الأبد. وقد ضمن في وثيقة أوسلو ذاتها النص الذي يدين تلك الوثيقة بأنها انتهاك للميثاق الوطني. وعليه فإن وثيقة أوسلو، كما أنها باطلة بحكم انتهاكها للحق التاريخي والواجب الإلهي، هي باطلة أيضاً بحكم ما نصت عليه من انتهاك مسبق للميثاق الوطني الفلسطيني.

ومهما تكن الضرورات التي دفعت إلى هذا الانتهاك، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقره أو يعترف به. وكل باطل يجري تحت الضرورة يظل باطلاً، ويعود الحق حقاً بإزالة الضرورة. ويبقى الواجب قائماً لإعادة الحق إلى نصابه.

لكن هذا البطلان لا يبطل منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها ولا يمس ضرورة استمرارها.

المسألة الثانية: تتعلق بضرورة الفصل والتمييز ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين السلطة الفلسطينية وأي شكل قد تتخذه هذه السلطة في المستقبل. فالسلطة الفلسطينية، قد تجد نفسها مضطرة لأن تتخذ قرارات تحت ظروف الضرورة. لكن منظمة التحرير الفلسطينية، يجب أن تكون في منأى عن الاعتبارات العابرة، والسياسات المتغيرة لتظل الحارس الأمين للحق الفلسطيني الذي لا يبطله ولا يمسه أي تصرف مخالف له، من أي جهة جاء.

المسألة الثالثة: أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تعاد هيكليتها لتصبح ممثلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني، ولتكون تجمعاً أفضل ضد الزلل والخطل. وهذا الاصلاح يجب أن يجري من داخل المنظمة، وربما يحتاج الأمر إلى مرجعية عربية على مستوى القمة، باعتبار أن تأسيس المنظمة تم بقرار من قمة عربية.

ومن المناسب في هذا الصدد أن يدعى إلى تأليف لجنة من ذوي الرأي، ومن ذوي التجربة الميدانية في عمل المنظمة، لتنظيم عمل المنظمة في المرحلة الجديدة، بعد أن انطفأت المهمات الميدانية التي كانت المنظمات الفلسطينية (الميليشيات) تؤديها، ثم يعرض الرأي الذي تتفق عليه هذه اللجنة على قمة عربية تؤكد مجدداً الالتزام العربي الجماعي والاجماعي بالقضية الفلسطينية في المرحلة التالية.

وهذا ينقلنا إلى الوجه المقابل للطرد، وهو الوجه المعبر عنه بمصطلح «الوطن البديل». ومع أن من الواضح تماماً أن «الوطن البديل» ليس مطلباً فلسطينياً، وأنه يتعارض مع جوهر القضية الفلسطينية، ومع كامل النضال الفلسطيني، فإن أطرافاً عدة، عربية ويهودية ودولية، تستخدمه لملء فراغات سياسية تهمها، ولا تتورع عن الصاقه بالفلسطينيين. ولقد أظهرت التجربة الفلسطينية في الشتات أن المجتمعات العربية لها تركيباتها الخاصة بكل منها، ومصالحها المرتبطة بهذه التركيبات، وأنها حساسة، بل غيورة على تلك التركيبات، إلى حد استثارة عوامل المنافرة والمصادمة. ولم يشفع للفلسطينيين في خضم هذه الأمواج ما قدموه من خدمات لتلك المجتمعات التي ما كانت لولاهم لتحصل عليها، بل إنهم اعتبروا على الدوام عنصراً دخيلاً وغريباً، ولا بد لأي استراتيجية أن تأخذ هذا الأمر في اعتبارها.

إن الذين ناضلوا من أجل فلسطين، وبينهم من بذل حياته في سبيلها هم جميعاً من العرب، باستثناء أفراد قلائل انضموا إلى موجة النضال الفلسطيني بوصفها حركة تحرير. ولا بد لأي نضال في وقت من الأوقات أن يقدم حوافز معنوية مقنعة. فإذا كانت الدول تعمل بوحي مصالحها، فإن الأفراد، عندما يختارون النضال طوعاً وشرفاً، إنما يعملون بوحي ضمائرهم. وقد شهد النضال الفلسطيني حوافز متنوعة، تبعاً لتنوع الخلفيات، وما رافقها من تربية وتلقين وتنظيم وفكر حر.

ابتداء وضعت قضية فلسطين في إطار عربي قومي وبجانبه الإطار الإسلامي. فالإطار القومي يعبر عن تصور بأن كل أرض لكل دولة عربية، إنما هي تراب عربي مقدس، ينبغي على جميع العرب أن يحموه ويحافظوا عليه. وانبثق عن هذا التصور مصطلح «الوطن العربي»، وانبثقت عنه أيضاً فكرة «الوحدة العربية» التي ظلت حلماً غامضاً، وساد اعتقاد في وقت ما بأن قضية فلسطين تستطيع أن تقدم الدافع المحرك لتحقيقها. ونبّه العروبيون إلى أن لفلسطين موقعاً خاصاً في الإطار القومي باعتبارها عقدة الوصل والمعبر ما بين أفريقيا وآسيا، ما بين بر مصر وبر الشام، ما بين المشرق العربي والمغرب العربي. وقد بيّن العروبيون أن القومية العربية تراث حضاري يخص جميع العرب من مسلمين ومسيحيين، وأن عليهم واجب حماية هذا التراث والدفاع عنه.

وكان للإسلام منذ البداية دور مهم في الحوافز. فلفلسطين في نظر المسلمين قدسية خاصة، مرتبطة في الأساس بالإسراء المنصوص عليه في **القرآن الكريم**، والمعراج، وكلاهما من الأحداث المهمة في حياة الرسول الكريم، وفي تكوين العقيدة الإسلامية، على الأساس الواسع، وبكامل عمق الوحي الالهي. ويعرف المسلمون أن عالم الإسلام كله هب للدفاع عن بيت المقدس واستردادها من الصليبيين. وقد كان لكل من الأكراد وشعوب آسيا الغربية، ومن الأتراك وسواهم، الأدوار الحاسمة في إلحاق الهزيمة بالصليبيين. وما زال الحنين قائماً لاستنهاض همم المسلمين أينما كانوا للمشاركة بالنضال من أجل حماية بيت المقدس وتحريره مع سائر التراب الفلسطيني.

وبما أن التراث العربي والحضارة العربية يستمدان من **القرآن الكريم** والإسلام، فإن المسلمين العرب كثيراً ما جمعوا بين الحوافز الإسلامية والحوافز القومية من دون شعور بأي تناقض بينهما.

وكانت فترة النضال الفلسطيني هي الفترة التي تعاظمت فيها موجات التحرير من الاستعمار في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت الثورة الفلسطينية التي انطلقت في منتصف الستينيات رمزاً من أهم وأنبل رموز حركات التحرير العالمية، وقامت، على محدودية إمكاناتها ومواردها، بتقديم العون إلى كثير من هذه الحركات،

واقتبست بعض رموزها، بحيث اقتبست تشي غيفارا، وألندي، وهوشي منه، ونيلسون مانديلا، كأبطال يخصونها وتخصهم.

وإلى جانب القومية العربية، نشأت في لبنان ابتداء «قومية سورية» تنادي بوحدة التراب والحضارة السوريتين. وقد قلصت هذه الحركة مع التجربة المرة مناقضتها للقومية العربية، وأثبت تنظيمها بأنه رفيع التحفز والحماس. وتعتبر العقيدة القومية السورية، فلسطين جزءاً من التراب السوري الذي هو ترابها.

إلى جانب هذه المواقف، يشكل مفهوم الوطن والأرض قاسماً مشتركاً أعظم بين جميع القاطنين في وطن، والمشاركين في أرضه. وكان للوطنية ـ حافز الأرض ـ دور مهم في توحيد الصفوف وخلق الحماس. وعندما يتحدث الناس عن حبهم للقدس ويافا وحيفا وصفد وطبريا ونابلس والخليل، وعن القرى والجبال والأنهار والسهول، وعن البرتقال والزيتون، فهم إنما يستذكرون الرباط الوطني ويتحلون به.

والحوافز المتنوعة تعلو أثراً وتهبط أثراً تبعاً لتطورات العقيدة والتجربة، ولتقلبات الأمل واليأس. وأهم ما نلحظه في هذا الصدد التراجع الكبير الحاصل في الدائرة القومية ـ منذ كامب ديفيد ـ وفي الدائرة اليسارية والثورية الضبابية. وقد لقي المفهوم الوطني ضربة مفجعة في اتفاق أوسلو القائم على التخلي عن الأرض التي اجتمع عليها الفلسطينيون حضوراً وغياباً، سكناً وغربة. وبنتيجة ذلك استمر الحافز الإسلامي وارتفع شأنه.

وللمسيحية الشرقية دور مهم، فهي التي تعيش في أرض المسيح عليه السلام، وهي التي تشاهد المحاولة لاقتلاع المسيح من صدارة العقيدة المسيحية، وإبعاد صورته ورسالته عنها. ولقد لعب المسيحيون دوراً أساسياً في النضال الفلسطيني وبذلوا دماء، وما زالوا جادين في إظهار أنهم ـ وهم العرب ـ هم لا غيرهم حملة راية المسيح عيسى بن مريم ورسالته. ولقد شرفت رموز مسيحية دينية مهمة النضال العظيم من أجل فلسطين، نذكر منها المطران غريغوريوس جحا مطران العرب، والمطران ايلاريون كبوجي الذي قضى سنوات في السجون الإسرائيلية، ونذكر الأنبا شنودا رأس الكنيسة القبطية وبابا الاسكندرية، الذي سجل أول وأعظم وقفة في وجه التطبيع مع إسرائيل، وقضى سنوات في منفى صحراوي، وجاهر مراراً وتكراراً بالموقف الثابت من القضية الفلسطينية، بوصفها قضية وطنية، وقضية حق، معبراً في ذلك عن إيمان اجماعي تجاهها.

ولا بد من دراسة متعمقة لمختلف الحوافز الفعالة لفترات النضال القادمة. فالعروبيون عليهم أن يرجعوا العروبة إلى مسارها الوحدوي، ولا بد من خروج عن الأوسلوية لتثبيت مسار وطني يناضل لحق العرب في يافا وحيفا والرملة واللد وصفد

وطبريا، وكل الأرض. ولا بد من إحياء فكرة التضامن الاجتماعي، والمساواة بين البشر، التي نادت بها الثورية، ومن إحياء حوافز التحرر.

والإطار الذي يجمع هذه الحوافز جميعاً هو الجهاد والاستشهاد. الجهاد في سبيل الله، في سبيل الوطن، في سبيل الأمل والمستقبل، في سبيل المثل العليا، في سبيل الحق، في سبيل العدالة، في سبيل المساواة بين البشر، في سبيل إزالة الظلم وتعميم الاخاء والرخاء.

خامساً: مبادىء وأهداف ووسائل

إن ما سنتطرق إليه من مبادىء وأهداف ووسائل في الفقرات التالية، ليس جرداً معرباً، لا من ناحية التعريف ولا من ناحية التطوير، بل هو محاولة لإثارة الأفكار، والإشارة إلى المسارات والاحتمالات. والذين سينزلون إلى الميدان يواجهون ظروفاً تتطلب الإبداع المستمر وصولاً إلى الأهداف.

١ ـ الأهداف

لا بد لاستراتيجية للعمل الفلسطيني من أن تتطلع إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ ـ توحيد أرض فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية على كامل ترابها.

ب ـ تنظيم هذه الدولة على أساس اتحادي ذي درجتين: التجمع الجغرافي والانتماء الحضاري، وعندما يحين الوقت توضع له الصيغة الدستورية المناسبة.

ج ـ توحيد الشعب الفلسطيني ويجري على مرحلتين:

المرحلة الأولى، من خلال المحافظة على الثقافة الوطنية الفلسطينية، ونشرها في جميع المجتمعات الفلسطينية، ومن خلال إحياء أمل العودة والتحرير كهدف أعلى.

المرحلة الثانية، إحياء النضال من أجل العودة والتحرير.

د ـ وضع ونشر ميثاق الالتزام الوطني والأخلاقي الذي يؤكد طموح الشعب إلى إقامة دولة النزاهة والعدالة والقانون، وحريات الأفراد، وبناء حضارة قائمة على المبادىء النابعة من التراث الروحي المستمد من الوحي الإلهي، وقائمة على العلم الحديث، وملتزمة بتحقيق العدالة الاجتماعية.

هـ ـ إقرار حق العودة للشعب الفلسطيني إلى أرضه ومنابته، واستعادة كل أراضيه المغتصبة، مهما يكن الزعم الذي تم فيه الاغتصاب. والإقرار المتبادل لحق كل

فلسطيني مغترب في اكتساب جنسية فلسطينية تحقيقاً للمكيال الواحد للشعب الفلسطيني ولليهود.

و ـ اتباع النهج الديمقراطي في تنظيم الدولة ومؤسساتها، ونشر هذا النهج من خلال وسائل التربية الحرة المنفتحة.

ز ـ تأكيد الاحترام الكامل للأديان والمقدسات والمطالبة بالتزام دولي يثبت حرمة الأماكن المقدسة.

ح ـ تأكيد الالتزام الفلسطيني بعدم المساس بأمور السيادة والأمن للقطر الذي يقيمون فيه، وبعدم التناقض بين وفاء لفلسطين وولاء للدولة المانحة للجنسية أو المستضيفة.

٢ ـ الوسائل

أ ـ يجري العمل ـ مع مراعاة قوانين كل دولة ـ على إقامة تنظيم فلسطيني ثقافي شامل، لا يمارس نشاطاً سياسياً، بل يقتصر نشاطه على أمور المعيشة وحقوق الإنسان الفلسطيني، وعدم الممايزة ضده أو اضطهاده، ويكون له صفة مرجعية.

ب ـ لا بد من منظمة شمولية تتلاقى فيها الفعاليات الفلسطينية وتتفاعل ضمنها. ولما كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد ضمرت، سواء بالدمج في السلطة الوطنية الفلسطينية، أو بالتخلي عن الميثاق الوطني الفلسطيني، أو بالتخلي عن ممارسة أي من المهمات التي انشئت من أجلها، وصولاً إلى تحرير فلسطين بالنضال، فقد أصبح ترميمها واجباً على أساس من التوضيح لمهماتها ومسؤولياتها المستقبلية، وروابطها بجميع التجمعات والنشاطات والمتطلبات الفلسطينية.

ج ـ إن الحق الفلسطيني في كامل التراب الفلسطيني هو المصدر الوحيد للشرعية، ولا يمكن لأي تناقض مع هذا الحق أن يتخذ صفة الشرعية.

د ـ إن الشعب الفلسطيني يرى بأن مطلبه في إقامة دولة واحدة على أرض فلسطين، ذات نهج ديمقراطي فديرالي، أمر لا يتعارض مع ميثاقه الوطني، ولذلك فهو لا يعترف بأي تعديل قد يقحم على هذا الميثاق.

هـ ـ للشعب الفلسطيني الحق بأن يناضل من أجل تحقيق أهدافه بقطع النظر عن أية التزامات يتخذها طرف فلسطيني أو عربي يناقض هذا الحق.

٣ ـ ترميم الروابط والعلاقات بين الشعب الفلسطيني والبلدان العربية

الحاجة إلى توضيح الأمور التالية للدول العربية:

أ ـ إن البلدان العربية في حاجة إلى هدف مشترك يرص صفوفها ويثبت تضامنها من ناحية، ويمنع دخولها في حروب مباشرة وغير مباشرة بعضها مع بعض.

ب ـ التوضيح للبلدان العربية أنه إذا كان السلام خياراً استراتيجياً للدول العربية، فما هو سوى خيار تكتيكي لإسرائيل، وأن أطماعها في أراضٍ عربية بموجب نصوص إسرائيلية ما زالت قائمة. وما زالت إسرائيل بلا دستور، وبلا حدود ملزمة لها.

ج ـ التوضيح للبلدان العربية أن عودة الاحتلال إلى أراض عربية، وإفلات السيطرة على الموارد العربية ابتداء من البترول، وتبدد الثروات العربية النقدية، وتعاظم الديون الداخلية والخارجية، وتفاقم التهديد للموارد العربية المائية، ما هي إلا العواقب الطبيعية لانفراط تضامنها الذي كان أساساً متمحوراً حول قضية فلسطين.

د ـ التوضيح للبلدان العربية أن «عملية السلام» المبنية على تصور بيريس، تقوم على أساس تغلغل اقتصادي يزحزح شعور الخطر المحدق ومفاهيم الوطنية والدفاع. وقد استبق البعض الأمور بإصدار قوانين تبيح تملك الأراضي والأسهم وإقامة المشاريع وتقديم تسهيلات ذات طبيعة خاصة، وتقدم لإسرائيل موارد، وتطالب دولاً غير عربية ـ بعضها حيادي مثل سويسرا ـ بزعم أو بآخر يعرف أن هذه المطالبات لا تنتهي.

لا بد من وضع تصور (سيناريو) لما قد يسفر عنه الوضع العربي في حال انتقال المسلسل من عملية الحروب والاجتياح، إلى عملية السلام، وهل كل واحد منهما هو الوجه الآخر الثاني؟

هـ ـ مهما قيل بشأن الاتفاقيات المذلة التي أبرمها الفلسطينيون، فلا بد من التوضيح بأنها جاءت ثمرة ـ لا لانتصار إسرائيلي ـ بل لانهيار عربي تبدى خلال المسلسل المبتدىء عند الكيلومتر ١٠١، ثم الحرب الأهلية اللبنانية، كامب ديفيد، السكوت عن اجتياح لبنان (أول ثمرات كامب ديفيد)، حرب الخليج الأولى (التفتيش عن عدو بديل)، حرب الخليج الثانية (الحرب الأهلية عوضاً من مجابهة العدو). بعد هذا المسلسل كله جاءت أوسلو ثمرة ونتيجة، وإن ما خسره العرب في هذا المسلسل يزيد بأضعاف مضاعفة عما حصلوه.

و ـ التوضيح للبلدان العربية أنها لا تستطيع التخلي عن شعب فلسطين بأي ذريعة أو حجة من دون أن تتخلى عن ذاتها العربية. فالعروبة التي ارتبطت بفلسطين ـ قضية وشعباً وأرضاً ومقدسات ـ تبقى أو تسقط من خلال هذا الارتباط.

ز ـ التوضيح للبلدان العربية أن الشعب الفلسطيني قد ناضل ببطولة فائقة إلى جانبها ومن أجلها في الحروب العربية ـ الإسرائيلية، كما ناضل من أجل قضيته، وأن له عليها حق النضال من أجلها ومن أجل أرض عربية ومن أجل شرف العرب. وكل ظن بأن قضايا قطرية ظرفية قد سهل حلها بمزيد من التخلي أو التراخي، ما هو إلا وهم لا ينجم عنه سوى خلق وضع أصعب وأعقد. الحلول السهلة هي أسوأ الحلول ولا تؤدي إلاّ إلى خلق أصعب الأوضاع.

ح ـ التوضيح للدول العربية أن نضالاً فلسطينياً يجري على أرض فلسطين، يجب ألا يتناقض مع التزاماتها الأمنية والإعلامية بموجب معاهدات صلح عقدتها أو تعقدها مع إسرائيل.

ط ـ التوضيح للدول العربية أن لا مناقضة بينها وبين الشعب الفلسطيني والإنسان الفلسطيني. فالشعب الفلسطيني يفهم أن ما يتعرض له من اضطهاد وقمع وكبت وممايزة، واستثناء من حكم القانون، وتعدٍ على حقوقه المدنية والدينية، وحرمان من حقوقه السياسية، يفهم أن ذلك كله إنما هو طبيعة الاستعمار ومناهج الظلم والافتراء، لكنه لا يستطيع أن يفهم ممايزات تمارس ضده في أرض عربية.

ي ـ الدول العربية ومواطنوها في حاجة إلى التبصير بالأمور التالية:

(١) إن حجم الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي أضخم من حجم القدرات الفلسطينية.

(٢) إن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، على علاته وأخطائه، كان نزالاً شجاعاً، وصعباً، ومراً، لكنه كان صراع تأخير ومباطأة نظراً للخلل الهائل في موازين القوى بينه وبين المعادلة الأمريكية ـ الإسرائيلية.

(٣) إن هذا الصراع كان إلى حد كبير في موقع «امتصاص الصدمة» بالنسبة للصراع العربي ـ الإسرائيلي الأكبر، وأدى بذلك خدمة كبيرة للدول العربية، لم يحمده أحد عليها. ويكفيه أن أدى هذا الدور بشرف.

(٤) إن معركة فلسطين لا تحسم بمعركة فاصلة، بل بمنازلات متكررة تحدث تغييرات وتؤدي إلى تبدل في العزيمة هنا وهناك. والذي يتصف بالصبر، والنفس الطويل، والقدرة على التحمل، وعلى العيش مع الكفاف وعلى الابتكار في وسائل المنازلة، هو الأقدر على البقاء، وجني الثمرة الأخيرة.

(٥) إن هذا الصراع لا يحسم بالحرب وحدها، فلقد كسبت أمريكا ـ إسرائيل حروباً مع العرب، لكن ذلك لم يحسم أمراً.

(٦) إن هنالك أنواعاً جديدة من المنازلة ـ كالحرب الباردة ـ قادرة على حسم الأمور خارج إطار الصدام المسلح.

(٧) إن الحرص على سيادة الدولة يتطلب صيانتها من الإملاء الخارجي وتحديد الخطوط التي لا يمكن للسيادة الوطنية أن تتراجع عنها.

ك ـ التوضيح للدول العربية والإسلامية أن المقدسات الإسلامية في فلسطين ليست ذات صفة جغرافية، بل ذات صفة روحية مرتبطة بالعقيدة والإيمان، وأن تضحيات العالم الإسلامي من أجلها في إطار الحروب الصليبية لم تكن من باب العبث. وإن الشعب الفلسطيني قد تحمل بكل طاقته وإمكاناته عبء المحافظة عليها والدفاع عنها، وتحمل وحده كامل العبء قبل وبعد حدوث الزيارة التاريخية إليها. وعلى الدول والشعوب الإسلامية أن تساهم في الحفاظ على مقدسات ذات موقع أساسي في إيمانها.

ل ـ التوضيح للشعب الفلسطيني أنه ليس من حقه المساس بأمن أي دولة عربية أو التعرض لسياساتها وأمورها الداخلية أو الانحياز في أي مشكلة عربية ـ عربية. لكن من حقه المطالبة «بحقوق الإنسان» الفلسطيني بعيداً عن أي مايزة أو تقصد في المعاملة.

٤ ـ الاتفاق المجتمعي

إن بناء اتفاق مجتمعي يجب أن يشكل رأس المنبع لأي عمل فلسطيني. وقد سبق أن أوضحنا بأن الإجماع للفترة القادمة يجب أن يقوم على استبعاد أي تصادم فلسطيني ـ فلسطيني أو فلسطيني ـ عربي أو عربي ـ عربي. ومعنى ذلك أن النضال «الحركي» في إطار القضية الفلسطينية يجب أن يكون أهلياً، وأن يقتصر على أرض فلسطين؛ أهلياً بمعنى أنه ـ وإن كانت نواته فلسطينية ـ لهو مفتوح لكل عربي ولكل مسلم ولكل مؤمن بالحق، وبمعنى أن على مثل هذا النضال أن يتفهم حاجة الدول العربية إلى استقرار داخلي واستقرار خارجي، خلال فترة العبور القادمة إلى عالم العلم والتقانة والصناعة.

لا بد للفلسطينيين وللعرب جميعاً أن يدركوا أن التسوية الحالية: تسوية كامب ديفيد، ومدريد، وأوسلو، والفصول اللاحقة لها أياً كانت، هي تسوية هزيمة، وليست تسوية «خيانة». وهي بالتالي شبيهة بالتسوية التي فرضها حلفاء الحرب العالمية

الثانية على ألمانيا واليابان. ومن ثم لا بد من الإدراك أن التعامل مع الهزيمة يتضمن مرارة صعبة، لا يهونها سوى العمل على تغيير الأوضاع والظروف «الوطنية»، إلى حين تحقق تغيير في الظروف «العالمية». وهذا ما فعلته كل من ألمانيا واليابان، حيث عادت ألمانيا إلى موقع القوة الأولى في أوروبا ـ ذات النفوذ الأكبر ـ وحيث وسعت مجالها الاقتصادي والثقافي.

٥ ـ المقاطعة والتطبيع

إن مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٧ لوَّح بإمكانية العودة إلى مقاطعة إسرائيل في جميع درجات المقاطعة.

لكن الدول العربية التي عقدت معاهدات صلح مع إسرائيل (مصر والأردن) أقرت تشريعات بإلغاء المقاطعة. ومع أن من الممكن نظرياً تطبيق مقاطعة من خلال إجراءات إدارية ـ حسبما تفعل دولة عربية في علاقاتها البينية في ظروف معينة ـ فإن الدول العربية التي دخلت أو ستدخل في منظمة التجارة العالمية (WTO) (اتفاقية غات) سوف تلتزم بعدم استخدام أية قيود إدارية في تعاملها التجاري، أي في مجال تبادل السلع.

إن الدول العربية في حاجة إلى دراسة قانونية حول المقاطعة. فلقد كان المستند القانوني للمقاطعة العربية لإسرائيل هو «حالة الحرب». لكن دولاً إسلامية لم تكن بينها وبين إسرائيل حالة حرب نفذت قرارات للمؤتمر الاسلامي بمقاطعة إسرائيل.

ولقد استطاعت المقاطعة أن تشق طريقها من دون مقاومة، بل حتى بقبول ضمني من قبل الدول الصناعية المصدرة للبلدان العربية، لأنها تغلق الأسواق العربية في وجه إسرائيل وتتركها مفتوحة لها. ولم يتغير الوضع إلا بعد ما استولى اليهود على القرار السياسي الأمريكي الذي انبرى يتخذ إجراءات لصالح إسرائيل ولو كانت مخالفة للمصالح الأمريكية (كما في بيع السلاح إلى العربية السعودية مثلاً).

ثمة حاجة ماسة وسريعة لتوضيح هذه الأمور والنواحي كلها وإعداد خطة ظرفية للتطبيق في أحوال معينة.

ولقد برزت في الإطار العربي ظاهرة مقاومة التطبيع، واتخذت شكلاً عفوياً، مدعوماً بالسند الوطني والمعنوي الذي يتحلى به المواطنون.

ولمقاومة التطبيع فائدة مهمة ـ بالإضافة إلى آثارها الاقتصادية ـ وهي أنها تشكل ممارسة وطنية مستمرة، ومشاركة في نضال طويل الأمد. ولقد ساهمت المؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، مساهمة بارزة في وقف التطبيع.

٦ ـ المرحلة الاقتصادية

نلاحظ أن القيادات الإسرائيلية واليهودية العالمية، تمر في فترة مراودة بين تصورين، يبدو أحدهما بديلاً للآخر حالياً، لكن الأمر قد ينتهي بهما إلى التكامل بدل التنافس أو التناقض.

التصور **الأول** هو التصور الذي قامت عليه عملية السلام. ابتداء من كامب ديفيد ومروراً بمدريد وأوسلو. وقد لخص هذا التصور بعبارة «الأرض مقابل السلام». وهذه العبارة، في مفهومها الأوسع تتضمن تخلياً ما عن حلم إسرائيل الكبرى وحصر هذا الحلم في أرض فلسطين الانتدابية. لكن هذا التصور يقدم مقابلاً للتراجع عن الأرض، وهذا المقابل هو التغلغل والهيمنة الاقتصادية، وما قد يستتبعها من تغلغل سياسي مؤثر، في المنطقة العربية كلها. فالسلام ـ في نظر هذا التصور ـ ينهي الحصار الاقتصادي المفروض على إسرائيل، وينهي عزلتها السياسية، ويزيل السد الحائل دون التفاعل السكاني والثقافي في جوارها العربي. ويتيح لها فرصاً تتجاوز نطاق التجارة وتبادل السلع. والحصان الذي تستطيع إسرائيل والصهيونية العالمية أن تركباه وصولاً إلى هذا المقصد هو «سوق المال» الذي تتمتعان بقدرة فائقة فيه. وللأسواق المالية «منبع» تصدر عنه هو وول ستريت، الذي تهيمن اليهودية عليه، وتوسع نطاق هيمنتها وسطوتها عليه يوماً بعد يوم. ولقد أصبح واضحاً أن التحركات المالية قد أصبحت ذات أثر هائل في هذا العصر ـ عصر العولمة والاتصالات الفورية ـ بحيث أحدثت هزات كبرى في مناطق حساسة من العالم وفي وقت قصير جداً. ولئن لم تتكشف بعد نتائج الهزة التي أصابت دول شرق آسيا، فإن من الواضح أنها أصابت قبل كل شيء أسعار الأسهم، بشكل يتيح لأي مستودع مالي عالمي أن يتقدم لشراء تلك الأسهم بأسعار منخفضة، ربما تقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية. وبما أن الاقتصادات الحديثة في الدول التي تتبع النهج الرأسمالي ـ وهي الآن كل دول العالم ـ تقوم على عدد محدود من الشركات الكبرى، فإن السيطرة على هذه الشركات تؤمن هيمنة على اقتصاد البلد المختص. ولم توضع حتى الآن قواعد ـ على المستوى العالمي ـ لتحركات الأموال واستخداماتها، بل إن الوضع الحالي يوفر فرصة كاملة لتحرك حر وتملك حاسم لأسهم الشركات الكبرى. وأي إجراء قد تتخذه دولة ما للحفاظ على سيادتها الاقتصادية يشهر فيه حالياً بأنه مخالف لقواعد العولمة.

المهم أن الانصياع الحالي للعولمة من دون وضع الأنظمة الضرورية للحفاظ على الاقتصاد الوطني أمر بالغ الخطورة. ولا بد على المستوى العربي من اتخاذ موقف موحد قبل أن تفلت الأمور مثلما أفلتت في جنوب شرق آسيا.

٧ ـ المصطلح الإعلامي والسياسة

لقد كان الإعلام الفلسطيني والإعلام العربي حول القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي موجهين بصورة رئيسية نحو عالم الغرب. لكن التجربة قد أظهرت بأن ثغرات الجهل بالقضيتين موجودة أيضاً بين الفلسطينيين أنفسهم، بالنسبة لقضية فلسطين، وبين العرب كافة، بمن فيهم الفلسطينيون، بالنسبة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وليس أدل على ذلك من أن معظم الحروب التي خاضها الفلسطينيون، ومعظم الخسائر البشرية التي تكبدوها، وقعت في حروب فلسطينية ـ عربية جرت في الأردن ولبنان. ولو كان هنالك فهم عربي ـ فلسطيني متطابق، ولو كان هنالك إجماع، لما حدثت تلك الحروب. كذلك فإن الدول العربية، على الرغم من اعتبارها للصراع مع إسرائيل قضيتها المركزية، ومحك بقائها، فإنها دخلت في صراعات فرعية عربية ـ عربية، أضاعت فيها الكثير من الطاقة والمال والقوى البشرية. لقد تحارب عرب مع عرب في اليمن، بينما كانت إسرائيل تتهيأ لضربة عام ١٩٦٧ القاصمة، وبذل العرب في حربهم مع إيران من المال والرجال أضعاف ما بذلوا في كل حروبهم مع إسرائيل. وجاءت الطامة الكبرى في ما سُمي حرب الخليج الثانية، التي أهدر العرب فيها كل ما تبقى من موارد ومعنويات وآمال، وذهبوا بنتيجتها إلى مدريد، فرادى منهوكي القوى.

وليس الإعلام سوى ناتج من نتاج «العلم» المجتمعي السائد. ولقد كانت الحقائق القطرية والفلسطينية و«الوطنية» التي أوضحتها هذه الدراسة مطموسة ومتجاهلة في كل الإعلام. كما كانت وظيفة الإعلام ذاتها مجهولة جهلاً تاماً. وقد أضيف الآن إلى الوضع التزامات بموجب معاهدات الصلح بشأن الإعلام. والمهم أن يبقى الإعلام العربي مسانداً للحق والنضال الفلسطينيين.

٨ ـ الاعلام العربي تجاه إسرائيل

إن التطور التاريخي الحاصل في العالم، وبالأخص منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، قد بدأ يعيد بعض المفاهم الإنسانية إلى مواقعها الحقيقية، وفي مقدمة هذه مفاهيم الهوية والانتماء والمجتمعية والثقافة والحضارة.

كذلك، فإن نظرات مهمة إلى التاريخ العربي ـ وبالأخص تاريخ جنوب شبه جزيرة العرب ـ قد أخذت تلقي أضواء على منابع الثقافة اليهودية ومدى ارتباطها بالوعاء الثقافي الأكبر والأوسع؛ وعاء الثقافة العربية الذي تبلور بالإسلام. مثلاً فإن المؤرخين عموماً ـ من عرب وغيرهم ـ لا يكادون يتحدثون عن أن دولة حمير اليمنية، كان ملوكها من اليهود، بينما سكانها خليط من أديان الجاهلية ومن المسيحيين. ولولا أن **القرآن الكريم** أشار إلى مهلكة المسيحيين في نجران على يد ملك حمير اليهودي، لما

تحدث أحد عنها، غير أن آثار تلك المهلكة وصداها الرهيب، قد أصبح معروفاً بعد نشر الأوراق السريانية. كذلك قلما يعرف العربي العادي أن سيف بن ذي يزن كان أميراً من الأسرة المالكة الحميرية ـ اليهودية ـ التي قضى على حكمها الأحباش بمعونة بيزنطية. وقد كان هذا الإنسان الأسطوري بطل مقاومة ضد احتلال أجنبي لبلاده. ولا أحد قبل كمال صليبي وفرج الله ديب، حاول استكشاف الأصول اليهودية في شبه الجزيرة العربية. والآن نجد منقبين أمريكيين يتتبعون آثار اليهود في مدائن صالح، مهتدين ـ في ما نظن ـ بما جاء في القرآن الكريم عن موسى والتجائه ابتداء إلى مدائن صالح. هنالك بالطبع خوف من استغلال التاريخ لأغراض سياسية صهيونية. وهو خوف مشروع، له ما يبرره، ومبني على التجربة القاسية. لكن الطرف الصهيوني، إذا أمسك بطرف حبل، فسوف يشده إلى جانبه، ولا يفيد في شيء ألا نمسك نحن بالطرف الآخر من الحبل ونشده إلينا.

إن شبه الجزيرة العربية هي الوعاء السامي لليهودية واليهود السفارديم، كما أن سهول آسيا الوسطى هي الوعاء المغولي للخزر يهود الاشكيناز. والعرب أقرب إلى فهم الثقافة اليهودية السامية من الخزر. ولا شك في أن اليهود أنفسهم قد بدأوا يتلمسون الأصول والفروق الحضارية.

إن أقدم جاليتين متواصلتين في العالم هما الجالية اليهودية العراقية التي خرجت من العراق خروجاً جماعياً عام ١٩٥٠، والجالية اليهودية في اليمن التي خرجت في الفترة ذاتها تقريباً. ويشبههما في القدم يهود المغرب، الذين تجمعوا ابتداء بالشراكة مع الفينيقيين (العرب) ومن ثم خروجاً من الأندلس.

ثمة حاجة إلى مخاطبة هذه التجمعات اليهودية بمصطلح القاسم المشترك الأعظم، فإن لديها بداية استشعار بأصولها.

إن المشكلة الكبرى مع اليهود ليست في مجال الثقافة بقدر ما هي في مجال التنظيم اليهودي، وهو تنظيم يسيطر عليه الاشكيناز. ويعترف التاريخ اليهودي بأن وضع اليهود في ديار الإسلام كان دائماً متميزاً تماماً من وضعهم خارج ديار الإسلام. وعليه فإن الاشكيناز، الذين يعرفون تجربة اليهود السمحة في ديار الإسلام وعاشوا في المقابل تجربتهم القاسية خارج ديار الإسلام، هم الذين استطاعوا بالتنظيم المسيطرين عليه أن يجروا السفارديين إلى موقع العداء مع العرب. ولكن ما دام الاشكيناز الخزر قد اقتبسوا لأنفسهم ثقافة سامية وتقمصوها، فثمة مجال للتوجه من خلال هذه الثقافة التي ما زال العرب، وسيبقون، حملتها وأصحابها.

متى وكيف؟ تلك أسئلة سوف تطرح نفسها نتيجة تطورات تاريخية لا بد منها. لكن المهم أن ينشأ لدى العرب توجه إعلامي نحو يهود إسرائيل. لكل من المغرب

والعراق إعلام تلفزيوني فضائي، فما الذي يمنع من استخدامه لإعادة شحن الذاكرة بحياة يهودية ربما أصبحت، أو ستصبح في نظر أصحابها، هي الفردوس المفقود؟

ولم لا يكون لعرب الـ ٤٨ جريدة ذات مستوى باللغة العبرية (التي يتقنونها أفضل من اليهود)، ولم لا تكون برامج في محطات فضائية أهلية، موجهة لليهود؟

هل من الضروري أن يجري الحديث كله في اتجاه واحد؛ نحو الغرب، وبالمصطلح الاشكنازي مصطلح الصلف العنصري والتجبر وعبادة القوة؟

٩ ـ الاعلام تجاه العالم الاسلامي

في جميع الظروف والتقلبات التي مر بها الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. وقفت الدول الإسلامية إلى جانب العرب، في الأمم المتحدة، وفي مختلف مجالات العمل الدبلوماسي والسياسي. وما كان ذلك سوى تعبير عما تكنه شعوبها. لكن الإعلام العربي كان معتمداً على العفوية الإسلامية، ولم يعمل على دعم هذه العفوية لا بالمعلومات الموثقة ولا بالمواكبة المستمرة. وبطبيعة الحال، فإنه عندما تبدى أن الدول العربية ذاتها أخذت «تجنح» للمسايرة، فإن التشدد الذي كان العالم الإسلامي يبديه تحول إلى حيرة وخيبة أمل.

وبما أن هذا الصراع لن يبلغ نهايته في كامب ديفيد ومدريد وأوسلو وما ينبثق عنها، وبما أنه سيأخذ أشكالاً جديدة بحسب تقلبات الظروف، فإن على الوطن العربي أن يحافظ على جذوة الاهتمام الإسلامي. ولحسن الحظ، فإن بداية قد حصلت من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي، التي تتمحور حول أمور روحية وثقافية تتعلق بالإيمان والدعوة.

وهنالك إلى جانب ذلك التيار الإسلامي العملياتي المتمثل حالياً «بحزب الله» الذي شكل نموذجاً ومؤشراً يتفقان مع التجربتين التاريخية والواقعية المعاصرة.

ولا مفر من حدوث تفاعل إسلامي ـ عربي ـ فلسطيني مع هذه الحقائق. وإن التنوّر الإسلامي المعاصر في حاجة إلى هدف يملأ الفراغ الذي يواجه كل تطلع روحي. ولقد اجتمع العالم الإسلامي على هدف واحد منذ ابتداء الهجمة الأوروبية في القرون الوسطى، وهو تحرير القدس وأرض فلسطين. ونجم عن ذلك إعادة الثقة والوحدة إلى هذا العالم بعد أن مزقته حروب أهلية وخارجية. ولنتذكر أن أكبر خطر تعرض له العالم الإسلامي في كل تاريخه ـ منذ نشأته وحتى هذه اللحظة ـ كان الخطر المتمثل بالهجمتين الصليبية والمغولية على أراضيه. ولقد تحطمت هاتان الهجمتان في موقعين من أراضي فلسطين، ـ أحدهما حطين والثاني عين جالوت ـ غير بعيدين عن

بيت المقدس، الذي كان هدف الحملات الصليبية والمغولية.

ولقد زاد عدد الدول الإسلامية مؤخراً بتحرر جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، وتحرر جمهورية البوسنة، وأصبح التفاعل الإسلامي حاجة ملحة.

والقدس موقع لحادثين عظيمين لهما مكانتهما في العقيدة الإسلامية، وهما الإسراء والمعراج، فهي مهبط الإسراء، ومعرج المعراج. ولكل من هذين الحادثين معانيه ورموزه التي لا نهاية لها، والتي تربط ما بين الأرض والسماء، ما بين عالم الحس وعالم الغيب، ما بين عالم الفناء وعالم الخلود، ما بين عالم الحدود وعالم اللاحدود، ما بين عالم المشاهدة وعالم الشهادة.

وكما ساهمت الشعوب الإسلامية في تحرير القدس من الصليبيين ـ وبخاصة منها العرب والأتراك والأكراد، المتجهين إليها عبر رقعة شاسعة من الأرض ـ فإن الصحوة الإسلامية ـ التي هي صحوة روحية في جوهرها ـ لا بد من أن تتلمس أسباب الشوق الذي دفع المسلمين لتحرير القدس وفلسطين، وأن تتمثلها من جديد.

وللإعلام دور في إبراز الحقائق، وتبصير الأعين. وشتّان بين إعلام موجه إلى شعوب تستمع وقلوبها في صمم، وشعوب تستمع وقلوبها في شوق ولهفة.

١٠ ـ ملاحظة حول الصين وملامح المستقبل

تشكل الصين العمق الترابي للأراضي الإسلامية. وفيها أقلية إسلامية غير مجهولة بين أبنائها لطول عهدها بالإيمان الإسلامي. بعض هذه الأقلية من المسلمين الأتراك أو الويجور، كما يسميهم الصينيون، وهؤلاء لهم جمهورية ذاتية الحكم واسعة المساحة، ولو أن معظم أراضيها من الصحارى التي تضم تحت سطحها مخزوناً من البترول والغاز، وهذه هي جمهورية سيكيانغ.

وبين مسلمي الصين من ينتمون إلى الشعب الصيني «الهان»، وهؤلاء موجودون في بيجينغ وعدد من المدن والأرياف الواقعة على ساحل الصين الشرقي.

والصين قاست مقاساة كبرى من الهجمات الاستعمارية المذلة، وبالتالي فإن لديها فكرة عميقة عن «النفس الاستعمارية». وهي تتكامل جغرافياً مع العالم الإسلامي الواقع إلى غربها وإلى جنوبها، وفي المحيط الهادي، ولها جاليات مهمة في ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة الواقعة بينهما.

وتتقدم الصين الآن في مجالات العلم والتقانة، وسوف تصبح قريباً دولة صناعية كبرى، وقوة سياسية كبرى.

وقد أدركت إسرائيل هذه الحقيقة، فسارعت إلى السبق بالذهاب إلى الصين، وإغوائها بهدايا التجسس التقاني على أمريكا، مقابل كسب ودها، وإثنائها عن التفاعل التقاني مع العالم الإسلامي. قصة بولارد مشهورة ولا حاجة للإفاضة فيها، وما هي إلا مؤشر على ما تتقدم به إسرائيل واليهودية العالمية نحو الصين. والصين تأخذ ـ ربما تتمثل ما تأخذه بسرعة ـ وتدفع ثمناً ما، في ما قد يكون من باب الصفقة التي تنطفىء عندما يأخذ كل جانب ما يعود إليه. غير أن إسرائيل تطمح لأن تقيم علاقة مستديمة ذات تأثير حثيث، كما هو الحال في علاقتها داخل أمريكا. لكن العناصر الأساسية التي مكنت اليهود من أمريكا، غائبة تماماً. فليس في الصين وجود يهودي، وليس فيها خلفية توراتية تعطي اليهود مكانة متميزة. ولديها بالمقابل، مصالح متزايدة مع العالم الإسلامي. ولا بد من تحرك فاعل لكسب التوجه الصيني غير الممالىء بطبيعته للاستعمار. وتختلف الصين عن اليابان مثلاً في أنها ليست بعد من عالم الغرب.



(٢)
ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـــ الصهيوني نحو رؤية مستقبلية

عبد الإله بلقزيز(*)

مقدمة

بعد أن طوى المشروع الصهيوني قرناً على ميلاده، ونصف قرن على نجاحه ببناء دولته اليهودية في قلب جغرافيتنا، وبعد ستة عقود من نكساتنا، منذ الثورة الفلسطينية الكبرى في العام ١٩٣٦، إلى الاستسلام الفلسطيني الأكبر في «أوسلو»، نجدنا أمام السؤال البديهي: لماذا جرى كل ذلك، ونتجت منه كل هذه الخسارات؟ هل أخطأنا في المقدمات والمنطلقات، أم في شكل وسائل العمل، أم في البرامج والسياسات، أم في التخطيط والأولويات؟

يتعلق الأمر، في هذه الأسئلة وغيرها، بحاجتنا إلى مراجعة التجربة الماضية: خياراتها، وأدواتها، في أفق اجتراح رؤية جديدة مستقبلية للصراع العربي - الصهيوني، ونحن على أعتاب حقبة نوعية فيه. وهي مراجعة لا فائدة منها إن كانت مجرد تصفية حساب مع أخطاء الماضي فقط، وليس أيضاً ـ وأساساً ـ من أجل تجنيد نتائجها ودروسها للتخطيط للمستقبل. وعليه، سنسلكها من مدخل منهجي وظيفي: التفكير في الممكنات والمستحيلات ـ الراهنة والمستقبلية ـ في ذلك الصراع.

(*) أستاذ جامعي، وأمين عام «المنتدى المغربي العربي» ـ المغرب.

أولاً: في الصراع العربي ـ الإسرائيلي

١ ـ الحسم العسكري المستحيل والمقاومة المسلحة الممكنة

منذ قيامها قبل خمسين عاماً، جربت «إسرائيل» أن تطبق قرار التقسيم بالقوة العسكرية، وأن توسع جغرافيتها بالحرب لتشمل أراضي فلسطينية أخرى لم يُقطعْها لها القرار ١٨١ (كما في حربها لعام ١٩٤٨، أو في سيطرتها على القسم الغربي من القدس في عام ١٩٤٩)، أو احتلالها لقطاع غزة في حرب السويس (عام ١٩٥٦) قبل انسحابها منه. وبالقوة العسكرية نفسها، احتلت في عام ١٩٦٧ باقي أجزاء فلسطين (الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وغزة)، ومدت سيطرتها على كامل شبه جزيرة سيناء، وعلى هضبة الجولان، قبل أن تتوسع ـ بالحرب ـ في الجنوب اللبناني خلال عمليتي الليطاني (عام ١٩٧٨) و«سلام الجليل الأعلى» (عام ١٩٨٢)، فتحتل قسماً منه، وتوكل أمر السيطرة عليه إلى جيش محلي عميل قاده سعد حداد في المرحلة الأولى، ليرث قيادته العميل أنطوان لحد في ما بعد وفاة الأول.

وعلى النحو نفسه، جرب العرب أن يردوا على الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وعلى احتلال «إسرائيل» للأراضي العربية الأخرى في عام ١٩٦٧، بالقوة العسكرية. هكذا خاضوا أربع حروب ضدها في ربع قرن: أخفقوا في **الأولى** (عام ١٩٤٨) في إلحاق الهزيمة بها، ولكن نجحوا بوقف زحفها على باقي أجزاء فلسطين. ونجحوا في **الثانية** (عام ١٩٥٦) برد العدوان على غزة وسيناء، وفي دفعها إلى الانسحاب. ثم أخفقوا في **الثالثة** (عام ١٩٦٧) في الدفاع عن الضفة والقطاع وجوارهما العربي ليتراجعوا تراجعاً استراتيجياً قاتلاً، في ما نجحوا في **الرابعة** (عام ١٩٧٣) بإلحاق ضربات موجعة بقواها العسكرية وبعقيدة التفوق عندها، ليزعزعوا اطمئنانها وثقتها في قدرات القوة لديها. ومع أن هذه الحروب الأربع لم تفد العرب في استعادة شبر واحد من الأراضي المغتصبة، إلا أنها أبقت على جذوة الصراع العربي ـ الصهيوني متقدة، وعبّرت عن إرادة رفض الأمر الواقع الإسرائيلي، وأججت المشاعر الوطنية والقومية المعادية لـ «إسرائيل». وبكلمة: قاومت الاستسلام بالإمكانيات العسكرية المتاحة.

في فترة ربع القرن، الفاصلة بين اغتصاب فلسطين ومفاوضات فك الاشتباك على جبهتي سيناء والجولان، خاضت الحكومات والجيوش العربية أربع حروب، بمعدل حرب واحدة في كل ست سنوات. وفي فترة ربع القرن الأخيرة، الفاصلة بين حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ واللحظة الراهنة، لم يخض العرب أية حرب نظامية حقيقية (ما خلا الاشتباك الجوي السوري ـ الإسرائيلي خلال اجتياح الجيش

الصهيوني للبنان وحصار بيروت في عام ١٩٨٢، والقصف الصاروخي العراقي لحيفا وتل أبيب خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١). الذين خاضوا تلك الحروب ـ نيابة عن الأنظمة والجيوش ـ هم الشعوب والحركات الوطنية المسلحة: حركة المقاومة الفلسطينية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥، و«جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في النصف الأول من الثمانينيات، و«المقاومة الإسلامية» منذ النصف الثاني من الثمانينيات، و«المقاومة الإسلامية» الفلسطينية («حماس» و«الجهاد الإسلامي») في عقد التسعينيات، فضلاً عن أسلوب العنف الوطني المدني الذي ابتدعته الانتفاضة، ومارسته بنجاح، منذ نهاية عام ١٩٨٧ إلى نهاية عام ١٩٩٣ (تاريخ توقيع «اتفاق أوسلو»).

هل نحن ـ إذا ـ إزاء نهاية للحروب النظامية بين العرب و«إسرائيل»، أم أننا أمام حالة انتقالية ووضع طارئ لن يلبث قانون المواجهة المسلحة أن يعود فيكسر استثناءه؟ ثم، هل ما زال في وسعنا أن نراهن على حل عسكري حاسم للصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

في محاولة الجواب عن السؤالين، ننطلق من فرضيتين: إن الحل العسكري الحاسم بات ممتنعاً، بل مستحيلاً. ولكن ذلك (أي الفرضية الثانية) لا يمنع من قيام حروب ومواجهات عسكرية جديدة:

أ ـ الفرضية الأولى

تتقوم هذه الفرضية ـ القائلة باستحالة الوصول إلى حل عسكري عربي حاسم للصراع مع الدولة اليهودية ـ على ملاحظة واعتبار عناصر ثلاثة غير قابلة للتجاهل:

أولها أن الاختلال في ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية و«إسرائيل» بات اختلالاً فادحاً على صعيد الأسلحة التقليدية بتشكيلاتها المختلفة (الجوية، والبرية، والبحرية)، ومختلفاً تمام الاختلاف عن التوازن الذي كان قبل حرب تشرين الأول/ اكتوبر، وذلك بسبب تقدم الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وحيازتها قدرة تقانية (تكنولوجية) هائلة، ثم بسبب الدعم السخي الذي تلقاه من الولايات المتحدة التي تلتزم بأمن «إسرائيل»، وبضمان تفوقها الاستراتيجي على سائر الدول العربية، لما تقدمه لها من خدمات إقليمية قليلة الكلفة إذا ما قيست بما على الولايات المتحدة أن تقدمه في حال نهوضها المباشر بأعباء تلك الخدمات!

وثانيها أن «إسرائيل» نجحت بامتلاك السلاح النووي بمساعدة فرنسية أولاً، ثم بمساعدة أمريكية، ثانياً، وهي لذلك باتت قادرة على استعمال هذا الرادع الاستراتيجي لمنع أية دولة عربية من التخطيط لحرب ضدها، بل صار في وسعها أن تمارس بواسطته عمليات مختلفة من الابتزاز السياسي للنخب العربية الحاكمة.

أما ثالثها، فهو أن القرار العربي الرسمي لم يعد معنياً بالمواجهة العسكرية، لخشية لديه من خسرانها، أو لمراهنة منه على خيار السلام والتفاوض، أو لما طرأ من تغير على سلم الأولويات لديه.

ولتلك الأسباب، لن يكون في وسع العرب أن يحققوا هدف التحرير واستعادة الأرض والحقوق (حتى في حدها الأدنى: أرض وحقوق ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧) من خلال حسم عسكري استراتيجي. على أن ذلك كله ليس مدعاة للاعتقاد بأننا سنشهد نهاية للحروب النظامية بين العرب و«إسرائيل»، وهو موضوع الفرضية الثانية.

ب ـ الفرضية الثانية

ليست الحرب مستبعدة بين الدول العربية و«إسرائيل» على الرغم من الحقائق الاستراتيجية التي بسطنا، بل هي ممكنة وواردة. لكنها ستكون ـ في حال نشوبها ـ حرباً محدودة الأهداف، على شاكلة حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، وإن كان من المستبعد جداً أن يكون الأداء العربي فيها في مستوى سابقه في حرب تشرين الأول/اكتوبر لاختلاف الشروط والتوازنات. أما الحامل على مثل هذه الحرب، فهو الجمود الذي تشهده عملية التسوية، واحتمال أن تنتهي إلى انهيار كامل بموازاة تشدد إسرائيلي متزايد في رفض إعادة الأراضي المحتلة، الأمر الذي سيعري الموقف الرسمي العربي ويرفع عن تردده ذرائع «الحكمة» و«التجاوب» مع مبادرات «السلام». وإذا ما أضفنا إلى ذلك مخاطر الحلف الإسرائيلي ـ التركي على الأمن القومي العربي، ومشاكل المياه في المنطقة، اجتمعت الأسباب كافة للاعتقاد في أن مثل هذه المواجهة المسلحة قد ينشأ في المراحل القادمة حتى وإن لم تختر الأنظمة العربية ذلك.

وإذا كان من الواجب التحسب جيداً لمثل هذا الاحتمال، بإعداد خطط استراتيجية للمواجهة، وتنمية علاقة التنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية في سوريا ومصر، واستعادة حالة التضامن العربي على أساس الحد الأدنى القومي، لتحسين الموقع الدفاعي، والتخفيف من حجم الخسائر... إلخ، فلا يقل عنه واجباً أن نقول إن مثل هذه الحرب لن تسفر عن مكاسب حقيقية، على صعيد استعادة الأرض والحقوق، وإن أقصى ما يمكن أن يقدمه هو تجديد تأجيج جذوة الصراع مع «إسرائيل»، والتي جاءت عملية التسوية ـ منذ مؤتمر مدريد قبل سبع سنوات ـ لإخمادها. وفي الظن أن هذا الهدف الوظيفي ليس عديم الأهمية، بل هو على درجة كبيرة منها إن نظرنا إليه من الزاوية الاستراتيجية، أعني من زاوية اعتبار صراعنا مع الصهيونية ودولتها صراع أجيال غير قابل للحسم الراهن في أي صورة من الصور. وعليه ستكون أهمية ذلك الهدف الوظيفي في التشديد على استمرارية قانون الصراع

العربي ـ الصهيوني، وفي التشديد على أن القضية التي أنتجت ذلك الصراع باقية على حالها معلقة لم تجد حلاً.

هذا في ما يختص باحتمالات المواجهة العسكرية مع «إسرائيل»، وحدودها المرتسمة بقوة أحكام تفوقها العسكري، وحيازتها الرادع النووي. وهي احتمالات غير قابلة للتغير ـ في الأمد المنظور ـ بتدارك عربي للاختلال في ميزان القوى العسكرية، أو بحيازة عربية للقدرة النووية مثلاً. ومع ذلك وحتى على فرض أن المنطقة لم تعد تتحمل حرباً جديدة مباشرة بين العرب و«إسرائيل» (قد تكون غير مباشرة بواسطة تركيا، كما كانت غير مباشرة بواسطة الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية!)، فإن المواجهة العسكرية ستستمر ضد الاحتلال الصهيوني، وستكون أداتها هي القوى الثورية المسلحة ممثلة في المقاومة التي يقودها «حزب الله» في الجنوب اللبناني، وتلك التي تقودها «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في داخل فلسطين. وهي مقاومة يرشحها للاستمرار رفض «إسرائيل» الانسحاب من لبنان دون شروط، ورفضها الانسحاب من كامل الضفة والقطاع والقدس، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مثلما تؤسسها فكرة الجهاد التي دخلت مجال الصراع مع «إسرائيل»، فأعطت المقاومة المسلحة للعدو طابع الفريضة الدينية، الواجبة شرعاً، فضلاً عن مضمونها السياسي الوطني والتحرري غير القابل للإنكار أو التأويل.

ربما نظر البعض إلى هذا اللون من المقاومة الشعبية المسلحة باعتباره مجرد ممانعة رمزية للاحتلال ـ وضد الاستسلام ـ لا تعوض بحالٍ الحرب النظامية. وهذا صحيح من وجه. لكنه لا يستطيع تجاهل قيمة تلك الممانعة وفعاليتها في مناخ التراخي العسكري ـ والسياسي ـ الرسمي الحالي، بل في مناخ الاستسلام الكامل للأمر الواقع الصهيوني! والأهم، من ذلك كله، أن هذه المقاومة الشعبية المسلحة تعبر عن حاجتين في الصراع العربي ـ الصهيوني: **أولاهما** حاجة استراتيجية تمثلها حقيقة أن هذا الصراع هو ـ في المقام الأول ـ صراع أمة وشعوب مع عدو، قبل أن تكون صراع حكومات وجيوش، وأنه ـ لذلك السبب بالذات ـ ينبغي أن يستمر كذلك. **وثانيهما** حاجة تكتيكية تمثلها وظيفة تلك المقاومة المسلحة في استنزاف العدو ـ بشرياً واقتصادياً ـ وفي زعزعة استقراره النفسي، ثم في تنمية حس المواجهة له من قبل الشعوب العربية. ولعل هذا مما يستبين أمره من مراجعة السجل الكفاحي لحركة المقاومة المسلحة الشعبية للاحتلال في العقود الأخيرة، وجملة ما أنتجته عملياتها من نتائج بالغة الأهمية.

فتجربة الثورة الفلسطينية ـ منذ منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات ـ كانت في أساس جملة المكتسبات السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني على صعيد الاعتراف العالمي بحقوقه الوطنية المشروعة، وفي أساس بناء شخصيته الوطنية المستقلة

التي تعرضت للتبديد. لقد حوّلت اللاجئين إلى شعب مقاتل، وأسندت صمود فلسطينيي الداخل، وكانت مقدمة تاريخية لإطلاق انتفاضتهم. كما أنها قدمت مساهمة عظيمة في استنهاض الوضع الشعبي العربي، وفي تجذير منطلقات حركة التحرر الوطني العربية، وفي إلزام القرار الرسمي العربي باحترام الحد الأدنى القومي. وإلى ذلك كله يضاف أنها نجحت باستنزاف العدو، وفي إلحاق خسائر مادية وبشرية به، وتكفي ملحمة القتال والصمود في حرب عام ١٩٨٢ في لبنان، دليلاً على ذلك. فقد كانت المرة الأولى التي تعجز فيها «إسرائيل» عن كسب حرب خاطفة ضد العرب، وعن احتلال هدف عسكري بعيد عن قواعد انطلاق جيشها بستين كيلومتراً! وكانت المرة الأولى التي تضطر فيها ـ تحت وطأة المقاومة ـ إلى إنفاق ثلاثة أشهر من الجهد العسكري ـ بما في ذلك استدعاء الاحتياط ـ لبلوغ هدفها الذي كان هو احتلال بيروت، أخذاً بالاعتبار أنها لم تبلغه إلا بعد انسحاب مقاتلي الثورة الفلسطينية من المدينة بموجب «اتفاق فيليب حبيب»!

ومثل تجربة الثورة الفلسطينية، كانت تجربة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في الفترة القصيرة الفاصلة بين احتلال بيروت في صيف عام ١٩٨٢ وتحرير صيدا في ربيع عام ١٩٨٥. لقد خرجت من تحت أنقاض الحصار والدمار بندقية لبنانية مقاتلة طاردت فلول الجيش الصهيوني في بيروت إلى أن أجبرتها على الانسحاب والانكفاء إلى خلدة، ولاحقتها هناك وفي إقليم الخروب إلى أن انسحبت إلى صيدا، بعد انسحابها من جبال عاليه والشوف، وصولاً إلى إجبارها على الانسحاب من صيدا وصور والنبطية، والانكفاء إلى الشريط المحتل الذي أقامت عليه سلطتها العميلة. وإلى ذلك كله، ساهمت هذه المقاومة في إسقاط «اتفاق ١٧ أيار» الإسرائيلي ـ اللبناني الموقع في عام ١٩٨٣، وإلى إعادة قلب التوازن الداخلي لصالح القوى الوطنية والإسلامية في البلاد، ودحر نفوذ القوى المتصهينة أو المراهنة على الوجود الصهيوني. ولقد استأنفت «المقاومة الإسلامية» ـ التي يقودها «حزب الله» ـ تجربة سابقتها، فأبلت بلاءً عظيماً في ضرب العدو على ساحة جنوب لبنان ـ حيث جيوبه المحتلة ـ وفي قلب شمال فلسطين حيث توجد مستوطناته ومراكزه العسكرية في الجليل الأعلى، وأجبرته على توقيع اتفاقين معها («تفاهم تموز» بعد اجتياحها للجنوب في عام ١٩٩٣، وردها على أعقابها بالمقاومة، ثم «تفاهم نيسان» بعد حرب «عناقيد الغضب» في عام ١٩٩٦)، بل هي أجبرته ـ تحت وطأة النزيف البشري اليومي ـ إلى الاعتراف بالقرار ٤٢٥، وإبداء الاستعداد للانسحاب من المستنقع اللبناني.

ولا تختلف سيرة «المقاومة الإسلامية» في قلب فلسطين عن الأولى؛ فقد ضربت في العمق الإسرائيلي: تل أبيب، والقدس الغربية، وعسقلان، مزعزعة الأمن الصهيوني في المركز، ومؤكدة على أن اتفاقات الإذعان لا يمكن أن تنهي بحال قضية

الشعب الفلسطيني وحقوقه، ولا أن تصادر إرادته في القتال المشروع دفاعاً عنها.

بالجملة، لا يمكن استصغار شأن هذه المقاومة الشعبية المسلحة ذات الأثر المادي البليغ، بل ينبغي الرهان عليها للرد على الصلف الصهيوني، واستنزاف قوى العدو، وللتأكيد على حق مقاومة الاحتلال، ثم لإشاعة روح الصمود في المجتمع العربي. وهي جميعها ذات عائدات سياسية ونفسية بالغة الأهمية والفائدة.

نعم، بات صعباً حسم الصراع العربي ـ الصهيوني عسكرياً، غير أن وظيفة المقاومة الشعبية المسلحة هي في عدم حسمه سياسياً ضدنا.

ولا يمكن لمثل هذه المقاومة أن تثمر نتائجها إلا في سياق رؤية استراتيجية للصراع، تستحضر ثوابته، ولا تذهل عنها في لجة الاندفاع نحو الحلول الصغيرة المتهافتة، وتشدد على أن الانطلاق من تلك الثوابت، هو أكفل السبل إلى تفادي السقوط في خيارات الانتحار السياسي: الوطني والقومي. ولعل أول الثوابت تلك أن صراعنا مع العدو صراع حضاري وتاريخي.

٢ ـ الصراع العربي ـ الصهيوني صراع حضاري وتاريخي وليس صراعاً سياسياً

لم تكن المقولة التي تقرر أن الصراع العربي ـ الصهيوني صراع حضاري وتاريخي طويل الأمد مقولة صحيحة ودقيقة بمثل ما هي عليه اليوم. كان ظن كثيرين ـ في ما مضى ـ أن نزع هذا الجوهر الثخين (أي البعد الحضاري) يمكن أن يفتح الباب أمام تسوية سياسية يقع فيها التنازل المتبادل عن الخلفية العقائدية للمشروعين المتجابهين (المشروع العربي والمشروع الصهيوني)، مثلما خيّل لهم أن اختصار تاريخ هذا الصراع جائز متى اقتنع الطرفان بحلول مرحلية تلتغي بها مشاريع «إسرائيل الكبرى» أو «فلسطين من النهر إلى البحر»! وقد تبين للذين أسقطوا الخلفية الحضارية لصراع العرب مع الدولة اليهودية، واستسلموا لتيار «الواقعية السياسية» والاعتدال في المطالب، أن «إسرائيل» لم تتخل عن جوهرها العقائدي أو تنزع خلفيتها الحضارية، ولا هي ارتضت نهج الواقعية السياسية والاعتدال في أهدافها. ولقد كانت «أوسلو» تمثيلاً أميناً للفارق بين الرؤيتين، مثلها في ذلك مثل جدتها «كامب ديفيد»، وسائر زميلاتها الموقعة أو المؤجل توقيعها حتى إشعار آخر!

ومثل هذا الوهم السياسي التسووي، كان وهم الحسم العسكري سبباً في ضعف الوعي بالطبيعة الحضارية والتاريخية لهذا الصراع: أسندت مهمة حل «المسألة اليهودية» للجيوش العربية، ثم ثبت ـ مع تلاحق النكسات ـ أن العلة ليست فنية (ضعف الجاهزية العسكرية العربية)، بل هي فكرية أيضاً، أي تتعلق بنوع المقاربة التي

تناولنا بها «إسرائيل». اندفعنا كثيراً ـ في المراحل الأولى للصراع ـ إلى استصغار شأن هذه «الدويلة»، ثم عزونا قوتها ـ في ما بعد ـ إلى الدعم الاستعماري والإمبريالي، قبل أن نبدأ في تبين المصادر الداخلية والذاتية لقوتها، على الرغم من اختزالنا إياها في القدرة العسكرية، الضاربة، والتفوق التكنولوجي والعلمي، أي في الجوانب المادية على وجه الحصر! ولعل الأوان قد آن لإعادة وعي «إسرائيل» في شبكة جديدة من العلاقات الداخلية، ثم لإعادة وعي صراعنا معها على مقتضى قواعد ومنطلقات شمولية غير اختزالية ومبسطة. نعم، إن «إسرائيل» جيش قوي، وتقانة متطورة، واقتصاد متين، ولكنها أيضاً نظام سياسي حديث، وتنظيم مجتمعي متماسك (على الرغم من تكوينه الفسيفسائي)، وعقيدة دينية قابلة للاستدعاء والتوظيف الايديولوجيين، وحافز وجودي فاعل (تنظيم الشتات اليهودي المهدد بالهضم والتبديد في كيان «قومي» جامع)، وسوى ذلك من العوامل التأسيسية العميقة التي يتغذى منها بقاء «إسرائيل» وتفوقها على العرب أجمعين.

أن يكون صراعنا مع «إسرائيل» صراعاً حضارياً معناه أن الذين سيخوضونه ضدها لن يكونوا الدولة والجيوش حصراً، بل المجتمعات أيضاً، ومخزونها الثقافي العظيم. وأن يكون هذا الصراع تاريخياً طويل الأمد، معناه أنه لا يقبل بحل سياسي منقوص، وأن هذا الحل إذا ما فرض بقوة ميزان القوى والأمر الواقع، لن يكون ـ في حساب التاريخ ـ أكثر من هدنة ظرفية وانتقالية، يعود بعدها قانون الصراع إلى مجال العلاقة بين الطرفين. أما الذي يكسب هذا الصراع الحضاري، فهو من يستطيع أن يعبىء سائر موارده تعبئة جيدة وفعالة، وهي ليست فقط الموارد المادية، بل الموارد الروحية والرمزية أيضاً. صحيح أن الحرب تتقرر بميزان القوى بين المتحاربين، وأن طرفاً فيها لا يملك أن يكسب منها إلا ما تسعفه به قوته التي يحتاز، ومع ذلك، لا ينبغي أن نخطىء الوجه الآخر للحرب، وهي أنها صراع إرادات، يهزم فيها من تضعف وتهن إرادته، وينتصر فيها ـ في المطاف الأخير ـ من يحفظ إرادته من الزوال، ومن يعززها برصيد مادي يضمن لها التمكن والتمكين. وبهذا المعنى، لا يصبح الانتصار أو الهزيمة مجرد ظفر جيش بمعركة أو خسارة آخر لها، بل يصبح الانتصار تعبيراً عن فرض الإرادة على الخصم، مثلما تصبح الهزيمة الفعلية هي الهزيمة النفسية!

لقد انهزم العرب في حروبهم مع «إسرائيل» وليس لديهم ـ في الأمد المنظور ـ ما يعزز إمكانية ظفرهم بانتصار عسكري عليها، ولو على نحو رمزي، من قبيل نصر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ النسبي. ومع ذلك، فإن صراعهم مع الدولة اليهودية لن يشهد خاتمة سياسية على حسابهم، بل هو سيستمر، وسيتخذ ـ في المراحل القادمة ـ شكل صراع حضاري: ثقافي، وسياسي، وربما شكل صراع ديني. لن يكون في

وسع الدولة والجيش أن يخوضا مثل هذا الصراع، بل ستكون قواه وأدواته هي المجتمعات العربية، والثقافة العربية، والإسلام، والمسيحية الشرقية. وسيحتاج كي يكون فعالاً إلى كسب معركة الديمقراطية في البلدان العربية، على النحو الذي يؤمِّن إطلاقاً أعظم للإرادات، ويرد على إسرائيل بمشروع تاريخي في المنطقة يضعف من قدرتها على التميز السياسي أمام جمهورها اليهودي وأمام العالم. واليوم، نعيش تباشير هذا النوع من الصراع في المعركة الشعبية ضد التطبيع (بخاصة في مصر والأردن)، وفي ظاهرة «الصحوة الإسلامية» الجهادية، ثم في نضال المثقفين القوميين ضد تزوير التاريخ ومحو الذاكرة، ومن أجل بناء رأي عام وطني مناهض للهزيمة.

ولعل من أثمن الحقائق التي نحتاج إلى إتقان الإمساك بها، وتوظيفها، في معرض الصراع مع «إسرائيل»، هي أننا نملك رأسمالاً غير مدرك ولا مستثمر هو الزمن؛ الزمن المتمثل في وعي استراتيجي لا تغيب عنه الثوابت، لا الزمن المدرك بوصفه القدر المجهول، أو الزمن المدرك بوصفه يسبح ضد تيار مصالحنا. إنه الذخيرة الاستراتيجية التي تحتاج إلى توظيف مستقبلي.

٣ ـ الصراع على الزمن في الصراع العربي ـ الصهيوني

في مضمار الصراع العربي ـ الصهيوني ثمة حقيقة لا يجوز أن نخطئ قراءتها واستثمارها: إن الزمن يلعب ضد مصلحة «إسرائيل». وينبغي ألا تفهم هذه العبارة على قاعدة: كم من أمور قضيناها بتركها! فالرهان على التاريخ والمستقبل، في صراع حضاري من هذا النوع، ليس ضرباً من الاتكالية والهروب إلى الأمام، بل هو إيمان بحتمية النجاح بكسب معركة تتوافر لكسبها كل الفرص الكامنة في جوف المنطقة، والتي لا تحتاج إلى اقتناص سريع قدر حاجتها إلى إنضاج طويل المدى والأمد. ربما لم ندرك تماماً قيمة عامل الزمن في هذا الصراع. لكن «إسرائيل» تدرك ذلك قطعاً، وترسم لسياستها خط سير يقود إلى إنتاج البنية التحتية النفسية لإعراض العرب والفلسطينيين عن الرهان على عامل الزمن. وليست البنية التي نعني سوى إشاعة حالة الإحباط واليأس، ودفعنا ـ أو دفع أولي الأمر منا ـ إلى ركوب سبيل الواقعية الرثة بحثاً عن أي شيء من فتات المائدة الإسرائيلية!

تريد «إسرائيل» تعطيل فاعلية هذا القانون (لأنها تعرف مقدار ما عليها دفعه في حال نفذت أحكامه)، ولذلك فهي في سباق مع الزمن لترتيب بقائها في المنطقة، وإحاطته بسائر الضمانات العالمية والإقليمية، التي منها انتزاع اعتراف الفلسطينيين والعرب بها وبشرعية وجودها. لا يمكن مثلاً فهم إصرارها على إسقاط سائر فقرات «الميثاق» الوطني الفلسطيني التي تنطوي على موقف إنكار لوجودها (على الرغم من

اعتراف رئيس منظمة التحرير وصحبه بها)، إلا في سياق تلك الضمانات التي تطلبها. مثلما لا يمكن فهم إصرارها على أن تتلازم عملية «السلام»، على المسارات العربية الأخرى، مع التطبيع وتبادل التمثيل، إلا ضمن ذلك المنحى.

وعلى الرغم من أنها تملك من القوة والتفوق العسكري ما تستطيع به مواجهة جميع الجيوش العربية دفعة واحدة، إلا أنها لا تتشدد في شيء تشددها في موضوع الأمن، وذلك بسبب أنها لا تطلب الأمن لحاضرها ـ وهو مكفول لها ـ بل هي تطلبه لمستقبل لا تستطيع أن تضمن طبيعته من مجتمع تَعَوّد ـ خلال تجربته التاريخية ـ أن ينهزم دون أن يستسلم. إن هاجس الأمن تعبير عن القلق المزمن لدى الدولة اليهودية، وسببه الشك في قدرتها على البقاء في محيط يرفضها.

نعم، تعرف «إسرائيل» جيداً أنها تستطيع اقتناص اعتراف سياسي بها من قبل النخب الحاكمة العربية مستفيدة من انتصاراتها العسكرية، ومن دعم الدولة العظمى لها. وتعرف أنها تستطيع أن تفرض على الدول العربية التزامات كثيرة بضمان أمنها. لكنها تدرك أن هذا الاعتراف السياسي المكتوب غير قابل للتسويق في وجدان الشعب العربي، ولا يملك أن ينتزع لها اعترافاً ثقافياً ونفسياً من الناس، ومن أجيال جديدة قد تحمل معها المفاجآت. إنها لا تخاف كثيراً من الحاضر العربي، بل تخاف من الماضي العربي، من الذاكرة والرموز، ومن إمكانية استثمار ذلك المخزون في المستقبل. وهي لذلك تصر على أن يشمل التطبيع المجال الثقافي، فيسفر عن ورشة إيديولوجية لتزوير التاريخ وحقائق الصراع، تطال الإعلام والمقررات المدرسية، علّ ذلك يخفف عنها وطأة الخوف من المستقبل. إنها لا تكتفي بقبول معاهدة سياسية يعلن فيها الحاكم العربي اعترافه بها، بل هي تطلب ـ في واقع الأمر ـ «عقداً ثقافياً» مع المجتمع العربي يعترف فيه الناس بشرعية دولة اليهود على قسم من أرضهم!

ومثلما تخاف «إسرائيل» على وجودها من الأثر المستقبلي المحتمل للخلفية الثقافية ـ الحضارية ـ الدينية للمجتمع العربي، ومن رفض المحيط العربي الشعبي لها، كذلك تخاف من تفوقه الديمغرافي الكاسح. يعرف يهود «إسرائيل» أنهم سيتحولون إلى أقلية في فلسطين ١٩٤٨ بعد ثلاثة أجيال، وأنهم سيتحولون إلى أقلية في كل فلسطين بعد أقل من خمسين عاماً، وهذا يزعجهم شديد الإزعاج. لكنهم يعرفون ـ أكثر من ذلك ـ انهم لا يمثلون اليوم إلا نسبة اثنين بالمائة من مجمل التعداد البشري العربي، وأن مجموع يهود العالم (حوالى ١٣ مليوناً) الذين لا تمثل منهم سوى الثلث وشيء، لا يشكلون إلا نسبة ٥,٥ بالمئة من الديمغرافيا العربية، ونسبة واحد بالألف من المسلمين تقريباً! وهذه أرقام غير طيبة على نفسها، ويمكنها أن تغذي هواجسها وأن تستنزفها استنزافاً معنوياً.

كل ذلك وغيره تعرفه «إسرائيل» وتتحسب له، ونحن لا نلقي له بالاً! وفيما هي تخطط للمستقبل، وترسم استراتيجيتها لتحييد آثاره، نبني نحن سياساتنا ورهاناتنا بعيداً عن حسبانه أو عن أخذه في الاعتبار! والحال إننا نملك موارد استراتيجية هائلة في الصراع، نستطيع تعبئتها في المستقبل تعبئة صحيحة وعقلانية لصالح قضيتنا، ومن ضمنها الموارد الثقافية، والدينية، والحضارية، والديمغرافية. وهي الموارد التي ستتضاعف قيمتها مع كل تقدم يحرزه العرب على صعيد تنمية وتعبئة مواردهم الاقتصادية، والعلمية، والتقانية، والعسكرية. الخطر الوحيد ـ كل الخطر الذي يواجهنا ـ في فقدان الثقة في النفس، ومغادرة منطقة الثوابت، والهرع إلى الحلول السريعة تحت وطأة اليأس! وهل هناك من دليل على ذلك أكثر من «أوسلو»: الاسم الحركي للهزيمة، والإحباط، واليأس، والاستسلام غير المشروط للعدو!

لكن «أوسلو» ليست قدراً مقدوراً، ولن تكون نفقاً مغلقاً في مسيرة الشعب والأمة. الأحرى القول إنها نفق أولئك الذين دخلوها حفاة عراة لا يلوون على شيء! أما الحقيقة التي قد لا ندركها اليوم، فهي أنها حل مستحيل لصراع سيستمر.

٤ ـ «أوسلو»: اتفاقية مستحيلة لصراع ممكن!

مثّل خيار «أوسلو» أسوأ محطة سياسية في تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، بسبب ما انطوى عليه من قصر نظر سياسي في التعاطي مع المسألة الوطنية، ثم بسبب ما رتبه الالتزام الفلسطيني بأحكامه من نتائج وأوضاع بالغة الخطورة على القضية الوطنية وحق تقرير المصير. ويمكن القول ـ من دون مبالغة ـ إن «أوسلو» تختتم حقبة كاملة من العمل الوطني دون أن تفتح أفقاً سياسياً أمام شعب فلسطين، وهي حقبة لم يعد ممكناً استئنافها من النقطة التي توقفت عندها قبيل «أوسلو»، بل بات على المجتمع الفلسطيني ـ في الداخل والشتات ـ أن يسلك سبلاً أخرى للتعبير عن حقوقه: بلغة مختلفة، وأدوات مختلفة، بعد اهتراء اللغة والأدوات التي أنتجت «أوسلو»، وبعد وقوفها عاجزة حتى الآن عن الإجابة عن سؤال: ماذا بعد «أوسلو»؟!

سيكون مثلاً من باب الادعاء القول إن البرنامج الوطني البديل هو «إسقاط» خيار «أوسلو»، وذلك لسببين على الأقل: **أولهما** أن هذا «البرنامج» لم يبرح حتى اللحظة مستوى الشعار الذي لا يستطيع بحال أن يملأ منطقة الفراغ البرنامجي. **وثانيهما** أن «أوسلو» بات أمراً واقعاً (ولو أنه غير مشروع)، وصار قادراً على إنتاج حقائقه اليومية ومؤسساته السياسية على الأرض. وعليه، لن يكون في وسع الرفضوية اللفظانية أن تقدم جواباً حقيقياً عن المرحلة، وقد لا تعود لها من وظيفة أخرى غير

التعبير عن المكابرة والإعلان عن نزعة احتجاج سلبي! وسيكون من باب تزوير دور المعارضة أيضاً القول إن البديل البرنامجي هو «تصويب مسار التفاوض»، وذلك لأن هذا «التصويب» لن يتناول عملياً إلا عملية «أوسلو»! وفي الظن أن تأسيس فعل المعارضة على وظيفة تجميل تجاعيد «أوسلو»، هو مما يخرج بها عن نطاق المعارضة ـ ناهيك عن الموقع الوطني ـ ليصنع لها موقعاً «استشارياً» في رحاب «أوسلو»! وفي الحالين، في حال الرفضوية اللفظانية والواقعية القبولية، تضيع فرص بناء خيار وطني بديل لخيار «أوسلو» القائم!

هل معنى ذلك أن الاختيار الأوسلوي الجاري ـ والمحمي دولياً ـ سيصير قدراً سياسياً بئيساً على قضية الشعب الفلسطيني بسبب غياب بدائل وطنية له. ثم هل يعني بالتالي أنه سوف يضع نهاية للصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي؟

لدينا من الأسباب ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن خيار «أوسلو» آيل لا محالة إلى الإخفاق، على الرغم من غياب تلك البدائل، وعلى الرغم من كل الوقائع التي خلقها وتحولت إلى حقائق مادية. نعم، قد ينجح مسار «أوسلو» ـ في أفضل حالات عافيته ـ بإنجاب دويلة فلسطينية على جزء صغير من «فلسطين الصغرى» (فلسطين ١٩٦٧)، وسيقبلها قادة «أوسلو» الذين تهيأوا لقبول «أي شيء» بعد أن أضاعوا كل شيء! ومع ذلك، فإن «أوسلو» ستتفضل بإنجاب تناقضاتها، وستشتغل تلك التناقضات ضدها في المطاف الأخير!

سيظل هناك متضررون فلسطينيون كثر من «أوسلو» (ودولتها الرمزية. . . إذا قامت)، وفي جملة هؤلاء ملايين اللاجئين الذين لن يتمتعوا بحق العودة إلى فلسطين، والذين لن تشملهم الصفقة التي بدأت في «أوسلو» ما خلا عدداً محدوداً توافق «إسرائيل» على عودته! وسيكون في جملة هؤلاء أيضاً أهالي القدس الشرقية الذين لا يبدو ـ من عملية التفاوض الجارية ـ أنهم سوف يحظون بحق الانتماء ـ وأرضهم القدس ـ إلى دولة «أوسلو»، بل إن سائر الشعب الفلسطيني سيكون خاسراً في عملية تسوية تعطيه دويلة (إذا أعطته ذلك) منزوعة السلاح، مزروعة بالمستوطنات، مقطوعة الأوصال جغرافياً بين قطعتيها (غزة والضفة)، ومصنوعة على هيئة أرخبيل بالطرق الالتفافية والطرق الرابطة بين المستوطنات الصهيونية. دويلة يوجد ثلثا شعبها في الشتات، وتقوم عاصمتها خارج القدس التاريخية (لا القدس التي سوف يجري انتحالها على جغرافيا طرفية للتعويض الرمزي الاسمي عن القدس الحقيقية!). وفوق هذا وذاك، لن يكون الفلسطينيون قد أعادوا بعض بقايا أرضهم إلا بعد أن يكونوا قد فقدوا كل كرامتهم بعد كل حقوقهم الوطنية!

في سياق مشهد سياسي كهذا، لن ترتفع الأسباب التي صنعت ـ منذ «وعد

بلفور» ـ فصول الصراع الطاحن بين شعب فلسطين وبين الحركة الصهيونية ودولتها، بل هي ستتجدد ليتجدد معها ذلك الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي في أشكال أخرى. . .

لا حاجة إلى الاستنتاج أن «أوسلو» إذا لم تستطع أن تنهي الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، فهي لن تستطيع إنهاء الصراع العربي ـ الصهيوني، لأن ذلك من تحصيل الحاصل، بل من تحصيل الحاصل القول إنه حتى في حالة نجاح «إسرائيل» بإنهاء الصراع مع الشعب الفلسطيني (وهو مجرد فرض مستبعد التحقق)، فإن الصراع بينها وبين الأمة العربية والمشروع القومي سيستمر، باعتبار أن «إسرائيل» ليست مجرد دولة عادية اغتصبت فلسطين، وإنما هي دولة إقليمية كبرى نشأت كي تؤدي وظائف في المنطقة العربية على حساب نهضتها، وتقدمها، ووحدتها القومية. وهي وظائف لم تعد تؤديها ـ بالوكالة ـ نيابة عن غيرها من القوى الإمبريالية الكبرى (بريطانيا سابقاً، والولايات المتحدة حالياً)، بل باتت تنهض بها أصالة عن نفسها، اعتباراً للتلازم بين بقائها ـ وهيمنتها ـ وبين أداء تلك الوظائف. فـ «إسرائيل» تعرف أن بداية العد العكسي لها أن تقوم وحدة عربية (كاملة أو إقليمية صغرى)، أو أن تتقدم البلدان العربية على طريق إنجاز إقلاع تنموي ينجم عنه قيام اقتصاد قوي وحديث، أو أن تحقق حداً أدنى من حيازة القدرة العسكرية الاستراتيجية (في الأسلحة التقليدية، وبخاصة في الأسلحة غير التقليدية)، أو أن تنجح في مضمار حيازة قدرة علمية وتقانية في الميدانين العسكري والمدني على السواء! فهذه كلها تعادل ـ في حسابها ـ الانتحار السياسي. وهي لذلك مستعدة للرد على هذا «التهديد الاستراتيجي» ولو باستخدام سلاحها غير التقليدي.

وعليه، من الطبيعي لأمة تتطلع إلى بناء نهضتها وتقدمها ووحدتها الكيانية ـ كالأمة العربية ـ أن تصطدم في الطريق بالعائق الإسرائيلي. وهو صدام لن تلغيه اتفاقات «السلام» العربية ـ الإسرائيلية القادمة (إن رأت النور)، وإن كان في وسعها أن تؤجله إلى حين. ويخطئ من يعتقد أن استعادة الجولان وجنوب لبنان والضفة (أو بعضها)، كفيل بمنع ذلك الصدام، إذ إن «حسم» الصراع على مسألة الأرض (المحتلة) ليس نقطة الخلاف الوحيدة بين العرب و«إسرائيل»، ولا حتى مسألة المياه والتسلح (على ضراوة معركتهما)، بل إن البند الأساس على جدول أعمال ذلك الصراع هو: لمن المستقبل في المنطقة، للمشروع الصهيوني أم للمشروع القومي العربي؟

ما يصدق على صراع العرب مع المشروع الصهيوني، يصدق على صراع المسلمين معه. لا يتعلق الأمر هنا بالمقدسات الدينية الإسلامية التي تتعرض لها الدولة العبرية بالتهويد فحسب، بل بأمن العالم الإسلامي وحقه في التقدم والنهضة. إن خطر

إيران، وباكستان، وتركيا المسلمة (لا تركيا الجنرالات)، وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، لا يقل فداحة عن خطر سوريا، والعراق، ومصر في نظر «إسرائيل»، وتقدم تلك البلدان أو حيازتها للقدرة الاستراتيجية ليس أهون من تقدم دول الطوق وعمقها العربي. نعم، قد تكون القدس عنواناً سياسياً للصراع بين المسلمين والدولة اليهودية، غير أنه العنوان الذي لا يكتمل فهم معناه إلا بقراءة نص التناقض الإسلامي ـ الإسرائيلي القائم على تعارض المصالح في المقام الأول.

ما الذي تستطيعه «أوسلو» أمام هذه الحقائق العميقة التي تؤسس لشرعية استمرار الصراع: الفلسطيني، والعربي، والإسلامي ضد الدولة اليهودية؟! إن «أوسلو» ليست أكثر من اتفاقية مستحيلة حول قضية تضج بأسباب الصراع. وعليه، ليس المطلوب تصميم البدائل على فرضية «أوسلو»، بل على قاعدة الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي كان، وما زال، وسيبقى بين الأمة العربية والمشروع الصهيوني.

لكن استذكار واستحضار سائر هذه الثوابت، لا يعفينا من الجواب السياسي عن سؤال واقعي لا يقبل التأجيل: ما العمل؟ ما السبيل إلى الخروج من حال الهزيمة والتراجع، وتجهيز رد سياسي استراتيجي على المشروع الصهيوني لمنعه من مزيد من الظفر والتقدم قبل عزله... وإنهائه؟

ثانياً: بين النصر والهزيمة

١ ـ الدفاع الإيجابي الذي لا يدّعي ولا يسلّم

كل خطاب راديكالي أو طهراني عن فلسطين اليوم هو أقرب إلى فعل مكابرة نفسي مما هو خيار برنامجي ممكن! يجوز تفهمه، بل حتى التساهل معه، بالمعنى الأول، ما دام فعل الممانعة يحتاج إلى سيكولوجيا جماعية غير محبطة ولا مهزومة. أما خارج هذه الوظيفة النفسية ـ في السياسة مثلاً ـ فهو ينطوي على قدر هائل من الادعاء لا يناسب موارد القوة التي في حوزتنا، الآن، ولا يستطيع أن يجد معادلاً مادياً فعلياً لألفاظه «الاستراتيجية» الفخمة!

لا يليق بأصحاب هذا الضرب من الخطاب ـ إسلاميين كانوا أو قوميين أو ماركسيين ـ أن يخدعوا جماهيرهم (إن كان قد بقي لهم ما تيسّر من جماهير) في شأن لا تجوز فيه المخادعة، على الأقل صوناً لصدقية من يتحدثون باسم تلك الجماهير، ذلك أن وضعنا من الانكشاف والعري بحيث لا يحتمل التزوير، ولا بناء أنساق يوتوبية مستحيلة على هشاشته! نحن في وضع دفاعي: هذا ما نحتاج إلى جرأة الجهر به، بل نحن كنا دائماً في هذا الوضع الدفاعي منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين،

ورعاية القوى العظمى لها (بريطانيا، وفرنسا، ثم الولايات المتحدة). كان أقصى طموحنا ـ قبل ثلث قرن ـ أن ننجح بمغادرة هذا الموقع الدفاعي نحو موقع أقرب إلى تخوم الهجوم. أما اليوم، فإن أعظم ما يستحق الأمل، أن نتطلع إلى تصليب حالنا في هذا الموقع الدفاعي، ووقف مسار التدهور فيه، بعد أن عزت علينا فرص تحسينه منذ حرب تشرين الأول/اكتوبر!

هذا هو البند الأول على جدول أعمال الاعتراف المطلوب تقديمه من حركاتنا السياسية الوطنية لجماهيرها وللرأي العام. وهو اعتراف لا يلغي الحاجة إلى صوغ بدائل عملية تنظم الممانعة الدفاعية العربية ضد المشروع الصهيوني، وإلى تعيين دقيق لنوع الأهداف والمهمات المرحلية المطروحة للإنجاز، وإلا كان ذلك الاعتراف مجرد اسم مستعار للاستقالة السياسية، ولنفض اليد من النهوض بمسؤولية المعركة الوطنية ضد ذلك المشروع!

لا يكتمل ذلك الاعتراف إلا برديف له لم يعد قابلاً للإرجاء تحت أية ذريعة: الاعتراف بإخفاق المشروع الوطني الفلسطيني، والمشروع القومي العربي، في تقديم معالجة حقيقية للتحدي الصهيوني. لم تكن العلة يوماً في الفكرة الوطنية الفلسطينية وفي الفكرة القومية العربية، ولا في شرعيتهما، بل في الثقافة السياسية التي ترجمت تلك الفكرة برنامجاً، وفي الأدوات التنظيمية التي نهضت بمهام إنفاذ ذلك البرنامج: تستوي في ذلك الأدوات النظامية ـ السلطوية والأدوات الحزبية ـ الشعبية! ولكن، إذا كان النقد قد درج ـ في ما مضى ـ على أن يسلك وجهة وحيدة، هي نقد النظام، وتحميله أوزار الهزائم التي اجترعنا بالجملة والأقساط، فإن النقد المطلوب، اليوم، هو نقد «البدائل» نفسها: حركة التحرر الوطني، نقداً يطال العقل، والتنظيم، والبرنامج، ووسائل الممارسة. . . إلخ. ودون ذلك إنتاج التيه!

سيخيب ظن فلسطينيي «أوسلو» وعرب «مدريد» إن خالوا أن نقد الراديكالية اللفظانية، تجاه قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني، ينصفهم أو يصب النتائج في مجرى مسارهم، ذلك أن هذا النقد يقيّم ـ في وعيه ـ الفيصل الضروري بين الواقعية السياسية والاستسلام للأمر الواقع: الإسرائيلي ـ الأمريكي. وسيشاركهم في الخيبة ذاتها كل الذين يحاولون حصر منطقة النقد في الجغرافيا السياسية لحركة التحرر الوطني العربية (القومية واليسارية)، لتحصيل عائداته بما يعزز موقعهم الراجح في اللحظة الراهنة، ذلك أن هذا النقد يسري عليهم بمثل ما سرى على سابقتهم، بحسبانهم ورثوا عن حركة التحرر الوطني ثقافتها السياسية، وأساليبها الدعوية والتعبوية، ورهاناتها غير الواقعية!

ربما كان من الإنصاف توزيع المسؤوليات بين الأطراف الثلاثة بشكل عادل؛

قاومت حركة التحرر وأخفقت. لم تكن على خطأ، لكنها لم تهتد إلى الأسلوب المناسب لتحقيق المطلوب منها. ومثلها تفعل اليوم حركة الممانعة الوطنية الإسلامية على الخلل ذاته الذي أنتج إخفاق الأولى! أما حركة «السلام» (الفلسطينية العربية)، فهي تعطي العدو بالرضا ما لم يأخذه بالسيف: الاعتراف بشرعية وجوده، وحقه في الأرض، بل حقه في رسم تخوم «حقوقنا»! نعم، دفعنا غالياً ثمن الأوداج المنتفخة بعبارات نارية أعلى من قامتنا. لكننا ندفع اليوم فاتورة أفدح عن الرؤوس المنحنية التي لا ترى عيونها ـ في الانحناء ـ مشهد السيد المتوّج على عرش هزيمتنا وتفاهة واقعية أَهْزَمِ من هُزِمَ منا!

لن يبدأ التفكير في قضية فلسطين، والصراع العربي ـ الصهيوني، من فرضية النصر القادم ولا من فرضية الهزيمة الناجزة، بل من فرضية الممانعة الممكنة. نحن لا نستطيع إزالة «إسرائيل»، لكننا لا نقبل إزالة أنفسنا وحقوقنا. بينهما منطقة ينبغي أن نجتهد في العمل فيها: الدفاع الإيجابي، الذي لا يدّعي ولا يسلّم.

ولكن دعونا نفكر في هذا البرنامج المطلوب بعيداً عن فرضيتي الحرب والتفاوض اللتين تغمران الوعي، وتمنعانه من استشراف ممكنات أخرى.

٢ ـ بعيداً عن العسكر والمفاوضين: حل مختلف للصراع العربي ـ الإسرائيلي

سيكون مطروحاً على الوعي السياسي العربي أن يقدم معالجة فكرية جديدة لمستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني في ضوء حقيقتين عصيتين على التجاهل: استحالة حسم ذلك الصراع عسكرياً لصالحنا بسبب التفوق الاستراتيجي لـ «إسرائيل» وحيازتها قدرة عسكرية نووية، واستحالة الوصول إلى حل سلمي وتسوية سياسية متوازنة (ولا نقول عادلة) بسبب ضعف موقع المفاوض العربي في توازن القوى! كل كلام عن الحسم ادعاء صارخ يجافي واقع الحال، وهو إلى الطوباوية أقرب منه إلى الراديكالية والمبدئية. وكل كلام عن التسوية «العادلة» كذب صرّاح، وإعلان نية في التنازل والتفريط عن الحد الأدنى من الحقوق. لا سبيل إلى إلحاق الهزيمة بالعدو وتدميره إلا بامتلاك السلاح الذري، وتحقيق التفوق عليه في السلاح التقليدي وغير التقليدي (الكيماوي، والبيويولوجي، والجرثومي)، وقطع صلة الغرب ـ والولايات المتحدة بخاصة ـ به، وهذا محال في الحاضر والمستقبل المنظور. ثم لا سبيل إلى إنجاز حل سلمي تنسحب بموجبه «إسرائيل» من كل الأراضي العربية المحتلة في أعوام ١٩٦٧ و١٩٧٨ و١٩٨٢، وتقبل فيه بالعودة إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبحقه في إقامة دولة

مستقلة تكون القدس عاصمة لها، وبتفكيك المستوطنات، وبإقرار حق العودة للاجئين والنازحين طبقاً للقرار الأممي ١٩٤، وسائر القرارات المستندة إليه، ذلك أن تسوية على هذا النحو ممتنعة التحقق لغياب الأسباب التي من شأنها أن تجبر العدو على القبول بها!

ما العمل إذاً؟

ثمة مهمات عديدة متباينة يجب النهوض بها في الحقبة الراهنة كمقدمة، في خط بياني تصاعدي، نحو هدف تحقيق حل نهائي للصراع العربي ـ الصهيوني، يقع في صلبها وقف عملية التفاوض الجارية على أسس مختلة منذ مدريد وما تناسل منها، والعودة إلى الحد الأدنى العربي المتمسك بقرارات الجامعة العربية، والقمم العربية، وبصيغة المؤتمر الدولي على قاعدة قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، مثلما يقع في صلبها تفعيل المقاطعة العربية للدولة اليهودية وللشركات المتعاملة معها، وبناء موقف عربي فعال يدعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والاستيطان والتهويد، وإسناد نضال الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل، ونضال المقاومة اللبنانية في الجنوب، ضد الاحتلال. وهذه ـ في الجملة ـ عناوين سياسية لبرنامج عمل عربي مرحلي يضع حداً للتدهور، والتنازل، والنزيف اليومي الحاصل في الوضع العربي، أو قل هو الاستئناف الطبيعي للسياسة العربية التقليدية إزاء قضية فلسطين، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، قبل أن يصيبها ما أصابها من انقطاع تحت وطأة العياء وأوهام التسوية!

لن يغير مثل هذا البرنامج شيئاً جوهرياً في الصراع مع العدو، لكنه قطعاً سيفرمل إيقاع التدهور المتسارع، ويحسن من موقعنا الدفاعي المتهالك أمام قوى التحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي، ويسمح بالتقاط أنفاس لاهثة من جراء العَدْوِ خلف سراب! بل إن في وسع بناء وتحصين هذا الموقع الدفاعي أن يخلق أرضية جديدة لعمل برنامجي مستقبلي متحرر من قيود الخضوع إلى الأحكام الظرفية السياسية الجارية، دون احتساب وظيفته الاجتماعية والنفسية في ضخ روح الممانعة لدى الشعب واستنهاض حس المواجهة لديه ولدى قواه السياسية. أما الأهم من ذلك كله، فهو أنه يحاصر السرطان الإسرائيلي في حدوده المعترف بها.

ومع ذلك، مع أهمية هذا البرنامج الدفاعي المرحلي، وحاجتنا الحيوية إليه، فإن الحل النهائي للصراع العربي ـ الصهيوني سيكون شيئاً آخر مختلفاً، وسيتولد من آليات عمل مختلفة، ومن قوى ومؤسسات وعوامل أخرى لا تنتمي إلى الراهن، بل إلى الواجب الممكن. لن ينتهي هذا الصراع لصالحنا بالجيش، ولا بفرق التفاوض، بل بما سيكون علينا أن نشيّده من حقائق سياسية، واجتماعية، وثقافية، في بلادنا، وفي دولنا، وفي مجتمعاتنا العربية، تصير قوة لنا وحجة في مواجهة الأمر الواقع

الإسرائيلي. سيكون على السياسة، والثقافة، والمجتمع، أن تنهض بهذا الدور في برنامج تاريخي يهاجم سلمياً قلعة «إسرائيل» الدينية ـ الطائفية المحصنة، ليفكك عصبيتها، ولحمتها، وتماسكها، القائمة جميعاً على الخوف العميق من «الآخر»: العربي، وليفتح الطريق أمام إخراج جمهورها من «الغيتو» الصهيوني المقفل بإحكام للاندماج في الفضاء الحضاري العربي بعيداً عن شرانق التميز والتمايز اليهوديين التي تغذت منها الصهيونية وغذتها.

سيكون المدخل إلى ذلك نجاح العرب: نعني شعوبهم وحركاتهم السياسية، وحتى نخبهم الحاكمة إن أمكن الأمر، بتحقيق عملية الانتقال السلمي نحو الديمقراطية، نظاماً سياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، يكفل حقوق المواطنين، ويحيطها بالضمانات الدستورية والقانونية، ويوفر حلاً لمسائل الأقليات يؤمن لها حقوقها، ويرسي قواعد الاعتراف بحق الاختلاف والمشاركة على قدم المساواة. وبالجملة، نجاحهم بتغيير مشهد السياسة العصبوي (الطائفي، والمذهبي، والقبلي، والاثني) في مجتمعاتهم، على النحو الذي يقدم طَمْأَنَة لليهود ـ وبخاصة اليهود العرب ـ على مستقبلهم ومصالحهم في المنطقة. وسيكون ذلك مبعث انتماء لهم إليها، خصوصاً إذا رافق ذلك سعي صادق إلى ممارسة تسامح فعلي معهم يرفع عنهم ثقل الشعور بالخيانة أو بالخطيئة، الناجمة عن الانفصال عن الأمة والالتحاق بقوى المشروع الصهيوني.

قد يكون مثل هذا الخيار: الحضاري، والثقافي، والديمقراطي، مدعاة للهزء والاستصغار من لدن فريق منا «احترف» الصراع، واختزن العداء، إلى حد نشوء سيكولوجيا حاقدة وناقمة في وجدانه. ومع تسليمنا بأن الظلم الواقع علينا ـ منذ أربعة عقود ـ يبرر له ذلك ويشرعنه، إلا أن السياسة لا تدار دائماً برغائب النفس والوجدان، بل أيضاً وأساساً بحساب العقل والمصالح. أما هذا الحساب فيقول: إن ما لا نستطيع دفعه بالقوة، نملك أن ندرأه بسلم حضاري، لا باستسلام سياسي، هو رديف القوة عند العبد الذي يستبطن غلبة الغالب ـ السيد! وهو (الحساب) يقول إن «إسرائيل» هزمتنا مرتين: مرة حين نجحت بكسب ولاء اليهود العرب لها على حساب ولائهم لأمتهم وحضارتهم، ومرة حين صورت لهم أن الدولة الطائفية اليهودية حل لـ «مسألتهم» كأقلية في المجتمع العربي! وليس الرد على هزيمتنا بتحرير الأرض فقط ـ والتي ما عدنا خارج الألفاظ قادرين على تحريرها ـ بل بتحرير الإنسان أساساً: تحرير اليهودي من وهم تحقيق الخلاص في كيان ديني ـ طائفي، وإقامة معادلة مستحيلة تتحول فيها «الأمة الروحية» إلى أمة فعلية وإلى قومية!

ليست «إسرائيل» ديمقراطية إلا لأننا متخلفون سياسياً ومعدومو ديمقراطية. إن ديمقراطيتها ـ حتى اليوم ـ ديمقراطية طائفية، خاصة باليهود حصراً. إنها ليست دولة

لمواطنيها (حيث العرب: مسلمون ومسيحيون، يشكلون قرابة ربع سكانها)، بل دولة لليهود فقط، أو قل هي دولة يهودية (دولة دينية). وهذه نقطة ضعفها. وإذا أضفنا إلى ذلك أن يهودها العرب ـ والشرقيين عموماً ـ دون مستوى يهودها الوافدين من الغرب في سلم القيم الاجتماعي، اجتمعت الأسباب كافة للاعتقاد بأن هزيمتها تبدأ من نقطة قوتها المزعومة: الديمقراطية!

ثالثاً: رؤية مستقبلية

يرتب العمل بهذه الرؤية المعروضة أعلاه، فتح ثلاثة ملفات أمام الوعي السياسي العربي، للنظر في ما بات مطلوباً القيام به في المرحلة القادمة: ملف عروبة القضية الفلسطينية ودور العامل العربي في الصراع مع المشروع الصهيوني، ثم ملف اليهود العرب داخل «إسرائيل»، فملف الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير.

١ ـ عروبة القضية الفلسطينية: مفارقة التجاهل الفلسطيني والاعتراف الإسرائيلي!

لفلسطين على عروبتها وأمتها حق لا يلتغي باستنكاف العرب عن نصرتها. وللقضية الفلسطينية على العرب حق لا يسقط بالتقادم، ولا يتوقف بتنصيب «أهل مكة» (الفلسطينيون) أنفسهم أولياء على أمرها. نعم، فلسطين أرض لشعب هو الشعب الفلسطيني. لكن ذلك أول التعريف الذي لا يكتمل إلا بالقول إنها أرض عربية، وفيها أملاك قومية وروحية لسائر العرب، كما لسائر المسلمين، ليس لأحد أن يقضي في شأنها بالتفريط والتفويت، كائنة ما كانت الأسباب التي تسوّغ له الإنابة عن سائر أهلها في تقرير مصير لها على الوجه الذي لا يرعى الحقوق أو يكفلها!

ربما لا يحتفل كثير من الفلسطينيين ـ قياداتهم «الحاكمة» على وجه التحديد ـ بهذه الحقيقة، ولا يقيمون عليها حساباً أو رهاناً. وربما خُيّل لهؤلاء ـ تحت وطأة نزعات انعزالية استبدت بهم ـ أن الصراع فلسطيني ـ إسرائيلي، وأن تعريبه لن ينتج إلا قيدين على القضية الفلسطينية: قيد على القرار الفلسطيني المستقل، وقيد على حل للقضية الفلسطينية ورهن له بحل شامل للصراع العربي ـ الصهيوني. ولسنا في حاجة إلى كبير بيان بأن في هذا التصور أبلغ المجافاة لواقع الحال، نعني لواقع أن القضية عربية في المقام الأول، وأن صراع العرب مع المشروع الصهيوني ـ ودولته اليهودية ـ ليس صراعاً على أرض فحسب (فلسطين وجوارها العربي المحتل)، بل هو أيضاً صراع على وظيفة استراتيجية إقليمية يقوم بها كيان «إسرائيل»، في قلب الوطن العربي، ضد مشروع النهضة، والوحدة القومية، والتنمية فيه. وهي وظيفة لا يعود

بها هذا الكيان دولة عادية - مغتصبة - في المنطقة، بل قوة إقليمية عظمى تضع القيد على مستقبل أمة بكاملها، وبخاصة حينما تكون هذه القوة وطيدة الصلة والارتباط والتحالف مع قوى دولية عظمى ذات مصلحة في تأبيد حال التخلف العربي، وحال التجزئة والانقسام، من حيث هما أعلى أنواع الضمانات لتأمين مصالحها الكبيرة في المنطقة!

«إسرائيل» تدرك - على نحو أوضح من إدراك القيادة الفلسطينية «الحاكمة»! - أن القضية ذات بعد قومي، وعلى هذا الأساس تتصرف في بناء استراتيجياتها وفي تخطيط سياساتها، بل إن قوى سياسية فيها - مثل «حزب العمل» و«ميريتس» وسائر اليسار الصهيوني - أبدت الاستعداد للتخلي عن قسم من «أرض إسرائيل» للفلسطينيين مقابل تأمين أداء أنجع لتلك الوظيفة: وظيفة الاختراق الاقتصادي والإلحاق السياسي لـ «الأطراف» العربية للمركز الصهيوني، داخل نظام إقليمي تنعقد لها القيادة والولاية فيه (وهو يسمى اليوم في اللغة الأمريكية - الإسرائيلية: «نظام الشرق الأوسط»). ثم إنها تفضل أن تنجز ذلك الدور الإقليمي دون حرب، فتتوّج نفسها على عرش المنطقة برضا «أهلها». وهذا في أساس سعيها إلى إنجاز تسوية يكون ثمنها المجزي التطبيع السياسي، والدبلوماسي، والاقتصادي، والثقافي. وهي تعرف جيداً أن دفع فاتورة الأرض (بعض الأرض) مقابل ذلك التطبيع أقل كلفة من الاحتفاظ بها ومواجهة احتمالات العداء والمواجهة العربيين! وبذلك يصبح معنى التسوية - الجارية منذ «مدريد» و«أوسلو» - وهو «التنازل عن بعض الأرض» - لا للفلسطينيين، بل للعرب، من أجل استحصال ثمن عربي عال - تصفية المحتوى العربي للقضية، واستكمال تلك التصفية بتحقيق حلم السيطرة الكاملة على المنطقة دون الاضطرار إلى خوض الحرب!

لا مدلول للسياق السابق إلا أن «إسرائيل» تنطلق من تعريف مرجعي للصراع، هو أنه صراع مع الأمة العربية، لا مع الشعب الفلسطيني، أو للدقة صراع مع هذا الشعب من حيث هو جزء من الأمة العربية، وإلا لا شيء يجبرها على «الانسحاب» من بعض أرضه (إلا للتمتع بخيرات التطبيع، والنعيم بموقع الهيمنة والقيادة الإقليميتين)، ولا أحد يملك أن يفرضه عليها: لا «النظام الدولي الجديد»، الذي هو لصالحها، ولا «الضغط» الأمريكي: الذي لا يساوي عندها عبارة عتاب رمزية، ولا «ضغط» «المفاوض» الفلسطيني، الذي رسمت له دوره سلفاً: تقديم الشواهد والأدلة على حسن السلوك وحماية أمن «إسرائيل» من «إرهابيي» «حماس» و«الجهاد الإسلامي»! فهذه «الضغوط» جميعها عوامل إعلامية برسم التسويق أملاً في تضليل من ما زال يحتاج إلى وجبة تضليل إضافية! أما الهدف، فيقع في منطقة أخرى هي مركز الحسابات الاستراتيجية للعقل الصهيوني: إخضاع سائر الجسم العربي من الخاصرة الفلسطينية! ولا ينبغي هنا أن يُعْتَدّ كثيراً بتشدد ومبدئية نتنياهو في مسألة الانسحاب

من الأرض، وفي مسألة حق تقرير المصير (جزئياً)، فـ «إسرائيل» مستعدة ـ يميناً ويساراً ـ لقبول قيام دولة فلسطينية صغيرة على جزء صغير من بقايا فلسطين، في نهاية المطاف، فقط لأنها ستأخذ ثمن ذلك عربياً ـ على ما تعتقد أو تروم ـ إنهاء لصراعها مع الأمة!

وعليه، نحن في غنى عن التعريف الفلسطيني الرسمي للصراع مع المشروع الصهيوني الذي أنتج «أوسلو» وما دونها! ربما لاءمنا التعريف الإسرائيلي أكثر لأنه أقرب إلى تشخيص وتعيين حقيقة ذلك الصراع. ومع ذلك لا بأس من تسجيل ملاحظة مثيرة: يختلف التعريفان الإسرائيلي والفلسطيني (الرسمي) للصراع، لكنهما يذهبان إلى توليد النتيجة نفسها: إهدار البعد العربي لذلك الصراع!

أن تكون القضية الفلسطينية قضية عربية ـ وهي كذلك بلا شك ـ يرتب على العرب: حكومات، وشعوباً، وحركات وطنية، التزامات سياسية قومية لا سبيل إلى التحلل منها تحت أية ذريعة، بقدر ما يفرض عليهم مراجعة أنماط تعاطيهم مع هذه القضية في الماضي، سعياً وراء إكساب عروبة المسألة الفلسطينية مضموناً حقيقياً وصحيحاً. والأمر يتعلق هنا ببناء استراتيجيات وتصورات جديدة، وإتيان ممارسات سياسية مختلفة تقطع مع ما درجوا عليه.

أول ما يُفرَضُ عليهم ـ في باب الالتزامات ومراجعة خيارات الماضي ـ (هو) إحداث قطيعة نهائية مع فكرة «التضامن» مع الشعب الفلسطيني، لأن التضامن لا يعني غير أن الصراع صراع بين الفلسطينيين و«إسرائيل»، وأن موقع العرب فيه ليس أكثر من موقع المساند لـ «الأشقاء» الفلسطينيين! لا تعود «إسرائيل» عدواً قومياً ـ في هذا التعريف ـ بل دولة محتلة للضفة والقطاع والقدس، خلافنا الوحيد معها عنوانه: الأرض المحتلة. أما الدور الاستعماري الإقليمي لها، ضد نهضة الأمة وتقدمها ووحدتها الكيانية، فعليه السلام! ولسنا في حاجة إلى كبير شرح بأن مؤدى هذا «التضامن» إلى الاستقالة السياسية الفعلية من موجبات المسؤولية القومية تجاه القضية الفلسطينية ومسائل الصراع العربي ـ الصهيوني، وهي استقالة لا يغير منها بعض الدعم المالي من «دول اليسر» وبعض الدعم المعنوي من «دول العسر» للفلسطينيين، لأنه دعم لا يهدف إلى أكثر من نفض اليد عن القضية، وإبراء الذمة من تهمة التحلل أو التقاعس بما تيسر من معونات! وعليه، ليست سياسة التضامن مع الشعب الفلسطيني هي المطلوبة من العرب، بل المطلوب منهم ـ في المقام الأول ـ بناء سياسة المواجهة لـ «إسرائيل» ومشروعها الإقليمي. وهي لا تعني بالضرورة المواجهة العسكرية، بل المواجهة الشاملة التي تستعمل الجبهات والأدوات كافة: الاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية، والإعلامية، والاجتماعية، والثقافية، والعسكرية، أي

السياسة التي تعبئ سائر موارد القوة التي في حوزة العرب، للرد على التحدي الصهيوني الذي بات شاملاً كل الإقليم العربي: مشرقاً ومغرباً، أكثر من أي وقت مضى.

وثاني ما يُفرض عليهم (هو) أن يعيدوا تفعيل سياسة المقاطعة الاقتصادية من الدرجات كافة، بحسبانها ورقة ضغط استراتيجية لا غنى عنها لعزل الكيان الصهيوني، ومنعه من أداء وظائفه الإقليمية ضد الوطن العربي. فـ «إسرائيل» لا تستطيع أن تعيش في ظل الخناق الاقتصادي المضروب عليها من المحيط العربي، وهي غير قادرة على التحرر منه باعتماد قدرتها الاقتصادية الذاتية، ولا بالاستعانة بالمعونات الخارجية: الأمريكية واليهودية العالمية، وهي لا تجد سبيلاً أمثل من التسوية والتطبيع لرفعه، وللتقدم نحو إنجاز هدفها الاستراتيجي الأساس: الاختراق الاقتصادي للوطن العربي. وعلى ذلك، فإن أقل دور قومي تستطيع السياسات العربية القيام به اليوم هو إلغاء سائر إجراءات التطبيع مع «إسرائيل»، وتجديد سياسة المقاطعة الاقتصادية الشاملة، لا لتحسين موقع التفاوض معها، بل لعزلها إقليمياً، ومحاصرة سرطانها في حدود فلسطين، اعتباراً لأن الحرب الاقتصادية ضدها ـ وهي المتاحة لنا اليوم ـ لا تقل فائدة ونجاعة عن الحرب العسكرية (شبه المستحيلة).

وثالث ما يُفرض عليهم (هو) وقف عملية التفاوض الجارية على أسس مدريد، وما أعقبها وتناسل منها، والعودة إلى الحد الأدنى العربي المعبّر عنه في قرارات القمم العربية (قبل مؤتمر «مدريد»)، والتشبث بكافة قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وتفعيل اتفاقيات ومعاهدات «الدفاع المشترك» والسوق العربية المشتركة، والتعاون الاقتصادي البيني، وإطلاق حملة دبلوماسية وإعلامية عالمية ضد سياسات التهويد والاستيطان الصهيونية، واستعمال ورقة النفط والودائع المالية العربية في البنوك الأجنبية للضغط على كل القوى المؤيدة لـ «إسرائيل».. إلخ، اعتباراً لفعالية هذه الموارد، وأوراق القوة، في دفع العالم إلى احترام «الشرعية الدولية»، والتزاماتها تجاه قضية فلسطين، وإلى احترام الحقوق والمصالح القومية العربية التي تهددها «إسرائيل» ومن حالفها أو ساندها أو غطى على سياساتها.

ورابع ما يُفرض عليهم (هو) توسعة مجال الحريات العامة في البلدان العربية، وتمكين قوى المجتمع المدني من المساهمة في المعركة الوطنية والقومية ضد الخطر الصهيوني، ومن استنهاض الكتلة الشعبية و«الزج» بها في هذه المعركة المصيرية. وإذا كانت النظم العربية تخاف من الديمقراطية على وجودها واستقرارها (والحال إنها تستطيع أن تعزز وجودها واستقرارها بالشرعية الديمقراطية!)، فإن عليها أن تدرك أن تلك الديمقراطية (هي) ذخيرة استراتيجية حية لا غنى عنها في مضمار المعركة

الوطنية، ومن أجل تحقيق إجماع وطني وقومي حولها وحول أولويتها في برامج العمل، ذلك أن الشعب المضطهد والخائف لا قضية له، ولا يمكن أن يحارب أو أن يضحي.

أما **خامس** ما يفرض عليهم، فـ (هو) كف يد العسف والتضييق والحرمان عن القسم اللاجئ من الشعب الفلسطيني إلى الأقطار العربية، والذي لم يتوقف عند حدود التعامل مع الفلسطينيين بأسلوب المصادرة ـ المادية والقانونية ـ لحقوقهم المدنية والسياسية، واعتبارهم «مواطنين» من الدرجة العاشرة، أو عند حدود عزلهم في «الغيتو» (المخيمات) وتشديد الرقابة الأمنية عليهم، وحرمانهم من حق حمل السلاح ضد عدوهم، بل العسف الذي امتد إلى طردهم الجماعي كلياً أو نسبياً من دول عربية، أسوة بما فعله الكيان الصهيوني في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وفي مجازر دير ياسين وكفرقاسم وسواها! إن هذا العدوان السافر على الفلسطينيين، في البلدان العربية، هو المخزون الاستراتيجي التي تتغذى منه نزعات الانعزال الفلسطيني الرسمي، وتتأثر به عروبة قضيتهم سلباً أبلغ التأثير! وما لم يتوقف على نحو كامل، فستكون مساهمة العرب في تصفية القضية الفلسطينية حقيقة سياسية غير قابلة لأي تفسير سوى خدمة المشروع الصهيوني! ولقد حان الوقت لإنصاف هذا القسم اللاجئ ـ الذي لا يطلب التوطين بديلاً من حق العودة وتقرير المصير ـ وبتطوير التشريعات الخاصة بحقوقه بما يكفلها على النحو الطبيعي والمطلوب، وتخفيف معاناة طرده من أرضه، وتأمين حقه في تنظيم قواه ومؤسساته، وفي حيازة وسائل الدفاع الشرعي عن نفسه من الاعتداءات الصهيونية، وبخاصة في «بلدان الطوق».

لكن المطلوب عربياً من الأنظمة إزاء فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني مطلوب أيضاً ـ مع بعض التعديل ـ من الحركات السياسية الوطنية المنتمية إلى خندق المعارضة، والعاملة في حقل العمل الجماهيري. وقد تكون مسؤولية هذه أعظم بالنظر إلى أنها تتحرك خارج إطار التزامات دولية أو إقليمية في الموضوع، كما بالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من شرعيتها مستند إلى التزامها النظري القضية الوطنية في مواجهة الحلف الصهيوني ـ الإمبريالي. وإذا كان من باب الأمانة القول إن حركات وطنية ـ وشعوباً ـ عربية قدمت تضحيات جسيمة في سبيل القضية الفلسطينية، وتحملت أحياناً ما تنوء بحمله حركات وشعوب صغيرة ـ كما الحال في لبنان والأردن ـ فإن من باب الأمانة أيضاً القول إن مساهمة باقي فصائل حركة التحرر الوطني العربية الأخرى لم تتجاوز عتبة الدعم المعنوي والالتزام الايديولوجي، وهي قاصرة ـ أشد ما تكون قاصرة ـ عن تقديم الحد الأدنى من أقساط الانتماء إلى جبهة النضال المفتوحة بصعوبة ضد المشروع الصهيوني في قلب الجغرافيا العربية! وعلى تعدد ما هو مطلوب منها، نشدد على وجوب النهوض بثلاث مهمات مركزية مترابطة:

أولها إعادة النظر في موقع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني في سلم أولويات فصائل وأحزاب هذه الحركة، بما يجعلها أولوية برنامجية مركزية في النشاط السياسي، والإعلامي، والتثقيفي، والتعبوي، والانتقال من مجرد التعبير عن الالتزام المبدئي بالقضية، إلى تقديم الدعم المادي للمقاومة الفلسطينية في الداخل، وللمقاومة اللبنانية في الجنوب، وتنسيق فعاليات الدعم وطنياً وعربياً، وإنشاء «صندوق قومي» لدعم نضال الشعب الفلسطيني، تجمع له التبرعات من المؤسسات والأفراد، ومن ريع ومداخيل برامج النشاط الفني والرياضي غير التجاري (أي الملتزم). كما يقع في صلب هذه المهمة تأسيس جمعيات أو روابط وطنية (أي قطرية) لمساندة نضال الشعب الفلسطيني، على شاكلة «الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني» (التي تأسست منذ ثلاثين عاماً ويعمل في إطارها معظم أحزاب الحركة الوطنية المغربية)، وإحياء صيغة «الجبهة العربية المشاركة» التي كان قد أطلقها الراحل كمال جنبلاط قبل ربع قرن.

وثانيها استكمال هذا البرنامج الفلسطيني ـ في عمل حركة التحرر الوطني العربية ـ ببرنامج عربي قوامه خوض المعركة السياسية، والإعلامية، والشعبية، ضد عملية التطبيع الجارية مع العدو الصهيوني، باعتبارها اختراقاً إسرائيلياً للبلدان العربية، وتمزيقاً لرابطتها الإقليمية، وتدميراً لنسيجها الاقتصادي؛ وتحسيس القوى الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والاجتماعية، والثقافية، المنخرطة في التطبيع، أو المستهدفة بزجها فيه، بالمخاطر والأضرار الوطنية الناجمة عنه، بل ومقاطعة الجهات الداخلية المتوغلة فيه، المتجاهلة للتحذير الوطني، من خلال تعبئة الرأي العام ضدها. وهو برنامج لن يكون في وسعه أن يكون فعالاً إلا بتأسيس لجان مناهضة التطبيع، والاستفادة من خبرة حركة مقاومة التطبيع في مصر، وخلق أطر قومية للتنسيق بينها، وإطلاق برامج عمل مشتركة وموحدة على الصعد كافة.

وثالثها تشديد وتكثيف حركة النضال الوطني الداخلي، للضغط على القرار الرسمي العربي، ودفعه إلى التخلي عن سياسات التخاذل والتفريط، من أجل إلزامه باحترام الثوابت القومية في قضية فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتزام الحد الأدنى العربي، والدفاع عن حقوق الشعب والأمة في وجه الاغتصاب والقضم والمصادرة.

٢ ـ نحو خطاب سياسي جديد حول اليهود العرب في «إسرائيل»

يشكل اليهود العرب حوالى المليون نسمة من سكان دولة «إسرائيل»، معظمهم من المغرب، واليمن، والعراق. وهم يمثلون بهذا العدد قرابة خُمس الكيان الصهيوني.

وإذا أضيف إليهم عدد العرب الفلسطينيين «المواطنين» في الدولة اليهودية، يصبح عدد الذين هم من أصل عربي أكثر بكثير من ثلث السكان.

يطرح هذا التشكيل السكاني أو البشري سؤال عروبة الأرض، أرض فلسطين. لكنه يطرحه في نطاق مميز ومحدود: العروبة البشرية، لا العروبة الجغرافية والتاريخية القائمة بقوة الحق التاريخي، وللدقة، فهو يطرح السؤال عن دور محتمل لعروبة الداخل («الإسرائيلي») في مقابل دور تاريخي لعروبة مثّلها اللاجئون والنازحون، والثورة الفلسطينية، والمجتمعات والدول العربية. والسؤال هو: ماذا تستطيع العروبة داخل كيان «إسرائيل» أن تفعله من أجل حل تاريخي للمسألة الفلسطينية، بل قل للمسألة اليهودية؟

لا تمثل العروبة ـ كانتماء قومي وثقافي وحضاري ـ مشكلة بالنسبة إلى عرب أراضي الـ ١٩٤٨: مسلمين ومسيحيين، فهم متشبثون بها على نحو قوي، وبها يتمايزون داخل المحيط الاجتماعي الإسرائيلي. المشكلة توجد لدى اليهود من أصل عربي، سواء أولئك الذين عاشوا وولدوا في فلسطين، قبل الانتداب والهجرة اليهودية (اليهود الفلسطينيون)، وهم أقلية، أو أولئك الذين «هاجروا» إليها من البلدان العربية، وهم الأغلبية. فهؤلاء شديدو الارتباط بالكيانية الإسرائيلية، ولا يتعرفون على أنفسهم ـ في غالبيتهم ـ إلا من خلالها. صحيح أن عرب فلسطين المحتلة في عام ١٩٤٨ يحملون الهوية الإسرائيلية، ويرتبطون بها ارتباط المواطنة، غير أنهم يتمايزون من سائر اليهود من أصل عربي بأنهم يرتبطون بإسرائيل ارتباطاً سياسياً (أعلى أشكاله الولاء للدولة/الأمر الواقع)، في ما يرتبط بها اليهود الإسرائيليون من أصل عربي ارتباطاً ثقافياً ودينياً و«قومياً»، فيقدمون بذلك شكلاً مختلفاً من الولاء، هو الولاء لـ «الكيان القومي اليهودي». وعلى الرغم من وطأة الأمر الواقع السياسي القهري، ومن الاشتغال اليوم للآلة الإيديولوجية، لم تنجح الصهيونية بتزوير وعي الفلسطينيين المقيمين في قلب الأراضي التي أقامت عليها دولتها منذ نصف قرن، أو في إحداث الشك في وعيهم لذاتهم وهويتهم الوطنية والقومية. ولكن علينا أن نعترف بالتراكم الهائل من الانتصارات التي أحرزتها على صعيد فصل اليهود العرب عن محيطهم الحضاري والقومي والثقافي، وتزوير وعيهم، بل وتجنيدهم في حروبها العدوانية ضد شعوبهم ومجتمعاتهم التي انشقوا عنها «مختارين» أو مكرهين!

لا ينبغي أن يكون مثل هذا الاعتراض القاسي والمر سبباً في إنزال اللعنة باليهود العرب، واحتسابهم مجرد خونة يستحقون الموت مع دولتهم الغاصبة، فهذا من أعراض أمراض فكرنا السياسي، بل ما أحوجنا إلى تفكير مختلف في الموضوع يتجه إلى تصحيح هذه الواقعة: واقعة انشقاق اليهود العرب عن كياناتهم الأصل، واندماجهم

في المجتمع الصهيوني، وانخراطهم في الحرب ضد أمتهم.. إلخ، في أفق إعادة كسبهم - أو كسب قسم منهم - إلى قضيتنا، أو تحييدهم في صراع دولتهم ضدنا. قد لا يروق ذلك لكثيرين تماهت اليهودية والصهيونية في وعيهم، وقد يخالها آخرون يوتوبيا سياسية جديدة؛ غير أننا نقول لهؤلاء وأولئك: إن هؤلاء اليهود العرب قسم من أمتنا فقدناه لهذا السبب أو لذلك، وان الأجدر بنا أن نفكر في طرائق جديدة لاستعادته وتصحيح خطيئة الانفصال. ولعل المدخل إلى ذلك - في ما نزعم - هو تطوير مقاربة جديدة للمسألة اليهودية، ولمسألة اليهود العرب بالذات، وإنتاج خطاب سياسي جديد يتوجه إليهم بمفردات ورسائل مختلفة عن تلك التي أدمنت عليها لغتنا السياسية في المراحل المنصرمة.

في الماضي، لم يجر الانتباه إلى هذه الكتلة الاجتماعية - الثقافية، داخل الكيان الصهيوني، بالقدر الكافي والمطلوب. لم تكن تمثل في الوعي العربي بنية مستقلة تستحق النظر إليها في كليتها: كانت عنصراً في بنى وتصنيفات أخرى! وهي - لذلك السبب - ضاعت في تضاعيفها وامتنعت على التمثل الرصين. وبعبارة أخرى، كان يجري التفكير في اليهود العرب لا بوصفهم يهوداً عرباً، بل من حيث هم قسم من اليهود الشرقيين (السفارديم). كانت الثنائيات الحاكمة للوعي العربي في موضوع اليهود ثلاث ثنائيات: اليهود الصهاينة واليهود غير المتصهينين، اليهود الشرقيون (السفارديم) واليهود الغربيون (الاشكيناز)، اليمين الإسرائيلي واليسار الإسرائيلي. من داخل هذه الثنائيات كان يجري التفكير، وعلى قاعدة معطياتها كانت تتبلور التصورات، والاستراتيجيات، والسياسات، المتصلة بالشأن اليهودي (والإسرائيلي بخاصة)، ولعل الأوان آن لإعادة إنتاج تصنيف (تعريف) جديد لليهود - داخل كيان إسرائيل - على قاعدة ثنائية جديدة هي: اليهود العرب واليهود غير العرب، وبالتالي بناء مواقف وسياسات جديدة على مقتضى معطيات التفكير من داخل هذه الثنائية.

أول البداهات المترتبة على الاشتغال بهذه الثنائية هو وجود قسم من الجماعات الاجتماعية العربية - داخل كيان الدولة الصهيونية - غُرر به، وتعرض ولاؤه إلى التزوير والمسخ. وعروبة هذا القسم متقررة بأحكام التاريخ والجغرافيا، ولا تنال منها يهوديته في شيء. **وثاني** تلك البداهات أن هذا القسم من الأمة - المغرر به - يُفترض فيه أن يكون طرفاً في الصراع العربي - الصهيوني، بوصفه صراعاً بين الأمة العربية والمشروع الصهيوني - الاستعماري، وأن موقعه في ذلك الصراع ينبغي أن يكون هو الموقع العربي وليس الموقع الإسرائيلي، لكن السؤال هو: لماذا جرى التغرير باليهود العرب، وترحيلهم إلى «إسرائيل»، وتجنيدهم في المعركة ضد أوطانهم الأصل، وضد انتمائهم العربي الضارب بجذوره في تربة التاريخ. ولماذا لم نستطع أن نستعيد إلى صفوفنا هذا «الابن الضال» طيلة كل هذه العقود التي انصرمت على خطفه وتضليله؟!

أسباب ذلك التغرير عديدة، وسياسات دولنا منها، غير أن السبب الرئيس فيها هو فعل الاقتلاع الصهيوني العنيف والوحشي الذي أتى على الانتماء القومي التاريخي لليهود العرب بالتدمير، مستكملاً فصوله في الجراحة الايديولوجية التي أنجزتها الآلة الإعلامية والتعليمية الإسلامية. نعم، إن النظم السياسية العربية لم تتخذ إجراءات حازمة ضد هجرة اليهود إلى «إسرائيل»، ولم تتعقب ـ بالحزم الكافي ـ فلول العصابات الصهيونية التي نظمت ترحيل يهودنا إلى فلسطين المحتلة، وهنا مسؤوليتنا كعرب؛ كما أن هؤلاء اليهود، الذين غادروا ديارهم إلى فلسطين، كانوا مسؤولين عن مصيرهم الصعب بسبب التباس يهوديتهم ويهودية الكيان الصهيوني، وبسبب تغليبهم الولاء للدين على الولاء للوطن! ومع ذلك، فإن مسؤولية الحركة الصهيونية كانت الأكبر والأضخم في هذا الموضوع؛ لم تكن جريمتها الوحيدة أنها احتلت أرضاً لنا، وشردت شعباً منا، بل كانت أيضاً في أنها هجّرت يهودنا العرب تهجيراً قسرياً، وأخرجتهم من أوطانهم بالزور! إن الصهيونية كانت وما زالت فعل اقتلاع مزدوج: اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، وتشريدهم في أصقاع الأرض، واقتلاع اليهود من أوطانهم والزج بهم في المحرقة الجديدة.

أما لماذا لم نستطع أن نستعيد هؤلاء اليهود العرب إلى ديارهم الأصل، حتى أولئك الذين هاجروا منهم من فلسطين المحتلة واستقروا في أوروبا وأمريكا، فبسبب أننا لم نضع في سلم أولوياتنا أن نستعيدهم، ولم نجهز أنفسنا لذلك، فكان أن تركنا الانطباع لديهم بأننا تخلصنا منهم، وزاد من تكريس شعور الطلاق هذا ما حصل من حروب بين العرب و«إسرائيل»، أصبحت معها عودة أي يهودي عربي إلى وطنه، اختيارياً، أمراً محفوفاً بالمخاطر، بل فعلاً يرقى إلى مستوى الانتحار! واليوم، بات من أوجب الواجبات الوطنية والقومية رسم سياسات جديدة هادفة إلى فتح باب العودة أمام اليهود العرب إلى أوطانهم رداً تاريخياً وحيداً على الاقتلاع والتهجير القسري الصهيونيين. ومن النافل القول إن مثل تلك السياسات تمتنع على التحقق دون صوغ خطاب سياسي جديد يطمئن اليهود العرب على مصيرهم وأمنهم ومصالحهم في ديارهم العربية، ويرفع عنهم الشعور بالإثم والخطيئة.

لنقل إذاً إننا نحتاج إلى خطاب سياسي تسامحي، أو متسامح، يقوم على القواعد التالية: **أولاً** إن اليهود العرب ضحايا للحركة الصهيونية الغربية المنشأ وليسوا مسؤولين عن هجرتهم من أوطانهم إلى فلسطين المحتلة. وهم **ثانياً** ليسوا في عداد المستوطنين والمحتلين لفلسطين، بل هم في أرض من وطنهم العربي يملكون الإقامة فيها إن شاؤوا (أي على مقتضى اعتبارهم إياها أرضاً عربية لا إسرائيلية؛ وهذا شرط لرفع صفة الاستيطان عنهم)، مثلما يملكون العودة إلى بلدانهم العربية الأصل، والإقامة فيها أسوة بباقي أبناء وطنهم من المسلمين والمسحيين. **وثالثاً**، إن تناقض الأمة العربية

ليس مع اليهود واليهودية، بل مع الصهيونية التي تستثمر استثماراً سياسياً انتهازياً في العقيدة اليهودية وفي أوساط معتنقيها. . . إلخ.

إن هدف هذا الخطاب التسامحي هو ـ في المقام الأول ـ تجريد الصهيونية من دروعها البشرية العربية، وفك الارتباط بين اليهود العرب وبينها: عقيدة، ومشروعاً، ودولة، في أفق تنمية تناقضات المجتمع الإسرائيلي، وتعريضه لنزيف بشري، وسياسي، ونفسي. ولذلك، نحتاج إلى أن نقدم طمأنة حقيقية للكتلة اليهودية العربية داخل «إسرائيل» على مصيرها حين العودة إلى وطنها الأصل، شبيهة بتلك الطمأنة التي قدمها المغرب لأطر وأعضاء حركة «بوليساريو» الانفصالية في صيغة «إن الوطن غفور رحيم»، والتي أحدثت نزيفاً بشرياً داخلها بالتحاق قسم كبير منهم بأرض الوطن. . .

إن معركة الأمة العربية ضد الصهيونية معركة على أرض سلبت هي فلسطين، وعلى شعب شرد من أرضه هو الشعب الفلسطيني. هكذا كانت في الأصل، وهكذا ستبقى على الرغم من كل وثائق التزوير المسماة اتفاقات «سلام». غير أنها معركة على البشر أيضاً؛ على قسم من شعوبنا العربية اقتلع وهجّر من دياره، وسيق إلى فلسطين كي يمنحها يهوديتها على حساب عروبتها!

٣ ـ دور منظمة التحرير الفلسطينية المطلوب: نحو إعادة البناء

على الرغم من النكسات الفادحة التي منيت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير، على صعيد دورها الوطني التمثيلي، وقيادتها السياسية المباشرة لنضال الشعب الفلسطيني، منذ قيام سلطة «أوسلو»، ومصادرتها القرار الوطني. . .، فإن دور هذه الحركة الوطنية، وإطارها السياسي ـ التنظيمي (منظمة التحرير الفلسطينية) ما زال مطلوباً، بل هو اليوم أوكد وأدعى إلى التعويل عليه من غيره من الأدوار الوطنية الانتقالية، أو من الأدوار المزورة المشبوهة (أي دور سلطة الحكم الذاتي المنقوص مثلاً)، التي لا تستطيع أن تملأ الفراغ السياسي الناجم عن تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، وإسقاط موقعها التمثيلي، والسياسي الكفاحي، الذي نهضت به منذ ثلاثين عاماً.

قيام سلطة «أوسلو» وحده يبرر هذا الدور، بالنظر إلى أنه أعلن رسمياً عن إزاحة سلطة منظمة التحرير، وأخرج قضية شعب فلسطين من رحاب المشروع الوطني، الذي طرحته المنظمة، ونهضت بعبء النضال من أجله طويلاً، إلى نفق «أوسلو» التي خرجت إلى الوجود تدميراً منظماً للتراث الكفاحي الفلسطيني، وتفريطاً رسمياً في الحقوق الوطنية، وتصرفاً مقامراً في مصير الشعب والقضية! والدور إياه لن يكون ـ بهذا المعنى ـ غير تصحيح خطيئة، وحماية قضية، واستعادة سلطة، ضاعت

جميعها في تضاعيف مغامرة سياسية قاتلة لم ترتكب نظيراً لها أية حركة تحرر وطني أخرى في القرن العشرين، حتى تلك التي لم يكن عطاؤها بمستوى عطاء الثورة الفلسطينية، أو التي كانت قضيتها خاسرة مع عدوها بجميع المقاييس!

وبعيداً عن حاجة منظمة التحرير الأخلاقية إلى استعادة شرف صادرته ومرغته سلطة «أوسلو» في أوحال فضائحها، ثمة دور سياسي وطني ينتظرها، حاضراً ومستقبلاً، ويرتهن الكثير من مستقبل شعبها بالنهوض به. وهو ـ بكل الاختصار الدال ـ قيادة النضال التحرري من أجل انتزاع الحقوق الوطنية من الاحتلال، وفي مرحلة أولى انتقالية إعادة تنظيم المانعة الوطنية للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، من أجل ترشيد فاعليته الكفاحية، ومركزتها على أهداف برنامجية وطنية جامعة. ذلك أن جبهات نضال الشعب الفلسطيني بلغت من التنوع والتشعب حداً تحتاج فيه إلى إطار وطني جامع يمركزها، ويخلق الرباط واللحمة بين عناصرها، بحيث تعرض نفسها بوصفها جبهات فرعية لمعركة وطنية واحدة. وليس غير منظمة التحرير يستطيع ذلك بسبب تراثها التاريخي على هذا الصعيد.

أمام نضال شعب فلسطين عناوين «متفرقة»: الأرض في مواجهة الاحتلال والاستيطان؛ وعودة اللاجئين والنازحين في مواجهة التهجير والتشريد؛ والقدس في مواجهة التهويد والضم؛ والأسرى والمعتقلون في مواجهة الإرهاب الصهيوني وعدوانه على حقوق الإنسان الفلسطيني؛ وحق تقرير المصير والدولة في مواجهة برنامج الحكم الذاتي الدائم وتصفية القضية الوطنية! وقد تكون هذه العناوين، والمعارك، والأهداف، مبرراً موضوعياً لنشوء أحزاب وظيفية فرعية (حزب أو حركة الأرض، حزب العودة، حركة ديمقراطية ضد الأسر والاعتقال، حزب مقدسي،... الخ). ولتفادي هذا التوزع المحتمل في المعركة الوطنية وفي أدواتها السياسية، فإن دور منظمة التحرير بات مطلوباً، بوصفها الإطار الوطني الجامع الذي يملك أن ينشئ صلات الارتباط العضوي بين سائر هذه المعارك والفعاليات. وفي الظن أنه دور تستطيعه المنظمة اليوم إن هي نجحت بإعادة بناء نفسها على القواعد الأربع التالية:

أولاً: أن تلتزم أحكام «الميثاق الوطني» الفلسطيني أساساً عقائدياً وسياسياً لها؛ وأن لا تعترف بسائر المراجعات الانهزامية التي كان وسيكون عرضة لها من قيادة «أوسلو» المستسلمة لشروط «إسرائيل»!

ثانياً: أن تكون مرجعية وطنية لسائر شعب فلسطين ـ في الداخل والشتات ـ الأمر الذي يقتضي منها فك ارتباطها غير الشرعي والمشروع بسلطة «أوسلو» التي لا تمثل إلا مصالح حفنة من المستفيدين من صفقة الحكم الذاتي المنقوص، و«امتيازاته» الصغيرة صغر هؤلاء!

ثالثاً: أن تقوم إعادة البناء تلك على أساس صون الوحدة الوطنية للشعب وقوى الثورة، وذلك من خلال إقرار مبدأ التمثيلية للأطراف كافة، والسعي نحو إشراك قوى الحركة الإسلامية في مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، بعيداً عن فكرة الإقصاء والاستثناء تحت أية ذريعة.

رابعاً: تتويج هذا البرنامج الانتقالي التصحيحي ببرنامج استراتيجي بنّاء يقوم على مراجعة تجربة منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً وتنظيمياً، في أفق إعادة صياغة هياكل وسياسات الثورة والمنظمة على أسس جديدة تقطع مع أخطاء ومثالب ماضي الحركة الوطنية والثورة.

وأخيراً، لسنا في حاجة إلى كثير شرح لبيان دور حركة «فتح»، و«الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية» في إطلاق مشروع إعادة البناء هذا، من خلال ورشة عمل فكرية وسياسية تنتهي بعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني تتكرس لإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة تثبيت مرجعيتها الوطنية التمثيلية.

هذا الدور المطلوب من منظمة التحرير في المرحلة الراهنة لا يعفيها من إعادة النظر في تجربتها وهياكلها على نحو جذري كما ألمحنا. وعلى تعدد عناوين المراجعة المطلوبة، سيكون عليها أن تعطي أولوية لعطب بنيوي في تجربتها السياسية هو هيكلها التنظيمي والثقافة السياسية التي أفرزته، ذلك أن الانهيار الكبير الذي أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية ـ و«اتفاق إعلان المبادئ» واحد من نتائجه ـ لم يكن وليد سياسات واختيارات سار فيها فريق دون آخر فانتهت به إلى ما انتهت إليه، وإنما هو ثمرة موضوعية لبناء سياسي كامل لهيكل الحركة الوطنية إياها. صحيح تماماً أن يتخذ المحلل تلك السياسات مادة للتحليل والنقد، فهي موطن الاعتقاد وموئل الممارسة والمسؤول المادي المباشر عما يخرج إلى الوجود من وقائع؛ ولكن من البين أن تلك السياسات ليست بدورها أكثر من ترجمة لنوع البيئة السياسية والتنظيمية التي تنتمي إليها. وفي هذا، يسعنا أن نغامر برد بعض أهم أسباب ذلك الانهيار إلى بنية الحركة الوطنية الفلسطينية وإطارها التنظيمي بالذات: منظمة التحرير.

نشأت المنظمة قبل ثلاثين عاماً إطاراً تنظيمياً عاماً لائتلاف الحركة الوطنية. ولم تمض على التأسيس أعوام أربعة حتى كانت الفصائل الفلسطينية الفدائية (المنحدرة من «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» ومن «حركة القوميين العرب») تسيطر عليها مضفية طابعاً خاصاً على التكوين والتطور. تحولت منظمة التحرير الفلسطينية ـ في امتداد التجربة ـ إطاراً للعمل الوطني الفصائلي، وصممت مؤسساتها (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية...) تصميماً جديداً ليتلاءم مع بيولوجية الجسم الفصائلي التي نظر إليها طويلاً بحسبانها البيولوجية الوطنية الحية القادرة على مد الحركة

جرى اختزال الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية الستينيات إذاً إلى فصائل؛ ونشط الإعلام المركزي والإعلام الفصائلي في تسويق هذا التلازم بين الطرفين، بل لقد جرى ما يشبه التواطؤ الضمني بين فصائل السلطة وفصائل المعارضة على تصوير الأمور على هذا النحو. وفي سياق ذلك، سال مداد كثير عن الانقسام في الساحة الفلسطينية وعن الوحدة الوطنية بصفتهما التعبير السياسي والتنظيمي عن حاصل العلاقة ـ الائتلافية أو الخلافية ـ بين فصائل المقاومة. وتدريجياً، نشأ تقليد سياسي وترسخ في الحياة الوطنية الفلسطينية قوامه بناء السلطة ـ داخل أجهزة المنظمة ـ على قاعدة نظام الحصص (أي الكوتا)! وقد ارتضى الجميع ذلك، ورأى فيه مسلكاً طبيعياً لممارسة التوزيع «الديمقراطي» للسلطة، وإن ظلت المعارضة تحتج بما يبين عن الإجحاف الذي أصابها في ذلك التوزيع. ولقد أدرك «الحاكم بأمره» كيف يكسب ود معارضته ـ في مناسبات عدة ـ برفع حصة التمثيل في الأجهزة ضماناً لممالأة سياسية يحتاج إليها من دون أن يكون ثمن ذلك إعادة النظر الهيكلية في نظام توزيع السلطة ذاته! وتكشف التجربة عن مدى النجاح الذي حظيت به سياسته! وحين كان يشتد الحديث عن «المطالب الديمقراطية» لدى فصائل المعارضة بخاصة، كان يُفهم من ذلك حصراً أن الأمر متصل بتطلع منها إلى تحسين نظام «الكوتا»، الأمر الذي لم ينجم عنه ـ في واقع الأمر ـ سوى صناعة معوقات جديدة أمام البناء الديمقراطي الفعلي لمؤسسات العمل الوطني الفلسطيني! وهي المعوقات التي تمثل مساهمة «المعارضة الديمقراطية» في تخريب المؤسسة التنظيمية للحركة الوطنية الفلسطينية أسوة بما أنجزته فصائل السلطة (والأحرى فصيلها القائد)!

ويمكن الاعتقاد، من دون تردد، أن بناء تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية على قوام فصائلي، وإرساء وتفعيل مؤسساتها السياسية، على مقتضى مبدأ اقتسام السلطة بقاعدة الحصص، لم يفعل سوى أنه أغلق ميدان هذه الحركة على نفسه في وجه النمو الهائل للمجتمع الفلسطيني (بخاصة في الداخل)، وفي وجه الموجات الجديدة من التيار الوطني الشعبي، الذي نما بعيداً عن منطق المؤسسة، وفي اشتباك يومي مع الاحتلال. ولم يكن في وسع فصائل الثورة أن تستوعب بنجاح الأجيال الوطنية الجديدة التي تدفقت في امتداد تلك الموجات، لأنها لم تكن قد نجحت أصلاً ببناء «امتداد» تنظيمي قوي داخل الأرض المحتلة يوازي نظيره في مراكز اللجوء المحاذية، بمقدار ما انها كانت عاجزة عن صوغ برنامج وطني جديد يستوعب حقائق الاحتلال والمقاومة في الداخل. فتنظيمات الفصائل في مناطق الاحتلال كانت ـ إلى حدود اندلاع الانتفاضة ـ مجرد ملاحق للمؤسسة الأم في عمان أو بيروت أو دمشق أو تونس! (وهو ما كان في أساس استمرار موقع اللجوء مركزاً للعمل الوطني، وفي

أساس عدم انتقال مركز الثقل فيه إلى الداخل). ولم يكن في إمكانها أن تصير طرفاً أصيلاً في صناعة القرار الفصائلي، أو الاستقلال بحيز فعلي للمبادرة يأخذ في الحسبان الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال. أما البرنامج الوطني الذي صاغته فصائل الثورة ـ مجتمعة أو منفردة ـ فلم يكن يُفرد للمقاومة في الداخل موقعاً أعلى قليلاً من أن تكون محض رافد للمقاومة المسلحة على الحدود!

وقد يكون وارداً تماماً أن يلتمس المحللِ تفسيراً لهذه الوضعية الشاذة برد الأمر ـ في جملته ـ إلى الأسباب الموضوعية التي قضت بأن تنشأ الحركة الوطنية الفلسطينية، في صيغتها السياسية والتنظيمية الحديثة، وأن تبني قواعدها الارتكازية في مناطق اللجوء. غير أن النزاهة تقتضي الاعتراف بأن جزءاً كبيراً من المشكلة كامن في الاستعدادات الذاتية لدى الثورة الفلسطينية، إذ لم تنجز هذه الثورة تقدماً جدياً في تجربة الوعي بظروف الثورة في الأرض المحتلة، ولا اجتهدت في أن تستوعب الحقائق الجديدة التي أفرزتها معطيات الاحتلال وجدلية المقاومة في الداخل، ومنها الثقافة السياسية الجديدة التي لم يعد ممكناً تصورها على مثال الثقافة السياسية الفصائلية ـ اللفظوية والشعاراتية والتعميمية جداً جداً. . . ـ والأساليب الجديدة التي باتت أوكد في النجاعة والفاعلية في مقاومة الاحتلال. وحين اندلعت الانتفاضة، لم يكن ذلك محض مناسبة للاعتقاد في أن الواقعة دليل انعطاف جديد في مقاومة الاحتلال من مدخل نموذج المقاومة المدنية (وقد عاشته الثورة في جنوب افريقيا بعد إخفاق تجربة العمل المسلح منذ أزيد من ربع قرن)، بل كان فرصة مثالية لإعادة النظر في استراتيجية الثورة الفلسطينية التي قامت على اختزال الثورة في الفصائل، ومَرْكَزَةِ العمل الوطني في اللجوء على حساب الداخل، وتنصيب النشاط الفدائي أسلوباً بديلاً من الكفاح اليومي للشعب.

لم يكن من شأن الإضراب أو المظاهرة الشعبية أن تفكك موقعاً عسكرياً في جنوب لبنان، أو تشيع مركزاً سياسياً في بيروت أو تونس؛ ولم يكن من شأن الحجارة والسكاكين والمولوتوف أن تدفن البندقية «اللاجئة» تحت وقع أقدام التاريخ؛ ولا كان من شأن الأطفال والشباب أن يترحموا على أرواح «الأبوات» الذين أتعبتهم الحروب الجانبية. كان ذلك يكفي للقول إن مرحلة من العمل الوطني قد أزف ميعادها بجيل جديد، وبعقل جديد، وبأسلوب جديد. ليس مهماً إن كانت امتداداً حياً للتجربة الماضية أو قطيعة حاسمة مع تقاليدها. المهم ـ كان وما يزال ـ يكمن في مدى استعداد جهاز الثورة التقليدي أن يستقبل هذا التحول بإيجابية مطابقة. والمؤسف أن العقل الفصائلي لم يستفد من درس الانتفاضة بحيث يجعل هذا التحول مناسبة لإعادة فحص فرضياته وبنيانه وأدواته، بل اتخذه فرصة لاستئناف عادة كيل المديح الذاتي الكسولة! فلم يتبين من الانتفاضة إلا أنها ثمرة ـ مجرد ثمرة ـ للحراثة المسلحة في ميدان «الطوق»، ولم يقرأ في الجيل الوطني الجديد إلا أنه مجرد حالة سياسية وثقافية

في امتداد تجربة المؤسسة الأم. فكان أن حرم نفسه، بهذه الشجرة المانعة، من قراءة ما يعتمل في خارطة الغابة من حقائق جديدة!

هل نستطيع أن نفهم الخلاف الذي جرى بين وفد مفاوضات واشنطن وقيادة تونس؛ وهل نستطيع أن نفهم الخلاف بين هذه القيادة وبين رموز وطنية في الداخل (من زعماء وطنيين «محليين» وأساتذة جامعات...)؛ وهل نستطيع فهم الأسباب التي صنعت إشعاع التيار الإسلامي في مناطق الاحتلال، من دون إدراك حقيقة الفراغ الذي نشأ في «الداخل» بنتيجة انغماس النظام السياسي الفصائلي في الانغلاق على نفسه، وفي صناعة الحواجز العقلية والمادية والنفسية مع جمهور المجتمع الفلسطيني (وهو الانغلاق الذي اتسع نطاقه بعد قيام سلطة «أوسلو» بديلاً من سلطة منظمة التحرير الفلسطينية!)؟ سيصعب ذلك بكل تأكيد. وإذا كانت أزمة الديمقراطية عنواناً عريضاً لمأساة «أوسلو»، وسبباً للفصام الفصائلي الفلسطيني ـ الفلسطيني، فإنها ليست أكثر من الثمرة المرة لإهدار الديمقراطية بين «المجتمع الفصائلي» المصغر والمجتمع الفلسطيني الأعرض.

وبعد، كائنة ما كانت أهمية العامل العربي في الصراع ضد «إسرائيل» والمشروع الصهيوني، أو أهمية الدور القومي الحاسم في تقديم حل وطني وعربي مستقبلي لذلك الصراع، تبقى هناك مكانة خاصة لدور الحركة الوطنية الفلسطينية فيه (الصراع). ومكانة هذا الدور متأتية من الاصطدام المباشر للشعب الفلسطيني بالغزوة الصهيونية، وقواها، ومؤسسات دولتها، بسبب وقوع أرضه تحت الاغتصاب والاحتلال، الأمر الذي يدفع هذه الحركة موضوعياً إلى أن تكون خندقاً امامياً دفاعياً واستراتيجياً ضد تمدد المشروع الصهيوني، بل ضد توازن دولته واستقرار مجتمعه الاستيطاني. وليس من شك في أن الكثير من حقائق هذا الصراع (العربي ـ الصهيوني) ستتقرر في ضوء درجة ومستوى فعالية الممانعة التي سيبديها هذا الخندق الدفاعي الأمامي ضده. فهو الذي قد يعرقل حركته، ويخلق في أوضاعه الاضطراب، كما فعل بكفاءة منذ هزيمة ١٩٦٧ إلى حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، وهو الذي قد يشرع له أبواب التمدد ويفتح له مسالك النجاح كما فعل منذ الهزيمة السياسية والأخلاقية في «أوسلو»!

لا ينتمي هذا الكلام إلى الخطاب اليساري الحدي، الناشئ في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، الذاهب إلى احتساب الثورة الفلسطينية رافعة لحركة التحرر الوطني العربية، وطليعة كفاحية لها! لأنه استغنى عن العام (العربي) بالخاص (الفلسطيني)، وكان في جملة خطاب المزايدة الكلامية التي امتهنها اليسار ضد الناصرية، وهما سببان يكفيان للعوذ بالواقع والعقل منه، لكنه (كلام) يشدد على وجوب إدراك مركزية الحلقة الفلسطينية في النضال العربي التحرري ضد المشروع الصهيوني ودولته الطائفية

العنصرية، ودور منظمة التحرير في ذلك. غير أنه بمقدار ما على حركة التحرر العربية أن تعيد النظر في برامجها وهياكلها وأساليب عملها لتكون أهلاً لخوض ذلك النضال على النحو الأمثل، الذي يستجيب لموجبات عملية التحرير الوطني، كذلك فإن على منظمة التحرير أن تفعل الشيء نفسه دون إبطاء.

تعقيب (١)

عبد الحميد مهري(*)

إن الحديث عن ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني، وهو البحث القيم الذي قدمه د. عبد الإله بلقزيز، يكاد يلخص ما دار في هذه الندوة التي استعرضت من جهة عوامل القوة والتفوق لدى الطرف الصهيوني واستعرضت من جهة أخرى، لكن بوضوح أقل، إمكانيات الأمة العربية، الظاهرة والكامنة، التي يمكن حشدها في هذا الصراع.

وقلة الوضوح التي يتسم بها هذا الشق ناجمة عن عدم وضوح الإجابة عن السؤال الذي لا مفر منه، وهو ما العمل وميزان القوى الراجح لصالح الطرف الصهيوني يصعب تغييره في المنظور القريب أو المتوسط؟

ومما يساعد على بلورة الإجابة عن هذا السؤال الأساسي المطروح أربعة أمور:

الأول: ملاحظة أن المواجهة العسكرية والمواجهة السياسية التفاوضية قد انتهت بالنتائج نفسها: مكاسب متراكمة لصالح الطرف الصهيوني، وخسائر متتالية للجانب العربي. فالخلل لا يكمن إذن في خيار الحل العسكري أو الحل السلمي، بل إن له عوامل أخرى كامنة في كلا الخيارين أو خارجة عنهما.

الثاني: إن تعداد عوامل القوة والضعف لدى الجانب الصهيوني قد لا يهدي وحده لمواطن القوة والضعف لدى الطرف العربي ولا يساعد على بلورة الجواب المطلوب أو السياسة البديلة. ولا بد من التركيز مستقبلاً على الدراسة الدقيقة لكيفية توظيف الطرف الصهيوني لعوامل القوة وتلافي عوامل الضعف في استراتيجية المواجهة العسكرية والتفاوضية مع العرب. وهذه الدراسة نفسها ضرورية لمعرفة كيفية توظيف

(*) أمين عام المؤتمر القومي العربي سابقاً.

العرب لعوامل القوة والضعف في استراتيجية المواجهة العسكرية والتفاوضية.

وقد تهدي الدراسة المقارنة لاستراتيجية الطرفين إلى تصور وتقدير أفضل لميزان القوى وما يتيحه من إمكانيات التغيير والغلبة.

الثالث: إننا عندما نقرّ باستحالة الحل العسكري وإخفاق الحل التفاوضي، يجب أن نلاحظ بأن الطرفين، لأسباب عديدة ومتناقضة، لا يعتبران أن هذا الصراع قد حسم، بل إن الكثيرين يرشحون هذا الصراع لتطورات وتعقيدات عديدة. ولهذا فإنه لا مناص من تحديد استراتيجية أخرى تأخذ بعين الاعتبار فشل الاستراتيجيات السابقة وتؤهل العرب لخوض هذا الصراع بفعالية وحظوظ أكبر من النجاح.

الرابع: إن الواقعية التي تعني التعرف بصفة دقيقة وموضوعية على الواقع الناتج من تطورات الصراع العربي ـ الصهيوني وأخذه بعين الاعتبار في كل خطة لإدارة هذه المواجهة ضرورة علمية وموضوعية. لكن الواقعية التي تعني القبول بالأمر الواقع المفروض على الأمة العربية خيار سياسي خاطئ، لأنه يفترض أن هذا الواقع غير قابل للتغيير.

إن البديل الوحيد للاستراتيجيات السابقة هو المقاومة التي تعني عدم قبول الأمر الواقع والعمل على تغييره. والمقاومة التي نعنيها لا تقتصر على الصيغة الشعبية المعروفة للعمل العسكري، بل هي مفهوم واسع واستراتيجية شاملة لإدارة الصراع العربي ـ الصهيوني. فهي تشمل إعلام المقاومة، وثقافة المقاومة، واقتصاد المقاومة، ودبلوماسية المقاومة، وتحالفات المقاومة، وتنظيمات المقاومة، ومفاوضات المقاومة... الخ.

ومن البديهي أن يتبنى هذا المفهوم العمل في الوقت نفسه:

أولاً: على تغيير الواقع العربي في اتجاه بناء الدولة القطرية الديمقراطية الحديثة القادرة على حل مشاكل المجتمع العربي وإعداده لتحمل أعباء مقاومة طويلة الأمد، ووضع الأسس الكفيلة لبناء الوحدة العربية.

ثانياً: إخضاع هذه الاستراتيجية، مفهوماً وخططاً تنفيذية، باستمرار للدراسة الرصينة المعمقة وزرع قنواتها التنظيمية في جميع الأقطار العربية.

ثالثاً: البدء بتطبيق هذه الاستراتيجية على الصعيد الشعبي والعمل في الوقت نفسه على تبنيها في المستوى الرسمي.

رابعاً: صياغة جديدة للأهداف السياسية الكبرى والمرحلية لهذه الاستراتيجية لإزالة اللبس الذي أصبح يهدد حتى الثوابت القومية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

خامساً: رسم حدود واضحة للمسؤوليات القطرية والقومية في إدارة الصراع العربي - الصهيوني حتى لا تكون قومية الصراع مهرباً من المسؤوليات القطرية وحتى لا تكون قطرية الصراع ذريعة لزعزعة الثوابت القومية.

إن استراتيجية المقاومة بهذا المفهوم الواسع هي الاستراتيجية الملائمة لإدارة الصراع العربي - الصهيوني في ظل التوازنات القائمة. وهي، كما تثبت التجارب العديدة، الصيغة الناجعة لمصارعة الأقوياء.

تعقيب (٢)

عدنان عمران(*)

سأحاول أن أقدم باختصار بعض الملاحظات مركزاً على الجوانب العملية قدر الإمكان، التي قد يراها البعض وهو على حق مع الظروف العربية الراهنة أنها غير ممكنة.

ما هو العمل لمواجهة احتمالات المستقبل؟!

الملاحظة الأولى: لا بد من الشروع قبل كل شيء بالعمل لإنهاء الخلافات العربية وتأطيرها بصورة تتيح المجال لتضامن عربي فعال. وهذا يقتضي حكماً مراجعة العلاقات العربية ـ العربية وعلى أعلى مستوى «القمة»، وأن تكون المهمة بالتحديد:

ـ مراجعة أسباب الخلافات ووضع آليات لإزالتها.

ـ تأكيد المواثيق القائمة؛ وربما ـ إذا احتاج الأمر ـ وضع مواثيق جديدة تستفيد من أخطاء الماضي وسلبياته وتجاربه المرة؛ وأمام اجتماعات الجامعة العربية مواثيق عدة: ميثاق الشرف القومي، وميثاق لحل النزاعات، وميثاق إنشاء محكمة العدل العربية.

ـ وضع ميثاق دقيق للأمن القومي تعريفاً وتحديداً للمفهوم والانتهاء من إشكالية الصراع بين القطري والقومي، والانتهاء إلى الحقيقة التي أكدتها التجارب بأنه لا يمكن أن يقوم الأمن القطري بمعزل عن الأمن القومي، وأن المفهومين متكاملان، بل ومتلازمان، وبخاصة في عالم التكتلات الدولية التي لا رحمة فيها لضعيف.

ـ إبراز مخاطر الاعتماد على الأمن المستورد من الخارج باعتباره حالة استعمار بالغ الخطورة ينهي السيادة ويصادر المستقبل.

(*) الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سابقاً.

وبالنسبة للحالة الراهنة والأزمة بين العراق والكويت، لا بد من المبادرة لإخراج الأزمة من متاهات الأمم المتحدة وسيطرة الولايات المتحدة على هذه الأزمة إلى إطار حل عربي، وعلى رغم إدراكنا لصعوبته، فهو الطريق الذي لا بديل منه لاختصار المعاناة وإقامة المصالحة المستندة إلى التزامات قاطعة.

الملاحظة الثانية: إعادة بناء الموقف العربي إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولا بد من أن يشمل ذلك:

ـ الانتهاء من مقولة القرار الفلسطيني المستقل التي تعني تماماً إلغاء قومية المعركة، بل إلغاء إسلامية المعركة بالنسبة للقدس؛ تعني تماماً تفرد إسرائيل ومعها الولايات المتحدة بالشعب الفلسطيني ورسم مستقبله في قوقعة اتفاقات هي فقط للمزيد من شق الصف الفلسطيني؛ لتقديم تنازلات بشيكات على بياض.

والبديل هو الحل الشامل وفق الثوابت التي أقرها الشعب الفلسطيني، وأقرتها الدول العربية والإسلامية، والتي تستند أصلاً إلى قرارات الشرعية الدولية.

ـ إلغاء جميع إجراءات التطبيع، وفي هذا الإطار فإنه يتوقع من القيادة الفلسطينية بالخصوص أن تتحمل مسؤوليتها في مطالبة الدول العربية والإسلامية بوقف التطبيع لأنها سبق أن طالبت هذه الدول بالتطبيع. وأنقل هنا من ملف اجتماع سري لوزراء الخارجية العرب المنبثق عن قمة القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ قول وزير خارجية تونس الحبيب بن يحيى في دفاعه عن موقف بلاده من التطبيع وفي مواجهة الوفد الفلسطيني: لقد قمنا بالتطبيع تنفيذاً لطلبات ملحة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

ـ حصر أضرار اتفاقيات السلام الموقعة تمهيداً لإلغائها في الوقت المناسب، ولا سيما ان إسرائيل قدمت المثل في عدم احترام أية اتفاقيات لا تروق لها. إن إلغاء هذه الاتفاقيات: كامب ديفيد؛ وادي عربة، كما جاء ببلاغة مميزة على لسان الباحث سيد أحمد لا يعني الدعوة إلى الحرب، بل يعني التخلص من إطار أصلاً كان ظالماً وغير متكافئ. وهذا الإلغاء يمكن أن يشكل عامل ضغط بالغ الأهمية على إسرائيل ويخدم عملية السلام.

ـ إعادة صياغة الموقف العربي إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي دولياً.

ـ إزاء أمريكا التأكيد على سياسة صداقة بصداقة، ورفض استمرار الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

ـ إزاء أوروبا بناء قاعدة من المصالح يتوازن فيها العامل السياسي مع العامل الاقتصادي والثقافي في إطار تعاون استراتيجي عربي إداري. وهذا يعني بالضرورة

إسقاط الشرق أوسطية والمتوسطية التي أصبحت كإطارات مكملة للتطبيع.

- إزاء دول مؤثرة: روسيا - فرنسا - الصين - الهند - اليابان، وإقامة شبكة علاقات تخدم المصالح العربية العادلة.

- ومثل ذلك مع كتل دولية أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

الملاحظة الثالثة: تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بهدف:

- وضع استراتيجية تسلح عربية متكاملة.

- تنفيذ قرارات سبق اتخاذها بإقامة صناعة سلاح عربية.

- وضع استراتيجية لتحقيق التوازن العسكري الدفاعي والرادع.

- مواجهة مسألة التسلح النووي الإسرائيلي بإرادة عربية موحدة تؤكد على أحد أمرين: إما التوصل إلى اتفاق لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل، أو تحميل إسرائيل والولايات المتحدة مسؤولية أي سباق نووي في المنطقة يمليه حق الدفاع عن النفس.

وهنا لا بد من الإشارة إلى مأساة وقوف الدول العربية خلف الجهد الأمريكي بتجزئة الملف النووي الشرق أوسطي بالتركيز على الملف النووي العراقي، بل حتى مطاردة الفكرة العلمية في أي عقل عربي، والملف النووي الإسرائيلي وامتلاك إسرائيل لأكثر من مائتي رأس نووي. كما أن الدول العربية فوتت فرصة ثمينة نتيجة خضوعها للضغوط بالتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيمياوية من دون ربط ذلك بانضمام إسرائيل إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بوضع استراتيجية عربية لمعالجة التحالفات الإسرائيلية الإقليمية، حيث سعت إسرائيل منذ قيامها في إطار سياستها الأمنية إلى إقامة التحالفات مع دول مهمة في الجوار بالاستفادة مما أسماه آبا ايبان التناقضات التاريخية التي تقوم بين هذه الدول وبين الأمة العربية؛ وقد ذكر بالخصوص تركيا وإيران. لقد نجحت إسرائيل في إقامة علاقات مهمة مع تركيا منذ عام ١٩٥٠ انتهت اليوم إلى تحالف استراتيجي عسكري وأمني. وكانت قد نجحت في السبعينيات بإقامة تعاون وثيق مع إيران الشاه تواصل حتى قيام الثورة الإيرانية.

يضاف إلى ذلك وضع خطة لمراقبة النشاط الإسرائيلي في اثيوبيا، وبخاصة في مجال إقامة السدود على نهر النيل.

الملاحظة الخامسة: التنبيه إلى مخاطر محاولات توطين اللاجئين والتي تشكل الوجه

الآخر لسياسة الاستيطان الإسرائيلية. والتحذير من استخدام ظروف معينة يعانيها اللاجئون لتبرير تقديم التنازلات، ولا سيما أن جميع التنازلات التي قدمتها القيادة الفلسطينية لم تلحظ أي حل لموضوع اللاجئين وحقوقهم في العودة. والتذكير بأنه من الضروري أن يتمتع اللاجئون ـ من دون التجنس ـ بكل الحقوق التي يتمتع بها المواطن العربي في الدولة المضيفة.

وفي الختام نتفق جميعاً، ولا شك، على أهمية ما دار في الندوة من مناقشات. ولكن، ولكي لا يظل هذا الجهد الكبير رياضة ذهنية أو علماً نظرياً وحواراً بين المثقفين، لا بد من التفكير في كيفية تحويله من حوار بين المفكرين إلى حوار بناء مع المسؤولين.

لا بد من التفكير بالوسائل الكفيلة بنقل هذه المواد العلمية القيمة إلى مكاتب القادة العرب، وإذا أردنا التطاول في الشجاعة والجرأة، البحث عن الوسائل التي تتيح الفرصة لمناقشة هذه الأفكار مع القيادات العربية وعلى أعلى المستويات الممكنة، مع إدراكنا الكامل للهوة السحيقة بين الواقع والطموح.

تعقيب (٣)

حيدر عبد الشافي (*)

ترجع جذور الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أخذ اليهود يتطلعون إلى ما يمكن أن يخلصهم من تكرار التعرض للعدوان والتمييز العنصري في روسيا وأوروبا الشرقية بشكل خاص وفي أماكن أخرى من العالم. وقد رافق هذا التطلع حنين اليهود الرومانسي إلى الماضي، إلى زمن قيام دولتيهما الأولى والثانية في بعض أجزاء فلسطين قبل الميلاد، وقبل أن حل بهما الدمار على أيدي الآشوريين والرومان.

وقد تلاقت وتزامنت تطلعات اليهود إلى إقامة الدولة اليهودية، مع أطماع الدول الاستعمارية في المشرق العربي في ذلك الوقت ـ بريطانيا على وجه الخصوص ـ نحو إقامة كيان في المنطقة، يعيق ويعطل تقدم شعوبها نحو الحرية والاستقلال ويساعد في حماية مصالحها وسهولة اتصالها بمستعمراتها ومحمياتها في الشرق الأقصى. وهكذا توفرت الأسباب والمعطيات لتجديد التطلعات والتعبير عنها ببرنامج عمل، كما جاء في دور انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا سنة ١٨٩٧، جاء التعبير عن الأطماع الجغرافية التي أقرها المؤتمر في المذكرة التي قدمتها الحركة الصهيونية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٩، والتي تبين فيها حدود ما تدعيه بأرض يهودية. وكما جاء في المذكرة تمتد حدود هذه الأرض من نقطة على ساحل البحر الأبيض متاخمة لجنوب صيدا، ثم شرقاً بمحاذاة منحدرات جبال جنوب لبنان، وعبر منحدرات جبل الشيخ الجنوبية، وتستمر شرقاً إلى منطقة غرب سكة حديد الحجاز في الأراضي السورية، ثم جنوباً بمحاذاة سكة الحديد عبر أراضي شرق الأردن حتى خليج العقبة، ومن ثم شمال غرب حتى البحر الأبيض المتوسط.

(*) عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

كذلك تبلور الفكر الصهيوني حول تحقيق الأهداف الصهيونية كما حددها مؤتمر بازل، في المبادئ التالية، التي أوردها المؤرخ الصهيوني سيمحا فلابان في كتابه **الصهيونية والفلسطينيون**.

١ ـ البناء التدريجي لقدرة اقتصادية وأخرى عسكرية كأساس لتحقيق الأهداف السياسية.

٢ ـ التحالف مع قوة عظمى خارج المنطقة.

٣ ـ عدم الاعتراف بوجود كيان وطني فلسطيني.

٤ ـ الفصل والاستقلال الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي، عن السكان الفلسطينيين كمتطلبات لإحياء القومية اليهودية.

٥ ـ مبدأ السلام من خلال القوة.

لم يكن من باب المصادفة أن تلاقت تطلعات اليهود القومية مع مصالح وتطلعات الدول الاستعمارية في المشرق العربي، حيث كان كل فريق يدرك حاجته إلى تعاون الفريق الآخر، ويدرك في الوقت نفسه العوائق التي تقف في طريق مثل هذا التعاون. فلم يكن بوسع بريطانيا أن تساند أهداف الصهيونية بشكل كامل وسافر ومن دون تحفظ، كي لا تعرض مصالحها في الوطن العربي للخطر. جاء وعد بلفور معبراً عن هذا الواقع، فتحدث عن وطن قومي لليهود، وليس عن دولة مستقلة، كما تحدث عن حقوق السكان الآخرين. وكما دللت الأحداث في الفترة الأخيرة للانتداب البريطاني في فلسطين، فإن الصهيونية لا تقبل بإخضاع مصالحها وأهدافها إلى مشيئة ومزاج بريطانيا، بدليل ما أقدمت عليه من مقاومة عنيفة ضد القوات البريطانية في فلسطين، مما أرغم بريطانيا على التخلي عن الانتداب وإحالة المسألة إلى الأمم المتحدة. كما أنهت الصهيونية علاقتها الحميمة ببريطانيا ونقلت مركز نشاطها إلى واشنطن. وهكذا تلاقت مصالح الصهيونية مع بداية تطلعات أمريكا نحو موطئ قدم في الشرق العربي، خصوصاً بعد اكتشاف ما لديه من مخزون النفط، بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي بالنسبة لبروز قطبين عالميين بعد الحرب العالمية الثانية. والمؤسف أن الجانب العربي لم يتعامل مع المشكلة بمثل هذا الحرص والحذر الذي تمثل في النهج الصهيوني.

الاستراتيجيات الصهيونية والعربية

بالإضافة إلى ما أكدته الصهيونية في مؤتمرها الأول من الاعتماد على القوة لتنفيذ أهدافها، فقد تبنت في ظل هذا المبدأ الأساسي استراتيجية ثلاثية دأبت على العمل

بموجبها منذ البداية وحتى وقتنا الحاضر.

١ ـ امتلاك الأرض بشكل قانوني أو غير قانوني بالتحايل والخداع، أو بالقوة والقهر، كما حدث أثناء حرب ١٩٤٨، وكما هو الحال وما زال منذ احتلال حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

٢ ـ الإسراع في إقامة الحقائق المادية على الأرض التي تم استملاكها أو احتلالها لمواجهة الجميع بالأمر الواقع، بمعنى ادعاء الحق والتشبث به على هذا الأساس، وهو ما دأبت عليه إسرائيل منذ قيامها خصوصاً إبان حرب ١٩٤٨ ومنذ احتلال حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

٣ ـ التضليل وتزييف الحقائق لخدمة أهدافها غير المشروعة، ولتبرئة نفسها من كل ما ترتكبه من انتهاكات لمبادئ القانون وحقوق الإنسان. وكان هذا وما زال أخطر ما تمارسه إسرائيل لخداع العالم بحكم ما حققته من قدرة فائقة في هذا المجال، وما يقابله بالمقارنة من أداء ضعيف من الجانبين الفلسطيني والعربي.

بالمقارنة مع الاستراتيجية الصهيونية الواضحة، لم يكن هناك في ما مضى وحتى الآن ما يمكن تسميته استراتيجية عربية أو فلسطينية معمولاً وملتزماً بها. كما لم يبد أن كانت هناك متابعة واعية ويقظة لما خططت وتخطط له الصهيونية محلياً وعالمياً من مشروعات لتحقيق أهدافها. وبالتالي كان المجهود الفلسطيني العربي لمكافحة الصهيونية هو أقرب إلى الارتجالية وعدم التنظيم والقدرة على الاستمرار. صحيح أن موازين القوى كانت ترجع دائماً إلى الجانب المعادي بفعل التأييد الكولونيالي والامبريالي، ولكن لا يمكن إرجاع إخفاقاتنا المتلاحقة إلى هذا السبب فقط.

من المهم الإقرار هنا أنه منذ بداية تنفيذ المخطط الصهيوني في زمن الانتداب البريطاني، أجمع الفلسطينيون والأخوة العرب أن لهذا العدوان بعداً قومياً بواقع أن فلسطين جزء من المشرق العربي، وأن الشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية، وأن العدوان في أبعاده المستقبلية هو في الحقيقة عدوان على المشرق العربي، وإن كانت فلسطين هي هدفه الابتدائي المباشر. وبالتالي فإن مسؤولية مناهضة هذا العدوان، هي مسؤولية قومية عربية فلسطينية. والمؤسف أنه على رغم الإقرار بهذه الحقيقة فكرياً ونظرياً، لم يكن هناك حرص على ترجمتها عملياً واستراتيجياً.

قناعتي أنه كان على الجانب الفلسطيني المتعرض للعدوان المباشر أن يبادر إلى تحديد المفهوم العملي للعامل القومي، وأن يصر على تفعيله ببرنامج عملي يتفق عليه ويلتزم به الجميع، خصوصاً بعد قيام الجامعة العربية وما نص عليه ميثاقها من مبادئ تؤكد تواصل وتلاحم المصالح العربية على رغم التجزئة الإقليمية. وكانت حرب

١٩٤٨ هي الامتحان الصعب لمدى الالتزام بالعامل القومي. ودللت النتيجة الكارثة أنه لم يكن هناك التزام ووفاق جاد، بل كانت هناك طموحات إقليمية وذاتية. وكان من المحرج أن محادثات الهدنة (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) لم تجر بين إسرائيل وجانب عربي متحد، كما كان ينبغي أن يكون عليه الحال، بل كانت بينها وبين كل دولة عربية على حدة، مما مكنها من تحقيق غاياتها في التوسع وفرض الأمر الواقع. ومن المهم أن أؤكد هنا أنه لم يكن هذا إخفاقاً عربياً بتناقضه مع مفهوم البعد القومي وأهمية مواجهة إسرائيل بموقف عربي متحد، بل كان أيضاً رضوخاً لما أصرت عليه الصهيونية بالتعامل مع الأطراف العربية كل على حدة والعمل على تعميق الخلاف بينها، وهو ما أعتبره استراتيجية رابعة للصهيونية.

اتفق العرب بعد هزيمة ١٩٤٨ وقيام إسرائيل، على محاصرة الكيان العدواني ومقاطعته، وإحكام الطوق العربي حوله. كان هذا ولا شك نمطاً جيداً من التحرك الاستراتيجي،ولكن عدا ذلك لم يتجسد أي موقف نحو استراتيجية عامة منظمة وملتزم بها. في الجانب الفلسطيني انشغل الفلسطينيون في لملمة جراحهم والحفاظ على هويتهم إلى أن تحقق قيام منظمة التحرير الفلسطينية، قيادة شرعية ورمزاً لوحدتهم، بعد ما حل بهم من مصائب وتشتت. وجاء عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧ ليشعر العرب والفلسطينيين بمدى إهمالهم واستهانتهم بالأخطار المحدقة بهم، وما تتطلبه من مراجعة متأنية لكل ما مضى منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، بهدف تبني استراتيجية فاعلة تأخذ بعين الاعتبار أخطاء الماضي وحقيقة البعد القومي للمشكلة. ولكن ومع الأسف استمر إهمال البعد القومي، الذي يقتضي التنسيق والتفاهم العربي ـ الفلسطيني وتبني استراتيجية موحدة. ومارست منظمة التحرير الفلسطينية أعمالاً عسكرية منفردة من دون التنسيق مع دول الطوق. ولم تهتم قيادة المنظمة بمراجعة تجربة الماضي للاستفادة من دروسها ولتجنب تكرار الأخطاء. وبلغ مدى عدم التنسيق والالتزام بالبعد القومي أنه لم يعد ثمة حرج في أن يتحدث الفلسطينيون عن استقلالية القرار الفلسطيني.

وأخيراً وفي انتهاك صريح لمبدأ البعد القومي واستراتيجية الطوق حول إسرائيل، أقدم الرئيس السادات على مبادرته المعروفة التي انتهت إلى اتفاقية سلام، واعتراف متبادل بين مصر وإسرائيل. حققت إسرائيل بذلك أحد أهم إنجازاتها بتأمين حدودها الجنوبية مع أكبر وأقوى دولة عربية. ولا أريد أن أفرط في نقد المبادرة، إذ ربما جاءت نتيجة وهم حول موقف إسرائيل من مبدأ السلام العادل والدائم. فعلى رغم سوء المبادرة وما حققته من انفراج لبعض ما تعانيه إسرائيل، فقد شكلت في الوقت نفسه أهم امتحان لصدقية إسرائيل نحو السلام العادل والمتكافئ، حيث كان من المتوقع أن يكون في هذا الإنجاز ما يجعل إسرائيل أكثر استعداداً وقبولاً لمقتضيات

السلام العادل. ولكن كيف استغلت إسرائيل هذا الإنجاز؟ أولاً أقدمت على برنامجها الاستيطاني الموسع في أنحاء الضفة الغربية كافة، ثم أقدمت بعد سنتين ومن دون سبب على شن حرب قذرة على لبنان، منتهكة مبادئ القانون وحقوق الإنسان، ممهدة لمذابح صبرا وشاتيلا.

لم يعد هناك مجال أو متسع للتساؤل حول حقيقة الموقف الإسرائيلي من هدف السلام العادل والمتكافئ. وإذا تتبعنا هذا الموقف منذ بداية الانتداب البريطاني، نجد أن إسرائيل لم تتخل عن أي من المبادئ التي تبناها المؤتمر الصهيوني الأول منذ ١٠٠ عام، سواء بالنسبة لما تدعيه من حيز جغرافي أو من إصرارها على مبدأ السلام من خلال القوة، أي السلام الذي تريد فرضه بالقهر.

تأسست دولة إسرائيل بفعل العدوان المباشر وانتهاك مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان بتجسيد وجود يهودي في فلسطين ألزم الأسرة الدولية أن تأخذه بالحسبان، فكان قرار التقسيم، وإعلان قيام إسرائيل دولة مستقلة، وما تلا ذلك من اعتراف بها من قبل العديد من الدول، ومن ثم قبولها عضواً في منظمة الأمم المتحدة. وقد رافق ذلك الكثير من الضغوط والتمويه والتآمر والرضوخ للأمر الواقع، مما أغلق الطريق على حق الفلسطينيين في دولة مستقلة ولو على جزء من فلسطين، كما نص على ذلك قرار التقسيم. ولم تجد كل المحاولات الفلسطينية والعربية لتغيير هذا الواقع طيلة العشرين عاماً التي تلت قرار التقسيم. وقد بدأ التطور في الموقف الفلسطيني العربي والميل إلى قبول خيار السلام بعد الحرب المدمرة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وخصوصاً بعد مبادرة الرئيس السادات والشرخ الذي أحدثته في الطوق العربي حول إسرائيل. وبلغ التوجه الفلسطيني نحو السلام ذروته في مبادرة المجلس الوطني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بقبول «مبدأ قيام الدولتين» كأساس لمفاوضات من أجل تحقيق السلام العادل. ومن الواضح أن هذه المبادرة الفلسطينية قد شكلت تنازلاً فلسطينياً كبيراً، حيث انطوت على الاعتراف بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة على الأرض الفلسطينية، كما أكدت أيضاً حق الفلسطينيين في دولة مستقلة على الأرض الفلسطينية في جانب إسرائيل. ماذا كانت النتيجة؟ رفضت إسرائيل المبادرة تلقائياً كما اعتبرتها أمريكا غير كافية من أجل تحقيق السلام المنشود.

ولم يكن في كل هذا ما هو مفاجئ لمن تابع النهج الصهيوني الإسرائيلي منذ المؤتمر الصهيوني الأول قبل مائة عام، حيث ادعى اليهود أن لهم الحق في الأرض الفلسطينية بكاملها بالإضافة لما يتاخمها من الأراضي العربية. ولم تكتف إسرائيل بادعائها الباطل للأرض، بل أرادتها أيضاً خالية من سكانها. لهذا وحالما بات من المحتمل قيام دولة إسرائيلية في فلسطين، ركز القادة الصهيونيون على التفكير

والتخطيط في كيفية التخلص من السكان العرب في الأرض التي ستقوم عليها الدولة. ومن يراجع مؤتمرات ومشاورات القادة الصهاينة منذ بداية الثلاثينيات يجد أن قضية إجلاء السكان العرب عن أراضيهم قد أخذت بعداً مهماً في تفكيرهم وممارساتهم. والمؤسف أن سوء الأداء الفلسطيني قد وفر لهم الذرائع لطرد ثلاثة أرباع الفلسطينيين بالبطش والإرهاب في خضم الأحداث التي تلت قرار التقسيم وقيام إسرائيل، وما تخللها من فوضى واضطراب.

يتحدث الكاتب الصهيوني سيمحا فلابان في كتابه **أكاذيب وحقائق** عن أكذوبة إسرائيل حول هذا الموضوع: «إن هروب الفلسطينيين من بلادهم قبل وبعد قيام دولة إسرائيل قد حدث استجابة لنداء القيادة العربية لهم بالنزوح مؤقتاً، ليرجعوا مع الجيوش العربية المنتصرة في ما بعد، وانهم هربوا على رغم محاولات القيادة الإسرائيلية إقناعهم بالبقاء». ولكن الحقيقة أن ذلك حدث بقرار من القيادة الإسرائيلية لإخلاء الأرض من أجل الاستيطان اليهودي وقيام الدولة، ولم تعد مسألة ما ارتكبته القوات الإسرائيلية من مذابح وإرهاب ضد السكان الفلسطينيين لإجلائهم عن أراضيهم موضع نقاش أو جدل بعد أن تم توثيق ذلك من قبل كثير من الكتاب اليهود وغير اليهود. المهم في نظري ألا يغيب ما حدث عن أذهاننا ووجداننا واحتمال لجوء الصهيونية إلى مثل هذه الجرائم في المستقبل.

بعد أن أنجزت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة تدمير العراق كقوة إقليمية، دعت إلى عقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط برعايتها ورعاية الاتحاد السوفياتي. السؤال الذي طرح نفسه حينذاك: هل كانت أمريكا معنية فعلاً بتحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط؟ ولماذا تغاضت عن ذلك ـ ما ينوف على أربعين عاماً ـ منذ قيام إسرائيل وأكثر من عشرين عاماً منذ بداية الاحتلال وممارساته المخلة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والإدانات المتتالية من قبل مجلس الأمن، من دون محاولة جدية ومتوخية العدل والحياد كأسس مهمة لتحقيق مثل هذا الهدف النبيل؟ ولماذا عارضت أمريكا الكثير من قرارات مجلس الأمن بشأن قضية السلام، وخصوصاً في ما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية، ومعارضتها المتواصلة لقرار الجمعية العمومية بعقد مؤتمر سلام تحت إشراف الأمم المتحدة لفض النزاع العربي ـ الإسرائيلي؟ الحقيقة أن كل القرائن تدلل على أن أمريكا لم تكن في أي وقت معنية بتحقيق سلام عادل ومتكافئ في المنطقة، وأنها استغلت خطأ العراق في احتلال الكويت لتدميره كقوة إقليمية، وتفسح الطريق لتحقيق هيمنتها السياسية والاقتصادية على المنطقة بمعاونة وكيلتها إسرائيل، وفي ظل ما أكدته دائماً بالعمل على استمرار التفوق الإسرائيلي في مجال القدرة العسكرية على الدول العربية مجتمعة. وقد استجابت كل الدول التي دعيت إلى المؤتمر بما في ذلك الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على رغم كل الحقائق التي تدلل

على أن إسرائيل لم تتخل عن موقفها المتطرف والمصر على السلام وفق شروطها ـ مبدأ السلام من خلال القوة ـ وعلى رغم ما أقامته إسرائيل من حقائق مادية على الأرض المحتلة، كالمستوطنات وبناها التحتية، وخصوصاً في القدس الشرقية وأماكن أخرى تشكل عقبات كأداء في طريق الاستجابة لمتطلبات السلام العادل بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحقوق اللاجئين كما نصت عليها قرارات الأمم المتحدة. وكان قرار المجلس الوطني بالمشاركة بالأكثرية فقط حيث عارضته قوى المعارضة في سوريا داخل المجلس، الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وكذلك حماس وفصائل المعارضة في سوريا خارج المجلس. ولكن حين طالبت قوى المعارضة بأن تتظاهر الجماهير في المناطق المحتلة ضد مؤتمر مدريد، كان الرد هو العكس حيث تظاهر الجميع تأييداً لعملية السلام. وعلى رغم كل الأدلة على تمسك إسرائيل بموقفها العدواني وإصرارها على شروطها بشأن السلام، فرأيي أن قرار المشاركة كان سليماً ومنسجماً مع مبادرة المجلس الوطني نحو السلام وقطع الطريق على المزيد من المزايدات والافتراءات الإسرائيلية.

اتفق راعيا المؤتمر مع الجانب الفلسطيني ودول الطوق العربي وإسرائيل على أن تكون مرجعية عملية السلام والمفاوضات هي قرارا مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. كما تقرر بالنسبة للجانب الفلسطيني أن تكون مسيرة السلام والمفاوضات على مرحلتين: المرحلة **الأولى** تختص بمضمون حكم ذاتي محلي تدوم خمس سنوات تبدأ خلالها في وقت لا يتجاوز بداية السنة الثالثة مفاوضات تقرير الوضع النهائي والدائم للمناطق المحتلة. وأكد راعيا المؤتمر على أحد المبادئ المهمة بشأن المرحلة الانتقالية ومنذ بداية المفاوضات أن لا يقدم الجانب الإسرائيلي على أي إجراء يمكن أن يؤثر في مفاوضات تقرير الوضع النهائي للمناطق المحتلة. من المهم الإشارة هنا إلى أنه حينما جاء وزير الخارجية الأمريكي ـ بيكر ـ إلى فلسطين للدعوة إلى مؤتمر السلام، كان أحد الأسئلة المهمة التي وجهت إليه: هل هناك ـ بحسب رأيه ـ تعارض بين مقتضيات السلام واستمرار النشاط الاستيطاني؟ وكان جواب الوزير بالإيجاب، مما أعطى الانطباع بأن الحكومة الأمريكية ستعمل على وقف الاستيطان.

وهكذا منذ بدأت المفاوضات في واشنطن أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ طالب الوفد الفلسطيني بوقف النشاط الاستيطاني التزاماً بالمرجعية ـ القرار ٢٤٢، وبمبدأ أهمية التوقف عن أي عمل يمكن أن يؤثر في مفاوضات المرحلة الثانية لتقرير الوضع النهائي للمناطق المحتلة. رفضت إسرائيل هذا الطلب الذي أصر عليه الجانب الفلسطيني بحكم ارتباطه وتأثيره في الحق الفلسطيني في تقرير المصير، وقد تبنى الراعي الأمريكي الموقف المنسجم مع مرجعية السلام لحمل إسرائيل على التوقف عن الاستيطان. وهكذا دخلت مفاوضات واشنطن في مأزق استمر عشر جولات على

مدى عشرين شهراً، إلى أن تم الإعلان عن اتفاق أوسلو الذي تم التوصل إليه سراً في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وعلى رغم عدم تصدي هذا الاتفاق لمسألة الاستيطان وانتهاكه لمبدأ البعد القومي للمشكلة بأنه شكل ضربة أخرى لنظرية الطوق، فقد أقيم احتفال خاص لتوقيعه في البيت الأبيض، مع الزعم بأنه أزال العقبات ومهد الطريق نحو السلام. وقد أفضى ذلك إلى معاهدة سلام أخرى بين الأردن وإسرائيل، وكادت إسرائيل أن تحقق هدفها الاستراتيجي بالنفاذ إلى أعماق الوطن العربي لإقامة العلاقات الاقتصادية وخلافها. وقال وزير خارجية أمريكا في صبيحة اليوم التالي بعد التوقيع، إنه لم يبق هناك ما يبرر استمرار المقاطعة العربية لإسرائيل. ماذا كانت النتيجة؟ أخذت إسرائيل مما قيل في حفل التوقيع غطاء لاستئناف نشاط محموم للاستيطان، وأقدمت على عدوان جديد بإقامة الطرق الالتفافية لصالح المستوطنات والقوات العسكرية الإسرائيلية مغتصبة آلاف الدونمات من الأراضي العربية، التي سببت تقطيع التواصل السكاني للمحيط العربي وإحالته إلى مجموعة من الجزر المبعثرة: البانتوستانات.

ما هو مستقبل عملية التسوية السلمية؟

يمكن أن نستخلص مما تقدم الحقائق الآتية:

١ ـ إن إسرائيل لم تتخل عن الأهداف والمبادئ التي تبناها المؤتمر الصهيوني الأول منذ مائة عام، والتي تتناقض مع هدف السلام، وفي تحد صارخ لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

٢ ـ تستند إسرائيل ـ في متابعة هذا النهج ـ إلى القدرة العسكرية الفائقة التي حققتها وإلى الدعم الشامل الذي تتلقاه من الإدارة الأمريكية.

٣ ـ إن الأداء الفلسطيني العربي لم يكن على المستوى المطلوب، سواء في مجال الأداء العسكري أو في تبني استراتيجية الطوق أو في الجهد الإعلامي من قبل القيادات الفلسطينية المتعاقبة.

٤ ـ إن إسرائيل ومنذ بداية الاحتلال وعلى رغم بداية مسيرة السلام، قد أقامت عوائق مادية يصعب معها الحديث عن أي أمل حقيقي في السلام المنشود، وأن عملية السلام قد فقدت صدقيتها وأصبحت في عداد الميتة.

احتمالات المستقبل هي رهن بإرادة الوطن العربي وحقيقة إدراكه وقناعته بالبعد القومي للمشكلة. والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في الظرف الحالي هو: ما العمل؟ وما هو السبيل الصحيح في مواجهة التحديات القائمة؟ بداية علينا أن نشخص المشكلة كي نستطيع تحديد العلاج الملائم.

إضافة إلى نيات التوسع الإسرائيلي في جنوب لبنان، وهضبة الجولان، والضفة الشرقية لنهر الأردن وجنوباً حتى خليج العقبة، تكمن مخاطر أخرى في الهدف الاستراتيجي لأمريكا وإسرائيل بتحقيق هيمنة سياسية واقتصادية على المشرق العربي لتبقياه في حالة التبعية والتخلف. في سياق هذه المهمة، وتحقيق هذا الهدف، ستسعى إسرائيل على الدوام وستنتهز كل الفرص الممكنة لإقصاء الفلسطينيين عن أرض فلسطين، ولا أستثني في إطار ذلك أن تلجأ إلى العنف عندما يتهيأ الظرف لذلك.

لا حاجة إذن للتأكيد على أن التحدي الذي نواجهه هو تحد قومي ومصيري، ويجب العمل على مواجهته بهذا المفهوم، وعلى هذا الأساس. ولا حاجة للتأكيد على صعوبة التصدي لهذا التحدي وما يقتضيه من التضحيات في مسيرة كفاح متواصل ومتعدد الفعاليات والجبهات، وقد لا يرى نهايته سوى أحفادنا.

وأعود لأؤكد أن الكابح الأساسي لطموحات الصهيونية وتطلعها لأن تكون الأداة الفاعلة في تحقيق الهيمنة المنشودة لأمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط هو قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية.

ما هو المطلوب من الجانب الفلسطيني، على أساس قومية التحدي؟

١ - ينبغي تعليق المفاوضات الجارية لأنها تنقل رسالة مضللة للعالم بأنه يمكن التوصل إلى السلام المنشود، بينما الحقيقة أن إسرائيل تستغل هذا الواقع للإمعان في عدوانها ولإقامة المزيد من العوائق في طريق تحقيق الحق الفلسطيني. ولكن ينبغي التأكيد في الوقت نفسه على استمرار الالتزام بمبدأ السلام وإمكانية استئناف التفاوض على أسس واضحة، تقتضي أن تتوقف إسرائيل كلياً عن اغتصاب الأراضي وإقامة المستوطنات وزرع المستوطنين، كما ينبغي أن تعترف إسرائيل رسمياً وعلناً بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية.

٢ - إن تعليق المفاوضات سيحرر جهد القيادة وإمكاناتها المادية لتوظيفهما في العمل على ترتيب البيت الفلسطيني والاستجابة للحقوق المشروعة للإنسان الفلسطيني كي يحقق صموداً وثباتاً أفضل على الأرض، ويفتح آفاقاً للأمل والتفاؤل والقدرة على استثمار ما لدى الفلسطينيين من طاقات مهملة. وطبيعي أن هذا لا يتأتى إلا من خلال عملية تنظيمية لا تخضع للأهواء الفردية أو الفئوية، بل من إجماع موضوعي يتخطى كل تلك الاعتبارات. إن ترتيب البيت الفلسطيني سيعكس صورة أفضل للمجتمع الفلسطيني، الأمر الذي سيكسبه تعاطفاً وتضامناً أفضل من قبل المجتمع العالمي.

٣ - العناية بشؤون الفلسطينيين في الشتات خصوصاً أنهم يشكلون الأكثرية

الفلسطينية، مع أهمية تصحيح وتصويب العلاقة بينهم وبين الدولة المضيفة في إطار المفهوم القومي للتحدي القائم والمسؤولية المشتركة في صنع المستقبل العربي في المنطقة. لذلك أقترح إجراء انتخابات للاجئين في دول الطوق وأي مجموعات أخرى كبيرة لإفراز ممثلين لهم يتحدثون باسمهم مع حكومات الدول المضيفة، كما ينبغي أن يصبح هؤلاء الممثلون أعضاء في المجلس الوطني بدلاً من النواب المعينين لإكساب المجلس صفة التمثيل الشرعي والقدرة على ممارسة مسؤولياته بشكل أفضل.

تعقيب (٤)

شفيق الحوت(*)

أود في البداية أن أشكر الأخوة الثلاثة الذين قدموا دراسات حول مشروع استراتيجية عربية، فالأستاذ برهان الدجاني أثبت لنا أن الفلسطيني الأصيل لا يشيخ، وعبد الإله بلقزيز أثبت لنا أن المحيط فعلاً ليس بعيداً عن قلب الوطن العربي في فلسطين، أما مجدي فقد أثبت لنا أن باستطاعة الشباب أن يتحلوا بحكمة الشيوخ حتى ولو لم يصلوا إلى الخمسين من العمر. قرأت الدراسات الثلاث وأحياناً عندما كنت أسترجع الذاكرة أجد نفسي واهماً أنني أقتبس عن برهان ما هو موجود عند مجدي وما هو موجود عند عبد الإله. فلذلك بين الدراسات الثلاث جوامع مشتركة هائلة إلى درجة أن هنالك صفحات أحياناً مكررة كما هي في بعض الدراسات. شيء جميل ومفيد واستفدنا جميعاً من هذا الاتفاق على البديهيات. هنالك بديهيات، صحيح مع مرور الزمن ووصولاً إلى هذه المرحلة المنهارة أنها بحاجة إلى التذكير بها حول صلب قضية فلسطين، وأن الصراع، مسلحاً كان أو سلمياً، سيستمر وأنه لا حل سواء أردنا أو أبينا إلا بحسم هذه المسألة؛ بحلٍ تاريخي ونهائي، بمعنى تكرار المقولة المأثورة بأنه صراع وجود وليس صراع حدود، الأمر الذي اصبح العدو الصهيوني يكرره الآن بنفسه. فهو لم يأخذ عنا هذه المقولة، ويتصرف الآن على أن الصراع بيننا وبينه هو صراع وجودٍ وليس صراع حدود. وآخر من اقتبست عنه كان باراك ممثل حزب العمل الذي يراهن عليه البعض لكي يُستأنف مسار أوسلو.

قضية فلسطين قضية معقدة ولا يوجد لها حلول مبسطة. الحلول المطلوبة منا هي كذلك معقدة، وامتد الزمن طويلاً بقضية فلسطين، وما قرأناه اليوم من استراتيجية كم تنبع من فراغ حقيقة. كان هناك دائماً نوع من الاستراتيجيات في

(*) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً.

ممارستنا النضالية تجاه العدو الصهيوني. ما قبل ١٩٤٨ كان هناك استراتيجية، شعاراتها محدودة متعلقة بطبيعة وظروف الوضع السياسي في ذلك الزمن، في سنة ١٩٤٨ كان هناك استراتيجية عربية، دخول الجيوش السبعة.. والخ، استمرت إلى ما بعد وصولاً إلى مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية. طول الزمن وكثرة المتغيرات يعني قرناً من الزمن تغيرت الظروف العربية فيه كثيراً والدولية، بحيث كان المناضل الفلسطيني والعربي بشكل خاص مضطراً لأن يتعامل مع هذه المتغيرات، وتحت ستار التكتيك يبدلون ويغيرون في مواقعه، ورفعنا نحن ذات يوم أحد أقطاب الثورة، وقد رحل عنا رحمه الله. كان ينادي باستراتيجية ثابتة وتكتيكٍ مرن إلى أن انتهينا إلى تكتيكٍ ثابت من أجل استراتيجية مرنة. لذلك كان ضرورياً أن نتفق. وأعتقد أن هذا هو الأساس، أو ما أسميته البديهيات، وهو الهدف الاستراتيجي، هذه الخطة تستهدف تحقيق هدف واحد محدد هو تحرير وتوحيد فلسطين وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل قيام الكيان العنصري الصهيوني وتفكيك هذا الكيان العنصري وإزالته من هذه المنطقة. كنت أتمنى من الأخوة، وطبعاً كل واحد يتكلم من موقع تجربته، لو تضمنت أموراً تتعلق بالفترة الأخيرة من نضالنا، حيث كنت أجد أشياء طويلة ربما تختصر وأشياء مختصرة ربما تكون طويلة. يعني لماذا فشلت منظمة التحرير الفلسطينية، لماذا انتهت إلى ما انتهت إليه؟ طبعاً كلنا نعدد أسماءً كثيرة، ولكن كنت أتصور أنه من الضروري أن نركز على بعض القضايا، منها مثلاً الأداء، حيث كان هناك في اعتقادي استهتار على الساحة الفلسطينية في الأداء النضالي. لم يكن هنالك ذلك الحرص وذلك المعيار القويم والقاسي في اختيار الناطقين باسم المنظمة، وفي المناضلين باسم المنظمة، سواء في الميدان العسكري، أو في الميدان السياسي، أو في الميدان التنظيمي.

قضية الأخلاق: يبدو وجود إيدز جديد في العالم، وبالطبع أصيب به الفلسطيني كما أصيب به العرب، وأصيب به العالم اسمه «الأخلاق». أعتقد أن قضية الأخلاق كانت من أهم القضايا التي أدت إلى انكفاء الحركة الوطنية الفلسطينية الأخيرة. من القضايا المهمة التي كنت أتمنى أن نعالجها أكثر، والتي سيعاني منها أي مناضل فلسطيني إذا أراد العمل في إطارٍ فلسطيني مرة أخرى في تحرير فلسطين، هي العلاقة بين القومي والقطري. ما زلت مع الأخ عدنان في مقولة «القرار الوطني المستقل». هذه كانت مصيبة كبرى حذّرت منها في المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٤، وهنالك شواهد مصوّرة، صوتاً وصورة، ولكن مرة أخرى نعود إلى ما قلته بالأمس، لكنني في الوقت نفسه حريص على أن أعرف المقياس والمعيار القوميين لأن اليوم موقف ياسر عرفات مغطى عربياً يا إخوان. أنا أعرف لأنني الآن في صفوف المعارضة وأتجوّل عربياً، وفي بعض الأحيان أجد من ينافق هنا أو هناك في بعض الأنظمة، أي «الله يعطيكم العافية يا شباب، واستمروا»، لكني أنا أعرف أنه في

حقيقة الأمر أن هذه الأنظمة هي مع ياسر عرفات ومع اتفاقية أوسلو، وإن كانت صحفها وبعض أجهزتها وبعض الناطقين بأسمائها يقولون غير هذا القول.

العربي الرسمي شيء، والعربي القومي الذي في أذهاننا شيء آخر، حاولت المنظمة يا إخوان، وأقول من واقع تجربة، أن تسير قاطرة منظمة التحرير خلال الثلاثين سنة الماضية على خطي سكة حديد؛ واحد مع الأنظمة، وواحد مع الحركات الوطنية والشعبية والثورية التي كانت تشكل معارضات داخل الأنظمة العربية، وكلكم تتذكرون في فترة من الفترات كان مخيم شاتيلا عاصمة اللجوء السياسي العربي. كل واحد زعلان من الملك الخاص به أو الرئيس الخاص به كان يصبح في مخيم شاتيلا في حماية الثورة الفلسطينية. بالطبع كان يبدأ السفير التابع لتلك الدولة يتدخل، وهكذا في نهاية الأمر لم يعد القطار يرى الخطين متوازيين. وأظن أن الخيار كان واضحاً في النهاية، وسلكنا سلكاً واحداً هو سلك الأنظمة العربية، وتخلينا عن الحركة الثورية والشعبية.

هذه قضية كنت أتمنى ونحن في مجال بحث استراتيجي أن نحدد، اللهم إلا إذا ارتأينا، وهذه أيضاً قضية حقيقية، وأحب أن أسميها «قضية فلسطين» وليس «القضية الفلسطينية»، لأننا عندما نقول قضية فلسطين، وهي قضية عربية، فهذا يعني أن من حق أي عربي مناضل أن ينخرط، وأن يساهم، وأن يناضل، وأن يكون حتى قائداً بمسيرة تستهدف تحرير فلسطين. هذه أيضاً قضية عشناها في المنظمة، بدايتنا كانت عربية، «سكرها قليل». انتهينا بسمفونية لا تُطاق. ولو سُئلت إذا ما اتفقنا على المبادئ، وهذا الأمر المهم، تبقى الوسائل والأدوات، الفارق الوحيد ربما الذي استشعرته من الدراسات.

ان دراسة الأخ مجدي متوجهة إلى قطاع أوسع للمشاركة النضالية، أي مقدّم مشروع يقول للرسمي وغير الرسمي ان في الساحة العربية من يريد أن يناضل.

هذه هي استراتيجيتي. ربما قد أكون واهماً. دراسة الأخ برهان تبدو موجهة قليلاً بالدرجة الأولى إلى نضالٍ فلسطيني محض، وأعتقد أنه إذا أردنا أن نكون واقعيين، فلن نتحمل مسؤولية قيادة هذه الاستراتيجية، أي لن نكون القاعدة المركزية لهذه الاستراتيجية التي نتمناها. إننا نطرح بصفتنا مفكرين ومثقفين ونشطين وأصحاب تجربة رأياً استراتيجياً معيناً تاركين هذا في الساحة لمن يريد أن يتبناه.

تعقيب (٥)

عادل حسين[*]

مؤكد أن البحث يمثل جهداً كبيراً مقدراً، ولكنني أختلف في الحقيقة مع كل المقدمات التي قام عليها البحث، وأختلف بالتالي مع أغلب النتائج التي انتهى إليها. فالبحث قائم على أن إسرائيل حتى هذه اللحظة ما زالت في الطالع وفق كل مكونات القوة (حتى من ناحية عدد السكان!) بينما نحن في النازل ولم نصل إلى نهاية التدهور بعد.. وعلى رغم أن الباحث لم يفقد مثلنا يقينه في انتصار الأمة العربية بإذن الله، وهذا ما أقدره عنده، إلا أن مقدمات البحث أثرت بلا شك في النتائج والمقترحات التي توصل إليها.

وموقف الباحث هذا يتفق مع موقف الكثيرين من مثقفينا الوطنيين كما بدا في أعمال هذه الندوة، وقد حذرنا البحث من مخاطر العدو الذي يخوض ضدنا حرباً نفسية تستهدف إشاعة اليأس، ولكن أخشى أن يكون قد وقع مثل الكثيرين في مخالب هذه الحرب، فلم يكتشف أن العدو الصهيوني يعيش الآن في ذعر شديد وأخطر معركة تهدد كيانه من القواعد.

إن مقدمات البحث، في موازاة ما قدم في أبحاث الندوة الأخرى، تؤكد أن الموقف الدولي في غير صالحنا تماماً، وتؤكد أن كل التوازنات داخل المنطقة في صالح إسرائيل، وينطبق هذا بشكل خاص على التوازن العسكري ذي الأثر الحاسم، وأخيراً تؤكد المقدمات أن البلدان العربية كافة أصبحت الآن خائرة، ولم يعد هناك فرق بين ما كان يسمى دولاً تقدمية وما يُسمَّى دولاً محافظة.

وأعتقد أن كثيراً مما أكدته هذه المقدمات كان يبدو صحيحاً عام ١٩٩١ (قبيل

(*) أمين عام حزب العمل ـ مصر.

مؤتمر مدريد)، حين ضربت القوة العراقية، وانقسم العرب إلى حد لم يكن مألوفاً، وحين انهارت الكتلة السوفياتية (التي كانت تؤيد العرب سياسياً وعسكرياً)، وبدا أن الولايات المتحدة أصبحت تحتكر السيطرة المطلقة على النظام الدولي؛ في ظل هذا الاختلال الفظيع في توازن القوى، ووسط الهلع والضياع، جرت المفاوضات ووقعت الاتفاقيات، وهرول المهرولون نحو الشرق أوسطية.

ولكن الصورة اختلفت الآن اختلافاً كبيراً، ومن الواجب أن نستوعب التغيرات التي حدثت والتي جعلت ميزان القوى (حتى من الناحية العسكرية) يميل إلى صالحنا. إنني في مواجهة المقدمات الواردة في البحث أقول التالي، ومن دون استطراد لا يحتمله المقام:

١ ـ **في الموقف الدولي**: غير صحيح أن أمريكا ما زالت تحتكر السيطرة. مؤكد أنها ما زالت القوة الأعظم، ومؤكد أنها لا تواجه بدولة أخرى تنافسها وتهددها (على نحو ما كان الحال أثناء الحرب الباردة)، ولكن مؤكد كذلك أن التطورات المختلفة تلاحقت بسرعة خلال الأعوام الثمانية الماضية، على نحو جعل الإرادة الأمريكية محاطة بعدد من الكتل الدولية أصبحت تمثل في مجموعها قطباً يحد من سلطة الولايات المتحدة في النظام الدولي. ويكفي في إثبات هذه الحقيقة أن نقارن بين صورة التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية (٣٠ دولة) وبين انعزالها الحالي (مع بريطانيا وإسرائيل لا غير) إلى حد أصبح يجبرها على الامتناع عن مناقشة القضية العراقية في مجلس الأمن. إن التطورات الإيجابية في العلاقات الدولية لم تدعمنا بالمساندة السياسية فقط في مواجهة الحلف الأمريكي ـ الصهيوني، ولكن كان الدعم بالسلاح أيضاً.

٢ ـ وبالنسبة **لاختلاف التوازنات** كافة بين العرب والصهاينة، فأحسب أن المنهج المستخدم في هذه المقارنات خاطئ وقاصر، فما قيمة التوقف طويلاً أمام تفوق إسرائيل في التعليم والتقانة ومتوسط الدخل... الخ، من دون إهمال لقيمة هذه الدراسات وجديتها، فإنني أرى أن التوقف طويلاً أمام هذه المقارنات قد يكون ذا مغزى لمن كانوا يبحثون إمكانات الشرق أوسطية وما أشبه، ولكن إذا كنا «بصدد استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني»، فإننا نحتاج إلى مقارنات وموازنات من نوع مختلف. إن إسرائيل تتفوق علينا في بعض المجالات، وهذا لا يحتاج عناء الإثبات، ولكن من قال إننا نكون عاجزين عن المواجهة إذا لم نكن أقوى منها أو أنداداً لها في كل المجالات! لو فعل هذا أي شعب قبل أن يقاوم الاستعمار لما قامت حركة تحرير واحدة. فمعروف أن هذه الحرب تنشأ والدولة الاستعمارية أقوى في التعليم والتقانة والاقتصاد، ولكن تكون الحرب على رغم هذا ممكنة ويكون

النصر فيها متاحاً، إذا كان الشعب المقهور والمتخلف اقتصادياً يملك مصادر للقوة تعويضية بحيث يكون التوازن في إجماله في صالحه، ويكون النصر بالتالي ممكناً، ونحن نملك مثل باقي الشعوب التي عانت الاستعمار والقهر تفوقاً كاسحاً في عدد المواطنين، وهذه مسألة لها ترجمة عسكرية مباشرة، فإذا فقد الشعب المقهور مليوناً أو خمسة ملايين، فإن بوسعه أن يتحمل، بينما فقدان العدو لعشرين ألفاً يعتبر كارثة تتطلب مسارعته لوقف القتال ومحاولة التفاهم.

ولكن يتضمن كلامنا هذا أن يكون الشعب المقهور مؤمناً بعقيدة تدفعه لقبول التضحيات الكبيرة، وهذا ما يتحقق عندنا، فأعدادنا الكبيرة مع الاستعداد الجهادي، تغل كل التفوق التقاني والاقتصادي للعدو.

ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى في حالة الأمة العربية وقياس قوتها امتلاكها للاحتياطي النفطي الذي أعزها الله به، وحتى من الناحية التقانية، وحجم المهارات البشرية المتقدمة ينبغي أن يقاس عندنا بحجمها الكلي وليس بالنسبة للمواطن الفرد، ولولا أن المسائل تحسب بهذا الشكل لكان منظر القوة الصينية في مواجهة القوة الأمريكية مثيراً للهلع والسخرية.

٣ ـ وإذا أتينا إلى **التوازن العسكري** بالذات، فإننا ينبغي أن نسقط من حسابنا مناهج الحساب والتقييم التي درجنا على استخدامها في مواجهاتنا السابقة مع إسرائيل، وأقول تحديداً إن منهجنا في إعداد حرب رمضان (اكتوبر) وفي خوضها، لم يعد قابلاً للتكرار (وهذا من دون شرح يعد من فضل الله علينا). إن مكونات القوة التي نواجه بها إسرائيل الآن تختلف عن مكونات حرب رمضان (اكتوبر)، ولكنها في مجموعها وفاعليتها أعلى. نحن لم نعد متعادلين أو متقاربين مع إسرائيل من حيث الجيوش النظامية وسلاحها التقليدي (كما كان الحال في حروبنا السابقة)، ولكن حد من أثر ذلك انتشار الصواريخ وما يقال عن رؤوسها غير التقليدية أو فوق التقليدية لدى مصر وسوريا وإيران. ووفق المنطق الاستراتيجي الذي تبلور أثناء المواجهة الأمريكية ـ السوفياتية، فإن توازن الرعب لا يؤدي فقط إلى تحييد الترسانة النووية الإسرائيلية وملحقاتها، ولكنه يقيد أيضاً (وإن كان لا يمنع بالكامل) بإمكان استخدام الجيوش النظامية مخافة أن تتحول في أية لحظة إلى استخدام لأسلحة الدمار الشامل التي يخشاها الطرفان.. وعلى هذا فإن القوة العسكرية القادرة على التحرك في المرحلة القادمة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي (وفي إطار الردع المتبادل بأسلحة الدمار الشامل) ستتألف أساساً من أصحاب العمليات الجهادية والاستشهادية، وهو نوع من القتال لا تتمكن إسرائيل من خوضه أو من مواجهته لفترة طويلة.

إننا لا نبالغ في الدور المتوقع للحرب غير النظامية، وكذلك فإن هذه الحرب لا

تشبه الآن منهجاً استخدم في صراعنا الماضي وكانت نتائجه هامشية. إن الحرب الجهادية غير النظامية تختلف الآن عن المحاولات السابقة من أوجه أربعة أساسية:

الوجه الأول هو التطورات التقانية التي ضاعفت قدرة المجاهد على القتل والتدمير (وهذه قضية يولول الأمريكان منها ليلاً ونهاراً في حديثهم عن مخاطر الإرهاب).

والوجه الثاني هو الشرطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، فمع التعثر في المفاوضات وتطبيق الاتفاقات ابتلعت إسرائيل ورطة هذه القوات القادرة على تمثيل خطر ساحق في قلب الكيان الصهيوني.

والوجه الثالث المهم جداً هو أن استمرار الحرب غير النظامية ليس أمراً سهلاً، وبخاصة أمام عدو عظيم الإمكانات، فهي تتطلب تمويلاً وتخطيطاً وتدريباً وإمداداً بأسلحة حديثة. . . الخ. باختصار لا بد من قاعدة أرضية مؤمنة لتقوم بتقديم كل هذه التسهيلات (مثال فييتنام الشمالية وباكستان). والحاصل في سنوات الصراع السابقة أن إسرائيل كانت قادرة على الحد من خطر عمليات الاستنزاف ضدها من خلال تجفيف المنابع، أي من خلال القصف المميت لأية دولة تقوم بدور القاعدة لهذه العمليات. . حتى في مصر نذكر أن الطيران الإسرائيلي استخدم تفوقه في قصف وتهديد كل المواقع الاستراتيجية في مصر رداً على حرب الاستنزاف التي شنتها. . والجديد الآن بفضل مثلث القوة الذي ذكرناه (الصواريخ ـ الجيوش النظامية ـ حرب العصابات) أن يد إسرائيل أصبحت مقيدة وعاجزة عن ضرب سوريا وإيران (باعتبارها الآن قاعدة الانطلاق) بسبب خوفها من الرادع الصاروخي، وحتى في لبنان رأينا مؤخراً عجزهم عن تكرار قانا، على رغم أنهم في أشد حالات الاستفزاز وعلى رغم أن نتنياهو شخصياً يحكم إسرائيل وينزل في الانتخابات، والسبب مرة أخرى خوفهم من احتمال امتلاك حزب الله صواريخ تصل إلى حيفا مثلاً. . لم يعد ضرب قواعد الانطلاق والمساندة ممكناً، ولم يعد تجفيف المنابع متاحاً بحيث يمنع استمرار حرب الاستنزاف غير النظامية.

إن استمرار حرب الاستنزاف غير النظامية أصبح ممكناً الآن وفعالاً بسبب أنه أصبح جزءاً من مركب القوة الرادع في مجموعه، أي أن الاستمرار في حرب الاستنزاف حتى تحقق أهدافها كان مستحيلاً من دون الغطاء المتوفر الآن من الصواريخ والجيوش النظامية؟

ونأتي الآن إلى **الوجه الرابع** والأهم، فنحن الآن في لحظة بلغ استعداد الشباب العربي فيها للشهادة أعلى الدرجات، بينما الحلف الصهيوني ـ الأمريكي في أدنى

درجات الاستعداد للقتال وتحمل الخسائر البشرية. إن نقطة الضعف القاتلة هذه هي السبب الأول في الفشل الأمريكي في الإجهاز على العراق، وهي ستكون أيضاً بإذن الله السبب الأول في فشل إسرائيل في الصمود ضد إرادتنا وإصرارنا على حربها.

٤ ـ انتقل إلى حكاية البلدان العربية الخائرة فـ«الوضع العربي الرسمي يشهد حالة متفاقمة من التردي»، كما يقول الباحث، وهو يضيف أن الأنظمة التقدمية أفرغت من محتواها وتحولت باتجاه الغرب، وحقيقة لا أدري كيف طاوعه قلبه أن يقول هذا الكلام! هل ينطبق هذا الوصف على العراق أو سوريا أو ليبيا أو السودان؟ لقد تصدت هذه البلدان لمخططات صهيونية ـ أمريكية متصلة، وفضلاً عن البطولة التي ووجهت بها هذه المخططات، فإنني أشير إلى قدرة العراق والسودان على صيانة أسرارهما وعلى قدرتهما الفذة على حفظ التماسك داخل مؤسساتهما.

وفي حالة سوريا ومصر، نعلم أن استيراد الصواريخ ونشرها تحقق على رغم متابعة دقيقة لكل ما يجري في هذا المجال، أي أنها كانت حرباً مخابراتية من أعلى مستوى، تمكن فيها العسكريون في البلدين من تحقيق نصر حاسم على الحلف المعادي الذي غافلهم وقلب كل الموازين، ولم يكن هذا ممكناً لولا متانة البناء الأمني الذي أقامته الدول التقدمية (وأفضل أن أسميها الراديكالية).

وبالنسبة لمصر بالذات، كانت المباراة أعجب وأخطر، فقد تصور الحلف الأمريكي ـ الصهيوني أنه اخترق كل المؤسسات المصرية، وفضلاً عن مراقبته المتصلة للموانئ والمطارات وكل مداخل الحدود، وفضلاً عن مراقبته للموازنة المصرية... الخ، فإن شبكات التجسس والتخريب جعلتهم مطمئنين غاية الاطمئنان إلى أن كل أمر في مصر أصبح تحت السيطرة الكاملة. ومعروف أن محاولاتهم لاختراق القوات المسلحة بالذات كانت محل التركيز الأكبر، ولذلك فإن مصيبتهم في مصر رهيبة، ففضلاً عن تجرعهم مرارة الهزيمة لمخططاتهم، نعلم طبعاً (وهم يعلمون) مغزى أن تعود مصر إلى موقع القوة الذي تدافع منه عن أمنها وأهداف العرب الاستراتيجية.

إن هذه التطورات الخطيرة لا تسوّغ لأي وطني يتابع ما يجري أن يظل مسيئاً للظن بقدرات عدد من قيادات الدول العربية، وهذه التطورات ينبغي أن نضيف إليها التطورات المشابهة التي أصابت القوة الإيرانية.. والحصاد النهائي هو الذي جعل «المعتدلين» يتوقفون الآن بدورهم عن حضور مؤتمر الدوحة مثلاً، ويسعون إلى التمرد على التوجيهات الأمريكية بدرجة أو أخرى على رغم الضغط والتهديد.

والخلاصة أن الموقف العربي ليس سيئاً على نحو ما يقال، وحتى إذا كانت المواقف العربية تتفاوت في جديتها من دولة إلى أخرى، فهذا من طبائع الأشياء،

وقبل حرب رمضان (اكتوبر) بساعات لم تكن البلدان العربية كلها على موقف واحد وبالحماس والالتزام نفسيهما اللذين أبدتهما أيامها مصر وسوريا.

ملاحظات حول التفكير الاستراتيجي للمستقبل

لي بعض الملاحظات الأساسية التي يضطرني ضيق الوقت إلى الاقتصار على الإشارة السريعة إليها:

١ ـ الملاحظة الأولى، إنني لم أتصور لا في الماضي ولا الآن، إمكان خوض حرب تمتد حتى تحرر فلسطين، على نحو ما يفهم من البحث. لأسباب كثيرة كان هذا مستحيلاً في الماضي، وهو أشد استحالة الآن في إطار الردع الصاروخي المتبادل. لقد تقدم المشروع الصهيوني على أرضنا عبر مراحل، وكذلك سيكون هجومنا عليه وإجباره على التراجع. إننا سنكسب حربنا ضده بإذن الله بالنقط وليس بالضربة القاضية في الجولة الأولى.

٢ ـ ومفهوم المراحل يتضمن بالضرورة الربط العضوي بين العمل السياسي والعمل العسكري، وفي هذا الصدد جاءت في البحث مقترحات مهمة، ولكن عابها أنها غير مرتبطة بمفهوم المراحل وضرورتها. وغني عن البيان أننا لا ينبغي أن نخلط بين حديثنا عن المراحل وعن العمل السياسي كما ينبغي أن يكون، وما جرى بعد مدريد. في هذا المسار السابق (بخاصة في بدايته) كان العمل العسكري مستبعداً تماماً، وهذا يضع المسار في مضمون يخالف ما نتحدث عنه هنا.

٣ ـ الملاحظة الثالثة أن كارثة أوسلو قد تتحول إلى نعمة كما أشرت في إطار التطورات التي حدثت في المنطقة وأوقفت المفاوضات. ومن هذا المنظور ينبغي أن نبحث مفهوم إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد، ونبحث الشروط المطلوبة والنتائج المحتملة، ووفق شروط معينة يمكن أن تكون النتائج عظيمة.

٤ ـ لم أفهم تجاهل البحث لطبيعة الدور الإيراني، ولحقيقة قيام جبهة عربية ـ إيرانية، وكذلك لحقيقة الدور المتوقع لإيران في تخليص الخليج من الوجود العسكري الأمريكي مع الأثر المقدر لذلك على جبهة الصراع العربي ـ الصهيوني.. إن استبعاد الدور الإيراني العظيم يوقعنا في أخطاء جسيمة عند تقرير توازن القوى بيننا وبين الحلف الصهيوني ـ الأمريكي.

بل يجب في مرحلتنا الحالية أن نضع في الحسبان احتمال انضمام تركيا إلى الجبهة العربية ـ الإيرانية في ضوء التنامي للاتجاه الإسلامي، وفي ضوء الوعي الوطني

المتزايد في تركيا بأهمية ارتباطها الاستراتيجي مع العرب.. لقد أشار البحث في كلمات عاجلة إلى ضرورة الاهتمام بإيران وتركيا، ولكن هذا لا يعكس ما هو قائم فعلاً، وما هو متوقع بشدة في الأجل القصير.

٥ ـ ويجرنا هذا إلى ملاحظة أخيرة تتعلق بتجاهل البحث لدلالة البعث الإسلامي المعاصر، الذي يحمل من ناحية انتشار الإيمان الديني العقلاني الجهادي، ويحمل من ناحية أخرى عودة الفكر الوطني والقومي إلى تبين مغزى الاستقلال الحضاري القائم على تراث الإنجاز الإسلامي.. لقد جاءت سيرة الإسلام في البحث، ولكن بطريقة هامشية، وفي أغلب الأحيان بطريقة سلبية.. إن تجاهل الدور الفعلي لإيران، والدور المتوقع لتركيا، في صراعنا ضد المشروع الصهيوني، وكذلك تجاهل الدور الإسلامي الصاعد داخل الأمة العربية، يؤدي بالضرورة إلى قراءة خاطئة جداً لعوامل قوتنا الراهنة في مواجهة الحلف الصهيوني ـ الأمريكي، ويدعم هذا بالتالي تيار اليائسين والمحبطين.

ولو قرأ الباحث الوقائع القائمة على نحو صحيح، لما وجد نفسه في حاجة إلى الدعوة إلى قيام تيار جديد قومي تقدمي ديمقراطي. إن هذا التيار لم يقم بعد، وبالتالي لم يختبر، ومع هذا فإن البحث يصفه بأنه الأقدر على التحليل وعلى قيادة الأمة. لقد وصل الباحث إلى هذه المطالبة كتتويج منطقي لتصوره أن الأوضاع حالكة السواد من كل جوانبها، ولتصوره بأن كل الدول وكل التيارات السياسية القائمة قد استسلمت أو أثبتت عجزها الكامل وفشلها. وإذا كانت هذه هي الصورة، فإن المطالبة بقيام تيار أو حركة سياسية جديدة تكون مشروعة تماماً ومبررة لكي تتمرد على كل ما هو قائم وتبدأ من الصفر.. ولكن لو كان التطلع للمستقبل يستند إلى تصور مثل الذي قدمناه، فإننا لن نكون مطالبين بالبدء من الصفر،وسيكون التطلع للمستقبل تطويراً وتصعيداً لما أنجز بالفعل في بناء القوة ومقارعة الحلف الصهيوني ـ الأمريكي بالسلاح.

وإذا كنا نطالب كما يطالب الباحث بتشكيل تيار جديد، فإن هذا التيار لا ينبغي أن يعيد الاستقطابات التي حطمت وحدة الأمة في الماضي بين إسلاميين وقوميين، بل إن الجديد المطلوب في التيار العقدي والسياسي المرشح للقيادة سيتمثل في قدرته على جمع الكلمة.

والحقيقة أن بدايات ذلك قد تشكلت فعلاً خلال الأعوام الماضية، ولولا ذلك لما كان ممكناً تحقيق ما تحقق. إن قوميي اليوم ليسوا مجرد طبعة جديدة من قوميي الأمس، وكذلك فإن إسلاميي اليوم ليسوا امتداداً خطياً لإسلاميي الأمس. ففي أتون الصراع اكتشف الكل أن المقاصد الأساسية تجمعهم، وأن العدو يستهدف سحق

الجميع، فتعاونوا. إن السودان لم يكن سهلاً عليه أن يصمد لولا دعم كثير من سوريا والعراق. وكذلك فإن سوريا القومية لم تجد أي حرج يمنعها من التعاون مع إيران أو حزب الله... الخ.

إن تنمية هذا التوافق هو الذي ينبغي أن نركز عليه لكي نبلور الأسس الفكرية التي تقود نهضة الغد وتمكننا من هزيمة الحلف الصهيوني ـ الأمريكي. وغني عن البيان أن ما ذكرته لا يعني أنني مرتاح تماماً لأوضاع الدول والقوى السياسية التي قدرت بلاءها وإنجازها، ولكن تطوير ما هو قائم شيء والبدء من الصفر (وبمنهج انقسامي) شيء آخر.

تعقيب (٦)

ابراهيم الدقاق

من الواضح أن الدراسات الثلاث قد غطت مساحة واسعة من الأمور التي تتعلق بالمشكلة موضوع البحث، مما يساعد على إغناء الحوار الجاري، ورسم مؤشرات استراتيجية للصراع العربي ـ الصهيوني.

ولا بد من التأكيد هنا أن الحديث عن المستقبل ينطلق من معرفة الواقع القائم بجميع عناصره وآلياته وطرد الأوهام والصور المسبقة والتمنيات التي لا تستند إلى حقائق.

وتوسعنا بالاستماع إلى بعض الدراسات التي رسمت صورة رقمية لبعض جوانب الواقع الإسرائيلي والعربي. وربما هزت هذه الصورة قناعات البعض المسبقة فاتهموها بـ «المحبطة». ولكن الحقيقة، في المحصلة، لا تحمل معها صفة الإحباط أو التفاؤل؛ ولكنها قد تصبح محفزة لمن يرغب في العمل ومحبطة لمن اهتزت قناعاته السابقة وعجز عن تبني قناعات قائمة عليها. ولذلك من واجبنا الترحيب بالمصالحة مع الحقيقة والعمل على توظيفها توظيفاً محفزاً للإنجاز. هذه قضية أساسية إذا ما أردنا الدخول إلى رحاب التفكير الاستراتيجي.

وبسبب ضيق الوقت، سوف أتناول ثلاث نقاط بالتعقيب ـ من دون أن يعني ذلك أن عناصر الدراسات الثلاث الأخرى أقل أهمية ـ وهي: توظيف الخصوصيات الفلسطينية في خدمة الأهداف الاستراتيجية، والمسيرة السلمية، وموجبات الاستراتيجية.

توظيف الخصوصيات الفلسطينية في خدمة الأهداف الاستراتيجية

١ ـ الخصوصيات الفلسطينية والأهداف الاستراتيجية

المجتمعات الفلسطينية المتعددة، بأفرادها وبمؤسساتها، التي هي صاحبة الشأن والتي تملك حق الحسم بالنسبة للمستقبل الفلسطيني، هي صاحبة المصلحة الأساسية

في تنفيذ الاستراتيجية المنشودة. ويطرح هذا الموضوع قضايا أساسية، يأتي في مقدمتها، تعزيز القدر المشترك بين الفلسطينيين. ويربط مفهوم القدر المشترك، كما أطرحه هنا، الوحدة الوطنية (وهي سياسية في مضمونها)، بمفهوم وحدة المصالح (وهي اجتماعية ـ اقتصادية) بين الفلسطينيين، بعد تنقيتها من التوترات الايديولوجية، وإحلالها في إطارها الإنساني. ويمكن تلخيص وحدة المصالح، هنا، بعناصر أربعة، هي:

- حل المشكلة الفلسطينية على الأسس التي تعيد للفلسطينيين حقوقهم.
- التكامل مع الوطن العربي.
- تنمية الوعي بعناصر وحدة المصالح.
- تحفيز المجتمعات والتجمعات الفلسطينية لإطلاق مبادراتها وآلياتها المتناسبة مع وضعيتها وظروفها، في اتجاه تجسيد الاستراتيجية.

ولتوضيح ما رميت إليه، أقدم، في ما يلي، صوراً عن حالات فلسطينية: فمنذ العام ١٩٤٨، يعمل ويعيش الفلسطينيون في إطار الدولة الإسرائيلية، من دون أن يكون ذلك اختياراً حراً لهم، ولا تحقق نتيجة لرغبة إسرائيلية. فقد تحققت النتيجة، على خلاف ما رغب الفريقان الفلسطيني والإسرائيلي. نتيجة لذلك، فرضت عليهم إسرائيل تمييزاً عنصرياً واضحاً.

تحوي وثيقة إعلان الاستقلال الإسرائيلي (الوثيقة) نصاً صريحاً يؤكد على المساواة بين مواطني دولة إسرائيل بغض النظر عن دينهم، ومعتقداتهم السياسية، وأصولهم، وجنسهم... الخ. ولكن المشرعين الإسرائيليين، اعتبروا الوثيقة غير ملزمة دستورياً، فأصدروا قانوني «العودة» و«الجنسية» اللذين يفرقان بين اليهود والفلسطينيين من دون لبس أو إبهام. كما أصدروا العديد من القوانين واللوائح الأخرى، ناهيك عن اللوائح والإجراءات والممارسات التي تصدر عن المؤسسات الصهيونية غير الرسمية، لتعزيز التمييز.

وعلى الرغم من التمييز المشار إليه، جرى في إسرائيل تأثير متبادل بين المجتمعين الفلسطيني واليهودي. وكانت آليات الفعل وردود الفعل (الصراع) بين الفريقين مثيرة. وعلى رغم سطوة النسق اليهودي المتمثل في سلطة جهاز الدولة القمعي، وسعيه لطرد الفلسطينيين من مدنهم وقراهم التي حافظوا عليها، تمكن الفلسطينيون من مقاومته، ومن الصمود على الأرض، ومن تعرية الدولة العبرية، وكشف معاداتها للفلسطينيين من مواطنيها، كل ذلك بالطرق السلمية، وضمن النسق القانوني الذي فرضته السلطة الإسرائيلية. وكانت وسيلتهم لتحقيق ذلك، المطالبة

بالمساواة مع اليهود. وقد يبدو هذا الشعار ساذجاً عند البعض، ومرفوضاً من البعض الآخر خارج إسرائيل، إلا أنه كان يضرب على وتر يقلق الدولة العبرية ويستفزها، لأنه يتعارض مع مبدأ قيام الدولة اليهودية الصافية، والذي هو أساس المشروع الصهيوني.

٢ ـ المسيـرة السلميـة

ومن هذا المنطلق، لا يمكن الاعتراف بهدف المسيرة السلمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالنتائج التي سوف تترتب عليها، وعلى وجه الخصوص النتائج التي سوف تتبلور نتيجة مباحثات الوضع النهائي، إلا إذا حظيت بالقبول من جميع أفراد الشعب الفلسطيني في استفتاء حر، وبقبول عربي وإسلامي. واستفتاء الفلسطينيين، وهم الضحية، مبرر ما دامت إسرائيل، وهي المعتدية، قد ربطت موافقتها على الحل النهائي، بقبول الإسرائيليين له، معبرين عن ذلك باستفتاء شعبي. وبتحديد أكثر، فإن موافقة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة باللجنة التنفيذية، و/أو المجلس الوطني الفلسطيني، و/أو السلطة الفلسطينية، و/أو المجلس التشريعي الفلسطيني، لا تشكل ـ منفردة أو مجتمعة ـ بديلاً للاستفتاء الذي أشرت إليه. فحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف، مباشرة أو بالإنابة من أي جهة كانت.

وهنا لا بد من رصد الأحداث داخل الأرض المحتلة، وبخاصة لأنها كانت وما زالت وسوف تستمر مشهداً مهماً في المراحل القادمة. وعلى رغم ذلك، تدعو الحصافة إلى عدم تجاهل الحقائق، وهو الأمر الذي شددت عليه الدراسة.

شكل إنشاء السلطة، في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو، ظهور مرجعيتين للفلسطيني في المناطق التي تمارس فيها صلاحياتها: المنظمة والسلطة. وعلى رغم اندماجهما واقعياً عند رأس الهرم، إلا أن إلحاق المنظمة بالسلطة، جرى بتعسف، وهو يشكل خطورة استراتيجية. فقد تكرس نهج بطركي على الصعيد الداخلي، وتعزز هذا النهج في الشتات الفلسطيني، بعد نقل مؤسسات المنظمة ـ التي عطل دورها عملياً ـ إلى فلسطين، وبعد إنشاء مؤسسات جديدة من دون صلاحيات واضحة في ظل السلطة. وهكذا تنامى تهميش دور الشارع الفلسطيني ومؤسساته الأهلية (العمل غير الرسمي)، في فلسطين وخارجها، ومع ذبول الأحزاب والحركات السياسية، تقلصت المعارضة ضمن المنظمة لتنشأ معارضة غير منضوية تحت لوائها، خارج إطارها. ويعني ذلك ضمن أمور عدة، ما آلت إليه عملية الإلحاق بالمنظمة وبالسلطة، وتهميش العمل الفلسطيني غير الرسمي، وتآكل دورها كحاضنة للعمل الرسمي.

ويعني، كذلك، زعزعة وتقليص دور المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكجبهة فلسطينية يغلب عليها طابع التعددية السياسية والفكرية. وبسبب هذه التطورات، تواجه القيادة وضعاً يسمح لإسرائيل والولايات المتحدة بابتزازها باستمرار. وفعلاً، تقوم كلتاهما بمطالبة القيادة بالقضاء على أية معارضة فلسطينية تنتقد العملية السلمية، كشرط مسبق لتنفيذ جزء من التزاماتها تجاه الفلسطينيين بموجب أوسلو. والاستجابة لطلب إسرائيل أو إهماله، في ظل غياب المعارضة الفلسطينية، يضع القيادة في وضع صعب للغاية. فضرب المعارضة إذا تم، سوف يؤجج الصراع بين القيادة الفلسطينية، والمعارضة التي نمت خارج بنيتها، وكذلك الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا ما أضفنا المواقف التي قد تنشأ بين الفلسطينيين في خارج فلسطين والقيادة، نتيجة لتطورات من هذا النوع، فإن مثل هذا الوضع سوف يكون خطيراً للغاية على مجمل المستقبل الفلسطيني. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، إذا رفضت القيادة الفلسطينية الاستجابة للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، فسوف يتنامى النشاط الاستيطاني، وسوف تعزز الحركات الاستيطانية من تأثيرها في صناعة القرار الإسرائيلي.

في ظل هذا الوضع، لا بد من تعديل وتغيير آليات العمل الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها. وهناك دعوات واضحة (في الصحف المحلية) لإعادة النظر في الوضع الذي استجد في فترة أوسلو، وتصويب مسار القيادة الفلسطينية لتفويت الفرصة على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومنعهما من زرع الشقاق في الصف الفلسطيني.

٣ ـ موجبات الاستراتيجية

- إعادة الاستقرار إلى المنطقة وإقامة العدل والمساواة بين شعوبها ودولها.
- إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين واستعادتهم لحقوقهم.
- استعادة الشعب الفلسطيني لسيادته على أرضه.

تعقيب (٧)

جمال الأتاسي

تعقيبي هذا على دراسة د. مجدي حماد الأخيرة والتي أحاطت بجملة الدراسات والآراء التي طرحت. وليس لي في تعقيبي على هذه الدراسة المستفيضة والجامعة التي قدمها د. حماد إلا أن أعبّر عن التوافق معها، سواء في منطلقاتها المفهومية أو المواقف التي وقفت عليها أو الأهداف التي تطلعت إليها أو الإمكانات التي أمسكت بها، والسياسات والخطط التي قدمتها وصولاً بها إلى خاتمتها، والتي يصح أن نعود ونضعها في المقدمة لنطالب أنفسنا بإعطاء طروحاتها كل المضامين التي تستحقها وأن نكمّلها بصيغ ومقترحاتٍ عن الصيغ الإجرائية المطلوب السير فيها لقطع مراحلها وتحقيق أهدافها، ولكن لي بعض الاعتراض على هذه الصيغة النهائية والقاطعة التي أراد أن يؤسس عليها كليةً، هذه الاستراتيجية المرسومة، وهي مسألة الدولة الديمقراطية في فلسطين مع ما أُعطي لها من مضامين قاطعة ومسبقة. أنا أيضاً مع هذا الطرح إلا أن هذا الصراع هو في النهاية صراع تاريخي وحضاري، وان هدفنا الأساسي هو خلع هذا الكيان العنصري، وتفكيك هذه البنى القائمة، لكن هناك أيضاً إضافات أو أشياء ما زالت بعيدة المنال في الوقت الذي نخضع فيه حالياً للاقتلاع والاحتواء، في ما تطرح هذه الصيغ المسبقة. كيف نريد أن نحتوي هذه المشكلة (مشكلة الوجود الإسرائيلي) ولا تؤثر فقط هذه الاستراتيجية على ذلك، بل نريد أن تؤسس عليها أيضاً الحركة المجتمعية في المجتمعات المدنية التي نريد لها أن تنهض أيضاً تحت هذا العنوان، وهذا الهدف البعيد أيضاً، لتكون الرافعة الشعبية والتي تمتد على مدى الوطن العربي للتقدم نحو ذلك؟

فمسألة الدولة الديمقراطية الفلسطينية مطروحة منذ القديم، فهي مطروحة من

قبل قيام إسرائيل. لقد طرحت هذه الصيغة للدولة الديمقراطية والمتعددة المذاهب والأديان، وطرح النضال الوطني الفلسطيني من أيام الانتداب البريطاني وقبل حلول النكبة وقيام إسرائيل، ثم أعيد طرحها بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ من قِبَل الثورة الفلسطينية بعد أن وقعت كل فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، ثم إن عرفات يطرحها اليوم وإن بشكلٍ غير محدد بالنسبة لدولته المختزلة والتي يريد الإعلان عنها. هذا في الوقت الذي نظَل نركز فيه على إنجاز المهمات التي تجعلنا نمضي أولاً على طريق الهدف الاستراتيجي المرحلي الذي يمكننا بلوغه من التطلع أو التحرك إلى الأبعد والذي يقضي بفرض التراجع على المشروع الصهيوني ومحاصرته وفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية ومن الأراضي الفلسطينية إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ لتقوم الدولة الفلسطينية المستقلة على تلك الأراضي أولاً، وليتواصل بعد ذلك الصراع الحضاري على طريق الهدف الأبعد، ولنقل الصراع والتفكك إلى داخل إسرائيل.

أقترح إعطاء هذه المضامين المسبقة للحل النهائي لهذا الصراع الوجودي والتاريخي والحضاري الطويل، فالعالم يتغير ولا يمسك أحد بحتمياتٍ لمسار التاريخ، وللتاريخ مخاتلاته أيضاً. فالأَوْلى أن نركز اهتمامنا على الأهداف المنظورة وعلى المراحل التي نقطعها لبلوغها، والتي تعطينا المرتكزات اللازمة للتقدم إلى ما بعدها، على أن تبقى منظوراتنا الاستراتيجية البعيدة في خلفيتنا الذهنية وتطلعاتنا المستقبلية. لا أقصد من هذا كله الاعتراض على ذلك المفهوم للحل الإنساني والحضاري للوجود اليهودي على الأرض العربية، ولا للمسألة اليهودية في العالم ليكون اليهود مواطنين في أوطانهم ليس إلا، بل على العكس، ولكن ما جاء في تلك المضامين المطروحة من البعض في هذه الدراسات، وما جاء في بعض الدراسات المقدمة من معالجةٍ لمسألة عروبة اليهود، تضعنا أمام إشكالات لا حل لها وتبعدنا عن الأهداف المباشرة وحشد الإمكانات على طريقها.

تعقيب (٨)

هاني فارس(*)

ينقسم هذا التعقيب إلى ثلاث مجموعات من الملاحظات: تتعلق **الأولى** ببعض مفاهيم البحث الرئيسية التي يشير إليها البحث بالثوابت. أما **الثانية** فتتعرض إلى معالجة البحث لمتغيرات الصراع والسياسات المقترحة في هذا المجال. وتثير **الثالثة** عدداً من الملاحظات العامة.

حول بعض المفاهيم الرئيسية

استعرض في هذا المقطع ثلاثة مفاهيم رئيسية هي: الصراع العربي ـ الغربي **أولاً**، والصراع الحضاري **ثانياً**، والأهداف النهائية **ثالثاً**.

أولاً: ينطلق البحث من فرضية شائعة مفادها أن الصراع الأساسي في المنطقة هو الصراع العربي ـ الغربي بشكل عام، والصراع العربي ـ الأمريكي بشكل خاص. ويضيف أن هذين الصراعين مستمران حتى ولو تم التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي ـ الصهيوني. إن خطأ هذه الفرضية هو في تجريديتها وإطلاقيتها ونهائيتها وتماثلها مع مدارس فكرية غربية تحكم على الإسلام والعرب بالمقاييس نفسها. إنها الاستشراق والاستشراق معكوساً. يقول عبد الله العروي في وصفه لهاتين الرؤيتين ان الأولى «تنظر إلى الإسلام كحادث عرضي غير مرغوب فيه لا يتغير إلا إذا خان نفسه». ويقول عن الثانية «... الفرضيات متماثلة بالنسبة إلى الغربي المستشرق والمسلم الأصولي. فالأخير، قديماً وحديثاً، يرفض أن يأخذ التاريخ بعين الاعتبار

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة بريتش كولومبيا ـ كندا.

ـ يعبر المؤلف عن شكره وامتنانه للآراء والمقترحات التي أبداها الأستاذ غزوان ناظم حميد والدكتور فضل النقيب على هذا التعقيب.

بشكل جدي، ويعي الغرب كمفهوم ثابت لا يتغير»[1].

بالإضافة إلى خطئها النظري، فإنه ينجم عن تبنيها على المستوى العملي خطران: **الأول** يتمثل في المترتبات التي تنشأ عن تعريف الفرضية للعدو. إنها تصنف عالم الغرب، بإثنياته المختلفة، وثقافاته المتنوعة، ووحداته السياسية، ومؤسساته، عدواً للعرب. وبالنظر لتفوق الغرب في المجالات كافة وتخلف العرب عنه فهي، ومن حيث لا تدري، تزرع بذور اليأس والإحباط في العقل العربي وتشل إرادته على المقاومة. أما **الخطر الثاني**، فيتمثل في إخراجها النزاعات مع بلدان الغرب خارج إطار السياسة والمصالح وتغليفها في إطار عقائدي يجعل منها حالة أبدية سرمدية. والخطر في ذلك كونها ستجعل ممارسات الجانب العربي أحادية وقاصرة عن التعامل بجدارة في المضمار السياسي.

إني أعترض على القول بالصراع العربي ـ الغربي وجعله الصراع الأساسي لأني أرى أن الصراع الدولي في المنطقة في القرنين الماضيين هو صراع بين قوى وطنية وقومية وقوى الاستعمار الغربي بشكل عام، وصراع ضد قوى الاستعمار الجديد المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص منذ الحرب العالمية الثانية، وأن إحدى أهم وأخطر أدوات الاستعمار البريطاني ومن بعده الاستعمار الجديد كانت الحركة الصهيونية والكيان الإسرائيلي. يضاف إلى ذلك أن تصنيف الصراع العربي ـ الغربي على أنه الصراع الأساسي، يقود إلى القول بأن الصهيونية وإسرائيل هما محض قوتين تابعتين يعتمد بقاؤهما على تنفيذهما مصالح الاستعمار الغربي، وهذا خطأ جسيم، إذ يبدو لي أن الأصح القول إن الصهيونية كحركة عنصرية وإسرائيل كدولة عدوانية ارتبطتا بقوى الاستعمار الغربي لتأمين مصالحهما الخاصة كحليفين وارتضتا في سبيل ذلك خدمة المصالح المشتركة للطرفين، وهما بذلك ليستا محض أداتين. إن تاريخ الحركة الصهيونية، وكذلك تاريخ إسرائيل منذ قيامها لا يقدمان ثمة دليلاً على أنهما يقدمان مصالح حلفائهما على مصالحهما، بل يحتوي هذا التاريخ على حالات معاكسة، مما يقطع بأنهما ليستا كما تقرره هذه الفرضية قوتين تابعتين فقط. إن القول بأن إسرائيل هي مجرد قوة تابعة يتضمن استصغاراً لقدراتها واستخفافاً واستهتاراً بالصراع العربي ـ الصهيوني. فالصهيونية، مثلها مثل الاستعمار الجديد، عقيدة سيطرة وتحكم وتوسع، إلا أنها أيضاً عقيدة عنصرية، استيطانية واقتلاعية. بناءً على ما تقدم، أقترح معاملة الصراع العربي ـ الصهيوني على أنه الصراع الأساسي بالنسبة للعرب.

---

(١) Abdallah Laroui, «Western Orientalism and Liberal Islam: Mutual Distrust?,» *MESA Bulletin*, vol. 31, no. 1 (July 1997), p. 4.

ثانياً: يصف البحث باستمرار طبيعة الصراع مع الصهيونية وإسرائيل بكونه «ينتمي إلى نمط الصراعات التاريخية ـ الاجتماعية الممتدة، فهو صراع حضاري طويل الأمد...». ويعرف الصراع الحضاري بأنه ذلك الصراع الذي يشمل المجتمعات، إضافة إلى الأنظمة السياسية والجيوش، وأنه سيتخذ في المستقبل شكل صراع ثقافي وسياسي (!!) وربما ديني، ولأنه صراع حضاري تاريخي طويل الأمد، فهو لا يقبل التسويات السياسية أو الحلول المنقوصة. لا أدري لماذا هذا الإصرار على تسمية الصراع بأنه صراع حضاري. هل يعتقد الباحث حقاً أن هناك حضارة صهيونية إسرائيلية وأنها في صراع مع الحضارة العربية؟ إن تفسير الباحث غير دقيق لأن ما يشير إليه هو بالأحرى مفهوم الصراع الشامل حيث يلجأ أطراف الصراع إلى تعبئة كامل مواردهم وطاقاتهم المادية والمعنوية والروحية لخدمة أهدافهم وسياساتهم، فهو بهذا ليس صراعاً حضارياً. كذلك لا يحتاج الباحث إلى الاستعانة بهذا المفهوم حتى يثبت أن الصراع باقٍ على الرغم من التسويات السياسية الراهنة والمتوقعة. فالتناقض بين العرب والدولة اليهودية مستمر ما دامت الأخيرة قائمة على أسس العقيدة الصهيونية. إن التعبير القائل بأن الصراع مع إسرائيل صهيونية هو صراع وجود وليس صراع حدود، يعكس حقيقة الصراع بشكل أفضل. ولعل سبب الالتباس أن البحث يخلط ما بين طبيعة الصراع والمظاهر الحالية لهذا الصراع والتي أبرز الباحث نواحي القصور العربي في التعامل معها. قل إنه صراع بين طرف قوي علمي التفكير والتخطيط وله أهداف واضحة وآخر ضعيف ومتفرق تغلب على قراراته الشخصانية والارتجال ويعاني التفكير الغيبي.

ثالثاً: هناك بعض الغموض في ماهية الأهداف النهائية للاستراتيجية المقترحة للصراع العربي ـ الصهيوني. يخلص الباحث بعد استعراضه أبعاد الموقف إلى نتيجة مفادها أن على الاستراتيجية حل المشكلة الفلسطينية «والمشكلة اليهودية الإسرائيلية» معاً. ثم يؤكد بعد ذلك مباشرة أن على الاستراتيجية إنجاز مهمتين: تصفية إسرائيل وتمكين الفلسطينيين من العودة واستعادة سيادتهم «على كامل أرض فلسطين». وينتقل الباحث بعدها ليعرف الهدف النهائي للاستراتيجية بأنه «إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين»، ويستعين خطأ بالنموذج الأندلسي الذي هو نموذج لازدهار الأقليات في إطار التعايش السمح، وليس هو للدولة الديمقراطية. وفي موضع آخر يعلن الهدف النهائي بأنه إقامة دولة وطنية عربية. وبالطبع يحتاج الباحث إلى أن يسوي بين التناقضات الظاهرية لهذه المجموعات من الأهداف النهائية. الأهم من ذلك أنه بعد مقدمات طويلة وصل الباحث إلى أن المهمة التاريخية هي نوع من مصالحة أو تسوية عربية ـ إسرائيلية تقود إلى عيش مشترك في إطار نظام ديمقراطي. ألم يكن من الأفضل لو أعلن الباحث في البداية الدولة الديمقراطية الثنائية القومية الهدف النهائي للاستراتيجية، واعتبر الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني مرجعية هذا الهدف.

في مجال المتغيـرات

أتناول في هذا المقطع موضوعين: **الأول** هو عملية ربط الثوابت والمتغيرات بالأهداف المرحلية، **والثاني** يتعلق بالمقترحات العملية التي يتبناها البحث.

أولاً: في دفاعه عن ثوابت الصراع، يصدر الباحث حكماً قاطعاً مفاده أنه بالنظر إلى خصائص الصراع العربي ـ الصهيوني، فإن منطق التسوية الممثل في الاتفاقيات القائمة والقادمة فاسد فساداً مطلقاً. فالتناقض مع العدو هو تناقض وجود. لهذا لا يصح التنازل عن المبادئ الاستراتيجية وتقديم التنازلات التي تستلزمها التسويات. إضافة إلى وجود تناقض جذري بين الصهيونية ومتطلبات السلام الحقيقي، وبين حق الصهاينة وحق العرب في فلسطين، ولأن العداوات مع إسرائيل «لا يمكن أن تكون إلا عداوات دائمة». ويقدم الباحث في هذا الإطار مجادلة مطولة، رائعة ومتميزة، عن عقم وعدم صلاحية وعدم جواز ومخاطر الدخول في تسويات جزئية مع إسرائيل. بعدها ينتقل الباحث إلى الحديث عن المتغيرات والأهداف المرحلية ليعلن أن «عملية التسوية... تشكل... التراكم الكمي الضروري لإحداث التغيير النوعي المرجو». وعند هذا، فقد البحث ترابطه المنطقي ولم يعد للتحليل الخاص بالعملية التسووية والاتفاقيات التي أسفرت عنها أي أهمية أو معنى.

وبالنسبة إلى الالتباس والتناقض في الأهداف المرحلية، يعدد البحث هذه الأهداف على الشكل التالي: تحرير الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ **أولاً**، وتأكيد الطابع والحل القوميين للصراع **ثانياً**، وإعادة النظر ببعض الاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل بعد التوصل إلى معاهدات للتسوية الشاملة معها **ثالثاً**، والتدرج في هذه الأهداف بمقدار تحقيق الوحدة والمشروع الحضاري النهضوي العربي **رابعاً** وأخيراً.

من الملاحظ أن البندين الثاني والرابع هما وسائل أو وسائط يستعان بها في تحقيق الأهداف ولا يشكلان أهدافاً بحد ذاتهما. كما أن البند الثالث ليس إلا تعبيراً عن توجه أو رغبة في إعادة التفاوض حول بعض الاتفاقيات المبرمة، وذلك أمر لا يرقى لأن يكون هدفاً لاستراتيجية. إضافة، إن الإشارة في البند الثاني إلى حل قومي للصراع يعني بموجب التعريفات التي وردت في البحث أن هذا البند يقع خارج الإطار المرحلي لأنه وسيلة الحل النهائي للصراع.

ثانياً: يتبنى البحث مجموعة من المقترحات العملية تحتاج إما إلى شرح إضافي أو إعادة نظر أذكر منها أمرين:

١ ـ **الحوار مع اليهود الإسرائيليين**: من ضمن السياسات والأدوات المقترحة،

يوصي الباحث بإقامة حوار مع اليهود الشرقيين، ويهود فلسطين الأصليين، والعناصر اليهودية المعنية بإيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع. ويحدد الباحث غرض هذا الحوار بأنه القيام بالمهام التالية: بناء الثقة بين الجانبين، والتوصل إلى ميثاق لإلغاء العنصرية، والاتفاق على إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين، وتوفير ضمانات لليهود في الدولة الديمقراطية المستقبلية، وتقديم حل حقيقي للمشكلة اليهودية.

في ظل الانهيار العربي ـ الفلسطيني العام الذي نعايشه في هذه المرحلة، ليس من الصعب الحكم بعدم واقعية العديد من هذه المهام. بالطبع، إن الالتقاء بعناصر يهودية، إسرائيلية وغير إسرائيلية، لإشراكها في العمل من أجل تسوية عادلة لمشكلة الشعب الفلسطيني، ضروري ومفيد للطرف العربي. ولكن البحث في الموضوعات التي عددها الباحث ليس إلا مضيعة للوقت ما دام التوازن في القدرات ما بين الطرفين مفقوداً بشكل فاضح في معظم المجالات تقريباً. كما أن الافتراض أن يهود الشرق ويهود فلسطين أكثر اهتماماً بمستقبل الفلسطينيين، وكذلك مستقبل العلاقة مع العرب من اليهود الأشكيناز، قول تعوزه الدقة وينقصه الدليل، مثل القول بأن الأشكناز مسؤولون عن عداء السفارديم للعرب.

٢ ـ **مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية**: يصدر الباحث مجموعة من الأحكام والتوصيات من أجل إعادة إحياء المنظمة تتصف بعدم الواقعية. فهو يَسِم إدارة المنظمة للعمل الفلسطيني منذ قيامها وحتى اتفاقية أوسلو بأنه جاء تعبيراً مشرفاً للنضال، ومؤشراً على طريق التحرير. ويغفل الباحث في هذا المجال أن أوسلو كانت نتيجة للأوضاع المتردية للمنظمة وليست سبباً لهذه الأوضاع. ويطالب الباحث بالفصل والتمييز بين المنظمة والسلطة وإعادة بناء هيكلية المنظمة، ولكنه لا يبين كيف يمكن القيام بذلك، وبخاصة أن قيادة الاثنتين واحدة ولن تسمح بالفصل مهما كانت الظروف. وبينما يعلن أن غرضه هو تفعيل المنظمة، يطالب بأن تبقى بعيدة عن الاعتبارات والسياسات المتغيرة، في حين أنها تشكل معطيات السياسة. وابتعاد المنظمة عنها لن يفيد في إحيائها، بل سيعمل على خلق تنظيم ميت. وأخيراً، يقترح أن تشارك القمة العربية في المصادقة على إعادة تنظيم هيكلية المنظمة من دون إعطاء تفسير مقنع لدواعي إشراك قادة الأنظمة العربية في شأن فلسطيني داخلي.

ملاحظات عامة

مع الاعتراف بتميزه في معالجة الموضوع، يحتاج الباحث إلى تطوير بحثه في مجالات أعدد منها ما يلي:

أولاً: بسبب حرص الباحث على الاستعانة بالدراسات الأساسية لتطوير معالم الاستراتيجية وخطة العمل، لعب تعدد الطيف السياسي والفكري لكتاب الدراسات دوراً في ظهور بعض الآراء الطوباوية، والأخرى القطرية الفلسطينية، والثالثة المفرطة في التركيز على الجانب القومي في الصراع من دون ربطه بالآخر الوطني. ويحتاج البحث إلى التنسيق بين هذه الآراء وتشذيبها وجعلها أكثر انسجاماً حتى لا تظهر مثل هذه المفارقات بين مقاطعه.

ثانياً: بينما تعالج الدراسة بشكل موسع عناصر الاستراتيجية من موقف، وأهداف، وإمكانات، وسياسات، فإنها تخلو من التفصيليات في مجال الخطط. لقد افتقرت إلى خطة عمل مبرمجة، واضحة المعالم، وفق آجال زمنية معينة، يمكن طرحها للنقاش من أجل تفعيل الإحساس والحاجة العربية لمباشرة هذا الصراع بوسائل تتناسب مع قدرات إسرائيل، واقتصرت بدلاً من ذلك على تقديم قائمة من الرغبات والتمنيات إلى مجال الواقع، بحيث يفسح البحث المجال لمنتقديه على أساس إعلانه «مانيفستو» عقائدياً واعتبار مبادئه غير عملية. ولعل تنبه الباحث إلى هذا الأمر كان من أسباب تعديل عنوان البحث من «استراتيجية وخطة عمل» إلى «نحو استراتيجية وخطة عمل». الحاجة إذن إلى برنامج عمل استراتيجي ما زالت قائمة.

ثالثاً: تخلو دراسة الاستراتيجية من توضيح للسؤال التالي: لمن هذه الاستراتيجية؟ هل هي للشعوب العربية؟ للمؤسسات المدنية العربية والمنظمات غير الحكومية؟ للأنظمة العربية؟ للحركة القومية؟ للحركات الوطنية؟ للمنظمات الفلسطينية؟ أم لجهات دولية؟ يبدو لي أن الدراسة تجاهلت تحديد الجهة لأنها أرادت التوجه إليها جميعاً. لهذا المسعى بعض الإيجابيات والعديد من السلبيات اقتصر على ذكر سلبية واحدة هي وجود تناقض في بعض الأحكام واعتماد أساليب في النقاش تتباين بحسب الجهة التي يتوجه إليها الخطاب. ولعله من المفيد عند إعادة تحرير دراسة الاستراتيجية إقرار هدف لها مفاده أنها وثيقة موجهة للمثقفين العرب في سعيهم إلى خلق رأي عام بديل لما تطرحه الأنظمة العربية ونقل القضية إلى الشعوب.

يبقى ـ في تقديري ـ ان انعقاد هذه الندوة في زمن تغلب عليه سمة الانحطاط العربي الرسمي يشكل مساهمة مهمة في إبقاء الصراع العربي ـ الصهيوني ماثلاً أمام الأعين، وتصدياً لمحاولات طمس القضايا الرئيسية التي تجابه المجتمعات العربية، وفي مقدمتها مخاطر السياسة الإسرائيلية. ولعل تحرير استراتيجية وخطة عمل للصراع لهو أفضل إجابة عن مقولة الرسميين العرب بعدم قدرة الجانب العربي على مواجهة الخصم، وأن الحاضر والمستقبل في المنطقة وللمدى المنظور هو لإسرائيل. وفي هذا المضمار، يتوجب إعادة التأكيد على حقيقة أساسية مفادها أنه من غير الممكن إيجاد

استراتيجية للمواجهة من دون مشروع قومي ومن دون ربطها بالنظرة إلى مستقبل العالم العربي لأن فلسطين هي من ضمن هذا المستقبل وليست خارجه. وهنا تكمن أهمية هذا البحث لأنه يقدم قراءة قومية للصراع ويقترح المبادئ العامة للسياسات والخطط المطلوبة على المستوى العربي.

تعقيب (٩)

محمد زكريا اسماعيل

قبل أن أبحث في (المواجهة مع إسرائيل واحتمالات المستقبل)، رأيت من الضروري أن أبدي الملاحظتين المهمتين التاليتين اللتين يجب ـ في تصوري ـ أن تدور في إطارهما الفكري جميع أبحاث هذه الندوة.

الملاحظة الأولى: عندما يدور الحديث عن المواجهة بين العرب وإسرائيل، علينا أن نعتبر العرب معطىً بشرياً واضح المعالم، كما نعتبر الوطن العربي معطًى جغرافياً واضح المعالم والحدود.

ونحن لا نتخذ هذا الموقف من منطلق عاطفي بحت، بل من منطلق عقلاني رصين مبعثه الهجمات الحاقدة على العروبة من قبل أعدائها الطامعين بالثروات العربية والعاملين من دون كلل لمحو القومية العربية كطاقة فكرية تشكل سداً منيعاً في وجه هذه الإطماع، والجاهدين أبداً للتشكيك بالوحدة العربية والساعين بمختلف الوسائل لتجزئة الوطن العربي. لم يكن زرع دولة إسرائيل في فلسطين بالذات محض صدفة، بل كان ذلك أهم مشروع غربي ناجح على طريق تفتيت الوطن العربي. ولقد تبدت هذه النزعة العدوانية ضد العروبة والوطن العربي بأوضح وأبشع وأشرس صورها عقب تشتت الصف العربي إثر حرب الخليج الثانية، فصارت أصوات المراقبين والمنظرين السياسيين الشامتين بالعرب ترتفع لتزعم أن العروبة انتهت إلى غير رجعة، وأن الدول العربية قد تحولت إلى كيانات قطرية متجاورة لا رابطة قومية تربطها ولو أنها تشكو من مشاكل متماثلة على نحو ما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية. تلك هي الصورة التي رسمها البروفسور «برنارد لويس» ـ اليهودي البريطاني ـ لحال الوطن العربي في أعقاب حملة التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة عام ١٩٩١ في حرب الخليج الثانية[١]. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من الأجدر بنا أن نبتعد عن كل

---

(١) انظر: محمد زكريا اسماعيل، «النظام العربي والنظام الشرق أوسطي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٤.

خطوة من شأنها التشكيك في وجود القومية العربية ليس في عالم الفكر فقط، بل أيضاً في عالم الشعور الوجداني القوي بالانتماء. ولقد كان لرد فعل الشارع العربي إثر الضربات الجوية الأمريكية البريطانية ضد العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ قيمة البرهان الحسي على حقيقة قوة الشعور بالانتماء القومي لدى الشعوب العربية، وسلامة هذا الشعور على الرغم من كل حملات التشكيك الوافدة علينا من الغرب، وعلى الرغم من قوة التوجه القطري لسياسات بعض الأقطار العربية[٢].

ونحن إذ ندعو إلى ما ندعو إليه لا نذهب إلى تجاهل أي من التوجهات أو العوامل النابذة للتوجه القومي، بل نحرص على متابعتها وتسجيلها في حساباتنا، ولكنا نمسك عن كل ما من شأنه أن يعطيها أكثر مما لها من القوة أو يعينها ولو عن غير قصد على بلوغ غاياتها عن طريق الترويج غير المتعمد لها.

الملاحظة الثانية: عندما نتحدث عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي والمواجهة مع إسرائيل لا نعني بذلك المواجهة العسكرية فقط، بل المواجهة الحضارية بكل أبعادها الثقافية والعلمية والاقتصادية... الخ وكنتيجة لمفهوم المواجهة هذا لن يكون الصراع محدوداً لأجل في الزمن القصير أو المتوسط، ولن يقاس بالسنين والعقود، بل بالأجيال، وقد يمتد إلى قرن أو أكثر، ذلك أنه بطبيعته صراع وجود وليس صراع حدود وحسب. ولا نعني بالوجود معناه المادي، بل أيضاً وقبل ذلك بالوجود الحضاري بكل أبعاده العلمية والثقافية والاقتصادية... الخ[٣]. إن الغلبة سوف تكون في نهاية المطاف للعرب وفقاً لمنطق الأشياء لأن إسرائيل عنصر غريب زرع في جسد حي لا يتقبله، وفي طبيعة الأشياء أن يلفظه الجسد إن احتفظ بمناعته ومقوماته الحيوية. ولقد تجاوز الوجود الصليبي في المشرق العربي القرنين، وتعايش وتعامل مع جواره العربي الإسلامي بالحرب وبالسلم، ثم زال ململماً أشلاءه في المنطقة متوجهاً إلى البلاد التي أتى منها تاركاً بقاياه الشاهدة على وجوده في المشرق حتى الآن. ولقد كان حدث رحيل الوجود الصليبي عن العالم العربي الإسلامي حدثاً لا بد منه لعوامل ذاتية داخلية تسببت في تفسخه من الداخل، وعوامل خارجية خاصة بالمحيط البشري الذي يعيش في ظهرانيه، يمكن تلخيصها بالمناعة الذاتية للمجتمع العربي الإسلامي. لذلك نستطيع القول بأن أول شروط النصر في الصراع مع إسرائيل هو تصليب المناعة

---

(٢) انظر: معن بشور، «ماذا بعد العدوان: ورقة عمل موجهة إلى القوى الحية في الأمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ٤ وما بعدها.

(٣) انظر: محجوب عمر، «احتواء إسرائيل ممكن،» **السفير**: ٢٢ ـ ٢٣/١٠/١٩٩٣. انظر أيضاً: أحمد صدقي الدجاني، «رؤية حضارية للصراع العربي ـ الصهيوني،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩).

العربية عن طريق إذكاء الإحساس بالانتماء القومي، ورفع مستوى الوعي في الذاكرة الشعبية المجتمعية بوجود العدو الصهيوني في ظهرانينا[٤].

ونظراً لأن العدو الصهيوني يدرك هذه الحقيقة، حرص حرصاً شديداً على فرض محو صورة العدو الصهيوني من الذاكرة الشعبية الجمعية بمختلف الطرق وشتى الوسائل، ليس أقلها فرض التطبيع بجميع صوره السياسية والاقتصادية والثقافية حتى قبل الوصول إلى تحقيق السلام. وجدير في هذا السياق التذكير بإصرار إسرائيل على تضمين اتفاقيات السلام مع مصر والأردن والفلسطينيين مراجعة نصوص مناهج التدريس ومحو كل ما له علاقة بتاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو وصف اسرائيل بالعدو من قريب أو بعيد. ولقد كان المفاوض الإسرائيلي مع الوفد السوري يلح إلحاحاً شديداً أثناء المفاوضات الثنائية في واشنطن على ضرورة مراجعة مناهج التدريس في جميع درجاتها في سوريا[٥]. ومن المفارقات الجديرة بالملاحظة في هذا السياق فرض إسرائيل إلغاء بنود معينة في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية من دون أن يقابل ذلك من الجانب الفلسطيني مطالبة إسرائيل بإعلانها رسمياً تخليها عن المبدأ الصهيوني التوسعي. وعلينا أن ننبه إلى ضرورة عدم الاستهانة بهذا الجانب من المواجهة مع إسرائيل لأن تغييب صورة العدو من الذاكرة الشعبية الجمعية يشكل خطوة مهمة في طريق تهديم المناعة الذاتية العربية، وعلينا أن نتذكر بأن اليهود في جميع الأقطار التي عاشوا فيها كأقلية كانوا يحصنون أنفسهم من التمثل والذوبان في المجتمع البشري الذي يعيشون في ظهرانيه بإذكاء انتمائهم إلى يهوديتهم بمضمونها الديني والقومي، مما مكنهم من صياغة مقولتهم الشهيرة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

المواجهة واحتمالات المستقبل

إذا كان الغرض من هذه الندوة تلمس السبل الأكثر نجاعة في المواجهة مع إسرائيل في ضوء الإمكانات المتاحة والمستقبلية، فمن الواضح أنه ينبغي الانطلاق من الأوضاع في الوقت الراهن كما هي وعدم الرجوع إلى الماضي إلا بقدر ما تدعو إلى ذلك الاستفادة من التجربة وعدم تكرار الأخطاء، ومن ثم وضع استراتيجية واضحة الأهداف وخطة عمل لبلوغ هذه الأهداف:

---

(٤) انظر: عدنان السيد حسين، «الإمكانات السياسية العربية،» الفصل ١٤ من هذا الكتاب. انظر أيضاً: اسماعيل، «النظام العربي والنظام الشرق أوسطي،» ص ٢٤، وعلي محافظة، «الإمكانات الايديولوجية العربية،» الفصل ١٠ من هذا الكتاب.

(٥) لقد كان كاتب التعقيب نائباً لرئيس الوفد السوري في المفاوضات الثنائية منذ مؤتمر مدريد حتى توقف المفاوضات اثر الإعلان عن توقيع اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

١ ـ الاستـراتيجيـا

قلنا في بداية التعقيب ان الصراع مع إسرائيل صراع وجود، ولذلك فإنه صراع حضاري بطبيعته متعدد المجالات، وهو أيضاً صراع طويل الأمد يمتد عقوداً، وربما قرناً أو يزيد. إسرائيل حقيقة قائمة على الأرض تدعمها الدولة العظمى الوحيدة في العالم التي تعتبرها موقعاً عسكرياً متقدماً في المنطقة للدفاع عن مصالحها فيها. والغرب بمختلف تركيبته القومية والإثنية يعتبرها مركزاً حصيناً في المنطقة للدفاع عن الحضارة المسيحية ـ اليهودية والوقوف أمام احتمالات مد الحضارة الإسلامية. ولهذا فإنه حريص على استمرار إسرائيل ونموها ويعارض كل ما يقف في وجه ذلك[٦]. من هنا علينا أن نعتبر أن إسرائيل كدولة باقية في المنطقة معنا في المستقبل المنظور. أمام هذه الحقيقة ينبغي أن ينصرف الجهد العربي في اتجاهين:

الأول: يتمثل في الحد من امتداد النفوذ الإسرائيلي في المنطقة العربية في أي مجال من المجالات الأمنية والاقتصادية أو الثقافية أو غير ذلك، وهذا يقتضي بداهة رفض التطبيع بكل صوره عن أي طريق أتى بما في ذلك المفاوضات المتعددة الأطراف ومؤتمرات القمة الاقتصادية لشمال أفريقيا والشرق الأوسط. الهدف من كل ذلك وضع إسرائيل في عزلة تامة بالنسبة لجوارها الجغرافي. وإذا ظهر أن العزلة التامة صعبة التحقيق في الظروف الراهنة، فليكن التواصل العربي ـ الإسرائيلي في حال الوصول إلى اتفاق سلام في أدنى حد ممكن ومقصوراً على الصعيد الرسمي باعتبار أن التطبيع على المستوى غير الرسمي شأن الشعوب ولا تستطيع الحكومات فرضه عليها.

الاتجاه الثاني: يتمثل في القيام بكل ما من شأنه زيادة مناعة المحيط العربي الذي يطوق إسرائيل، ونقصد بالمناعة المناعة القومية من جهة عن طريق تغذية الشعور بالاتجاه القومي، والمناعة بوجه عام عن طريق تحقيق قفزات نوعية مدروسة في مجال العمل العربي المشترك، تمهيداً لتحقيق منجزات عربية ملموسة في التعليم والتقانة وأسلوب الحكم والاقتصاد والتعاون الكثيف المتكافئ مع العالم الخارجي وهي أمور بطبيعتها تستغرق العديد من السنوات، لا بل العقود.

إن التصور الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجية هو بكل بساطة أن نعتبر أن إسرائيل كالعنصر الغريب في داخل الجسد الحي الذي ما إن يحس بوجوده حتى يقوم صراع ضد العنصر الذي يحاول أن يتغذى على حساب الأنسجة التي حوله، ولمنعه عن ذلك تجب محاصرته ومنع امتداده إلى المناطق المحيطة. وفي الوقت نفسه تقوم عناصر

(٦) انظر: الدجاني، المصدر نفسه، ص ٤٥.

المقاومة في الجسد بتسليط طاقاتها على العنصر الغريب لإضعاف قوته، ومع امتداد واشتداد قوة المناعة ينتهي العنصر بالتحلل والزوال والخروج من الجسد بتأثير فعل مزدوج قوامه منع الغذاء عنه وخلق بيئة غير مؤاتية للحياة حوله.

طبعاً في حال إسرائيل، سوف تقدم التغذية لها على الرغم من الحصار المضروب حولها من خارج المنطقة كما كان الحال منذ إنشائها حتى الآن، ولكن الإمداد بالتغذية من الخارج سوف يتجه بالتدريج إلى الاضمحلال مع مرور الوقت واستمرار حالة السلام البارد التي سوف تعتادها المنطقة والعالم. كما أن تصاعد قوة المحيط العربي على الشكل الذي أسلفنا سوف يحدث تغيراً في موقف العالم الخارجي من الصراع باتجاه الحياد أو اللامبالاة، خصوصاً أن الاستراتيجية لا ترمي إلى إزالة الكيان الإسرائيلي بالمعنى المادي للكلمة بوسائل العنف.

قبل أن ننتقل إلى البحث في خطة العمل، نود التنبيه إلى أن ما سبق ليس سوى أفكار لبناء الاستراتيجية، وليس مخططاً استراتيجياً كامل البناء، ولا يطمح إلى أكثر من تحديد معالم الطريق. والتقييم نفسه ينصب على خطة العمل.

٢ ـ خطة العمل

يجب أن تنطلق خطة العمل لتحقيق أهداف الاستراتيجية من الحالة الراهنة لعملية السلام والوضع الراهن لحالة الأمة العربية. هنالك جملة حقائق أساسية لها قيمة العبر التي تنبغي الاستفادة منها نلخصها في ما يلي:

أ ـ ثبت أن مقولة استقلالية القرار الفلسطيني بالشكل الذي طبقت به كانت وبالاً على الفلسطينيين، ذلك أنها كانت وراء القرار الفلسطيني بقبول الدخول في مفاوضات سرية مع إسرائيل قادتهم إلى اتفاقية أوسلو؛ تلك الاتفاقية التي فكت عملية السلام عن مرجعيتها القانونية المتمثلة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وجعلتهم يتخلون عن سياسة التنسيق العربي التي تقوم على شمولية الحل وتضامن المسارات التفاوضية الثنائية العربية، الأمر الذي أضعف مركزهم التفاوضي إلى حد التلقي وأوصلهم إلى الحال التي هم عليها الآن، من أوسلو إلى الخليل، إلى «واي ريفر». لقد أصبح اتفاق «واي ريفر» بحد ذاته، الذي يشكل حالة تنازلية ثالثة بعد أوسلو والخليل، أمراً بعيد المنال.

ب ـ مقولة «نقبل ما يقبله الفلسطينيون» نتيجة فرعية لمقولة استقلالية القرار الفلسطيني، تريح ضمير الأطراف العربية الأخرى التي تنادي بها أو تعمل وفقاً لمنطقها، وهي تفترض أن قضية فلسطين قضية قطرية محضة ليس لها انعكاساتها على الدول العربية الأخرى وعلى الأخص دول الطوق منها. لقد كان لهذه المقولة ثلاث

نتائج: **الأولى** أنها عمقت لدى الفلسطينيين الإحساس بالعزلة التي وضعوا أنفسهم فيها باختيار موقع الضحية لسياسة الاستفراد الإسرائيلية، وبالتالي زاد ضعف مركزهم التفاوضي. **والثانية** أنها استجرت الضغوط الأمريكية على مصر التي تحاول بين الحين والحين تصليب الموقف الفلسطيني، فكانت قضية اضطهاد الأقباط المفتعلة، وكانت قضية إنقاص حجم المعونة الأمريكية، وكانت قضية إنتاج أسلحة الدمار الشامل. **والثالثة** أن هذه المقولة قدمت الذريعة المناسبة لتبرير تقاعس الأطراف العربية التي تكتفي بدور المتفرج على مأساة الفلسطينيين.

ج ـ هنالك اتفاقية سلام قائمة ونافذة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن. هاتان الاتفاقيتان تلزمان الحكومات ولا تلزمان الشعب المصري والشعب الأردني. ولقد ثبت أن اتفاقية السلام ليس لها شعبية لا في مصر ولا في الأردن. ما تزال سوريا ولبنان متمسكتين بتلازم المسارين التفاوضيين مع إسرائيل، وهذا الواقع يفسر الفشل المتكرر للمناورات الإسرائيلية لجر لبنان إلى اتفاق سلام منفرد أو اتفاق أمني على حساب السيادة اللبنانية يواكب الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي، ويكون ثمناً لهذا الانسحاب. كما أن هذا التلازم يفسر ثبات سوريا أمام الضغوط المتكررة من الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وإصرارها على الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى وراء خطوط ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ على الجبهة السورية، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي من دون قيد أو شرط طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥. وجدير بالذكر في هذا المجال أن سوريا لا تزال على القائمة الأمريكية للدول التي تشجع الإرهاب، وأن إسرائيل أصدرت في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قانوناً جديداً يجعل من غير الممكن الانسحاب من الجولان إلا بأكثرية ٦١ صوتاً في الكنيست، وأن تركيا بتحريض من أمريكا وإسرائيل صعدت إلى حد التهديد بالحرب في أزمتها مع سوريا حول حزب العمال الكردستاني، وانتهت الأزمة بخروج زعيم الحزب «أوجلان» من سوريا، ولكن العلاقات السورية ـ التركية ما زالت من النوع غير المريح لسوريا.

هـ ـ الفرق بين حزب الليكود وحزب العمل منحصر بالأسلوب ولا يصل إلى الجوهر، ذلك أن كلا الحزبين متمسك بالمواقف التالية:

ـ وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية.

ـ سياسة الاستيطان وسيادة إسرائيل على المستوطنات.

ـ عدم الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧.

ـ رفض عودة اللاجئين.

ـ رفض قيام الدولة الفلسطينية بمقومات السيادة بحسب القانون الدولي.

ـ التحكم بمصادر المياه في الضفة وغزة.

و ـ إن إسرائيل لا تنقطع يوماً واحداً عن زيادة وتحديث ترسانتها العسكرية بمساعدات أمريكية لا حدود لها.

واعتماداً على هذه الحقائق الست يمكن استخلاص النتائج والدروس التالية التي تشكل عناصر خطة العمل:

الدرس الأول: التخلي عن مقولة استقلالية القرار الفلسطيني في ما يخص عملية السلام، والتخلي في الوقت نفسه عن المقولة الفرعية التي تنادي بقبول ما يقبل به الفلسطينيون والعودة إلى اعتبار قضية فلسطين قضية عربية قومية تخص الأمة العربية. وهذا يفترض الانقلاب على سياسة الاستفراد الإسرائيلية والعودة إلى شمولية الحل وتلازم المسارات السوري واللبناني والفلسطيني[٧].

الدرس الثاني: بالعودة إلى شمولية الحل يعود التمسك بأحكام قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨، أي العودة إلى المرجعية القانونية وأسس عملية السلام كما تم الاتفاق عليها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

الدرس الثالث: إذا تعذر الوصول إلى سلام مقبول في أجل زمني معين يطرح الموضوع على مجلس الأمن، وإذا استعصى انعقاد المجلس بسبب الفيتو الأمريكي، تتم العودة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تطبيقاً لمبدأ «متحدون من أجل السلام».

الدرس الرابع: في كل ما سبق ذكره تستطيع كل الدول العربية، بما في ذلك مصر والأردن على الرغم من عملية السلام التي تربط كلاً منهما بإسرائيل، أن تقوم بجهد مشترك لتحقيق الغرض المنشود، ذلك أن عملية السلام بحسب الأسس التي وضعت لها في كتاب دعوة الرئيس «بوش» إلى مؤتمر مدريد إنما تقوم على تنفيذ قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨.

الدرس الخامس: عدم التخلي عن الخيار العسكري، وذلك لا يعني بالضرورة الاستعداد لاتخاذ مبادرة عسكرية هجومية في المستقبل، بل في الدرجة الأولى بناء قدرة عسكرية عربية رادعة ذات صدقية. وعلينا أن نتذكر أن إسرائيل تعتمد على الحرب الخاطفة والقصيرة الأمد لعدم طاقتها على تحمل الخسائر البشرية ولقلة عمقها الاستراتيجي.

---

(٧) انظر: السيد حسين، المصدر نفسه، الفصل ١٤ من هذا الكتاب.

٣ ـ أسس خطة العمل

ينبغي تناول البحث في خطة العمل من زاويتين: **الأولى** كيفية محاصرة إسرائيل **والثانية**: تنمية المناعة في المحيط الذي حولها.

أ ـ كيفية محاصرة إسرائيل: هنا يجب التمييز بين الدول العربية التي وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل وتلك التي لم توقع اتفاقية بعد.

في حالة البلدان العربية التي وقعت اتفاقية سلام، وتحديداً مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، إذا افترضنا أن اتفاقية أوسلو عادت إلى الحياة، فإن القاعدة بالنسبة لمصر هي ممارسة سياسة السلام البارد، أي الامتناع عن نقض المعاهدة مع عدم الحماس لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعاون الثنائي في الميادين كافة، واحترام إرادة الشعب المصري غير الراغب في التطبيع مع إسرائيل في أي مجال كان، بل إطلاق الحرية الكاملة لمنظمات المجتمع المدني المصري بتصليب الممانعة الشعبية عن طريق ترسيخ تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الذاكرة الشعبية الجماعية وتصليب الإحساس بالانتماء القومي العربي.

وفي حالة الأردن والسلطة الفلسطينية، يجب فك الارتباط بالتدريج بين الاقتصاد الإسرائيلي وكل من الاقتصادين الأردني والفلسطيني كما وضعته اتفاقية السلام والخروج بالتالي من حالة التبعية الدونية الاستغلالية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، والتعامل مع هذا الاقتصاد تعاملاً ندياً، والانقلاب على الخطة الإسرائيلية الرامية إلى استخدام فلسطين والأردن كبوابة عبور للاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصادات الدول العربية الأخرى على نحو ما هو واضح تماماً في اتفاقية السلام.

أما إذا فشلت عملية السلام مع السلطة الفلسطينية وعادت القيادة الفلسطينية إلى ممارسة سياسة الحل الشامل والتنسيق والتلازم مع المسار السوري واللبناني، فعندئذٍ ننتقل إلى حالة الدول العربية التي لم توقع اتفاق سلام مع إسرائيل.

وبالنسبة لهذه الدول علينا أن نذكر بأن اعتماد السلام كخيار استراتيجي لا يعني لا بحكم القانون الدولي ولا بحكم العرف أن تقوم علاقات تطبيعية تعاونية حميمة بين الدول التي تقيم علاقات سلام في ما بينها، فالسلام هو قيام حالة من العلاقات الخالية من العنف، وممارسة علاقات الصداقة والتعاون بمختلف أبعاده من مقومات السيادة الوطنية لكل الدول المستقلة. من هنا وجب الانتباه إلى ضرورة رفض أطروحات التطبيع الإسرائيلية إلا في الحدود الدنيا. وإذا ما قدر ان وقعت هذه الدول اتفاقية سلام مع إسرائيل، فإن عليها أن تمارس كمصر سياسة السلام البارد التي سبقت الإشارة إليها.

ويبقى هنا سؤال حول الوضع الذي تجد نفسها فيه بقية الدول العربية من خارج دول الطوق، وهل تدخل في حالة سلام كامل مع إسرائيل بعد أن تكون وقعت دول الطوق اتفاقيات سلام معها؟ هذا السؤال يمهد السبيل للانتقال إلى زاوية البحث في كيف ننمي المناعة في المحيط العربي.

ب ـ كيف ننمي المناعة في المحيط العربي: إن أول سبيل لتنمية المناعة في المحيط العربي هو إعادة ترتيب البيت العربي من الداخل، وهذا الترتيب يفترض أول ما يفترض إجراء المصالحة العربية ـ العربية وإعادة العراق إلى الأسرة العربية، ويبدو أن البيان الختامي للاجتماع الوزاري العربي التشاوري الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٢٤/ ١/١٩٩٩ يشكل الخطوة الأولى على الطريق الصحيح. صحيح أن البيان أغفل اتخاذ موقف من موضوع مناطق الحظر الجوي في جنوب وشمال العراق، وهي إجراءات غير شرعية لأنها اتخذت خارج مجلس الأمن، وصحيح أن البيان لم يستنكر القصف الجوي على العراق على مدى أربعة أيام من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وهو تصرف غير شرعي أيضاً للسبب نفسه، ولكن على الرغم من ذلك عبّر البيان عن القاسم المشترك الأدنى للأقطار العربية كافة ما عدا العراق، فضلاً عن أنه وضع أسساً للمصالحة بين العراق وجيرانه، وطالب برفع الحصار عنه واستخدام الطرق الدبلوماسية حصراً من دون العسكرية لضبط علاقاته مع مجلس الأمن، كما طالب باحترام سيادته ووحدته الإقليمية. ويجب لتصليب المناعة في المحيط العربي قيام مصالحة بين الحاكم والمحكوم في الأقطار العربية كافة عن طريق اعتناق الديمقراطية كأسلوب للحكم بما فيها من تعددية حزبية وشفافية وتداول للسلطة بالأساليب الشرعية. ويجب في الوقت نفسه احترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون واحترام المؤسسات الدستورية. وواضح أنه من دون ذلك لا يمكن أن يقوم التلاحم بين الحاكم والمحكوم، هذا التلاحم الضروري لتكريس طاقات المجتمع لمقاومة الخطر الصهيوني بدلاً من أن تتبدد هذه الطاقات في مشاحنات داخلية تصرفها عن الاهتمام بالشأن العام وتضعف مناعتها أمام الخطر الوافد من الخارج.

لقد استطاع القادة العرب في مؤتمر القمة في القاهرة عام ١٩٩٦ أن يتخذوا قراراً بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وبدأت بالفعل المراحل الأولى لتنفيذ هذا القرار الذي يرمي في نهاية المطاف إلى إقامة سوق عربية مشتركة حرة في عام ٢٠٠٨. ولنا أن نأمل في أن يتم السير في الخطوات التنفيذية من دون ما تردد ولا إبطاء. ومما يشجع على الأمل أن اتفاقيات ثنائية عربية تقوم هنا وهناك لإقامة أسواق عربية ثنائية وتحت إقليمية تمهد السبيل لقيام السوق المشتركة العربية الكبرى.

إن إقامة مثل هذه السوق هي الرد الأول على السؤال حول ما ينبغي على الدول

العربية من خارج دول الطوق أن تفعل إذا ما قدر لدول الطوق أن توقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، ذلك أن اتفاق منظمة التجارة العالمية يسمح للدول الأعضاء في أي تجمع إقليمي بأن تتبادل تسهيلات وإعفاءات في ما بينها تحجبها عن الدول غير الداخلة في التجمع، هذا بالطبع بالإضافة إلى غير ذلك من الإجراءات.

وفي المجال المؤسسي على البلدان العربية أن تقوم بالإجراءات التالية(٨):

ـ إعادة النظر بميثاق جامعة الدول العربية في ضوء مستجدات العصر والتجارب الماضية، واعتماد مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات وإلزامية القرار للجميع في جميع المجالات بالتدريج في ضوء التطور الحديث لمفهوم السيادة.

ـ تقرير دورية اجتماعات القمة العربية.

ـ إقرار نظام وإقامة محكمة الدول العربية.

ـ إقامة آلية للوقاية من وحل النزاعات العربية ـ العربية بالوسائل السلمية.

ـ تحديث اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومحاولة التحرر التدريجي من القواعد العسكرية الأجنبية.

ـ وضع اتفاقية عربية لتنظيم وتسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول العربية في مجال العمالة.

وفي المجال الثقافي، يجب تكثيف الجهود للقضاء على الأمية بأي ثمن، وتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتكثيف برامج التعريف التي ينبغي تطبيقها في دول الأطراف العربية مثل موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر، كما يجب قبل كل شيء توحيد المناهج والمقررات والتركيز على جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وشرح الآثار المدمرة للوجود الإسرائيلي في وسط الوطن العربي ومخاطره على الوجود والهوية العربيين.

وفي مجال العلاقات الخارجية، يجب أن ينصرف الجهد العربي في اتجاهين أساسيين:

---

(٨) انظر: السيد يسين، «جامعة الدول العربية في عصر العولمة،» **الأهرام**، ٦/١١/١٩٩٧. انظر أيضاً: رغيد الصلح، «الجامعة العربية والمستقبل العربي،» ورقة قدمت إلى: حلقة النقاش التي نظمها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة بتاريخ ١١ ـ ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، والمصدر نفسه.

الاتجاه الأول ـ تشجيع تكوين لوبي عربي في الولايات المتحدة يحد من تبعية الإدارة والرأي العام الأمريكي للوبي اليهودي. وتدل بعض المنجزات التي حققتها جمعية العرب الأمريكيين برئاسة «جيمس زغبي» على إمكانية تحقيق اختراقات في المستقبل إذا ما بذل الجهد العربي بقدر كاف من التخطيط والمتابعة. على أن الجهد العربي في أوساط الرأي العام والإدارة الأمريكية يجب ألا ينتظر تكوين ونمو اللوبي العربي، وعليه أن يعبر عن نفسه «بالعمل الجاد والمنسق لإبراز الخلل في السياسات الأمريكية التي تصدر من إسرائيل ومشتقاتها ومدى الضرر الذي تحدثه هذه السياسات للمصالح الأمريكية والاستقرار الدولي. فليس لإيران لوبي في الولايات المتحدة، ولكن إيران التي تمسك بمبادئ أساسية لسياستها الخارجية طيلة عقدين من الزمن مع تغيير في أسلوب المخاطبة وبداية انفتاح على العالم الخارجي، وعقد الصفقات التجارية مع الدول الفاعلة في النظام الدولي، أقنعت قطاعات مهمة في المجتمع الأمريكي أنه على رغم المعارضة الإسرائيلية لا بد من تغيير سياسة المقاطعة والتهميش تجاه إيران»[٩].

والاتجاه الثاني ـ تفعيل دور المصالح المشتركة العربية ـ الأجنبية واستغلال الفرص التي يقدمها المسرح الدولي على شكل تناقض أو تنافس بين مصالح القوى الدولية المؤثرة. وفي هذا الإطار يمكن التحرك لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) كسب تأييد دول الجوار الجغرافي أو تحييدها على الأقل بالنسبة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإذا كان الأمر أقل صعوبة مع إيران، فإنه غير مستعصٍ بالنسبة لتركيا ولا الحبشة ولا إريتريا إذا ما أحسنت إدارة المصالح المشتركة مع هذه الدول واستخدمت بذكاء الروابط المجتمعية التي تربط العرب بشعوبها.

(ب) الاستفادة من ورقة الاتحاد الأوروبي واللعب على بعض المواقف الأوروبية الضاغطة باتجاه التطبيع مع إسرائيل. فأوروبا قوة دولية عالمية مرشحة لموازنة الثقل الأمريكي، ولها مواقف، كما مر بنا، متقدمة في تأييد الحقوق العربية.

(ج) تدل تطورات العلاقات الأمريكية ـ الروسية على توجه روسي جديد للانفلات من التبعية السياسية المفرطة لأمريكا، وبروز تيارات قومية تدعو وتعمل على استعادة دور روسيا في المنطقة العربية. ويبدو مفيداً النظر في توقيع مذكرة تفاهم بين الجامعة العربية وروسيا على نسق المذكرة الموقعة مع الصين. على أن نجاح الجهد في نطاق العلاقات الخارجية يفترض أول ما يفترض ترتيب البيت العربي قومياً، بحيث

---

(٩) انظر: نصير عاروري، «الإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية،» الفصل ٢١ من هذا الكتاب.

يكون للعرب حد أدنى من السياسة العربية الموحدة، إذ من دون ذلك لا يمكن لهم أن يخاطبوا العالم الخارجي من موقع الندية وعلى أساس المساواة والتبادلية. ويضيف د. نصير عاروري قائلاً: «إذا قدر لسياسة عربية جديدة الحد من الإمكانات الإسرائيلية، فإن ذلك يكون على الأغلب نتيجة عوامل ذاتية، وليس بالضرورة إمكانية الاستفادة من دعم فرنسي أو صيني أو غيره ولو أني لا أقلل من أهمية ذلك الدعم»[١٠].

(١٠) انظر: المصدر نفسه.

تعقيب (١٠)

خالد السفياني

سأبدي بعض الملاحظات والاقتراحات بإيجاز كبير:

١ ـ في إطار عرضه، أشار د. مجدي حماد إلى المدى الذي يتطلبه تحديد الأهداف الاستراتيجية، مقارناً ذلك بكون الصهاينة حددوا استراتيجيتهم في مؤتمرهم منذ مائة سنة. وأود أن أنبه إلى الفرق الكبير بين الحالتين والذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، وهو أن الصهاينة الذين ناقشوا استراتيجيتهم منذ مائة سنة هم الذين كانوا يملكون سلطة القرار وسلطة التنفيذ وشرعوا في التنفيذ فور انتهاء المؤتمر، في حين أننا في هذه الندوة لا نملك سلطة القرار في الوطن العربي ولا سلطة التنفيذ، ولكننا نملك سلطة معنوية، وهو ما يجب استحضاره ونحن نحاول وضع استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني.

٢ ـ الاستراتيجية وخطة العمل يجب أن تأخذا بعين الاعتبار أنهما تبدآن من الآن، وأن تأخذا بعين الاعتبار ـ انطلاقاً من ذلك ـ وسائل التعامل مع ما يجري على أرض الواقع الفلسطيني، والواقع العربي.

٣ ـ في الدراسة فقرات قد تدعو إلى الاعتقاد بأن التسويات القائمة أصبحت قدراً محتوماً، في حين أنها ليست كذلك، وإن على المستوى المتوسط.

٤ ـ بالنسبة لما قيل عن الحرب، أعتقد أن الحرب لم تعد مستحيلة، وإذا توفرت إرادة الاستشهاد، فإن الحرب تصبح ممكنة. كما أنه لا يمكن القول بأن الكيان الصهيوني لا يمكن أن يغامر بالبدء بالحرب بدعوى أن هناك توازناً ما، حتى لو كان هذا التوازن العسكري صحيحاً، ولعل حرب ٦٧ أكبر مثال على عدم صحة هذا القول، ولذلك فلا يمكن الانطلاق من أن هناك مسلمة بأن الحرب أصبحت مستحيلة

أخذاً بعين الاعتبار أيضاً أن ذلك قد يعني بالنسبة للكيان الصهيوني الاستسلام المطلق، ويدفعه إلى المزيد من الاستئساد.

٥ ـ عندما نؤكد أن العدو الأساسي هو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية أساساً، فإن ذلك يتطلب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضع خطة العمل، إذ إن أمريكا يجب أن تشعر بما ستتعرض له من خسارة كبرى اقتصادياً في الوطن العربي إذا استمرت في عدائها للعرب والمسلمين، ولا يمكن ذلك إلا بقرارات ملموسة تتم الدعوة لها والعمل على تنفيذها ضد أمريكا.

٦ ـ ما دامت الاستراتيجية والخطة النظرية تتطلبان خطة عملية وجدولاً زمنياً تقريبياً، اقترح أن يعهد إلى لجنة بوضع الخطة العملية للبرنامج المرحلي في إطار الاستراتيجية المقررة. وليكن ذلك في إطار المؤتمر القومي العربي.

٧ ـ الخطة العملية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كيفية تفعيل الساحة العربية، وهو ما لا يمكن أن يتم من دون أن نحدد مكامن ضعف القوى الديمقراطية والقومية في الوطن العربي مع تقديم نقد ذاتي حول قصور القوى العربية المختلفة عن المواجهة الوطنية والقومية. كما يجب تحديد كيفية التعامل مع النخب التي انهارت وشكلت أدوات تمرير وتسويغ مخططات التسوية قطرياً وقومياً، مع تحديد أساليب مواجهة خطاب وأيديولوجية الواقعية الاستسلامية داخل القطر الواحد وعلى المستوى القومي.

٨ ـ إقرار خطة عملية لمخاطبة الحكام العرب، **أولاً** بالنسبة لتصورنا لضرورة تجاوز الصراعات والخلافات العربية ـ العربية، **وثانياً** لإقناعهم بما تقدمه الندوة من حلول عملية وخطة مرحلية لإدارة الصراع العربي ـ الغربي الإسرائيلي. وبهذا الصدد اقترح خلق آلية لذلك.

٩ ـ آلية أخرى لمخاطبة الأحزاب والقوى العربية لإقناعها بالانصهار في خطة العمل المرحلية قطرياً وقومياً، ومن أجل تكثيف النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان... الخ.

١٠ ـ إحداث آلية ـ المؤتمر القومي العربي ـ لتنسيق مقاومة التطبيع وتفعيل المقاطعة الشاملة. وفي هذا المجال لا فرق بين يمين ويسار أو عرب وعجم داخل الكيان الصهيوني، لأن المقاطعة إما أن تكون شاملة وإما أنها لن تكون، علماً بأن الحديث عن يمين ويسار، مساندي ومناهضي السلام داخل الكيان الصهيوني، هو أخطر «منطق» يستعمل من طرف المطبعين ومن طرف الكيان الصهيوني وأمريكا. وبذلك فإن القول الوارد في دراسة د. مجدي حماد حول «الحوار مع الداخل الإسرائيلي

وبخاصة اليهود العرب، ويهود فلسطين الأصليين، وقوى السلام الحقيقية» يشكل عملياً دعوة ـ من دون أن يقصد ـ إلى تسهيل عملية التطبيع.

وربما نصل إلى هدف اختراق جزء من المجتمع الإسرائيلي وتعميق تناقضاته من خلال إحداث وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومكتوبة موجهة بخاصة إلى الداخل الإسرائيلي.

١١ ـ استعمال كل القدرات العربية بحيث يؤمن حضور الأمة العربية بشكل فاعل في الترتيب الجاري في إطار بناء ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

١٢ ـ في الدول الأوروبية أحزاب ومنظمات، ولبعض الأحزاب ومنظمات مجموعة من الأقطار حضور فيها أو علاقة معها، مما يتطلب تنسيق عمل أحزابنا ومنظماتنا العربية داخل ومع هذه الأحزاب والمنظمات الأوروبية، وكمثال على ذلك الأممية الاشتراكية وما يتفرع عنها ويرتبط بها من أحزاب ومؤسسات.

١٣ ـ من الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسرائيلي مقولة الأمن والاستقرار الكامل داخل الكيان الصهيوني. ومن شأن زعزعة هذه المقولة أن تساهم بشكل كبير في الوصول إلى الغايات التي نتوخاها.

١٤ ـ خلق آلية للتواصل بين الأقطار العربية كافة وللتعريف بالنضالات التي تقع في كل منها، سواء منها النضالات القطرية أو ذات البعد القومي.

المناقشـات

تنظيماً للمناقشات حول «الاستراتيجية وخطة العمل»، وتعظيماً للفائدة المتوخاة منها، تم تقسيم المداخلات إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى انصرفت إلى معالجة الغايات والأهداف، والمجموعة الثانية ركزت على عرض الإمكانات والوسائل، والمجموعة الثالثة خصصت للمداخلات العامة.

أولاً: الغايـات والأهـداف

١ ـ إبراهيم أبو لغد

أريد أن أتكلم في موضوع الغايات والأهداف في الإطار الاستراتيجي للموضوع الفلسطيني.

أولاً: لا أعتقد بأن هناك فلسطينياً واحداً استسلم للمشروع الصهيوني الذي تحقق على الأرض أو تخلى عن إمكانية تحقيق الاستقلال الفلسطيني منذ أن فرضه الانتداب حتى يومنا.

ثانياً: لا أعتقد بأن هناك ضرورة لتكرار ما أكده الميثاق الوطني الفلسطيني بأن الشعب الفلسطيني هو جزء من الأمة العربية وبأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، ولذلك ننطلق من هذه المسلمات ونحاول بسعينا الحثيث مطابقة هذه المسلمات مع ما يتطلب من عمل لتغيير الواقع المعاصر لفلسطين والشعب الفلسطيني.

ثالثاً: من المهم للغاية في سعينا لتغيير الواقع إلى ما يجب أن يكون عليه أن نلجأ إلى ما يمكن الإشارة إليه بالاستراتيجيات الصغرى وصولاً إلى تحقيق الاستراتيجية الكبرى التي تؤمن الوصول إلى الغاية وهي الاستقلال الكامل للشعب الفلسطيني في فلسطين.

إن هذا الاستقلال على أرض فلسطين يتطلب مرحلياً تطوير الشعب الفلسطيني

على أرضه، بمؤسساته، وباقتصاده، وبتعليمه وتثقيفه، وتمكينه من مقاومة ناجحة لكل ما يخطط له من تشريد وإخضاع. هذا يعني في ما يعنيه تطوير الاقتصاد بالاستثمار في أماكن الوجود الفلسطيني:

١ ـ لتمكين الطبقة العاملة في الاقتصاد الإسرائيلي من الانفصال عن إسرائيل والاستفادة منها في التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

٢ ـ تمكين المجتمع الفلسطيني في فلسطين من الإفادة من الكفاءات الفلسطينية المتوافرة في الشتات، وبخاصة في الدول المحيطة، ولا بد بالتالي من إيجاد المؤسسة التي يمكن لها أن تحقق ذلك مادياً وتنظيمياً.

٣ ـ ان المخاطر الحقيقية الجاثمة تشمل العنصرين: البشر والأرض، إذ أعتقد أن إسرائيل تهدف في ما تهدف إليه من عملية السلام إلى إعطاء الخيار للفلسطيني المقيم على أرضه بين معيشته وإقامته ولو بشكل مؤقت بين أبناء قومه أو تحت سلطة إسرائيلية تعسفية ظاهرة أو مبطنة. وهذا يتطلب أمرين: **الأول** اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع إسرائيل من تطبيع رسمي مع الدول العربية قاطبة، **والثاني** تطوير الإمكانات الفلسطينية بحيث لا يلجأ الفلسطيني إلى الهجرة شبه الطوعية إلى الخارج.

٤ ـ إن الخطر الأساسي ما زال يكمن في تمكن إسرائيل من الاستيلاء على قدر أكبر من الأرض الفلسطينية. وهذا يتطلب برنامجاً واضحاً لحماية الأرض الفلسطينية وهو ما فشلنا تاريخياً به.

٥ ـ تطوير سياسة عربية عامة ضمن استراتيجية مركبة تشمل المال، والعمل السياسي المستديم في كل المحافل، بحيث تتمكن الدول التي تتعامل مع إسرائيل من اتخاذ خطوات رادعة مرتبطة باستمرار إسرائيل في مصادرة الأرض والاستيلاء عليها.

رابعاً: قيام الدول العربية بتطوير سياسات إيجابية في ما يتعلق بالوجود الفلسطيني عبر أراضيها للإقامة المؤقتة، لأغراض التعليم والدعم الإعلامي وتسهيل أمور معيشتهم وسفرهم. . . الخ.

خامساً: لا يمكن أن نحصل على دعم الشعب الفلسطيني وصموده ومقاومته الناجحة في ظل غياب نظام عربي يقوم على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٢ ـ محمد سيد أحمد

ما أريد قوله يتعلق بنقطة نظام حول مناقشة الاستراتيجية: الغايات والأهداف.

لقد خصصنا اليوم الأول لتبين مدى خطورة إنجازات إسرائيل، وخصصنا اليوم

الثاني لتبين مدى الإحباط العربي في ضوء أوضاعنا، وبدأنا منذ البارحة بالاستعداد لإنهاء هذه الندوة، وأخشى إذا طبقنا ما هو موجود في برنامجنا اليوم والذي هو طرح جامع ومانع وشامل لكل ما يمكن أن ينبغي أن نتخذ منه موقفاً، أن ننتهي بعملية رصد أكثر من كونها عملية تأثير. ومداخلتي التي ألقيتها البارحة كانت مبنية على منهج معين، وكنت أبحث عما يمكن أن يكون قاسماً مشتركاً لنا جميعاً، مع اختلاف المرجعيات واختلاف التجارب واختلاف نقاط الانطلاق، عما هي الحلقة التي لو أمسكنا بها تترتب عليها حلقات أخرى. لا أقول بالضرورة أن ما عرضته هو الصحيح، ولكنه اجتهاد مني. وأزعم اليوم أن هناك ضرورة أن نشارك جميعاً في تحديد هذه الحلقة الرئيسية، هذه النقطة التي نبدأ منها، سواء كان منا من يبحث عن السلام أو من يرى أن لا أمل في التسوية أو.. أو... الخ، المهم أن نكتشف ما يجمعنا اليوم في الظرف الذي نحن فيه، في سبيل أن يكون لنا موقف مما يجري غداً وبعد غد، وبعد ذلك، لما العمل يبدأ، كل منا يرى وقتها ماذا يفعل.

٣ ـ برهـان غليـون

هناك ثلاثة أسئلة أساسية تطرح حول موضوع الاستراتيجية العربية المقترحة تجاه إسرائيل:

١ ـ هل نحن بصدد بلورة استراتيجية بديلة لمصلحة البلدان العربية، أم أننا نريد أن نبلور استراتيجية تعتمد بالأساس على القوى التي نمثلها، وهي بالأساس قوى اجتماعية شعبية؟ إن البلدان العربية لها استراتيجيتها الخاصة، القائمة بالضبط على «تجنب المواجهة»، وهي ليست بحاجة بالضرورة إلى مجلس استشاري لبلورة استراتيجية بديلة. إن المشكلة التي يطرحها عملنا باتجاه بلورة استراتيجية شاملة رسمية أساساً هي أننا نراهن على قوى لا نملك أي سيطرة عليها، وهي الدول الرسمية. وبالمقابل نحن نضيع على أنفسنا فرصة بناء استراتيجية بديلة تعتمد أساساً على القوى الشعبية التي لا تزال هي الأكثر استعداداً واستمراراً في مواجهة إسرائيل. ويقتضي ذلك إدراك طبيعة هذه القوى الاجتماعية وتحديد الأهداف والعقيدة المشتركة لها، فضلاً عن بناء الإطار التنظيمي الذي يجعلها قادرة على المشاركة في التأثير في مستقبل قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٢ ـ ما هي المشكلة المطروحة بالفعل في ميدان بلورة استراتيجية عربية تجاه إسرائيل؟

تتمثل هذه المشكلة في انهيار «استراتيجية المواجهة» العربية التي تبلورت منذ قيام دولة «إسرائيل».

كذلك فإن «استراتيجية السلام»، بدورها، قد انهارت مع استلام حكومة ليكود للسلطة في إسرائيل وإجهاضها لمشروع «سلام مدريد». وهكذا وجد الوطن العربي نفسه في فراغ استراتيجي، أي من دون استراتيجية حقيقية مشتركة من أي نوع، والتعويض من ذلك بسعي كل دولة وكل قوة اجتماعية إلى إعادة ترتيب مصالحها مع «إسرائيل» بحسب مصالحها الخاصة.

إن موضوع هذا الفراغ الاستراتيجي يشكل في نظري الهدف الأساسي لهذه الندوة، فما الذي يمنع من إعادة بناء استراتيجية المواجهة تجاه إسرائيل؟

هناك ثلاثة أسباب:

السبب الأول ـ انهيار العقيدة العربية تجاه إسرائيل؛ بمعنى طبيعة إسرائيل ومغزى احتلالها لفلسطين، وما تمثله بالنسبة للسيرورة التاريخية العربية. إن هناك ثلاث رؤى رئيسية تقسم الوطن العربي في هذا الميدان: **أولاها** الرؤية التقليدية التي تقول بضرورة الاستمرار على مبدأ تحرير فلسطين. **وثانيتها** الرؤية التي تنادي بمبدأ السلام العادل، وفقاً لمرجعية «مؤتمر مدريد»، وهي ترى أن تحرير فلسطين غير ممكن في المدى المنظور، وأن من الممكن التعاون مع إسرائيل وتغيير طبيعتها العدوانية والاستفادة من تطورها التقاني في المستقبل. **وثالثتها** استراتيجية تجنب المواجهة التي تسود اليوم معظم البلدان العربية، وهي ترى أن من مصلحة البلدان العربية أن تقبل كل التنازلات حتى تجمد «إسرائيل» بانتظار بناء القدرة الذاتية العربية.

السبب الثاني ـ انهيار الحد الأدنى من التضامن العربي، الذي شكل العنصر الأقوى في قيام وفاعلية استراتيجية المواجهة السابقة، من جراء الصراعات بين النظم السياسية والمصالح القطرية والتحالفات الدولية القائمة وراءها.

السبب الثالث ـ استفحال النزاعات العربية ـ العربية داخل المجتمعات وبين الدول، وأرجحيتها على مواجهة التحديات الخارجية، من جراء فساد النظم السياسية ـ الاجتماعية، وتفاقم الصراع على السلطة وتوزيع الثروة المادية والمعنوية.

٣ ـ ما هو دورنا نحن كمثقفين وناشطين سياسيين في تغيير هذه العناصر التي تمنع من إعادة بناء استراتيجية عربية موحدة لمواجهة إسرائيل؟ في نظري دورنا يتلخص في المساهمة بحسب قدراتنا في إزالة العثرات والعقبات التي تحول دون إعادة بناء استراتيجية عربية موحدة تجاه «إسرائيل»، مثل:

أ ـ إعادة بناء العقيدة الاستراتيجية العربية تجاه إسرائيل، لإخراج الرأي العام العربي من التشويش والانقسام. وانطلاقاً من الاستراتيجيات الثلاث السابقة: هل نعتقد أن الهدف الرئيسي لجهودنا تجاه «إسرائيل» هو تحرير فلسطين كاملة؟ أم السلام

العادل؟ أم تجميد الأوضاع الراهنة؟

في اعتقادي الشخصي أن السلام العادل هو الهدف الاستراتيجي الصحيح والممكن معاً، فتحرير فلسطين لم يعد هدفاً ممكناً اليوم من الناحية الاستراتيجية ولو كان صحيحاً عقائدياً. والنزول إلى هدف تجنب المواجهة للحد من الخسائر هو تفريط في إمكانيات تاريخية وقدرات قائمة تستطيع إذا أحسن استخدامها إيصال العرب إلى سلام عادل، ومن وراء ذلك خلق شروط أفضل لإعادة بناء الوطن العربي وحل مشاكله الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أسس أكثر قوة وتوازناً واستقراراً.

ب ـ العمل على إعادة بناء التضامن العربي. وفي اعتقادي أن وفداً عربياً مستقلاً لتنشيط الحوار بين الدول والقوى العربية الرسمية يستطيع أن يساهم مساهمة أساسية في إخراج العلاقات العربية ـ العربية الرسمية من الجمود وانعدام الثقة والعيش على الضغائن.

ج ـ المساهمة الإيجابية في إيجاد حل للنزاعات العربية الداخلية، بل ربما كان هذا هو الميدان الرئيسي الذي يستطيع المثقفون أن يقدموا فيه مساهمة كبرى. إن العمل من أجل الديمقراطية كإطار لحل أزمة المجتمعات العربية هو جزء أساسي من العمل لإعادة بناء استراتيجية المواجهة العربية.

٤ ـ هدى عبد الناصر

ـ تعليقاً على ما جاء في دراسة د. مجدي حماد «أنه ينبغي أن تنطلق استراتيجية معالجة الصراع العربي ـ الصهيوني، لا من فرضية الهزيمة، بل من فرضية المقاومة الممكنة»، أحب أن أضيف أنه ينبغي التخطيط هنا لأخذ المبادرة وعدم الاقتصار على «المقاومة الممكنة».

إن الهجوم هو خير دفاع، ولذلك أرى أن تتركز مهمتنا في هذه الندوة وما يعقبها من ندوات في وضع خطة تفصيلية تعمل على استغلال نواحي الضعف في المجتمع الإسرائيلي، وفي المؤسسة السياسية الإسرائيلية، وفي المنظمة الصهيونية العالمية، لفتح جبهات متعددة أمام الكيان الإسرائيلي من الداخل.

وفي هذا الصدد ينبغي أن نسأل أنفسنا: لماذا تكون إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة محركاً للتناقضات العربية، ولا نقوم نحن بمهمة مماثلة بتحريك التناقضات الإسرائيلية والصهيونية؟ إن ذلك دور يقع بالدرجة الأولى على القوميين العرب والمثقفين الذين يدركون تماماً أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو صراع حضاري

قبل أي شيء، كما أنه صراع ممتد للأجيال القادمة.

ـ أعترض على ربط الحل العربي لمشكلات الصراع العربي ـ الإسرائيلي بشرطين هما ـ كما ورد في الدراسة محل المناقشة ـ **أولاً**، تحقيق المشروع الحضاري النهضوي العربي، **وثانياً**، حل «المسألة اليهودية». إنني أرى أن هذه النقطة لا ينبغي أن تطرح بهذا الشكل، فحل «المسألة اليهودية» لن يتم لا في الأجل المتوسط ولا في الأجل الطويل، بل هو صراع طويل الأمد بين الوطن العربي ودولة عنصرية توسعية زرعت عنوة في داخله، واحتلت أراضيه، وعاملت السكان العرب كمواطنين من الدرجة الثانية.

إن تلك نقطة مهمة حتى تكون منطلقاتنا في دراسة الحل العربي سليمة. وأقترح أن يكون السؤال هنا هو:

ـ ما هي استراتيجية الحل العربي في إطار صراع طويل الأمد لا يمكن أن يحله جيل معين؟

ـ كيف يمكن توظيف الصراع العربي ـ الإسرائيلي لحشد طاقات الأمة وتفعيلها حتى ترجح كفتها في هذا الصراع؟

إن ذلك هو الدور الذي ينبغي أن تلعبه القيادات القومية في الوطن العربي بغض النظر عن سياسات الحكومات العربية في هذا الشأن. ومن هنا أرى أن كشف الحقائق، ورسم الاستراتيجية، ووضع خطوات تنفيذها التفصيلية، ثم توعية الشعب العربي بجميع فئاته بها، هي المهمة الأساسية للتيار القومي العربي. ومما لا شك فيه أن ذلك المنهج هو الذي يمكن أن يحقق الانطلاق من الوضع الدفاعي للعمل العربي إلى المبادرة الفاعلة في توجيه الأمور في منطقتنا العربية.

ـ في تقييم المرحلة السابقة وجدت شيئاً من القسوة؛ فالخمسين سنة الماضية ما بعد الحرب العالمية الثانية أجدها مهمة جداً، وهي تعطي التيار القومي دفعة قوية، لأنه ثبت للوطن العربي أن الطريق المعاكس لم يؤد إلى نتيجة، وبالتالي فإن هذه المرحلة السابقة ممكن أن تكون حافزاً للمستقبل. أما الكلام على «أن تنتزع الأمة نفسها من فكرة الهزيمة»، فإن هذه الفكرة انتزعت من الأمة بعد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة، وبالتالي فإن هذه الفكرة مسيطرة على الإعلام الغربي والإعلام المعادي للفكرة العربية، وبالتالي فإن من مهمتنا أن نقاومها.

٥ ـ خلدون عريمط

على رغم ما خلصت به الدراسات من معلومات اقتصادية وعسكرية وسياسية عن العدو الصهيوني، إلا أن أكثرية بحوث الندوة لم تشر إلى البعد الديني في صراعنا

مع العدو، ولا سيما أن «إسرائيل» اعتمدت اعتماداً أساسياً على معتقداتها التوراتية لنشوئها وتمددها حربياً في كل معاركها مع الأمة العربية، وهي تعتقد أن الأرض العربية الموجودة عليها ليست أرضاً محتلة وإنما هي أرض محررة دينية وهم ينتظرون مجيء المسيح عليه السلام، وينتظرون معركتهم الفاصلة مع العرب والمسلمين في سهل بيسان، وقد أشار الكثير من كتب اليهود وأحبارهم إلى هذه الحروب الدينية. ولا يمكن أن تكون هناك رؤية عربية لمستقبل الصراع من دون التكامل بالأهداف والغايات مع الرؤية الدينية التي بدأت تظهر الآن سواء على الصعيد العربي أو على الصعيد اليهودي.

٦ ـ عبد الله السيد ولد أباه

يتضح من الدراسات الثلاث المقدمة حول عناصر استراتيجية وخطة عمل الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المرحلة القادمة، أن ثمة إشكالات أساسية لم يتم بعد حسمها بوضوح، ومن بينها:

ـ تنطلق الرؤى المقدمة من مرجعية قومية مغايرة لمرجعية صانع القرار العربي، فكيف سيتم إنجاز الاستراتيجية وخطة العمل ما دامت الفجوة واسعة بين من يملك القرار ومن يقدم الاستشارة والتخطيط؟

ـ تستند الاستراتيجية في أحد مرتكزاتها إلى استثمار الشرعية الدولية، بيد أن هذه الشرعية هي التي تضمن في الآن نفسه حق إسرائيل في الوجود والبقاء. فما هو الهامش بين القبول التكتيكي للقرارات الدولية ورفضها المبدئي باعتبارها تكرس قيام الكيان الاستيطاني الإسرائيلي على أرض فلسطين؟

ـ تركز الاستراتيجية على المقاومة بكل أنواعها خطأ لإدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي في حين لا تقدم الآليات العملية لإبداع الصيغ الجديدة المطلوبة من المقاومة (احتواء التفوق العسكري الإسرائيلي ـ إحياء العمل الفدائي والمقاومة المسلحة في الداخل..).

إن الفكر السياسي العربي وإن كان نجح من دون مراء في التشخيص الدقيق لمأزق التسوية، إلا أنه ما زال قاصراً في مجال تقديم الحل البديل، وبالتالي فإنه لم يفلح بعد ما فيه الكفاية في خلق الأمل لدى المواطن العربي المحبط.

ولا شك في أن رسم الحلول، هو في جانب منه عمل إبداعي تصوري، يفضي بالضرورة إلى ترجمة «الممكنات الذهنية»، إلى «ممكنات واقعية»، أي البحث عن الإطار الملائم لتجسيد التطلعات والأحلام بحسب مقتضيات الواقع ومستلزماته. ان

الديناميكيات التاريخية الكبرى استندت دوماً إلى الحلم الممكن (وليس اليوطوبيا المستحيلة)، وفي التجربة الصهيونية دليل كاف على هذه الحقيقة.

ولا شك في أن الخيار البديل من نهج التسوية ممكن وقابل للتجسيد، وهو مشروط ـ بحسب اعتقادي ـ بإنجاز متطلبات أساسية، لا تختلف في الجوهر عن العناصر التي قدمتها أبحاث المتدخلين الكرام. وعلى رأس هذه الشروط:

أولاً: إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، بعد أن ظهرت قوى جديدة على الساحة أفرزتها سنوات الانتفاضة، بينما فقدت المنظمة الكثير من زخمها الشرعي.

ثانياً: إعادة ترتيب البيت العربي، خصوصاً بعد زلزال الخليج، وما نجم عنه من تفكك غير مسبوق للنظام الإقليمي العربي.

ثالثاً: تأصيل القضية الفلسطينية في بعدها الإسلامي، باعتبار الجانب العقيدي المتعلق بالزخم الديني للأرض المحتلة، وبالنظر إلى أهمية الدائرة الإسلامية من حيث المقدرات البشرية والاقتصادية والعسكرية، وإنماء المجال العربي لهذه الدائرة انتماء طبيعياً من موقع القلب والصدارة.

رابعاً: تفعيل سلاح الشرعية الدولية الضامنة للحقوق العربية، بإبراز البعد الاستعماري للاستيطان الصهيوني، مما يتنافى مع حقوق الإنسان الأولية التي تكرسها القوانين والأعراف الدولية.

خامساً: إبداع أشكال جديدة من المقاومة تتناسب وحقائق المرحلة ومتطلبات الصراع، من خلال توظيف عناصر القدرة المتعددة، وعلى رأسها العوامل الديمغرافية والحضارية.

ولا شك في أن إسرائيل بسكانها الذين لا يتعدون الملايين الخمسة، غير قادرة في المدى المتوسط والبعيد على استبعاد السكان الأصليين العرب، كما أنها عاجزة عن الاندماج في الدائرة الحضارية (العربية والإسلامية) المحيطة بها، مما يهدد مستقبلاً استمرارية وجودها، لأسباب ثقافية وعقيدية، يعيها جيداً ذوو الألباب من القوم.

سادساً: بلورة خطاب رصين وواضح يتوجه إلى الشعوب اليهودية نفسها، لتحريرها من الحصار الصهيوني الذي ينزع إلى اقتلاعها من كياناتها الوطنية والقومية، لتدعيم الكيان العنصري الذي بنته المؤسسة الصهيونية، تحدياً لحقائق التاريخ والجغرافيا والشرعية.

ان بلورة هذه الأهداف إلى استراتيجية قابلة للتنفيذ تقتضي خطوتين: **الأولى** إعداد خطة عملية تقدم لصانع القرار العربي، مع الوعي بكل القيود والعوائق التي

تحول دون إقناعه بالانسحاب من عملية التسوية الجارية، ومع الوعي كذلك بالهامش الضيق المتاح أمام قوى المجتمع المدني العربي لممارسة الضغوط المطلوبة على حكامه. ومن الخطوات المحدودة الممكنة في هذا المجال تحويل الامتعاض العربي الرسمي من خرق إسرائيل لاتفاقيات التسوية إلى تجميد لهذه الاتفاقيات وإيقاف لحركة التطبيع. **الثانية** بذل جهد فكري واسع ورصين لاستشراف اتجاهات ومشاهد المرحلة القادمة، من أجل وضع الحقائق أمام الرأي العام العربي، وتبيان زيف الرهان على خط التسوية الذي لن يعيد الحقوق العربية. إن إنشاء «مرصد للأوضاع الإسرائيلية» يمثل مطلباً مهماً، يمكن لمركز دراسات الوحدة العربية أن يحتضنه بما له من مؤهلات وخبرة واسعة في الموضوع، على أن يلتف حوله قطاع عريض من المفكرين المختصين والممارسين ذوي الرؤية الاستشرافية الملتزمة.

٧ ـ باسم الجسر

جربنا كل الحلول الايديولوجية: القومي، الثوري، التحريري، الديني، وفشلنا في بلوغ الهدف. لماذا لا نراهن على الديمقراطية وتغيير النضال من أجل تطبيق الديمقراطية في كل البلدان العربية والإسلامية ولدى السلطة الفلسطينية، بل وفي إسرائيل (لكي نجبرها على مساواة العرب من ذوي الجنسية الإسرائيلية باليهود)؟ ولا سيما أن هذا النضال سيكون له صداه في العالم والغرب المتعاطف مع إسرائيل، وينزع من إسرائيل حجة اتهام العرب والمسلمين بالعنف والرغبة في إبادة اليهود. كما أن العمل من أجل الديمقراطية لا يتعارض مع المحتوى الإنساني للايديولوجية الدينية أو القومية أو التقدمية، ويخدم الإنسان العربي مباشرة وفي إعداده لمقاومة التحدي الإسرائيلي. وإذا كان النضال من أجل الديمقراطية هذا ليس كافياً لاستعادة الحق العربي في فلسطين، فإنه ليس مضراً بالإنسان العربي ولا بالأمة العربية، في مطلق الأحوال، بل مفيد حتماً.

٨ ـ محمد المسعود الشابي

لدي أربع نقاط: **الأولى** ان اهتمامنا يجب أن ينصب على تحديد نظرية للأمن العربي بدءاً من تحديد العدو. أنا في اعتقادي أن الصراع ليس فقط مع إسرائيل، وإنما هو مع إسرائيل والحركة الصهيونية العالمية التي لم تعد لوبياً ضاغطاً في أمريكا فقط، وإنما هي الحاكمة لأن المواقع الحساسة في السلطة في أمريكا كلها بيد الصهاينة الآن. وهدف الصهيونية العالمية ليس إسرائيل فحسب، فهي مجرد أداة في هدف أكبر هو السيطرة على العالم وهو مشروع يشبه المشروع النازي. وبالتالي فإن مقاومة هذا المشروع، تقضي بأن نقوم بالتحالفات على المستوى الدولي مع الذين سيتضررون من

هذه السيطرة الصهيونية.

والثانية أن هناك دراسة كانت صدرت سنة ١٩٨٢ ونشرت في مجلات بالإنكليزية وبالفرنسية توضح الأهداف الإسرائيلية، وهي تقسيم ما هو موجود من الدول العربية والإسلامية إلى دويلات. وهذه الكتابة ليست مبالغة، لأن إسرائيل تمرحل أهدافها وعندما تجد ممانعة تتوقف، ثم تستأنفها عندما تزول تلك الموانع. وأنا أرجو من المؤتمرين أن يقرأوا هذه الدراسة بكل إمعان.

والثالثة ما هي الأهداف العربية الآنية والبعيدة المدى؟ ويجب أن يكون هدفنا الآن بقدرتنا الحالية أن نوقف إسرائيل عند حدودها حالياً حتى نتمكن بعد ذلك إما من القضاء عليها عسكرياً، أو أن نهزمها كأغلبية كبيرة كبحر كبير تكون فيه هي جزيرة صغيرة. إن تجميد إسرائيل لا يكون إلا بالردع وبخلق توازن عسكري، وهذا لا تقدر عليه إلا الدول. وأعتقد أن الدول القابلة لأن تكون رادعة لإسرائيل هي ثلاث دول وليس أكثر: مصر، وسوريا والعراق، ولذلك يجب أن تتركز أنظارنا وجهودنا نحو هذه البلدان الثلاثة، وبالتالي نتابع ما تفعل هذه البلدان ونعرف ما هي قادرة عليه.

الرابعة أننا عندما نتكلم على استراتيجية عربية، علينا تحديد من هم هؤلاء العرب؟ هل بلدان الخليج التي تحمي نفسها بأمريكا؟ هل السلطة الفلسطينية الداخلة في اتفاق إذا لم يتطور إلى تحالف مع إسرائيل وأمريكا؟ علينا أن ندرك ما هي التضحيات التي من الممكن أن يضحى بها من أجل تحقيق النصر، وما هي التضحيات التي لا يمكن أن يضحى بها لكي يحقق النصر؟ العرب إذن عربان، أنا أقترح على المركز أن يخصص ندوة لدراسة هذه الإشكالية. فنحن دائماً نطالب بالوحدة، ولكن لا ندرس ما الذي يمنعنا من الوحدة.

ان دور النخبة المثقفة هو بلورة النظرية لاستراتيجية الأمن العربي، وتحديد المهمة الرئيسية في كل مرحلة بدلاً من أن نتكلم في الفقه السياسي.

٩ ـ جورج جبور

مطلوب إنشاء وحدة دراسات للقمة العربية تتولى القيام بعمل بحثي ـ سياسي يساعد في إقناع القادة العرب بضرورة عقد القمة العربية دورياً وبالتحديد مرة في كل عام في موعد معروف ومكان معروف. وفي المرحلة الراهنة تتلمس الوحدة سبل إجراء المصالحة بين الكويت والعراق. ومن مهام الوحدة إبراز القواسم المشتركة للعمل العربي المشترك، وفائدة هذا العمل لكل دولة عربية على حدة. كما يمكن للوحدة أن تساهم في تنظيم أعمال هذه المؤتمرات بطرح مشاريع جدول أعمال لمؤتمر القمة القادم

ومشاريع قرارات للمؤتمر القادم، بكل ما يعنيه ذلك من بدائل للجدول والقرارات. وعلى الوحدة اعتماد أسلوب علمي لتقرير مدى التزام كل دولة عربية بتنفيذ قرارات مؤتمر ١٩٩٦.

وللوحدة مخاطبة القادة العرب مباشرة عن طريق رسالة دورية تحلل الوضع السياسي العربي. وللوحدة أن تسأل مخاطبيها إبداء الرأي في ما توجهه اليهم. وللوحدة اتخاذ كل ما تراه كفيلاً ببلوغها هدفها. ومن هذه الأمور حصر كل ما يصدر عن المسؤولين العرب من تصريحات بشأن القمة وبشأن كل بنود مشروع جدول أعمال القمة، وتحليل هذه التصريحات وتعميمها.

إن هدف الوحدة المشار إليها هدف متخصص لأن مخاطبيها هم القادة العرب. إنها وحدة «أهل العلم» التي تود مجاورة «أهل الحكم» لتنظيم مؤتمرات القمة.

١٠ ـ عبد الله عبد الدائم

١ ـ إن الغاية النهائية للصراع العربي ـ الإسرائيلي يمكن تلخيصها في ما يأتي: تفكيك الوجود الإسرائيلي عن طريق تعبئة وتفعيل جميع طاقات الوجود العربي، وتحريض الإرادة العربية المشتركة، وبناء المشروع الحضاري العربي. وأهم مبرر لهذه الغاية هو أن الوجود العربي والوجود الصهيوني لا بد من أن ينفي أحدهما الآخر، وليس هنالك خيار ثالث. ويرجع السبب في ذلك إلى: (أ) طبيعة الصهيونية؛ (ب) واقع الدولة الصهيونية القائمة ومخططاتها؛ (ج) واقع اليهودية العالمية وأهدافها؛ (د) الارتباط العضوي بين إسرائيل والامبريالية الأمريكية.

٢ ـ منذ البداية عبّر جابوتنسكي عن منطلقات الصهيونية تعبيراً واضحاً حين قال ان «السلطة بمعناها الحقيقي تعني سيطرة الإنسان على الإنسان عن طريق القوة»، وحين قال «وليس ثمة ما يدفع العرب إلى قبولهم بإسرائيل سوى الهزائم والقوة». يعبر نتنياهو اليوم في كتاب **مكان تحت الشمس** عن مثل هذا الاتجاه حيث يقول «ان السلام الحق والباقي هو السلام المبني على الردع الإسرائيلي».

٣ ـ لا خيار آخر أمام العرب إذن، وما على إسرائيل ـ إن جنحت إلى السلم ـ إلا أن تثبت ذلك فعلاً لا قولاً، وأن تغير طبيعتها الصهيونية العدوانية. وما لم تفعل ذلك، فلا بد مما ليس منه بدّ، ولسان حال العرب بيت الشاعر القروي:

أمـا الـسـلام فـإنـنـا أعـداؤه   حـتـى يـديـن بـحـبـه أقـوانـا

٤ ـ يبقى بعد ذلك أن يعبئ العرب الجماهير العربية في هذا الاتجاه، وأن يعززوا إرادة النضال المشترك عندهم لهذه الغاية، وأن يقووا لديهم إرادة الرد على

التحدي التي هي أساس بقاء الشعوب وتقدمها، كما يقول توينبي، وأن يتوسلوا إلى تلك الغاية بكل الوسائل، وعلى رأسها جعل الصراع صراعاً حضارياً وجودياً حقاً.

١١ ـ كمال طربيه

ما كنت أريد قوله، سبقني إليه الأستاذ باسم الجسر ـ وهذا ما أعتز به ـ وذلك في تركيزه على المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.

أتبنى ما قاله الأستاذ الجسر في هذا المجال، وأكتفي بالقول إن النضال من أجل تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية لا يقل أهمية عن النضال القومي ضد إسرائيل. وأرجو أن تحتل هذه المسألة حيزاً أساسياً في أية استراتيجية هادفة إلى مواجهة إسرائيل ومن وراءها.

١٢ ـ سليم الزعبي

ـ إن ثوابت الموقف القومي، تتلخص في أن فلسطين، كل فلسطين، أرض عربية، اغتصبها العدو الصهيوني، من هنا فإنني لا أرى حلاً نهائياً لهذه القضية إلا بتحرير كامل تراب فلسطين وعودة الشعب العربي الفلسطيني إلى أرضه التي سلبها الصهاينة. وهذا لا يصادر الحديث عن سياسة المراحل (على المستوى الرسمي) شريطة عدم الإخلال بالهدف النهائي.

ـ إن الحديث عن دولة ديمقراطية في فلسطين تجمع اليهود المعتدين وهم أغلبية والفلسطينيين، هو طرح غير متكامل، لأن مثل هذه الدولة، ذات الأغلبية اليهودية، ستجعل كل فلسطين تحت السيادة اليهودية، وقد يصل الأمر إلى ضم أراض عربية أخرى لاستيعاب مزيد من الهجرات اليهودية.

ـ إنني لا أسلم بمقولة فشل المشروع القومي، فلا زال هذا المشروع القومي صالحاً لتحقيق أهداف الأمة وفي طليعتها تحرير الأجزاء السليبة.

ـ يطالبنا د. بلقزيز بالحوار مع اليهود من أصل عربي، أي حوار يرمي إليه الباحث مع الصهاينة؟ فالدولة العبرية قامت أساساً على الدين ولم تقم على أساس العرق أو أصل اليهود.

١٣ ـ عبد الوهاب المسيري

انطلاقاً من الملاحظات السابقة، وبخاصة ملاحظتي د. طاهر كنعان ود. هدى عبد الناصر، أنا أقترح إعادة التمييز بين المسألة اليهودية والمسألة الإسرائيلية؛ فالمسألة

اليهودية، قائمة في كل بلد وعليه أن يجد حلاً لها. نحن لدينا المسألة الإسرائيلية، ومن هنا تطرح الإشكالية ليس في إطار أقليات، وإنما في إطار الفسيفساء العربية في الوطن العربي، بمعنى أن الخطاب الذي يجب أن نطوره يجب أن يكون خطاباً إنسانياً يضم الجميع ولا يستبعد أحداً. وأعتقد أن د. بلقزيز في دراسته اقترح الحوار مع مجموعة من اليهود العرب الموجودين في إسرائيل من أصل مغربي، ولكنهم وجدوا أنفسهم هناك من خلال آليات هم لم يتحكموا فيها على الإطلاق وعلينا تفهم هذا. يجب أن يكون المشروع العربي محدداً بآليات معينة، فمثلاً فكرة الشرعية الدولية أساسية. وأضيف إلى هذا أنه توجد مجموعة من القوانين الصهيونية التي لا بد من إلغائها مثل قانون العودة، والصندوق القومي اليهودي، وقوانين الأحزاب وما شابه.

في هذا الإطار، أعتقد أن نموذج جنوب أفريقيا يصلح للطرح بالنسبة لنا وبالنسبة للمستوطنين الصهاينة، بمعنى أنه نموذج قام ونجح من خلال المقاومة في فك الجيب الاستيطاني، وفي إلغاء الكيان العنصري، لكن لم يتبعه أي عملية من عمليات الذبح وما شابه، وتم استيعاب المستوطنين البيض في الكيان الجديد الذي يتمتع بالشرعية الدولية ويتمتع بتنفيذ حقوق الإنسان ولا يتسم بأي عنصرية أو استعبادية.

١٤ ـ عبد الإله بلقزيز

في قائمة القضايا التي تثار في هذه الفقرة المتعلقة بالغايات، وردت عبارة إنهاء الحل الصهيوني لمعالجة المسألة. ثمة مسألة يهودية، هذه المسألة طرحت بإزائها جملة من الحلول عالمياً، اختصرها على الأقل في حلين، الحل الأوروبي والحل الصهيوني؛ ونحن في حاجة إلى أن نبلور حلاً عربياً ديمقراطياً وحضارياً وإنسانياً للمسألة اليهودية. الحل الأوروبي قضى بتصفية اليهود في الساحة الأوروبية. النازية مثال قاس جداً للمقاربة التي قدمتها أوروبا للمسألة اليهودية، بل إن الحركة الصهيونية استثمرت هذه السابقة لكي تبني عليها من أجل تأسيس شرعية لما سمته بحل صهيوني للمسألة اليهودية. وهذا الحل الصهيوني كان أفدح من الحل الأوروبي. إنه أولاً اقتلع اليهود من أوطانهم وكوّن كيانية خاصة باليهود هي غير الكيانية الطبيعية لهم وزج بهم في المحرقة، وكان الثمن الفادح لهذا الحل هو تكوين مسألة جديدة هي المسألة الوطنية الفلسطينية.

أنا بتقديري أن الوطن العربي مدعو في المراحل القادمة لأن يبلور حلاً حضارياً وإنسانياً وديمقراطياً للمسألة اليهودية من خلال الدخول في معركة سياسية ضد الحل الصهيوني لها، يقوم على استيعاب اليهود في النطاق العربي وفك ارتباطهم بالصهيونية كرابطة وكحل انتحاري لهم.

١٥ ـ محمد فائق

ـ أعتقد أن وضع استراتيجية جديدة هو الرد على من يتصورون أنه لم يعد هناك أي حلول سوى ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وتقبله السلطة الفلسطينية.

ـ وأعتقد أن طرح فكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين هي فكرة مهمة ويمكن أن تجذب الرأي العام الدولي، وتقرب إلى الأذهان نضال شعب جنوب أفريقيا وانتصار هذه الفكرة هناك.

إلا أن هذه الفكرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة، حيث إنها تثير عشرات الأسئلة: فما مدى قبول هذه الفكرة فلسطينياً، باعتبار أن «إعلان الدولة الديمقراطية» يأتي في مجال حق الشعب في تقرير مصيره، وكذلك ما هو مدى قبولها في الأوساط اليهودية؟ هل يمكن جذب بعض المؤيدين؟

ولا يكفي بطبيعة الحال تقديم نموذج جنوب افريقيا؛ فعندما كان الأفارقة ينادون بحكم الأغلبية كانوا يعرفون أنه يعني استيلاءهم على السلطة لأنهم الأغلبية الساحقة، في حين في حال فلسطين حكم الأغلبية يترك السلطة في يد اليهود، وإن كان يفكك القوانين والمؤسسات الصهيونية العنصرية.

كذلك فإن الدعوة لدولة ديمقراطية في فلسطين يحتاج منا أن نكون ديمقراطيين وأن يصبح ذلك جزءاً من استراتيجيتنا. كيف نقنع العالم بجديتنا في المطالبة بدولة ديمقراطية ولا توجد دولة عربية واحدة ديمقراطية؟ بل إن السلطة الفلسطينية لا تنتهج سلوكاً ديمقراطياً ولا تتقيد باحترام حقوق الإنسان، بل إنها أنشأت محكمة أمن الدولة قبل أن تقوم الدولة نفسها.

ثانياً: الإمكانات والوسائل

١ ـ جار الله عمر

حول بناء القدرة الذاتية العربية: هناك أولوية للمسألة المتعلقة بنسق الحكم المؤسساتي، أي أن إقامة النموذج للدولة الديمقراطية المؤسساتية الحديثة هي المدخل لبناء عناصر القوة العربية والوسيلة الأكثر نجاحاً في المعركة مع إسرائيل. لكن الديمقراطية عملية صعبة وتشكل تحدياً كبيراً لنا جميعاً وليس للسلطات الحاكمة فقط.

وأريد أن أشير بعجالة إلى موضوع العنصر البشري بوصفه أهم أدوات المعركة، وتأتي هنا قضية التعليم ومحو الأمية المنتشرة وسبل التغلب عليها. لنبدأ بالدعوة إلى تحديد مناهج التعليم في الوطن العربي، وتوحيدها، وإخضاعها للمراجعة والتطوير

بصورة دورية وبحسب متطلبات العصر وتطورات العلوم الحديثة وثورة المعلومات التي تمضي بسرعة هائلة.

أما موضوع الجوانب العسكرية، فإنني لا أعوّل كثيراً على المعارك النظامية بين الجيوش العربية وإسرائيل في المدى المنظور. ولا بد من التركيز الآن على المقاومة الشعبية المسلحة والمدنية التي تلحق الضرر بالعدو من دون أن يكون في مقدوره إيقافها أو إبادتها.

٢ ـ عبد الإله النصراوي

هناك فقرة في الدراسة تقول: العمل على تبلور تيار قومي ديمقراطي يتولى طرح برنامج شامل للتقدم ومواجهة ناجعة للتحدي الصهيوني. إن هذا الطرح يتنافى مع القواعد الأساسية للاستراتيجية، لأنها تستلزم حشد قوى الأمة بأكملها.. فأي نظرة للوطن العربي لمعرفة القوى الفاعلة فيه تدلنا على وجود تيارات أساسية ثلاثة، وهي: التيار القومي العربي، والتيار الإسلامي، والتيار «اليساري».

وعلى هذا الأساس أرى أن المسألة على عكس ما تطرحه الدراسة، فإذا كانت مهمة الندوة بلورة تصور استراتيجي شامل، فعلينا أن نبذل الجهود ونخلق الآليات لزج التيار القومي والتيار «اليساري» في المقاومة المسلحة، المرتبطة حالياً بالتيار الإسلامي ضد العدو الصهيوني والتي هي أعلى أشكال المقاومة. ولذلك أقترح أن يعدل على الشكل التالي: العمل على بلورة آلية لتنسيق قوى وتيارات الأمة الأساسية بهدف تحقيق البرنامج الشامل للنهوض والمواجهة الناجعة للعدو الصهيوني.

المسألة الثانية أن فكرة المطالبة بالدولة الديمقراطية في فلسطين هي فكرة ليست بجديدة، ولا بأس أن تعاد إلى الساحة بسبب وجاهتها. إن هذا الهدف يستلزم معرفة دقيقة بمجتمع العدو وتناقضاته، كمدخل للمساهمة في تفكيكه.. وتتضمن هذه الملاحظة التركيز على قضايا ثلاث: **أولاها** أنه سادت خلال نصف القرن الماضي في الفكر العربي آراء تعتبر أن كل يهودي هو صهيوني. ويدلنا الواقع اليوم على حقائق مغايرة، فاليهودية دين والصهيونية حركة عنصرية استيطانية، وذلك يستلزم أن نتعامل مع هذه الحقيقة في دعوتنا لقيام الدولة الديمقراطية، والتخلي عن الأفكار السابقة. **وثانيتها** مسألة اليهود العرب. لقد استمعت منذ أشهر ـ وأظن أن غالبيتكم استمع ـ إلى برنامج بثته هيئة الإذاعة البريطانية عن اليهود العرب، فلاحظت أن غالبية اليهود العراقيين مثلاً يتحدثون عن أزمة هوية وأزمة اجتماعية في ظل التمييز العنصري ضدهم داخل إسرائيل. ونحن مطالبون بأن نتفهم هذه المستجدات ونستفيد منها في صراعنا مع العدو. وبهذه المناسبة أشير إلى مقال كتبته أستاذة يهودية من أصل عراقي

تدعى سيمون بيتون قالت فيه إنها تلقت كتاباً من ٤٠٠ صفحة عن «التاريخ اليهودي المعاصر» لتدريسه للطلبة، فوجدت أن تسع صفحات منه فقط تتحدث عن اليهود الشرقيين. فكتبت مقالة في مجلة **دراسات فلسطينية** التي تصدر في باريس تقول فيها: مثلما أن هناك مسلمين عرباً ومسيحيين عرباً، فلماذا لا يكون هناك يهود عرب يعودون إلى عروبتهم. **وثالثتها** أنه مثلما فعل العدو الصهيوني عندما اخترق صفوفنا من الداخل، علينا اليوم الاستفادة من عناصر الخلل داخل مجتمع العدو الصهيوني، فالقادة الإسرائيليون أنفسهم يعترفون اليوم أن هناك أزمات اجتماعية كبرى يمر بها هذا المجتمع وأبرز مظاهرها: توقف الهجرة واندماج اليهود الغربيين في المجتمعات الغربية وتخلي أغلبهم عن فكرة الأرض الموعودة، وإحجام الشباب عن الخدمة العسكرية، وأخيراً ظاهرة معاداة الصهيونية التي بدأت في أوساط المثقفين.. هذه ظواهر علينا أن نخلق الآليات للاستفادة منها.

٣ ـ علي بن حسين المفتاح

أؤكد على عدة متطلبات:

١ ـ أهمية الدعوة لتصحيح الوضع العربي، وتوظيف ذلك لخدمة الأهداف التي قامت عليها الاستراتيجية وخطة العمل، لأن الأنظمة العربية الرسمية هي وحدها المالكة للإمكانات.

٢ ـ أهمية التقاء التيارين الديني والقومي باعتبارهما القوتين الفاعلتين في الساحة العربية، ومباشرة التنسيق بينهما ضمن قواسم مشتركة، تحقق تنفيذ الاستراتيجية.

٣ ـ التركيز على أهمية تكريس المشاركة الشعبية، وإرساء سبل الديمقراطية الحقة في المجتمعات العربية، لأن هذا هو المدخل العملي لحشد الجهود سواء كانت شعبية أو رسمية لإنجاح توجهات الخطة المطروحة.

٤ ـ التركيز على التطورات الدولية، والإقليمية، ومحاولة استثمارها لدعم توجهات الاستراتيجية، ومحاور العمل فيها.

٥ ـ ضرورة وضع آليات محددة لتطبيق ما يتفق عليه من قرارات، وتوصيات، تضفي نوعاً من الجدية، والصدقية على عملنا وتحركنا. فعلى الرغم من وجود مواثيق، وأنظمة، واتفاقيات، ومعاهدات، ومجالس لخدمة العمل العربي المشترك، إلا أن عدم توفر الآليات المناسبة، والمتابعة المتواصلة لما يتفق عليه قد وصل بالعمل العربي المشترك إلى طريق مسدود.

٦ ـ تكثيف دعمنا لكي يأخذ العمل الفلسطيني مداه، وتحقيق أهدافه الوطنية،

وتحقيق استراتيجيته في تحرير أرضه، والعمل على خلق تحالف وطني بين مختلف فصائله الفاعلة في المرحلة الراهنة.

٧ ـ العمل على توظيف الإمكانات العربية كافة وتوظيف تطور الإمكانات التقانية بخاصة، في مواجهة العدو، والتحديات التي يسعى جاهداً لفرضها على الأمة، وذلك بالاستفادة من أخطاء المراحل السابقة.

٤ ـ هدى عبد الناصر

ـ تكرر الحديث في هذه الندوة حول ضرورة توازن القوى العسكرية بين العرب وإسرائيل باعتباره شرطاً أساسياً للعمل العربي في مواجهة الدولة الصهيونية. وفي اعتقادي أنه مع أهمية هذا العامل، وبخاصة في المدى القصير، إلا أن تحقيقه يخرج عن سيطرة أعضاء هذه الندوة، فهو مسؤولية الحكومات العربية التي تواجه واقعاً دولياً يضمن تفوق إسرائيل من الناحية العسكرية على البلدان العربية مجتمعة، وبالتالي من الأجدى أن نكرس وقتنا للعوامل التي نستطيع أن نؤثر فيها.

ومن هذا المنطلق، فإنني أرى أن المواجهة الحضارية والفكرية والإعلامية يجب أن تكون الموضوع الشاغل لأعضاء هذه الندوة والمثقفين العرب بصفة عامة، وأعتقد أنه إذا توافر التخطيط السليم والتعبئة الشعبية في هذا المجال فسوف يحقق العرب نجاحاً يصعب أن يحققه تكديس الأسلحة المستوردة من الغرب الذي يكيل بمكيالين ويعتبر إسرائيل امتداداً له في المنطقة العربية.

ومما يضمن لنا النجاح في تلك المواجهة الحضارية أنه أصبح من المتعذر فرض القيود على نشر الثقافة وعلى الإعلام، ولذلك ينبغي أن نستفيد من ذلك الوضع الذي وفر التقدم التكنولوجي مع إطلالة القرن الحادي والعشرين.

ولعل ما حدث بالنسبة للقضية الكردية، ونقل وسائل الإعلام في العالم لتفاصيل اعتقال الزعيم الكردي «أوجلان»، وردود الفعل لدى الأكراد في جميع أنحاء العالم، وما حققه ذلك من إحياء للقضية الكردية عالمياً في مدة قصيرة من الزمان، هو خير دليل على إمكانيات النجاح العربي في المواجهة الحضارية مع إسرائيل.

وفي إطار التخطيط لتلك المواجهة الحضارية أقترح تشكيل لجنة من هذه الندوة، تقدم توصيات واضحة في هذا الشأن، تساعد العناصر القومية في الوطن العربي في مجهوداتهم للتعبئة لها. وسوف ندهش إذا بحثنا بتعمق في ما يحدث في الوطن العربي الآن بتدبير من القوى الغربية وإسرائيل لمحو هويتنا القومية، ولذلك ينبغي أن نخطط

منذ الآن لمواجهة هذه الهجمة الشرسة التي لا تقل خطورة عن الاستعمار في القرن العشرين.

وأعطي مثلاً من موقعي كعضو في هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، فأنبه إلى الاختراق الأجنبي للجامعات العربية بما يهدد الهوية العربية ويهمش اللغة العربية تحت دعوى أن عصر العولمة يتطلب إتقان اللغات الأجنبية! إننا بذلك نعود إلى ما كان يحدث في عهد الاستعمار، ولكن بأساليب وحجج مختلفة.

ـ هناك طرح يذهب إلى أن مواقع الأمل في العمل العربي في المرحلة القادمة هي من جانب قوى المجتمع المدني ومؤسساته، وفي اعتقادي أن ذلك يثير قضية عامة؛ إن منظمات المجتمع المدني قد يكون نشاطها إيجابياً أو سلبياً في مجال العمل من أجل القضية القومية العربية، فذلك يتوقف على مصادر تمويلها وعلى الاتجاهات والمصالح التي تمثلها. ومن هنا يقع على قادة التيار القومي العربي عبء متابعة هذه المنظمات، والفرز المستمر لها، وتأييد ما يتسق منها مع الأهداف القومية، وكشف ومقاومة تلك المنظمات التي تحركها مصالح غير عربية. لذلك فإنني أقترح ما يلي:

ـ تشكيل لجنة تقوم بدراسات متعمقة لمنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي وتقدم نتائجها للقيادات القومية حتى تساعدها في مهمتها.

ـ صياغة مشروع قانون تُقترح مناقشته في المجالس التشريعية في الدول العربية، يكون الهدف منه هو منع تحويل منظمات المجتمع المدني إلى كيانات تعتبر امتداداً لقوى أجنبية تخترق مجتمعنا العربي، وهو ما يحدث حالياً.

٥ ـ علي محافظة

إن بناء القدرة العربية يستدعي تطوير سياسة تعليمية في كل قطر عربي تقوم على مكافحة الأمية، ونشر التعليم الإلزامي حتى المرحلة الثانوية، وإعادة النظر في السياسات التعليمية القائمة في الوطن العربي على مستوى التعليم العام والتعليم العالي. وأرى أن استراتيجيات قد وضعت خلال السنوات الماضية لتطوير التعليم والبحث العلمي ونقل التقانة، لا بد من الرجوع إليها، وأخذ ما يناسب منها لإدخاله في هذه الاستراتيجية.

وأقترح أيضاً أن تؤخذ المناقشات والأوراق التي عرضت في هذه الندوة إلى عدد محدد من الباحثين المشاركين في هذه الندوة وتزويدهم بالدراسات السابقة التي تناولت الاستراتيجيات الاقتصادية والتربوية والثقافية التي صدرت عن هيئات ومؤسسات

ومؤتمرات عربية، من أجل صياغة استراتيجية عربية لمواجهة الصراع العربي - الإسرائيلي حتى لا نبدأ دوماً من الصفر، وأن نعتمد فكرة الخبرات المتراكمة.

٦ ـ محمد الفرا

ـ المطالبة بوضع حد للخلافات العربية وإيجاد الجو المناسب لبناء القدرة العربية.

ـ التركيز على استعادة حقوق شعب فلسطين وهي مسؤولية قطرية وقومية.

ـ حثّ البلدان العربية على أن لا تربط مصيرها بالدول الكبرى أو بأي منها كي لا نعود إلى عهد المحميات التي تخلصت منها الشعوب بنضالها والتي يرفضها جيل اليوم وسترفضها الأجيال القادمة.

ـ ضرورة دراسة الاستراتيجية من قبل لجنة خبراء مصغرة بعيداً عن الإعلام، لأن الإعلام والإعلان يحققان لإسرائيل مكسبين: **أولهما** حملة إعلامية إسرائيلية موجهة لليهود في العالم منادية بإنقاذ إسرائيل وجمع التبرعات لها، كما كانت تعمل في مثل هذه الحالات. **وثانيهما** حملة إعلامية إسرائيلية أخرى موجهة إلى أمريكا تقول «إسرائيل في خطر... أمّنوا لها المال والسلاح والحماية». وهذا أيضاً يساعد اللوبي الصهيوني في جمع الأموال لإسرائيل، بل قد يؤدي هذا أيضاً إلى حرب تفتعلها إسرائيل وتقول إنها حرب دفاعية.

ـ تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة د. خير الدين حسيب للاتصال بوزراء الخارجية العرب ونقل التوصيات والاقتراحات لهم.

٧ ـ طلعت مسلم

ملاحظات على الدراسات والمناقشات

ـ لم تولِ الدراسات والمناقشات اهتماماً كافياً بأن العدو الإسرائيلي ليس وحده هو الطرف الآخر، وبالتالي لم تشتمل على الوسائل اللازمة لمواجهته، بينما تمكن مواجهة الطرف الآخر بالتأثير في مصالحه في البلاد العربية إلى حين تغيير موقفه. ويمكن أن تلعب الحكومات والقوى الشعبية أدواراً يكمل بعضها بعضاً إذا اتفقت، أو أن تعتمد القوى الشعبية على نفسها وحدها.

ـ أغلبها يتجاهل حقيقة أن الصراع في وضعه الحالي لا يشكل صراعاً صهيونياً - عربياً، ولكي يتخذ الصراع بعداً عربياً قومياً يجب أن تتفق دولتان عربيتان رئيسيتان على الأقل على الخطوط الرئيسية للصراع بعيداً عن نهج الاستسلام.

- أغلبها لا يوضح القوى التي يمكن أن تنفذ الخطط التي تقترحها، مثل وقف التفاوض مع إسرائيل، والعودة إلى الحد الأدنى من التضامن العربي، وتفعيل المقاطعة العربية، ودعم المقاومة الوطنية في جنوب لبنان وداخل فلسطين، وتحقيق الانتقال السلمي نحو الديمقراطية.

- أغلبها لم يول اهتماماً كافياً وبخاصة في مجالات التربية والتعليم والبحث العلمي واستيعاب التقانة وتحقيق نهضة علمية واقتصادية على المستوى القطري، بالتوازي مع بناء المؤسسات القومية وتحقيق فعاليتها.

- لم تتضح المراحل المتوقعة لتحقيق الهدف النهائي.

- لم يناقش دور الوجود العسكري الأجنبي وعلاقته بتحقيق الأهداف والمراحل، ودور الاستراتيجية حياله.

الهدف المرحلي

أوافق على الهدف النهائي بإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين، ولكن أرى أن يكون الهدف المرحلي كالآتي:

«إيقاف التدهور العربي، وجعل الاحتلال الإسرائيلي شديد التكلفة، وإجباره على الانسحاب من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧، مع بناء القوة الذاتية العربية بالدرجة التي تمكن الأمة العربية من تحقيق الهدف النهائي بالتحرير الكامل في مرحلة تالية». ويشتمل إيقاف التدهور العربي على خطوات عدة مهمة منها:

- المحافظة على الأراضي العربية المحررة وعدم السماح للعدو بالتوسع على حسابها.

- إيقاف مشروعات التسوية الجارية، وكذلك إيقاف التعاون مع قوى العدوان التي تؤيد العدوان الإسرائيلي، وتلك التي تقوم بفرض الحصار و/أو العدوان على البلدان العربية.

- تثبيت الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين بإجراءات قانونية واقتصادية ودبلوماسية يشارك فيها الفلسطينيون الشعب والسلطة، بدعم من الشعوب والحكومات العربية.

- دعم القوى العربية الصامدة بكل الوسائل الممكنة حتى لا تندفع في طريق التسوية وبذل جهد لترشيد عمل السلطة الفلسطينية.

- تدعيم التضامن العربي بالدعوة إلى انتظام عمل مؤسسات الجامعة العربية، وكذلك تحقيق الشفافية بطلب الإعلان عن قراراتها، وعن مدى الالتزام بها، وكذلك تحديد الجهة التي تعطل التنفيذ.

أما بالنسبة إلى بناء القدرة العربية، فلا شك في أن بناء القدرة العربية يحتاج إلى تغيير جذري في أغلب البلدان العربية، وبخاصة في نظم الحكم، كما أن بناء البشر هو أساس بناء القدرة العربية.

- كذلك فإن التقدم في مجال تحقيق الديمقراطية أصبح خطوة ضرورية من أجل تحقيق القدرة الذاتية القطرية والقومية.

- ويشكل الإنتاج ركناً مهماً من القدرة الذاتية العربية، مع تحقيق تعاون بين المؤسسات الإنتاجية العربية لتحقيق التكامل وخفض التكلفة.

- يلزم بناء قدرة عسكرية رسمية وشعبية عربية، وتحقيق تعاون عسكري عربي عن طريق إحياء منظمات الدفاع العربية، وتحقيق تعاون أوثق بين دول عربية رئيسية (مصر وسوريا على الأقل) يصل إلى مداه عند اتحاد أو وحدة.

- توفير قدرة عسكرية قومية مستقلة عن القوة العسكرية القطرية في عدة مجالات رئيسية، وبخاصة المجالات فوق التقليدية، والقوة الصاروخية والدفاع الجوي، وقوة فضائية، وبناء صناعة حربية عربية.

- تحقيق نوع من التنسيق مع دول مجاورة، وبخاصة مع إيران، وربما قبرص.

- أما القوى العسكرية شبه الرسمية، فيجب أن تكون قادرة على خوض حرب تحرير شعبية في ظل حماية القوة العسكرية التقليدية.

- إعادة الاهتمام بالمنظمات التي يمكن أن تسهم في دعم القدرة العربية بدءاً بالجامعة العربية، ومروراً بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وصولاً إلى حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويقتضي موضوع الإمكانات والوسائل:

- تنظيم المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي لتحقيق أكبر قدر من التأثير والفعالية بتوافر عناصر التخطيط والقيادة وتأمين قاعدتها الشعبية، وأن توجه أساساً ضد أهداف العدو العسكرية والاستراتيجية.

- تستعد البلدان العربية لخوض حروب محدودة في حال شن إسرائيل لهذه الحرب في المستقبل القريب، ولاسترداد المناطق المحتلة عند توفر القوة اللازمة لذلك.

ـ وعلى الحكومات العربية أن تتخذ إجراءات مضادة لمنهج الحرب المحدودة التي تمارسها إسرائيل ضد لبنان. ويمكن رفع دعاوى ضد جرائم الحرب التي يرتكبها العدو أمام محاكم جرائم الحرب والجرائم المدنية، ويمكن لاتحاد المحامين العرب واتحاد الحقوقيين العرب أن يلعبا دوراً مؤثراً في ذلك.

ـ تشتمل أعمال المقاطعة العربية على تنمية المقاطعة القطرية ولجان مقاومة التطبيع، وتفعيل مكتب المقاطعة العربية في دمشق، وإنشاء مكتب مقاطعة شعبي، على أن تمتد المقاطعة إلى القوى التي تساند إسرائيل.

ـ على لجان المقاطعة العربية أن تدعو إلى إلغاء المعاهدات والاتفاقات التي أبرمت مع العدو الإسرائيلي، وإغلاق المكاتب الإسرائيلية التي فتحت في بلدان عربية والمكاتب العربية التي فتحت في إسرائيل.

ـ الاستفادة من القنوات الفضائية العربية والتي تبث بلغات أجنبية لنشر الجرائم الإسرائيلية وفضحها، وكذلك لبث أعمال فنية ضد إسرائيل واحتلالها وعنصريتها، مع الاستفادة الكاملة من شبكات المعلومات العالمية.

٨ ـ خيرية قاسمية

لا يمكن إنقاذ القضية الفلسطينية من الوضع المتهاوي الذي بلغته إلا بإعادة هذه القضية إلى مكانها الطبيعي، وذلك بالتأكيد على بعدها العربي القومي، ولكن كيف؟ لدي ثلاث نقاط أولية:

ـ تأهيل المجتمعات العربية وإعدادها لمواجهة طويلة النفس، ولا يعني ذلك فقط التعبئة النفسية الفكرية، بل الإعداد المادي أيضاً، وبالتالي تهيئتها لما يعرف بالمواجهة الحضارية.

ـ تعبئة الوعي لدى كل المجتمعات العربية بخطورة الوجود الصهيوني الذي يهدد الأمة العربية كلها.

ـ إيجاد مؤسسة عربية مركزية، قد تكون بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما يبرر عدم التزامها بما فرضته التسويات. ولا بد من أن يتحمل كل العرب مسؤولية بنائها ودعمها.

٩ ـ محمد فائق

ـ إن أي استراتيجية جديدة تحتاج إلى خطة تعبئة جديدة، وبخاصة أنه بعد كل خطوة اتخذت نحو ما سمي بمسيرة السلام كانت الخطط الرسمية للإعلام تهيئ

الشعوب العربية للسلام بعكس إسرائيل التي تتكلم على السلام وتهيئ جماهيرها للحرب. وذهبت بعض البلدان العربية إلى استصدار القوانين التي تقيد حرية الكلمة في أعقاب أي خطوات جديدة في مسيرة السلام. فكان في مصر ما سمّي بالقوانين السيئة السمعة بعد اتفاق كامب ديفيد، وفي الأردن كان التراجع في قانون الصحافة والنشر بعد اتفاقية وادي عربة وهكذا.

ـ إن تعزيز المجتمع المدني وتفعيله أمران بالغا الأهمية، وهما جزء من قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان عموماً. وأتفق مع د. هدى عبد الناصر على مخاوفها من الاختراق الخارجي لمنظمات المجتمع المدني، ولكن المشكلة في الحكومات العربية التي ما زالت لا تقبل بعض المنظمات التي تباشر نوعاً من الرقابة على أداء الحكومات مثل منظمات حقوق الإنسان والمرأة وجمعيات البيئة... الخ. وهي تلاحق هذه الجمعيات الأمر الذي يدفعها إلى أن تعتمد في حمايتها على الخارج.

ـ إن أي استراتيجية جديدة عليها أن تعمل على تحقيق التوازن العسكري مع العدو أو على الأقل التقليل من الخلل الموجود في هذا التوازن. وفي اعتقادي أنه لا يمكن تحقيق توازن عسكري مع إسرائيل طالما اعتمد العرب على الولايات المتحدة كمصدر أساسي للسلاح. وعلى العرب أن يقللوا تدريجياً اعتمادهم على شراء الأسلحة الأمريكية، ويتجهوا أكثر إلى سياسة تصنيع السلاح، وقد يكون إحياء هيئة التصنيع العربية أمراً مطلوباً في هذه المرحلة. وهناك دول يمكن التعاون معها في هذا المجال منها كوريا الشمالية وجنوب أفريقيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين، هذا بطبيعة الحال علاوة على الصين وروسيا، وقد تأتي إيران أيضاً مستقبلاً. إن صناعة السلاح عربياً يمكن أن تكون مهمة في مجال الصناعات التصديرية، علاوة على أهمية هذه الصناعة من الناحية الاستراتيجية.

ـ إن الأمن القومي العربي أصبح مختلاً بشكل يترتب عليه استنزاف خطير لإمكانيات الأمة العربية، وذلك بسبب اعتماد دول الخليج في أمنها على الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا. فالولايات المتحدة هي التي تخلق التوتر والأزمات في المنطقة، وهي التي تقوم بتحطيم القدرة العسكرية العراقية بحجة الدفاع عن دول الخليج. وأظن أن دول الخليج هي التي تدفع التكلفة.

أعتقد أنه آن الأوان لوقف هذا النزيف، بإيجاد ترتيبات عربية تمنع تماماً اعتداء دولة عربية على دولة عربية أخرى، وتطمين الجميع بما فيهم الكويت ودول الخليج، حتى لو احتاج الأمر لإنشاء آلية لتحقيق ذلك سواء في نطاق الجامعة أو بين مجموعة من الدول، ولتكن مصر وسوريا والسعودية. ومهما كانت تكلفة هذه الترتيبات، فهي أقل كلفة من الاستنزاف الحادث حالياً والذي يمكن أن يستمر طويلاً.

١٠ ـ ابراهيم أبو لغد

يجدر بنا أن نخرج عن إطار التنظير إلى الواقع العملي وأن نركز الجهود على أن نحرر العقل والفكر العربيين من أجل أن تأخذ المنطقة العربية المبادرة إلى إقامة علاقات صحية مع الدول المجاورة مثل تركيا وإيران واثيوبيا وإريتريا؛ والمبادرة إلى وضع تصور يصحح العلاقات مع هذه الدول بما يخدم أيضاً المصلحة القومية العربية.

ويجب علينا أن نتذكر ونستفيد من عبر الماضي في هذا المجال. فالرئيس جمال عبد الناصر كان مبادئاً في التفكير والعمل على إقامة علاقة متينة مع الصين الشعبية والهند ويوغسلافيا والدول الأفريقية، وكان أساسياً في إقامة منظمة دول عدم الانحياز. يجب علينا الانطلاق إذاً من أن العبء في هذا المجال يجدر أن يقع علينا، وأن نقدم تصوراً ممكناً تستطيع من خلاله الدول العربية إيجاد أرضية لإقامة علاقات متينة مع دول الجوار، ونعمل على إضعاف الأحلاف التي تقيمها إسرائيل مع بعض هذه الدول.

١١ ـ جمال الأتاسي

الإمكانات طال الحديث عنها، وفي الوسائل لا بد من مرجعية تمسك بالاستراتيجية، بها تخطط وتحدد الهدف وتدفع إلى الحركة والعمل. ولا بد في المقابل من رافعة أو حركة وكتلة شعبية تمسك بها، تناضل، تضغط على النظم وتدفع نحو إنجاز المهمات التي تطرحها الاستراتيجية وأهدافها. والمرجعية مرجعيتان: شعبية وحكومية. وهناك افتراق في المواقع بينهما وتصادم وتعارض تحول دون تكاملهما.

كيف يمكن لنا أن ندفع باتجاه هاتين المرجعيتين، أو لإيجاد تواصل بينهما؟

أمام الوضع اليائس الذي نعيشه لا بد من التذكير بحقيقة، وهي أن مؤتمرات القمة بعينها لم تمسك بهذا الدور كمرجعية وعلى قدر من التواصل مع إرادات الشعوب، ولم تعط إلزاماً إلا عندما كان هناك مركز ومرتكز عربي قومي، وقيادة موثوقة عربياً وشعبياً، وحركة نهوض قومي عام، كما كان الحال طوال الحقبة الناصرية.

هناك حركة وفعل لا تملكهما ندوتنا، ولكنها تدل إلى طريق ومهمتها أن تحدد الأهداف، وما هو مطلوب من حل للتناقضات ومن تكامل وعمل مشتركين ومواجهة مشتركة. نحن نتطلع إلى نهوض حركة ديمقراطية شعبية لتتحرك من داخل أقطارها وتضغط على حكوماتها لتغير أو تتغير.

ثم لماذا لا يكون للمؤتمر القومي العربي مثلاً حضوره كمراقب في الجامعة العربية ويطرح توجهاتنا هذه؟

ولماذا لا ندفع لقيام برلمان عربي منتخب يمثل قوى المجتمعات الأهلية العربية والشعوب، ويؤدي دور الهيئة التشريعية على صعيد الوطن العربي وإلى جانب مجلس الجامعة العربية، ويؤدي دوره كرقابة شعبية قومية على العمل المشترك؟

١٢ ـ فيصل جلول

انطلاقاً من تقديري أن أفكاري لا تصلح لخطوط القتال الأمامية، فإنني سأتقدم باقتراحين للخطوط الخلفية استوحيهما من دراسة د. مجدي حماد ومن كلمة د. طاهر كنعان: **أولهما** أن نبحث إمكانية أن نلتزم جميعاً خلال شهر أيار/مايو من كل عام، بمساهمة في وسائل الإعلام كل في بلده تتركز على إبراز إحدى الجرائم الصهيونية، وتناول هذه الجريمة من زوايا مختلفة سواء بإضافة وثيقة أو معلومة جديدة أو تحليل جديد لكي تبقى هذه الجرائم في الذاكرة الحالية وفي ذاكرة الأجيال المقبلة بوصفها جرائم عنصرية وتعبيراً منهجياً عن الذاكرة الإسرائيلية المفترسة. **وثانيهما** أن نلتزم جميعاً بميثاق شرف ثقافي يقضي بأن يمتنع كل منا عن استخدام تقنياته في البحث، وأدواته المعرفية على اختلافها، ووسائل نشر هذه المعرفة، في كل ما من شأنه أن يثير ويؤجج النزاعات الأهلية العربية ويزيد الفرقة والانشقاق في الوطن العربي.

تقول حكمة فرنسية: «إن الكبرياء هو أسوأ مستشار سياسي»، وأرى أن العقلانية والمنطق الهادئ يتيح مشورة سياسية نافعة، وعليه أقول إن من له عدو بحجم إسرائيل وضخامتها لا يحتاج إلى أعداء جدد وحتى إلى خصوم جدد/قدماء. إن دولة فلسطينية ما ستقوم على الرغم عنا، وبطبيعة الحال لن نصفق ولسنا ملزمين بقبول ذلك، لكننا ملزمون بعدم تحويل منظمة التحرير إلى عدو لنا لأن ذلك ليس مبرراً وليس مفيداً في صراعنا ضد إسرائيل. كما أنه من غير المفيد أن يتساوى بعض الزعماء العرب مع العدو الصهيوني. وبناءً عليه أقترح أن نساهم في المواجهة مع إسرائيل بما يؤدي إلى تجاوز أوسلو وإلى تجاوز سياسة السلطة الفلسطينية.

١٣ ـ الياس مطران

إن الصراع الوجودي الحضاري الشامل الذي أجمعنا عليه يفرض علينا بناء مجتمع عربي مقاوم يرتقي إلى مستوى خطورة الصراع، وتعدد أوجهه، وبناءً على ذلك:

ـ لا يمكن إسقاط أي وجه من أوجه الصراع، وبخاصةً الوجه العسكري، بالتذرع بالعولمة حيناً، وبالأسلحة النووية الإسرائيلية حيناً آخر. إن كل النزاعات

المسلحة التي وقعت بعد اكتشاف القنبلة النووية على رغم أن دولاً نووية كانت طرفاً فيها، لم تؤدِ إلى نزاع نووي، كما أن الحروب الجارية في البلقان كذبت من كان يظن أن الحرب العسكرية لن تعود إلى القارة الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فمرحلة النزاع المسلح لا بد من أن تكون مدرجةً في استراتيجية من يريد النصر الفعلي، وإن كان ذلك يبدو الآن مجرد فرضيات نظرية، في ظل الوهن العربي الشامل، لكن المقاومة في جنوب لبنان وفلسطين تثبت أن ذلك ليس مستحيلاً.

ـ من الضروري مضاعفة الجهود في إطار مكافحة التطبيع وتفعيل كل الهيئات المناهضة للتطبيع وجعلها أكثر فاعليةً والتحاماً بالجماهير، ولا سيما بجيل الشباب. ولا بد من تفعيل المقاطعة مع العدو وتفعيل مكتب المقاطعة المغيب.

ـ إن النخب القومية قادرة على تفعيل التعاون الاقتصادي العربي إذا رغبت في ذلك، فإذا كان التعاون الاقتصادي الرسمي بين الأقطار العربية يخضع لاعتبارات معينة، فما المانع من أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني العربي بالتعاون في ما بينها، فتعطي الأولوية لكل ما هو عربي؟ وهي يمكن أن تدفع نقابات المهن الحرة ومراكز الأبحاث الخاصة للتعاون بعضها مع بعض، وللتعاون مع الهند والصين وإيران والدول النامية. لقد جربت الهند مع غاندي مبدأ المواجهة الشاملة مع الاستعمار بالاعتماد على قوى المجتمع الحية، والمقاطعة والتركيز على إنتاج وتبادل السلع الهندية. ولا بد من دعم المقاومة في لبنان وفلسطين التي تخوض أروع المعارك ضد العدو الصهيوني.

ـ إن الشعب العربي شعب واحد، وقضية الأقليات ككيانات ذات هوية خاصة هي من الأمور الخطرة. فنحن مجتمع واحد بحاجة إلى ديمقراطية ليس تمييزاً للعرب من بعضهم، كما ترغب القوى الاستعمارية الإمبريالية الغاصبة أن نفعل.

١٤ ـ مدثر عبد الرحيم الطيب

أؤيد بصورة خاصة ما قاله اللواء طلعت مسلم والأستاذ محمد فائق في ما يتصل بالأمن القومي والقدرة العسكرية على الصعيدين الشعبي والرسمي. وأضيف ثلاث ملاحظات:

أولاً: ابدأ بموضوعين أعتقد أن أكثر الوهن الذي يقعد بالأمة قد انبثق عنهما: أعني خلل حياتنا السياسية ونظمنا الحُكمية أولاً، ثم تردي مؤسساتنا التعليمية وسياساتنا العلمية ثانياً.

الأول ـ إن معظم البلاء المفسد لأنساق الحكم والحياة السياسية في بلادنا إنما

يرجع إلى أنها تقوم ـ أغلب الأحيان ـ على العسف والقهر والاستبداد. ولذلك لا بد من إعادة صياغتها وفقاً لما يأتي:

ـ أن تكون الحكومة منتخبة انتخاباً حراً يضمن به صدق تمثيل الحاكمين للمحكومين، ويمكّن المواطنين من المشاركة الفاعلة في إدارة شؤون البلاد.

ـ خضوع الحاكمين المنتخبين انتخاباً حراً للمساءلة الدقيقة الصريحة المستمرة، وبحيث يمكن تنحيتهم عن طريق الانتخابات.

ـ أن يضمن الدستور والقوانين، إضافة إلى الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني، حماية حقوق الإنسان كافة، وحقوق الأقليات على وجه الخصوص.

ـ التعددية واحترام الآخرين، بما في ذلك حق المعارضة والنقد والتقويم.

والثاني ـ لعل من أهم أولويات إصلاح مؤسساتنا التعليمية وسياساتنا العلمية ما يأتي:

ـ تصحيح النهج المدمِّر المستشري في سياقه أن العلم إنما يقوم على النقل والتلقين من جهة، والتحصيل والاستذكار من جهة أخرى. إن من أهم أهداف التعليم والوسائل المؤدية إليه: التزام النهج العلمي في فحص الوقائع والسعي لإدراك الحقائق والعلائق.

ـ الربط المستمر بين التعليم وما يهدف إليه من تنمية المهارات والمقدرات، ذهنية وفكرية وتقنية وجسمية من جهة، ومن جهة أخرى التربية التي تهدف إلى غرس روح المسؤولية وتقدير الواجبات والالتزام الخلقي بالقيم المحورية كالصدق والأمانة والعفة والخير والحق والعدل.

ـ بذل المزيد من الجهد للارتقاء بالمقدرات اللغوية للطلاب والأساتذة والعاملين في وسائل الإعلام كافة: في ما يتصل باللغة العربية أولاً، وبدرجات لا تقل عن ذلك في تعلم اللغات الأخرى.

ثانياً: اقترح إضافة نقطتين متكاملتين أحسب أن من اللازم تقديمهما على كل ما سبق؛ **الأولى** ضرورة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتجنيب البلاد والمجتمعات العربية شرور التقاطع والتناطح ومن ثم التآكل الداخلي. **والثانية** ضرورة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لزيادة التعاون والتضامن بين التيارين القومي والإسلامي، مع تأييد ما سبق أن ذكره د. إبراهيم أبو لغد في ما يتصل بأمر العلاقة بدول الجوار وأهمية الإسلام في ذلك السياق.

ثالثاً: أما بخصوص جوانب محددة في «الاستراتيجية»، فهناك وجهات نظر عدة:

ـ من الضروري اشتمال الاستراتيجية على إشارة مناسبة إلى أولئك النفر من اليهود الأمريكيين الذين أعلنوا رفضهم الصهيونية ومعارضتهم الناشطة لكثير من سياسات «إسرائيل»، وذلك لأسباب إنسانية وأخلاقية أحياناً، أو دينية وعقائدية أحياناً أخرى. لكن الأمر يختلف كل الاختلاف في ما يتصل بيهود الداخل الإسرائيلي، إذ ان هؤلاء ـ على رغم كل ما قد يقدمون من نقد للصهيونية أو لشيء من سياسات إسرائيل ـ قد اختاروا لأنفسهم أن يعيشوا في الأرض المحتلة، وفي ظل الدولة الصهيونية، وعلى حساب الشعب الفلسطيني. وعليه فواضح أنه لا ينبغي أن ينظر إليهم بالمنظار ذاته.

ـ «إعلان الدولة الفلسطينية»، حق طبيعي ومشروع من حقوق الشعب الفلسطيني، ولكنني أقترح أن يقرن ذكره بالإشارة إلى نقطتين مهمتين: **أولاهما**: أنه لا بد من اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لحماية الدولة المعلنة، وضمان بقائها واستمرارها. **وثانيتهما**: أنه لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من إقامة الدولة الجديدة على الأسس الديمقراطية القويمة.

ـ موضوع إحياء منظمة التحرير الفلسطينية أثار في ذهني مجموعة من الأسئلة؛ بأي معنى يراد لنا أن نفهم هذه العبارة؟ وبأي وسيلة يمكن أن يرتجى للمنظمة أن تبعث وتحيا؟ أم يشرع في بناء كيان بديل لم تستبن معالمه بعد؟ يبدو أن الأمر يحتاج إلى المزيد من النظر والتوضيح.

١٥ ـ أحمد عبيدات

ـ إن فقدان الحوار الديمقراطي في مجتمعاتنا يعتبر من أهم عوامل الضعف العربي، الأمر الذي يفرض علينا اعتماد منهج الحوار الديمقراطي في جميع الظروف والأحوال، باعتباره أول شروط التغيير إلى الأفضل.

ـ من المحتم علينا أن نخرج من دوامة الجدل حول القومي والقطري، فقد أعاق مسيرة التقدم في جميع أقطارنا بما فيه الكفاية، وأصبح اليوم خارج إطار الفعل الإيجابي المنتج الذي تصنعه فقط الإرادات الحرة ووضوح الهدف.

ـ العمل على تعميق النهج المؤسسي المؤهل وحده لإحداث التفاعل الإيجابي بين مختلف الأفكار والمرجعيات والرؤى، ووقف هذا الهدر في الوقت والقدرات والإمكانات، ومحاربة الفساد بكل أشكاله، والاحتكام إلى سيادة القانون.

ـ إن خيار المقاومة ـ كما خلص إليه الأستاذ عبد الحميد مهري وآخرون ـ هو

الرد على ما وصل إليه حال الصراع العربي ـ الصهيوني، وما آلت إليه التسويات القائمة.

وفي هذا السياق، فإن مناهضة التطبيع مع إسرائيل، وكذلك دعم صمود الشعب الفلسطيني وتثبيته على أرضه، تصبح متطلبات أساسية لهذا الخيار.

ولهذا أقترح أن ينبثق عن هذه الندوة لجنة يعهد إليها وضع تصور متكامل لعمل عربي شعبي لمناهضة التطبيع مع إسرائيل، آخذين بالاعتبار أن هناك فعاليات شعبية شكلت في بعض الأقطار العربية، ومنها الأردن. وأظن أن أنشطة إسرائيل لتطبيع علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، قد تعددت واتسعت وهي توشك أن تنجح في إحداث اختراقات لا يجوز السكوت عليها وتقتضي عملاً مضاداً بالمستوى المطلوب.

١٦ ـ ابراهيم الدقاق

أبدأ مداخلتي بالقول بأن القدس ليست مدينة كبقية المدن الفلسطينية وغير الفلسطينية. ولتوضيح قولي هذا سوف أتناول القدس من مداخل ثلاثة:

(١) **بعض الملامح الاستراتيجية للقدس**: تشكل القدس بموقعها، حلقة الوصل الأهم بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وبين الساحل الفلسطيني ونهر الأردن. وهي تملك، فضلاً عن ذلك، قيمة دينية وحضارية قابلة للتوظيف سياسياً واقتصادياً. وهي تعطي، بخصائصها هذه للطرف القادر على السيطرة عليها فرصة الاستفادة من إمكانياتها المذكورة وتوظيفها لخدمة أهدافه.

(٢) **القدس في المنظور والأداء الإسرائيليين**: توفر سيطرة إسرائيل على القدس ميزات عدة؛ فهي توفر شرعية دينية للحركة الصهيونية ولإقامة الدولة بين اليهود وبعض الفئات المسيحية الأصولية، وتوفر لها أيضاً، تفوقاً أمنياً على الجانب الفلسطيني بتحكمها بالمرتفعات المطلة على الساحل الفلسطيني من ناحية، وغور الأردن من ناحية ثانية. وفضلاً عن ذلك، تمنع بسيطرتها على المدينة من قيام كيان فلسطيني ذي قدرة وسيادة يثيران لدى إسرائيل قلقاً لا ترغب فيه. ولتحقيق سيطرتها على القدس، عملت إسرائيل على اتخاذ خطوات مرسومة بعناية في إطار الاستراتيجية الإسرائيلية العامة. ومن هذه الخطوات:

ـ حولت الفلسطينيين في القدس من مواطنين إلى مقيمين دائمين بحسب القوانين الإسرائيلية.

ـ خلخلت البنيتين التنظيمية والديمغرافية للقدس الشرقية التي احتلتها عام

١٩٦٧. وقد رسم استراتيجيون عسكريون حدود المدينة بعد توحيدها مع القدس الغربية بشكل سمح بضم أوسع مساحة من الأرض، وأقل عدد من الفلسطينيين. وبالتزامن مع رسم الحدود، قلصت إسرائيل الأراضي المتاحة للتوسع السكاني الفلسطيني وصادرت البعض منها، وحولت البعض الآخر إلى استعمالات أخرى لا تفيد الإنسان الفلسطيني بالضرورة. .

ـ حولتها إلى «عاصمة إسرائيل الأبدية».

ـ أنشأت أكثر من طوق استيطاني حول المدينة، وربطته بنهر الأردن، عبر مجموعة من المستعمرات تنتظم الخط الواصل بينهما.

(٣) المنظور العربي ـ الإسلامي للقدس: تستقر القدس في الوجدانين العربي والإسلامي على صورتين أساسيتين: إما كمدينة محتلة، و/أو كأماكن مقدسة. وبسبب وضعها هذا تحولت المدينة، فيهما، إلى حلبة صراع بين بعض الأنظمة العربية.

لا خلاف بأن القدس مدينة محتلة وتحتضن أماكن مقدسة، ولكنها فوق ذلك، مدينة تضم بشراً وتراثاً وحضارة. أما البشر فهم، كما يبدو، لا يحتلون موقعاً مناسباً في المنظور العربي ـ الإسلامي على رغم أنهم يعانون معاناة، أقل ما يقال فيها، أنها تمثل مأساة بكل المعايير. فهم مهددون بسحب تصاريح إقامتهم في القدس، وهم يخضعون لاستنزاف طاقاتهم الاقتصادية بعد فرض الحصار على المدينة، ويعانون تفشي الأمراض الاجتماعية بأشكالها المتعددة، وغياب المناهج التوعوية المناسبة بسبب سيطرة إسرائيل على معظم مدارس المدينة. وعلى رغم أن هناك اهتماماً بالمقدسات بشكل خاص، فإن التراث يتآكل باستمرار. فقد هدمت إسرائيل حارة المغاربة التاريخية واستولت على معظم الأملاك الإسلامية في حارة اليهود (٨٠ بالمئة)، وأخرجت سكانها الفلسطينيين منها. وتتعرض الأبنية الأثرية لتآكل متنام بسبب غياب الصيانة المناسبة لها، وبسبب حفريات النفق تحت الأبنية المملوكة التي تَنتظم الجانب العربي من الحرم الشريف.

ما العمل؟ لا يمكن انتظار مشروعات التحرير للبدء بمعالجة مشكلات القدس القائمة. ولذلك أقترح ما يلي:

ـ رصد أحوال القدس وأحوال سكانها دورياً وبطريقة منهجية.

ـ إنشاء آلية لزيادة وعي العالم بالوضع القائم في القدس عبر الخبر، والصورة، والبحث، وإجراء المسوح والدراسات، مع التركيز على دور الإنسان فيها.

ـ القيام بحملة شعبية مكرسة للضغط على الأنظمة العربية لإخراج القدس من حلبة الصراع بينها، وتحويلها إلى قضية إجماع عربي.

وأتمنى على مركز دراسات الوحدة العربية أن ينشئ منبراً مكرساً لدراسة القدس وأحوالها.

١٧ ـ أسامة حمدان

الحل في المقاومة، ماذا نعني بالمقاومة؟ بكل أشكالها العسكرية والفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يقتضي التحرك على محورين:

أولهما خطة مقاومة عاجلة تعنى بوقف الانهيار وترتكز أساساً على محاور المقاومة العسكرية والسياسية المباشرة، وهو من شأنه تضييق خيارات العدو إلى حد ما.

وثانيهما خطة للمقاومة على المدى الاستراتيجي تتوزع على محاور الصراع الآنفة الذكر.

وحتى أدخل في التخصيص وفي إطار ما هو مطروح من بنود:

ـ إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة القضية الفلسطينية إلى عمقها العربي والإسلامي، إذ لا بد من تجاوز عقدة القرار الوطني المستقل.

ولا أجد أي معنى لإحياء منظمة التحرير الفلسطينية ما لم تراع هذه المسألة في تركيبتها. وعليه فإن التشكيل المراد هو «منظمة تحرير فلسطين» وليس «منظمة التحرير الفلسطينية» يعمل من خلاله كل القوى العربية والإسلامية، إلى جانب القوى الفلسطينية التي لا تزال تؤمن بتحرير فلسطين.

ـ إعادة ربط الشعب الفلسطيني في الخارج بفلسطين عملياً، وبخاصة من هجروا منها عام ١٩٤٨، فهذه ضمانة أكيدة لعدم الإقرار بالأمر الواقع من الاحتلال. ويمكن أن يكون هذا من خلال دورهم في منظمة تحرير فلسطين، أو دور خاص عبر مؤسسة تحفظ حقهم في أرضهم التي أخرجوا منها سياسياً.

ـ بين السلطة والمعارضة: إنني لا أعتبر حركة حماس أو الجهاد أو غيرها ممن يرفضون التسوية معارضة بقدر ما يمكن تسميتها مقاومة تتمسك بالحقوق والقيم، في حين يمكن إطلاق هذه التسمية على أحزاب وقوى تشكلت في ظل السلطة، وبهذا يصبح لدينا تكوين رباعي على الساحة الفلسطينية معارضة وسلطة ومقاومة ومنظمة تحرير فلسطين، كل وفق ما هو مؤهل له، قادر عليه. وفي هذه الحالة تصبح القدرة على مواجهة المشروع الصهيوني والضغط المضاد أكبر بكثير، كما أنها تحافظ على القضية في أبعادها كلها.

ـ الحل العسكري بين الممكن والمستحيل: أتفق بشكل كبير مع ما ورد في

الدراسة مع الاختلاف في إمكانية الحسم استراتيجياً. إن الحل العسكري يجب أن يكون أحد أدوات إنهاء الصراع المحتملة، بل الحاسمة إذا ما اعتبرنا الصراع حضارياً بين الشعوب. وعليه، فإن العمل العسكري الآن مطلوب لإبقاء الاشتباك مع العدو، وحماية الأمة من الانهيار والاستباحة، وحماية القيم من التبدل والتغيير في زمن العولمة والتطبيع، ويظل مطلوباً على المدى المتوسط لحماية برامج التنمية وبناء الذات والقوة والإمكانات المختلفة. ويصبح على المدى الاستراتيجي ضرورة لإنهاء الاحتلال تماماً، وهذه هي عبر التاريخ.

- في موضوع القدس: لا أجد بعد عرض الأستاذ الدقاق ما أقوله، فقد كان وافياً.

- ضرورة إعادة قراءة وفهم مصطلحات كثيرة يطلقها وينحتها العدو ونستخدمها نحن من دون الانتباه لخصوصيات نحته لها، ومحاولة فرضها علينا (كالإرهاب، والتطرف، والأصولية، وحقوق الإنسان. . . الخ)، بل إن المطلوب منا بعد فهمها إعادة صياغتها ونحتها من جديد، فضلاً عن محاولة نحت مصطلحاتنا الخاصة.

- في إطار محاولة فهم العدو، أود أن أتوقف عند نقاط عديدة:

أولاها أن محاولة الفهم لا تعني بالضرورة أن كل فهمنا كان خاطئاً، **وثانيتها** أن محاولة الفهم يجب أن لا توقعنا في فخ التهويل للعدو بعد أن عشنا مرحلة التهوين، **وثالثتها** أننا مع فهمنا للعدو مطالبون بالتمسك ببرنامج الأمة للتحرير، **ورابعتها** أن من الضروري عند فهم الإمكانات اعتبار دور الإدارة والإرادة الأساس في التعامل معها، لإجراء مقارنات ذاتية مجردة، فضلاً عن مراعاة القدرات والإمكانات المعنوية للأمة.

- في إدارة الصراع أود أن أشير إلى مسألتين: **الأولى** أنه لم تكن هناك إدارة عربية للصراع، بل وقع البعد العربي في المأزق القطري، وعليه فإن بناء أي استراتيجية يجب أن يلحظ هذا الواقع ويتجاوز الجدل بين «القطري» و«القومي» من خلال اعتماد الهدف الواضح والإرادة الحرة. **والثانية** أن جزءاً كبيراً من الإخفاق لم يكن بسبب ضعف الإمكانات بقدر ما كان ضعفاً في إدارة الإمكانات.

١٨ ـ عز الدين ادريس

المسألة الأولى ـ لدي بعض التساؤلات حول مقولة الصراع العربي ـ الصهيوني التي كانت العنوان الرئيسي للندوة. هذه التساؤلات هي:

أ ـ هل كان الصراع عربياً ـ صهيونياً حقاً منذ بدايته حتى الآن؟ الوقائع التاريخية التي عايشناها جميعاً تجيب بالنفي.

ب ـ إذا كان الأمر كذلك، فهل يصح الاستنتاج أن العرب غير قادرين على مواجهة إسرائيل عسكرياً، وليس أمامهم سوى اللجوء إلى التسوية المحكومة بموازين القوى؟

ج ـ إلى أي مدى استطاعت الصهيونية توظيف هذه المقولة في ابتزاز الرأي العام الغربي؟

د ـ ألم تساعد هذه المقولة على إخفاء موقع بعض الزعامات العربية في هذا الصراع منذ وعد بلفور حتى يومنا هذا؟

هذه التساؤلات تقودنا إلى السؤال الأهم وهو: ألا تزال هذه المقولة صالحة كعنوان لاستراتيجية وخطة عمل على المستوى القومي والإسلامي، شعبياً ورسمياً، أم نستبدلها بمقولة جديدة أكثر دقة في التعبير عن طبيعة الصراع في المستقبل؟

المسألة الثانية ـ تدخل في أسس بناء استراتيجية سواء على الصعيد الرسمي العربي أو على الصعيد الشعبي أو على الصعيدين معاً. إنها التعرف على الأهداف التي حققتها الصهيونية عبر إسرائيل والأهداف التي تسعى لتحقيقها وهي الأخطر على الوجود العربي، وهي: إرغام العرب على الاعتراف لليهود بحق «تاريخي وإلهي» في فلسطين، وبأن ما فعلته الصهيونية ليس احتلالاً وإنما تحرر، وان الحركة الصهيونية حركة تحرير وطني، وقد مارست حقها في تحرير أرض إسرائيل من المحتلين العرب، كما حرر الإسبان «الأندلس» بعد ثمانية قرون من الاحتلال (مقولة نتنياهو في كتابه **مكان تحت الشمس**.) يضاف إلى ذلك أن نتنياهو يؤكد التضحيات والتنازلات التي قدمتها إسرائيل في سبيل السلام، بتنازلها عن معظم أرض إسرائيل للعرب. وهذا يعني أن إسرائيل تحتفظ بحقها المشروع المعترف به في تحرير تلك الأرض، إذا أخل العرب بشروط السلام الذي وقعوا عليه. والأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها خلال السنوات الخمس القادمة:

ـ استكمال الحل النهائي مع ياسر عرفات وحدود هذا الحل ومضمونه مقررة سلفاً.

ـ الضغط بكل الوسائل لإدخال سوريا ولبنان في عملية التسوية.

ـ إنهاء المقاومة المسلحة والشعبية للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع باستخدام السلطة الفلسطينية.

ـ إنهاء المقاومة المسلحة والشعبية في لبنان بعد أن تتمكن من إرغام سوريا ولبنان على توقيع السلام.

لدي مقترحات حول خطة عمل لخدمة الأهداف المرحلية الملحة، وهذه الأهداف هي وقف عملية التسوية الجارية تمهيداً لخلق ظروف جديدة أكثر ملاءمة لنهوض قومي عربي شامل. وهذه المقترحات هي:

- تعزيز موقف سوريا ولبنان في مواجهة الضغوط التي قد تصل إلى حد العدوان المسلح.

- تقديم الدعم المادي والبشري للمقاومة المسلحة والشعبية في الأرض المحتلة (فلسطين) وفي جنوب لبنان وتعبئة رأي عام عربي وإسلامي للالتفاف حول هذه المقاومة وحمايتها من التصفية.

- توضيح - وعلى أوسع نطاق - ما يتضمنه المخطط الأمريكي - الصهيوني من مخاطر تهدد العراق ووحدته، أرضاً وشعباً، بما في ذلك الحرب الأهلية والتقسيم.

- العمل على إقامة مؤسسات شعبية عربية وإسلامية قادرة على حشد الرأي العام في مواجهة الاختراق الصهيوني الواسع للداخل العربي وتحصين هذا الداخل في مواجهة خطط التفتيت الصهيونية للدول العربية وليس التطبيع فقط.

- تنظيم ندوات ومؤتمرات شعبية على امتداد الوطن العربي تذاع على الهواء مباشرة لمساعدة الشعب الفلسطيني في الداخل في معركته المزدوجة مع الاحتلال الإسرائيلي وضد قمع السلطة الفلسطينية والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير.

- تحديد أهداف مشتركة للقوى القومية والإسلامية والوطنية تساعد على خلق تيار شعبي فاعل قادر على التأثير في سياسات الحكومات العربية في اتجاه خلق تضامن عربي فعال لحماية الأمن القومي.

١٩ - علي الجرباوي

أنا مع الاستراتيجيات الكبرى في التحرير وغيره، ولكني أريد أن أركز على الاستراتيجيات الصغرى. رجائي من المثقفين العرب، ومن العرب عموماً، ألا يتم اختزال موضوع الداخل وأعني به الضفة وغزة، إلى واحد من أمرين: أن هذا الداخل هو تحت السيطرة الإسرائيلية فقط، أو أنه هو تحت سيطرة السلطة فقط. في الداخل كما ذكر ابراهيم الدقاق هناك أرض وهناك شعب. السلطة محكومة بالاعتبارات الإسرائيلية، والدولية والرسمية وبالاعتبارات العربية، ولا نستطيع أن نتكلم على الاستراتيجيات التي توصلنا في نهاية الأمر إلى التحرير قبل أن نستطيع أن نتحدث عن استراتيجيات تجعلنا نحن في الداخل نتحدث في المواقع التي نحن فيها والتي تضيع

منا يوماً بعد يوم. يجب أن لا يعاد اكتشافنا كما أعيد اكتشاف جزء من الشعب الفلسطيني الذي كان في داخل حدود ١٩٤٨ بعد عشر سنوات أو عشرين سنة بعد أن يكون قد فات الأوان. القضية الأساسية هي كيف يتم التواصل بين هذا الجزء الفلسطيني في الضفة والقطاع بوجود السلطة كإطار يخنقنا، ووجود إسرائيل فوق السلطة تخنق السلطة. كيف تتم العناية بالأرض والبشر؟ ما هي آليات الدعم المعنوي قبل المادي، ومن ثم المادي؟ أعطيكم مثالاً عن خريجي جامعاتنا الذين معظمهم يعود ليعمل في إسرائيل كعمال. البطالة في غزة تصل إلى ٥٥ بالمئة، وفي الضفة تصل إلى ٤٥ بالمئة. كيف نستعيد الأرض والبيوت؟ أرجو أن يتم تركيز بعض الخطابات على كيفية دعم المؤسسات والبشر في الداخل بطريقة عملية، قد تكون قليلة بحسب قدراتنا لأننا أفراد، ولكن كل دعم ممكن هو مفيد. هناك مكتبات لا يصلها كتب، نحن لا نقرأ صحيفة عربية لأنها لا تصلنا، فيجب تقدير درجة الحصار علينا وكيفية اختراقه.

٢٠ ـ بيان نويهض الحوت

مفهوم «الصراع العربي ـ الصهيوني»

لنعترف، لنعترف أن تسمية الصراع العربي ـ الإسرائيلي بـ «الصراع العربي ـ الصهيوني» قد ازدادت شيوعاً فقط بعد مرحلة التسويات. ولكن. . . هل فكرنا في أن الصراع مع الصهيونية والصهاينة مسألة تختلف عن الصراع مع إسرائيل والإسرائيليين اليهود؟ وهي ليست بديلاً لها، ولا استمراراً أو انبعاثاً للحالة النضالية المرجوة.

الصراع مع إسرائيل هو الصراع مع دولة. والحرب مع إسرائيل هي الحرب مع دولة. واستمرار الصراع مع إسرائيل هو حق مشروع، ما دامت إسرائيل قد احتلت أراضي عربية واقتلعت أصحابها منها. وأما الصراع مع الصهيونية فهو بالمجمل صراع مع عقيدة عنصرية معادية لنا من دون أدنى ريب، ولكنها عقيدة لا وطن محدداً لها، وليست مقتصرة على اليهود أنفسهم. وعلينا ـ طبقاً للمفهوم وتطبيقاً له ـ أن نبحث عن الصهاينة في إسرائيل وفي كل بقاع الأرض. أنا لا أعرف كيف يمكن أن يبرر مثل هذا الصراع قانونياً أو منطقياً؟

مفهوم «الصراع الحضاري»

شاعت في السنوات الأخيرة، كما في الندوة، الإشارة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو الصهيوني على أنه «صراع حضاري»، وكأنه يعني نقلة جديدة في الصراع مع العدو. فهل تسمحون لي بالتفكير بصوت عال بما يعنيه الصراع الحضاري هذا؟

ـ لو افترضنا أن الصراع الحضاري مسألة ممكنة، ألا يفترض هذا وجود حضارتين على الأقل؟ أنا أعلم بوجود حضارة عربية، وأعلم بوجود حضارة إسلامية، ولكنني لم أسمع، ولم أعلم، ولا أعتقد إطلاقاً بوجود حضارة إسرائيلية في القرن العشرين.

إن يكن المقصود هو صراع وجود، فلنقل ذلك. ولكن لا داعي للاطمئنان بأنه ليس صراعاً على الحدود، بل هو أيضاً صراع حدود.

ـ أنا أخشى أن يؤدي بريق المفهوم القائل بـ «الصراع الحضاري» إلى تخدير النفوس والهمم. فما دمنا نحن أصحاب الحضارة التاريخية الكبرى، مهما جار عليها الزمن، فالغلبة لا بد من أن تكون لنا. إذن، لماذا النضال اليومي المتواصل؟ مع الزمن يقوم الصراع الحضاري بحل المشكلة.

٢١ ـ خالد عبد المجيد

أقدم الاقتراحات التالية في الدائرة الفلسطينية:

ـ المهمة الأولى فكرية تنطلق في مواجهة الغزو الثقافي الفكري والسياسي المرتبط بالتسوية الراهنة، من أجل تعبئة الأمة حول مخاطر الاتفاقات وأهمية رفضها وإسقاطها.

ـ إن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، يجب أن تستند إلى الميثاق الوطني الفلسطيني وبرنامج عمل وطني نابع منه، مع تأكيد ترابط النضال الفلسطيني بالنضال القومي العربي.

ـ إضافة إلى أهمية الاستناد إلى الأسس الديمقراطية، يجب أن يسبق خطوات إعادة بناء المنظمة حوار وطني شامل تشارك فيه كل القوى والشخصيات الفلسطينية، بهدف وضع أسس المشروع الوطني الفلسطيني وبرنامج وآلية العمل في المرحلة القادمة.

ـ سعي المعارضة الفلسطينية لوضع آليات التفاعل والحوار مع كل تجمعات الشعب الفلسطيني، لبلورة حالة وطنية فلسطينية واسعة لا تقتصر على القوى والشخصيات والنخب، بل تتعمق وتتجذر في كل التجمعات الفلسطينية.

ـ تأكيد مسؤولية الدول والقوى والأحزاب والهيئات والمؤسسات القومية العربية في التفاعل مع قوى الشعب الفلسطيني الحية والملتزمة بالحقوق الوطنية والتاريخية بهدف إنضاج الظروف الموضوعية لإعادة بناء المنظمة، فضلاً عن إقامة إطار قومي شعبي عربي مساند ومشارك للنضال الفلسطيني، على غرار الجبهة العربية التي كان يرأسها المرحوم كمال جنبلاط.

ـ لا بد من التصدي للمؤامرة التي يجري البحث فيها بهدف تصفية قضية

فلسطين من خلال ما سمي بالحل النهائي حول قضية اللاجئين باتجاه التوطين والتهجير والتعويض.

أما الاقتراحات في الدائرة العربية، فهي:

- في مجال إعادة النظر في المعاهدات والاتفاقات المعقودة؛ أرى أن الخطوة الأولى بهذا الاتجاه هي وقف التفاوض مع العدو وتجميد العلاقات السياسية والاقتصادية... الخ من قبل الدول والأطراف التي وقعت معاهدات معه، مع انتهاج خطط وخطوات مرحلية تشكل تراكماً في تحشيد القدرات العربية، سياسياً واقتصادياً وجماهيرياً وعسكرياً.

- على صعيد مقاومة التطبيع، استمرار العمل لتعزيز دور لجان مقاومة التطبيع، ودعوة كل الدول والأطراف العربية لوقف سياسة التطبيع مع العدو. وهذا الأمر يتطلب حركة شعبية فاعلة تقع على المثقفين المسؤولية الأساسية فيها.

- في ما يتعلق بإعلان الدولة الفلسطينية، من الضروري فضح ما يتم من تسويق لشعار الدولة الفلسطينية المرتبطة بالمعادلة الإسرائيلية المنقوصة السيادة والتي تمثل جسر العبور للمشروع الصهيوني.

- في ما يتعلق بالحوار مع الداخل الإسرائيلي، أقترح أن لا يتم التركيز على هذا الموضوع في ضوء التجارب السابقة، حيث جرى استغلال الحوار فلسطينياً وعربياً للوصول إلى ما وصلنا إليه من كارثة. ولذلك فإنني أرى أن شعار الدولة الديمقراطية في فلسطين، التي تتعايش فيها كل الأديان والطوائف، قد يرد على متطلبات ما طرح حول الحوار مع الداخل الإسرائيلي حتى لا يستغل في غير إطاره كما جرى في المرحلة السابقة.

٢٢ ـ عبد الإله بلقزيز

أجدني في بداية هذه المداخلة مختلفاً مع الأستاذ رمضان عبد الله في التحفظ الذي أبداه حيال مطلب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة اعتقاده بأن المنظمة القائمة هي التي أفضت إلى إبرام اتفاقية أوسلو وإلى إجهاض عملية التحرر الوطني الفلسطيني. إنني أزعم أن العلاقة بين تاريخ المنظمة والتراكم النضالي الذي حققته هو ذاته كان أحد ضحايا «أوسلو». والدليل على ذلك أن أحداً من فصائل الثورة الفلسطينية لم يؤيد اتفاقية أوسلو، وكل فصائل منظمة التحرير وقفت موقف رفض ومناهضة لأوسلو، بما في ذلك القسم الأعظم من حركة فتح التي تستند إليها قيادة المنظمة. لكل تلك الأسباب، أعتقد أن الطعن في شرعية إعادة بناء المنظمة يفتقر إلى ما يبرره.

وفضلاً عما تقدم أعتقد أننا سوف نجد أنفسنا مضطرين إلى التفكير الجدي، الواقعي والتاريخي، في المداخل الممكنة والمقبولة لتحسين الأداء العربي في الصراع العربي ـ الصهيوني. وأعتقد أن أحد أهم هذه المداخل اليوم هو إعادة بناء ما دمرته عملية أوسلو، وفي قلب هذا البناء إعادة بناء المنظمة. لماذا هي بالذات؟ لاعتبارات ثلاثة: **أولها** أن تأسيس إطار فلسطيني جديد لا يمكن أن يكون بديلاً تاريخياً مقبولاً لتجربة منظمة التحرير. سيكون بالتعريف انشقاقاً سياسياً جديداً في الساحة الوطنية الفلسطينية، وبكل تأكيد لن يحظى بإجماع، كما كانت دائماً ذلك الإطار الجامع المانع القادر على تمثيل حركية الشعب الفلسطيني وعلى التعبير الأمين والدقيق عن تطلعاته الوطنية المشروعة. **وثانيها** أن مفهوم إعادة بناء المنظمة هو أشمل من المفهوم الرائج اليوم في الأدبيات الفلسطينية، وبخاصة لدى فصائل المعارضة، وهو إصلاح مؤسسات منظمة التحرير. أعتقد أن المنظمة في حالة دمار شديد بفعل عملية أوسلو التي فجرت الصف الوطني الفلسطيني. واليوم المناسبة ليست مناسبة إصلاح عطب، بل هي مناسبة مراجعة كل البناء، كل الهيكل الذي جرى إرساؤه منذ ثلث قرن تقريباً. **وثالثها** إعادة بناء المنظمة اليوم ستكون الممر الإجباري الوحيد الذي على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تسلكه في اتجاه إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تتعرض اليوم ويتعرض نسيجها إلى عملية تمزيق منظمة، وهي أمضى سلاح يمكن للشعب الفلسطيني أن يشهره في وجه عملية الاغتصاب والتبديد الصهيونية الجارية اليوم.

ما العمل إذن من أجل إعادة بناء المنظمة؟ سريعاً أقول إن فصائل المنظمة تحتاج إلى عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني يكون مدارها مراجعة تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية في ربع القرن الأخير وإرساء أساس بنية تنظيمية جديدة يصار إلى اعتمادها إطاراً للعمل الوطني بهدف انتزاع الأهداف الوطنية الفلسطينية. أسس هذا البناء **أولاً** في التركيب، تمثيل جميع القوى الوطنية الفلسطينية بما في ذلك الحركة الإسلامية في مؤسسات المنظمة. **وثانياً** في الطبيعة، فك الارتباط بين المنظمة وسلطة أوسلو، **وثالثاً** في البرنامج، العودة إلى برنامج الحد الأدنى الوطني المشترك المتفق عليه في دورات المجلس الوطني التوحيدية، وأيضاً العودة إلى مرجعية الميثاق الوطني الفلسطيني.

ثمة من سيطرح السؤال: هل إمكانية مثل هذه الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني واردة؟ أعتقد أن ثمة مشاكل حقيقية لأن المؤتمر الوطني الذي انعقد في دمشق قبل شهرين لم يكن قادراً على أن يقدم مثل هذا البديل البرنامجي. أعتقد أن هناك طرقاً أخرى لاستدراج العقل السياسي الفلسطيني والمنظمات التي تمثله إلى هذا العمل الإيجابي الجديد في إطار عربي. وهنا على الصعيد الفكري نحتاج إلى فتح ورشة فكرية

واسعة حول الموضوع من قبل المثقفين العرب لبناء رأي عام عربي وفلسطيني حول أهمية مسألة إعادة بناء المنظمة. وعلى الصعيد السياسي، أن تقوم هيئة عربية مستقلة غير حكومية، قومية، برعاية حوار فلسطيني ـ فلسطيني حول موضوع إعادة بناء المنظمة. وأقترح أن يتخذ المؤتمر القومي العربي قراراً بتكريس دورة استثنائية للمؤتمر يكون موضوعها الوحيد هو البحث في كيفية إعادة بناء المنظمة، وأن تدعى لهذه الدورة كل قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل وفي الشتات للانكباب على ورقة عمل تصاغ في هذا الشأن.

٢٣ ـ محمد سيد أحمد

أريد أن أقصر مداخلتي الآن، والندوة بصدد أن تنتهي، على سؤال واحد: كيف ألخص إنجازات هذه الندوة، في ما يتعلق بتأثيرها في مجريات الأهداف مستقبلاً؟

لقد تقدمت باقتراح، هذا اليوم، وهو أن تتبنى الندوة نقطة بداية عملية محددة وواضحة لمواجهة التحديات التي يشكلها تشخيص المتحدثين في الندوة هم أنفسهم لقوة العدو الصهيوني، ولأوجه الإحباط المتفشية في ساحاتنا العربية. وكان اقتراحي في مداخلتي بالأمس هو أن تتحرك مختلف الأطراف العربية للعمل من أجل تفكيك «كامب ديفيد» كنهج لتسوية النزاع، وبصفته النهج الذي سيطر على الساحات العربية، ويستورد إلى الساحات العربية أكثر التناقضات حدة، بدلاً من أن تكون هذه التناقضات بين العرب وإسرائيل، أو أن ترحل إلى صفوف الإسرائيليين. . . لا أرى اتجاهاً من قبل الندوة لتبني أية فكرة محددة سواء اقتراحي أو أي اقتراح آخر كنقطة انطلاق لمواجهة المستقبل أياً كانت أوجه الاختلاف في رؤانا.

٢٤ ـ شفيق الحوت

ـ لا شك في أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية كان إنجازاً وطنياً مهماً في تاريخ النضال الفلسطيني ولا يجوز التنازل عن فكرة منظمة التحرير الفلسطينية بمعناها كإطار سياسي وتنظيمي للحركة الوطنية الفلسطينية. المشكلة هي في كيفية إرجاع منظمة التحرير الفلسطينية إلى ما كانت عليه، بالنسبة لما نذرت نفسها لتحقيقه.

أشارك الأستاذ خالد عبد المجيد وأشارك د. عبد الإله بلقزيز، بما تقدما به من مشاريع اقتراحات لمحاولة استعادة هذه المنظمة. وأعتقد أننا بحاجة إلى هذه المنظمة وتستحق مثل هذا النضال، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود ما استجد من تنظيمات فلسطينية عندما قامت الانتفاضة، وأخص بالذكر تنظيمين: حماس والجهاد الإسلامي المجاهدين، لأنهما لم يكونا ضمن الفصائل التي كانت تتشكل منها منظمة التحرير

الفلسطينية، وألفت النظر إلى أنه لا بد من حاضن عربي لأن من دون ذلك سيصعب جداً استعادة منظمة التحرير الفلسطينية، مع تأكيد الحرص على أن يبقى الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير، وكذلك الاعتراف العربي.

ـ لقد تم الإعلان فعلاً عن الدولة الفلسطينية سنة ١٩٨٨ في الدورة التاسعة عشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي عقدت في الجزائر. ويعد ذلك إنجازاً في ما يسمى ممارسة السياسة الواقعية، التي اختصرت بشعارها إحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كما أقرتها الشرعية الدولية، أي حق العودة، حق تقرير المصير، وإقامة كيان وطني مستقل. السؤال المطروح يدور حول الإعلان عن عزم القيادة على بسط السلطة وفق إعلان الاستقلال الذي تم سنة ١٩٨٨، بما قد يتجاوز التفاوض في سبيل إعلان دولة فلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني الذي تم احتلاله سنة ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس الشرقية. إنني أؤيد هذه الخطوة شخصياً، لإعلان مثل هذه الدولة مهما كانت النتائج، ولا سيما التي يهدد بها نتنياهو، وهي إلغاء اتفاقية أوسلو، فيكون قد أعفانا من مهمة نضالية لم نحققها حتى الآن.

ـ إن الحوار مع الداخل لا ينتظر قراراً منا، فهناك ظروف موضوعية، أولاً علينا نحن ولا سيما في مثل هذا الإطار أن نحدد معنى كلمة حوار، فهي كلمة مطاطة وقد تنسحب على أكثر من فهم من مفاهيم الحديث مع الآخر، فالحوار بمعنى التفاوض أنا ضده. ولكن أقر بمبدأ الحوار، بمعنى التشابك مع الفكر اليهودي أو الإسرائيلي الذي يصدر في الخندق المضاد. هناك أفكار صحيحة قليلة ولكنها من النمط النوعي المهم؛ هنالك مثلاً شخص مثل «إسرائيل شاحاك»، فأنا أعتبر أن هذا اليهودي الناجي من الهولوكوست والعالم ذا المكانة العلمية في إسرائيل، وذا المكانة السياسية في حقوق الإنسان، يقول كلاماً أحياناً لا يردد له مثيلاً مناضلون في الساحة الفلسطينية. أعتقد أن الحوار مع مثل هذا الرجل هو أمر ضروري بالقدر نفسه الذي نحن نحاور به أحياناً عبر الصحف وعبر المجلات وعبر الإذاعات بعض ما يكتبه الأعداء فنرد عليهم. فيجب أن يكون دائماً في الساحة نوع من الوجود الفكري الفلسطيني المشتبك مع الفكر اليهودي الإسرائيلي، إن كان إلى جانبنا نعززه، وإن كان مضاداً لنا نرد عليه ونكشف عيوبه.

٢٥ ـ عوني فرسخ

الحوار مع الداخل الإسرائيلي:

ـ لا شك في أن القسم الأعظم من اليهود الشرقيين ينتسبون إلى البلدان العربية، وغالبيتهم في تقديري عرب لغة وثقافة وأنماط سلوك. ولكن الإسهام في

النشاط الصهيوني أحدث هوة سحيقة بين اليهود العرب ويهود فلسطين القدماء ونسلهم، وبين الأمة العربية عامة وشعب فلسطين على نخو خاص، ومستحيل تجسيرها ما لم يسقط أولئك اليهود صهيونيتهم.

- لم تبدأ هجرة يهود البلدان العربية إلى فلسطين بكثافة إلا بعد حرب ١٩٤٨، وتأكد نجاح المخطط الصهيوني. وفي حالات يهود المغرب والعراق واليمن، لم تأت الهجرة نتيجة ضغوط، وإنما باتفاقات وتسهيلات حكومية أحياناً. أما يهود مصر فلم تبدأ هجرتهم الكثيفة إلا بعد عدوان ١٩٥٦ وعملية التمصير التي أصابت أغنياءهم لكونهم حملة جنسيات أجنبية وليس بصفتهم يهوداً. ويمكن القول ان الذين هاجروا قبل ١٩٤٨ من اليهود العرب إنما كانوا الذين اعتنقوا الصهيونية أو جندوا لخدمة مشروعها.

- لا خلاف في أن الخطاب الإعلامي العربي لم يكن علمياً وموضوعياً، إلا أنه بالعودة إلى الأدبيات العربية أستطيع أن أؤكد أن خطابي البعث والناصرية تميزا بالتفريق بين الصهيونية واليهودية، وكذلك خطاب حركة القوميين العرب بعد سنوات طفولتها الأولى. ويمكنني أن أجزم أن الفكر والفعل العربيين لم يكونا من العوامل المؤثرة في هجرة وتهجير يهود البلدان العربية.

- ان الهجرة اليهودية إلى فلسطين من مختلف نواحي الأرض تدل على ضعف الولاء الوطني عند المهاجرين للأقطار التي هجروا منها، إلا أن ذلك لم يتم يقيناً نتيجة تغلب الدافع الديني على الدافع الوطني. والثابت أن دولة إسرائيل منذ احتلال ١٩٦٧ توفر العديد من المزايا المادية للمستوطنين في الضفة والقطاع، ولولا الحوافز المادية الشديدة الإغراء لما شهد الاستيطان توسعاً يذكر، على رغم كل حديث عن قدسية «يهودا والسامرة».

- تأسيساً على كل ما تقدم يغدو واضحاً أن الفكر والعمل السياسي العربيين يتحملان أدنى مسؤولية في ما يختص بهجرة يهود البلدان العربية. كما ينبغي التنبه لخطورة الدعوة إلى خطاب تسامحي مع اليهود، وإن كانت تنطوي على قدر كبير من حسن النية، ذلك لأنها تنطوي على الظن بأن العرب هم المعتدون والصهاينة هم الضحايا.

- ان في الكيان الصهيوني تمييزاً لصالح اليهود الأشكيناز، وتمايزاً في واقعهم عن واقع اليهود الشرقيين. غير أن الواقع الصهيوني يشهد تغييراً متسارعاً في هذا المجال. فواقع اليهود الشرقيين اليوم غيره بالأمس، والمستقبل كما توحي به معطيات الواقع في صالحهم.

ـ القناعة العربية النخبوية والشعبية تتصاعد باتجاه اليقين بأهمية وضرورة مقاومة التطبيع، بحيث باتت تحتل ركناً أساسياً في استراتيجية مقاومة التسوية غير المتكافئة وإعادة استنهاض الواقع العربي، وتفعيل الحراك السياسي المقاوم وطنياً، قومياً كان أو إسلامياً. ومن هنا يبدو جوهرياً للغاية الحرص على عدم تعريض هذا الموقف القومي لمخاطر التشكيك في صدقيته وواقعيته وعقلانيته. فضلاً عن أن سلبيات الحوار مع الداخل الإسرائيلي تتجاوز بما لا يقاس إيجابياتها.

القـدس

منذ أقام اليبوسيون قلعة يبوس قبل نحو خمسة آلاف سنة وحتى يومنا هذا، هدمت القدس ثماني عشرة مرة. ولقد بقي بيت المقدس في أسر الفرنجة ما يجاوز المائة عام. ومن هنا ندرك أن القدس لن تكون عاصمة أبدية لإسرائيل على رغم الاختلال الهائل في موازين القوى، والإجماع الصهيوني على ذلك، والقصور والتقصير العربيين العامين، والفلسطيني الخاص بحق زهرة المدائن.

وفي إطار الإيمان بعروبة القدس والالتزام بقضيتها، وانطلاقاً من إدراك الأهمية الاستراتيجية للقدس في حاضر الصراع العربي ـ الصهيوني ومستقبله، اجتهد ملاحظاً:

ـ تحرير وحماية ما تبقى من عروبة القدس مسؤولية وطنية فلسطينية، وقومية عربية، ودينية إسلامية ومسيحية، وإنسانية عالمية.

ـ للمسيحيين العرب دور أساسي كبير في مسألة القدس، وجميع الكنائس المسيحية العربية لها مواقفها المذكورة.

ـ اسجل للتاريخ أن القيادة الفلسطينية قصرت ـ ولم تزل ـ بحق القدس، في اتفاقات أوسلو وما بعد.

ـ مرحلياً يمكن إثارة الحق الدولي في القدس الذي تضمنه قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ بتدويلها. فالتدويل ـ وإن كان متحفظاً عليه قومياً ـ خير من التهويد المتسارع. كما لا بد من العمل الجاد لتحريك قرارات الأمم المتحدة الصادرة سنة ١٩٦٧ بمعارضة ورفض قرار ضم القدس الشرقية، وأحكام جنيف بعدم المساس بواقع الأراضي المحتلة، والتصدي لعمليات الاستيطان المتسارعة.

ـ التحرك على المستويات كافة، عربياً وإقليمياً ودولياً، مع المؤتمر الإسلامي، والفاتيكان، ومجلس الكنائس العالمي، واليونسكو والمنظمات الدولية المعنية، للدفاع عن جميع الأماكن المقدسة والتراثية وحمايتها، مع الحرص على أن لا يطغى البعد الديني على البعد السياسي.

ـ دعم المجلس الإسلامي الأعلى ودائرة الأوقاف الإسلامية، وكذلك الكنائس المسيحية لمختلف الطوائف ومساندتها في مواقفها تجاه الأوقاف الإسلامية والمسيحية المهددة والتي يجري تدميرها بشكل منظم.

ـ تدعيم بنك المعلومات الخاص بالقدس، إن كان قائماً، كما حدثني بذلك المسؤول عن ملف القدس الأستاذ فيصل الحسيني، وإذا لم يكن قائماً إيجاد بنك للمعلومات تحفظ فيه وتسجل أسانيد ملكية العرب للقدس الشرقية؛ فقد تحتاج إليه الأجيال القادمة لاسترداد الحقوق المغتصبة، تماماً كما يفعل الصهاينة الآن.

ـ دعم صمود واستقرار الأهل المقدسيين، وتأمين معاشهم بشكل إنساني، وأن يتولى الاخوة القادمون من الداخل صياغة ما يتصل بدعم وحماية القدس وأهل القدس وتوثيق صلتها بالوطن الفلسطيني.

ـ أن تقوم المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بإثارة حملة عالمية لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني ـ وبخاصة المقدسي ـ في صيانة بيته، وإشادة بيت السكن الذي يحتاج إليه، وتأمين حياته، وتمكين أبناء الضفة والقطاع رجالاً ونساءً ومن مختلف الأجيال من أداء صلواتهم في الصخرة والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وتمكينهم من التواصل الفاعل مع اخوانهم أهل القدس، ووقف كل الممارسات الصهيونية المعادية والمناقضة لحقوق الإنسان، المدنية والدينية والسياسية.

ـ أن ينشط المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي الإسلامي، من أجل تشكيل لجان «نصرة القدس» في كل مدينة عربية وإسلامية.

٢٦ ـ فخري قعوار

نحن نتحدث هنا عن مواجهة العدو الصهيوني، وتتراوح طموحاتنا بين التحرير الكامل والتحرير الجزئي، في حين أن عمليات التطبيع سائرة على قدم وساق في داخل الأرض المحتلة ذاتها، وفي الأردن وفي مصر.

وهناك سماسرة اختصاصيون بتطوير عمليات التطبيع، وأشخاص يسعون بكل جد واجتهاد من أجل تسهيل ذلك وتمريره وتبريره. ومع كامل التقدير للأشقاء العرب الذين عانوا من سطوة الاحتلال والانعزال عن أمتهم منذ أكثر من نصف قرن، إلا أن بعضاً منهم تم استخدامه كجسر للتطبيع. والأسوأ من هذا، أن هناك دعاة للتقارب والتفاهم والتنسيق مع بعض الأحزاب الصهيونية، التي تدعو إلى السلام. وهؤلاء جميعاً ليسوا ضد قيام الدولة العبرية، وليسوا ضد اغتصاب الجزء الأعظم من فلسطين، بل ليسوا ضد العيش في بيوت الفلسطينيين المشردين، بل يسكنون فيها. والتقارب مع

هؤلاء، يقود في النهاية إلى الاعتراف بشرعية وجود العدو، ويقود إلى التطبيع معه.

إن اتفاقيات التسوية مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، تعطي التطبيع غطاءً قانونياً، وتسهل على الراغبين في التعامل مع العدو أن يفعلوا كل ما يشاؤون من دون تردد. إن الصهاينة يتحركون في الأقطار المذكورة بسهولة وبعلنية، وهم يعلمون أنهم يفعلون ذلك بين شعوب لا تكن لهم سوى الحقد والبغضاء، ولكنهم مغطون بحماية القانون..

وفي مقابل هذا، فإنني أدّعي أن الجبهة الثقافية العربية، في الأقطار المرتبطة باتفاقيات مع العدو، هي الجهة الوحيدة التي لم تخترق، وهذا عائد إلى مواقف المثقفين العرب الملتزمين والموقعين على ميثاق الشرف الذي عممه الاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب، ووجد تأييداً وترحيباً من كل أعضاء الاتحادات والروابط الأدبية العربية.

وأنا لا أشك، بأن تجربة الأشقاء المثقفين في مصر، هي التجربة الرائدة وذات الخبرة الطويلة في مجال مقاومة التطبيع.. وفي الوقت نفسه، أقول، إن صورة مقاومة التطبيع بين قطر وآخر، متفاوتة وغير متطابقة، لأسباب موضوعية معروفة، منها ما هو جغرافي، ومنها ما هو مصلحي، وما إلى ذلك. وكي نحقق الهدف على مستوى شعبي أوسع، وعلى مستوى مجالات أخرى غير المجال الثقافي، لا بدّ من دراسة واقع التطبيق مع العدو، وواقع مقاومة التطبيع للتوصل في النهاية إلى الوسائل التي تحدد كيفية العمل الأجدى في ميدان تحقيق الهدف.

٢٧ ـ خالد السفياني

باختصار شديد، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط:

ـ إن فكرة الحوار مع الداخل الإسرائيلي تشكل مدخلاً واسعاً للتطبيع، وأتحدث عن تجربة ومن خلال معاناة شديدة لمقاومة مخططات التطبيع الصهيوني التي تحاول أن تتخذ كمدخل لها الادعاء بضرورة تقوية المعارضة الإسرائيلية أو تعميق الحوار مع الإسرائيليين المساندين للسلام، أو تعميق الخلاف داخل المجتمع الإسرائيلي. وأعتبر أن المنطق نفسه هو الذي استعمل لتبرير مبادرة كوبنهاغن ومبادرات أخرى غيرها. ويمكن الاكتفاء باستعمال وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة الموجهة إلى المجتمع الإسرائيلي. وأود أن أوضح أن هذا الأمر قد لا يسري على الفلسطينيين نظراً للظروف المحيطة بهم.

ـ أؤكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمع الأوروبي، نظراً لأهمية أوروبا بالنسبة لما نتحدث عنه، وبالإضافة إلى الوسائل الأخرى يجب استغلال علاقة ببعض الأحزاب

العربية بأحزاب أوروبية، مثل الأممية الاشتراكية وما يتفرع عنها ويرتبط بها من مؤسسات، وتنسيق عملها وتحركاتها في مثل هذه الإطارات لخدمة استراتيجية المواجهة.

ـ كثيرة هي النضالات التي تخوضها الشعوب والقوى العربية في هذا القطر أو ذاك، ولا تعرف في بقية الأقطار العربية الأخرى سواء منها النضالات الداخلية أو ذات البعد القومي. وأعتبر أن خلق تواصل في هذا الشأن، يمكن أن يساعد من جهة على التقليل من الإحباط في هذا القطر أو ذاك، ومن جهة أخرى أن يشكل حافزاً في هذا القطر أو ذاك للقيام بمبادرات نضالية مماثلة أو تفوق.

٢٨ ـ محمود عبد الفضيل

عندما نُدرّس علم التخطيط والاستراتيجية، نؤكد دوماً أن «الخطة» أو «الاستراتيجية» الجيدة (أو الفاعلة) تستدعي توافر ثلاثة شروط رئيسية، هي:

أ ـ الواقعية، بمعنى أن تكون «قابلة للتطبيق» في المدى الزمني المطروح.

ب ـ الاتساق، بمعنى أن تكون «الخطة» أو «الاستراتيجية» متسقة ومتوافقة مع «القيود» (Constraints) والإمكانات، القائمة في آن واحد.

ج ـ «الأمثلية»، بمعنى أن تكون «الاستراتيجية» المختارة هي «الفضلى»، أي تقترب بقدر الإمكان من تحقيق الأهداف الطموحة للأمة.

ويستدعي ذلك عملياً، تحديد «حلقة الضعف» الرئيسية لدى «الدولة العبرية»، من ناحية، وفي المقابل «الحلقة الرئيسية» التي يمكن أن تنطلق منها عملية المواجهة لدى العرب خلال السنوات القادمة. وإذا سلمنا بأن كلاً من «مرجعية مدريد» و«مرجعية أوسلو» (١و٢)، قد سقطت عملاً وحكماً، وأن الذي أسقط تلك «المرجعيات» هو «إسرائيل». . فنحن اليوم في حل من تلك «المرجعيات»، وعلينا أن نؤسس لـ «مرجعيات جديدة» تواكب وتتواءم مع موازين القوى الجديدة (العسكرية والشعبية): العربية والإقليمية والعالمية، الراهنة والمستقبلية.

وفي ضوء ذلك، لا بد من التشديد في استراتيجية المواجهة المستقبلية مع إسرائيل على القضايا التالية (على المستويين الرسمي والشعبي):

ـ إعادة النظر التدريجية في المعاهدات والاتفاقات المبرمة للتخفيف من بعض القيود من خلال إلغاء أو تجميد بعض البنود.

ـ وقف التفاوض «المنفرد» على أحد المسارات إذا لم يرافقه تقدم على المسار الآخر

(نموذج لذلك ترابط «المسارين» السوري واللبناني).

ـ مقاومة التطبيع والاختراق الإسرائيليين بأشكالهما المختلفة. ويجب أن ينصرف مفهوم مقاومة وحصار «عمليات التطبيع» إلى أشكال التطبيع كافة: السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الثقافية.

ـ فك الارتباط التدريجي بين اقتصاد «الضفة والقطاع» والاقتصاد الإسرائيلي، بحيث يصبح الاقتصاد العربي (بخاصة المصري/ الأردني/ الخليجي) هو العمق الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني الوليد، من خلال خطة عربية مشتركة وليس مجرد «دعم الصمود».

ـ مقاومة محاولات تغيير هوية القدس (جغرافياً وديمغرافياً)، من خلال تأسيس «مرصد» وفقاً لمقترح الأستاذ إبراهيم الدقاق، و«صندوق قومي» للقدس لمقاومة التهويد ونزع الملكيات وتمويل حملات الدفاع عن هوية القدس.

وعلى مستوى أكثر عمقاً، هناك عناصر مهمة للتحرك الاستراتيجي، خلال المرحلة القادمة:

ـ على رغم سقوط وتجمد «المشروع الشرق ـ أوسطي»، يجب العمل على الحيلولة دون قيام أو تركيب «المثلث الذهبي» (من وجهة النظر الإسرائيلية)، الذي تكون قاعدته الرئيسية إسرائيل وضلعاه الأردن والكيان الفلسطيني الوليد.

ـ تركيب «مثلثات استراتيجية عربية» مضادة لحصار المناورات الهجومية الإسرائيلية في العمق العربي. ولعل أهم «المثلثات» المرشحة للتركيب بهذا الصدد: المثلث الذي يجمع مصر ـ سوريا ـ السعودية، والمثلث الذي يجمع مصر ـ سوريا ـ لبنان، وذلك حتى يخرج «العراق» من محنته.

ولكن هذا النوع من التحرك الاستراتيجي «الدفاعي ـ الهجومي» يتطلب تحقق شرطين:

أ ـ إحداث سلسلة من المصالحات التاريخية، وهي تحديداً:

ـ إحداث مصالحة «سورية ـ عراقية» عاجلة.

ـ إحداث مصالحة «عراقية ـ خليجية».

ـ إحداث مصالحة عربية ـ إيرانية.

ب ـ تحسين مستمر لما يسمى «توازن الردع»، على المستوى العسكري، شاملاً: التوازن في مجال الصواريخ الباليستية ـ التوازن في القدرات النووية ـ التوازن النسبي

في مجال الصناعات الفضائية (وبخاصة في مجال «الأقمار الصناعية»).

وختاماً، يظل العنصر الأكثر حرجاً في معادلة المواجهة، هو عنصر الزمن، حتى لا تتسع الفجوة بين «الواقع» و«المأمول».. ولذلك فإن «الأفق الزمني» الأمثل للاستراتيجية المقترحة هو نهاية عام ٢٠٠٢.

٢٩ ـ عبد الوهاب المسيري

ـ أعتقد أن الخطاب التحليلي العربي يجب أن يتحرر من مسألة التآمرية والأخلاقية والرصد ويتحول إلى خطاب تفسيري، بمعنى أنه يعطينا خريطة مع الاقتراحات. من ضمن الأشياء التي لاحظتها مثلاً أنه لا يزال النظر إلى الصهيونية كأنها كتلة واحدة لم تتغير، وهذا أمر يغاير الحقيقة والمنطق.

ـ ضرورة الاستفادة من عرب الأرض المحتلة ما قبل ١٩٤٨ وما بعدها لوجود ثروة لديهم من المعلومات غير متوافرة لدينا.

ـ إن المعلومات والدراسات عن الصهيونية وإسرائيل أصبحت متميزة، لكنها غير مكثفة، بمعنى أنه لا يوجد مركز في الوطن العربي يقوم بجمع هذه المعلومات بحيث يمكن للدارس أن يصل إليها بسهولة. وهذه مسألة أساسية في عملية رصد الداخل.

ـ أثناء الانتفاضة كانت تظهر كل يوم آلية جديدة للمقاومة. وأعتقد أن الانتفاضة دائماً كامنة وموجودة، وأعتقد أنه لو أسس معهد لدراسة آليات الانتفاضة المختلفة، بحيث تكون مطورة حين تحدث انتفاضة أخرى، تكون عندهم الآليات المطورة.

ـ د. جورج جبور وآخرون، اقترحوا، وأضم صوتي إلى صوتهم، أنه يجب أن يكون هناك مرصد يدرس آليات فك الجيب الاستيطاني، كما حدث في جنوب افريقيا وفي الجزائر.

ـ لا بد من الاهتمام باللغة العربية الفصحى التي تموت الآن على مستوى الوطن العربي، ويظهر هذا في الإعلانات وغيرها. فقد بدأ تدريب العقل العربي الآن على مسألة التبعثر اللغوي. في هذا الإطار، كنت أقترح باستمرار وجوب صدور مجلة ثقافية مشكلة، وأعتقد أن الكومبيوتر يمكن أن يساهم في عملية التشكيل.

٣٠ ـ جار الله عمر

ـ **حول التسوية والتفاوض**، القول بإيقاف التفاوض شيء وإيقافه بالفعل شيء آخر، فدائماً كان يوجد طرف عربي يتفاوض بالسر والعلن. والسؤال هو: هل يمكن

توظيف مثل هذه المفاوضات لإنجاز بعض المهام الآنية مثل تجميد المشروع الصهيوني ولو مؤقتاً؟ إن تحقيق مثل هذا الهدف يستلزم إدارة المعركة مع العدو من مركز واحد، وهذا ما لم يعد قائماً، خصوصاً بعد أوسلو.

ـ **حول مقاومة التطبيع**، نعم، ولكن كيف وبأية آفاق، وأين حدودها؟ وعلى سبيل المثال العرب في فلسطين منذ عام ١٩٤٨، ما زال هناك من يعتبر مقاطعتهم جزءاً من مقاومة التطبيع وهو أمر بالغ الخطورة وغير عقلاني ويفيد إسرائيل.

إحياء منظمة التحرير أمر مهم، ولكن مع توسيعها لتشمل المنظمات المعارضة للسلطة، خصوصاً اليسار والإسلاميين، لأن منظمة كهذه تمتلك من الشرعية والتأييد ما يكفي لمنع أي انزلاق إلى ما هو أخطر، وخصوصاً أن دخول المعارضة سيعدل موازين القوى وطرق اتخاذ القرار داخل المنظمة نفسها. أما إذا ألغيت المنظمة، فلا بديل لها، ولن يسمح بإطار جديد ينشأ ابتداءً ويعترف به دولياً.

ـ **حول الدعم الدولي**، يجب التركيز على الأمم والشعوب التي سيكون لها تأثير في مصير العالم في القرن القادم مثل الصين والهند وروسيا إلى جانب أوروبا. والحديث عن الدائرة الإسلامية يثير أسئلة حول تركيا وآسيا والشرق. يجب البحث عن طريقة للتوجه إلى الشعوب الإسلامية تلك وليس الحكومة التي لها ارتباطات ومصالح معينة.

ـ **الحوار مع الداخل الإسرائيلي**، نعم.. ولكن هل يوجد بين اليهود من يقول إنه عربي، وما حجم ذلك؟ اليهود اليمنيون... مثلاً يقال إنهم أكثر تطرفاً، ولذلك اقترح دراسة الأمر.

٣١ ـ هاني فارس

بحسب معرفتي، هذه أول ندوة تعقد حول موضوع «استراتيجية وخطة عمل لمواجهة إسرائيل» منذ زمن طويل جداً. ولموضوع الندوة أهمية قصوى في هذا الوقت بالذات، لأنها رد بليغ على محاولات زرع اليأس في القلوب. ولكن الخطر هو أن تبقى دراسات الندوة الأساسية ودراسة الاستراتيجية إطاراً نظرياً وأحكاماً عامة. هناك حاجة ماسة إلى ترجمتها إلى خطط مبرمجة وفق آجال زمنية معينة.

هناك **مثلان** شائعان في الإنكليزية علينا التمثل بهما: **الأول** انتشر في العشرينيات حين ألمت بأمريكا أزمة اقتصادية خانقة يقول: «الكلام رخيص، ولكن فنجان القهوة يكلف عشرة سنتات». **والثاني** يقول: «الشيطان يكمن في التفاصيل». ولكي لا تبقى حبراً على ورق، علينا ترجمة دراسة الاستراتيجية إلى خطط عملية. بناءً

عليه، أقترح على مركز دراسات الوحدة العربية دعوة لجنة الاستراتيجية إلى الاجتماع مجدداً وتكليفها بوضع هذه الخطط.

٣٢ ـ ضيـاء الفلكـي

أركز على دور عرب المهجر في مواجهة الصهيونية، حيث يمثلون رصيداً هائلاً في الإمكانات، ولهم وجود في كل دولة أوروبية وأمريكية، ويقتضي تفعيل دورهم:

ـ تنظيم الجاليات العربية حتى يكون تحركهم مجدياً، وأن يكون لهم دور في التواصل وتعبئة الجاليات الإسلامية وأصدقاء العرب والمعادين للصهيونية في تلك البلاد.

ـ المشاركة في الحياة السياسية، عبر القنوات الشرعية والرسمية، مع الحكومات والمعارضة أيضاً، وتقديم رؤية واضحة للموقف من الصهيونية.

ـ مخاطبة الرأي العام الغربي ـ بما له من دور كبير في التأثير في توجهات حكوماته، وتحديد المواقف السياسية، وتقديم المساعدات الاقتصادية ـ من خلال السبل كافة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وبخاصة التلفزة، والعمل على إنتاج برامج تلفزيونية، وإجراء حوارات حولها.

ـ تثقيف الأجيال الناشئة، ومراجعة الكتب المدرسية التي فيها حيف كبير بالعرب والمسلمين، ومحاباة واضحة لإسرائيل والصهيونية.

ـ الاستفادة من الحوار الديني مع الكنيسة، وبالذات الكاثوليكية، وبذلك سيكون للعرب والمسلمين سياج يحميهم، وعون للتأثير في محيطهم.

ـ الاستفادة من الجامعات الكثيرة لإعداد بحوث ودراسات موثقة حول الصراع العربي ـ الصهيوني ونشرها بمختلف اللغات عبر ناشرين يتمتعون بسمعة جيدة.

٣٣ ـ عبد الغفور كريم علي

أ ـ يشير واقع التطورات في المنطقة إلى محاولات إنهاء الصراع العربي ـ الصهيوني من خلال عملية التسوية، فضلاً عن محاولات إدماج «إسرائيل» وقوى أخرى، في نسيج المنطقة في إطار «الشرق أوسطية». التساؤل الذي يطرح هو: هل أن هذا الصراع سيزول أم لا يزال يحمل مبررات استمراره وديمومته؟

ب ـ في الواقع ان الصراع العربي ـ الصهيوني لا يزال يحمل مبررات وجوده وديمومته، وفي أكثر الافتراضات تفاؤلاً ان التسويات الحالية لا تكفي وحدها لإنهاء

الصراع، وذلك بحكم اختلال ميزان القوى بين الأطراف بشكل حاد، يضاف إلى ذلك انحياز أمريكا الواضح والمستمر لصالح «إسرائيل». وليس هناك ما يدل على أن أمريكا ستعدل من سياساتها في المستقبل، تلك السياسة القاضية بجعل الميزان العسكري يميل بشدة إلى صالح الكيان الصهيوني.

ج ـ من ناحية أخرى، تعمل أمريكا من أجل بناء نظام «شرق أوسطي» جديد، ويمكن القول ان المفاوضات بين بعض العرب والكيان الصهيوني تمثل أحد أبرز الاتجاهات في الانتقال إلى هذا النظام. ويمكن القول ان أبرز ركائزه الأساسية هي:

ـ أن تكون الكلمة العليا لأمريكا.

ـ تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج.

ـ تطور التعاون العسكري بين أمريكا وحلفائها.

ـ تعزيز التعاون المدني والأمني والاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة وأمريكا.

ـ بناء منظومة إقليمية للتعاون بين دول الشرق الأوسط كافة على أنقاض النظام الإقليمي العربي.

ـ فصل المشرق العربي عن المغرب العربي بهدف رفض أي تكامل عربي، أو أي دور عربي في المنطقة.

ـ إشعال ثورات، وإثارة المشاكل الإثنية والعرقية والطائفية والدينية في دول المنطقة.

٣٤ ـ مدثر عبد الرحيم الطيب

ـ من الضروري اشتمال الاستراتيجية على إشارة مناسبة إلى أولئك النفر من اليهود الأمريكيين الذين أعلنوا رفضهم الصهيونية ومعارضتهم الناشطة لكثير من سياسات «إسرائيل»، وذلك لأسباب إنسانية وأخلاقية أحياناً، أو دينية وعقائدية أحياناً أخرى. لكن الأمر يختلف كل الاختلاف في ما يتصل بيهود الداخل الإسرائيلي، إذ ان هؤلاء ـ على رغم كل ما قد يقدمون من نقد للصهيونية أو لشيء من سياسات إسرائيل ـ قد اختاروا لأنفسهم أن يعيشوا في الأرض المحتلة، وفي ظل الدولة الصهيونية، وعلى حساب الشعب الفلسطيني. وعليه فواضح أنه لا ينبغي أن ينظر إليهم بالمنظار ذاته.

ـ «إعلان الدولة الفلسطينية»، حق طبيعي ومشروع من حقوق الشعب الفلسطيني، ولكنني أقترح أن يقرن ذكره بالإشارة إلى نقطتين هامتين: **أولاهما** أنه لا بد من اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لحماية الدولة المعلنة، وضمان بقائها

واستمرارها. **ثانيتهما** انه لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من إقامة الدولة الجديدة على الأسس الديمقراطية القويمة.

ـ موضوع إحياء منظمة التحرير الفلسطينية أثار في ذهني مجموعة من الأسئلة؛ بأي معنى يراد لنا أن نفهم هذه العبارة؟ وبأي وسيلة يمكن أو يرتجى للمنظمة أن تبعث وتحيا؟ أم يشرع في بناء كيان بديل لم تستبن معالمه بعد؟ يبدو أن الأمر يحتاج إلى مزيد من النظر والتوضيح.

٣٥ ـ فائز اسماعيل

لا جدال في أن هذه الندوة كانت حدثاً فريداً في تاريخ الفكر العربي الحديث، ذلك لأن أغلب الندوات قبلها كانت تعقد كردة فعل على الأحداث والمواقف، إلا هذه الندوة فإنها كانت (فعلاً)، ذلك لأنها تصدّت للاستراتيجية، وأعطت تصورها لها.

لقد استرعى انتباهي د. مجدي حماد بما طرحه في مجال الاستراتيجية، حيث أشبع الموضوع حقه، وأجاب عن أغلب الأسئلة والتساؤلات، إلا أن أمراً لم يأخذ منه الاهتمام الكافي، وأعني به «دور تفعيل الجماهير العربية»، هذه الجماهير هي التي تدفع الضريبة دائماً، والتي يتكلم المثقفون باسمها، وهي الطرف الأساسي في كل موقف كبير.

والإشارات التي دعت إلى مناخ الديمقراطية، ما كانت إشارات دقيقة، إذ كيف تقوم الديمقراطية، وكلنا يعلم أن أغلب الأنظمة العربية ترى الديمقراطية خطراً عليها، وعلى مواقعها وامتيازاتها؟ وبالمقابل فإن الديمقراطية لا تأتي منةً وتنازلاً من الحكام، لذلك كان مطلب رفع مستوى الجماهير هو الطريق إلى سيادة الجماهير، وكلما ارتفع مستواها الثقافي والاجتماعي أصبحت قادرة على أن تحمل مسؤولياتها وتفرض إرادتها.

إنني أشير هنا إلى دورنا أن نبصر الجماهير بالواقع، وأن ندافع عن حقوقها السليبة، وأن ندفعها إلى حمل مسؤوليات المسيرة عربياً وإسلامياً، فهي التي تقوم بواجباتها قبل مطالبتها بحقوقها.

٣٦ ـ هدى عبد الناصر

أريد أن أعقب على ما قاله د. مجدي حول الاستراتيجية المتوخاة لمعالجة الصراع العربي ـ الصهيوني. إنها يجب أن تنطلق من فرضية المقاومة الممكنة. أعتقد أن في مثل هذا الوضع المقاومة الممكنة فقط لا تكفي، إنما الهجوم هو خير دفاع، والهجوم هنا

ليس فقط عسكرياً وإنما هجوم، يعني استراتيجية هجومية. ووجهة نظري مثلاً أن نستغل نواحي الضعف في الدولة الإسرائيلية وفي المؤسسة الصهيونية العالمية لفتح جبهات أمام «إسرائيل» من الداخل. ونسأل أنفسنا هنا لماذا تكون إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة محركاً للتناقضات العربية، ولا نقوم نحن بمهمة مماثلة لتحريك التناقضات الإسرائيلية والصهيونية؟ وهذا دور يقع على القوميين العرب والمثقفين العرب الذين يدركون أن هذا الصراع هو صراع دائم وصراع يمتد في الأجل الطويل.

ثالثاً: المداخلات العامة

١ ـ محمد السعيد ادريس

إن الحديث عن الاستراتيجية يقتضي البحث في كيفية إزالة العقبات والتناقضات التي تعوق توجيه القدرات والإمكانات العربية بشكل فعال في إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني، ومن بين التناقضات:

ـ نظم الحكم العربية، فأغلب هذه النظم باتت عقبة أمام تسخير القدرات العربية لإدارة الصراع، ومن ثم لا بد من البحث في السبل الكفيلة بإعادة توجيه اهتماماتها ثانية في اتجاه المواجهة مع الكيان الصهيوني.

ـ قصور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والحزبية العربية، مما يعطي الفرص للمؤسسات الحكومية لتشويه الوعي العربي ونشر الانقسام حول أولوية القضية الفلسطينية.

ـ شوائب العلمانية في الفكر القومي والحركة السياسية العربية التي تحول دون وحدة الحركة مع القوى الإسلامية التي لها اهتمامات حقيقية بالصراع مع الكيان الصهيوني.

ـ تدني وتناقض التحالفات مع دول الجوار الجغرافي، وبالذات إيران وتركيا ودول وادي النيل والقرن الافريقي.

أما التناقضات فتشمل:

ـ دعوة الدولة الديمقراطية الوطنية في فلسطين تتناقض مع الدعوة إلى الوحدة العربية، لأن مثل هذه الدولة سوف تقوم على أساس قبول الإسرائيليين بالمواطنة الفلسطينية، لا على أساس من «الهوية القومية».

ـ الدعوة إلى الاهتمام بالبناء العسكري العربي من دون الاهتمام بالصناعة

العسكرية العربية مع تعميق علاقات التسلح مع الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني.

- إدراك وجود اختلال في موازين القوى بين العرب و«إسرائيل»، والاستمرار على رغم ذلك، في الانقسام العربي والاستمرار في الخلاف والصراع مع إيران.

وإلى جانب حل تلك المتناقضات وإزالة تلك العقبات، يجب الاهتمام بفرز الأهداف العربية من أجل ما هو عاجل بين التكتيكي والاستراتيجي.

وفق هذا المعيار، فإنني أرى أهدافاً عربية عاجلة يجب السعي من أجل تحقيقها وأبرزها:

- العمل على إعادة الاعتبار لمكانة وأولوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

- تعميق الممارسة الديمقراطية بهدف إعادة توجيه القرار السياسي العربي باتجاه ممارسة الصراع وإدارته بشكل علمي وقومي مع الكيان الصهيوني.

- نزع المتناقضات بين الفكر والتيار القومي العربي مع التيار الإسلامي من أجل توحيد القدرات الشعبية العربية وتوحيد المواقف الوطنية باتجاه القضية المركزية.

- التعجيل بمصالحة عربية حقيقية وشاملة، وإلغاء الحظر المفروض على العراق، والتصدي لسياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، لدورها في فرض التسوية المشوهة، وتمكن إسرائيل من التغلغل إلى البنية الأمنية الخليجية.

- تطوير العلاقات مع دول الجوار، والسعي إلى بناء تحالف شعبي عربي - تركي.

- تفكيك نهج كامب ديفيد في العلاقات العربية - الإسرائيلية.

- تفعيل آليات العمل العربي الرسمي على صعيد جامعة الدول العربية وبالذات جعل مؤتمر القمة العربي مؤتمراً سنوياً، وإنشاء آلية تتولى إدارة العلاقات العربية - العربية، والعلاقات العربية - الدولية.

- دعم صمود المقاومة العربية، وبخاصة المقاومة في الجنوب اللبناني والمقاومة الإسلامية في فلسطين.

- تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتمكينها من ممارسة القوامة على أداء وممارسات السلطة الفلسطينية ومقاومة وتقويم انحرافات السلطة الفلسطينية في علاقاتها مع جماهيرها أولاً، ومع سلطات الكيان الصهيوني والمخابرات الأمريكية ثانياً.

- تعميق علاقات التكامل الاقتصادي الرسمي والشعبي العربي لاحتواء دور رجال الأعمال العرب المندفعين والمهرولين للتطبيع مع «إسرائيل»، فضلاً عن النهوض

بأداء المؤسسات الشعبية العربية وخلق اتحادات عربية نوعية وبرلمانية لجعل الوحدة والتكامل أمرين واقعين وقوتي ضغط لترشيد أداء الحكومات العربية.

٢ ـ السيد زهرة

هذه الاستراتيجية، في مضمونها وروحها، تتوجه إلى مستويين، المستوى الشعبي العربي بمعناه الواسع، والمستوى الرسمي العربي.

أولاً: على المستوى الشعبي، للأسف غاب عن أبحاث هذه الندوة بحث يناقش حالة الشعوب العربية الآن، بينما هناك تطوران على درجة كبيرة من الخطورة، ولا بد من أن يحظيا بأوسع اهتمام ممكن: **أولهما** نجاح إسرائيل في اختراق الدول والمجتمعات العربية على نطاق ليس هيناً في إطار عمليات التطبيع، وبخاصة قطاعات ثلاثة: أعداد من صناع القرار، وقطاع من المثقفين العرب، وقطاع من رجال الأعمال العرب. **وثانيهما** الحال العامة التي نلمسها جميعاً، وخصوصاً لدى الأجيال العربية الجديدة، حال انكسار الروح، واليأس والإحباط، وفقدان الثقة في جدوى المواجهة، وجدوى التضامن العربي، بالإضافة إلى تشوه الوعي العام لدى هذه الأجيال في ما يتعلق بحقائق الصراع، بل إن الانتماء العربي نفسه وهويتنا العربية أصبحا موضع شك ومراجعة.

ولهذا، لا أدري إمكانية النظر في أن يتولى المركز أو المؤتمر القومي إصدار جريدة أو مجلة أسبوعية تتوجه أساساً إلى الأجيال العربية الجديدة، وتنطلق من روح وتوجهات هذه الاستراتيجية.

ثانياً: على المستوى الرسمي، يجب أن تكون لقضية المصالحة العربية أهمية حاسمة. من دون هذه المصالحة اليوم، لا أمل في تضامن أو تنسيق عربي، أو مواجهة عربية.

وأنا مع فكرة طرحتها د. هدى عبد الناصر وهي تشكيل وفد من كبار المفكرين والمثقفين العرب في إطار الندوة أو المؤتمر القومي، يتوجه إلى القادة العرب حاملاً تصوراً محدداً لتحقيق المصالحة العربية.

بالطبع، قد لا يسفر هذا التحرك عن شيء عملي، لكنه على الأقل سيعطي زخماً لدعوة المصالحة، ويمثل عامل ضغط إضافياً على القادة العرب للتوجه نحو المصالحة.

ثالثاً: قضية بناء القدرات العربية يجب أن تولى اهتماماً كبيراً، وهو التأكيد على الوحدة الوطنية داخل المجتمعات والبلدان العربية في الوقت الحاضر.

رابعاً: الدعوة إلى الحوار مع قوى السلام الحقيقية داخل إسرائيل، هي في

الحقيقة دعوة ملتبسة، أو تدعو لالتباس كبير. لذلك أتحفظ عليها أشد التحفظ. كما أنها قد استغلت في الفترة الماضية كشعار من قبل مثقفين عرب للترويج للمشروع الإسرائيلي وللتسفيه من أي دعوة للمقاومة أو المواجهة. لهذا أقترح استبدال هذا النص والاكتفاء بالنص على تشجيع قوى السلام الحقيقي داخل إسرائيل.

خامساً: في الحديث عن القوى الدولية، هناك تركيز على أمريكا والأمم المتحدة، لكن في الحقيقة، الأولوية يجب أن تعطى لأمرين: **أولهما** دعوة البلدان العربية لإعادة النظر في تحالفاتها الدولية، بالتوجه نحو القوى التي لديها نزعات استقلالية عن أمريكا، وخصوصاً روسيا والصين وبعض الدول الأوروبية. **وثانيهما** الإلحاح على ضرورة المصالحة التاريخية مع إيران والتوصل إلى صيغة لعلاقات مستقرة معها. وقد كان لمركز دراسات الوحدة العربية بادرة بفتح أول حوار عربي ـ إيراني، والمرجو أن يواصل هذا الاهتمام.

وأخيراً: إن كانت هناك معركة أساسية تستحق أن يخوضها المثقفون العرب بكل اتجاهاتهم وتياراتهم، فهي بالتأكيد معركة مقاومة انكسار الروح العربية، ومعركة امتلاك الإرادة، وإعادة الاعتبار لروابطنا القومية، بكل السبل وعلى كل الصعد. من دون استعادة الروح وامتلاك الإرادة، لا معنى للحديث عن أي شيء آخر.

٣ ـ معن بشور

على **المستوى الفكري**، هناك مهمات ثلاث:

المهمة الأولى: إعادة الربط بين المشروع الحضاري العربي وقضية الصراع مع المشروع الصهيوني. فبعد مرحلة تغليب النضال الخاص بفلسطين لمصلحة النضال من أجل المشروع القومي التي انتهت مع عام ١٩٦٧، ومرحلة تغليب النضال الخاص بفلسطين على حساب النضال من أجل المشروع القومي التي انتهت مع اتفاق أوسلو، من المطلوب صياغة دقيقة للعلاقة الديناميكية بين قضية فلسطين وعناصر المشروع الحضاري النهضوي العربي: الوحدة ـ الديمقراطية (تجربة الأنظمة الشمولية) ـ التنمية ـ العدالة الاجتماعية ـ الأمن القطري والقومي وفلسطين.

إن مثل هذه الصياغة وربطها بالبرامج اليومية للحركات والأحزاب، والضغط على الأنظمة لتبنيها يوسع المشاركة في قضية النضال من أجل فلسطين، ويصوب عبر العين الفلسطينية مسارات النضال العربي. كما أن مثل هذه الصياغة تسمح لنا برؤية **الحل النهائي**، إذ يجب التركيز على مضمون الحل لا على شكله، أي على المضمون الديمقراطي للحل، أما مسألة **الدولة**، فلا يجوز أن نسجن أنفسنا بشعارها لسببين:

أولهما أنه قد يكون غير واقعي. **ثانيهما** أنه قد يزرع بذرة الكيانية في تربة مشروع قومي للتحرر.

المهمة الثانية: هي الانطلاق من الطبيعة المركبة لهذا الصراع ورفض كل أشكال التبسيط، سياسية أو فكرية أو تاريخية. فالكيان الصهيوني هو استعماري، واستيطاني، وعنصري، وهو قاعدة للاستعمار العالمي.. كل ذلك ولكن من نوع خاص. ودراسة هذه الخصوصيات أمر ضروري لفهم طبيعة الكيان، بل لقد دفعنا كثيراً ثمن النظرة المبسطة، بدءاً من تلك التي حصرت ٩٩ بالمئة من أوراق اللعبة في يد أمريكا، فألغت إدارة الشعوب، وتجاوزت تناقضات عديدة، وصولاً إلى حصر التصدي لهذا الكيان بشكل واحد من أشكال النضال، أو بفكر واحد من الأفكار المطروحة، أو بصيغة من صيغ العمل.

المهمة الثالثة: هي السعي لتطوير الخطاب القومي العربي تجاه الصراع باتجاه استيعاب هذه الطبيعة المركبة للصراع. فالخطاب القومي المطلوب يجب أن يكون قادراً على استيعاب كل التيارات الايديولوجية، كمدخل لوضع برنامج لهذا الصراع تلتقي حوله تلك التيارات.

كما أن المطلوب تطوير الخطاب القومي العربي على نحو يسهم في تفكيك الادعاءات الصهيونية باستغلال المسألة اليهودية، سواء على مستوى العالم أو على مستوى اليهود أنفسهم، وحتى بالنسبة للعرب أنفسهم. ولنا في تراثنا، وتعاليمنا الروحية، ما يغذي هذا الخطاب بمادة مهمة.

باختصار المطلوب تحرير خطابنا العربي من كل شبهة شوفينية أو عنصرية، وهذا لا يتم إلا من خلال اعتبار المضمون الديمقراطي في الخطاب القومي ضرورة، بل فرضاً علينا.

على المستوى الاستراتيجي: لا بد من الانكباب على فهم أصيل وعلمي وجاد للقوى على جانبي الصراع: قوى الخصم وسبل تفكيكها في ناحية، وقوى الأمة وسبل تجميعها وتراكمها في الناحية الأخرى.

على المستوى الأول: قوى الخصم بما فيها القيود والاتفاقات.

- لا بد من دراسة معمقة للمجتمع الإسرائيلي من داخله وتناقضاته، ووضع خطة متكاملة لتغذيتها بمختلف الأساليب، لا بد من مركز خاص لهذا الأمر.

- دراسة للحليف الأمريكي داخلياً، ولمصالحه في بلادنا والمنطقة، وللآليات

التأثير في القرار الأمريكي، وللتفاعل مع اللوبيات الفاعلة في الولايات المتحدة بما فيها القوى الهامشية (اللوبي الكردي). هنا لا بد من مركز خاص للدراسات الأمريكية.

ـ دراسة متجددة للواقع الدولي، روسيا، أوروبا، اليابان، الصين، توسيع الحلف الأطلسي، اليورودولار ووضع خطط لتقوية التمايزات بينها وبين سياسة الهيمنة الأمريكية.

ـ دراسة متجددة لعالم الجنوب، بما فيها واقع الهند، وباكستان، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والسعي لإحياء كتلة الجنوب كإطار للتحرك العالمي لقضيتنا العربية.

أما على **مستوى الاتفاقات والقيود،** فأرى أن الاستراتيجية المطلوبة يجب أن تقوم على أمرين:

١ ـ الاستمرار في رفض الاتفاقيات من موقع مبدئي من جهة، ومن موقع واقعي أيضاً. لقد ثبت أن منطق الاتفاقات المعقودة هو الذي ظهر أنه غير واقعي لأنه لم يفهم طبيعة المشروع الصهيوني.

٢ ـ السعي لتجويف الاتفاقات تدريجياً، ومن داخلها سواء عبر:

أ ـ توسيع الهوامش المتاحة لأي تحرك معارض لهذه الاتفاقات.

ب ـ توسيع نطاق مقاومة المحتل، ورفض التطبيع معه، على نحو يجعل هذه الاتفاقات عبئاً عليه.

ج ـ السعي لإلغاء كل المفاعيل الناجمة عن هذه الاتفاقات على المستويين العربي والدولي سواء من خلال إبراز الحق الفلسطيني والعربي من ناحية، والرفض الصهيوني للسلام من ناحية أخرى.

د ـ التركيز على قضايا كالقدس واللاجئين والمستوطنات ووضع خطوط حمراء حولها لتفخيخ مسار هذه الاتفاقات.

هـ ـ وضع خطة فلسطينية وعربية متكاملة لاستقلال منظمة التحرير عن سلطة الحكم الذاتي وذلك:

ـ عبر وضع البلدان العربية المعنية مباشرة أمام مسؤولياتها بهذا الأمر، ولا سيما من خلال خطة متكاملة تبدأ بتحسين أوضاع الفلسطينيين، على قاعدة رفض التوطين.

ـ تكتيل قوى داخل فلسطين وخارجها وراء هذا الشعار ولا سيما أن منظمة التحرير تتصدى لكل أرض فلسطين ولكل شعب فلسطين، وأن مهمات سلطات

الحكم الذاتي محصورة في أقسام من الضفة والقطاع.

على مستوى تجميع قوى الأمة:

ـ دعم كل الجهود الرامية إلى توفير صيغ التلاقي بين كل تيارات الأمة على المستوى الشعبي والأهلي، وتوفير مستلزمات القدرة على تنفيذ توصياتها ومقترحاتها، والسعي لاعتبار متطلبات الصراع العربي ـ الصهيوني محوراً رئيسياً.

ـ دعم كل المساعي الرامية إلى تحقيق التضامن العربي، ومؤسسات ومنظومات العمل العربي المشترك واعتبار متطلبات الصراع العربي ـ الصهيوني محوراً رئيسياً.

ـ إبراز النموذج المقاوم في لبنان وفلسطين كنموذج لإمكانية التصدي للتفوق الصهيوني.

ـ إبراز التلازم في المسارين السوري ـ اللبناني كنموذج لقدرة الجهد العربي المشترك على تخفيف الخسائر على جبهة التسوية، وفتح الآفاق للخروج منها.

ـ السعي لقيام جبهة شرقية ممتدة من الناقورة في جنوب لبنان إلى طهران مروراً بدمشق وبغداد، والسعي لتجاوز كل العوائق والحساسيات القائمة، مع السعي لقيام تكامل بين هذه الجبهة ومصر والسودان ودول الخليج والجزيرة والمغرب العربي بما يتيح الاستفادة من كل الإمكانات الممكنة.

ـ السعي للنضال لإخراج القوى العسكرية الأجنبية من الأرض والمياه العربية، باعتبار أن هذه القوى تشكل احتياطياً استراتيجياً للعدو الإسرائيلي، ومصدر ابتزاز مالياً واقتصادياً للدول الخليجية، ومن الضروري وضع مشروع للأمن العربي يعيد الطمأنينة للجميع، وإحلال قوات عربية بديلاً من القوات الأجنبية.

ـ ربط قضية الحصارات بقضية الصراع مع الكيان الصهيوني، وإبراز هذا الربط على عدة مستويات بدءاً من سياسة ازدواجية المعايير وصولاً إلى الصلة المباشرة للكيان الصهيوني بهذه الحصارات (اعترافات ريتر ولجان التفتيش في العراق).

ـ الاهتمام بالقوى والشعوب الإسلامية، ولا سيما تركيا وإيران وغيرهما، بما يربط شعوبهما بحركة المقاومة في فلسطين ولبنان.

ـ تحويل تجزئة الشعب الفلسطيني إلى عنصر ضغط ومحاصرة للمشروع الصهيوني أمام الرأي العام الدولي: (١) لنضع حق العودة لفلسطينيي الشتات بوجه واقع اللجوء؛ (٢) لنضع حق الدولة لفلسطينيي الضفة والقطاع بوجه محاولات التنصل من هذا الحق؛ (٣) لنضع حق المساواة الديمقراطي لفلسطينيي ١٩٤٨ بوجه قوانين التمييز العنصري؛ (٤) لنضع حق المسلمين والمسيحيين في القدس بوجه محاولات تهويدها.

- وضع خطة متكاملة لتفعيل دور الجاليات العربية والإسلامية داخل الدول الغربية، كما داخل أفريقيا وأمريكا اللاتينية متذكرين دوماً أن تجربة الصهيونية بدأت بين يهود الشتات قبل أن تصل إلى فلسطين.

- وضع خطة متكاملة للاستفادة من ثورة المعلومات سواء على مستوى القنوات الفضائية أو البريد الالكتروني بما يسهم في تعريف العرب بقضيتهم، وتعريف العالم بقضية العرب.

٤ - برهـان غليـون

- اسمحوا لي أن أوجه نقداً وهو يطولني معكم. نحن سرنا جيداً حتى الآن وقد اقتصرنا على تعداد إمكانيات العمل، تعداد الأطر المختلفة للعمل من دون أن نحدد ما هي الأولويات؛ أين ينبغي أن يكون محور الجهد في تحويل الأوضاع، فكل استراتيجية يكون هدفها تحويل ميزان قوى، تحويل أوضاع، اختيار نقاط محددة في الواقع، لتحقيق تغيير أو انقلاب في الأوضاع. الاستراتيجية هي بالأساس تحديد نظام الأولويات الذي يسمح بقلب الأوضاع في المستقبل واستخدام القوى بأحسن طريقة عقلانية.

- ما هي الاستراتيجية المطلوبة اليوم؟ أعتقد أننا لسنا بصدد بلورة استراتيجية غير موجودة في الوطن العربي، نحن في صدد مواجهة مشكلة غياب استراتيجية عربية مشتركة وموحدة. أما الاستراتيجيات القطرية والخاصة لكل من القوى فهي موجودة. وهناك ثلاث استراتيجيات موجودة اليوم في الوطن العربي لم تتم مناقشتها؛ هناك استراتيجية قوى الحركات الإسلامية، التي تقول نحن لا نعترف بالوضع الراهن، ونستمر حتى التحرير. فإذا كنا نحن مع استراتيجية التحرير يجب أن ندعو لتكوين إطار للدخول في مواجهة عسكرية مستمرة، وأن نستفيد من كل القوى الممكنة لتحقيق هذا الهدف. وهناك استراتيجية مؤتمر مدريد التي تبنتها البلدان العربية وجزء كبير من قطاع الرأي العام العربي، وهي استراتيجية البحث عن سلام عادل، بمعنى الاعتراف بإسرائيل مقابل التراجع عن الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية. هناك استراتيجية ثالثة بعد فشل «عملية السلام» هي استراتيجية تجنب المواجهة: نحن ندعو البلدان العربية إلى مواجهة إسرائيل في حين أن الاستراتيجية الرئيسية لمعظم هذه البلدان اليوم هي تجنب المواجهة والتقارب مع الأمريكيين ودفع الثمن الغالي من السيادة الوطنية لتجنب المواجهة. نحن نريد أن نفرض على دول تبحث عن تجنب المواجهة تبني استراتيجية المواجهة. إذن يجب أن نحدد بالضبط مصلحة العرب أين تكمن، وأي نوع من هذه الاستراتيجيات الموجودة نتبنى وكيف

يمكن أن ننطلق منها للوصول إلى استراتيجية عربية موحدة تجمع أكبر عدد من القوى العربية وليس جميع العرب؟

أنا في اعتقادي أنه على رغم فشل عملية السلام ليس أمام العرب بشكل عقلاني إلا تبني استراتيجية السلام العادل؛ وهذه الاستراتيجية يترتب عليها تبني استراتيجية الحركات الإسلامية من دون أن أكون بالضرورة ايديولوجياً مثلهم، أنا من الذين يقولون إن قراءة الواقع الاستراتيجي العربي بالإمكانيات والقوى والمصالح المتعارضة والمتناقضة فيه، تفرض علينا أن نستمر في إعادة إحياء وتطوير «استراتيجية السلام العادل»، وهذا يتطلب جمع القوى التي لها مصلحة في ذلك، واستغلال جهود المثقفين من أجل المساهمة في إزالة النزاع العربي ـ العربي الذي يمنع القوى العربية من الالتقاء والتوحد، ودعم المقاومة. . . الخ.

٥ ـ محمد عبد الملك المتوكل

لي خمسة تساؤلات:

السؤال الأول: هل هناك تناقض بين شعارين أشارت إليهما دراسة الاستراتيجية وهما: شعار «صراع وجود لا صراع حدود»، وشعار «الدولة الديمقراطية التي يتعايش في ظلها الجميع»؟ فالشعار الأول ينفي إمكانية التعايش مع يهود إسرائيل، والشعار الثاني يدعو إلى التعايش المتساوي مع يهود إسرائيل.

السؤال الثاني: يطرح البعض أن العدو الحقيقي للأمة تاريخياً هو الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تكن إسرائيل إلا إحدى أدوات الغرب لتمزيق العرب وإضعافهم. فإذا كان الأمر كذلك، هل هناك أي احتمال لاستغلال التناقض التاريخي بين الغرب واليهود، واحتمال تناقض المصالح بينهما، فندفع يهود إسرائيل ـ بحكم المصالح ـ إلى الاصطفاف مع أبناء المنطقة في مواجهة الغرب. . ويكون ذلك أحد أبعاد الاستراتيجية التي نضعها؟

السؤال الثالث: أحد أسس الاستراتيجية هو بناء الدولة العربية الديمقراطية المؤسسية. . ألا يعني ذلك أولوية الصراع المجتمعي مع الدول السلطوية القطرية العربية؟ وما أثر ذلك في استراتيجية الصراع مع إسرائيل سلباً وإيجاباً؟

السؤال الرابع: لا بد من أن يتضح عند إعداد الدراسة النهائية إلى من نتوجه بهذه الاستراتيجية، ومن هو المعني بتبنيها خلال هذه المرحلة وكيف؟ وحتى لا تظل أحلاماً معلقة في الهواء؟

السؤال الخامس: أين دور الايديولوجية الدينية في استراتيجية الصراع مع دولة

تستثمر الدين لحشد طاقاتها.. مع العلم أن المقاومة الحية في الساحة العربية اليوم هي تلك التي تستشهد تحت الراية الدينية؟

٦ ـ عبد القدوس المضواحي

ـ إن حتمية بناء القدرة العربية تكمن في امتلاك الإرادة العربية المستقلة القادرة على التبني الفعلي لاستراتيجية مواجهة شاملة، باعتبار الصراع العربي ـ الصهيوني ليس سوى مظهر متقدم من مظاهر مشاريع السيطرة الخارجية على المنطقة العربية، وتعطيل قرارها المستقل.

ـ من الضروري فتح الطريق أمام حركة التجديد الفكري في إطار المشروع النهضوي العربي، لكي تحدث هذه الحركة أثرها في تطويق التمزيق والتشتيت للقدرات العربية، والعمل على خلق تيار قومي ديمقراطي قادر على بناء القدرة العربية وعلى مواجهة التحدي الصهيوني، فضلاً عن إنشاء جبهة قومية عربية ديمقراطية تكون تعبيراً عن وحدة الحركة الشعبية العربية الرافضة للتجزئة والتبعية والحلول الاستسلامية.

ـ إن المعارضة الفلسطينية في حاجة ماسة اليوم إلى الدعم الشعبي العربي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الأداة العربية التي سبق اقتراحها والمؤهلة لحشد طاقات الأمة، لمنع الأنظمة العربية، وفي المقدمة منها السلطة الفلسطينية، من الاستمرار في مسار التسوية الاستسلامية والارتهان للقوى الخارجية.

ـ أذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذ المهري من أن خيار المقاومة هو الخيار الوحيد، وهذا الخيار يستوجب التأكيد مجدداً على اللاءات الثلاث التي أطلقها جمال عبد الناصر في الخرطوم. وأقترح إنشاء صندوق قومي لدعم المقاومة ودعم لجان المقاطعة وفلسطين الشتات.

٧ ـ رمضان عبد الله شلَح

حتى لا يكون حديثي في نظر البعض من باب «المنفستو» العقائدي أو الأيديولوجي، فإنني أقسم حديثي إلى مستويين: **الأول** عبارة عن مقدمة نظرية، **والثاني** والأهم هو في الجانب العملي.

المقدمة النظرية تستدعيها أسباب عدة أهمها، حرص الكثير من الناس على معرفة طبيعة موقف الحركات الإسلامية من الصراع ضد «إسرائيل».

بداية لا أتصور أن تكون هناك استراتيجية من دون محددات وموجهات للصراع مع العدو. وأكتفي بمحدد وموجه أساسي لهذا الصراع ألا وهو فلسطين. فلسطين،

بالنسبة لنا كإسلاميين، هي آية من الكتاب، من فرّط في فلسطين فرط في الكتاب. فلسطين بما تعنيه من أبعاد عقيدية وسياسية واستراتيجية وتاريخية هي الأيديولوجيا وهي المحك الذي يجب أن نلتقي ونفترق عليه.

من هنا، قد يتساءل البعض: هل الحديث عن فلسطين والبعد العقائدي فيها يطرح فكرة الحرب الدينية مع اليهود من وجهة نظر الإسلاميين؟ بالتأكيد لا، وأنا هنا أسجل أن معركتنا هي في فلسطين، على رغم دور الدين في قراءة وإدارة الصراع من وجهة نظرنا، فإننا لا نقاتل اليهود لأنهم يهود، أو من أجل أن يتحولوا إلى مسلمين.

نحن نقول ان المعركة مع اليهود هي على فلسطين. هي بسبب الظلم الذي وقع علينا باغتصاب أرضنا وتشريد شعبنا. فلذلك نحن سنقاتل اليهود في فلسطين حتى لو أسلموا. فلو أسلم اليهود وتشبثوا بفلسطين بهذا الظلم والعدوان، فالحكم الشرعي هو قول الله تعالى: **﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾**[1]. والموقف الشرعي هو الذي يعصمنا من الوقوع في الخلط حين نأتي لنقترح بعض جوانب الاستراتيجية في التعامل مع القضية الفلسطينية.

فعندما يقول بعض الاخوة إن إقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ هو حل عادل للقضية الفلسطينية، نحن نتساءل: ما هي موازين العدل؟ هل هو الحق المكتسب الذي أنشأته القوة الصهيونية في فلسطين؟ الحل الذي تفرضه موازين القوى المختلة هو بالنسبة لمن يقبل به منا حل المغلوب على أمرهم، وليس حلاً عادلاً بأي حال من الأحوال، لأننا لو سلمنا بالحق المكتسب بالقوة، وقلنا إنه حل عادل، فسينتهي بنا الأمر إلى هنود حمر. هل يستطيع أحد مع مرور الوقت أن ينشئ حركة تحرير تطالب الآن بتحرير أمريكا من المستوطنين البيض؟

من هنا، فنحن نعتقد أن فلسطين، بما تعنيه لنا من أبعاد عقيدية وسياسية واستراتيجية، يجب التعاطي معها على قاعدة أنها المقدس الديني، والمقدس الوطني، والمقدس القومي، الذي لا يمكن التفريط في ذرة منه بكل أبعاده. وهذا ينطبق في نظرنا على ما سيوصلنا إلى فلسطين. لذلك عندما نطرح الكفاح المسلح، وهو الأمر الذي طرحته الثورة الفلسطينية وتعاملت معه في حدود «المقدس الوطني» أو المصلحة الوطنية، نحن نعتبر أن هذا لا يكفي ولا يصمد، لأنه في خلال ربع قرن تحول «المقدس الوطني» إلى «محرم وطني». والآن، على قاعدة ما يسمى بالمصلحة الوطنية، يتم ذبح حركات الجهاد والمقاومة داخل فلسطين لصالح المدنس (العدو).

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الحجرات،» الآية ٩.

كيف يمكن أن نعصم هذا المقدس من الضياع أو الإبادة؟ يجب أن نخرجه من الدائرة الضيقة، دائرة القرار الوطني الفلسطيني المستقل إلى أفقه القومي والإسلامي الواسع والرحب باعتباره مقدساً دينياً في المقام الأول. لذلك، الجهاد بالنسبة لنا هو حكم شرعي، هو تكليف وواجب شرعي لا يمكن أن يتحول بجرة قلم من مقدس إلى محرم يذبح كل من يطالب به أو يمارسه. وكما فرض علينا الصيام والصلاة والحج، فرض علينا القتال. الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه **﴿كتب عليكم القتال﴾**[٢]، كما يقول **﴿كتب عليكم الصيام﴾**[٣]. والأستاذ عادل حسين تساءل بالأمس: هل الأمة مستعدة لتقديم ثلاثة ملايين شهيد؟ عندما يكون الجهاد عقيدة في ضمير الأمة تقدم هؤلاء الشهداء بكل بساطة، لأن الحج وصل تعداده في بعض السنوات ثلاثة ملايين حاج مثلاً.

من هنا، فإنني أؤكد أنه لا بد للاستراتيجية المطروحة من أن تؤكد على ثوابت هذا الصراع ولتحفظ كوثيقة وسند حق للأجيال.

انتقل الآن إلى الحديث عن الجانب العملي. أتوقع من هذه الاستراتيجية أن تقدم خطة عمل، تكون بمثابة دليل يسترشد به المعنيون بالصراع في مواقع المسؤولية على اختلاف توجهاتهم ومستوياتهم. ولا أعتقد أنه من الممكن، وضع سياسات صحيحة وعملية، من دون توصيف دقيق للأشياء والأطراف المعنية بالصراع اليوم. وسأضرب أمثلة على ذلك من خلال ما سمعته وما قرأته في الأوراق المقدمة إلى الندوة.

تحدث بعض الإخوة عن إحياء منظمة التحرير، وتوحيد الشعب الفلسطيني، ودعوا إلى إحياء التضامن العربي. من دون التوصيف الدقيق لهذه المسميات، لا يمكن أن نصوغ سياسة للتعامل مع هذه الأطراف المطروحة. فعندما نتحدث عن «إحياء» منظمة التحرير الفلسطينية، ففي ذلك إغفال لكل ما يجري الآن، باعتباره ثمرة لنهج مارسته منظمة التحرير الفلسطينية طيلة العقود الماضية. أيضاً فيه إغفال لطبيعة العلاقة بين المنظمة والسلطة. لقد وقع رئيس السلطة الفلسطينية على شهادة وفاة هذه المنظمة، في ما سمي برسائل الاعتراف المتبادل مع إسرائيل. لذلك، فإنني أطالب الإخوة الذين يتحدثون عن «إحياء» منظمة التحرير في الاستراتيجية المطروحة أن يقولوا لنا كيف يمكن أن يتم هذا الإحياء؟ وهي الآن تعيش لا على التمسك بمشروعية النضال، بل على اعترافها بإسرائيل، واعتراف إسرائيل بها، وعلى توظيفها في مشروع أوسلو الذي يهدف إلى حماية إسرائيل؟

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢١٦.

(٣) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ١٨٣.

وعند التساؤل عن كيفية التعامل مع السلطة. أولاً، لا بد من توصيف وتعريف. من هي السلطة؟ وهنا أقول: إن السلطة هي ثمرة حقيقية لمشروع أوسلو. السلطة لها وظيفة أمنية بالدرجة الأولى، وهي الآن واقعة في مثلث إسرائيلي ـ أمريكي ـ فلسطيني للأسف، لأن وظيفتها حماية أمن إسرائيل.

إن الإملاء الإسرائيلي والأمريكي هو الذي يسير الأمور، والسلطة مجرد أداة ضعيفة في أيديهم.. والسلطة، لتحقيق هذه الوظيفة الأمنية، مدججة بأجهزة أمنية عسكرية قوامها أكثر من خمسين ألف شخص تحت السلاح، ولديها استعداد لأن تذهب إلى أقصى الحدود في سحق الشعب الفلسطيني حتى القتل، كما حدث بالأمس القريب.

السلطة همها مشروع أوسلو الذي يصب في مصلحة العدو. بعد هذا التوصيف، أنا أسأل الجميع: اقترحوا علينا كيف نتعامل مع السلطة؟

إن واقع السلطة هذا يدفعنا إلى الصدام، بل الاقتتال، إذا كانت فلسطين هي المحدد والموجه للسياسة. وأنا أقول لكم إن الجهاد الإسلامي وحماس لم ولن يفعلا ذلك حتى يعلم الجميع حجم التضحية والمعاناة، بل حجم الألم والعض على الجراح الذي نتحمله.

أما الحديث عن الواقع العربي، وما ذكره الأخوة من الدعوة إلى التضامن، فإننا نتساءل: ماذا نريد من الواقع العربي؟ وإلى أي حد يمكن أن نذهب في تثوير هذا الواقع العربي والاستفادة منه في تنفيذ هذه الاستراتيجية؟ كلنا يعرف أن الواقع العربي ليس متجانساً الآن. فهناك عرب أمريكا، وعرب إسرائيل، وعرب العرب. وعرب العرب قلة، لكن ـ والحمد لله ـ موجودون، وخير دليل على وجود عرب العرب، هذا الجمع وهذا الحضور الكريم الذي تمثلونه في هذا اللقاء.

لكن النظام العربي في معظمه متحالف مع مشروع أوسلو. وكلنا يعرف أن الخبرة التي تلقتها المؤسسة الأمنية للسلطة لقمع الشعب الفلسطيني، تمت في أحضان الأنظمة العربية. ومن الذي سيُقمع بهذا الخبرة الأمنية؟ إنه الشعب الفلسطيني، المتضرر من أوسلو. النظام العربي يعتقد أن المشكلة هي نتنياهو، لذلك هو متحالف مع حزب العمل. ودعنا ننتظر إذا فاز حزب العمل لنرى: هل سيختلف الوضع عما هو عليه الآن أم لا؟

نحن نقول إن اللاءات التي رفعها المشروع الصهيوني برمته على المشروع الوطني الفلسطيني لا زالت موجودة. واللا الوحيدة التي أسقطت هي التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. فعندما تنازلت المنظمة عن «لا» لإسرائيل و«نعم» للمقاومة،

وحولتها إلى «نعم» لإسرائيل و«لا» للمقاومة، حينها حدث هذا التحالف غير المقدس بينهما، والذي أسألكم كيف يمكن الإفلات منه؟

نقطتان أختم بهما حديثي: **أولاً**، إننا مطالبون جميعاً في أية استراتيجية نصوغها أن نسعى جاهدين لوقف الانهيار، وقف الهرولة التي قال عنها المرحوم نزار قباني «ليس هذا العرس عرسي، ليس هذا العار عاري». الآن أصبح السلام يرادف إسرائيل. لا أحد يسألك ما هو موقفك من إسرائيل؟ يقول لك ما هو موقفك من السلام؟ إنه تعبير مبطن عن موقفك من إسرائيل. القضية المركزية الآن ليست فلسطين، بل هي إسرائيل، هل تقبل بإسرائيل أم لا؟ ولا أحد يسألك عن فلسطين ومصيرها. وكما تنبأ جورج أورويل الروائي البريطاني يوماً، إن كلمة سلام ستصبح مرادفة للحرب، فنقول وزير السلام تعبيراً عن وزير الحرب، وجاء وزير الحرب يطوف الآن في المنطقة يبشرنا بالسلام والاستقرار. وفي مواجهة من؟ في مواجهة إيران وسوريا، وفي مواجهة حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي وقوى الصمود في الأمة. وقد تنبأ بذلك شاعرنا الكبير محمود درويش أيضاً عندما تحدث عن هذا السلام قائلاً: «فلنسلم مفاتيح فردوسنا لوزير السلام وننجو»، وهو القائل «إن السلام سيتركنا حفنة من غبار». **ثانياً** على المستوى الشعبي، نحن مطالبون بالحفاظ على ما تبقى من تماسك ومن أمل وتفاؤل، ومن روح للصمود والمقاومة في داخل شعبنا وأمتنا. شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية أكبر من هذا المسخ الحاصل. وبإذن الله، لن نتحول إلى هنود حمر. وليس هناك مجال للسرد التاريخي، حتى نثبت لهم أن هذه الغيمة ستمر، وأنهم عابرون في استسلام عابر.

٨ ـ هدى عبد الناصر

سأركز في مداخلتي على قضيتين:

القضية الأولى ـ التجمعات الإقليمية العربية بالنظر إلى تعثر تحقيق تكتل عربي سياسي واقتصادي وقانوني على غرار الوحدة الأوروبية؛ حالياً فإنني أدعو إلى عدم التشاؤم، ولنكن عمليين. فالأوضاع العربية المتردية، والخلافات العربية التي تغذيها قوى العولمة، قد لا تسمح في الأجل القصير بتحقيق الآمال القومية في الوحدة العربية.

ومن هنا، فإنني أرى أن نبدأ بتركيز الجهود على إنشاء السوق العربية المشتركة التي تحتاج إليها جميع الدول العربية من منطلق المصلحة الاقتصادية، وهي دعوة تتبناها مصر والرئيس مبارك شخصياً.

وأحب أن أؤكد لكم، من خلال خبرتنا التاريخية في مصر، أن التضامن العربي

الفعلي، السياسي والاجتماعي، على المستويين الرسمي والشعبي، ممكن أن يتحقق قبل إنشاء الإطار السياسي المؤسسي على غرار الوحدة الأوروبية.

وأعطي لكم مثلاً بالعلاقات المصرية ـ السودانية في الخمسينيات والستينيات. فعلى رغم اختيار الشعب السوداني الانفصال عن مصر بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، إلا أن السودان كان دائماً ـ طوال هذه الفترة ـ يمثل عمقاً استراتيجياً لمصر، ولم يتأخر الاخوة السودانيون عن مساندة مصر في أزماتها، وكان آخرها نكسة ١٩٦٧.

وأذكر هنا الاستقبال التاريخي لعبد الناصر في مؤتمر القمة في الخرطوم في شهر آب/أغسطس من العام نفسه، وموافقة الحكومة السودانية على نقل الكلية الحربية المصرية إلى الأراضي السودانية بعد غارات العمق الإسرائيلية على القاهرة في نهاية عام ١٩٦٩، وذلك لإبعاد طلبتها ـ ضباط المستقبل ـ عن مرمى نيران العدو الإسرائيلي، كما نقلت في الوقت نفسه الكلية البحرية المصرية إلى ليبيا بعد قيام ثورتها في الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩. هذا في الوقت الذي كان ولا يزال أعداء ثورة ٢٣ تموز/ يوليو يتهمون عبد الناصر بالتفريط في السودان.

كذلك تعاونت اليمن مع مصر قبل حرب ١٩٧٣ مباشرة في قفل باب المندب، فضمنت مصر بذلك تأمين قواتها المسلحة أثناء عملية العبور إلى الضفة الشرقية لقناة السويس في غمار حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣.

القضية الثانية ـ بناء القدرة العربية، حيث أقترح التوصيات الآتية:

ـ الدعوة لتجاوز الأزمة العراقية ـ الكويتية، فيشكل وفد من أعضاء هذه الندوة ـ ومن كل ندوة قومية تعقد في الوطن العربي ـ يقابل رؤساء البلدين والمسؤولين السياسيين فيهما ويبذل الجهود الممكنة لإنهاء هذا الوضع الشاذ بين شقيقين عربيين.

إن الدور الذي من الممكن أن يلعبه المثقفون أصبح أكثر تفعيلاً وعلى جانب كبير من الأهمية، فقد تجاوز عالم اليوم الأحزاب السياسية التي كانت وظيفتها الأساسية هي تجميع المصالح والتعبير عنها. لقد أصبح من الممكن الآن أن تسمع الأصوات وتمارس الضغوط الشعبية من دون الحاجة إلى الانضمام إلى تنظيمات سياسية، وذلك مع تقدم وسائل الاتصال والأقمار الصناعية.

وفي الوقت نفسه أصبح الدور السياسي الفاعل لا يقتصر على الحكومات والأحزاب، وإنما يمكن لأية تجمعات مهما قل عدد أعضائها أن تجعل صوتها مسموعاً، وقضيتها حية، وأن تلعب دوراً فاعلاً في صنع القرار السياسي.

ـ الدعوة إلى تقوية العلاقات العربية مع إيران، وتجاوز التقسيم القديم بين الاتجاهات السياسية من قومية وإسلامية واشتراكية، فالصراع الحضاري يحتاج إلى

الجوانب الإيجابية في كل هذه الاتجاهات من الناحية الفكرية، كما يحتاج إلى تكاتف العناصر العربية الفاعلة التي فرقتها تلك التقسيمات.

ـ الاتصال بالعناصر القومية والإسلامية التركية وتجاوز الحكومات بعداواتها القديمة، ولنستغل حرية الحركة التي نتمتع بها كممثلين للتيار القومي العربي في هذا الصدد، فهي ميزة لا تتمتع بها الحكومات والأحزاب السياسية التي يقيد من حركتها مصالح وتحالفات وحسابات عسكرية واستراتيجية مختلفة.

٩ ـ سليمان الرياشي

سأركز مداخلتي على موضوع واحد، وهو «الدولة الفلسطينية المستقلة»، باعتبارها قضية مقرّرة وحاسمة في كفاح الشعب الفلسطيني. وبداية، تجد الدولة الفلسطينية المستقلة مسوِّغها الشرعي والقانوني في المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم والفقرة (٤) منها التي اعتبرت «فلسطين آهلة للاستقلال شرط مساعدتها بانتداب ـ فئة أ ـ ب». كما يمنحها الشرعية القرار رقم (١٨١) الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الأرقام (٦٠٥)، (٦٠٦)، (٦٠٧) التي اعتبرت الضفة الغربية لنهر الأردن، فضلاً عن قطاع غزّة، أراضي فلسطينية محتلة، فضلاً عن أن حق تقرير المصير الذي بلورته المنظمة الدولية يشمل الشعب الفلسطيني.

وقد أطلقت الحركة الوطنية الفلسطينية المؤطرة ضمن منظمة التحرير الفلسطينية (وفي البداية يسار هذه الحركة) فكرة حق تقرير المصير في إطار دولة مستقلة في منتصف السبعينيات. ولعل هذه المبادرة قد شكلت الانطلاقة الثانية للثورة الفلسطينية المعاصرة، ومثّلت أنضج ما أنجزه الفكر السياسي الفلسطيني؛ فعندما تبنت المنظمة هذه الفكرة ـ البرنامج، كانت تدرك أنها بصدد صياغة نقطة تقاطع للمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، ونقطة تقاطع مع مصالح قوى عربية أساسية، وأنها تتلاقى في منتصف الطريق مع المصالح الدولية.

فالدولة الفلسطينية من شأنها أن تعيد وضع الشعب الفلسطيني على خارطة المنطقة، وتعيد إحياء وجوده الوطني على أرضه في نطاق السيادة. فالدولة الفلسطينية ذات السيادة هي تلك التي تمارس سيادتها على الحدود والأراضي والمياه، وتقرر في استعمال الموارد ضمن خطة نهوض عام تحترم خصوصية الوضع الفلسطيني، فتعالج التشوه العميق الذي أدرك الاقتصاد من جراء سعي الاحتلال الدؤوب لدمجه القسري في الاقتصاد الإسرائيلي.

والدولة الوطنية المستقلة تمهد السبيل لإعادة نسج وحدة الشعب الفلسطيني على أرض الواقع. فمشكلة اللاجئين والنازحين الموعودة بالتصفية عبر مشاريع التوطين

والتهجير التي تطل برأسها من وقت إلى آخر. يمكن أن تجد بداية حلٍّ مُرضٍ لها في إطار سياسة الدولة المستقلة، وذلك على مستويين: **المستوى الأول**، النابع من مبدأ السيادة، يتمثل في أن تعلن هذه الدولة نفسها دولة لجميع الفلسطينيين، وتعلن الحق الطبيعي لجميع الفلسطينين في العودة إليها، وإقرار هذا الحق من شأنه أن يحدث انقلاباً في حياتهم الوطنية. وأما **المستوى الثاني**، فيتمثل في قدرة هذه الدولة ذات السيادة على إعطاء الجنسية الفلسطينية لعموم أبناء الشعب الفلسطيني مقيمين ولاجئين. وهذا ما يمنح اللاجئ الفلسطيني في الأقطار العربية والأجنبية صفة الفلسطيني المهاجر، فيعطيه في البلد المضيف الحقوق التي تكفلها التشريعات الدولية وضمانات البلد المعني، بانتظار الحل الحقيقي والجذري لمشكلة اللاجئين والمتمثل بممارسة حق العودة.

إن ما سبق يعني أن القضايا المهمة (اللاجئون والحدود والمياه) التي لم يتم التعاطي معها في اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات انتقالية، لن تكون على الدرجة ذاتها من الأهمية عندما تحين «مفاوضات الوضع النهائي». إن من بين هذه القضايا على أهميتها، واحدة تحتل موقعاً مركزياً ويتوقف على إنجازها استكمال إنجاز القضايا الأخرى؛ وهذه قضية تتمثل بالدولة ذات السيادة، ولذلك فإن الضغوط الإسرائيلية الهائلة سوف تمارس على الطرف الفلسطيني كي يرتضي بالمظاهر الشكلية للسيادة وبعض الطقوس والرموز الموظفة في خدمتها.

ولكن إذا كانت الدولة الفلسطينية ذات السيادة حافظاً للكيان الوطني الفلسطيني عبر إعادة توحيد الشعب على أرض فلسطينية، وشرطاً لا محيد عنه من أجل تنمية اقتصادية وبشرية، فهل قيام هذه الدولة ممكن، أم أنه يميل إلى أن يكون طوبى يكثر الكلام عنها ويحدس الجميع أنها لن تتحقق؟!

ومن دون أن يرد في ذهننا التقليل من أهمية طغيان الأوضاع السلبية في منطقتنا وفي العالم، فإن جوابنا عن سؤال: ما إذا كانت الدولة الفلسطينية المستقلة لا زالت ممكنة؟ هو: «نعم»، بلا تردد، وذلك لأن الشعب الفلسطيني يريدها. وحتى لا تبدو هذه الإجابة خارجة من عالم التمنيات، فإننا ندعو إلى التأمل في الوقائع الآتية: في الضفة الغربية وقطاع غزّة ثلاثة ملايين فلسطيني لا تقودهم مشاعرهم الوطنية وحسب (على نبلها وأهميتها) للمطالبة بزوال الاحتلال وبناء دولة ذات سيادة، بل سياسة الاحتلال ذاتها التي تصادر الأرض من أجل بناء المستعمرات والطرق الالتفافية وتمعن في استعداء الفلاحين من خلال منعهم من استغلال ثرواتهم المائية الجوفية، ومصادرتها لمصلحة المستعمرات الإسرائيلية، كما تسحق الصناعات المحلية الفلسطينية وتربط الصناعات الحرفية ربطاً محكماً بالاقتصاد الإسرائيلي، وتحوّل القسم الأهم من العمالة

الفلسطينية للعمل في إسرائيل حيث تواجه الاستغلال المكثف من خلال الأجر التمييزي لمصلحة العامل الإسرائيلي للعمل نفسه في المهنة نفسها. إن سياسة «إسرائيل» تصطدم بمصالح فئات الشعب الفلسطيني كافة، وهذا يعني أن الكتلة البشرية الفلسطينية بملايينها الثلاثة ترى مصلحتها في كيان ذي سيادة، فضلاً عن أن هناك ما يقارب الثلاثة الملايين في الجوار القريب من الضفة الغربية، وتضم الضفة الشرقية لنهر الأردن مليونين، والتجمع الفلسطيني الكبير والمسيَّس داخل «إسرائيل» ذاتها مليوناً. كما أن هذا الهدف يحظى بدعم الفلسطينيين في أماكن اللجوء والشتات لأسباب وطنية ومصلحية. ولكن نضج أوضاع الشعب الفلسطيني، واستعداده لمواصلة السعي من أجل قيام دولة ذات سيادة، لا يضمنان بالتأكيد قيام هذه الدولة، فالقوة الضخمة التي يختزنها الشعب الفلسطيني يمكن أن يتمّ تبديدها أو صرفها في غير مساربها الصحيحة. ولطالما كانت مقاتل الثورات في أخطائها السياسية أكثر مما كانت في جبروت عدوها! ولا تخلو الأوضاع الفلسطينية من الأمثلة عن إجهاض أوضاع كانت تحمل بشائر طيبة، ولعلّ المثال الأقرب والأكثر درامية تمثل في إجهاض الانتفاضة!

إن الجانب الفلسطيني المنخرط اليوم في معادلة الصراع من أجل الحقوق الوطنية والتسوية الإقليمية، بحاجة ماسة إلى إعادة بناء وتأهيل القوام الذاتي، فيتمكن من مواجهة متطلبات المرحلة الراهنة، ولعل من أبرز هذه المتطلبات الراهنة توسيع إطار الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني بهدف الوصول إلى نتائج واحترامها؛ وتناول أساليب العمل الماضية والراهنة ونقدها نقداً صريحاً لا يحتج بمحرمات ولا يستسلم لقوة العادة والاستمرار؛ والعمل على تجديد الانتفاضة مدخلاً لا محيد عنه من أجل إعادة الإرباك إلى المعسكر الإسرائيلي، وإلى تحييد الضغط السياسي الأمريكي على الطرف الفلسطيني.

كما أن ذلك يعني تصحيح العلاقات الفلسطينية ـ العربية، وبخاصة مع الأقطار المجاورة لفلسطين، وإعادة نسج العلاقات الدولية على قاعدة الالتزام الفلسطيني الحازم بالبرنامج الوطني، برنامج تقرير المصير في دولة مستقلة ذات سيادة.



الكلمـــات الختاميـــة

(١)

رفعت النمر(*)

لعل الكلام قاصر عن أداء الشكر للدكتور خير الدين حسيب، وجميع الاخوة الحاضرين في الندوة، ومعقبين ومشاركين في الجلسات، تقديماً أو نقاشاً وحواراً، مما زادها ثراءً في الفكر وكشف الحقائق ومعالم الرؤية والاستشراف. ولا يغيب عن ذهني، في معرض حديثي، الاعتراف بالدور البارز في التعقيب الهادئ الرصين على النقاش، حتى وإن تجاوز حده. بهذا نشعر حقاً بقيمة ندوتنا وأهمية الحوار المفتوح وحرية الفكر فيها والتفكير بصوت عال... لأن الصورة في غياب هذا، هو الواقع العربي، وهو ما نحاول معاً أن ندرسه، نفهمه بعمق ونستوعب أيضاً دروسه.

لدينا أكثر من سبب للشكر والتقدير، فهذه الكفاءة والوطنية الخالصة والحس العالي بالمسؤولية لدى د. حسيب يجيّر له ولزملائه في لجنة التحضير والمتابعة، ولدور مركز دراسات الوحدة العربية والعاملين فيه، وجميع من شارك وساهم في الندوة، أعمل الفكر نتاجاً والرأي موقفاً، ويجيّر قبل ذلك وبعده للبنان الذي يلعب الدور الكبير في احتضان الفكر ورعايته وإغنائه ممارسة وعملاً ميدانياً يرمي الكل بثقله من موقف ثابت منسجم، من فخامة الرئيس وصاحب الدولة والحكومة إلى الالتفاف الشعبي حول المقاومة ودعمها وتأكيد إصراره على ممارسة حقه فيها... والمقاومة في جهادها المستمر والنفس الطويل الصابر، نقلت تجارب الحروب المعاصرة في العالم، ولكن بروحها الخاصة، فأعادت للمنطقة وجدانها وتاريخ تطورها وتراثها، في مشروع إيقاظ روح الجهاد، الذي تؤكد فيه أن الفئة القليلة يمكن أن تغلب الفئة الكبيرة بإذن الله. وتبقى قومية المقاومة وشموليتها هما الخيار الحقيقي الوحيد في مواجهة الأمة

(*) مصرفي/ الرئيس الفخري لمجلس إدارة بنك بيبلوس ـ لبنان.

للعدو الواحد، والتي لا شك ستفرض معادلات جديدة وآليات جديدة وفعاليات أخرى في المنطقة، ولدى المجاهدين الفاعلين الرابضين خصوصاً في فلسطين، وهذا بالطبع يفترض صراعات طويلة متنوعة، لعل مؤتمرنا أحدها، وفيه إشكاليات وتأثيرات داخلية وخارجية، وأيضاً فيه إخفاقات ونجاحات، تؤكد المقاومة حيالها بأن نفسها طويل وإيمانها بالنصر كبير بإذن الله. ويبقى العمل المقاوم هو الثقافة الجديدة التي فرضت نفسها رهاناً حقيقياً للمستقبل.

(٢)

محمد فائق(*)

السيد الرئيس، الاخوات والاخوة الأعزاء

لا يسعني في نهاية ندوتنا التي استمرت على مدى أربعة أيام من العمل الجاد، لا يسعني إلا أن أتقدم باسمكم جميعاً بخالص الشكر والتقدير والعرفان لمركز دراسات الوحدة العربية على تنظيم هذه الندوة البالغة الأهمية، والتي جاءت في وقتها الصحيح لتقدم لأمتنا رؤية جديدة لمواجهة موقف بالغ الصعوبة، ولإعادة الروح، روح المقاومة، وروح النضال، ولتؤكد بشكل علمي وواقعي أن أمتنا قادرة على الخروج من محنتها وأنها قادرة على مواجهة كل التحديات التي تواجهها، وتضع أمامها البدائل التي تستنهض هذه الأمة.

وأشهد أننا في ختام هذه الندوة نخرج أكثر إصراراً، وأكثر عزماً، وأكثر تمسكاً بعروبتنا وبقدرة أمتنا على النهوض ومواجهة كل تحد أمامها.

لقد قدم مركز دراسات الوحدة العربية نموذجاً لمؤسسة عربية في مستوى أكبر وأحدث المؤسسات العالمية، وهذا يؤكد أن العمل الجاد والمسؤول، قادر على أن يحقق أكبر الإنجازات، وكم نحتاج في أمتنا إلى مثل هذه المؤسسة التي أصبحت نموذجاً يحتذى.

وباسم الأخوات والاخوة جميعاً نتقدم لهذا الفارس الذي يقود هذا العمل الكبير، د. خير الدين حسيب، هذا الفارس الذي تفانى في خدمة أمته، وقاد عملاً كبيراً فاستحق منا كل إعزاز وتقدير، بل إننا نشعر نحوه بالعرفان، فكلما التقينا به

(*) وزير سابق/أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ مصر.

بعث فينا الأمل وحفزنا للعمل أحياناً بأكثر من طاقاتنا ونحن نحاول محاكاته، وأعترف بأننا لا ننجح دائماً.

شكراً للدكتور مجدي حماد الذي قام بجهد خارق في الإعداد لهذه الندوة، لقد نال إعجاب الجميع لكفاءته العالية وقدراته الهائلة وإنجازاته الكثيرة في هدوء وتواضع جميلين.

وشكراً لكل العاملين في مركز دراسات الوحدة العربية الذين ساهموا في هذا العمل الكبير، وشكراً لأفراد سكرتارية المؤتمر الذين سهلوا عملنا بكفاءتهم العالية، وشكراً لهؤلاء الذين استقبلونا منذ وطأت أقدامنا أرض هذا البلد الحبيب.

ويبقى أن نقدم شكراً خاصاً للأستاذ رفعت النمر، ليس فقط على ما قدمه من مساعدات مادية جعلت هذا العمل ممكناً، ولكن لروحه العالية وحماسه البالغ الذي لمسناه في هذا المؤتمر. وأشهد أن الأستاذ رفعت النمر قد غير رأيي في رجال الأعمال، على رغم أنني أعلم أنه حالة فريدة، فهو مناضل قبل أن يكون رجل أعمال.

وشكراً لأفراد الإدارة والعمال في فندق الكارلتون، الذي أصبحنا نشعر أنه مقر لعملنا القومي.

وأخيراً شكراً للبنان الحبيب، شعباً وحكومة وصحافة، على احتضان هذا المؤتمر.

(٣)

خير الدين حسيب

الاخوات والاخوة

ونحن نقترب من نهاية هذه الندوة، أود أولاً أن أبدأ بالشكر لكم جميعاً، باحثين ومعقبين ومناقشين، على ما بذلتموه من جهد خلال هذه الأيام الأربعة، التي أغنت الندوة كثيراً وكشفت الثغرات الموجودة في هذه المحاولة نحو استراتيجية وخطة عمل، والأشياء التي هي بحاجة إلى أن تستكمل لإغنائها.

ذكرت سابقاً وجواباً عن تساؤل الدكتور علي محافظة الذي اقترح أن لا تدخل الأشياء الخلافية ضمن الاقتراحات والتوصيات في الندوة، فلقد سبق أن ذكرت أن من تقاليد المركز ألا يصدر بياناً ختامياً عن الندوة والا يصدر توصيات، لأننا نحن مجموعة من المفكرين والسياسيين والممارسين نجتمع ونتداول ونعرض حصيلة هذه الأبحاث والتعقيبات والمناقشات في كتاب يصدر عن الندوة. وللقارئ العربي وأصحاب القرار والقوى الشعبية أن تستفيد منه بالشكل الذي تراه مناسباً في ما عدا أن الدراسة المقدمة من د. مجدي حماد بالتعاون مع اللجنة الاستشارية ستقوم بالاستفادة من جميع المناقشات التي تمت، الاستفادة وليس الأخذ بها، لإعادة النظر في الاستراتيجية.

كما لاحظتم حرصنا في هذه الندوة، ككل ندوات المركز وبدرجات مختلفة من النجاح، على تمثيل أجيال ثلاثة على الأقل، وتمثيل البلدان العربية المختلفة. ففي هذه الندوة هناك أكثر من ستة عشر أو سبعة عشر بلداً عربياً ممثلة جغرافياً وتجمع ما بين المفكرين والسياسيين والممارسين للوقوف على حصيلة. في رأيي أشارت المناقشات إلى حاجة إلى سد بعض الثغرات أو تعميق بعض الجوانب في هذه الاستراتيجية وخطة العمل. في ما يتعلق بموضوع إلغاء كامب ديفيد والآثار الاقتصادية والسياسية

والعسكرية المترتبة عليه، اتفقنا مع الأستاذ محمد سيد أحمد على أن يترأس فريق عمل للإعداد لندوة حول هذا الموضوع، وستنشر ورقة العمل ونتائج الندوة في **المستقبل العربي**، ثم يستفاد منها في الاستراتيجية. وعلى ضوء النتائج التي سترد ستعرض على المؤتمر القومي بأمل تبني هذه الخطوة. كما أشار د. علي الجرباوي وبعض الإخوة إلى أن هناك حاجة لاستراتيجيات فرعية للداخل الفلسطيني، واتفقنا مع أ. إبراهيم الدقاق ود. أبو لغد ود. فؤاد المغربي على التعاون من داخل الأرض المحتلة، وسيكلف إبراهيم الدقاق كمنسق لفريق عمل لإعداد ندوة حول الاستراتيجيات الفرعية في ما يتعلق بالداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وسيتولى د. عزمي بشارة ما يتعلق بعرب فلسطين عام ١٩٤٨.

في ما يتعلق بإحياء منظمة التحرير الفلسطينية سيكون هنالك فريق عمل برئاسة د. عبد الإله بلقزيز حول هذا الموضوع ـ وبالمناسبة أول ما تعرف المركز على د. عبد الإله بلقزيز بواسطة دراسة وصلتنا منه بالبريد حول منظمة التحرير الفلسطينية ونشرت في الثمانينيات كمقالة أولى في **المستقبل العربي** ثم تعرفنا شخصياً عليه وزادت الصلة ـ وتعقد ندوة مصغرة حول إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، وسيستفاد منها كذلك في الاستراتيجية لتطوير هذا الجانب، وسيتم نشرها على نطاق واسع.

أما بشأن مقاومة التطبيع، فإن هذا الموضوع لا يزال بحاجة إلى توسيع وتطوير وبرنامج مرحلي، وسيكلف الأستاذ محسن عوض ـ الذي سبق أن أعد كتاباً للمركز عن موضوع التطبيع ـ ومعه فريق عمل، وكل فرقاء العمل الذين سيعملون من مصر سيكونون تحت مظلة الأستاذ جميل مطر مدير مركز دراسات المستقبل والتنمية. أما في كيفية التعامل مع الداخل الإسرائيلي، فكذلك سيكلف فريق عمل وسيتم الاتصال وعمل ندوات فرعية سواء من الأخوة الموجودين في أمريكا، أو في الغرب، أو في الأرض المحتلة، وفي بعض المواقع العربية، وكذلك سيتم إعداد ورقة عمل وندوة وستنشر نتائجها ويستفاد منها في الاستراتيجية. في ما يتعلق بالتثقيف الذي كان وارداً ومن المفروض أن يناقش اليوم ولم يتكلم عنه أحد، فإن تثقيف القيادات والحكومات وقوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والجماهير ـ بالتركيز على الشباب والفلسطينيين وعرب إسرائيل ـ سيكلف د. نادر فرجاني بعمل حلقة نقاشية مع ورقة عمل حول هذا الموضوع للاستفادة منها في الاستراتيجية وخطة العمل. وفي ما يتعلق بالجوانب القانونية التي أثارها د. محمد الفرا، نحن كنا طلبنا منه إعداد دراسة حول الموضوع وظروفه لم تمكنه من ذلك، وسنتابع هذا الموضوع معه ومن خلال إخوان آخرين مختصين بالقانون الدولي للاستفادة منها في الدراسة. أما قضية زيادة فعالية المؤتمر القومي التي لم يعلّق عليها، هذا الموضوع هو على جدول أعمال المؤتمر القومي العربي التاسع الذي سيعقد، وبالتالي سيكون مطروحاً. وسنستفيد من كل ما سيرد هناك من

مناقشات في الاستراتيجية. وبالنسبة للدراسات التي كانت مقترحة اليوم، كالدراسات العلمية الوافية للخصم وللوطن العربي وللقضية الفلسطينية، وبالتركيز على القدس، فإن الدكتور عزمي بشارة هو متولي الدراسات المتعلقة بالخصم. وبالنسبة لما هو مقترح للوطن العربي، البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأشكال التنسيق، فهذا الموضوع مبحوث، وهناك دراسات كثيرة في مركز دراسات الوحدة العربية حوله، وكذلك عن القضية الفلسطينية وعن القدس، هناك دراسات كثيرة ولا أعتقد أننا في حاجة لذلك.

وبصدد موضوع إعلان الدولة الفلسطينية، سنطلب بشكل سريع من الاخوان، سواء في الأرض المحتلة أو في الساحات العربية وفي خارج الوطن العربي، تزويدنا بآرائهم حول هذا الموضوع، وآمل أن يساعد المؤتمر القومي العربي على اتخاذ موقف من هذا الموضوع.

هذه عموماً الأشياء التي ننوي استكمالها وبعد أن تجمع الحلقات ونتائج الحلقات النقاشية المختلفة، سيتم إعداد فريق صغير لإعداد الشكل النهائي للاستراتيجية وخطة العمل، وستنشر مع كتاب وقائع الندوة في جزء مستقل. وسنحاول كذلك أن تصدر في شكل كتاب مبسط جداً ومختصر جداً للقارئ العادي. وقبل أن أختتم هذه الندوة أود أن أعبر عن شكري واعتزازي وتقديري للجهد الذي بذله الدكتور مجدي حماد. وفي الحقيقة من دون هذا الجهد الصامت والدؤوب الذي بذله د. مجدي ما كان ممكناً إخراج هذه الندوة إلى حيز التنفيذ. كما أشكر الأستاذ رفعت النمر مرة ثانية على تمويله عقد هذه الندوة، ومن دون هذا لم يكن ممكناً عقد هذه الندوة. إن مجموعة الدراسات التي ذكرتها، والحلقات النقاشية وغيرها تحتاج إلى تمويل. وسنحتاج في تقديري إلى خمسين ألف دولار أخرى، ولكن المركز لن يعدم وسيلة لإيجاد هذا التمويل للاستكمال. وأعدكم أنه سنستكمل هذه الحلقات النقاشية والدراسات الفرعية تحت كل الظروف. كما أود أن أشكر أخواتي وإخوتي، زملائي في مركز دراسات الوحدة العربية على الجهد الذي بذلوه طوال الأشهر الماضية، وبخاصة خلال الأيام الأربعة الأخيرة، وأعتقد أنهم قدموا نموذجاً على أن الإنسان العربي ممكن أن يقدم أحسن الصيغ، وأن ينتج أحسن الإنتاج إذا وضع في إطار وفي نظام سليم، وبالتالي لا يوجد هناك نقص عضوي في الفرد العربي، إنما القضية هي كيف يستعمل هذا الجهد وهذا الإنسان. كما أحب أن أشكر د. نادر فرجاني على مساعداته وعلى آرائه على الرغم من قسوته أحياناً علينا.

شكراً لكم جميعاً وأعلن اختتام هذه الندوة.



برنامــج النــدوة

الثلاثاء ٩/٣/١٩٩٩

١٩,٠٠ ـ ٢١,٠٠	حفل استقبال يقيمه الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، في فندق «الكارلتون»، على شرف السادة المشاركين والصحافيين والمراقبين في الندوة.

الأربعاء ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩

٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	التسجيل للمشاركين والصحفيين والمراقبين (الذين لم يسجلوا بعد).
الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: أ. محمد فائق
	افتتاح الندوة
٩,٠٠ ـ ٩,٣٠	كلمة الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.
٩,٣٠ ـ ١١,٠٠	البحث الأول ـ دروس التجارب التاريخية (مركز/ندوة/ ٣١/ ١) مقدم البحث: د. جورج جبور المعقبان: د. وجيه كوثراني د. عبد الوهاب المسيري البحث الثاني ـ الغرب والصراع العربي ـ الصهيوني (مركز/ندوة/ ٣١/ ٢)

مقدم البحث: د. كلوفيس مقصود

المعقب: أ. محمد السماك

مناقشة عامة

١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	رئيس الجلسة: أ. عدنان عمران
١١,٣٠ ـ ١٤,٠٠	البحث الثالث ـ خبرة التسويات القائمة والجارية (مركز/ ندوة/ ٣١/ ٣)

مقدم البحث: د. مجدي حماد

المعقبان: أ. خالد السفياني

أ. سليمان الرياشي

البحث الرابع ـ المعاهدات القائمة: الالتزامات القانونية والآثار السياسية

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ٤)

مقدم البحث: د. يحيى الجمل

المعقب: د. محمد الفرا

البحث الخامس ـ العلاقات العربية ـ الإسرائيلية

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ٥)

مقدم البحث: أ. محسن عوض

المعقبان: د. عدنان السيد حسين

د. رفعت سيد أحمد

مناقشة عامة

١٤,٠٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	رئيس الجلسة: د. ابراهيم أبو لغد
١٦,٠٠ ـ ١٨,٠٠	البحث السادس ـ الإمكانات الإيديولوجية الصهيونية (مركز/ ندوة/ ٣١/ ٦)

مقدم البحث: د. عبد الوهاب المسيري

المعقبان : د. عبد الله عبد الدائم

د. سعود المولى

البحث السابع ـ الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية

(مركز/ندوة/ ٣١/ ٧)

مقدم البحث: د. يوسف صايغ

المعقب: د. حسين أبو النمل

مناقشة عامة

١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠ استراحة

جلسة بعد الظهر الثانية رئيس الجلسة: أ. أحمد عبيدات

١٨,٣٠ ـ ٢٠,٣٠ البحث الثامن ـ الإمكانات البشرية والتقانية الإسرائيلية

(مركز/ندوة/ ٣١/ ٨)

مقدم البحث: د. انطوان زحلان

البحث التاسع ـ الإمكانات العسكرية الإسرائيلية

(مركز/ندوة/ ٣١/ ٩)

مقدم البحث: أ. محمود عزمي

المعقبون: أ. طلعت مسلم

د. هيثم الكيلاني

د. سعد ناجي جواد

مناقشة عامة

الخميس ١١/ ٣/ ١٩٩٩

الجلسة الصباحية الأولى رئيس الجلسة: د. بيان الحوت

٩,٠٠ ـ ١١,٣٠ البحث العاشر ـ الإمكانات الإيديولوجية العربية

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ١١)

مقدم البحث: د. علي محافظة

المعقبان : د. جمال الأتاسي

د. حسن حنفي

البحث الحادي عشر ـ الإمكانات الاقتصادية العربية

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ١٢)

مقدم البحث: د. طاهر كنعان

المعقبان : د. محمود عبد الفضيل

د. علي عتيقة

البحث الثاني عشر ـ الإمكانات البشرية والتقانية العربية

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ١٣)

مقدم البحث: د. نادر فرجاني

المعقب: د. عدنان مصطفى

مناقشة عامة

١١,٣٠ ـ ١٢,٠٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	رئيس الجلسة: د. علي عتيقة
١٢,٠٠ ـ ١٣,٣٠	البحث الثالث عشر ـ الإمكانات العسكرية العربية

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ١٤)

مقدم البحث: أ. طلعت مسلم

المعقبان : د. هيثم كيلاني

أ. محمود عزمي

البحث الرابع عشر ـ الإمكانات السياسية العربية

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ١٥)

	مقدم البحث: د. عدنان السيد حسين
	المعقبان : د. متروك الفالح
	د. ناصيف يوسف حتي
	مناقشة عامة
١٣,٣٠ ـ ١٥,٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	رئيس الجلسة: أ. ابراهيم الدقاق
١٥,٣٠ ـ ١٧,٣٠	البحث الخامس عشر ـ الشعب الفلسطيني
	(مركز/ ندوة/ ٣١/ ١٦)
	مقدم البحث: د. إبراهيم أبو لغد
	المعقبان : د. بيان نويهض الحوت
	أ. صلاح صلاح
١٧,٣٠ ـ ١٨,٠٠	البحث السادس عشر ـ الأرض الفلسطينية
	(مركز/ ندوة/ ٣١/ ١٧)
	مقدم البحث: أ. خالد عايد
	المعقبان : د. إبراهيم أبو لغد
	د. سلمان أبو ستة
جلسة بعد الظهر الثانية	رئيس الجلسة: أ. السيد محمد حسن الأمين
١٨,٠٠ ـ ٢٠,٠٠	البحث السابع عشر ـ المقاومة الفلسطينية
	(مركز/ ندوة/ ٣١/ ١٨)
	مقدم البحث: د. محمد خالد الأزعر
	المعقب: أ. سهيل الناطور
	مناقشة عامة
	استراحة
	البحث الثامن عشر ـ السلطة الفلسطينية

(مركز/ندوة/ ٣١/ ١٩)

مقدم البحث: د. علي الجرباوي

المعقبان : أ. ابراهيم الدقاق

د. أسعد عبد الرحمن

مناقشة عامة

الجمعة ١٢/٣/١٩٩٩

الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: د. محمد مسعود الشابي
٩,٠٠ ـ ١١,٠٠	البحث التاسع عشر ـ الصراع العربي ـ الصهيوني في النظام العالمي (مركز/ندوة/ ٣١/ ٢٠) مقدم البحث: د. فؤاد مغربي المعقبون: أ. جواد الحمد د. نصير عاروري د. قيس العزاوي البحث العشرون ـ الإدارة العربية للإمكانات الدولية (مركز/ندوة/ ٣١/ ٢١) مقدم البحث: د. ناصيف حتي المعقبان : د. محمد زكريا إسماعيل أ. جميل مطر مناقشة عامة
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	رئيس الجلسة: د. محمد عبد الملك المتوكل
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	البحث الحادي والعشرون ـ الإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ٢٢)

مقدم البحث: د. نصير عاروري

المعقب: د. فؤاد مغربي

البحث الثاني والعشرون ـ مشكلات منهجية في معالجة مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ٢٣)

مقدم البحث: أ. محمد سيد أحمد

المعقبان: د. حسن حنفي

د. محمد ابراهيم منصور

مناقشة عامة

١٣,٣٠ ـ ١٦,٠٠ فترة الغداء

جلسة بعد الظهر الأولى رئيس الجلسة: أ. أديب الجادر

١٦,٠٠ ـ ١٧,٣٠ البحث الثالث والعشرون ـ مستقبل الصراع العربي الصهيوني: «الرؤية العربية»

(نحو استراتيجية وخطة عمل لمواجهة إسرائيل)

(مركز/ ندوة/ ٣١/ ٢٥)

مقدمو البحث: د. مجدي حماد

أ. برهان الدجاني

د. عبد الإله بلقزيز

١٧,٣٠ ـ ١٨,٠٠ استراحة

جلسة بعد الظهر الثانية رئيس الجلسة: أ. جميل مطر

١٨,٠٠ ـ ٢٠,٠٠ البحث الرابع والعشرون ـ مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني «الرؤية العربية»

(نحو استراتيجية وخطة عمل لمواجهة إسرائيل)

المعقبون: أ. طاهر المصري

أ. عبد الحميد مهري

أ. عدنان عمران

د. حيدر عبد الشافي

أ. شفيق الحوت

أ. عادل حسين

أ. ابراهيم الدقاق

د. جمال الأتاسي

د. هاني فارس

د. محمد زكريا اسماعيل

أ. خالد السفياني

٢٠,١٥	دعوة عشاء يقيمها الدكتور هشام البساط المدير الإقليمي للبنك العربي في بيروت للاخوة المشاركين في الندوة في مطعم مهنا (انطلياس).
	السبت ١٣/٣/١٩٩٩
الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: د. خير الدين حسيب
٩,٠٠ ـ ١١,٠٠	البحث الخامس والعشرون ـ مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني «الرؤية العربية»
	الغايات والأهداف
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	رئيس الجلسة: د. خير الدين حسيب
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	البحث الثالث والعشرون ـ مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني «الرؤية العربية»
	الإمكانات والوسائل
١٣,٣٠ ـ ١٥,٣٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر الأولى	رئيس الجلسة: د. خير الدين حسيب
١٥,٣٠ ـ ١٧,٣٠	البحث الثالث والعشرون ـ مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني «الرؤية العربية»
	(نحو استراتيجية وخطة عمل لمواجهة إسرائيل)
	الإمكانات والوسائل
١٧,٣٠ ـ ١٨,٠٠	استراحة
جلسة بعد الظهر الثانية	رئيس الجلسة: د. خير الدين حسيب
١٨,٠٠ ـ ٢٠,٠٠	البحث الثالث والعشرون ـ مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني «الرؤية العربية»
	الرؤى الفرعية
	الدراسة والتثقيف
	المؤتمر القومي العربي
٢٠,٠٠	اختتام الندوة.



فهــرس

ـ ب ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

ـ خ ـ

ـ د ـ

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -







هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بجزأيه أبحاث وتعقيبات ومداخلات ندوة: «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل نحو استراتيجية وخطة عمل»، والتي نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت، خلال المدة من ١٠ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩.

لقد درج المركز، منذ قيامه عام ١٩٧٥، على تركيز جل أنشطته حول قضية «الوحدة العربية» نزولاً على مقتضيات وثيقة تأسيسه، والمهمة القومية التي انتدب نفسه لحمل أمانتها، فضلاً عن تخصص العديد من «المراكز البحثية» العربية في موضوع الصراع العربي ـ الصهيوني، باستثناء بعض المعالجات البحثية التي اقتضتها التحولات الجذرية في التوجهات العربية الرسمية من الصراع إلى التسوية، وبخاصة منذ عقدت اتفاقيات كامب ديفيد.

وقد انعكست الاتفاقيات العربية ـ الإسرائيلية المتوالية على توجهات العديد من هذه المراكز، وعلى اهتماماتها وأولوياتها. وفي الوقت نفسه أخذت مسيرة التسوية والهرولة إلى التطبيع مع الدولة الصهيونية تلقي بتأثيراتها الكاسحة على المستقبل العربي كله.

إزاء هذا التطور المزدوج على مستوى إدارة الصراع من ناحية، وعلى مستوى البحث والدراسة من ناحية أخرى، كان من الطبيعي أن يتصاعد اهتمام المركز بمسيرة الصراع والتسوية، حتى توّج ذلك بانعقاد هذه الندوة الكبرى، بهدف وضع «استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني».

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

